جَاهِمُ المُضْمَرَاتُ وَالمِيْنَكُلاثِ مَا الْفَرُورِيّ في نيف ع مختصت رالاَ م الف رُورِيّ الإهام رُولِهُ هف بزعت مَرْبَث رُولُهُ هف الكادُوريّ المتوفودية

دلهَ مُعَمَّدُهُ مُعَمِّدُ اللَّهُ وَمُحَمَّدُ اللَّهُ وَمُعَمِّدُ اللَّهُ وَمُعِيِّدُ اللَّهُ وَعَلِيْكُ اللَّهُ وَمُعِيِّدُ اللَّهُ وَمُعِيِّدُ اللَّهُ وَمُعِيِّدُ اللَّهُ وَمُعِيْدُ لِللْمُعِيْدُ لِللْمُعِيْدُ اللَّهُ وَمُعِيْدُ اللَّهُ وَمُعِيْدُ اللَّهُ وَمُعِيْدُ اللَّهُ وَمُعِيْدُ اللَّهُ وَمُعِيْدُ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِمِّدُ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِيْدُ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ لِمُعِلِّ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنِيِّ لِللْمُعِلِيْ لِلْمُعِلِيْكُ وَمُعِلِيْكُ وَمُعِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ لِللْمُعِلِيْكُ وَمُعِنْ لِللْمُعِلِيْكُ وَمُعِنْ مُعِيْلُولِ مِنْ اللَّهُ وَمُعِنْ مُعِلِمُ وَمُعِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ وَمُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِمِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مِنْ مُعِمِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مِنْ مُعِ

المجرج الخاميس

مِن كِنَّا بُ النَّقِوَ عِنْ إِلَىٰ ثِهَا يَهُ كُنَّا بُ الفَرائِضُ



nfo@al-ilmiyah.com ittp://www.al-ilmiyah.com

انتتاب: جَامِّع الْحَيْمِراتِ وَالشَّكَلَاتِ فِي شِرْح مُخْتَصِّر (لأمام القَدوري Title : JĀMI`AL-MUŅMARĀT WAL-MUŠKĀLĀŢ TĪ ŠARH MUHTASAR AL-IMĀM AL-QUDŪRĪ

التصنيف اقفه وأصول فقه حنفي

Classification: jurisprudence and Basics of Hanatit jurisprudence

المؤلف فيوسف بن عمر بن يوسف الكادرزي (ت ١٣٢هـ)

Author: Yusuf ben Omar ben Yusuf Al-Kadury (D. 832 H.)

(الناهر : دار الكتب النابية - يبروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

المخلق : نسير مسجى خدايض جهاري جـ ا وعمر مبدالزراق حمد الفياض جـ ٢ - وبراء تحدد رضا عبدالجنار الماني جـ ٢ - راس " مجدد ناهر " مجمود الكيسي جـ ١

رعمًار فزاد محسن الراري جـ ٥.

Editor: Same Subhy Khodabakhesh Hejazi V. 1 ere Orraz Abduźrazan Hamad Al-Fayyad V. 2

era Baraa Mohammed Rida Abduljabhar Al-Ani V 3

iss Anas "Mohammed Maher" Mahmoud Al-Kabisy V 4 ara: Ammar Fouad Mohsen Al-Rawl V 5

عدد الصفحات (فلجزاء/مطدك) 5Parts) 3600 (فلجزاء/مطدك) Pages

Size

17 x 24 cm

فياس المتفحات

Year

2018 A.D. - 1439 H.

سنة الطناعة

Printed in Lebando

I the belief

Edition 1th

الطبعة الأول

أصل منا المنتب الر أطروحة تقدم بها الطلب عقر أولا معمن الرازي في جامة الغزم الإسلامية المعلمية في المعلمة الأرسية الهاشية، المنتبة المسيح أوج القضاة الشريعة والمقون، لمم المنتبة وأصواله، أستكما المنتقبات المصول على الرجة المكرراء في تقصص الملك وأصواله، لمت إشراف الأستة المكرر برسف على غيطان.



Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

1971 Beirut - Lebanon

A farroun — al-Quebbah.
Dar Al-Cora LA Himpah Bldg.
Tel : 4561 5 864 810/1512
Asi: 1658 5 864 810/1512
Asi: 11-9424 Sett (1506)
Alyan al-Solok Selan 1107 2259

عرض الله ، مثن باد اللات البانية مقتب : ۱۹۱۸ / ۱۸۷۰ خ (۱۹۹ والدن : ۱۸۷۳ خ (۱۸۹۰ خ (۱۸۹۰ منت الله : ۱۸۳۱ خورت الله



بيشيب خِاللَّهُ الرَّجِمُ الرَّجِينَ غِر

﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتِيْنَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْنَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَوَنِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيّ ـ فِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ثَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَٱلْحِقْنِي بِٱلصَّلِحِينَ ﴾ (يوسف: 101)

الإهداء

إلى من بيته روضة من رياض الجنة إلى من بيته روضة من خصنا الله به مِنة إلى من خصنا الله به مِنة إلى من رفع الله به هذه الأمة سيدنا محمد ﷺ

وإلى والدي الكريمين أدام الله بعمرهما وإخوتي حفظهم الله من كل سوء وإلى أصحاب الفضل عليَّ الذين يطول المقام بذكرهم على ما قدموه لي من عون ومساندة.

الباحث

شكر وتقدير

بعد تفضل الله تعالى بإتمام الأطروحة، أجد واجبًا عليٌ أن أذكر لأهل الفضل فضلهم، وأن أنقدم بالشكر الجزيل إليهم، عرفانًا مني بالجميل الذي أسدوه إلى، وعلى رأسهم صاحب السمو (الأمير غازي) حفظه الله ورعاه.

كما أوجه شكري وتقديري إلى رئاسة جامعة العلوم الإسلامية العالمية متمثلة برئيسها وكافة منتسبيها.

وكما أنقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور (بوسف غيظان) حفظه الله، الذي لم يأل جهدًا في متابعتي طيلة مدة الكتابة، أسأل الله تبارك وتعالى أن يمد في عمره، ويديم عليه الصحة والعافية.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة، المتمثلة برئيسها، والذين بهم سيكون بإذن الله تعالى تمام أطروحتي، بعد التوجيهات التي يملونها علي، وستكون ملاحظاتهم محل اهتمام وتقدير على ما تحملوه من جهد جهيد في قراءة أطروحتي المتواضعة، سائلاً المولى جل وعلا لهم السداد والرشاد في الدنيا والآخرة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل من جميع أسانذتي، ومشايخي، وأحبائي، على ما قدموه لي من عون لإنمام أطروحتي أسأل الله تعالى أن يجعل عملهم في ميزان حسنانهم يوم القيامة، وأن يعلي شأنهم في الدارين.

į,

الملخص

جامِع المُشْمراتِ والمشكِلاتِ في شرحِ مُختصرِ الإمام القدوري (ت428هـ) للإمام يوسف بن عمر بن يوسف الكادوري الصوفي (ت832هـ) دراسة وتحقيق (من كتاب الدعوى إلى نهاية كتاب الفرائض)

> إعداد عمار نؤاد محسن الراوي إشراف أ. د. يوسف على غيظان

قدمت هذه الأطروحة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وهي عبارة عن دراسة وتحقيق كتاب جامع المضمرات والمشكلات، (من كتاب الدعوى إلى نهاية كتاب الفرائض) للإمام يوسف بن عمر الكادوري، ت832هـ

تتألف الدراسة من قسمين؛ القسم الأول: الدراسي، والثاني: النص المحقق.

أما القسم الأول: الدراسة، فيشتمل على ثلاثة فصول، الفصل الأول: التعريف بالإمام القدوري ويتضمن مبحثين: المبحث الأول: في حياته، المبحث الثاني: في كتابه، والفصل الثاني: في حياة الشيخ يوسف بن عمر الكادوري، ويتضمن مبحثين: المبحث الأول: في حياته، والمبحث الثاني: في كتابه جامع المضمرات والمشكلات، والفصل الثالث: ملاحظات خطية حول النسخ، وتضمن مبحثين: المبحث الأول: ميزات النسخ، والمبحث الثاني: وصف النسخ الثلاثة.

وأما القسم الثاني: النص المحقق، وقد حرصت على إخراج المخطوط قريبًا من الصورة التي أرادها المؤلف، معتمدًا في ذلك على ثلاث نسخ، بذلت الجهد في المقابلة بينها، هذا مع ضبط النص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث، والآثار، وشرح الكلمات الغريبة، وختمت الأطروحة بالمصادر والمراجع.

.

بيئي في النوالجم النجابي

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على خبر خلق الله وحبيب الحق سيدنا محمد بن عبد الله، اللهم صلّ وسلم عليه عدد ما أحاط به علمك، وخط به قلمك، وأحصاد كتابك، ثم الرضا عن آل بيت النبي الأطهار وصحابته الأخيار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعدُ: فإن علم الفقه بين العلوم الشرعية بمنابة القلب من الجسد، إذ هو محور حياة المسلم لاستقامته فكريًّا وهو ضروري لاستقامة المجتمع المسلم، ولا يتحقق هذا؛ إلا إذا صفت موارده، واستقامت مناهجه. ولا يستقيم المنهج الفقهي؛ إلا بالنقل، ثم العقل، وهذا المنهج هو الذي يسميه العلماء المعاصرون، بمنهج البحث العلمي. ومن أنواع هذا المنهج؛ منهج البحث في الفقه الإسلامي والغرض منه؛ إبراز منهج فقهاء المسلمين في استنباط أحكامه، والتذكير ببعض خصوصياته، لذلك كان تعلم التحقيق؛ تحقيق المخطوطات، اليد العليا في إخراج هذه العلوم إلى الضوء، بعد أن كانت تحت الركام، حتى وإن طبعت بدون تحقيق، تكون قد فقدت الكثير من بريقها وذلك لعدم إرجاع أصول المسائل، وكلام المؤلفين إلى المصادر الحقيقية، فإن أسلاف أمتنا الإسلامية تركوا لنا ثروة علمية عظيمة، وكنوزًا ثمينة في مختلف مجالات المعرفة. وإذا كان بعضها رأى النور، فلا يزال الكثير منها ينتظر الجهود الخيرة من ذري الخبرة، وإذا كان بعضها رأى النور، فلا يزال الكثير منها ينتظر الجهود الخيرة من ذري الخبرة،

وكان من علمائنا من يؤلف في المطولات التي يفصل فيها أصول المسائل، وهناك من يؤلف في المختصرات، والتي تختصر المطولات، فنكون أسهل لطالب العلم، وهناك من يشرح هذه المختصرات، ومن نعم الله تعالى علينا، أن هيئا الله لنا شيخنا الجليل صاحب المخطوط الذي شرح أحد هذه المختصرات؛ الإمام الجليل (يوسف بن عمر بن يوسف الكادوري ت832هـ)، تغمده الله يرحمته ورضوانه: الذي قام بشرح (مختصر القدوري ت428هـ)، في كتاب سماه (جامع المضمرات والمشكلات)، رفع الله قدره في عليين، وجعله من أصحاب اليمين.

وإنني بعد إن أكملت الدراسة التحضيرية في مرحلة الدكتوراد أخذت أجوب المكتبات، وأسأل المشايخ عن موضوع بصلح لأن يكون أطروحة للدكتوراه، فوقع اختياري وزملائي الأربعة على كتاب (جامع المضمرات والمشكلات)، لأقوم بتحقيق القسم الأخير منه.

وقد كان من أسباب اختياري للموضوع هو:

أولاً: الرغبةُ في إحباء كتب التراث الإسلاميّ خدمة للعلم الشرعيّ عامة والفقه الحنفيّ خاصة.

ثانيًا: إظهارُ كتابٍ فقهي بكون من ضمن الشارحين لمؤلّف يطلق عليه الأحناف إجلالا له به (الكتاب) ويُقصد به مختصرُ الإمام القدوري والذي قام بشرحه صاحبُ المُضمّرات، وقد أشار إليه صاحب كشف الظنون حاجي خليفة بقوله: "هذا كتابُ يجمع من فروع الحنفية ما لم يجمعهُ غيره"، وكان أبو علي الشاشي يقول: "من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ أصحابنا، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا" (1).

ثالثًا: كثرة الفروع الفقهية وشموله لأبواب الفقه.

رابعًا: رغبة مني في إظهار كتب السادة الحنفية والذين اتخذت الدولة العثمانية فقههم كمذهب لها قرابة خمسة قرون لما فيه من الشمولية والاحتواء لحوادث وقعت أو لم تقع افتراضا منهم، خدمة لعالم لم يحقق كتابه من قبل، إظهارا لعلمه وابتغاء الأجر والثراب من الله تعالى.

 ⁽¹⁾ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي (1992)، كشف الظنون عن أسامي
 الكتب والفنون، ج2، ص1633، دار الكتب العلمية، بيروت.

الصعوبات التي واجهتني في الكتابة:

- 1. ورود الألفاظ غير العربية في كثير من الأحيان، وهذا يشكل صعوبة في قراءة النص وفهمه على الوجه الصحيح أو المراد.
- من الواضح أن الناسخ لا يجيد العربية كثيرًا، وهذا مشكل في قراءة بعض الكلمات فمنها مخاطبة المذكر بالمؤنث، والمفرد بالجمع وبالعكس.
 - 3. لم يشر المؤلف إلى منهجه بصورة واضحة في المخطوط.
- 4.كثيرًا ما يذكر الآيات من خلال معرض كلامه بدون أقواس أو علامة تدل على الآية.
 - كثيرًا ما يذكر الأحاديث بالمعنى، وهذا يتطلب جهدًا خاصًا في التخريج.
- 6. قلة نسخ المخطوط التي استطعت الوصول إليها مما تطلب زيادة التدقيق في كل
 كلمة من كلمات المخطوط؛ لتضبط على الصورة التي هي عليها.
- 7. لم أعثر على كل المصادر التي اعتمدها المؤلف في نسخته لندرتها، مما أدى إلى تخريج المسائل من مصادر أخرى، ومنها لم أقم بتخريجها، لكثرة النصوص الافتراضية لعلماء الحنفية.

تهدف الدراسة إلى ما يلى:

- 1. المشاركة في إحياء تراث الأوائل وبيا أودعوه من كنوز للأمة.
- 2.الميل للكتابة في التحقيق، لذا كنت أنابع مراكز المخطوطات والتحقيق والكتابة حولها.
- 3. إبراز القيمة العلمية لهذا المخطوط! لأن الفقه الحنفي وأصوله وكما هو معلوم قد خدم خدمة كبيرة، فكان مستوعبًا لجميع المواضيع.
 - 4. محاولة إخراج الكتاب بصورة تثلاءم ومنهج البحث العلمي الحديث،

الدراسات السابقة:

إن (متن القدوري) شرح بعشرات الشروح من قبل الكثير من علماء الحنفية؛ لما له من الأهمية في المذهب، ومن هذه الشروح: خلاصة الدلائل، والجوهرة النيرة، واللباب في شرح الكتاب وغيرها... كما سيأتي، وأن (جامع المضمرات والمشكلات) من هذه الشروح، والذي لم يظهر للناس كما ظهرت الشروح الأخرى، لأنة لم يتم تحقيقه تحقيقًا علميًّا منهجيًّا فيما نعلم؛ لذا رأينا أنا وزملائي الأربعة، أن نقوم بخدمة هذا السفر المبارك من خلال تحقيقه.

المنهج النصي الاستقرائي والتحليل:

سار الباحث في تحقيق المخطوط على المنهج الآتي:

- امقابلة النسخ الثلاث، وإثبات الفروق في الهامش، والترجيح بينها، وبيان الزيادة والنقص في الكلمات والجمل.
- 2. اتخذت إحدى النسخ الثلاث وجعلتها أصلاً ورمزت لها (أ)، وذلك لكونها أقدمها تاريخًا، وذلك لتعذر حصولي على النسخة الأم، وباقي النسخ المتوفرة في الأمصار، فنسختها حسب القراعد الإملائية الحديثة، وقابلت بها النسختين الأخريين، فإذا حصل سقط في الأصل، فإنني أكمله من النسختين، وأضعه بين معقوفتين هكذا: []، وأشير إلى ذلك في الهامش، أما إذا وجدت زيادة في الأصل، أو في بقية النسخ، فإني أضعه بين معقوفتين، واضعًا داخلها نقاطا، وأشير إلى ذلك في الهامش أنه زيادة، علما اني قد عاملت النسخ الثلاث بالسقوط والزيادة على السواء.
- 3. عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية، وقد جعلت الآية في المتن بين قوسين مميزين ﴿ ﴾، وقد نسخت النص القرآني من مصحف المدينة.
 - 4. وكان منهجي في تخريج الأحاديث كما يلي:

أ- في حالة ورود الحديث في الصحيحين، بخاري ومسلم، أو في أحدهما، فأكتفى بذلك دون الحاجة إلى ذكر درجة الحديث من ناحية الصحة، والحكم عليه، لاتفاق الأمة على صحتهما.

ب- والأدنى مرتبة من الصحيحين، قمت بتخريجه، والحكم عليه سواء ورد في
 السنن، أو المسانيد، أو المصنفات، أو المعاجم.

ج- إذا كانت صيغة الحديث في المنن، قال رضي المسلمون حسنا...) وضعته بين قوسين هلاليين منفردين.

وإذا كانت صيغة الحديث في المتن، روي عن النبي ﷺ: (انه نهى عن..) أضعه بين قوسين هلاليين منفردين.

- . 5. ترجمت للإعلام الوارد ذكرهم في المخطوط.
- 6. توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية، حيث قمت بمراجعة أمهات المصادر الفقهية واللغوية وغيرها، وإثباتها في الحواشي، مع التعريف بالكتاب حيثما يذكر لأول مرة.
 - 7. ذكرت بعضا من المقارنات الفقهية كأنموذج مع كل من المالكية، والشافعية.
 - 8.عملت على توضيح وشرح لبعض الألفاظ الغريبة، والمبهمة الواردة في النص.
- تنسيق وضبط وترقيم العبارات بما يناسب من العلامات مع مراعاة قواعد الإملاء الحديثة.
 - 10. التعليق على بعض العبارات التي تحتاج إلى ما يحل مشكلتها ويوضح غامضها.
 - 11. بيان وتوضيح بعض المسائل الفقهية التي تحتاج إلى شرح وتعليق.
- 12. كما وأن هناك شرحًا من قبل المصنف باللغة الفارسية، وقد استعنت بمترجم لترجمتها إلى اللغة العربية.
- 13. الأقوال التي يعتمدها المؤلف للمخطوط وينقلها ويستدل بها، قمت بتوئيقها من المصادر التي في عصره، أو ممن سبقه وأما إذا عجزت عن ذلك، قمت بنقل المصدر عن متأخر وذلك بسبب تقدم وفاة المؤلف.
 - 14. ترجمة المصادر في الهامش حيث ذكرت أول مرة.
- 15. كتابة المتن باللون الغامق مع العناوين، وإضافة عناوين أخرى جديدة وجعلها بين معقرفتين، لتسهيل فهم مضامين النص، ودون الإشارة إلى هذه العناوين المضافة بالهامش.
- إبراز المتن بخط أسود عريض مشكلاً، وإبراز أسماء الكتب والنصوص الأخرى من غير متن القدوري بخط أسود عريض فقط.
- عند نهاية اللوحة في النسخة المعتمئة (أ): أشير إلى نهاية اللوحة بكتابة رقمها هكذا: [1/ 480].

خطة الدراسة

وقد اشتملت على قسمين هما:

القسم الأول: الدراسي:

الفصل الأول: التعريف بالإمام القُدُورِي رحمه الله، صاحب المتن المشروح. ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: في حياته، وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه، لقبه، كنيته

المطلب الثاني: ولادته ورفاته

المطلب الثالث: شيوخه

المطلب الرابع: تلامذته

المبحث الثاني: في كتابه، شروح العلماء لكتاب مختصر القدوري

الفصل الثاني: حياة الشيخ يوسف بن عمر، وكتابه جامع المضمرات والمشكلات. ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف. ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: اسمه، لقبه ونسبه، نشأته، تأريخ ولادته ووفاته

المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

أ- مؤلفاته

ب- شيوخه

ج- تلامذته

المبحث الثاني: كتاب جامع المضمرات، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلف

المطلب الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع

المطلب الثالث: قيمة الكتاب العلمية

المطلب الرابع: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب)

المطلب الخامس: المصادر التي اعتمدها المؤلف

الفصل الثالث: ملاحظات خطية حول المخطوطات

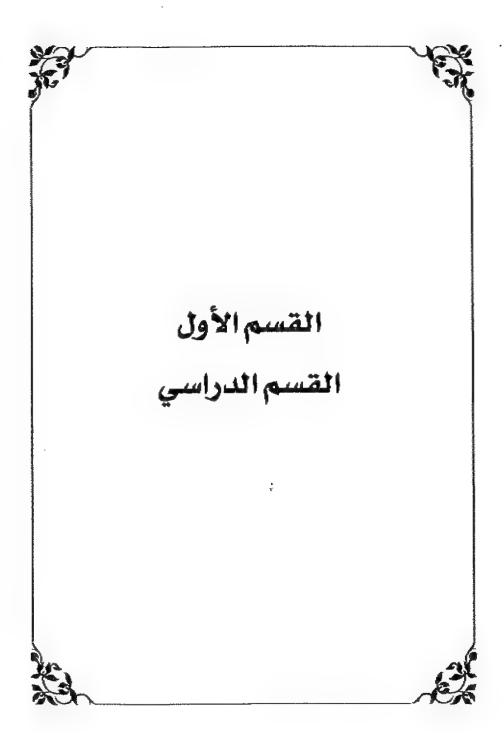
المبحث الأول: ميزات النسخ

المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاث

القسم الثاني: النص المحتق

وفي الختام أسأل الله "عز وجل" أن أكون وفقت فيما قمت به من خدمة لهذا السفر العظيم، فما كان فيها من صواب فمن فضل الله تعالى الذي جعل العلم دليلاً للوصول إليه، وما كان فيها من هفوات فمن نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني توخيت الصواب، فهذا جهد المقل ونتاج المبتدئ.... أسأل الله الهداية والرشاد لنيل السعادة في الذيبا ويوم المعاد.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



الفصل الأول التعريف بالإمام القُدُورِي

المبحث الأول: في حياة (الإمام القُدُورِي ت428هـ)

المطلب الأول: اسمه - نقبه - كنيته

أولا: اسمه وتسيه

أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان القدوري البغدادي الحنفي (1). التُذُورِي - نسبة إلى بيع القُدور، وقيل: إلى قرية قدورة ببغداد (2).

ثانيا: لقبه

لقب بعدة ألقاب منها: البغدادي⁽³⁾، والقدوري⁽⁴⁾، وشيخ الحنفية⁽⁵⁾،

- (أ) القرشي، أبر محمد عبد القادر بن أبي الرفاء محمد بن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج2، ص249، مير محمد كتب خانه، كراتشي، والخطيب البغدادي، أبر بكر أحمد بن على، تاريخ بغداد، ج4، ص377، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (2) الذهبي، شمس الذين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1413هـ)، مبر أعلام النبلاء (تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي)، ط9، ج17، ص575، مؤسسة الرسالة، ببروت؛ والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج4، ص377، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل ابن عمر، البدأية والنهاية، ج12، ص4، مكتبة المعارف ببروت؛ وحاجي خليقة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي (1992)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص46، 155، دار الكتب العلمية، ببروت.
 - (3) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1631.
 - (4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج4، ص377.
- (5) الطهطاري، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي، التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، ج1، ص93، دار الكتب العلمية، بيروت؛ والذهبي، شمس الدبن محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1984)، العبر في خبر من غبر (تحقيق: د. صلاح الدبن المنجد)، ط2، ج1، ص196،

وفقيه العراق⁽¹⁾.

دالثا: كنيته

أبو الحسين⁽²⁾.

المطلب الثاني: ولادته ووفاته

ولد صاحب المختصر الإمام أحمد محمد القدوري البغدادي سنة 362هـ^{رت}.

وتُوفِّي القدوري في يوم الأحد، الخامس عشر من شهر رجب، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة (428هـ)، ودفن من يومه في داره بدرب أبي خلف، نقله الخطيب والسمعاني، وحكاه جماعة، منهم ابن خلكان، وزاد: ثم نُقل إلى تربة في شارع المنصور، ودفن هناك بجنب أبي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي⁽⁴⁾،

مطبعة حكومة الكويت، الكريت، وابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (1406هـ)، شذرات اللهب في أخبار من ذهب (تحقيق: عبد القادر الأرتازوط ومحمود الأرتازوط)، ط1، ج3، ص232، دار ابن كثير، دمشق.

(1) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، ط1، ج3، ص1086،
 دار الكتب العلمية، بيروت.

 (2) القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص249؛ والذهبي، سير أعلام التبلاء، مصدر سابق، ج17، ص440.

(3) ابن العماد، شذرات الذهب، مصدر سابق، ج3، ص232؛ والزركلي، خير الدين بن محمود بن
 علي بن فارس (2002)، الأعلام، ط15، ج1، ص212، دار العلم للملايين، بيروت.

(4) أبو بكر الخوارزمي شيخ الحنفية وفقيههم أخذ العلم عن أحمد بن علي الرازي وانتهت إليه رياسة الحنفية ببغداد وكان معظما عند الملوك ومن تلامذة الرضي والصيرمي وقد سمع الحديث من أبي بكر الشافعي وغيره وكان ثقة دينا حسن الصلاة على طريقة السلف. ويقول في الاعتفاد: "ديننا دين العجائز لسنا من الكلام في شيء"، وكان قصيحا حسن التدريس دعي إلى ولاية القضاء غير مرة فلم يقبل توفي ليلة الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعمائة ودفن بداره من درب عبده. أبن كثير، البداية والتهاية، مصدر سابق، ج11، ص351؛ والغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج1، ص127؛ والزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج1، ص127؛ والزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج1، ص127؛ والزركلي،

~~

المطلب الثالث: شيوخه

تفقه صاحب المختصر على يبد أبني عبيد الله محميد بين يحيى الجرجناني (ت398هـ)⁽¹⁾، وعلى الشيخ عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أحرى بن العوام بن حوشب أبي الحسين الشيباني الحوشبي (ت375هـ)⁽²⁾.

المطلب الرابع: تلامذته

تفقه على القدوري وأخذ عنه جملة من الأعلام منهم:

- 1- أبو بكر: أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي (392 463هـ).
- 2- قاضى القضاة: أبو عبد الله محمد بن على الدامغاني الكبير (398 478هـ).
- 3- أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بالأقطع (ت474هـ)(3) وقد شرح مختصده
 - 4- عبد الرحمن بن محمد السرخسي (ت439هـ)⁽⁴⁾.
 - 5- أبو الحارث محمد بن أبي الفضل السرخسي⁽⁵⁾.
 - (1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج3، ص433.
 - (2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج10، ص361.
- (3) أبو نصر الأقطع: أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي الحنفي المعروف بالأقطع: توفي برامهرمز سنة 474هـ، له شرح مختصر الطحاوي. شرح مختصر القدوري؛ كلاهما من فروع الحنفية. الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (1399هـ)؛ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج1، ص42، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (4) عبد الرحمن بن محمد السرخسي: تفقه بأبي الحسين القدوري، وقصد بلاد خوزستان، فناب في القضاء بالبصرة، وتوقي في الثالث والعشرين من رمضان، سنة تسع وثلاثين وأربعمائة، فه كتاب التجريد، وكتاب مختصر المختصرين، قلت: المعروف تكملة التجريد.
- ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا (1992)، تاج التراجم في طبقات الحنفية (تحقيق: محمد خير رمضان)، ط1، ص11، دار القلم، دمشق.
- (5) أبو الحارث: محمد بن أبي الفضل محمد السرخسي: تفقه ببغداد بأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، ذكره الهمداني في طبقة الدامغاني، وذكر عن القدوري أنه قال: "ما جاء من خراسان وعين النهر أفقه منه"، وكان أصحاب الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، يرتبون بإزاء الخلاف منهم

6- المفضل بن مسعود بن محمد بن أبي الفرج التنوخي الفقيه النحوي القاضي (ت442هـ)(1)... وغيرهم.

المبحث الثاني: شروح العلماء لكتاب مختصر القدوري

توجد عدة شروحات لكتاب مختصر القدوري وهي:

- 1- الْمُجْنَبَى شَرْح مُخْتَصَر الْقُدُورِيْ⁽²⁾.
- 2- شرح مختصر القدوري: الإمام أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي
 المعروف بأبي نصر الأقطع الحنفي، سكن ببغداد بدرب أبي زيد، بنهر الدجاج
 (محلة ببغداد).
- 3- شرح مختصر القدوري: (جامع المضمرات والمشكلات)(5)؛ يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري البزار المعروف عند الترك بنبيرة الحنفي شمس الدين (4)،
- 4- شرح مختصر القدوري: (خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل)⁽⁵⁾: حسام الدين علي
 ابن أحمد بن مكي الرازي⁽⁶⁾.

حافقا من مخالفهم، ويجعلون قرنه في النظر، فكان بإزاء القدوري أبو الحسين أحمد بن محمد المحاملي، وكانا بغدادين ذوي نعمة، وأصحاب ولكل واحد متعصبون. القرشي، الجواهر المشية، مصدر سابق، ج2، ص110.

- (1) أبو الفرج، المفضل بن مسعود بن محمد التنوخي النحوي الفقيه الحنفي: ولد سنة 390هـ، وتوقي سنة 442هـ، له البيان عن الفصل في الأشربة بين الحلال والحرام، التنبيه في رد الشافعي فيما خالف النصوص، رسالة في غسل الرجلين ووجوبه طبقات النحاة اللباب في شرح تنبيه أبي إسحاق. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص468 469؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص468.
 - (2) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1592.
 - (3) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص574.
 - (4) ستأتي ترجمته فيما بعد بمبحث خاص وشامل لأنه صاحب المخطوط.
 - (5) حاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج1، ص718.
 - (6) علي بن أحمد الإمام حسام الدين الرازي قال ابن عساكر قدم دمشق وسكنها وكان يدرِّس

5- شرح مختصر القدوري: (زاد الفقهاء)(1): شيخ الإسلام أبو المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف الإسبيجابي⁽²⁾ (في الجواهر نسبة إلى إسبيجاب: بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر في حدود تركستان⁽³⁾؛ وفي الفوائد أنها بلدة من ثغور الترك)⁽⁴⁾؛

بالمدرسة الصادرية ويفتي على مذهب الإمام أبي حنيفة ويشهد ويناظر في مسائل الخلاف قال وما أظته حدّث وقال ابن العديم تفقه عليه يحلب عثمان أبر غانم وجماعة وسمع منه عمر ابن البدر الموصلي وكان فقيها فاضلا له تصانيف منها كتاب خلاصة الدلائل في شرح القدوري ومنها سلوة الهموم جمعه وكانت سنة وفاته ثلاث وتسعين وخمسمائة بدمشق ودفن خارج باب القراديس، ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص14.

- (1) محمد بن أحمد بن يوسف بها، الدين أبر المعالي الإسبيجابي شرح القدوري شرحا نافعا وسماه زاد الفقياء. أبن قطاريغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ض21.
- (2) الإسبيجابي: أبو المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يرسف الإسبيجابي العرغيناني العرغيناني الحنفي أستاذ جمال الدين عبيد الله المحبوبي، لعله توفي في أواخر الفرن السادس، له من التصانيف الحاوي في مختصر الطحاوي موجود بدار الكتب كربرولي، زاد الثقهاء شرح مختصر القدرري في الفروع، نصاب الفقهاء كذا في الفروع، الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص499.
- (3) تركستان، بلاد تقع إلى الشمال والشرق من بلاد ما بين النهرين وتقع على الأراضي التي بين الجال المتوسطة (آسيا الوسطى) وبين حوض نهر الخزر والهضبة الإبرانية. عاصمتها مدينة (طاشقند)، وهم أمة عظيمة معنازة عن سائر الأمم بالجلادة والشجاعة، وقساوة القلب ومشابهة السباع، والغالب على طباعهم الظلم والعسف والقهر، ولا يرون إلا ما كان غصبًا لطبع السباع، وهمهم شن غارة أو طلب ظبي أو صيد طبر، وعندهم من كبر أنه لو سبي أحدهم وتربى في العبودية، فإذا بلغ أشد، يريد أن يكون زعيم عسكر سيده، بل يريد أن يخالفه ويقوم مقاعه وينسى حق التربية والإنعام السابق، ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابن، ج1، ويقوم مقاعه وينسى حق التربية والإنعام السابق، ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابن، ج1، ويقوم مقاعه وينسى حق التربية والإنعام السابق، ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابن، ج1، ويقوم مقاعه وينسى ذكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، ص242، دار صادر، يبروت.
- (4) ينظر: الباباني: هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص105؛ رحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1632 واللكنوي: أبر الحسنات محمد عبد الحي، القوائد البهية في تراجم الحنفية، ص260، دار المعرفة، بيروت.

6- شرح مختصر القدوري: (السراج الوهاج (1) والجوهرة النيرة (2): الإمام أبو بكر بن على المعروف بالحدادي العبادي (3).

سمّاد: البّراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج (4). وعدَّه الإمام ببركلي من جملة الكتب المتداولة الضعيفة غير المعتبرة، ثم اختصر هذا الشرح وسمّاه: الجوهرة النيرة (5).

وجرَّد السِّراج الوهاج، الشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن إقبال. وسمَّاه: البحر الزاخر (6).

- 7- شرح مختصر القدوري (كفاية الفقهاء)⁽⁷⁾: شمس الأئمة إسماعيل بن الحسين البيهقي.
- 8- شرح مختصر القدوري (اللباب)⁽⁸⁾: جلال الدين أبو سعد مطهر بن الحسين بن سعد بن علي بن بندار اليزدي⁽⁹⁾، ويلقب بجلال الدين القاضي، شبخ الإسلام، الفقيه الحنفي نزيل القاهرة، جليل القدر كبير المحل أوحد الزمان، أخذ عنه: ركن

⁽¹⁾ الحدادي: أبو بكر بن علي بن محمد الحداد العبادي البمني الفقيه الحنفي توفي سنة 800 ثماتمائة. من تصانيفه: الجوهرة النيرة؛ مختصر السراج الوهاج، له الرحيق المختوم؛ شرح قيد الأوابد في الفقه، سراج الظلام ويدر التمام في شرح المنظومة الهاملية لأستاذه، السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج في شرح مختصر القدوري، كشف التزيل في تحقيق المباحث والتأويل في تفسير القرآن مجلدان، النور المستنير في شرح منظومة النسفي في الخلاف وغير ذلك. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص126.

⁽²⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص126.

⁽³⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابن، ج 1، ص126.

⁽⁴⁾ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج2، ص985.

⁽⁵⁾ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر السابق، ج1، ص621.

⁽⁶⁾ حاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص224.

⁽⁷⁾ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1498.

⁽⁸⁾ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1542.

 ⁽⁹⁾ ومطهر بن الحسين بعد سعد بن علي بن البزاز اليزدي له شرح القدوري سماه اللباب واختصر
 النوادر لأبي اللبث وسعاه الخلاصة. ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص26.

الدين محمد الكرماني (1) صاحب جواهر الفتاوى، توفي رحمه الله سنة (591هـ).

- 9- شرح مختصر القدوري: نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي⁽³⁾.
- 11- شرح مختصر القدوري: (الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع)⁽⁷⁾: رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن رمضان الرومي الحنفي⁽⁸⁾، المدرس بمدرسة الحلاوية في مدينة حلب، فرغ من تأليفه رحمه الله سنة 616هـ.
 - 12- شرح محمد بن إبراهيم الرازي⁽⁹⁾،
- (1) هو: ركن الدين أبو بكر محمد بن عبد الرشيد أبو الفضل الكرماني، ولد بكرمان في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة وقدم مرو فتفقه وبرع حتى صار إمام الحنفية بخراسان وله كتاب شرح الجامع الكبير وكتاب التجريد وشرحه بكتاب سما، الإيضاح، المترفى 565هـ ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص11.
- (2) ينظر: الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2: ص462؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص485.
 سابق، ج2، ص163؛ والقرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص485.
- (3) ينظر: البَّاباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص423؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1631.
 - (4) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1631.
- (5) الآمدي: عبد الرحيم بن علي الآمدي القاضي الحنفي، صنف زيدة الدراية في شرح الهداية.
 المهم الضروري في شرح مختصر القدوري. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1،
 ص562.
- (6) ينظر: الباياني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج أ، ص562، وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1634.
 - (7) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج2، ص2051.
- (8) ابن رمضان: رشيد الدين أبو عبد الله محمود بن رمضان الرومي الحنفي المدرس بمدرسة الحلاوية في مدينة حلب، الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع من شروح مختصر القدوري في مجلد كبير فرغ منها سنة 616هـ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص161.
- (9) الرازي، محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد العزيز أبو جعفر، قال أبو البركات المستوفي في تاريخ أربل كان حنفي المذهب له معرفة بالأصول ورد أربل غير مرة وأقام بالموصل بدرًس

وسمّاه: النوري في شرح مختصر القدوري(!).

- 13- شرح أبي المعالي عبد الرب بن منصور الغزنوي (2)، وسمّاه؛ ملتمس الإخوان.
- - 15- شرح محمد بن رسول الموقاني (⁶⁾، وهو المسمى بالبيان⁽⁵⁾.
 - 16- شرح حافظ الدين محمد بن محمد الكردري المعروف بابن البزازي(6).
 - 17- شرح ابن وهبان، ذكره ابن الشحنة (⁷⁾ في شرح المنظومة.

وله كتاب في الفرائض وكتاب في الفقه وكتاب النوري في مختصر القدوري وكتاب التذكرة بلغني أنه مات بالموصل سنة خمس عشرة وقبل أربع عشرة وستمائة. ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر مابق، ص20.

(1) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1631 وما بعدها.

- (2) الغزنوي: أبو المعالي عبد الرب بن منصور بن إسماعيل بن إبراهيم الغزنوي الحنفي توفي في حدود سنة 500 خمسمائة. له ملتمس الإخوان في شرح مختصر القدوري. ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص12.
- (3) هو: إبراهيم بن عبد الرزاق الرستغفني المعروف بأبن المحدث الدمشقي الحنفي، (ت807هـ)، له
 شرح مختصر القدوري في الفروع. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص19.
- (4) محمد بن عبد الجليل بن عبد الكريم جمال الدين أبو عبد الله الموقاني الأصل المقدسي المولد الدمشقي الدار والوقاة، مولده مستهل سنة إحدى وتسعيل وخمسمائة، مع الكثير وكتب وحدث وكان يشتري الكتب النفيسة للانتفاع والمتجر وكان له معرفة ويقظة ويشتري الأشياء الظريفة من كل صنف ظريف، توفي سنة أربع وستين وستمائة ودفن بسفح قاسيون. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000)؛ الوافي بالوفيات (تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)، ج1، ص85، دار إحياء التراث، بيروت؛ وكحالة، عمر بن رضا بن محمد واغب، معجم المؤلفين، ج01، ص128، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - (5) حاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص264.
- (6) البزازي: محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري البريقني الإمام حافظ الدين الخوارزمي البزازي: محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري البريقني الإمام من تصانيفه. الجامع الوجيز الحنفي المعروف بالبزازية وغير ذلك. الباباني، المشهور بفتاوى البزازية شرح مختصر القدوري. مناقب الإمام أبي حنيفة وغير ذلك. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص44.
- (7) ابن الشحنة (844 882ع) أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشحنة

ومن المعلوم أنه لم تطبع من شروح القدوري إلا القليل، منها:

- الجوهرة النيرة، مطبوع بالمطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء/ 2، 1322هـ.
- اللباب للميدائي، مطبوع بدار الكتاب العربي، تحقيق: محمود أمين النواري،عدد الأجزاء/ 4.
- خلاصة الدلائل، مطبوع بمكتبة الرشد الرياض، تحقيق: أبي الفضل الديمياطي، عدد الأجزاء / 2⁽¹⁾.

الثقفي الحلبي: قاض، مولد، ووناته بحلب ثاب عن جده في كتابة السر بالقاهرة: وولي قضاء الحنفية ببلده، ومات بالطاعون. له (لسان الحكام في معرفة الاحكام - مطبوع) ألفه حين ولي القضاء، ولم يتمه. السخاوي، شعس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن الناسع، ج2، ص194، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج9، ص154.

⁽¹⁾ حاجي خليفة: كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص718.

الفصل الثاني

حياة الشيخ يوسف بن عمر الصوفي الكادوري وكتابه جامع المضمرات والمشكلات

المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف

المطلب الأول: اسمه، لقبه ونسبه، تأريخ ولادته ووفاته

اسمه ونسبه

هو يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري البزّار المعروف عند الترك بنبيرة عمر (شمس الدين)(1).

جميع النسخ التي عثرت على عناوينها أثبتت اسم الكتاب - جامع المضمرات والمشكلات - واسم الشهرة - الصوفي - وسنة الوفاة - (832هـ).

لقبه

 النبيرة: هو من رحل وجمع وعنى بالعلم وجمعه مع الورع الخفي والجهد والسخاء الوافر وأما نبيرة "وبنون مفتوحة ثم موحدة مكسورة نبيرة لقب '⁽²⁾.

 ⁽¹⁾ الزركلي: الأعلام، مصدر مسابق، ج8، ص244؛ وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر مسابق، ج3، ص233، ج4، ص233، ج4، ص112.

⁽²⁾ المزي، بوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (1980)، تهليب الكمال في أسماء الرجال (تحقيق: د. بشار عواد معروف)، ط1، ج32، ص47، مؤسسة الرسالة، بيروت، وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص320.

- 2. شمس الدين⁽¹⁾،
 - 3. البزار⁽²⁾.
 - 4. الصوفي⁽³⁾.
 - الكادوري⁽⁴⁾.
- نبيرة شيخ عمر بن بزار⁽⁵⁾ (يصفه أهل الترك).
 - 7. صاحب جامع المضمرات والمشكلات (6).

(4) تعددت الألفاظ نيها:

النسخة (أ): ذكرت انه الكمارودي. والنسخة (ب، ج): ذكرت انه الكاروري، والكادوري؛ بعد البحث وجدت أن افرب الألفاظ إلى المصنف هي لفظة الكادور والتي تشير إلى الكدرر: فخذ من الطيور، من الغذاغة، من سنجارة شمال العراق، من شمر الطائية، أو أن أصلها من الكدر: (كدر): (أكبرر) بن عبد الملك على لفظ تصغير (أكفر) والأكفرية من مسائل الجد لُقبت بذلك؛ وقيل: لأن عبد الملك ألفاها على فقيه اسمه أو لقيه: أكدر، وقيل: باسم الميت، الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج8، ص444؛ وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج1، ص539 والباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص533 وكحالة، عمر رضا كحالة (1968)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط2، ج3، ص393، دار رضا كحالة (1968)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط2، ج3، ص393، دار العلم للملابين، بيروت؛ والزيبدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تباج العروس من جواهر القاموس (تحقيق: مجموعة من المحققين)؛ ج2، ص484، دار الهذاية، الاسكندرية.

 ⁽¹⁾ اللكنوي، عبد الحي اللكنوي (1986)، حاشية الجامع الصغير وشرحه النافع الكيبر، ط1.
 ص34، عالم الكنب، بيروت؛ وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص320.

 ⁽²⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص237 والزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج8، ص244، وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1632.

⁽³⁾ الباباني، هدية العارقين، مصدر سابق، ج2، ص237؛ ركحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج1، ص34، صلاحتوي، الجامع الصغير، مصدر سابق، ص34.

 ⁽⁵⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص237؛ اللكنري، الفوائد البهية، مصدر سابق،
 ص380، وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص320.

⁽⁶⁾ الباباني: هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص237.

المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

نستطيع القول أن عصر الشيخ يوسف بن عمر الصوفي امتاز بأجواء برز من خلالها الكثير من العلماء على مختلف التوجهات الفقهية منها الأصولية والأدبية والحديث والتفسير والتاريخ فكانت الفترة الممتدة من أواسط القرن الثامن الهجري حتى منتصف القرن التاسع زاخرة وعامرة بمفاخر وانتصارات وتوسع للدولة العثمانية حيث كان له بالغ الأثر على ذلك التقدم.

يقول ابن خلدون في مقدمته وهو يتحدث عن العلوم العقلية وأصنافها، والأمم التي اعتنت بها وأهميتها: "ويبلغنا عن أهل المشرق أن بضائع هذه العلوم لم تزل عندهم موفورة، وخصوصا في عراق العجم وبلاد ما وراء النهر لتوفر عمرانهم واستحكام الحضارة فيهم "(1).

وقد قام فقهاء المذهب الحنفي بنفسيمات سبعة لبيان طبقات فقهائهم (2):

الأولى: طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة - ﴿ عَبْثُطُهُ - ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول، وبه يمتازون عن غيره.

الثانية: طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة، القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة في الأحكام وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع، لكن يقلدونه في قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره المخالفين له في الأصول.

الثالثة: طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب المذهب كالخصاف وأبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي وشمس الأثمة الحلواني وشمس الأثمة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي وفخر الدين قاضي خان وأمثالهم،

 ⁽¹⁾ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (1984)، مقدمة ابن خلدون، ط5.
 ج3، ص1225، دار القلم، بيروت.

⁽²⁾ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (1992)، رد المحتار على الدر المختار، ط2، ج1، ص77، دار الفكر، بيروت.

فإنهم لا يقدرون على شيء من المخالفة لا في الأصول ولا في الفروع الحنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها على حسب الأصول والقواعد.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كالرازي وأضرابه، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلا، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمآخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهبن، وحكم مبهم محتمل لأمرين، منقول عن صاحب المذهب أو أحد من أصحابه برأيهم ونظرهم في الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع، وما في البداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل.

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبي الحسن القدوري، وصاحب الهداية وأمثالهم، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض، كقولهم هذا أرلى، وهذا أصح رواية، وهذا أوفق للناس.

والسادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة، كأصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين، مثل صاحب الكنز، وصاحب المختار، وصاحب الوقاية، وصاحب المجمع، وشأنهم أن لا ينقلوا الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

والسابعة: طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين اهر بنوع اختصار.

وبعد كل هذا التفصيل نستطيع القول أن رتبة شيخنا يوسف بن عمر بن يوسف تقرب من الطبقة السادسة لقدرته على التمييز بين الأقوى، والقري، والضعيف، وظاهر المذهب، وظاهر الرواية، والرواية النادرة، ولذلك سأورد مسألة ذكرها الإمام يوسف لدلالته على التميز بين الراجح بين المذاهب، والله اعلم.

مسألة: التغليظ باليمين ببن المدعى والمدعى عليه في موضع معين.

التغليظ بالمكان والزمان لا يجب عند أبي حنيفة وصاحبيه عضم لأن المقصود تعظيم المقسم به وهو حاصل بدون ذلك، وفي إيجاب ذلك حرج على القاضي حيث يكلف حضورها وهو مدفوع (أ)، وهو الراجح عند الإمام الكادوري.

 ⁽¹⁾ المرغبتاني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (2004)، الهداية
 في شرح بداية المبتدي، ط1، ج3، ص159، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

وقال الشافعي رحمه الله: إذا كانت البمين في القسامة، أو مالاً عظيمًا يبلغ عشرين مثقالاً من الذهب يحلفه في أشرف مكان فإن كان بمكة يحلفه بين المقام والكعبة، وإن كان بالمدينة يحلفه بين الروضة والمبر، وفي بيت المقدس يحلفه عند الصخرة، وفي الأمصار الأخرى يحلفه في المسجد الجامع عند المنبر، وإن كان في موضع ليس فيه مسجد جامع يحلفه في يوم الجمعة بعد العصر (1).

أما المالكية: تغلظ الأيمان بالمكان والزمان ويراعى في الأمكنة شرفها وحيث يعظم أهلها ففي المدينة عند منبر النبي في وفي مكة عند البيت وفي غيرها في المساجد الجامعة وغيرها مما هو معظم عند أهل ذلك البلد، وتغلظ في الدماء والطلاق واللعان ولا يحلف عند المنبر إلا في ربع دينار فما زاد وتغلظ على أهل الذمة في بيعهم وكنائسهم (2).

أما الحنابلة: قالوا: إن الحاكم رأى تغليظها في حق المسلم باللفظ مثل قوله: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية.

وفي الزمان؛ أن يحلف بعد العصر لقوله تعالى: ﴿ تَعْيِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّاوَةِ ﴾ ويحلف بين الركن والمقام بمكة وعند منبر رسول الله (عَنْهُ) بالمدينة وعند الصخرة بالقدس وعند المنبر في سائر المساجد (أ).

أ- مؤلفاته

رغم أن كتب التراجم والسير لم تذكر مؤلفا آخر غير جامع المضمرات والمشكلات إلا أنه وبلا شك أن من نظر وتأمل الجامع وما حواء من الشرح

⁽¹⁾ الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله (1393)، الأم، ط2: ج7، ص36، دار المعرفة، بيروت.

⁽²⁾ أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر التعلبي البغدادي المالكي، (ت422هـ)، التلقين في الفقة المالكي، (ت422هـ)، التلقين في الفقة المالكي، (تحقيق: أبي أريس محمد بو خبزة الحسني التطواني)، ط1: (2004م)، ج2، ص215، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽³⁾ ابن قدامة، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، الكافي في نقه الإمام المبجل أحمد بن حتيل، ج4، ص266، المكتب الإسلامي، بيروت.

والاستدلال والفقه الوفيرا يستدل أنه لا بد لصاحب الجامع الإمام يوسف بن عمر الصوفي من مؤلفات أخرى، كما وصفه اللكنوي: "شيخ كبير وعالم نحرير جمع علمي الحقيقة والشريعة "(1)؛ لكنتي لم أقف عليها بعد البحث والاطلاع.

ب- مشايخه

الحقبة التي عاشها المؤلف وما تخللتها من أحداث جسام في جميع المجالات السياسية والعلمية والثقافية والاجتماعية جعلت الحديث عن المؤلف وعصره وشيوخه وتلامذته غير يسير وذلك لعدم توفر المعلومات إلا القليل القليل، لذا فإنه لم يتسن لي العثور على أحد من شيوخه فيما توافر لذي من مراجع.

ج- تلاميده

مما لا شك أن عالما يملك كل هذه الملكات الفقهية والأصولية لا بد من أن يكون له تلامذة كثر استقوا منه العلم وتفقهوا على يديه لكني ومن خلال بحثي لم أعثر إلا على شخصية واحدة كان من تلامذة الشيخ يوسف بن عمر وهو: محمد فضل الله بن أيوب المنتسب إلى ماجو، وكان يكنى بفضل الله الصوفي (2).

المبحث الثاني: كتاب جامُّع المضمرات وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلف

امم الكتاب: جامع المضمرات والمشكلات، ولا أعلم خلافًا في اسم هذا الكتاب، ولا في نسبته إلى المؤلف، وقد نسبه إليه كل من: الباباني (3)، وحاجي

⁽¹⁾ اللكتوى: القوائد اليهية، مصدر سابق، ص230.

⁽²⁾ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1225 والزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج6، ص46.

⁽³⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص237.

خليفة (1)، والزركلي (2)، ومحمد عبد الحي الهندي اللكنوي (3)، وعمر رضا كحالة (4).

المطلب الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع

إنَّ ثناء العلماء على الكتاب فإنَّهُ يعود بالثناء على صاحب المصنَّف والجامع الشيخ الفقيه الإمام يوسف بن عمر رحمه الله تعالى، فقد قال اللكتري، وحاجي خليفة، وصاحب الفوائد البهية عن الجامع بقوله: "طالعته وإذا به جامع للتفاريع الكثيرة، حاو على المسائل الغزيرة" (5).

المطلب الثالث: الاصطلاحات الفقهية في جامع المضمرات وكتب الأحناف⁽⁶⁾

أذكر هنا أشهر مصطلحات الحنفية الفقهية التي وردت في كتب الحنفية عامة وفي كتاب جامع المضمرات خاصة، ومن هذه المصطلحات ما يلي:

- قالوا: يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ. وأيضًا: يمكن أن يفيد الضعف مع الخلاف. انظر: ص111.
- قيل، ويقال: صيغ للتمريض لا يجزم بالتضعيف بها إلا بقرينة السياق أو النزام قائله؛
 لأنها ليست موضوعة لذلك، ولا مقيدة بذلك كليًا، بل يعلم ذلك إما بالنزام قائله،
 وإما بقرينة سياقه. انظر: ص80 105.
 - ذهب إليه عامة المشايخ، ونحوه: المراد به أكثرهم. انظر: ص125 358.

 $^{^{(1)}}$ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج $^{(1)}$ ، ص $^{(37)}$ ، ج $^{(2)}$ ، ص $^{(37)}$.

⁽²⁾ الزركلي: الأعلام، مصدر سابق، ج8، ص244.

⁽³⁾ اللكنوي، الغوائد البهية، مصدر سابق، ص230.

⁽⁴⁾ كحالة: معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13: ص320.

⁽⁵⁾ اللكنوي، الجامع الصغير، ج1، ص7.

⁽⁶⁾ ينظر: صدر الشريعة، الإمام الفقيه عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي، شرح الوقاية ومعه منتهى الثقاية على شرح الوقاية (تحقيق: د. صلاح أبو الحاج)، ط1، ج1، ص89 وما بعدها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

- يجرز: قد يقال بمعنى: يصح، وقد يقال بمعنى: يحل، ولذلك نراهم يطلقون على الصلاة المكروهة ونحوها: جاز ذلك أو صح ذلك، ويريدون به نفس الصحة المقابل للبطلان من غير القصد إلى الإباحة أو نفي الكراهة، ولهذا فسر الشراح قولهم: جاز وصح، بقولهم: أي مع الكراهية. انظر: ص113.
- لا بأس: أكثر استعمالها في المباح وما تركه أولى، وقد تستعمل في المندوب.
 انظر: ص125.
- ينبغي: يستعمل في المندوب وغيره في عرف المتقدمين، وفي عرف المتأخرين غلب
 استعماله في المندوبات. انظر: ص131.
 - المشايخ: المراد بها في قولهم: هذا قول المشايخ: من لم يدرك الإمام.
- المتقدمون من فقهائنا: المراد بهم الذين أدركوا الأثمة الثلاثة، ومن لم يدركهم فهو
 من المتأخرين، هذا هو الظاهر من اطلاقاتهم في كثير من المواضع.
- الخلف: عند الفقهاء: من محمد بن الحسن (ت189هـ) إلى شمس الأثمة الحلواني (ت456هـ).
- المتأخرون: المراد بها: من الحلواني (ت456هـ) إلى حافظ الدين البخاري (1)
 (ت693هـ).

قال الذهبي: إن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو: رأس ثلاثمائة.

قال اللكنوي: ويخدش ما ذكره عبد النبي أنهم كثيرًا ما يطلقون المتأخرين على من قبل الحلواني، فقد قال في الهداية (٢): هذا مختار بعض المتأخرين، قال في العناية (٤): منهم: أبو عبد الله الجرجاني، والإمام الرستفنني، والزاهد الصفار. وكلاهما متقدم على الحلواني،

⁽¹⁾ وهو محمد بن محمد بن نصر البخاري، أبو القضل، حافظ الدين الكبير، قال أبو العلاء البخاري: كان إماما عالما ربانيا صمدانيا زاهدا عابدا مفتيا مدرسا نحريرا فقيها قاضيا محققا مدققا محدثنا جامعا لأنواع العلوم. ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص121.

 ⁽²⁾ المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (2004)، الهداية
 في شرح بداية المبتدي، ط1، ج1، ص126، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

⁽³⁾ البابرتي: محمد بن محمد بن محمرد، العناية شرح الهداية: ج2، ص369، دار الفكر، بيروت.

- الصدر الأول: لا يقال إلا على السلف، وهم أهل القرون الثلاثة الأولى، الذين شهد
 النبي ﷺ أنهم خير القرون، وأما من بعدهم فلا يقال في حقهم ذلك.
- الإمام: والإمام الأعظم: المراد بهما في كتب الحنفية أبو حنيفة، وأما في كتب
 التفسير والأصول والكلام، فالمراد بالإمام حيث أطلق غالبًا هو الإمام: فخر الدين
 الرازي.
 - صاحب المذهب: المراد به أبو حنيفة.
 - الصاحبان: المراد أبو يوسف ومحمد،
 - الشيخان: المراد بها: أبو حنيفة وأبو يوسف.
 - الطرفان: المراد بها: محمد وأبو حنيفة.
 - الإمام الثاني: المراد بها: أبو يوسف.
 - الإمام الرباني: المراد بها: محمد.
 - عند أئمتنا الثلاثة: المراد بها: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد.
 - الأثمة الأربعة: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، أصحاب المذاهب المشهورة.
- عنده: الضمير فيه في قول الفقهاء: هذا الحكم عنده، أو هذا مذهبه إذا لم يكن
 مرجعه مذكورًا سابقًا يرجع إلى الإمام أبي جنيفة، وإن لم يسبق له ذكر، لكونه
 مذكورًا حكمًا.
- عندهما، ولهما، وقالا: الضمير يرجع إلى أبي يوسف ومحمد إذا لم يسبق مرجعه، وقد يراد به: أبو يوسف وأبو حنيفة، أو محمد وأبو حنيفة إذا سبق لثالثهما ذكر في مخالف ذلك الحكم، مثلا: إذا قالوا: عند محمد كذا، وعندهما كذا، يراد أبو حنيفة وأبو يوسف: يعني الشيخين، وإذا قالوا: عند أبي يوسف كذا، وعندهما كذا، يراد به: أبو حنيفة ومحمد: يعنى الطرفين.
- عنده، وعنه: الفرق بينهما: أن الأول دال على المذهب، والثاني على الرواية، فإذا قالوا: هذا عند أبي حنيفة دل ذلك على أنه مذهبه، وإذا قالوا: وعنه كذا، دل ذلك على انه رواية عنه.
 - روايتان: المراد بها: في قولهم: فيه عن الإمام روايتان: أي عدم معرفة الأخير منهما.

- رواية عنه: المراد بها في قولهم: في رواية عنه كذا: أي يعلمون أنها قوله الأول، أو
 تكون هذه الرواية رويت عنه في غير كتب الأصول، وهذا أقرب.
- الكراهة: إذا أطلقت في كلامهم فالمراد الكراهة التحريمية، إلا أن ينص على كراهة التنزيه، أو يدل دليل على ذلك.
- السنة: إذا أطلق فالمراد به السنة المؤكدة، وكذا سنة الرسول ﷺ، وإن كان هو يطلق على سنة الصحابة أيضًا. وتطلق كثيرًا ويراد بها: المستحب وبالعكس، ويعلم ذلك بالقرائن الحالية والمقالية.
- يطلقون عباراتهم كثيرًا في مواضع؛ اعتمادًا على التقيد في محله، وقصدهم بذلك أن
 لا يدعي علمهم إلا من زاحمهم بالركب، وليعلم أنه لا يحصل إلا بكثرة المراجعة
 وتتبع عباراتهم، والأخذ عن الأشياخ.
- الواجب: يطلق كثيرًا ويراد به اعم منه ومن الفرض، كما الواجب في (الصيام)،
 وغيره.
- الفرض: يطلق كثيرا على ما يقابل الركن، فيطلقون على ما لا يصح الشيء بدونه،
 وان لم يكن ركنا، كما ذكروا أن من الفرائض في الصلاة التحريمة، وقد يطلق على
 ما ليس بفرض ولا شرط.
- الحسن: إذا ذكر مطلقا في كتب الحنفية فالمراد به: ابن زياد، تلميذ أبي حنيفة، وإذا ذكر مطلقا في كتب التفسير فالمراد به: الحسن البصري.
- شمس الأثمة: عند الإطلاق يراد به شمس الأثمة السرخسي، وفيما عداه يذكر مقيدا
 كشمس الأثمة الحلواني، وشمس الأثمة الزرنجري⁽¹⁾، وشمس الأثمة الكردري⁽²⁾،

⁽¹⁾ وهو بكر بن محمد بن علي بن الفضل، الزرنجري، شمس الأئمة، نسبة إلى قرية زرنكر من قرى بخارى، قال الكفري: الإمام المتقن الذي كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، وكان له معرقة في الأنساب والتواريخ، (427 - 512هـ). ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، جأ، ص. 172، واللكتري، الفوائد البهية، مصدر سابق، ص. 96 - 97.

⁽²⁾ وهو محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي الكردري البراتقيتي الحنقي: أبو الواجد، شمس الأثمة، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، (599 - 642هـ). ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص82، وابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص267 - 268.

وشمس الأئمة الأوزجندي(أ.

- الفضلي: المراد به: أبو بكر بن الفضل الكماري البخاري (ت381هـ).
- (الأصل): في قولهم: هذا الحكم ذكره في (الأصل) ونحوه يراد به (المبسوط):
 تصنيف الإمام محمد سمي به، لأنه صنفه اولاً، ثم (الجامع الصغير) ثم (الجامع الكبير) ثم (الزيادات).
- (المبسوط): المراد به: (مبسوط السرخسي) في (شروح الهداية) و(شروح الوقاية)،
 وغيرها عند الإطلاق، وهو شرحه على (الكافي) الذي ألفه الحاكم الشهيد
 (ت344هـ).
- (المحيط) المراد به: (المحيط البرهاني) عند إطلاقه لغير واحد: كصاحب (الخلاصة)، و(النهاية)، و(شرح الوقاية) لا (المحيط) للإمام رضي الدين السرخسي.
- ظاهر الرواية، وظاهر المذهب، والأصول في قولهم: هذا في ظاهر الرواية، وهو ظاهر المذهب، وهو موافق لرواية الأصول: هي مسائل رويت عن أصحاب المذهب، وهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد⁽²⁾.

المطلب الرابع: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب)

منهج الشيخ يوسف بن عمر الصوفي في شرحه لمختصر الإمام القدوري يتلخص فيما يلي:

 سلك الشيخ يوسف في هذا الكتاب مسلكًا بحيث يأخذ جزءًا من بعض عبارات القدوري ويشرحها متغاض عن النص كاملاً، ويكتب قطعة مناسبة من المتن، ثم يتناولها بالشرح جامعًا مسائلها، وموضحًا دلائلها، مصدرًا المتن بعبارة "فقال"، أو "وقال"، أو "قوله" وأحيانًا لا يذكر شيئًا من ذلك، كما أنه كثيرًا ما يمهد للدخول إلى

⁽¹⁾ وهو محمود بن عبد العزيز الأوزجندي، شيخ الإسلام، شمس الأئمة، جد قاضي خان، تفقه على السرخسي، ينظر: الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص285؛ واللكنوي، الفوائد البهية، مصدر سابق، ص342.

⁽²⁾ ينظر: صدر الشريعة، شرح الوقاية، مصدر سابق، جأ، ص89 وما بعدها.

- المتن بعبارة وجيزة، وأحيانًا بكلام طويل يشرح فيه مقدمة يسهل من خلالها فهم نص المتن، ثم يبدأ بشرح تلك القطعة من المتن، وغالبًا يبدأ إما بحرف تفسيري (أي) وإما بكلمة (يعني) أو (اعلم) وأحيانًا يدخل في الشرح مباشرة بدون هذا أو ذاك، وهذه هي الصبغة العامة للكتاب.
- أراد الشارح أن يربط بين السابق واللاحق من الموضوعات والمباحث، فقام رحمه الله بإيجاد علاقة معنوية بين الموضوعات بعضها بالبعض الآخر، وذلك بذكر أسطر تمهيدية في بداية كل موضوع ومبحث قبل الدخول بشرح كلام الماتن.
- 3. حاول أن يقوم بشبه تبويب للمتن من خلال ذكر العناوين الرئيسية للمباحث الفقهية، حيث ذكر عدة عناوين.
- 4. استدلاله بالآية أو الحديث، يكون حسب ما يقتضيه النص، لذا فإنه قد يأتي بالآية أو الحديث بشكل مجزأ وغير كامل.
- 5. الأحاديث النبوية التي يستدل بها على الأحكام الشرعية غالبًا ما تكون ضعيفة، أو لا أصل لها، ومنها ما هو صحيح.
- استخدامه الكلمات الفارسية، أو الجمل في بعض المواضع أثناء توضيحه للمسالة الفقهية والتعليق عليها.
- أ. في كل باب من أبواب الفقه يقوم بالتعريف لغة وشرعًا، وغالبا ما يستند في التعريف اللغوي إلى كتاب العلامة المطرزي (المغرب).
- المذاهب التي يقارن بها مع مذهبه الحنفي هو مذهب المالكية والشافعية وبالتتيجة ينتصر دانمًا لمذهبه بعد عرض الحجة لديه.
- الأصل أن يذكر قول الحنفية وأدلتهم أولا، ثم يذكر قول المخالف لهم وأدلتهم، ولكنه كان يخرج عن هذا المنهج أحيانا.
- 10. لاحظت أن المصنف صاحب جامع المضمرات، قد تابع الإمام القدوري في ترتيب أبواب الكتاب، غير أنه لم يشرح كل جزئية فيه لكنه عرض ما يراه الشارح للمختصر أنه يحتاج إلى بيان وتوضيح.
 - 11. اعتمد في شرحه للمختصر ناقلا عن ما يزيد على خمسين مصدرًا.

- 12. يذكر المذاهب بدون ذكر أصحابها، وذلك بعبارة "قيل" أو "البعض" أو "بعضهم" أو "فإن قيل" أي على شكل اعتراض، وعد هذا من الملاحظات عليه، وحصل ذلك منه كثيرًا.
 - 13. في أغلب الأحيان يذكر النمرة الفقهية للخلاف الحاصل في المسألة.
- 14. كثيرًا ما يذكر الشارح رأي أبي يوسف ومحمد في المسائل الفقهية، لكنه لم يلتزم إبراد خلافهما في كل المسائل، إذ في بعض المسائل المشهور فيها الخلاف في المذهب، لم يذكره.
- 15. لم ينص الشارح على خلاف الشافعي في كل مسألة خالف فيها، وإنما بين بين، وقليلا ما يذكر خلاف مالك، وأما خلاف أحمد فلم يذكره مطلقا.

المطلب الخامس: المصادر التي اعتمدها المؤلف خلال شرحه لمختصر القدوري كما يلى

القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأقوال التابعين وتابعيهم.

أما الكتب والمراجع التي رجع إليها الكادوري، والتي سيأتي تفصيل الكلام عن كل واحد منها في موضع ذكره من الأطروحة، (إن شاء الله):

- الينابيع: ورمز له المؤلف بـ (ي)، لمحمد بن رمضان الرومي كان حيا 616هـ، تحقيق: عبد العزيز العلوى، السعودية.
 - 2. المنافع: ورمز له المؤلف بـ (م)، للنسفي أبي البركات، مخطوط، (ت710هـ).
 - 3. الأنفع: ورمز له المؤلف به (أ).
 - 4. الهداية: ورمز له المؤلف بـ (هـ)، للمرغيناني، (ت593هـ).
 - 5. المغرب: ورمز له المؤلف بـ (ب)، للمطرزي، (ت610هـ)، مطبوع.
 - تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي، (ت نحو540هـ)، مطبوع.
 - 7. الخلاصة: للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، (ت542هـ)، مخطوط.
 - 8. النصاب: للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، (ت542هـ).
 - 9. الظهيرية: ثلامام ظهير الدين المحتسب، (ت619هـ).
 - 10. السراجية: للإمام سراج الدين الأوشي، (ت569هـ)، مطبوع.

- . 11. السراجية بالمواريث: للإمام محمد أبي طاهر السجاوندي، (ت600هـ) وقيل 700هـ.
 - 12. أصول اللامشي: للإمام أبي الثناء اللامشي الماتريدي، مطبوع.
 - 13. الذخيرة: للإمام برهان الذين بن مازه البخاري، (ت616هـ).
 - 14. المحيط البرهاني: للإمام برهان الدين بن مازه البخاري، (ت616هـ).
- 15. الفتارى الكبرى: ثلامام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، (ت536هـ)، مخطوط.
- فتارى الحجة: للإسام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، (ت536هـ)،
 مخطوط.
- الفتاري الحسامية: للإمام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، (ت536هـ)،
 مخطوط.
 - 18. التمهيد: للإمام أبي المعين المكحولي النسفي، (ت508هـ).
 - 19. الجامع الصغير والكبير: وهما للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت187هـ).
 - 20. السير الكبير: للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت187هـ).
 - 21. التهذيب: للإمام جمال الدين أبي سعد اليزدي القاضى (ت591هـ).
 - 22. الزاد: للإمام أبي المعالي الإسبيجابي المرغيناني، (ت635هـ)، مخطوط.
 - 23. الأصل: للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت187هـ)، مطبوع.
- 24. الملتقط: للإمام ناصر الدين أبي القاسم الحسيني السمرقندي، (ت556هـ)، مطبوع.
 - 25. المبسوط: للإمام شمس الأثمة السرخسي: (ت483هـ)، مطبوع.
- 26. شرح الطحاري: للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، المتوفى سنة 370ه.
- 27. النوادر: وهي ثمانية مؤلفات تشمل ما جمع وكتب من مسودات وإملاء الإمامين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله.
- 28. الفتاري الصغرى: للإمام نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمي الخاصي (ت634م)، مخطوط.

- 29. الملخص: للإمام ظهير الدين أبي المظفر البخاري النوحاباذي، (ت668هـ).
- 30. المنتقى: للإمام محمد أبي الفضل الحاكم الشهيد المروزي البلخي، (ت334هـ).
- 31. العتابية: وهي للإمام أحمد بن محمد بن عمر أبي نصر العتابي البخاري، (ت586هـ).
- 32. كفاية البيهقي: للإمام أبي القاسم إسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقي، (ت402هـ).
- 33. الخانية: للإمام فخر الدين أبي المحاسن المعروف بقاضيخان الأوزجندي، (ت592هـ).
- 34. الإيضاح: للإمام أبي الفضل ركن الدين عبد الرحمن بن أميرويه الكرماني، (ت543هـ).
 - 35. الزيادات: وهي للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت187هـ).
- 36. الفتاوى النسفية: للإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي الشهير: بعلامة سمرقند، (ت537هـ).
 - 37. الفوائد: للإمام ظهير الدين أبي المحاسن المرغيناني، (ت506هـ).
 - 38. العيون: للإمام أبي الليث السمرقندي، (ت375هـ)، مطبوع.
 - 39. بستان العارفين: للإمام أبي الليث السمر قندي، (ت375هـ)، مطبوع.
 - 40. النوازل: للإمام أبي الليث السمرقندي، (ت375هـ)، مطبوع.

الفصل الثالث ملاحظات خطية حول المخطوطات

المبحث الأول: ميزات النسخ

كانت عادة الناسخين الثلاثة في المخطوطة التي قمت بتحقيقها أن يقوموا برسم الخط على غرار رسم المصحف الشريف، ولا ينبغي أن يقاس على خط المصحف بنسخ الكتاب على الخط المشهور وقد قمت بنسخ المخطوط على الخط المشهور. وهذه جملة من الإشارات على ما ذكرت آنفا:

- 1. وضع الهمزة على السطر بدلا من وضعها على الألف مثاله (بنباء) والأصح (بنباً).
- وضع الهمزة على الكرسي بدلا من وضعها على الألف مثاله (مسئلة) والأصح رسمها (مسألة).
- 3. من عادة النساخ في (أ، ب، ج) يكتبون الآيات والأحاديث متصلة مع كلام الشارح بدون فواصل أو أقواس.
- 4. في النسختين (أ، ب) قلب الهمزة الواقعة بعد الألف إلى ياء مثاله (ساير) ففضلت رسمها (سائر).
- 5. ناسخ النسخة (أ) عادة ما يكتب الألف الخنجرية إلى ياء مثاله (الهدي، اهدي) نفضلت كتابتها (الهدى، اهدى).
- 6. الناسخون الثلاثة اتفقوا على رسم الألف الواقعة بعد اللام واؤا مثاله (الصلوة، الزكرة) وكتبتها (الصلاة، الزكاة).
- 7. النساخ في (ب، ج) يحذفون الهمزة بعد الألف الممدودة مثاله (الأشيا) والأصح (الأشياء).
- 8. الناسخون الثلاثة عادة ما يقومون بتلوين العناوين الرئيسية والفرعية بالخط الأحمر وكذلك ما ينقله المصنف الشيخ يوسف بن عمر عن صاحب المختصر (الكتاب) وقد استبدلتها بخط غامق.

9. من عادة النساخ في (أ، ب) يحذفون الألف الواقعة بعد اللام مثاله (ثلثة) والأصح (ثلاثة).

المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاث

مع تصوير نسخة لكل بداية ونهاية عن كل نسخة.

النسخة الأولى (أ):

نسخة المكتبة في الرياض - المملكة العربية السعودية، والتي تحمل الرقم - 1697 - وتاريخ النسخ سنة (130ه)، عدد اللوحات: (657) لوحة وفي كل لوحة صفحتان وفي كل صفحة (23) سطرا، وعدد الكلمات في السطر الواحد (12) كلمة في الغالب، وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (18) لوحة، ورمزت لها بالحرف (أ). وقد بدأ بعد البسملة قوله:

"الحمد لله: الذي جعل علم الهدى أهدى علم الإسلام، والعمل به معلم التقى، وأبقى دليل إلى معرفة الإسلام، وختم النبوة: بنبي منبئ بنبأ الحلال والحرام، صلى الله عليه وعلى آله، الاهتداء في الاقتداء والإنتمام".

وانتهى بقوله: "والله الموقق للإتمام والمسير للختام".

اسم الناسخ: محمد ولد الشيخ كمال،

وتاريخ نهاية المخطوط: تمت هذه النسخة الميمونة المباركة فتاوى المضمرات من علم الفقه، من شهر ذي القعدة في يوم أربع من سنة 1130هـ.

وقد تميزت طريقة الناسخ كما يلي:

- النسخة (أ) امتازت بلون ترابي حيث تميزت صفحاتها الأولى بآثار من الماء كان قد سقط عليها، إضافة إلى أن صفحات اللوحة تبدأ بتقارب كلماتها من الصفحتين عند عند من صفحاتها الأخريات مما أدى إلى صعوبة في مقابلة النسخة إلا بالاستعانة بباقى النسخ (ب، ج).
- خط الناسخ كان واضحا وجيدا وكان هذا هو أحد الأسباب التي جعلتني اختارها أمنًا لبقية النسخ.
 - 3. النسخة (أ) تعد من أقدم النسخ حيث تم نسخها سنة (1130هـ).

- 4. المصادر التي ينقل منها المصنف كان يخطها بلون أحمر أمثال: كتاب التحفة، والذخيرة، والجامع الصغير، وغيرها، إضافة إلى العناوين الرئيسية كذلك مثل: كتاب المدعى، كتاب السير، باب مسائل ألفاظ الكفر، وكذلك الأحرف التي ترمز لكتاب معين، أمثال، ه (الهداية)، ي (الينابيع)، وغيرها.
- الناسخ للمخطوط حينما يحصل له نسيان لبعض الجمل أو الكلمات أو الأحرف
 فكان يكتبه على الحاشية الجانبية للوحة.
- 6. الألف المقصورة أواخر الكلمات يكتبها ياء مثاله: إلى يجعلها الي، والهمزة على الكرسي يكتبها ياء، مثاله سائر يجعلها ساير وقد أشرت في التحقيق إلى ذلك مكتفيا بذكرها مرة واحدة.
- 7. وهناك نصوص استعان بها الناسخ من كتب الفقه كالزاد، والهداية، والمبسوط، وغيرها فيها سقط أو تحريف لغوي استعنت بالكتاب الأصل، فنسختها منها، تصحيحًا للمتن، ولتمام النص الفقهي.
- 8. قمت بمقابلتها مع النسختين (ب، ج) وتصحيحها كذلك سواء أثبت العبارة من النسخة (أ) أو من النسختين لتمام المعنى.
- 9. قمت بوضع عناوين للمسائل، حيث إن الناسخ من النادر أن يذكر عنوانًا لكل مسألة، فدونتها زيادة للترتيب والفهم والوضوح، ووضعتها بين معقوفتين دون الإشارة إليها في الهامش مثل [الاحتكار]...والله المُوفق.

النسخة الثانية (ب):

النسخة الأزهرية، وتحمل الرقم: (44175)، وعدد اللوحات (464) لوحة، في كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (33) سطرا وعدد الكلمات في السطر الواحد (13) كلمة في الغالب، سنة النسخ (1165هـ)،وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (101) لوحة، ورمزت لها بالرمز (ب).

وقد افتتح الناسخ المخطوط بالبسملة، ويقوله: "رب يسر ولا تعسر اللي آخر ما هو موجود في النسخة (أ).

وانتهى المخطوط بقوله: "والله الموفق للإنمام والمسير للختام ". اسم الناسخ: الحاج عمر بن جوبان الحلبي الحنفي. وتاريخ نهاية المخطوط: كان الفراغ من كتابته نهار السبت يوم الثالث عشر من ربيع الأول لسنة (1165هـ).

وتميزت النسخة (ب) من المخطوط بما يلي:

- 1. لون النسخة مائل إلى الحمرة، وفيه ظلال وسط كل لوحة مرسوم عليها منارتان يحضنهما هلال وحولهما معقوفتان مزخرفة، كما يوجد على بداية المخطوط ختمان لكنهما غير واضحين، وكما أشرت إلى النسخة التي قبلها فإن الناسخ يرسم كل عنوان أو كتاب أو رمز بخط احمر.
- 2.كما هو في النسخة (أ) فإنه يكتب على الحاشية في حال حدوث نقص أو سهو من الناسخ أثناء النقل.
 - 3. الخط يعد من ناحية الوضوح درجة ثانية بالنسبة إلى النسخة (أ).
 - 4. هناك بعض الكلمات طمست، وقد أشرت إليها حيثما جاءت.

النسخة الثالثة (ج):

نسخة المكتبة في الأزهر - جمهورية مصر العربية، والتي تحمل الرقم - 44174 - وتاريخ النسخ سنة (1194هـ)، عدد اللوحات (421) لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل لوحة (20) كلمة في الغالب، وعدد الكلمات في كل سطر (20) كلمة في الغالب، وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (105) لوحة ورمزت لها بالحرف (ج).

وقد افتتح الناسخ المخطوط بالبسملة، بعدها بقوله: "رب يسر ولا تعسر"، وانتهت بقوله:

"والله الموفق للإنمام والمسير للختام".

اسم الناسخ: الشيخ محمد أفندي المتوفى سنة (1229هـ).

تاريخ نهاية المخطوط: كان الفراغ منها يوم الاثنين الثامن من شهر ذي القعدة سنة (1194هـ). وتميزت النسخة: (ج) بما يلي:

 الون النسخة يشابه إلى حد كبير لون النسخة (أ) (ترابي)، كما أن الرسمة على ورقة المخطوط كما هو الحال في النسخة (ب)، كذلك الرموز، والعناوين، وأسماء المصادر التي اعتمدها الشارح كلها معلمة باللون الأحمر. 2. الخط من حيث درجة الرضوح أقل من النسختين الأوليين كما أن سنة النسخ متأخرة (1165هـ) لذا اخترتها نسخة (ج).

3. الناسخ حينما يحصل له نسيان لبعض الجمل، أو الكلمات، أو الأحرف، فكان يشير إليها ويكتبها في الحاشية.

₹,

نماذج من صور المخطوط



عنوان النسخة (أ)



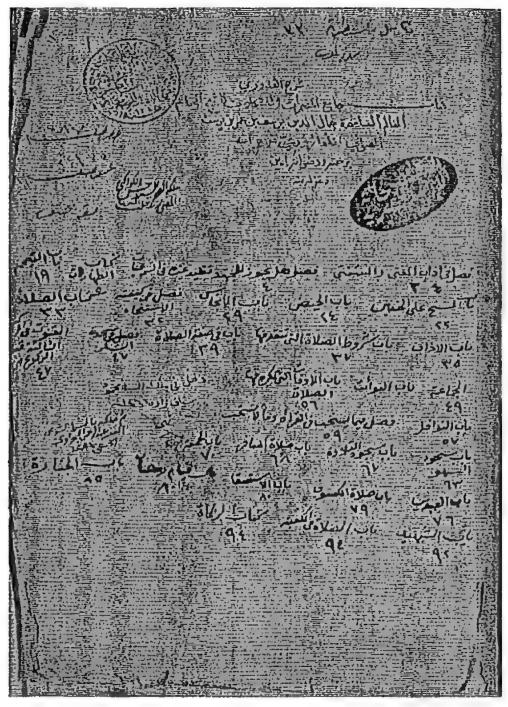
بدأية اللوحة الأولى من النسخة (أ)

Minister of the saidly 是是一种性性,这是是 ي لدروار و راه و شهره الشريد المراس CHIES WHILE LAND LEGIT OF 。 (中国) Well with the land The Marian Mangarate and the Dagustin Localitics of Charles Control of the Control of th A THE BUILD OF THE PARTY OF THE n-15.70% political White Control of the Children with while which had being الدائية والمعالمة والمتعادية SPIRE WILL WIND WIFE WAY الما و ورفور المارية المارية المارية المارية नेर्वा के स्टूबर्व THE PERMENTING Aughness Labrasia Labrasia The rate problems by MANUALLY PARTICIPATION different states of the state of the Adjustation and the 当後は1年1年1年1日1日1日1日 All a resistant and the second मध्यम् । इति । विश्व । والمرابط المراجلة والمراجلة المراجلة والمراجلة المرادران بعد المستعمل والمستعمل المستعمل المستع ne de la constant de THE PROPERTY OF THE PARTY OF TH THE WHAT IN A SECOND 到什么位而 2000年 EN VARIATION OF THE A Control of the Cont

اللوحة الأولى من كتاب الدعوى النسخة (أ)



اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)



عنوان النسخة الثانية (ب)

The state of the s
The state of the s
。 [1] 《《《《·································
The state of the s
一起的现在分词,我们就是一个人,我们就是一个人的,我们就是一个人的,我们就是一个人的,我们就是一个人的,我们就是一个人的,我们就是一个人的。""这个人,这个人的
是一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个
是一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个
是一个大型。 第一个大型。 第一个大型。
一些点,但是一个工作,就是自己的人,但是是这种的人的人,是一个人的人们是一个人的人的人的人的人的人,但是一个
The state of the s
,我们一点,一点,我们是一个主要的,我们不知识,我们就是一个主要,我就是有什么的。""我们,我们也没有一个人,这个人,我们就是这一个人,只是这个人,我们就是这一
thinking the many the property of the property
。操作证明,2015年12日,1915年12月1日,1915年12日,
,我们是这个人,我们就是我们的人,但是我们的人,我们就是这一个人,我们就是不是我们的人,我们也没有的人,我们就是这个人的人,我们就会会会会不会会会会会会会会会, "我们是我们就是我们就是我们的,我们就是我们的,我们就是我们的人,我们就是我们的人,我们就是我们的人,我们就是我们的人,我们就是我们的人,我们就是我们的人,我们
。 医乳头 17.70m,为4.4.80.75岁,是7岁岁的,是17岁岁的17岁,180.7.80分别,190.40分别,190.60分别,190.60分别,190.60
「「「「「「」」」、「「」」、「」「」、「」「」、「」、「」、「」、「」、「」、
·····································
事。但是,但是他们是他们是他们的是他们的是一个。 第一种是一种的是一种的是一种的是一种的是一种的是一种的是一种的是一种的是一种的是一
。我们就是这些"man",我们就不是自己,我说到了一个话,就是这个人,但是他们,我们就有一个人的,我们也是一个人的女子的。"这一个人,我们就是一个人,我们就是一
是许是是是他的人的人的自己的人的人。
是主义。这个可以是自己的特殊的,但是是一种的特殊的。
一起来,我们也没有一个时间,我们就是我们是这些一个大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大大
,我们们还是一个一个大大的,我们就是这个人的现在分词,我们也没有的的。我们就是这一个人的事情,一个人的事情,我们们们的人,我们也不会看到这个人的人,我们们的人, 第二章
一样,4000 0000 1000 0000 0000 0000 0000 0000
一個。但是是出了工程的發展中,在其他的相似,因為更多的特殊的一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個一個
是一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个一个
。
。
一种大大大型的一种企业,在1950年11月,12日(1967)(196
。
新·苏克斯·克尔克·克尔克·克尔克·克尔克克·克尔克·克尔克尔克尔克尔克尔克尔克尔克尔

بداية اللوحة الأولى من النسخة (ب)

Chinadan and China الله في المراجل المراجلة المناجلة المام ال ૄૹ૽૽ૡ૽ૺૺ૱૽ૺઌ૽૽ૹ૽૽ૺઌ૽૽ૡ૽ૺ૱ઌ૽૽ઌ૽૽ૡ૽૱૱ઌ૽૽ઌ૽૽ઌ૽૽ૡ૽૽૱ ૡ૽ૺ૽૽૱૽ૺઌ૽ૺ૱૽ૺઌ૽૽ૹ૽૽ૡ૽૽ૺઌ૽૽ૡ૽૽૱ઌ૽૽ઌ૽૽૱ઌ૽૽ઌ૽૽ૹ૽૽૱૽૽ઌ૽૽ઌ૽૽ૹ૽૽૱ الإنامان والمرابعة المرابعة المرابعة العبال المدين الافعاد والمحمدة المام مري المريد ومن الرؤسيان والمراسل منافر المؤلم والمراف المرافية والمراقة 145 431 (1872 1874) 1814 CAL रिक्षेत्रिक्ति हैं। इस स्टिन्स स्टिन्स मित्री के कि कि के कि कि कि कि कि والإطالية والمعرفة وواوجة المالفان وترخوذها THE TOTAL MENT OF THE PARTY OF **基础的周围的多种对多的图片和** 面外都是此時的時間的 如此的政治是是自己的 的到此中,但如此 The West and the State of the S الروائية المتحالية المواقة والأراد 是所以的主题的研究 THE PROPERTY OF THE PARTY OF TH The state of the s mount in the Property of State हिंदू के देशात के जा किस्टी है कि है कि किस के अपने **的。他对这么种形式的是这种是这种** 對特別的特別的 THE STATE OF THE PARTY OF THE P المُوالِينَ الرَّادُ الرَّادِ إِنْ النَّامِ أَفَاءَهُمْ طَالِهُمْ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ المؤنية الالمنارج الدعوم علاد الفتاح المالية وتعادية والزكال والنالة وعاله الالمان الدروء रेशेटीस के उपरंत्र सम्मिति है विद्यापर विदे Feel Total Bary Think of the 的情報的認識的

建的基础性证明的相关的 L. Charles States のはないいいかまりは対しないおきりがいる عَنْ مِنْ الْمُرْتِينِ مِنْ وَالْمُولِينِ مِنْ الْمُرْتِينِ مِنْ الْمُرْتِينِ مِنْ الْمُرْتِينِ مِنْ الالالور عند الدوسة تعلق ما والا المواقعة 以及以外的問題的 できる。「自己などのでは、」 के दुर्भ को जो है। जिसे विकास के किए के जिल्ला । इसे त्राप्त की करती हैं कि लिल्ला مَنْهُ إِنَّ مُنْ أَمِّهُ لَهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ م والترازية المرود المرودة المرازية والمرازية والمرازية इंध अर्थित है। इस स्टिश्नी के स्टिश्नी क्षेत्रं स्थानिक विकास स्थ 是是新華學校校院的時代的 FINE PROPERTY OF THE STATE OF T 的原因是此一个 أيت ازى وي أفراد المنا علوا وشفى ودراته مع ادرات وبالاعرة والفعران وهاد الته المادادة الماهم LE CANTE DE LE LES TRANSPORTES DE LA CONTRACTION DEL CONTRACTION DE LA CONTRACTION D रेंग्स्टिंग अधिक प्रतिकार के लिए **中国中央**,从中国市场中的市场中央中央市场 त्यं विश्वकृतिक विश्वकृतिक विश्वकृतिक विश्वकृतिक विश्वकृतिक विश्वकृतिक विश्वकृतिक विश्वकृतिक विश्वकृतिक विश्वक ٳڰڹٳڵڹڮڮڹؽٷڿڒؙڿڴڔڋڷڟڵؙؙڰۼ؇ۿڟڟؖٳڷڗ المهدّ مناه يكام المناز ويتناء م المالينية المالية राका हिस्सि एक दिया किया है से अ عافاتينا الزالي والمعادن والمتاري والمالية كاست الدع في المراد والمراد والمراد المراد ا

اللوحة الأولى من كتاب الدعوى النسخة (ب)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)



عنوان النسخة الثالثة (ج)



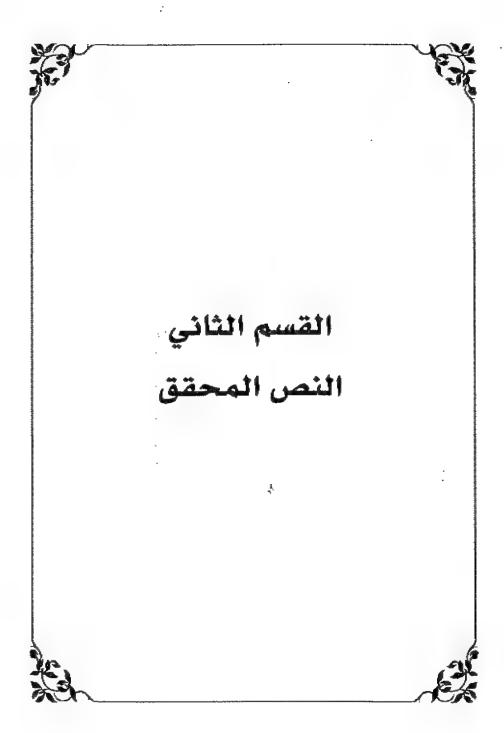
بداية اللوحة الأولى من النسخة (ج)



اللوحة الأولى من كتاب الدعوى النسخة (ج)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)



62

Ĵ

كتاب الدعوي

ب⁽¹⁾، أدعى زيد على عمرو مالًا، فزيد المدعي وعمرو المدعى عليه، والمال المدعى، والمعلى المدعى، والمعلى المدعى، والمدعى، والمدعى، والمدعى به لغو، والمصدر الادعاء، والاسم الدعوى، والفها للتأنيث، فلا تنون، يقال: دعوى باطلة، أو صحيحة، وجمعها: دعاوى بالفتح، كفتوى وفتاوى⁽²⁾.

م (أنه الدعوى مؤنشة: وهي فعل من الدعاء: قال الله تعالى: ﴿ وَمَا خِرُ دَعُونَهُمْ ﴾ (يونس: 10)، أي دعاؤهم (أنه وهو إضافة عين عند غيره إلى نفسه، أو دين على غيره لنفسه، أو حق قبل إنسان لنفسه (أنه).

[المدعى والمدعى عليه]

هِ (٥٠)، قوله: الْمُدَّعِي مَنْ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ يُجْبَرُ

⁽¹⁾ المطرزي، للإمام اللغري ناصر بن عبد السيد أبي القتح (2011)، المُغْرِب في ترتيت المعرِب (تحقيق: جلال الاسيوطي)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت. وقد أشار المؤلف في بداية المخطوط إلى أنه ومز بالمنقول من كتاب المغرب بـ (ب).

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص181م

⁽³⁾ أشار المؤلف في بداية المخطوط إلى أنه وشي بالمتقول من كتاب المنافع بـ (م)، وهو: المنافع شرح الفقه النافع، ويسمى بالمستصفى أيضًا، للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود أبي البركات حافظ الدين النسفي الحنفي، (ت710هـ)، مخطوط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 255874، عدد لوحاتها: 206، ناسخها: عبد الله بن إبراهيم بن إسماعيل بن محمد، سنة النسخ: 726هـ

^{(4) [}دعايهم] في (ب، ج).

⁽⁵⁾ غير أني أم أجد، في نسخة المنافع فاستحصلته من كتاب: النسفي، أبي حقص عمر بن محمد (1995)، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، ج أ، ص278، دار النقائس، عمان.

⁽⁶⁾ أشار المؤلف في بداية الكتاب إلى أنه رمز بالمنقول من كتاب الهداية بـ (هـ). المرغيناني، أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل (2004)، الهداية شرح بداية المبتدي (تحقيق: الشيخ طلال يوسف)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

على الخصومة (1)، ومعرفة الفرق بينهما، من أهم ما يبتنى عليه مسائل الدعوى، وقد اختلفت عبارات المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، فمنها (2) ما قال في الكتاب (3):

وهو حد عام $^{(4)}$ صحيح $^{(5)}$ ؛ وقيل: المدعي من $^{(6)}$ لا يستحق إلا بحجة كالخارج $^{(7)}$ ، والمدعى $^{(8)}$ عليه: من يكون مستحقًا بقوله من غير حجة، كذي $^{(9)}$ البد $^{(10)}$ ، وقيل المدعى: من يتمسك $^{(11)}$ بغير الظاهر $^{(12)}$ ، والمدعى: من يتمسك بالظاهر $^{(14)}$.

- (2) [نىنهم] نى (ب).
- (3) ويعني به [مختصر القدوري].
- (4) [عالم] من (أ)، [علم] من (ب، ج)، والصحيح ما ثبت من: المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155.
 - (3) المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155.
 - ر6) [من] ساقطة من (أ). _
- (7) قوله: كالخارج، يقصد به: من ليس طرفا في التصرف. القلعجي رقنيبي، معجم لغة الفقهاء،
 مصدر سابق، ج1، ص191.
 - (8) [المدعى] من (ب، ج)، المدعا من (أ).
 - (9) [كذر] من (ب).
- (10) ذو اليد: المتصرف في الأملاك والأعيان، أو من كانت العين في حيازته. القلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص215.
 - (11) [بلتمس] من (ب، ج).
- (12) قوله: الظاهر وهو يحتمل عدة معان منها؛ اولا: النائي البعيد، ثانيا: البادي البين. فهو يقصد المعنى الثاني، لأن المدعى هو من يربد إزالة الظاهر بادعاء باطن، والمدعى عليه يربد إقراره على ما كان عليه، والله أعلم. القلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص102 295.
 - (13) [المدعى] من (ب، ج)، [المدعا] من (أ).
 - (14) المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155.

⁽¹⁾ القدوري، أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر (2006)، مختصر القدوري (تحقيق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة)، ط1، ص214، دار الكتب العلمية، بيروت.

. وقال محمد (1) رحمه الله في الأصل (2): المدعى (3) عليه: هو المنكر، وهذا صحيح، لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الحذاق (4) من أصحابنا (5) رحمهم الله؛ لأن الاعتبار للمعاني دون الصور، فإن المودع إذا قال رددت الوديعة، فالقول قوله مع اليمين، وإن كان مدعيًا للرد صورة [1/ 533]؛ لأنه ينكر الضمان معنى (6/7).

- (3) [المدعا] من (أ)،
- (4) [الخلاف] من (أ، ب، ج)، ولقد أثبت الصحيح من كتاب الهداية (الحذاق). الحذاقة: المهارة في كل عمل، حذق الشيء يحذقه. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ط1، ج10، ص40، دار صادر، يبروت.
- (5) أصحاب المذهب وهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ويلحق بهم: زفر والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ من أبي حنيفة ويسمى هؤلاء المتقدمين. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1282.
- (6) قال البابرتي: (إذا تعارضت الجهتان في صورة فالترجيح لإحدادما على الأخرى يكون بالفقه: أي باعتبار المعنى دون الصورة، فإن المودع إذا قال رددت الوديعة فهو يدعي الرد صورة، فلو أقام على ذلك بيئة قبلت والقول قوله مع يمينه أيضا فكان مدعى عليه، فإذا أقام البيئة اعتبر الصورة، وإذا عجز عنها اعتبر معناها، فإنه ينكر الضمان والقول قول المنكر مع يعينه). البابرتي، أكمل المدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي، العناية شرح الهداية، ج8، ص156، دار الفكر، يروت.

⁽¹⁾ محمد بن الحسن بن قرقد بن أبو عبد الله الشياني الإمام صاحب الإمام أبي حنيفة رحمهم الله، توفي عام 187ه، وهو أشهر من ان يعرف، القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد ابن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج2، ص42، مبر محمد كتب خانه، كراتشي.

⁽²⁾ الأصل، ونعني بها ظاهر الرواية: وهي ما وجدت في كتب محمد التي هي: (المبسوط) و(الزيادات) و(الجامع الصغير) و(الكبير) و(السير) وسميت بظاهر الرواية: لأنها رويت عن محمد برواية الثقات فهي: إما متواترة أو مشهورة عنه. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (1992)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1282 - 1283، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص555.

[قبول الدعوي]

قوله: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ⁽¹⁾ حَاضِرَةً ذَكَرْ⁽²⁾ قِيمَتُهَا⁽³⁾، ليصير المدعى معلومًا، لأن العين لا تعرف بالوصف، والقيمة تعرف، وقد تعذر مشاهدة⁽⁴⁾ العين⁽⁵⁾.

قال الفقيه أبو اللبث 60 رحمه الله: يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والأنوثة 77.

- (5) (يعني: إذا وقعت الدعوى في عين غائبة لا يدري مكانها لزم المدعي ذكر قيمتها ليصير المدعى به معلوما، وذكر الوصف ليس يكاف لأن العين لا تعرف بالوصف، والقيمة شيء تعرف به العين فذكرها يكون مفيدا، لأن العين لا تعرف بالوصف، كقطيع الغنم في بلد آخر). ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج8، ص160، والعيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابي الحنفي بدر الدين، (ت855هـ) (1420هـ)، البناية شرح الهداية، ط1، ج9، ص317، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (6) أبو الليث: هو أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الفقيه الحنفي السمرقندي الملقب بإمام الهدى، توفي سنة 373هـ، وقيل 375هـ; فقيه مفسر محدث حافظ حنفي المذهب، من تصافيفه، بستان العارفين، النوازل في فروع الحنفية، خزانة الفقه على مذهب أبي حنيفة، تنبيه الغافلين. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1413هـ)، سير أعلام النبلاء (تحقيق: شعب الأرناؤرط ومحمد نعيم العرقسوسي)، ط9، ج16، ص322، مؤسسة الرسالة، يروت.
- (7) قال البابرتي: في تفسير قول أبي الليث في تفسير بيان القيمة وجنس الدابة؛ (بناء على أن القضاء يقيمة المستهلك بناء على القضاء بملك المستهلك عند أبي حيفة، لأن حق المالك قائم في العين المستهلك عنده، فإنه صحح الصلح عن المغصوب على أكثر من قيمته، فلو لم يكن عين المستهلك ملكا له لما جاز ذلك لكون الواجب حيشة في ذمة المستهلك قيمة المغصوب وهي دين في الذمة، والصلح على أكثر من جنس الدين لا يجوز، وإذا كان كذلك لا بد من بيان المستهلك في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي، فلا بد من ذكر الذكورة والأنوثة وسن الدابة، ومن المشابخ من أبي ذلك لأن المقصود في دعوى الدابة المستهلكة القيمة، فلا

⁽l) [یکن] من (ج).

^{(2) [}ذكر] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

^{(4) [}مشاهدة] من (ب، ج)؛ [المشاهدة] من (أ).

قوله: وَإِذَا ادْعَى عَفَارًا حَدْدَهُ (أَ وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يُطَالِهُ بِهِ (أَ) لأنه تعذر التعرف بالإشارة؛ لتعذر النقل، فيصار إلى التحديد، فإن العقار يعرف بهكذا (أن وذكر (أ) الحدود الأربعة، ويذكر أسماء أصحاب الحدود وأنسابهم، ولا بد من ذكر الجد؛ لأن تمام التعرف به عند أبي حنيفة (أن والله على ما عرف وهو الصحيح (6).

ولو كان الرجل مشهورًا، يكتفى بذكره، فإن ذكر ثلاثة من الحدود يكتفى بها عندنا خلافا لزفر (7) رحمه الله؛ لوجود الأكثر، بخلاف ما إذا غلط في الرابعة؛ لأنه يختلف به المدعى، و(8)لا كذلك بتركها، وكما يشترط التحديد في الدعوى؛ يشترط في

حاجة إلى ذكر الذكورة والأنوثة). ينظر: البابرني، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج8، ص160. والعيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص317.

(1) [رحنده] من (ب، ج).

(2) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

(3) [كذا] سائطة من (أ، ج).

(4) [ويذكر] من (ب، ج).

(5) الإمام أبر حتيفة النعمان بن ثابت بن زوطي الكوفي، فقيه مشهور مجتهد، إمام المذهب الحنفي، ولمد سنة 80هـ، بالكوفة. روى عن جماعة من التابعين وتفقه عليه أبر يوسف ومحمد ابن الحسن وزفر والحسن بن زياد وغيرهم، توفي مئة 150هـ، ببغداد. الذهبي، سير أعلام النبلاه، مصدر سابق، ج6، ص49.

(6) [صحيح] من (أ).

(7) هر زفر بن الهذيل بن قيس من بني عبر، كنيته أبو الهذيل الكوفي، وكان من أصحاب أبي حنيفة، يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري، روى عنه شداد بن حكيم البلخي وأهل الكوفة، وكان زفر متفنا حافظا قليل الخطأ لم يسلك مسلك صاحبه في قلة التيقظ في الروايات، وكان أقيس أصحابه، وأكثرهم رجوعا إلى الحق إذا لاح له، ومات باليصرة سنة 158هـ، وكان أبوه من أصبهان، وكان موته في ولاية أبي جعفر، البسني، محمد بن حبان بن أحمد أبو خاتم التميمي (1975)، الثقات، (تحقيق: السيد شرف الذين أحمد)، ط1، ج6، ص339، دار الفكر، يبروت، والأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني (1990)، تاريخ اصبهان، (تحقيق: سيد كسروي حسن)، ط1، ج6، ص375، دار الكتب العلية، يبروت.

(8) [و] ساقطة من (ب).

الشهادة^(2χ1).

وقوله في الكتاب: وذكر أنه في يد المدعى عليه لا بد منه! لأنه إنما ينتصب خصمًا، إذا كان في يده، وفي العقار لا يكتفى بذكر المدعي، وتصديق المدعى عليه، أنه في يده، بل لا تثبت اليد فيه إلا بالبينة، أو علم القاضي، هو الصحيح، نفيًا لتهمة المواضعة (أنه أو المعتم المواضعة (أنه أو أن المواضعة (أنه أو أنها أنها في يديه؛ فإنه لا يكتفي بذلك في كونه ذا اليد، حتى يقيم المدعى البينة على ذلك (أنه) إذ (أنه العقار عساه (8) في يد غيرهما، بخلاف المنقول لأن البد فيه مشاهدة (9).

وقوله: إنه يُطالبُ بِهِ الله الله المطالبة حقه، ولا بد من طلبه، ولأنه يحتمل أن يكون مرهونًا في يده، أو محبوسا بالثمن في يده، وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال، وعن

⁽¹⁾ قال العبني: في بيان الخلاف مع زفر (فإن ذكر ثلاثة من الحدود يكتفى بها عندنا خلافا لزفر، فهو يقول: التعريف لم يتم بدون ذكره لوجود الأكثر، دليل على أن إقامة الأكثر مقام الكل أصل في الشرع، ثم مقدار الطول يعرف بالحدين، ومقدار العرض بذكر أحد الحدين، وقد يكون الأصل مثليه، بخلاف ما إذا غلط في الرابعة يعني، إذا ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابعة جاز، أي عن الحد الرابع باعتبار الجهة، وإنما قلنا: لأنه إذا ذكر الرابع وغلط فيه لا يجوز باتفاق بيتنا وبين زفى. ينظر: العبني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص318.

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155.

⁽³⁾ المواضعة: المراهنة، والمواضعة أيضًا، مناركة البيع، واضعه في الامر أي وافقه فيه على شيء. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1995)، مختار الصحاح، (تحقيق: محمود خاطر)، طبعة جديد، ج1، ص302، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

⁽⁴⁾ الأوشي، سراج الدين أبو محمد علي بن عثمان بن محمد التيمي (أ أ 20)، الفتارى السراجية (تحقيق: محمد عثمان البستوى)، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁵⁾ الأرشى، الغناري السراجية، مصدر سابق، ص486.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

^{(7) [}اذا] من (أ).

^{(8) [}عينا] من (ب).

⁽⁹⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق: ج3، ص156.

^{(10) [}يه] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

ِهذا قالوا في المنقول يجب أن يقول في يده بغير حق⁽¹⁾.

[استحلاف المدعى عليه]

قرله: إذا قالَ الْمُدَّعِي: لِي⁽²⁾ بَيْنَةُ حَاضِرَةٌ⁽³⁾، معناه حاضرةٌ في المصر⁽⁴⁾. في الزاد⁽⁵⁾ قوله: وَإِنْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ، وَطَلَبَ الْيَمِينَ، لَمْ يُسْتَحُلَفُ عِنْدَ أَبِي حَنفَةُ ⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

وقال الطحاري(⁸⁾ رحمه الله: لم توجد هذه الرواية عن محمد رحمه الله، وقال أبو

⁽¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص156.

^{(2) [}لي] سانطة من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: 214.

⁽⁴⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق: ج3، ص156.

⁽⁵⁾ زاد الفقهاء شرح مختصر القدوري في الفروع: لأبي المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف الإسبيجابي المرغيناني الحنفي، مخطوط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 241484، عدد لوحاتها: 404، ناسخها: أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، سنة 635هـ.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص214.

⁽⁷⁾ قال صاحب الزاد: (إذا قال المدعي لي بينة حاضرة فليس للقاضي استحلافه عند أبي حنيفة ولهذا يسأله عن البينة فإن أحضرها قضى بها لأنها بينت صدق الدعوى لكونه غير متهم بها وإن عجز عن ذلك وطلب لمن خصمه استحلف عليها). الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، لـ 322.

⁽⁸⁾ الطحاري، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري، ولد سنة 229ه، وقبل 239ه، تفقه على مذهب أهل العراق وكان أوحد زمانه علما وزهلا، وتفقه على مذهب أهل العراق وكان أوحد زمانه علما وزهلا، وتفقه على مذهب الشافعي ثم تحول حنفيا، ورحل إلى الشام منة 268ه، وتوفي في مستهل ذي القعدة سنة 321هم، وقبل 322هم، وله من الكتب: كتاب الاختلاف بين الفقهاء، وكتاب شرح الجامع الصغير والكير لمحمد بن الحسن الشياني، وكتاب المختصر الكير والصغير، وغيرها، ابن النديم، لمحمد بن إسحاق أبي الفرج النديم (1978)، الفهرست، ط1، ج1، ص292، دار المعرفة، بيروت. وابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفشل العسقلاني الشافعي (1986)، لسان الميزان، (تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند)، ط3، ج1، ص274، مؤسنة الأعلمي للمطبوعات، بيروت. والأدنروي، أحمد بن محمد (1997)، طبقات

ي⁽⁶⁾، اختلف المشايخ رحمهم الله في حد المدعي، والمدعى عليه، قال بعضهم: المدعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها، والمدعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها، والمدعى عليه من يجبر عليها، وهو

المفسرين، (تحقيق: سليمان بن صالح الخزي)، طأ، ص59، مكتبة العلوم والحكم، المدينة العنورة.

- (1) هو الإمام القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن جنة الأنصاري البغدادي الفقيه الحنفي صاحب الإمام أبي حنيفة ولد سنة 113 وتوفي سنة 182ه، صنف من الكتب اختلاف الأمصار أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة امالي في الفقه كتاب البيوع، كتاب الجوامع يحتوي أربعين كتابا في اختلاف الناس والرأي المأخوذ به كتاب الحدود، كتاب الخراج كتاب الرد على مالك بن أنس كتاب الزكاة، كتاب الصلاة، كتاب الصيام كتاب الصيد والذبائح كتاب الغصب والاستبراء كتاب الفرائض كتاب الوصايا، كتاب الوكالة. مبسوط في الفرع ويسمى الأصل. ينظر: حاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج6، ص536.
- (2) الجصاص، للإمام أبي يكر الرازي (1431هـ)، شرح مختصر الطحاوي، (تحقيق: زينب محمد حسن فلاته)، ط2، ج8، ص253، دار البشائر، بيروت، دراسة مسائد بكداش، دار السراج المدينه المتورة.
 - (3) [ارثي] من (ب).
- (4) ينظر: السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأثمة (1993)، المبسوط، ج16، ص116 - 117 دار المعرفة، يبروت. والكاساني، علاء الذين أبو بكر بن مسعود بن أحمد (1982)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، ج5، ص31 - 32، دار الكتباب العربي، يبروت.
 - (5) الإسبيجابي، زاد الفقهام، مصدر سابق، ل322.
- (6) أشار المؤلف في بداية المخطوط إلى أنه رشي بالمنقول من كتاب البنابيع بـ (ي)، وهو شرح لمختصر القدوري، (البنابيع في معرفة الأصول والتفاريع)، اسمه للشيخ رشيد الدين أبي عبد الله محمود بن رمضان الرومي، المدرس بمدرسة الحلاوية بحلب، (ت769هـ)، مخطوط، جامعة أم الفرى: مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز، السعودية، تحت رقم: 1178، عدد لوحانها: 152، نامخها: حكتم بن عبد الله الحنفى الملكى الناصري، سنة 717هـ.

المذكور في الكتاب⁽¹⁾.

[وقال بعضهم: المدعي كل من ادعى بأطنًا ليزيل به ظاهرًا، والمدعى عليه كل من ادعى أطنًا ليزيل به ظاهرًا، أو إقرار الشيء على ما هو عليه] (3).

وقال بعضهم: أيهما أنكر فالآخر المدعي.

وقال بعضهم: كل من شهد بما [في يد غيره لنفسه فهو مدع، وكل من شهد بما في يد نفسه لنفسه فهو منكر، وكل من شهد بما في يد غيره لغيره أ⁴⁾ فهو شاهد، وكل من شهد بما أ⁽⁵⁾ في يد نفسه لغيره فهو مقر، والحدان الأولان أعم، فإن كل واحد منهما لو ترك الدعوى لا يتركه الآخر، وكل واحد منهما مدع ومدعى عليه، وذلك مثل أن يدعي أحدهما أنه اشترى منه هذه الجارية بخمسمائة (⁶⁾، وادعى الآخر أنه باعها منه بالف ويكلف كل واحد منهما إقامة البينة فإذا عجزا عنها تحالفا وفسخا البيم (⁷⁾.

قوله: وَإِنْ قَالَ: لِي بَيْنَةٌ حَاضِرَةٌ وَطَلَبَ الْيَمِينَ لَمْ يُسْتَخَلَفْ عِنْدَ ابِي حَنِيفَةُ (الله خلافًا لأبي يوسف (9) رحمه الله، ولا (10) رواية عن محمد رحمه الله، فإن قال لي بينة غائبة، يُحلفه، فإن أحضر بينة بعدما حلف [قبلت بينته] (11). وإن كان قال: لا بينة لي في

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

^{(2) [}يدعي] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعفرفتين ساقطة من (أ).

^{(4) [}لغيره] ساقطة من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقر فتين ساقطة من (أ).

^{(6) [}خمسة] من (أ، ب، ج)، وقد أثبت الصحيح من كتاب، الرومي: اليثابيع، مصدر سابق، ل145.

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل145.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص114.

⁽⁹⁾ يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، البغدادي، أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، اخذ الفقه عنه، وهو المقدم من اصحابه، ولد منة 113ه، له تصانيف كثيرة منها: كتاب الخراج، وأدب القاضي، ومبسوط في الفروع، ويسمى: الأصل، وكتاب الجوامع والآثار، توفي سنة 182هـ الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج3، ص61، الفهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج8، ص535.

^{(10) [}رني] ني (h.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة في (أ).

دعواي (1)؛ فحلفه الحاكم، ثم جاء بالبينة، لم نقبل عند أبي حنيفة علي (2).

ذكر في أدب القاضي لحسن (3) بن زياد (4) رحمه الله، و (5) ذكر في شرح الطحاوي (6) انها تقبل عنده، وكذلك إذا قال: كل شاهد أحضره فهو زور وبهتان، في رواية الحسن رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: لا تقبل بينته، فإذا أراد المدعي أن (7) يحلف خصمه حلقه (8) [...] (9) القاضي على صورة الإنكار في قول أبي حنيفة وعند (10) محمد وسخية ولا يحلف على ولا يحلف على صورة دعوى المدعي، وقال: أبو يوسف رحمه الله يحلف على صورة [دعواء] (12) لا على صورة دعوى (13) إنكاره، إلا أن يتعرض المنكر بشيء يوجب تحليفه عليه فيحلفه على صورة إنكاره.

 ⁽أ) (دعواي) في (ب، ج): [دعوي] من (أ).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل-145.

^{(3) [}حسن] في (ب)،

⁽⁴⁾ اللؤلؤي: وهو الحسن بن زياد اللؤلؤي ويكنى أبا على من أصحاب أبي حيفة ممن أخذ عنه وسمع منه وكان فاضلا عالما بمذاهب أبي حيفة في الرأي وقال يحيى بن آدم ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد وترفي سنة 204هـ، قال الطحاوي وله من الكتب: كتاب المجرد لأبي حيفة، ووايته كتاب أدب الفاضي، كتاب الخصال، كتاب معاني الإيمان، كتاب النفقات، كتاب الخراج، كتاب الفرائض، كتاب الوصايا، ينظر: ابن النديم، الفؤرست، مصدر سابق، ج1، ص290.

⁽⁵⁾ الواو ساقطة في (أ).

⁽⁶⁾ شروح مختصر الطحاري، هناك شروح كثيرة للمختصر، وكان من أقدمها وأهمها، وهو المطبوع: شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر أحمد بن على الرازي الجصاص، المتوفى سنة 370هـ. بنظر: القرشي، الجواهر المضبة، مصدر سابق، ج1، ص84.

^{(7) [}ان] ماقطة من (ب، ج).

^{(8) [}حلف] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عند القاضي حلقه] وهي ساقطة من (ب).

^{(10) [}عند] ساقطة من (أ، ج).

^{(11) [}لا يحلقه] في (ب)، [رلا يحلف] في (أ).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [انكاره] من جميع النسخ، وما أثبته من الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل145.

^{(13) [}دعوى] ساقطة من (أ، ج).

وبيانه، أنه (1) إذا ادعى وديعة عند رجل، أو قرضًا، أو بيعًا، أو غصبًا، وأنكر صاحبه، فإن عندهما يحلقه بالله ليس له عليك هذا المال الذي يدعيه ولا شيء منه، ولا بدله، ولا بدل جزءًا منه، وعند (2) أبي يوسف رحمه الله يحلف بالله ما أودعه عندك، ولا باعه منك (5)، ولا أقرضك منه (أو لا غصبته منه] (5)، فإن قال المنكر: أيها القاضي إنها قد يقرض الإنسان ويودع ثم يسترده منه ويبيعه ويقسخ البيع برضاه، فإذا تعرض بمثل هذا حلفه على صورة الانكار (6).

ولو ادعيا أرضًا غير محدودة لم يصح حتى يحضر الحاكم عندها ويسمع الدعوى على عينها، ويشير إليها الشهود بالشهادة، اما في المتقولات التي⁷⁰ يتعذر احضارها⁽⁸⁾، كالأرحية⁽⁹⁾ والأحجار، فقد ذكر القدوري⁽¹⁰⁾ رحمه الله: أن أصحابنا المتقدمين⁽¹¹⁾ لم يذكروا فيها شيئًا، وكان شبوخنا يقولون إن شاء حضر عندها⁽¹²⁾، وإن شاء بعث إليها

^{(1) [}انه] ساقطة من (أ، ج)،

^{(2) [}عن] ني (ب)،

⁽أ) أمثك] ساقطة من (أ).

^{(4) [}منه] ساقطة من (أ، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل145.

^{(7) [}التي] ساقطة من (ب).

^{(8) [}حضورها] في (ب).

 ⁽⁹⁾ وهي الرحى معروفة التي يطحن بها والجمع أرح وأرحانه، قال ودارت الحرب كدور الأرحية. ابن
 منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج14، ص312.

⁽¹⁰⁾ هو محمد بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي الحسين القدوري ابن الإمام صاحب المختصر تقدم والده رجده وهذا محمد أبو بكر سمع الحديث من أبي علي الحسن بن أحمد بن شاذن والقاضي أبي القاسم التنوخي وغيرهما ومات شابا قبل أوان الرواية سنة أربعين وأربعمائة وحمه الله تعالى، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص23.

⁽¹¹⁾ اصحابنا، ويقصد بهم الأثمة الثلاثة: أبا حيفة، وأبا برسف، ومحمد بن الحسن، رحمهم الله، وقد يطلق على الصاحبين: أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، كما قد يطلق على علماء المذهب عموما.

^{(12) [}عندهما] من (أ).

امينين من أمنائه، ثم القاضي إذا(1) لم يتهم المنكر.

قال أبو حينفة طلخة: يحلفه (2) بالله الذي لا إله إلا هو ولا يزيد عليها (أ، وإن اتهمه حلفه بالله الذي (أ) لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من العلانية الذي (5) يعلم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور، وهذا (6) معنى قوله، وَيُؤَكِّدُ بِذِكْرِ أَوْصَافِهِ.

وذكر أبو الحسن الكرخي⁽⁷⁾ رحمه الله عن أصحابنا جميعًا، أن اليمين على نية الحالف إن كان مظلومًا، وعلى نية المستحلف إن⁽⁸⁾ كان ظالمًا، وهذا صحيح فيما إذا حلف على أمر]⁽⁹⁾ مستقبل، وقد قصد معنى دون معنى، فهو على نية الحالف لا على نية المستحلف، لأنه العاقد لليمين.

وني باب أدب القاضي لحسن، إن ادعى على رجل حقًا فأراد أن يحلفه الطالب والمطلوب مظلوم (10) قد كان أقرضه مالاً، ثم قضاه، وقد جاء يدعي عليه أنه أقرضه مالاً (11) ينبغي للقاضي (12) أن يحلفه بالله [ماله قبله هذا المال الذي يدعيه ولا أقل منه،

إذا] ساقطة من (ج).

^{(2) [}يحلف] من (أ، ج).

^{(3) [}عليه] من (ج).

⁽h) [الذي] ساقطة من (h).

ر5) [جعل] من (أ).

⁽⁶⁾ الوار ساقطة من (أ، ج).

⁽⁷⁾ الكرخي: أبو الحسن عبد الله بن الحسن الكرخي الفقيه العراقي ممن يشار إليه، يؤخذ عنه وعليه قرأ المبرزون من فقهاء الزمان، وكان أوحد عصره غير مدافع ولا منازع، ولد سنة 260هـ، وتوفي سنة 340هـ، في شعبان، وله من الكتب كتاب المختصر، وشرح الجامع الصغير، وشرح الجامع الكبير، ابن التديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص295؛ الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص43، ص495، الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص495، الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج٠٠٠

^{(8) [}إذا] من (أ، ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ، ب).

^{(10) [}مظارما] من (ب).

^{(11) [}مالًا] ساقطة من (أ).

^{(12) [}القاضي] من (أ).

ولا يحلف بالله] (1) ما أقرضه، فإن أبى القاضي إلا أن يحلفه بالله ما أقرضه هذا المال الذي يدعي (2)، وهو يعلم أنه قضاه (3)، فهو (4) في سعة أن ينوي بيمينه (5) أنه ما أقرضه في هذا اليوم، لأنه مظلوم، وإن كان ظالمًا، لا يسعه أن يحلف وينوي يومه، ذلك فإن حلف ونوى يومه كان آثما ويمينه غموس (6)، ولا توبة له منها، إلا أن يؤدي المال ويستغفر الله ويتوب إليه وأمره إلى الله تعالى إن شاء غفر له وإن شاء عذبه (5×8).

ولو (⁹⁾ ادعى على رجل دعاوى متفرقة من الدراهم، والدنانير، والمنازل، والضارك،

قال نصير (10) رحمه الله: ليس له أن يحلفه على كل (11) شيء، ولكن يجمع الدعاوى كلها ويحلفه يمينا واحدة، ولو رفعت المرأة زوجها إلى القاضي، وجحد الزوج النكاح (12)، حلفه القاضي، فإذا (13) حلفه يقول [أ/ 534] فرقت بينكما، هكذا روي عن

⁽l) ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

^{(2) [}رهو الذي يدعي] من (أ): [يدعي] ساقطة من (ب).

^{(3) [}قضا] من (أ).

^{(&}lt;del>4) [رهر] من (ج)،

^{(5) [}في يمينه] من (ج)،

⁽⁶⁾ الفاجرة، أي:الكاذبة. المطرزي: المغرب: مصدر سابق، ص375.

^{(7) [}يعذبه] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ الرومي: اليتابيع، مصدر سابق، لـ145.

^{(9) [}وإذا] من أ، [وان] من (ب).

⁽¹⁰⁾ نصير وقبل نصر بن يحيى البلخي. أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد روى عنه أبو غياث البلخي، توفي سنة 268هـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج3، ص546 واللكنوي، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، الفوائد البهية، (تحقيق: محمد بدر الدين أبر قراس النعماني)، ص221، دار المعرفة، بيروت.

⁽¹¹⁾ كل ساقطة من أ، ب، ج، وقد أثبتها من، الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل-145.

^{(12) [}النكاح] ساقطة من (أ، ب).

^{(13) [}رإذا] من (ب).

أبي يوسف [رخلف بن أيوب⁽¹⁾ رحمهما الله]⁽²⁾، وقال بعضهم: يقول له القاضي: إن كانت امرأتك فهي طالق، فيقول الزوج: نعم، وروى عن أبي يوسف رحمه الله مثله⁽³⁾.

قوله: وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِالطَّلَاقِ وَلَا بِالْعَتَاقِ⁽⁴⁾، في الكبرى⁽⁵⁾⁽⁶⁾ التحليف بالطلاق والعتاق والأيمان المغلظة لا يجوز، لأن السنة وردت بالتحليف بالله، فلا يجوز تغيير السنة، وبعض مشايخنا⁽⁷⁾ رخصوا في ذلك، وهكذا⁽⁸⁾ أفتى الإمام أبو على بن الفضل

- (2) ما بين المعقوقتين ساقطة من (ج).
- (3) الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل145.
- (4) القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.
- ر5) [الكبير] من (أ).
- (6) الكبرى: واسمها: الفتاوى الكبرى، للإمام حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري المعروف بالصدر الشهيد، من أكابر الحنفية، من اهل خراسان، قتل بسمرقند شهيدًا سنة 536هـ، على بد الكفرة بعد رقعة قطوان وانهزام المسلمين، ودفن في بخارى، ومن آثاره أيضًا: الفتاوى الصغرى، عمدة المفتي والمستفتي، الواقعات الحسامية، وغيرها. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1228.
- (7) المشايخ في اصطلاح الحنفية من لم يدرك الإمام أبا حنيفة رحمه الله من علماء مذهبه. هذا عو الاصطلاح العام لدى علماء الحنفية، وقد يخرج بعضهم عنه، كصاحب الهداية المرغيناني حيث يريد بقوله: (مشايخنا) علماء ما وراء النهر من بخارى وسمرقند. ينظر: ابن الهمام، محمد ابن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الاسكندري كمال الدين، (ت861هـ)؛ فتح القدير، ج7، ص153، دار الفكر، بيروت. وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص153.
 - (8) [وهذا] من (أ)،

⁽¹⁾ البلخي: خلف بن أيوب أبو سعيد العامري الفقيه الحنفي مفتي بلخ وخراسان نوفي سنة 220 عشرين ومائتين، من تصانيفه الاختيارات في الفقه مشهور في الكتب. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (1951)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالمة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، ج1، ص138، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت. والبغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، ايضاح المكنون، (تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي)، ج1، ص48، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

السمرة ندي (1) رحمه الله، لأن الناس تهاونوا بالحلف بالله تعالى، ولو لم يجز ذلك لذهب دماء الناس وأموالهم، فإذا يفتى أنه لا(2) يجوز، فإن بالغ المستفتى في الفتوى يفتى [بأن الرأي](ق إلى(4) القاضي(5).

[رد اليمين على المدعي]

في الزاد، قوله: لَا يَرُدُّ الْيَمِينَ⁽⁶⁾ عَلَى الْمُدَّعِي، وقال الشافعي⁽⁷⁾ رحمه الله: يرد فإذا حلف قضى له بالمال⁽⁸⁾، والصحيح قولنا⁽⁹⁾، لقوله عليه السلام للمدعي: (شاهداك، أو

⁽¹⁾ لم أعثر له على ترجمة، إلا أني وجدت من ذكره في كتب الفقه؛ قال مثلا خسرو: (وفي الفتاوى الصغرى التحليف بالطلاق والعتاق والأيمان المغلظة لم يجز عند أكثر مشابخنا وأجازه البعض وبه أنتى الإمام أبو علي بن الفضل بسمرقند فيفتي أنه لا يجوز وإن مست الضرورة بجوز فإذا بالغ المستفني في الفتوى يفتي أن الرأي للقاضي اتباعا لهؤلاء السلف ولو حلف بالطلاق لم أقيمت البينة على المال هل يفرق بينهما مذكورة آخر الباب الثاني من شهادات الجامع وهي في الواقعات). منلا خسرو، محمد بن فرامرز بن علي، درو الحكام شرح غرو الأحكام، ج2، ص 336، دار إحياء الكتب العربية.

^{(2) [}لا] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [بالرأي] من (أ).

^{(4) [}إلى] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ابن مازه، محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر (2003)، المحيط البرهائي، (تحقيق: النشيخ أحمد عز عناية)، ط1، ج5، ص293، دار إحباء التراث العربي، بيررت. ملا خسرو، دور الحكام، مصدر سابق، ج8، ص40.

^{(6) [}اليمين] مكزرة من (ب).

⁽⁷⁾ هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله الشافعي، ولد في غزة سنة 150هـ، وتوفي بمصر سنة 204هـ، إمام المذهب، وهو أول من صنف في علم أصول الفقه، ومن تصانيفه: (الأم، الرسالة). الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق (1970)، طبقات الفقهاء، (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، ص71، دار الرائد العربي، بيروت؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج6، ص9.

⁽⁸⁾ الشاقعي، محمد بن إدريس الشاقعي أبو عبد الله (1393)، الأم، ط2، ج7، ص135، دار المعرفة: بيروت.

^{(9) [}قول أبي حنيفة] من (ج).

يمينه، ليس لك إلا ذلك)⁽¹⁾، فمن أثبت امرًا بخلافه فقد خالف النص، رما روي أنه عليه الصلاة⁽²⁾ والسلام: (رد اليمين على المدعي)⁽³⁾، محمول على ما إذا ادعى المدعى⁽⁴⁾ عليه القضاء⁽⁶⁾⁽⁶⁾.

ي، قوله $^{(7)}$: لَا تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُذَعِي $^{(8)}$ ، صورته: أن يقول: [المدعى عليه] $^{(9)}$ للمدعى $^{(10)}$ ، احلف على صدق دعواك فخذ ما تدعيه $^{(11)}$ [...] $^{(12)}$ ، وهذا لا يصح عندنا، خلافًا للشافعي $^{(13)}$ رحمه الله، فإن فعل ذلك، فهو باطل، ودعواه بحالها، [وكذلك

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي واثل، رقم الحديث: 2525، باب المدعى عليه في الأموال والحدود. البخاري، محمد بن إسماعيل أبر عبد الله البعفي (1987)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق: مصطفى ديب البغا)، ط3، ج2، ص949، دار ابن كثير ، اليمامة، بيروت. وقد روي نحو هذه القصة واثل بن حجر وزاد فيها (ليس لك إلا ذلك)، باب سؤال الحاكم المدعى على لك بينة، أخرجه مسلم، رقم الحديث: 2525. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (تحقيق: محب الدين الخطيب)، ج3، ص823، دار المعرفة، بيروت.

^{(2) [}الصلاة] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ المستدرك على الصحيحين، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإستاد ولم يخرجا، وقم الحديث: 7057، باب الاحكام، الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري (1411هـ)، المستدرك على الصحيحين، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط1، ج1، ص113، دار الكتب العلمية، يبروت.

^{(4) [}المدعى] سانطة من (أ).

⁽⁵⁾ ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج10، ص359.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل322.

⁽٦) [قوله] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب: ج).

^{(10) [}المدعى] من (ب، ج).

^{(11) [}تدعی] من (ب).

^{(12) [}به] زيادة ني (ب).

⁽¹³⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص135.

إنكار] (1) المنكر، ولو اصطلحا (2) على أنه إِن (3) حلف المدعى عليه (4) فهو بريء من المال، فهو باطل ودعواه بحالها، وإن قال المدعى عليه: لا أنكر، ولا أقر لك (5)، فهذه (6) صورة الإنكار (7).

وقال بعضهم: هذا إقرار منه، لأنه قال لا أنكر، وإن جحد بالحق، وحلف عليه، أو (8) كان مقرًا لكن (9) لا يؤدي إليه حقه فظفر (10) إلى شيء (11) من جنس حقه وصفته، أو أدون منه صفة أخرى (12) أخذه منه سرًا (13) [...] (4) على أي رجه كان، أو يأخذه جهرًا بطريق الغصب، والوديعة، والعارية وغير ذلك فينكره إياه، فحلف (15) عليه، ويستثني في قلبه، وقيل على [قول أبي حنيفة] (16) ومحمد رحمهم الله، لا يحتاج إلى الإستثناء، لأن اليمين عندهما على صورة إنكاره، ولا يأخذ الدراهم بالدنانير، ولا الجيد بالرديء، [فيأخذ (17) الرديء] (18) عن (19) الجيد، وإن كان حقه مما ليس له، مثل

ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

^{(2) [}اصطلحوا] من (أ، ب، ج)، وقد أثبت الصحيح من كتاب الينابيع.

^{(3) [}إن] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}عليه] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}ك] سانطة من (أ).

^{(6) [}نهر] من (ب: ج).

⁽⁷⁾ الررمي، البنابيع، مصدر سابق، ل145. ٤

^{(8) [}رائ] من (ب).

^{(9) [}لكن] حافظة من (ب).

^{(10) [}رظفر] من (ب).

^{(11) [}لانه] من (ب).

^{(12) [}اخرى] ساقطة من (أ).

^{(13) [}سواء] من (ب)،

^{(14) [}أي] زيادة ني (ج).

^{(13) [}رحلف] من (ب، ج).

⁽¹⁶⁾ ما بين المعقرفتين رردت [رقزله] من (أ).

^{(17) [}رياخذ] من (ب، ج).

⁽¹⁸⁾ ما بين المعقوقتين ساقطة من (أ).

^{(19) [}بن] من (ب).

إن كان قائمًا في يده، ليس له أن يأخذ غبره، [وإن هلك عنده كان له أن يأخذ منه أن كان الدراهم أو الدنانير مقدار قيمته، وليس له أن يأخذ منه عروضًا وغير ذلك] (2)، وإن كان من ذوات الأمثال كان له أن يأخذ مثله (3).

وقال الشافعي رحمه الله: له أن يأخذ الدراهم عن الدنانير والدنانير عن الدراهم (أم)، ولا يأخذ أكثر من قيمة ما عليه، ولا ينبغي للقاضي أن يقضي على المنكر قبل أن يعرض عليه اليمين، فإن فعل ذلك جاز.

وإن أعرض عن اليمين ثلاثًا، لا يثبت عليه حق المدعي، حتى يتصل به الحكم، والعرض أن يقول أ⁽⁵⁾ ثلاث مرات: احلف⁽⁶⁾ وإلا قضيت عليك بما ادعاه، فإذا⁽⁷⁾ ثبت عليه الحق⁽⁸⁾ ببينة، أو إقرار لا يسأل الحاكم هل هو [ملي] أ⁽⁹⁾ قادر على الإيفاء أم لا، وإنما يأمره بدفع ماعليه.

وإن أُعيد إلى مجلسه [ثانيًا يحبسه] (10)، وإن كان مليًّا خلد في السجن حتى يوفى ما عليه، وإن كان معسرًا وهو مقر باعتباره (11) لا يحبسه الحاكم، وإن ادعى يساره وهو

^{(1) [}منه] ساتطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ج).

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، 145.

⁽⁴⁾ المارردي، على بن محمد بن حبيب البصري الشافعي (1419هـ)، الحاري الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، (تحقيق: الشيخ على محمد مدوض والشيخ عادل أحمد عبد العوجود) ط1، ج17، ص414، دار الكتب العلمية، بيروت. والنووي، محيي النفين يحيى بن شرف أبو زكريا الشافعي (1997)؛ المجموع، ج10، ص103، دار الفكر، بروت.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

^{(6) [}احلف] ساقطة من (أ).

^{(7) [}فإن] من (ب، ج).

^{(8) [}حق] من (ب، ج).

^{(9) [}بلی] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

^{(11) [}بإعسار،] من (ب، ج).

منكر فالقول قول المدعي في بدل كل ما⁽¹⁾ حصل في يده، كثمن المبيع وبدل القرض⁽²⁾ والقول قول المنكر في بدل كل ما ليس بمال، كالمهر والكفالة، وقد ذكرنا تمامه في كتاب الحجر، هذا إذا رفع إلى الحاكم أول مرة، وإن رفع إليه غير مرة فظهر⁽³⁾ عنده مما طلبه يحبسه في أول الوهلة، وكذلك إن ثبت عليه الحق بالبينة، وإن كان المدعى عليه أخرس⁽⁴⁾ وأراد أن يحلفه يقول له الحاكم: عليك عهد⁽⁵⁾ الله فيشير بنعم، ولا يحلفه بالله⁽⁶⁾.

[بينة صاحب اليد]

قوله (7): وَلَا تُقْبَلُ بَيِنَةُ صَاحِبِ الْيَدِ فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ (8)، والملك المطلق: أن يدعي بأن هذا ملكه ولا يزيد عليه، فإن قال: اشتريته، أو ورثته، لا يكون دعوى مطلقًا (9,0).

ني الزاد، قوله: وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَةُ صَاحِبِ الْيَدِ فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ، وَبَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَوْلَى..

وقال الشافعي رحمه الله: بينة صاحب البد أولى (11). والصحيح قولنا، لأن بينة الخارج أكثر إظهارًا، لأنها تظهر (12) ملك (13) للها البد، لأن ملك البد ظاهر بالبد

100

^{(1) [}مال] من (أ، ج).

^{(2) [}الغرض] من (ج).

⁽³⁾ أوظهراً من (ب، ج).

^{(4) [}الأخرس] من (أ، ب).

^{(5) [}عهد] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل145 - 146.

^{(7) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁸⁾ القدوري، سختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

^{(9) [}مطئن] من (أ).

⁽¹⁰⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل.146.

⁽¹¹⁾ الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج17، ص355 والتوري، المجموع، مصدر سابق، ج13، ص266.

^{(12) [}يظهر] من (ب).

^{(13) [}ملك] ساقطة من (ب).

^{(14) [}ذي] ساقطة من (أ): [لذي من (ب).

والرقبة جميعًا، وبينة ذي اليد إن كانت تظهر ملك [الرقبة و⁽¹⁾لا تظهر⁽²⁾ ملك]⁽³⁾ اليد، لأن ملك اليد ظاهر باليد، فما⁽⁴⁾ كان أكثر اظهارًا فهو أولى بالقبول، لأنه يجب قبرلها فيما يرجع إلى زيادة الظهور لخلوها⁽⁵⁾ عن المعارض، ولا يمكن ذلك إلا يقبولها في حق⁽⁶⁾ اصل الظهور، فيجب قبولها في حق اصل الظهور ضرورة (7×8×8).

[القضاء بالنكول]

وإن $^{(10)}$ نَكَلَ الْمُدُعَى عَلَيْهِ [عَن الْيَمِينِ] $^{(11)}$ ، قَضَى عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ $^{(12)}$ ، وَلَزِمَهُ مَا ادَّعِيَ عَلَيْهِ إِلنَّكُولِ $^{(12)}$ ، وَلَزِمَهُ مَا ادَّعِيَ عَلَيْهِ ($^{(13)}$)، [وهذا عندنا] $^{(14)}$.

⁽¹⁾ الواو ساقطة من (ب).

^{(2) [}يظهر] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

⁽أ) أفيماً من (أ).

^{(5) [}بخلرها] من (ب، ج).

^{(6) [}حق] ساقطة من (ب).

^{(7) [}ضرورة] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج11، صُّ 268 - 269. وابن الهمام، فتح الفدير، مصدر سابق، ج10، ص361.

^{(&}lt;sup>9</sup>) الإسبيجابي، زاد الفقهام، مصدر سابق، ل322 - 323.

^{(10) [}إذا] من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعنونتين ساقطة من (ب).

⁽¹²⁾ النكول في الاستحلاف من باب دخل أصله الجبن يقال تكل عن العدر أي جبن عنه فلم يتجاسر على الإقدام عليه، ومراد الفقها، من هذه اللفظة هو الامتناع عن اليمين، التكول: بالضم رجع عن شيء قاله، أو عن عدو قاومه، أو شهادة أرادها، أو يمين تعبن عليه أن يحلفها. ينظر: النسفي، طلبة الطلبة، مصدر سابق، ج1، ص131؛ والقلعجي وقنيي، معجم لغة القفهاء، مصدر سابق، ج1، ص481؛

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

⁽¹⁴⁾ ما بين المعفونتين ساقطة من (أ، ج).

وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز القضاء بالنكول (1). [والصحيح قولنا، لأن النكول] (2) عن اليمين دليل رجحان جنية الصدق على جنية الكذب في دعوى المدعى، لأنه ليس في اليمين الصادقة (5) أولان اليمين الصادقة (6) إما واجبة، وإما مباحة، ولو كان [...] (6) فيه احتمال الضرر، لما [وجب ولما أبيح لكون (7) الضرر حرامًا، وفي ترك اليمين الصادقة احتمال الضرر لما] (8) فيه من احتمال القضاء بالمال [عليه، لأن عندنا يجوز القضاء بالنكول فكان احتمال القضاء بالمال] (9) ثابتًا، وكان (10) فيه (11) احتمال العضاء بالمال الكذب في احتمال المعارض لدعواه يترجح فيها جانب الصدق على جانب الكذب في فيجوز القضاء لوجود دليل الظاهر (18)

م، (16) قوله: قَضَى عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ (18x17)، أي قضى بالمال للمدعي على المدعى عليه

⁽¹⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص101.

⁽²⁾ ما بين المعقرنتين ساقطة من (أ).

⁽أ) [الصادق] من (أ)،

^{(4) [}ضرر] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ، ب).

^{(6) [}مباحة] زيادة ني (ب).

^{(7) [}لكن] من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرقتين ساقطة من (أ).

^{(10) [}نكان] من (ب، ج).

^{(11) [}فيه] ساقطة من (ب).

^{(12) [}احتمال] ساقطة من (ب،ج).

^{(13) [}قام] من (ب: ج).

⁽¹⁴⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج17، ص34 - 35. وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج18، ص369.

⁽¹⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل323.

⁽¹⁶⁾ اشار المؤلف في بداية الكتاب انه رمز بالمنقول من كتاب المنافع بـ (م).

⁽¹⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

⁽¹⁸⁾ أبو القاسم السمرقندي، ناصر الذين محمد بن يوسف الحسني (ت556هـ) (2000)، الفقه النافع، (تحقيق: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العبود)، ط1، ج5، ص1192، مكتبة العبيكان - الرياض.

لسبب (1) النكول، وهذا عندنا (2)، وعند الشافعي رحمه الله يرد اليمين على المدعي، فإن حلف أخذ المال، وإن أبي انقطعت المنازعة بينهما (3,4).

ه⁽⁵⁾، ثم النكول قد يكون حقيقيًّا كقوله: لا أحلف، وقد يكون حكميًّا بأن يسكت وحكمه حكم الأول إذا علم أنه لا آفة به من طرش وخرس هو الصحيح⁽⁶⁾.

ب، الطرش كالصمم وقد طرش من باب نبس، ورجل أطروش به وقر، ورجال طرش (8,77).

هـ، وصورة الاستيلاد: أن (⁹⁾ تقول الجارية: أنا أم ولد لمولاي وهذا ابني منه وأنكر المولى، لأنه لو ادعى المولى ثبت (¹⁰⁾ الاستيلاد بإقراره ولا يلتفت إلى إنكارها (¹¹⁾.

[ادعاء العين في يد ثالث]

في الزاد، قوله: وَإِذَا ادَّعَى اثْنَانِ عَيْنًا فِي يَدِ آخر [وَكُلُّ وَاحِدٍ منهما]⁽¹³⁾ يَزْعُمُ أَنَّهَا لَهُ وَأَقَامَا ٰ الْبَيِّنَةَ تُضِيَ بِهَا ٰ ٰ الْبَيِّنَةُ مُنا ٰ بَيْنَهُمَا ٰ بَيْنَهُمَا ٰ ٰ .

⁽أ) [بسب] من (ب، ج).

⁽²⁾ رابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج10، ص368.

⁽³⁾ الشاقعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص135.

⁽⁴⁾ النسفى، المناقع، مصدر سابق، ل-167.

⁽⁵⁾ أشار المؤلف في بداية الكتاب أنه رمز بالمنقول من كتاب الهداية بـ (هـ).

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج11، ص276.

^{(7) [}طروش] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص315.

^{(9) [}أن] ساقطة من (أ).

^{(10) [}يئبت] من (أ، ج).

⁽¹¹⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج11، ص277.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين سقطت سهوا من النسخ أ، ب، ج، ولقد أثبت الصحيح من كتاب مختصر القدوري ص215.

^{(13) [}راقام] من (أ).

^{(14) [}بها] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

. وقال الشافعي رحمه الله: في أحد قوليه نهاترت البيتان (1) ولا يقضى بشيء، وفي قول آخر له أن يعمل، وفي كيفية العمل (2) ثلاثة أقوال؛ احدها: مثل ما قلنا، والثاني: يوقف أبدًا حتى يعلم، والثالث: يقرع بينهما فمن خرجت قرعته قضى له (3) والصحيح قولنا، لأنهما (4) استويا في سبب الاستحقاق، [لأن سبب الاستحقاق] (5) هو الدعوى، لأنه خبر صادر عن دعوى عقد (6) ودين، إلا انه عند معارضة المنكر يحتمل السبية، فإذا أكد بإقامة البينة ترجح فكان (7) سببًا، وقد وجد من كل واحد (8) منهما إقامة البينة فاستويا في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق ضرورة (9)(10).

ي، قوله وإن (11) ادَّعَى اثْنَانِ عَيْنًا فِي يَدِ آخر، وَكُلُّ وَاجِدٍ منهما (12) يَزْعُمُ (13) أُنَّهَا لَهُ وَأَقَامًا الْبَيِّنَةُ، تُضِيَ بِهَا بَيْنَهُمَا (14)، نصفان يريد به انهما (15) ادعياها ملكًا مطلقًا ولا تأريخ

Ť.

^{(1) [}البينات] من (ج). ومعناها تساقطت البينتان.

^{(2) [}العمل] ساقطة من (أ).

 ⁽³⁾ النوري، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحوراني النوري الشافعي (1405هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط2، ح4، ص228، المكتب الإسلامي، بيروت.

⁽أ) (لأنها) من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (ب).

ر6) [عنا_م] من (أ).

^{(7) [}وكان] من (أ).

^{(8) [}وجه] من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: الحسام الشهيد، عمر بن عبد العزيز المعروف (1414هـ)، شرح ادب القاضي، (تحقيق: الشيخ أبر الوفاء الأفغاني والشيخ أبو بكر محمد الهاشمي)، ط1، ص356 - 357، دار الكتب العلمية، بيروت. وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص780، والزيلعي، عثمان ابن علي بن محجن قخر الدين (1313هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج13، ص220، دار الكتب الإسلامي، القاهرة.

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل323 - 324.

^{(11) [}إن] ساقطة من (أ).

^{(12) [}منهما] ساقطة من (ب، ج).

^{(13) [}يزعم] ساقطة من (أ).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

ر13) [انها] من (أ).

لهما (1)، أو (2) كان تاريخهما واحدًا ودعواهما دعوى ملك مطلق، أو [1/ 535] مقيدًا كالإرث والشراء (3) وغير ذلك، فإن (4) كانت بينة أحدهما اسبق تاريخًا فهي له في الوجهين جميعًا، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمها الله الآخر، وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله هي (5) بينهما،

فإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهي بينهما نصفان عند أبي حنيفة بينه ، ولا عبرة للتاريخ، وقال محمد رحمه الله: عبرة للتاريخ، وقال أبو يوسف: رحمه الله [هي لمن (⁶⁾ أرخ، وقال محمد رحمه الله هي أ⁷⁾ لمن لم يؤرخ، وإن كانت (⁸⁾ العين في يد أحدهما فهي للخارج إن (⁹⁾ لم يذكرا تاريخًا.

وإن (10) ذكرا تاريخًا وتاريخ صاحب اليد اسبق فيكون أولى من الخارج، فإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر، [كانت بينهما نصفان] (11) فعند (12) أبي حنيفة والله [الخارج أولى] (13)، وقال محمد رحمه الله: الذي لا تاريخ له اولى، وقال أبو يوسف رحمه الله: الذي أرخ أولى، فإن ادعيا ميرانًا كل واحد يزعم أنه ورثه من أبيه والمال في يد الثالث، فإن كان (14) تاريخهما واحدًا، أو لم بكن [...] (15) لهما تاريخ فهو بينهما، وإن أرخا

^{(1) [}لهما] سانطة (أ).

^{(&}lt;sup>2</sup>) [وان] من (ب).

^{(3) [}الشري] من (أ).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [ران] من (أ).

^{(5) [}رهي] من (أ).

^{(6) [}لم] من (h.

⁽⁷⁾ ما بين العقرفتين ساقطة من (ب، ج).

^{(8) [}كان] من (أ).

^{(9) [}رإن] من (ب، ج).

^{(10) [}فإن] من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

^{(12) [}عند] من (أ).

⁽¹³⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

^{(14) [}كان] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقرفتين وردت [لهم] من (أ).

وتاريخ أحدهما اسبق فهو له عندهما، بالإجماع⁽¹⁾، وقال محمد رحمه الله: هو⁽²⁾ بينهما⁽³⁾.

ولو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر، كان بينهما بالإجماع، وإن⁽⁴⁾ كان⁽⁵⁾ في يد أحدهما فهو للخارج، إلا أن يكون صاحب اليد أسبق تاريخًا، فيكون هو أولى⁽⁶⁾ عندهما، وقال محمد رحمه الله: [قضي به]⁽⁷⁾ بينهما، وإن⁽⁸⁾ ادعيا الشراء والمال في يد الثالث و⁽⁹⁾كان⁽¹⁰⁾ يدعي كل واحد أنه اشتراه من صاحب اليد، وأقاما على ذلك بينة وتاريخهما واحد⁽¹¹⁾، ولا تاريخ لهما، فهو بينهما، وعلى كل واحد منهما نصف الثمن، ولهما الخيار، فإن اختار أحدهما الترك والآخر الأخذ إن كان قبل القضاء فله أن يأخذ جميعه ولا خيار له، وإن كان كان أن عاد أخذ حصة وإن شاء تركه، وتقبل شهادة الشهود بالعقد المجرد.

وإن ادعيا الشراء من (13) غير صاحب اليد فما لم يشهد على الملك والعقد لم تقبل شهادتهما، وإن شهدا بذلك ولا تاريخ لهما أو (14) ذكر ا (15) تاريخًا فهو بينهما، وإن كان

^{(1) [}بالإجماع] ساقطة من (أ).

^{(2) [}رهو] من (أ).

⁽³⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل-146.

^{(4) [}أن] من (أ).

^{(3) [}كان] سائطة من (أ).

^{(6) [}أولًا] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرقتين ساقطة من (ب).

^{(8) [}رإذا] من (أ، ج).

^{(9) [}الرار] ساقطة من (ج).

^{(10) [}بأن] من (ب).

^{(11) [}راحدًا] من (ب، ج).

^{(12) [}كان] ساقطة من (ج).

^{(13) [}من] ساقطة من (أ).

^{(14) [}إن] من (ب، ج).

^{(15) [}ذكر] من (أ).

احد التاريخين أسبق فهو أولى بالاتفاق، وإن كان⁽¹⁾ أرخ أحدهما فهو له، وإن كان في يد أحدهما فهو أولى سواء أرخ أو لم يؤرخ⁽²⁾.

وذكر في كتاب الدعوى لو كان رجل وامرأة وفي أيديهما دارًا، فأقامت المرأة بينة أن الدار لها والمرأة أ⁽⁶⁾ زوجته تزوجها على ألف درهم وسلمها إليها⁽⁵⁾ ولم يقم بيئة بأنه⁽⁶⁾ حر قالبيئة بيئة المرأة والدار والعبد لها ولا نكاح بينهما⁽⁷⁾.

ولو أقام بينة أنه حر الأصل، والمسألة بحالها فهي زوجته وهو حر، والدار لها لأن المرأة والدار في أيد الزوج، فصار كأنهما لم يختلفا في النكاح، وإنما اختلفا في الدار (8) في أ⁽⁹⁾ أيديهما، فيقضى بها (10) للمرأة (11) لأنها خارجة، وهو قياس قول أبي حنفة والله .

وقال محمد رحمه الله: إذا (¹²⁾ لم يقم (¹³⁾ الرجل (¹⁴⁾ بينة انه حر فالدار لها وهي امرأته، وإن أقام بينة أن الدار داره، والمرأة أمته، وأقامت المرأة بينة أن الدار دارها والرجل عبدها، فالدار بينهما نصفان، هذا إذا كانا خارجين، وأن كانت في يد أحدهما

B,

^{(1) [}كان] سانطة من (أ).

⁽²⁾ الرومي، الينابيم، مصدر سابق، ل146.

^{(3) [}عبدها] من (ب، ج).

^{(4) [}والزوجة] من (ج).

ر5) [إليه] من (h ب).

^{(6) [}أنام من (ب، ج).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل-146.

^{(8) [}دار] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(10) [}بها] ساتطة من (ب).

^{(11) [}المرأة] من (أ).

^{(12) [}ذا] من (أ).

⁽¹³⁾ أيكن] من (ب).

^{(14) [}للرجل] من (ب).

. تركت في يد⁽¹⁾ من هو في يده وتهاترت البينتان⁽²⁾، ولا يقضى برق أحدهما، هكذا ذكر في نوادر [ابن]⁽¹⁾ شجاع⁽⁴⁾٪.

وذكر في الأصل، إذا ادعى رجل⁽⁶⁾ على امرأة نكاخًا⁽⁷⁾، وأقام على ذلك بينته، وأقامت أختها بينة أنها امرأته ⁽⁸⁾، فالبيئة بيئة الزوج صدقته المرأة أو كذبته ⁽⁹⁾، وإن ادعت المرأة التي ادعى عليها أنه تزوج أختها فلانة وأنها امرأته وهي غائبة والرجل ينكر ويقول ما هي بزوجتي، فإن ⁽⁶⁾ القاضي يحكم بزوجته الحاضرة، في قول أبي حنيفة ويقول ما هي بزوجته الأمر فإن حضرت الغائبة وأقامت بينة (11) على ما ادعت أختها قضى بنكاحها وفرق بين الحاضرة والزوج، وإن أنكرت قُبلت بيئة الزوج على الحاضرة استحسانًا.

^{(1) [}يد] ساقطة من (أ).

^{(2) [}الينات] من (ج).

 ⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ؛ وقد أثبتها من كتاب، الرومي، الينابيع، مصدر سابق،
 146.

⁽⁴⁾ محمد بن شجاع النلجي ويقال البلخي من أصحاب الحسن بن زياد وكان نقيه أهل العراق في وقته والمقدم في الفقه والحديث وقراءة القرآن مع ررع رعبادة مات فجأة في سنة 266هـ، ساجدا في صلاة العصر، وله كتاب: تصحيح الآثار وهو كبير، وكتاب النوادر، وكتاب المضاربة، وكتاب الرد على المشبية. القرشي: الجواهر المضية، مصدر سابن، ج2، ص60 - 61، وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج2، ص1980.

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

⁽⁶⁾ أرجل ساقطة من (أ).

^{(7) [}نكاخا] سانطة من (أ).

^{(8) [}زوجتهٔ] من (ب}.

⁽⁹⁾ الررمي، الينابيع، مصدر سابق، أ146.

^{(10) [}قال] من (ب، ج).

^{(11) [}البينة] من (ب، ج).

ولو أقامت الحاضرة بينة على إقراره (1) مدعى النكاح أنه أقر بأن اختها امرأته (2)، فقد ذكر في نوادر ابن رستم (3)، وشجاع، وابن سماعة (4)، وذكر في الأصل انه تقبل بينتها وبطلت بينة الزوج.

ولو أقامت بينة بأن^(ة) لمس ابنتها أو أنها⁽⁶⁾ بشهوة قبلت بينتها.

ولو⁽⁷⁾ أقامت بينته أنه تزوج ابنتها⁽⁸⁾ وهي غائبة؛ لم تقبل [...]⁽⁹⁾، وفرق بينهما لأن الحق في المس له تعالى حتى لو حضرت وقالت ما مسنى لا يقبل قولها.

^{(1) [}اقراره] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

 ⁽³⁾ وابن رستم هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي الحنفي المتوفى سنة 211هـ حاجي خليفة.
 كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1980.

⁽⁴⁾ هو: محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال بن وكيع بن بشر أبو عبد الله التميمي، كان أحد أصحاب الرأي، وولي القضاء ببغداد، ومن أصحاب أبي يوسف ومحمد، وهو من الحفاظ الثقات، كتب التوادر عن أبي يوسف ومحمد جميعا، وروى الكتب والأمالي، وولي القضاء ببغداد لأمير المؤمنين المأمون سنة 192هـ، (ت233هـ). الخطبب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، ج5، ص341، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(5) [}انه] من (ب، ج).

^{(6) [}اختها] من (ب؛ ج).

^{(7) [}ولو] ساقطة من (ب)، [رإن] من (ج).

⁽⁸⁾ أيتها من (ج)،

^{(9) [}عند] زيادة من (ب، ج).

^{(10) [}رائكر] من (أ).

^{(11) [}امرأة] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (ب).

^{(13) [}منهما] ساتطة من (أ).

[وإن⁽¹⁾ دخل بهما [فرق بينهما]⁽²⁾، وإن⁽³⁾ دخل بإحداهما⁽⁴⁾ ان كانت⁽⁵⁾ المدخول بها الأم فالبينة بينة⁽⁶⁾ الـزوج]⁽⁷⁾ أيـضًا، وإن كانـت المـدخول بهـا البنـت فالبينـة بينـة البنت⁽⁸⁾.

في الكبرى: زوجان في دار، أقامت الزوجة البينة (⁶⁾ أن الدار دارها غصبها منها زوجها، وأقام الزوج البينة انها (¹⁰⁾ داره اشتراها من المرأة، قال أبو النصر الدبوسي (¹¹⁾: يقضى بها للمرأة، لأن الدار والمرأة في يد الرجل (¹²⁾ [واحد] (¹³⁾، فكانت (¹⁴⁾ المرأة خارجة (¹⁵⁾ فبينتها أولى، وقال أبو بكر العياضي (¹⁶⁾ رحمه الله: يقضى بها (¹⁷⁾ للزوج، لأنه

(⁹) [رائينة] من (أ).

(10) [يأنها] من (ج).

(11) أبر نصر الدبوسي: الدبوسي نسبة إلى دبوسة وهي بلدة بين بخارى وسمرقند، وهو إمام كبير من أثمة الشروط، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص269 - 306.

(12) [رجل] من (ب، ج)۔

(13) [واحد] ساقطة من (أ)، رهي زيادة على النص كما أثبتها من المحيط البرهاني.

(14) [ركانت] من (أ).

(15) [خارجها] من (أ).

(16) [العياض] من (أ). أبو بكر محمد بن أحمد بن العباس بن الحسن بن جبلة بن غالب بن جابر ابن نوفل ابن عياض بن يحيى بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري العياضي، (ت361هـ)، أخو أحمد بن نصر العياضي من أهل سمرقند والدهما أبو نصر أحمد بن العباس الإمام العياضي. القرشي، الجراهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص13 - 241.

(17) [بها] سانطة من (أ).

^{(1) [}فأن] من (أ، ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

^{(3) [}دان] من (ب، ج)، [دإذ] من (أ). والصحيح ما أتبته من كتاب الينابيع.

^{(4) [}احديهما] من (أ).

⁽ö) [كان] من (أ).

^{(6) [}بينة] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

لا تنافي بين البينتين فيقبلان الجميعًا ويثبت الغصب والشراء (2).

قال القاضي فخر الدين (أن رحمه الله: الفتوى على ما قاله العياضي رحمه الله، قال الامرأته نزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يسأل (أن)، هل أجاز وليك أو والدك؟ فإن قال: لا، قيل له هل أجزت بعد بلوغك؟ فإن قال: لا، قيل له هل تجيز الآن؟ فإن قال: لا، حيثة يفرق (5).

[دعوى الكل بنكاح امرأة]

ه، قوله: وَإِن ادَّعَى كُلُ وَاجِدٍ مِنْهُمَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَا الْبَيِنَةَ لَمْ يُقْضَ بِوَاجِدَةٍ مِنَ الْبَيِّتَمَيْنِ⁽⁶⁾، لتعدر العمل بهما، لأن المحل لا يقبل الاستراك، قبال: ويرجع إلى تصديق المرأة لأحدهما، لأن النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين، وهذا إذا ثم تؤقت البيتان، اما إذا وقتا، فصاحب الوقت الأول أولى، وإن أقرت لأحدهما قبل إقامة البينه فهي امرأته لتصادقهما (7)، وإن اقام الآخر البينة [قضى بها لأن البينة] (8) أقوى من الإقرار، ولو تفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد (9) وأقام البينة [فهي امرأته،

^{(1) [}نقبل] من (ب، ج).

 ⁽²⁾ ابن مازد، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج10، ص5ٍ6، وأن ما ذكره العياضي (جعل كأن الزرج غصبها أولا ثم اشتراها منها بعد ذلك).

⁽³⁾ الحسن بن منصور بن أبي الفاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندي الفرغاني الإمام الكبير المعروف بقاضي خان الإمام فخر الدين، توفي ليلة الإثنين خامس عشر رمضان سنة 592هـ، وله الفتاوي أربعة أسفار كبار وشرح الجامع الصغير في مجلدين كبيرين. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص205.

^{(4) [}يسئل] من (ج).

⁽⁵⁾ قاضيخان، فخر الدين الأوزجندي الفرغاني (2009)، فتاوى قاضيخان، (تحقيق: سالم مصطفى البدري)، ط1، ج2، ص362، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(7) [}لتصادهما] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

^{(9) [}تجحدء] من (ب).

وإن]⁽¹⁾ وقضى بها القاضي، ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها، لأن القضاء الأول قد صح فلا ينقض⁽²⁾ بما هر مثله بل دونه، إلا أن يؤقت شهود الثاني سابقًا، لأنه ⁽³⁾ ظهر⁽⁴⁾ الخطأ في الأول بيقين⁽⁵⁾، وكذا إذا كانت المرأة في يد⁽⁶⁾ الزوج ونكاحه ظاهر فلا تقبل بينة الخارج إلا على وجه السبق⁽⁷⁾.

[الدعوى في شراء العبد من ثالث]

م، قوله: وَإِن ادَّعَى اثْنَانِ عَلَى رَجُلٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَزْعُمُ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ هَذَا الْعَبْدَ (١١χ١٥)، معناه من صاحب اليد كذا في الهداية (١١χ١٥).

ه، قوله: وَإِنْ لَمْ يَذْكُرَا تَارِيخًا و⁽¹²⁾مَمَ أَحَدِهِمَا قَبْضٌ فَهُوَ أَوْلَى (13)، معناه انه في يده لأن تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه (14)، ولأنهما استويا في الأثبات فلا (15) تنقض (16) اليد الثابتة بالشك،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج)، وهي من زيادة المؤلف توضيحا للنص، رهو ما أثبته من كتاب الهداية.

^{(2) [}يتنف] من (ب).

^{(3) [}لا] من (ب).

^{(4) [}تظهر] من (ب).

⁽ق) [بتعين] من (ب).

^{(6) [}يد] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص167.

^{(8) [}العبد] ساقطة من (أ: ج).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

⁽¹⁰⁾ المرغيتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص167.

⁽¹¹⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل167.

^{(12) [}الوار] ساقط من (ب).

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(14) [}سؤاله] من (ب).

^{(15) [}رلا] من (ب، ج).

^{(16) [}نقض] من (ب، ج).

وكذا لو ذكر الآخر وقتًا (1) لما بينا، إلا ان يشهدوا (2) أن شراءه (3) [...] (4) كان قبل شراء (5) صاحب اليد لأن الصريح يفرق الدلالة (6)(5).

[اختلاف الدعوي]

م، قوله: قَإِن ادَّعَى أَحَدُهُمَا شِرَاءُ وَالْآخَرُ هِبَهُ وَقَبْضًا (8) معناه (9) من واحد، لأنهما إذا (10) ادعيا ذلك من اثنين، فإنه يقضي بينهما نصفين، وإن كان الشراء سابقًا من حيث المعنى، لأنا نعتبر السبق من حيث الحقيقة [أ/ 536]، ولو كان السبق ثابتًا حقيقة، بأن أرخ صاحب الشراء كان بينهما نصفين إذا ادعيا من جهة اثنين، وكذا إذا اعتبر سابقا من حيث المعنى (12) المعنى المعنى (12).

قوله: وإذا (13 أدَّعَتِ المرَأَةُ أَنَّهُ (14 تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ فَهُمَا سَوَاءٌ (15 أَ أَي يقضى لكل (16) واحد منهما بالنصف، ثم للمرأة نصف القيمة على (17 الزوج، ويرجع المشتري عليه

⁽أ) [رقئًا] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ إيشهدر] من (أ).

^{(3) [}أنه اشتراة] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ أوران اشتراه أزيادة من (ب، ج).

^{(5) [}شراء] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}الدائة] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص168.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(9) [}معنادً] ساقطة من (أ).

^{(10) [}إذا] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج13، ص229.

⁽¹²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل167 - 168.

^{(13) [}وإذا] ساقطة من (ب، ج).

^{(14) [}انها] من (أ).

⁽¹⁵⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(16) [}كل] من (أ).

^{(17) [}رعلي] وردت من (أ): وصحيح ما أثبته من كتاب المنافع.

بنصف⁽¹⁾ الثمن إن كان نقده إياه، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله، وقال محمد رحمه الله يقضي بها⁽²⁾ لصاحب الشراء وللمرأة على الزوج قيمة⁽³⁾ [الدار](⁴⁾⁽⁵⁾.

ه، قوله: فَإِن ادَّعَيَا الشِّرَاءَ مِنْ وَاحِدِ⁽⁶⁾، معناه من غير صاحب اليد⁽⁷⁾.

[إقامة الخارجين البينة]

ي، قوله: وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً عَلَى الشِّرَاءِ مِنْ آخَرَ وَذَكَرَا تَارِيخًا (8)، يريد به [ادعى أحدهما] (9) الشراء من زيد وادعى الآخر الشراء (10) من عمرو وتاريخهما سواء (11).

ه، قوله: رَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْنَةَ عَلَى مِلْكِ مُؤَرَّخٍ و[أَقَامَ](21) صَاحِبُ الْبَيْدِ الْبَيْنَةَ عَلَى مِلْكِ مُؤَرَّخٍ و[أَقَامَ](21) صَاحِبُ الْبَيْدِ الْبَيْنَةَ عَلَى مِلْكِ أَقْدَمَ تَارِيخًا كَانَ أَوْلَى(13)، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وهو رواية عن محمد رحمه الله، وعنه انه لا تقبل⁽¹⁴⁾ بينة ذي اليد رجع إليه لأن⁽¹⁵⁾ البينتين

^{(1) [}نصف] من (أ).

^{(2) [}بهما] من (ب، ج).

^{(3) [}قيمة] ساقطة من (أ).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع، ل.168.

⁽⁵⁾ النسفى، المناقع، مصدر سابق، أ168.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

 ⁽⁷⁾ وتكملة نص الهداية (وأقاما البيئة على تاريخين فالأول أولى: لما بينا أنه أثبته في وقت لا منازع
 له فيه). المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص169.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص15.

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

^{(10) [}الشراء] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل146.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب مختصر القدوري.

⁽¹³⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 215.

^{(14) [}لايقبل] من (h).

^{(15) [}أن] من (أ).

قامتا على ملك مطلق ولم يتعرضا بجهة الملك فكان (1) المتقدم (2) والمتأخر (5) سواء، ولهما أن البينة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع فإن الملك إذا ثبت لشخص في وقت، فثبرته لغيره بعده (4) لا يكون إلا بالتلقي من جهته (5)، وبينة ذي اليد على الدفع مقبولة، وعلى هذا الاختلاف لو كان الدار في ايديهما، والمعنى ما بينا (6).

[إقامة الخارج وصاحب اليد البيئة]

ي، قوله: وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ وصَاحِبُ الْيَدِ [كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا]⁽⁷⁾ البَيِّنَة عَلَى البَتَاجِ فَصَاحِبُ الْبَدِ أَوْلَى (8)، يريد به (9) أنهما لم يذكرا تأريخًا، [أو ذكرا تأريخًا) واحدًا، ولو ادعى الخارجان في النتاج، وأقاما على ذلك بينة فهو بينهما، والشهادة بالنتاج [أن يشهد بأن هذا أنا كان تبيع هذه الناقة، ولا يشترط (12) أداء الشهادة] (13) على الإيلاد، فإن (14) ذكرا تأريخًا فهو أولى لمن وافقه سن (15) الدابة، فإن (16) أشكل سنها كانت بينهما، وإن خالف التاريخان جميعًا، هكذا (17) ذكره في الأصل.

^{(1) [}ركان] من (أ).

^{(2) [}التقدم] من (أ، ج).

^{(3) [}التأخر] من (أ، ج).

^{(4) [}بعد] ساقطة من (أ)، [بعد] من (ج).

رةَ) [جهة] من (ج).

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص169.

⁽⁷⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد ألبت السقط من كتاب مختصر القدوري.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(9) [}يه] ساقطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

^{(11) [}هذا] ساقطة من (ج).

^{(12) [}بشترط] ساقطة من (ج).

⁽¹³⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (ب).

^{(14) [}نإنهٔ] من (ب).

^{(15) [}من] ني (ب).

^{(16) [}ران] من (أ).

^{(17) [}مذا] من (أ).

و⁽¹⁾ قال الحاكم الجليل⁽²⁾ رحمه الله: في رواية أبي الليث⁽³⁾ رحمه الله، إذا كان سن الدابة على غير وقتين⁽⁴⁾ لم تقبل بيئة أحدهما، وهو الصحيح، لأن السن يكذبهما جميعًا، ولو تنازعا في ولد، وأقام كل واحد منهما بيئة، أنه ابنه من وقت كذا، وأشكل⁽⁵⁾ من الولد⁽⁶⁾، قال أبو حنيفة طيخة : إنه ابن اسبقهما تأريخا، وقالا: هو ابنهما، وإن وافق منه (⁷⁾ احد التأريخين، فهو أولى من الآخر⁽⁸⁾،

[أسباب الملك التي تتكرر بالنتاج ولا تتكرر]

قوله: وَكُلُّ سَبَبٍ فِي الْمِلْكِ لَا يَتَكَرُّرُ (9)، فهذا الذي ذكره! مثل الثوب المنسوج من القطن، والأواني التي لو كسرت لا تعود كما كانت، مثل أواني الخشبة، والحجر وغير ذلك، والذي يتكرر مرة بعد أخرى، كالثوب المنسوج من الشعر، والمرعزي (16)،

^{(1) [}الوار] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبر الفضل، الحاكم الشهيد، المروزي، البلخي، ولي القضاء ببخارى، قتل شهيدا، ودفن بمرو في سنة 334هـ، من مؤلفاته: الكافي والمختصر والمنتقى وهو غير متوفر في هذه الاعصار، القرشي، الجواهر المفية، مصدر سابق، ج2، ص1851.

⁽³⁾ هو الإمام أبو اللبث السمرقندي، (ت574هـ)، ينظر: أبو اللبث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، عيون المسائل، (تحقيق: سيد محمد مهني)، ط1، ص104، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(4) [}تعين] من (ج)·

^{(5) [}ريشكل] من (أ).

^{(6) [}الولد] من جميع النسخ، رلكن وردت من كتاب الينابيع [الدابة].

^{(7) [}سن] من (أ)، [من] من (ب).

⁽⁸⁾ الرومي: اليشابيع، مصدر سنابق، ل-146؛ رينظر: الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سنابق، ج-13، ص-259 - 260.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 215.

⁽¹⁰⁾ المرعِزُ: بكسر الميم والعين وتشديد الزاء مقصور الزغب الذي تحت شعر العنز. الرازي، محمد ابن أبي بكر بن عبد القادر (1995)؛ مختار الصحاح، (تحقيق: محمود خاطر)، ط1، ج1، ص104، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

والخز⁽¹⁾، فإن أشكل أنه يتكرر، أو لا، فإنه للخارج في قول محمد رحمه الله، وهكذا ذكر، القدوري رحمه الله، في موضع آخر بأن هذا قول أبي حنيفة كليلينه.

وكل⁽²⁾ ما يصنع من الذهب والفضة والحديد والصفر⁽³⁾ والزجاج وغير ذلك فإنه يتكرر ولا يكون بمنزلة النتاج، وإن كان سيفًا، أو سكينا لا ينطبع إلا مرة واحدة فهو كالنتاج، وإن كان حليًا قضى للخارج، لأن الحلي يصاغ مرة بعد أخرى، والحبوب كلها مثل الحنطة والشعير والقطن والكتان وغير ذلك من الحبوب، إذا تنازعا فيها كل واحد يدعى أنها له زرعها في أرضه، فهو للخارج، لأنها قد تؤخذ⁽⁴⁾ من الأرض مع التراب فتزرع⁽⁵⁾ مرة أخرى، فكانت⁽⁶⁾ من جملة ما يتكرر (⁷⁾.

في الزاد، قوله: وَإِنْ (⁸⁾ أَفَامُ الْخَارِجُ وصَاحِبُ الْيَدِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَيْنَةً بِالنِّتَاجِ فَصَاحِبُ الْبُدِ أَوْلَى ⁽⁹⁾، خلافا لابن أبي ليلى ⁽¹⁰⁾ رحمه الله، فإن عنده الخارج أولى،

⁽¹⁾ الخَرَّ؛ اسم دابة، ثم سمي الثوب المتخذ من ربر، خزا. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص158.

^{(2) [}فكل] من (ب، ج).

 ⁽³⁾ الصفر، بالضم نحاس يعمل منه الأراني، وأبو عبيدة يقوله بالكسر. الرازي، مختار الصحاح،
 مصدر سابق، ج1، ص153.

^{(4) [}تأخذ] من (ج).

ر5) [نتزر] من (h.

^{(6) [}ركانت] من (أ).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

^{(8) [}إن] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

⁽¹⁰⁾ هو: عبد الرحمن بن أبي ليلى الإمام أبو عبسى الأنصاري الكوفي الفقيه والد الفاضي محمد، وأي عمر يمسح على خفيه، وروى عن عثمان وعلي وأبن مسعود وأبي ذر وطائفة، مولد، في أثناء خلاقة عمر بالمدينة، قال ابن سيرين: جلست إليه وأصحابه يعظمونه كأنه ابير، وعن أبي حصين أن الحجاج استعمل عبد الرحمن بن أبي ليلى على القضاء ثم عزله ثم ضربه ليسب عليا على القضاء ثم عزله ثم ضربه ليسب عليا على القضاء وعرق وحمه الله ليلة دجيل سنة 82 علي على الذهبي، تذكرة الحفاظ، طل، ج1، ص58، دار الكتب العلمية، بيروت،

والصحيح قولنا، لأن صاحب اليد دلت بينته على معنى لا يقتضيه (أ) [ظاهر البد، فصار] (²⁾ كبينة الخارج، فاستوت البينتان من هذا الوجه، فترجح (³⁾ صاحب اليد باليد، وعن عيسى بن أبان (أنه قال (ق): تهاترت البيتان، ويترك الشيء في يد ذي اليد قضاء ترك (6)، لا ترك (7) القضاء (8)، فإن أقام أحدهما البينة على النتاج والآخر على الملك، فصاحب النتاج أولى، أيهما كان لإقامة البينة على أنه أول (9) المالكين (11x10).

م، قوله: فِي النِّيَابِ الَّتِي لَا تُنْسَجُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةٌ(12)، مثل: غزل قطن في يد رجل، أقام بينة أنه غزل في ملكه، وأقام الخارج البينة [انه⁽¹³⁾ غزل]⁽⁴⁴⁾ في ملكه، وإن كان يتكرر قضى به للخارج، كالملك (أ^{دا)} المطلق، وهو مثل: البناء، وزراعة (16) الحنطة قد

(6) [بترك] من (ب).

(7) [تركًا] من (ب).

(8) [للقضاء] من (ب).

(9) [اولى] من (ب، ج).

(10) ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، ج13، ص240، والبابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سأبق، ج11، ص387.

(11) الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل326.

(12) [واحدة] سانطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب، القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

(13) [انه] مكررة في (ب).

(14) ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

(16) [زرعة] من (أ)،

⁽أ) [ينضيه] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

^{(3) [}نيرجح] من (h).

 ⁽⁴⁾ عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى، كان فقيه العراق، رقاضي البصرة لعشر سنين، سريع الانفاذ للحكم، ويقال إنه كان قلبل الأخذ عن محمد بن الحسن، ركان عيسي شيخا عفيفا، ومات في المحرم سنة 220هـ، وقبل 221هـ، ولعيسي بن أبان من الكتب، كتاب الحج، كتاب خبر الواحد، كتاب الجامع، كتاب البات القياس، كتاب اجتهاد الرأي. ابن النديم، القهرست، مصدر سابق، ج1: ص289، والذهبي: سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج10، ص440.

⁽ō) [قال] ساقطة من (أ).

^{(15) [}كالمالك] من (ب).

تزرع في الأرض؛ ثم يغربل (أ) التراب (2) فتميز الحنطة [منها] (أ) ثم (4) تزرع ثانيًا) والحاصل ان النتاج مخصوص من القياس بالسنة، فلا يلحق (أ) به، إلا ما كان في معناه من كل وجه، وما ليس في معناه من كل (6) وجه، لا يلحق به لأنه لو ألحق به كان بطريق القياس ولا يقاس على المخصوص من القياس لأن قياس الأصل يعارضه (7)، وكل قياس لا ينفك عما يعارضه فهو باطل، كذا في المبسوط (8).

وإذا⁽⁹⁾ ثبت هذا، فنقول⁽¹⁰⁾: كل ما لا⁽¹¹⁾ يتكرر فهو في معنى⁽¹²⁾ النتاج من كل وجه، فيلحق به دلالة، وما [...](¹³⁾ يتكرر ليس⁽¹⁴⁾ في معناد من كل⁽¹⁵⁾ وجه، فيرد إلى أصل القياس⁽¹⁶⁾(1³⁾.

⁽l) [يتغير] من (أ).

^{(2) [}بالتراب] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [ئم] من (أ).

⁽ق) [يلتحل] من (ب).

^{(6) [}كل] ساقطة من (ب، ج).

^{(7) [}العارضة] من (أ).

⁽⁸⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج17، ص64. 🏄

^{(9) [}فإذا] من (ب، ج).

^{(10) [}فيقول] من (ب).

^{(11) [}لا] ساقطة من (ب، ج).

^{(12) [}معنى] ساقطة من (أ).

^{(13) [¥]} زيادة في (ب، ج).

^{(14) [}ليس] ساقطة من (ب، ج).

^{(15) [}كل] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁶⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه الناقع، مصدر سابق، ج3، ص1195 - 1196. وينظر: الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ح280. والبابرتي، العناية شرح البداية، مصدر سابق، ج11، ص392 - 393.

⁽¹⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل168.

هـ (1)، قوله: وَكَذَلِكَ النَّسْجُ فِي النِّبَابِ الَّبِي لَا تُنْسَجُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً (2) [كَفَزُلِ النَّطُنِ] (5) وكذلك (4) وكذلك (4) وكذلك (5) وكذلك (5) وكذلك (6) وكذلك (6) وكذلك (7) معنى النتاج، كحلب اللبن، وانخاذ الجبن، والبنر، والمرعزي، وجز الصوف، وإن كان يتكرر قضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق، وهو مثل الخز (8)، والبناء، والغرس، وزراعة الحنطة، والحبوب (9)، فإن أشكل عليهم والحبوب (10)، فإن أشكل عرجع إلى أهل الخبرة، لأنهم أعرف به، فإن أشكل عليهم قضى للخارج، لأن القضاء ببينته هو الأصل، والعدول عنه بخبر النتاج، فإذا لم يعلم يرجع إلى الأصل (10).

في الكبرى: رجلان في يد كل واحد منهما [شاة أقام كل واحد منهما] (11) البينة ان الكبرى: رجلان في يد كل واحد منهما] (11) البينة ان (12) الشاة التي في يده (13) وقال أبو يوسف رحمه الله: إذا كانت الشاتان مشكلتين لا يقبل بينهما (14)، ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده (15) صاحبه (16)، [قضاء ترك لا قضاء استحقاق (17)، وكذا روى هشام (18)

^{(1) [}a] سائطة من (أ).

^{(2) [}واحدة] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من مختصر القدوري.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين هي من زيادات المؤلف حيث هي غير مرجودة في كتاب مختصر القدوري.

^{(4) [}كذائ ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ج).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 215.

^{(7) [}ني] سانطة من (أ).

^{(8) [}الجدر] من (أ)، [الجز] من (ج).

^{(9) [}الحبوب] ساقطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص170.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

^{(12) [}لان] من (ب).

⁽¹³⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص148 - 149.

^{(14) [}ينهما] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁵⁾ إيد] من (أ).

^{(16) [}صاحبة] ساقطة من (ب، ج)،

^{(17) (}استحقاق) ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁸⁾ هو: هشام بن عبد الله الرازي، تفقه على أبي بوسف، ومحمد، مات محمد في متركه بالري؛ وكان يقول لقيت الغًا وسبعمالة شيخ، وانفقت في العلم سبعمالة الف درهم؛ قال ابن حباد:

عنه (1) رحمه الله (2).

وذكر في العيون⁽⁵⁾ دعوى الأصل، ان بينتهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد⁽⁴⁾ صاحبه⁽⁵⁾ [قضاء ترك صاحبهما]⁽⁶⁾]⁽⁷⁾، لأن في النتاج تعارضا فلا يعتبر⁽⁸⁾، فكل⁽⁹⁾ واحد فيما⁽¹⁰⁾ يدعيه خارج وصاحبه ذو اليد فصار كالخارج مع ذي اليد إذا ادعيا ملكًا مطلقا والفتوى على هذا (11₄(11)).

م، قوله: كَانَ أَوْلَى (13)، [أي كان صاحب اليد أولي](14)، [لأنه يقرر](15) الملك

_

هشام ثقة، رقال أبو حاتم: صدرق ما رأيت أحدًا أعظم قدرًا، ولا أجل من هشام. من آثاره: صلاة الأثر والنوادر، توفي سنة 221هـ وقيل 201هـ ينظر: ابن قطلوبغا، أبو القداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني الجمالي (1992)، تاج التراجم، (المحقق محمد خير رمضان يوسف)، ط1، ص238، دار القلم - دمشق. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز (ت748هـ)، (1998)، تذكرة الحفاظ، ج1، ص387، دار الكتب العلمية، بيروت. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (2002)، الأعلام للزركلي، ط15، ج8، ص87، دار العلم للملايين.

- (1) [عنه] سائطة من (ب).
- (2) ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص143.
- (3) [العيون] ساقطة من (ج). وهي: عيون المسائل، للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، (ت375هـ).

·(ب) نه [دغي] (⁴)

- (٥) [صاحبه] ساتطة من (ب).
- (6) ما بين المعقرفتين ساقطة من (ج).
- (7) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).
 - (ð) [تعتبر] من (أ).
 - (⁹) [لكل] من (ب).
 - (10) [نيها] من (ج)،
- (11) ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص143 وما بعدها.
- (12) أبو اللبث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (1419هـ)، عيون المسائل، (تحقيق: سيد محمد مهني)، ط1، ص104، دار الكتب العلمية بيروت.
 - (13) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 215.
 - (14) ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).
 - (15) ما بين المعقوفتين من (ب، ج)، [لان تقرر] من (أ).

ِ للخارج، لأنه يدعي انتقال الملك من جهة الخارج إليه، وفي هذا لا تنافي، فصار كأن ذا اليد اقر بالملك⁽¹⁾ للخارج، ثم ادعى بأنه اشترى منه واقام البينة^{(3,(2)}.

م (4)، و توله: وَإِنْ أَقَامَ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهَا (5) الْبَيْنَةُ عَلَى الشِّرَاءِ مِنَ الْآخَرِ (6)، أي ادعى الخارج الشراء من هذا (7) الخارج، بدليل انه ذكر لفظ الآخر معرف بالألف واللام، بخلاف ما تقدمت (8)، لأن هناك يدعيان الشراء من آخرين غيرهما بدليل انه (9) ذكر لفظ (10) الآخر منكرا تهاترت أي تساقطت ويطلت البيتان، ويترك المدعي في يد ذي اليد، وهذا قول أبي حيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: يقضى بالبيتين ويكون (11) للخارج، كأنه اشترى ذو اليد من الآخر وقبض ثم باع (13×12).

[الكفالة بإحضار المدعى عليه]

قوله: لِي بَيِّنَةٌ خَاضِرَةٌ (14)، اي ني المصر، فَإِنْ فَعَلَ: أي اعطى الكفيل، وَإِلَّا أُمِرَ

^{(1) [}بالملك] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ينظر: أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص196. وينظر: الرازي، حسام الدين علي بن مكي الرازي، (ت898هـ) (1428هـ)، خلاصة الدلائل في تنفيح المسائل، (تحقيق: أبي الفضل أحمد بن علي الدمياطي)، ط1، ج2، ص288، مكتبة الرشد، الرياض.

⁽³⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل168. ٤

^{(4) [}م] ساقطة من (أ، ج).

^{(5) [}منهما] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ الفدوري: مختصر القدوري، مصدر سأبق، 215.

^{(7) [}منا] سانطة من (أ).

^{(8) [}تقد] من (ب).

^{(9) [}أنه] ساقطة من (ج).

^{(10) [}لفظ] سائطة من (ب، ج).

^{(11) [}ريكون] ساقطة من (أ).

⁽¹²⁾ ينظر: أبر القامسم السمرقندي، الفقه الناقع، مصدر سابق: ج3، ص196. والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج13، ص243 - 247.

⁽¹³⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، لـ168.

⁽¹⁴⁾ التدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

بِمُلَازَمَتِهِ، أي وإن⁽¹⁾ لم يدفع الكفيل، كان له ملازمته، كيلا⁽²⁾ يذهب حقه، إلَّا أَنْ يَكُونَ غُرِيبًا، فإن [أ/ 537] اعتباره ثلاثة أيام في الملازمة، وأخذ الكفيل في حقه اضرار به، يمنعه من السفر، ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرًا، والاستثناء ينصرف إلى أخذ الكفيل والملازمة (3).

أخروج الخصومة بين المدعي والمدعى عليهأ

قوله: قَإِنْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: هَذَا الشَّيْءُ أَوْدَعَنِيهِ فُلَانُ الْغَالِبُ⁽⁴⁾، [إن ادعى]⁽⁵⁾، أي أن ادعى رجل عينا في يد رجل انه ملكه، وقال الذي هو في يده او دعنيه فلان الغائب، وهذه المسألة تسمى مخمسة [لأن لخمسة]⁽⁷⁾ من العلماء فيه قولا، وهي خمس مسائل أيضًا: وديعة، وعارية، وإجارة، ورهن، وغصب.

قال ابن أبي ليلى رحمه الله: يخرج من الخصومة من غير بينة، وقال ابن شبرمة (8) رحمه الله: ذو اليد خصم وإن أقام البينة، وقال محمد رحمه الله: لا بد أن يكون ذلك الرجل الذي أودعه معروف الاسم والنسب، وقال أبو حنيفة علينه: تقبل [هذه البينة من

^{(1) [}فإن] من (أ).

^{(2) [}لئلا] من (أ).

 ⁽³⁾ ينظر: أبو القاسم السمرقندي، الفقه الثانع، مصدر سابق، ج3، ص1198. والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج13، ص153.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ، ج).

^{(6) [}لو] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان، أبو شبرمة، الضبي، نسبة إلى ضبة، من أهل الكوفة، كان ثقة نقبها عفيفًا حازمًا يشبه النساك، ولي القضاء على السواد، وكان مع الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وروى عن أنس والتابعين، وروى عنه عبد الملك وسعيد وابن المبارك وآخرون، ولد سنة 72هـ وتوفي 144هـ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (1986)، تقريب التهذيب، (تحقيق: محمد عوامة)، ط1، ج1، ص307، دار الرشيد، صوريا. والذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق، ج9، ص193.

ِالمودع](أ، وإن لم يكن ذلك⁽²⁾ الرجل معروف الاسم والنسب، وقال أبو يوسف: إن كان متهمًا بالاحتيال لا يقبل منه هذا الدفع، وإن لم يكن يقبل، كذا في المبسوط⁽³⁾ X⁵.

هد⁽⁶⁾، وقال أبو يوسف رحمه الله: إن كان الرجل صالحًا فالجواب كما قلنا، وإن كان معروفًا بالحيل لا تندفع عنه الخصومة، لأن المحتال من الناس قد يدفع ماله إلى مسافر يودعه (⁷⁾ إياه، ويشهد عليه الشهود، فيحتال لإبطال (⁸⁾ حق غيره فإذا اتهمه القاضي به لا يقبله (⁹⁾.

[صورة بقاء الخصومة وسقوطها]

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ والمثبت من كتاب المنافع.

^{(2) [}ذلك] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}المنثور] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ السرخسي: المبسوط: مصدر سابق: ج7ًا: 37 - 38؛ وينظر: أبو القامسم السمرقندي، الققه الناقم، مصدر سابق: ج3، ص1198.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق؛ لـ168.

^{(6) [}ه] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ أيردة] من (ب).

^{(8) [}الابطال] من (ب).

⁽⁹⁾ المرغيثاني، الهداية: مصدر سابق، ج3، 166.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، [والخ] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

^{(12) [}رإن] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ما بين المعقرقتين رردت مكررة من (ج).

^{(14) [}الحيلة] ساقطة من (ب، ج).

إلى (1) غيره، فإذا (2) قال سرق مني فقد ادعى الفعل عليه، إذا ذكر (3) الفعل يستدعي الفاعل لا محالة، والظاهر هو (4) الذي في يده، إلا أنه لم يعينه ذر الأقال للحد، فصار كما إذا قال سرقته (6)(7).

في الزاد: فإن قال المدعي: سرق مني فلان، وقال صاحب اليد، أودعنيه فلان (8)، لا تندفع (9) الخصومة عن نفسه، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: تندفع (10) وهو القياس، والصحيح وجه الاستحسان، لأن السارق لا يد له، فصار كأنه أخذه من الطريق (11)(12).

في الكبرى: اغتصب أرضًا، فادعى عليه (13) المغصوب [...] (14) منه دعوى صحيحة، فقال المدعى عليه انها وقف من جهة، فعجز المدعي عن إقامة البينة، له أن يستحلفه عند محمد رحمه الله، لأن التحليف يفيد عنده، لأن غاصب الدار والعقار ضامن عنده، وعندهما لا يستحلف، لانعدام الفائدة، لكن إنما يستحلف عند محمد رحمه الله أيضا، إذا أراد أخذ القيمة على تقدير النكول، و(15) أما إذا أراد أخذ العين (16)،

ŧ

^{(1) [}إلى] سائطة من (أ).

^{(2) [}وإذا] من (ب، ج).

^{(3) [}ذكر] ساقطة من (أ).

^{(4) [}هر] ساقطة من (ب).

⁽ق) [دراء] من (أ، ج).

⁽⁶⁾ أبو القاسم السمرتندي، الغقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1199.

⁽⁷⁾ التعقى، المنافع، مصدر سابق، ل168.

^{(8) [}فلا] من (أ).

^{(9) [}يدنم] من (أ).

^{(10) [}يدنم] من (أ).

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص166.

⁽¹²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل328.

^{(13) [}عليه] ساقطة من (ج).

^{(14) [}عليه] زيادة في (ب).

^{(15) [}و] ساقطة من (أ).

^{(16) [}اليمين] من (ب).

لا يستحلف عند: أيضًا، لأنه حينئذ لا يفيد التحليف، لأن الأرض صار وقفًا على تقدير النكول، لا يقضى بالأرض للمدعي، قال الفضل (1) رحمه الله: يجوز ان يفتى يقول محمد رحمه الله حتى يقضى عليه بالفيمة فلا يحتال محتال (2) بهذه الحيلة (3).

[اليمين الخاص بالله تعالى]

هر⁽⁴⁾، قرله: وَيُؤكّدُ بِذِكْرِ أَرْصَافِهِ ⁽⁵⁾، وهو التغليظ، مثل، قوله: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم، الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية، ما لفلان هذا ⁽⁶⁾ عليك ولا قبلك ⁽⁷⁾ هذا المال الذي ادعاه، وهو كذا وكذا، ولا شيء منه، وله أن يزيد في التغليظ على هذا، وله ⁽⁸⁾ أن ينتقص [...] ⁽⁹⁾ منه إلا أنه يحتاط، كيلا يتكرر عليه اليمين، لأن المستحق يمين واحدة، والقاضي إن شاء غلظ، وإن شاء لم يغلظ، فيقول: قل ⁽¹⁰⁾ بالله، أو ⁽¹¹⁾ والله، وقبل لا يغلظ على المعروف بالصلاح ويغلظ على غيره، وقبل يغلظ على الخطير من المال [دون الحقير] (21)(12)

^{(1) [}الفضل] من (ب، ج)، [الفضلي] من (أ). وهو: محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري نسبة الى كُمار قرية ببخارى، تفقه عليه القاضي أبو علي الحسين بن الخضر النسفي ترقي سنة 381هـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص107؛ والغزي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، مصدر سابق، ج1، ص247.

^{(2) [}محتال] ساقطة من (b.

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص128.

^{(4) [}م] من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 216.

^{(6) [}هذا] ساقطة من (أ).

^{(7) [}قبلت] من (ب).

^{(8) [}وله] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [على] وهي زيادة في (ب)، والصحيح ما أثبته من كتاب الهداية، ج3، ص158.

^{(10) [}قل] ساقطة من (ب).

^{(11) [}ر] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

⁽¹³⁾ ينظر: شرح أدب القاضي: ص110 - 111. والمرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص158.

في الزاد: وينبغي أن⁽¹⁾ يذكر الصفات بغير واو، ليكون الكل يمينًا واحدة (²⁾⁽³⁾.

قوله: وَلَا يَجِبُ تَغْلِيظُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِزَمَانٍ وَلَا بِمَكَانٍ (4)، وقال الشافعي رحمه الله: إن كانت اليمين (5) قسامة، أو في اللعان، أو مال عظيم، فإنها تختص بمكان، إن (6) كان بمكة بين الركن والمقام، وإن كان بالمدينة (7)، فعند قبر رسول الله (8) ﷺ، وفي سائر البلاد يوم الجمعة بعد العصر (9)، والصحيح قولنا، لأن اليمين سبب لقطع الخصومة فلا يختص بمكان كالبينة (11x10).

هـ، قولـه: وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِالطَّلَاقِ وَلَا بِالْعَثَاقِ (12)، قيل في زماننا إذا لح الخصم ساغ (13) للقاضي (14) أن يحلفه بذلك لقلة المبالاة (15) باليمين بالله تعالى (16).

م، التغليظ بالمكان لا يجب عندنا(17).

وقال الشافعي رحمه الله: إذا كانت اليمين في القسامة، أو مالاً عظيما يبلغ عشرين مثقالاً من الذهب يحلفه في أشرف مكان فإن كان مكة يحلفه بين المقام والكعبة، وإن

^{(1) [}ان] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الزيلعي، تبين الحقائق، مصدر سابق، ج2، ص95.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الققهاء، مصدر سابق، ل328.

⁽⁴⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 216.

^{(5) [}اليمين] ساقطة من (h).

^{(6) [}ر] زائدة من (ب).

^{(7) [}يمينه] من (أ).

^{(8) [}النبي] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ينظر: روضة الطالبين، ج3، 231.

⁽¹⁰⁾ ينظر: خلاصة الدلائل في تنقبح المسائل، ج2، 292.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الغقهاء، مصدر سابن، ل329.

⁽¹²⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 216.

^{(13) [}سماع] من (أ).

^{(14) [}القاضي] من (أ).

^{(5) [}المبلالات] من (أ)، [العبالات] من (ب).

⁽¹⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص158.

⁽¹⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص159.

كان بالمدينة بحلفه بين الروضة والمنبر، وفي بيت المقدس يحلفه (1) عند الصخرة، وفي الأمصار الأخرى (2) يحلفه في المسجد الجامع عند المنبر، وإن كان في موضع ليس فيه مسجد جامع يحلفه في [يوم الجمعة بعد العصر] (3)، وهذا قول أهل المدينة (4)، وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله حتى قال على هذه الرواية يوضع المصحف في حجرة ويقرأ (5) عليه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشَرُّونَ يِمَهْدِ اللهِ وَأَيْمَنِيمٌ ثُمَنَا قَلِيلًا ﴾ (آل عمران: 77) الآية ثم يخلف (6)(7).

قوله: وَمَن ادْعَى أَنَهُ ابْتَاعَ مِنْ هَذَا عَبْدَهُ (8)، إلى آخره، الأصل في هذا، ان الدعوى إذا وقعت في سبب (9) يرتفع بعد وقوعه، كالبيع، والغصب، والنكاح، والطلاق، فإن اليمين تقع على ثبوت حكمه في الحال، أي على الحاصل، ولا يحلف على السبب، وإن كان سببًا لا يرتفع بواقع، فالتحليف على السبب، كالعبد المسلم إذا ادعى العنق على مولاه يحلف بالله ما اعتقه، ولا يحلف انه معتق في الحال، وهذا لأنه جاز ان يطرأ عليه (10) الغصب ما يبرئه عن ضمائه، كالهبة، والبيع، والتسليم، وكذا في النكاح:

^{(1) [}يحلفه] سافطة من (ب، ج).

^{(2) [}الاخرى] ساقطة من (ب،؛ [الأخر] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين وردت [المسجد] من جميع النسخ.

 ⁽⁴⁾ أهل المدينة: ويقصد بهم مذهب العالكية، إلاإمام أبي عبد الله مالك بن أنس رحمه الله. الذخيرة،
 تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، دار النشر: دار الغرب - بيروت - 1994م،
 تحقيق: محمد حجي، ج11، 67 - 68.

⁽⁵⁾ يقرأ، من ب، ج.

⁽⁶⁾ ابن مازد، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج8، ص686.

⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق: ل169.

⁽⁸⁾ قوله: (ومن ادعى أنه ابناع من هذا عبده بألف، فجحد، يستحلف بالله ما بينكما بيع قائم قيه، ولا يستحلف بالله ما يستحلف بالله ما يستحلف في الغصب بالله ما يستحلف ولا يحلف بالله ما غصبت وفي النكاح؛ بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال. وفي دعوى الطلاق؛ بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت؛ ولا يستحلف بالله ما طلقتها) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

⁽٩) [ني] سائطة من (أ).

^{(10) [}على] من (أ).

جاز⁽¹⁾ ان يطرأ عليه الخلع، وفي الطلاق جاز ان يطرأ عليه الرجعة والتزويج^{(2),(2)}.

ه، قوله: وَمَن اذَعَى أَنَّهُ ابْتَاعَ مِنْ هَذَا عَبْدَهُ بِٱلْفِ⁽⁴⁾ فَجَحَدَهُ، أَسْتُحْلِفَ بِاللهِ مَا بَيْنَكُمَا بَيْعُ قَائِمُ فِي أَلْ الْحَالِ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللهِ مَا بِعْت⁽⁶⁾، لأنه قد يباع العبد ثم يقال فيه، ويستحلف في العصب بالله ما يستحق⁽⁷⁾ عليك رده، ولا يحلف بالله ما غصبت، لأنه قد يغصب ثم يفسخ بالهبة والبيع، وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال، لأنه قد يطرأ عليه الخلع، وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت، ولا يستحلف⁽⁸⁾ بالله ما طلقها⁽⁹⁾، لأن النكاح قد يجدد⁽¹⁰⁾ بعد الإبانه فيحلف بالله⁽¹¹⁾ على الحاصل في [هذه الرجره، لأنه لو حلف على السبب يتضرر المدعى عليه، وهذا] (12) قول أبي حنيفة هيئينه ومحمد⁽¹³⁾.

أما على (14) قول أبي يوسف رحمه الله يحلف في جميع ذلك على السبب، إلا إذا عرض للمدعى عليه بما ذكرنا، فحينلذ (15) على الحاصل، وقيل ينظر إلى إنكار (16)

\$

 ^{(1) [}جاز] ساتطة من (أ).

⁽²⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابن، ج3، ص159.

⁽³⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل169.

^{(4) [}بألف] ساقطة من (ج).

⁽ق) [ني] سانطة من (ب).

⁽⁶⁾ الغدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

^{(7) [}يستحلف] من (أ).

^{(8) [}ولا يستحلف] ساقطة من (أ).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [طلقتها] من (ب).

^{(10) [}حدد] من (أ)، [يحدد] في (ج).

⁽¹¹⁾ لفظ الجلاله (بالله) ساقطة من (أ، ج).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽¹³⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص159.

^{(14) [}على] ساقطة من (أ).

^{(15) [}فح] من (ب).

^{(16) [}انكار] سائطة من (أ).

المدعى عليه [ان اتكر السبب يحلف عليه] (أ) وإن أنكر الحكم يحلف على الحاصل، هو (2) الأصل عندهما إذا كان سببًا يرتفع برافع إلا إذا كان فيه ترك النظر من جانب المدعى، فحينئذ يحلف على (3) السبب بالإجماع، وذلك مثل: أن تدعي [مبتوتة] (4) نفقة [العدة] (5)، والزوج (6) ممن (7) لا يراها، أو ادعى شفعة (8) بالجوار (9)، والمشتري لا يراها، لأنه لو حلف على الحاصل يصدق في يمينه في معتقده، فيفرت النظر في حق المدعي، وإن كان مدع الماء وإن كان سببًا لا يرتفع برافع، فالتحليف فيه على السبب [أ/ 538] بالإجماع، كالعبد المسلم إذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الأمة، والعبد الكافر، لأنه يتكرر (11) الرق عليها بالردة، واللحاق، وعليه ينقض العهد واللحاق ولا يتكرر (21) على العبد المسلم العبد المسلم أله المسلم المسلم

في الزاد: وفي القتل، بالله ما قتلت أباه، وقال الخصاف(14) رحمه الله: يستحلف في

4

(7) [عن] من (أ).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}فالحاصل على] من (ب، ج).

^{(3) [}على] سائطة من (أ).

⁽⁴⁾ في جميع النمخ وردت [يينونة] ولكن الصحيح حيث أثبته من كتاب الهداية هو [مبنونة].

^{(5) [}العدة] ساقطة من جميع النسخ، رقد أثبتها من كتاب (الهداية).

^{(6) [}الزرج] من (أ).

^{(8) [}لشفعة] من (ب).

^{(9) [}الجرار] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(11) [}تكور] من (ب، ج).

^{(12) [}لاتكرر] من (ب، ج).

⁽¹³⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابن، ج3، ص159.

⁽¹⁴⁾ أحمد بن عمرو، وقبل عمر بن مهير، وقبل مهران الشيباني، الإمام، أبو بكر الخصاف، كان فاضلا فارضا حاسبا عارفا بمذهب أصحابه الحنفية، وكان مقدما عند المهتدي بالله، وصنف للمهتدي كنابا في الخراج، وله من المصنفات: كتاب الحيل، كتاب الوصايا، كتاب الشروط الكبير، كتاب الشروط الصغير، كتاب الرضاع، كتاب المحاضر والسجلات، كتاب أدب القاضي، كتاب النفقات على الأقارب، كتاب إقرار الورثة بعضهم لبعض، كناب أحكام الوقف، كتاب

القتل، بالله ما له عليك دم وليه فلان، ولاحق بسبيه، وهو الصحيح (1) لأن الفتل قد يطرأ عليه العفو والصلح وقد يكون قتلا بحق (2)(3).

[قسمة الداربين المدعيين]

ي، قوله: وإذا كَانَتُ دَارُ فِي يَدِ رَجُلِ ادْعَاهَا النّانِ أَحَدُهُمَا جَمِيعَهَا، وَالْآخَرُ نِطْفَهَا (4) والله والله والله والله والله والله والمنازعة، والله والله والله والله والله والمنازعة والمنازعة والمنازع صاحب الكل في النصف، فيسلم له ذلك، وصاحب الكل ينازع صاحب النصف فيما يدعيه، فيقسم بينهما نصفان، فيحصل المدعى النصف ينازع صاحب الكل ثلاثة أرباعها، وقالا: تقسم (7) الدار بينهما أثلاثًا، بطريق العول (8) والمضاربة، فمدعي النصف النصف الكل يدعى بينهما من سهمين، [ومدعي الكل يدعي سهمين، [ومدعي الكل يدعي سهمين، [ومدعي الكل يدعي سهمين) والمحمارية، جميعًا، فيكون بينهما على قدر سهامهما (11).

م، والأصل عندهما، أن قسمة العين متى وجبت بسبب حق كان (12) في العين، كانت القسمة بطريق العول كالتركة بين الورثة، ومتى وجبت لا بسبب حق كان في

العصير وأحكامه، كتاب ذرع الكعبة والمسجد الحرام والقبر، توفي ببغداد سنة 261هـ القرشي، الجراهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص87 - 88.

(1) [والصحيح] من (أ): [هو الصحيح] من (ج).

⁽²⁾ بنظر: قاضیخان، فتاری قاضیخان، مصدر سابق، ج2، ص394.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل329 - 330.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص217.

^{(5) [}الآخر] من (أ).

^{(6) [}ع] ساقطة من (أ).

^{(7) [}يقسم] من (أ)، [تقسم] من (ج).

^{(8) [}القول] من (أ، ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146، 147.

^{(12) [}كان] سائطة من (أ).

العين، فالقسمة بطريق المنازعة، وههنا حق كل واحد من المدعين في العين، فكانت (1) القسمة بطريق العول، وإذا ثبت هذا، فتقول كل واحد من المدعين لا يدلي بسبب صحيح إذ الدعوى لا يتعلق بها الاستحقاق إلا بانضمام معنى آخر إليها (2)، إما اقرارًا، أو بينة، أو حكم حاكم.

فلهذا كانت القسمة بطريق المنازعة، فيجعل الدار على أربعة اسهم لحاجتنا إلى حساب له نصف، ولنصفه نصف صحيح، وأقل ذلك أربعة، ثم يقول⁽³⁾؛ لا منازعة لمدعي النصف فيما زاد على النصف، وذلك سهمان، [ويدعيه صاحب الجميع فيسلم⁽⁴⁾ له بقي نصف الدار، وذلك سهمان]⁽⁵⁾ استوت منازعتهما، فيقضى بينهما نصفين⁽⁶⁾، لأنهما أقاما البيئة عليه.

والتساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في نفس الاستحقاق، فحصل لصاحب الجميع مرة سهمان بلا منازعة، ومرة سهم مع المنازعة، وذلك ثلاثة أرباع الدار، وعلى قولهما يقسم بطريق العول⁽⁷⁾ والمضاربة فيضرب مدع في الجميع بالكل، والآخر بالنصف، فيجعل الدار على [السهمين] (8)، لحاجتنا إلى النصف، يضرب (9) مدعي الجميع بالكل، وذلك سهمان، ومدعي النصف بالنصف، وذلك سهم، فيصير الدار بينهما على ثلاثة أسهم، ثلثاه لمدعى الجميع، وذلك سهمان، والثلث (10) لمدعي النصف، وذلك سهم، قبل فلان يضرب بالثلث أي يأخذ منه (11) شيئًا بحكم ماله.......

أوكانت] من (أ).

^{(2) [}إليها] ساقطة من (ب: ج).

^{(3) [}نقول] من (ب، ج).

^{(4) [}قسلم] من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}نصفان] من (ب).

^{(7) [}العود] من (أ)، [العول] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين وردت [النصفين] من جميع النسخ.

^{(9) [}يضرب] من (ب، ج).

^{(10) [}وثلث] من (ب)، [رثك] من (ج).

^{(11) [}منه] ساقطة من (ج).

ىن الثلث^(2χ1).

ي، قوله: وَإِذَا كَانَت (أَنَّ الدَّارُ فِي أَيْدِيهِمَا [سَلِمَ لِصَاحِبِ الْجَبِيعِ نِصْفُهَا عَلَى وَجُهِ الْفَضَاءِ] (أُنَّ اللَّهُ وَاحد منهما حارج فيما الفَضَاءِ) (أُنَّ لأن كل واحد منهما حارج فيما يسكن صاحبه، ولا منازعة لصاحب [النصف فيما يسكنه مدع] (أُنَّ الكل، فيسلم له ذلك لا على وجه القضاء، ومدعي الكل ينازع مدعي النصف فيما يسكنه، فاستوت منهما أنَّ منازعتهما أنَّ فيه، فيقضي به لمدعي (ألكل، لأنه خارج، وبينته أولى (ألق

م، قوله: [نِصْفُهَا عَلَى وَجُهِ الْقَضَاءِ] (10) وَنِصْفُهَا لَا عَلَى وَجُهِ الْقَضَاءِ (11)، وهذا لأن الدار في أيديهما، فمدعي النصف تنصرف دعواه إلى النصف الذي في يده، وقد (12) أقام (13) الخارج البينة على ذلك النصف، وأقام عليه صاحب اليد، فكان الخارج أولى، والنصف الذي في يد مدعي (14) الجميع لا منازعة له فيه، فبقي في يده لا على طريق (15) القضاء (15) القضاء (15) .

⁽¹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط: مصدر سابق، ج17، ص84 - 85 - 86.

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل169.

^{(3) [}كان] من (أ).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعفرنتين وردت إسلم جميعها لمدعي الكل] من جميع النسخ. القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق: ص217.

⁽ā) ما بين المعقوفتين وردت مكررة من (ب).

^{(6) [}منهما] ساقطة من (h ج).

^{(7) [}رغبتهما] من (ب).

^{(8) [}يدعي] من (أ)، [لمدع] من (ب).

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل147.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

^{(12) [}رقول] من (أ).

^{(13) [}قام] من (أ).

^{(14) [}المدعي] من (ب، ج).

^{(15) [}الطريق] من (أ).

⁽¹⁶⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص172 والزيلعي، ثبين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص324.

⁽¹⁷⁾ النسفى، المثانع، مصدر سابق؛ ل169.

قوله: وأقام أَحَدُهُمَا النَّيْنِةُ (1) سواء كان بائعًا أو مشتريًا، أما البائع، فلأنه مدعي حقيقة، وأما المشتري، فلأنه مدعي صورة، لأنه يدعي عقدًا (2) غير العقد الذي يدعيه صاحبه، وصورة الدعوى تكفي لقبول البيئة، كالمودع إذا ادعى رد الوديعة وأقام البيئة (3).

[التنازع في الحيوان]

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص217.

^{(2) [}عند] من (أ).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج3، ص30.

⁽⁴⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل169.

⁽⁵⁾ الزاد: زاد الفقهاء، شرح مختصر القدوري في الفروع. لأبي المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد ابن يوسف الإسبيجابي المرغيناني الحنفي.

^{(6) [}شكل] من (h.

^{(7) [}كان] من (أ، ب).

^{(8) (}وإذا تنازعا في دابة وأقام كل واحد منهما بينة أنها نتجت عنده وذكرا تاريخا وسن الدابة يوافق أحد التاريخين فهو أولى وإن أشكل ذلك كانت بينهما). القدوري، مختصر القدوري، مصدن سابق، 217.

^{(9) [}خالف] ساقطة من (أ).

^{(10) [}ستن] من (h).

^{(11) [}الصحيح] ساقط من (أ).

^{(12) [}بيطله] من (أ).

^{(13&}lt;sub>)</sub> [أبي] من (أ).

^{(14) [}على] من (أ).

ترجع إليهما (١)، فأما إذا لم تكن فيه فائدة سقط وصار كانهما لم يؤرخا (٢٥٪).

رجل في يده دار، ادعى خارج أنها له، وأقام بينة انها له منذ سنتين، وأقام ذو⁽⁴⁾ اليد البينة (5) انها [في يده] (6) منذ ثلاث سنين، روى أبو يوسف رحمه الله انها الصاحب الميد، وذكر في الأصل انها للخارج، وهو الصحيح، لأن البينة على البد لا يعارض البينة على [الملك، إذ] (8) بده دليل عليه فلم يكن مثبتًا (9)، ولهذا لو لم يذكر التاريخ، كان الملك المطلق أولى بالاتفاق (10 الملك).

[أختلاف المتبايعين في الثمن]

م (12)، قوله: اسْتَحْلَفَ الْحَاكِمُ (13)، إلى آخره، أصل هذه المسألة، أن المتبايعين إذا

ž

^{(1) [}إنيها] من (ب: ج).

 ⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج2، ص234. والمرغيناني، الهداية، مصدر سابق،
 ج3، ص172.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل331.

^{(4) [}ذرا] من (أ).

^{(5) [}يئة] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ك] من (ب).

^{(7) [}اتها] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقونين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ أيثبت من (ب).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج6، ص242.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء؛ مصدر سابق، ل331 - 332.

⁽¹²⁾ م، المنافع شرح النافع، للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود أبي البركات حافظ الدين النسفي الحنفي، (ت710هـ)، وهو صاحب كتاب كتز الدقائق.

⁽¹³⁾ قوله: (وإذا اختلف المتبايعان في البيع، فادعى أحدهما ثمنا، وادعى البائع أكثر منه، أو اعترف البائع بقدر من المبيع، وادعى المشتري أكثر منه، وأقام أحدهما البيئة، قضي له بها، وإن أقام كل واحد منهما البيئة، كانت البيئة المثبتة للزيادة أولى، وإن لم تكن لكل واحد منهما بيئة؛ قيل للمشتري: إما أن ترضى بالثمن الذي ادعاء البائع وإلا فسخنا البيع؛ وقيل للبائع: إما أن تسلم ما ادعاء المشتري من المبيع، وإلا فسخنا البيع، فإن لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما

إختلفا في الثمن، أو في المبيع حال قيام السلعة، وجب التحالف قبل القبض وبعده، لكن التحالف بعد القبض على خلاف القياس الجلي⁽¹⁾ والخفي⁽²⁾ عند أبي حنيفة وأبي يوسف بخيف، والتحالف قبل القبض، وان⁽³⁾ كان على خلاف القياس الجلي، لأن البائع يدعي عليه زيادة الثمن، والمشتري ينكر، والمشتري لا يدعي على البائع شيئًا في الظاهر، إذ المبيع صار مملوكًا له لكنه يوافق القياس الخفي، هو المسمى بالاستحسان⁽⁴⁾، لأن المشتري يدعي على البائع وجوب تسليم المبيع إليه عند احضار أقل الثمنين والبائع ينكر⁽⁵⁾ لذلك، هذا إذا كان بيع عين بدين، أما إذا كان⁽⁶⁾ بيع عين بعين، أو ثمن⁽⁷⁾ بثمن؛ بدأ القاضي بيمين أيهما شاء لاستوائهما، وصفة التحالف أن

على دعوى الآخر يبندئ بيمين المشتري فإذا حلفا فسخ القاضي البيع بينهما، وإن نكل أحدهما عن اليمين، لزمه دعوى الآخر). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽¹⁾ القياس الجلي: وهو ما يعرف من ظاهر النص بغير استدلال، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلُ أَمُمَا أَنِ وَلا ﴾ [الإسراء، من الآية: 23] يدل على تحريم الضرب قياسا على الأصح فيجوز تخصيص العموم به قطعاً. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (2000)، البحر المحيط في أصول الفقه، (تحقيق: محمد محمد نامر)، طل، ج2، ص506، دار الكتب العلمية، لبنان.

⁽²⁾ القياس الخفي، وهو الاستحسان، بالنسبة إلى قياس ظاهر متبادر ويقال الاستحسان لما هو أعم من القياس الخفي، أي كل دليل في مقابلة القياس الظاهر، نص، كالسلم، لجواز السلم في مقابلة الفياس الظاهر الذال على عدم جوازه، وهو أن المعقود عليه الذي هو محل العقد في السلم معدوم حقيقة عند العقد، والعقد لا ينعقد في غير محله. الحاج، ابن أمير (1996): التقرير والتحيير في علم الأصول، ج3، ص295، دار الفكر، بيروت.

^{(3) [}نإن] من (ب).

^{(4) [}بالاحسان] من (أ). والاستحسان: هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه أقرى يقتضي العدول عن الأول ويلزم عليه أن يكون العدول عن العموم، وقبل هو القباس الخفي، البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (1997)، كشف الأسرارعن أصول قخر الإسلام البزدوي، (تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر)، ج4، ص4 - 5، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(5) [}منكر] من (ب، ج).

^{(6) [}كان] ساقطة من (h).

⁽⁷⁾ أوثمن من (ب، ج).

يحلف البائع بالله ما باعه بألف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بألفين يقتصر (أ) على النفي ولا يضم الإثبات إليه كما في رواية الزيادات(3x²).

[في الزاد:](4)، والصحيح هو الاقتصار على النفي لأن الأيمان وضعت على ذلك(5,6).

م، [فَسَخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا (⁷⁷)، هذا يبدل على أنه لا يفسخ بخس التحالف](10 $\chi^9\chi^8$).

قوله: فَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا عَن الْيَمِينِ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ⁽¹¹⁾، لأنه جعل باذلاً فلم يبق دعراه معارضًا لدعوى الآخر فلزم القول بثبرته (^{13x12)}.

في الزاد، قوله: يَتْتَدِئُ بِيَمِينِ الْمُشْتَرِي (14)، وفي رواية أخرى يبتدأ بيمين البائع، وهكذا ذكر أبو الحسن (15) في جامعه (16)، وأصحاب الشافعي رحمه الله، قالوا فيه ثلاثة أوجه:

^{(1) [}يقتصر] ساقطة من (أ)،

⁽²⁾ مسائل الأصل وظاهر الرواية هي ما وجدت في كتب محمد التي هي: (الميسوط) و(الزيادات) و(الجامع الصغير) و(الكبير) و(السير) وإنما سميت بظاهر الرواية: لأنها رويت عن محمد برواية الثقات فهي: إما متواترة أو مشهورة عنه.

⁽³⁾ ينظر: المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص160 - 161.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص161.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل333.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ)،

⁽⁹⁾ ينظر: المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص161.

⁽¹⁰⁾ التدفي، المنافع، مصدر سابق، ل169.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽¹²⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص161.

⁽¹³⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل-169.

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽¹⁵⁾ ويقصد به، أبو الحسن الكرخي.

⁽¹⁶⁾ وهو الجامع الصغير او الكبير للكرخي.

أحدهما: بيمين البائع، والثاني: بيمين المشتري، والثالث: الحاكم (أ) فيه بالخيار (ك)، ومنهم من قال يبدأ بيمين البائع بكل حال، والصحيح [...] (أ) الرواية الأولى، لأن فائدة اليمين هـو النكول، بدليل أنه لا يستحلف (4) فيما لا يستوفي (5) بالنكول، ونكول المشتري بتعجيل فائدته، وهو تسليم الثمن، ونكول البائع بتأخر فائدته، لأنه يقال له امسك [1/ 539] المبيع حتى تستوفي (6) الثمن (7)، فكان تقديم ما يتعجل فائدته بالنكول أولى، حتى لو تبايعا عينا بعين، أو ثمنا بثمن يبدأ القاضي بأيهما (8) شاء (9)

[اختلاف المتبايعين في الأجل والشرط]

قوله: وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ⁽¹¹⁾ أَرْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَرْ فِي اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثُّمَنِ فَلْا تُحَالُفَ [بَيْنَهُمَا]⁽¹²⁾ فالقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكِرُ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ⁽¹³⁾ مَعَ يَمِينِهِ⁽¹⁴⁾.

وقال الشافعي رحمه الله: إذا اختلفا في الأجل والخيار في مدة (15) يعلم مقدارها

^{(1) [}الحاكم] من (أ، ج)، [الحكم] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الشيرازي، إبراهيم بن علي بن بوسف أبو إسحاق، المهذب ني نقه الإمام الشائعي، ج1، ص293، دار الفكر، بيروت.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [الوار] من جميع إلنسخ.

^{(4) [}لا يستخلف] من (ب).

⁽a) [يستوفي] من (ب).

^{(6) [}يسترفي] من (أ).

^{(7) [}العين] من (أ).

^{(8) [}أيهما] من (ج).

⁽⁹⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3،ص160.

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الغنهاء، مصدر سابق، ل333.

^{(11) [}الاصل] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب مختصر القدوري.

^{(13) [}والآخر] من (ب).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، 217.

^{(15) [}يد،] من (أ).

تحالفا (أبر2). والصحيح ما قلنا، لأن هذا يثبت (5) باختلاف في الثمن، ولا في المبيع، فصار كالاختلاف في المحقر (4) والبراءة (5) بخلاف ما إذا اختلفا في الصحاح والعلة (6) حيث يتحالفان، ولأن (7) ذلك اختلاف في صفة الثمن حتى لا يوجد الثمن (8) مع انتفائها (9)، اما هذا الاختلاف في معنى الأجل وكان (10) [الثمن] (11) موجودًا ومستحقًا لا بهذه الصفة فافتر قا (12)(13).

[الحلف في اختلاف الثمن]

قوله: فَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ ثُمُ اخْتَلَفَا [فِي الثَّمَنِ] (14 لَمْ يَتَحَالَفَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمهما الله وجعل الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَتَحَالَفَانِ (15) وَيُفْسَخُ (16

^{(1) [}تخالفا] من (ب).

 ⁽²⁾ الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنبكي المصري الشافعي، أسنى
 المطالب في شرح روض الطالب، ج2، ص118، دار الكتب الإسلامي.

^{(3) [}ليس] من (ب)، [ليست] من (ج).

^{(4) [}الحظ] من (ب).

^{(5) [}البراءة] من (أ، ج)، [البراة] من (ب). والصحيح [الإبراء] من كتاب الزاد.

^{(6) [}ني الغلة] من (ب).

^{(7) [}لان] من (ب: ج).

^{(8) [}اليمين] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الزاد.

⁽⁹⁾ مطموسة في (ب)،

^{(10) [}نكان] من (أ).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [اليمين] من جميع النسخ، ولكن الصحيح ما أثبته هو [الثمن] من كتاب الزاد.

⁽¹²⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص161. والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص306.

⁽¹³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل333 - 334.

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقوفنين ساقط من جميع النسخ.

^{(15) [}تحالفا] من (أ).

^{(16) [}ينسخ] من (ب،ج).

الْبَيْعُ عَلَى قِيمَةِ الْهَالِكِ⁽¹⁾، والصحيح قولهما، لقوله عليه الصلاة والسلام: (فإذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها)⁽²⁾ شرط قيام السلعة⁽³⁾.

م، قوله: وَإِنْ هَلَكَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمُ اخْتَلْفَا فِي النَّمْنِ لَمْ يَتَحَالَفَا أَنْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَة هِنِكَ ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ أَنْ يَتُرُكُ حِصْةَ الْهَالِكِ (ق) [اراد به الهلاك] (6) بعد القبض قبل نقد الثمن، لأنه إذا هلك بعض المبيع قبل القبض، يتحالفان على القائم عندهم جيمعًا (آبد8).

قوله: وَقَالَ أَبُو يُومُفَ: يَتَحَالَفَانِ وَيُفُسَخُ [الْبَيْعُ]⁽⁹⁾ فِي الْحَيِّ (10)، وقيمة الهالك (11) أيضًا، وهو قول محمد رحمه الله تعالى، اللفظ هكذا في نسخ النافع (12) والمختصر (13) وهذا مخالف ما ذكر (14) في الجامع الصغير (13)، فقد ذكر فيه أن على قول أبي يوسف رحمه الله، القول قول المشتري في حصة الهالك مع يمنيه، ويتحالفان ويترادان على

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽²⁾ أخرجه الدارمي في سنه، بلفظ: (اليعان إذا اختلفا والمبيع قائم بعينه)، قال: الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف، ولكن الحديث متفق عليه، وقم الحديث: 2549، باب إذا اختلف المتبايعان. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد (1407هـ)، سنن الدارمي، (تحقيق: قواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي)، ط1، ج2، ص325، دار الكتاب العربي، بيروت.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل334.

⁽⁴⁾ أيتخالفا من (ب).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص310.

⁽⁸⁾ النسفي، المنافع؛ مصدر سابق، ل170.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العقد] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، 218.

^{(11) [}الهلاك] من (ب).

⁽¹²⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1207.

⁽¹³⁾ ويقصد به مختصر القدوري. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص218.

^{(14) [}ذكرنا] من (ب، ج).

⁽¹⁵⁾ اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، مصدر سابق، ج1، ص340.

الباقي، وقال محمد رحمه الله يتحالفان عليها ويردّ الحي وقيمة الهالك، يحتمل أن يكون عن أبي يوسف رحمه الله روايتان (2xl).

قوله: إلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِمُ أَنْ يَتُرُكَ حِصَّةَ الْهَالِكِ⁽³⁾، قال بعضهم: معناه لا ياخذ من ثمن الهالك شيئًا أصلا، ويجعل الهالك كان لم يكن، فكأن العقد لم يكن أصلا⁴⁴⁾، إلا على الباقي فحينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم، فيجري فيه التحالف، وقال بعضهم: يأخذ من⁽⁵⁾ ثمن الهالك بقدر ما أقر به المشتري ولا يأخذ الزيادة.

وتفسير التحالف على قول أبي يوسف رحمه الله، أن يحلف المشتري بالله ما⁽⁶⁾ اشتريتها⁽⁷⁾ بما يدعيه البائع، فإن نكل لزمه دعوى الآخر، فإن⁽⁸⁾ حلف يحلف البائع بالله ما بعتها بالثمن الذي يدعيه المشتري، فإن نكل لزمه دعوى المشتري، وإن حلف يفسخان العقد في القائم، وتسقط⁽⁹⁾ حصته الثمن من الثمن، ويلزم المشتري حصة الهالك من الثمن بقدر ما أقر به المشتري، كذا ذكره قاضي (11) خان⁽¹²⁾ رحمه الله⁽¹³⁾.

⁽¹⁾ والروابتان: قال صاحب الهداية: (اختلفوا في تفسيره على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، والصحيح أنه يحلف المشتري بالله ما اشتريتهما بما يدعيه البائع، فإن نكل لزمه دعوى البائع، وإن حلف يحلف البائع بالله ما بعتهما بالثمن الذي يدعيه المشتري، فإن نكل لزمه دعوى المشتري، وإن حلف يفسخان العقد في القائم وتسقط حصته من الثمن ويلزم المشتري حصة الهالك ويعتبر قيمتهما في الانقسام يوم القبض، المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص 162.

⁽²⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل170.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

^{(4) [}اصلا] ساقطة من (أ).

^{(5) [}من] ماقطة من (أ).

^{(6) [}ما] ساقطة من (أ).

⁽٦) [اشتريها] من (أ).

^{(8) [}ران] من (ب، ج).

^{(9) [}المقوط] من (ب).

^{(10) [}حصة] ساقطة من (أ).

^{(11) [}القاضي] من (ج).

⁽¹²⁾ قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص387 - 388.

⁽¹³⁾ النسفي؛ المنافع، مصدر سابق، ل170.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة بين الأن المانع من التحالف فيما إذا هلك جميع السلعة، وهو أن الفسخ يقع على القيمة التي لم يقع عليها العقد، وهذا المعنى موجود فيما إذا هلك بعضها، إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك لأنه يصير كأن لم يكن والباقي هو كل [المعقود] (1) عليه، وهو اختيار صاحب الكتاب (3x2).

[اختلاف الزوجين في قدر المهر]

م، قوله (4): رَإِنْ أَقَامًا جَمِيعًا الْبَيِنَةَ، فَالْبَيِنَةُ [بَيِنَةُ] (5) الْمَرْأَةِ (6) معناه إذا كنان مهر مثلها أقل مما ادعته، لأنها إذا كانت [...] (7) مثل ما ادعته أو أكثر، كان الظاهر شاهدًا لهنا، فنالقول قبول من يدعي وفناق (8) الظناهر، والبينة (9) بينة من يدعى خلاف الظاهر (11x10x12).

قوله: وَإِنْ لَـمْ يَكُــنْ [لَهُمَا بَيْنَـةُ](13) تَحَالَفَا عِنْــذَ أَبِـي حَنِيفَـةَ ﴿ اللَّهُ ، وَلَــمْ يُفْسَخُ (14) التِّكَاحُ.

في الزاد: وهذا أيضًا قول محمد رحمه الله (15)(16).

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين وردت [المقصود] من جميع النسخ.

⁽²⁾ الزيلعي، تبين الحقالق، مصدر سابق، ج4، ص308 - 309.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل334.

⁽أ) [قوله] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من مختصر القدوري.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

^{(7) [}مهر مثلها] زائلة في (ج).

^{(8) [}رقال] من (ب).

^{(9) [}الينة] من (ب).

⁽¹⁰⁾ مطموسة في (أ).

⁽¹¹⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص164.

⁽¹²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل170.

⁽¹³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

⁽¹⁵⁾ المرغيثاني؛ الهداية، مصدر سابق، ج3، ص164.

⁽¹⁶⁾ الإسبيجابي، زاد النقهاء، مصدر سابق، ل334.

م (1)، لأن التحالف (2) ثبت في المنصوص لها، أن كل واحد منهما (3) منكر، وقد وجد هنا، فيجري التحالف (6) (6).

هرات، قوله: قضى لَهَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وهذا لأن كل واحد منهما منكر من القسمين الله وقد سقط بالتحالف فيصار إلى الموجب الأصلي وهو مهر المثل، فإن كان مهر المثل مثل وقد سقط بالتحالف فيصار إلى الموجب الأصلي وهو مهر المثل، فإن كان مهر المثل مثل وقد منه المرأة أو أكثر، فالقول قولها لأنها رضيت بإسقاط الزيادة وان كان مثل ما قال الزوج [وأقل قضى بها، قال الزوج:](11) لأنه رضي بتلك الزيادة، وإن كان فيما كان أدا بينهما قضى لها بمهر المثل، قال أدا حيث ذكر التحالف أولا ثم التحكيم، وهذا قول الكرخي رحمه الله، لأن مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية، وسقوط (14) اعتبارها وذكر (15) بالتحالف، فلهذا يقدم في الوجوه كلها، ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعجيلاً (16) لفائدة (17) النكول كما في بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعجيلاً الفائدة (17) النكول كما في

^{(1) [}م] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}التخالف] من (ب).

^{(3) [}منهما] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}التخالف] من (ب).

⁽⁵⁾ أبو القاسم السمر قندي، الفقه الناقع، مصدر سابق ج3، صِ1210.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل170.

^{(7) [}هـ] من (ب)، [م] من (ج).

^{(8) [}التمنين] من (ب).

^{(9) [}مثل] ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}الزيادة] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(12) [}كان] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ويقصد صاحب الهداية

^{(14) [}شرط] من جميع النسخ، [سقوط] أثبتها من كتاب الهداية.

^{(15) [}رذكر] ساقطة من (ب، ج).

^{(16) [}تعجيل] من (أ).

^{(17) [}القائدة] من (أ).

المشتري⁽¹⁾، وتخريج الرازي⁽²⁾ بخلافه⁽³⁾.

في الزاد: وقال أبو يوسف رحمه الله: القول قول الزوج ما لم يأت بشيء مستنكر جذًا، والصحيح قولهما، أما جريان التحالف، فلأنهما أذا تحالفا، سقط حكم التسمية، فإذا كان فيه هذه الفائدة، يجب أن يتحالفا (5)، كالبيع بخلاف العنق (6) على مال، والصلح عن دم العهد (7)، والكتابة عند أبي حنيفة والشخاء.

أما في العتق⁽⁸⁾ والصلح فالا⁽⁹⁾ فائدة في التحالف، لأن عند سقوط التسميتين بالتحالف يبقى المعقود (10) عليه بلا بدل اصلاً بخلاف النكاح.

وأما في الكتابة فلأنه لو سقطت التسمية (11) لا يمكن الرجوع إلى بدل لما أن القيمة (12) لا تجب بالعقد، أما هاهنا عند سقوط التسمية يجب مهر المثل [بالنكاح فافترقا فبعد هذا إذا وجبت مهر المثل كان القول قول من يشهد له مهر المثل] (13) لشهادة الظاهر له، فإذا كان بين ذلك لا يشهد الظاهر لواحد منهما فوجب القضاء بالظاهر (15×15).

⁽¹⁾ أي: يبدأ بيمين المشتري. ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق: ج8، ص209.

⁽²⁾ وهر أبو بكر الرازي الجصاص.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص164.

^{(4) [}فلأنها] من (أ).

^{(5) [}يتحالف] من (أ)، [يتخالفاً] من (ب).

^{(6) [}العين] من (h).

^{(7) [}العمد] من (أ، ج).

ر8) [العين] من (أ).

^{(9) [}فلا] ساقطة من (أ).

^{(10) [}المحلوف] من (ب)،

^{(11) [}التسمية] ساقطة من (ب).

^{(12) [}القسمة] من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁴⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج5، ص65 وما بعدها.

⁽¹⁵⁾ الإسبيجابي، زاد النقهاء، مصدر سابق، ل334 - 335.

[الاختلاف في الإجارة]

م، قوله: تُزاذًا العقد، يعنى (2) فسخاه، ومعنى المسألة أن (3) الاختلاف وقع في البدل، أو في ألمبدل (5) أو فيهما جميعًا، وذكر (6) في بعض النسخ النافع الاختلاف بعد استيفاء بعض (7) المعقود (8) عليه، وهو موضع اشكال، فإن عند أبي حنيفة والشرق الا بعض المعقود (9) عليه في البيع يمنع التحالف وهذا لا يمنع، والفرق ان العقد ههنا (10) ينعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة (11) فيصير كل جزء (12) من (13) المنفعة كالمعقود عليه عقدا مبتدأ فيتخالفان وهناك كل جزء منه (14) ليس (15) بمعقود (16) عليه عقدًا مبتدأ (16) إمملوكة بعقد واحد فإذا تعذر الفسخ في بمعقود (16) عليه عقدًا مبتدأ (15) وإنما الكل [مملوكة] بعقد واحد فإذا تعذر الفسخ في

⁽أ) (رإذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عله تحالفا وترادا رإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر، وإن اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

⁽²) [يعنى] ساتطة من (أ).

^{(3) [}أي] من (ب).

⁽⁴⁾ إني ساقطة من (ب، ج).

⁽ق) [البدل] من (أ).

^{(6) [}ذكر] من (ب، ج).

^{(7) [}بعد] من (أ).

^{(8) [}العقود] من (أ).

⁽٩) [العقود] من (أ).

^{(10) [}ما] من (ج).

^{(11) [}الشفعة] من (ب).

^{(12) [}خبر] من (أ).

^{(13) [}رمن] من (أ).

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(15) [}ليس] ساقطة من (أ).

^{(16) [}كالعقود] من (أ).

^{(17) [}ميينا] من (ب)، [مبتدا] من (ج).

. بعضه بالهلاك تعذر في الكل ضرورة ⁽²⁾⁽¹⁾.

قوله: وَكَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَاضِي (أَ)، أي (أَ): في المنافع المستوفاة، وهذا اللفظ في الهداية، وشرح أبي نصر (أَ)، وبعض نسخ النافع وقع في مسألة الاختلاف في استيفاء بعض المعقود عليه، وفي بعض النسخ وقع [في مسألة الاختلاف بعد استيفاء الجميع وله وجه أي: وكان المعقود] (أَ) [أ/ 540] في المنافع التي استوفاها في المدة التي مضت قول المستأجر، وذكر في الهداية، وشرح أبي نصر، فيما إذا اختلفا بعد استيفاء الجميع، وكان القول قول المستأجر بدون قوله في الماضي (الهراق).

[اختلاف الزوجين في متاع البيت]

ي، قولمه: وَإِذَا اخْتَلَفَ الزُّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَمَا⁽⁹⁾ يَـضَلُحُ لِلرِّجَالِ إلى لِلرِّجَالِ⁽¹⁰٪ مثل العمامة والقلنسوة والخفين والرمح والسيف والقوس فهو للزوج

 ⁽¹⁾ أبو القاسم السمرقندي، الغقه النائع، مصدر سابق ج3، ص1210. وينظر: المرغيناني، الهداية،
 مصدر سابق، ج3، ص164.

⁽²⁾ النسقى؛ المناقع، مصدر سابق؛ ل171،

⁽³⁾ أي: قول المستأجر، القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق: 218.

⁽أي] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ هو: أحمد بن محمد بن محمد أبو نصر الأقطع، درس الفقه على أبي الحسين القدوري حتى برع فيه وقرأ الحساب حتى أتقنه وشرح مختصر القدوري، توفي سنة 474هـ ابن قُطلُوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني الجمالي الحنفي المتوفى سنة 879هـ، تاج التراجم، (المحقق: محمد خير ومضان يوسف)، ط1، ص103، دار القلم، دمشق.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (ب: ج).

 ⁽⁷⁾ أبر القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1210؛ وينظر: المرغيناني، الهداية،
 مصدر سابق، ج3، ص164.

⁽⁸⁾ الشفي، المنافع، مصدر سابق، ل171.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [ثيما] من (أ).

^{(10) [}إلى الرجال] ساقطة من (أ، ج).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق،218.

مع يمينه، وما يصلح للنساء مثل الخلخال والأسورة والثياب التي تختص بالنساء كالذرع⁽¹⁾ والخمار فهو للمرأة مع يمينها، [ومما يصلح للنساء والرجال مثل الفراش والوسادة وسقط البيت كالقصعة والطشت وسائر ما يحتاج إليه الرجال والنساء فهو للزوج مع يمينه في قولهما، وقال أبو يوسف: القول قول المرأة مع يمينهاً⁽²⁾ في مقدار جهاز مثلها والباقي للزوج مع يمينه⁽³⁾.

م، فيهما (9) أقوال العلماء: قال أبو حنيفة والنه: ما يصلح للرجال [فهو للرجال، وما يصلح للنساء فهو للمرأة] (16) وما يصلح لهما فهو للباقي منهما في الموت، واما في الطلاق والفرقة فهو للرجل، وقال أبو يوسف رحمه الله: يعطي للمرأة من متاع النساء ما يجهز به مثلها، وما بقي فهو (11) للرجل، وقال محمد رحمه الله: ما يصلح للرجال فهو للرجال، وما يصلح للنساء فهو للمرأة، وما كان مشكلاً فهو للرجل في الحياة والموت، وقال زفر رحمه الله: المشكل بينهما نصفان، والباقي كما قال أبو حنفة عالى الم

^{(1) [}كالدروع] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل، 147.

^{(4) [}قرله] ساقطة من (ب: ج).

^{(5) [}فاختلف] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيم، مصدر سابق، ل147.

^{(9) [}نيهما] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقر نتين ساقط من (ب، ج).

^{(11) [}فهر] ساقطة من (ب).

وقال الشافعي⁽¹⁾ رحمه الله، ومالك⁽²⁾ رحمهما الله: المتاع كله بينهما نصفان في المرت والحياة، وقال ابن أبي ليلى: الكل للرجل ولا يعطى للمرأة إلا ثياب بدنها، وقال الحسن البصري⁽³⁾: الكل للمرأة وللرجل ثياب بدنه في ميسوط فخر⁽⁴⁾. الإسلام⁽⁶⁾⁽⁵⁾.

في الزاد قوله: وإذا اختلفا الزوجين في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل، وما يصلح للنساء فهو للمرأة، وما يصلح لهما فهو للرجل، وعن زفر أن ما يصلح لهما فهو بينهما نصفان⁽⁷⁾، وعنه ان جميع ما في البيت بينهما، إلا ما كان في يدهما مشاهدة وهو قول الشافعي⁽⁸⁾،

قول (10): فَإِنْ (11) مَاتَ أَحَدُهُمَا وَاخْتَلَفَ وَرَثَتُهُ مَعَ الْآخَرِ فَمَا يَصْلُحُ لِلزِجَالِ (12) وَالنِّسَاءِ لَهُوَ لِلْبَاقِي (13) مِنْهَا رَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَدْفَعُ لِلْمَرْأَةِ مَا يُجَهِّزُ بِهِ مِثْلُهَا وَالْبَاقِي

⁽¹⁾ ينظر: النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج12، ص97.

 ⁽²⁾ ينظر: الخراشي، محمد بن عبد الله المالكي أبو عبد الله، الخرشي على مختصر سيدي خليل، ج3،
 ص301، دار الفكر للطباعة، بيروت.

⁽³⁾ الحسن بن أبي الحسن البصري الإمام أبو سعيد مولى زيد بن ثابت وقبل مولى جميل بن قطبة وقبل غير ذلك وأبوء يسار من سبي مبان أعتقته الربيع بنت النضر ولد الحسن زمن عمر وسمع عثمان وشهد الذار ابن أربع عشرة سنة رروى عن عمران بن حصين رأبي موسى وابن عباس وجندب وعنه بن عون ويونس وأمم كان كبير الشأن رقيع الذكر رأسا في العلم والعمل مات في رجب سنة 110هـ الدمشقي، حمد بن أخمد أبو عبد الله الذهبي (1413هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة، (تحقيق: محمد عوامة)، ط1، ج1، ص322، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم، جدة.

⁽⁴⁾ أشيخاً من (ج).

⁽⁵⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج3، ص214.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل171.

⁽⁷⁾ ينظر: الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص312.

⁽⁸⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج17، ص408.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل335.

^{(10) [}توله] سائطة من (ب، ج).

^{(11) [}النون] ساقطة من (أ)، [وان] من (ج).

^{(12) [}للجال] من (أ).

^{(13) [}الباقي] من (أ).

للزوج (1)، وقال محمد رحمه الله: ما يصلح لهما فهو للزوج حال حياته، ولورثته بعد وفاته، والصحيح قول أبي حنيفة شخه الأن لكل واحد منهما يدًا في الدار حكمًا، فيجوز ترجيح أحدهما بالظهور والقوة (2) كما في البدين من طريق المشاهدة، وكالساكن (3) في الدار، والمتعلق بالحلقة إذا ثبت هذا، فنقول (4) الظاهر إن الرجل (5) هو الذي يتخذه (6) كالسيف (7) والرمح، وكذا ما تتخذه (8) المرأة، وأما (9) ما يصلح لهما فيد الرجل فيه أظهر لما أنها تحت (10) يده فكانت يده أقوى به (11)، وأما إذا مات أحدهما، فالمذكور من الجواب في الكتاب، قول أبي حنيفة والله عندهما الجواب فيه فالمؤول من الجواب في الكتاب، قول أبي حنيفة والله المورث (12)، وأما عند أبي حنيفة والله المورث (14) الحي، لأن الميت لا المؤول الله المؤول الله في يد المؤول الله في يد له المورث (14) الميت لا له له المؤول الله في يد له المؤول المؤول الله الميت لا له له المؤول الله المؤول المؤول المؤول الله المؤول الم

في الطحاوي: ومعنى قولنا إنه للرجل (16) أو المرأة (17)، أي (18) يجعل في يده حتى

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

^{(2) [}بالقوة] من (ب).

^{(3) [}كالسان] من (أ).

 ^{(4) [}القول] من (أ)، [نقول] من (ب).

^{(5) [}للرجل] من (ب، ج).

^{(6) [}يتحد] من (l).

^{(7) [}يالسيف] من (أ).

^{(8) [}يتحد] من (أ)، [يتخذ،] من (ج).

^{(9) [}نا] من (أ، ب).

^{(10) [}اما] من (أ، ب).

^{(11) [}يه] ساقطة من (أ).

^{(12) [}الموروث] من (ب).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

^{(14) [}يدي] من (أ).

⁽¹⁵⁾ الإسبيجابي: زاد الفقهاء: مصدر سابق، ل335 - 336.

^{(16) [}للرجال] من (أ).

^{(17) [}والمرأة] من (أ).

^{(18) [}أر] من (أ).

يكون القول قوله مع يمينه، وعلى الآخر البينة هذا إذا كانا حرين، [أو كلاهما](1) مملوكين، أو كلاهما مكاتبين (2).

[م، قوله]⁽⁶⁾: في فتاوى الحجة⁽⁴⁾، الرجل إذا زوج بنته، ودفع إليها الجهاز، فماتت البنت، فادعى زوجها النصيب من⁽⁵⁾ ميراثها، فقال [أبو البنت]⁽⁶⁾: إنما دفعت إليها الجهاز عارية، ولم أدفع إليها ملكًا، وادعى الزوج الملك، فالقول قول⁽⁷⁾ الزوج، لأن ظاهر⁽⁸⁾ الحال أن الأب يدفع على وجه التمليك ولا يصدق⁽⁹⁾ إلا ببيئة عادلة، فصار كمن دفع الثوب إلى القصار ليقصره ولم يذكر له⁽¹⁰⁾ أجرًا حمل على الإجارة عملاً⁽¹¹⁾ بشهادة (12) الظاهر.

وفي (13) الفتاوى، والبينة الصحيحة: أن يشهد عند التسليم إليها (14)، اني دفعت إلى ولدي هذه الأشياء بطريق العارية، وان يكتب نسخة معلومة ويشهد الأب على إقرارها أن جميع ما في هذه النسخة ملك والدي، وبيدي عارية، فإذا أقام الأب مثل هذه البينة،

^{(1) [}اما لو كانا] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج2، ص308 - 309.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ وهي: فناوى حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازه الشهيد، المتوفى سنة 536هـ، وهو غير واقعانه، ذكرها ابن طولون وقال: إن الشيخ نجم الدين يوسف بن أحمد الخاصي رتبها، كما رتب وانعانه ذكره تقي الدين. ولم أعثر عليه، حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1222.

^{(5) [}ني] من (أ).

^{(6) [}الاب] من (h).

⁽٦) [قول] ساقطة من (١).

^{(8) [}ظاهر] ساتطة من (أ).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [فلا بصدق] من (أ).

^{(10) [}يذ] من (أ).

^{(11) [}عمل] من (أ).

^{(12) [}الشهادة] من (أ).

^{(13) [}ني] من (ب).

^{(14) [}إلى بنته] من (أ، ج).

ثبتت دعواه، ولو كان في الأقمشة أشياء اشتراها الأب لبنته في الصغر، فهذا الإقرار الذي أقرت البنت أن ما في هذه النسخة عارية بيدي ملك أبي، لا يطبب لأبيها، لأنها كذبت [في هذا]⁽¹⁾، والاحتياط في هذا أن يشتري الأب ما⁽²⁾ في النسخة منها ويشهد على ذلك، ثم (3) تبرى [على ذلك]⁽⁴⁾ الأب عن الثمن، قال: الشيخ الإمام الأجل الشهيد رحمه الله: المختار للفتوى⁽⁵⁾، انه يحكم بكون الجهاز ملكًا لا عارية، لأن الظاهر والغالب ان تجهيز البنات⁽⁶⁾ على سبيل التمليك، وهو دليل الملك، إلا في بلدة جرت العادة بكون الجهاز عارية، فهناك القول قول أبي المرأة، ولكن إذا جرت⁽⁷⁾ العادة [بكون الجهاز عارية] عارية، وأما إذا جرت⁽⁸⁾ العادة في بعض الأقمشة إبكون الجهاز تركة تعلق بها حق⁽¹⁰⁾ الورثة، وهو الصحبح⁽¹¹⁾.

[دعوى البائع والمشتري في ولد الجارية]

م، قوله: يَثْبُت النَّسَبُ فِي الْوَلَدِ⁽¹²⁾،

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}ما] ساقطة من (أ).

^{(3) [}لم] من (ج)،

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ريقصد: هو نفسه صاحب فتاري الحجة.

^{(6) [}النساء] من (ب).

^{(7) [}خرت] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}خرت] من (أ).

^{(10) [}حق] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ينظر: ابن الشحنة، أحمد بن محمد بن محمد أبو الوليد الثقفي الحلبي (1393هـ)، لسان الحكام في معرفة الأحكام، ط2، ص320 - 321، البابي الحلبي، الفاهرة. والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج2، ص559.

^{(12) (}رإذا باع الرجل جارية، فجاءت بولد قادعاه البائع، فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم البيع، فهو ابن البائع وأمه أم ولد له، وفسخ البيع فيه ويرد الثمن. وإن ادعاه المشتري مع دعوى البائع، أو بعد، فدعوى البائع أولى وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر لم تقبل دعوى البائع فيه،

ذكر الإمام خواهرزادة (1) رحمه الله، أن على قول أبي حنيفة هلك تصح دعوته في حق الولد والأم جميعًا، كما لو كانت الأم حية، فهذا يدلك على أنه لم يرد به نفي أمومية الولد في الأم، وهذا لأن الولد هو الأصل في النسب [...] (2)، وهو يحتاج إلى إثبات النسب فلا يمتنع ثبوت الأصل بامتناع ثبوت التبع، إذ ليست من ضرورة ثبوت نسب (3) الولد (4) أمومية الولد للأم، وإنما كان الولد أصلاً، لأنها تستفيد الحرية من جهته، والثابت (5) لها حق الحرية وله حقيقتها والأدنى تبع الأعلى (7)٪.

قوله: وَمَن ادَّعَى نَسَبَ أَحَدِ التَّوْأَمَيْنِ ثَبَتْ نُسَبُّهُمَا مِنْهُ (8)، إلى آخره، لأن التوأمين (9) ولدان بين ولادتهما أقل من (10) ستة أشهر، فلا بد أن (11) يكونا من ماء (12) واحد معًا،

إلا أن يصدقه المشتري. وإن مات الولد فادعاه البائع، رقد جاءت به لأقل من سنة أشهر، لم يثبت الاستيلاد في الأم، وإن ماتت الأم فادعا، البائع وقد جاءت به لأقل من سنة أشهر ليثبت النسب منه في الولد، وأخذه البائع ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد: يرد حصة الولد ولا يرد حصة الأم). القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

- (1) محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري، المعروف ببكر خواهرزادة، ابن اخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري، قال السمعاني: كان إماما فاضلا حنفيا، وله طريفة حسنة مفيدة جمع فيها من كل فن، وكان يحفظها، سمع أباه أبا علي وأبا الفضل منصور بن نصر الكاغذي، ومات ببخارى لبلة الجمعة في جمادى الأولى في الخامس والعشرين منه في سنة 184هـ، وهو صاحب المبسوط، وكان مين عظماء ما وراء النهر، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص49.
 - (2) ما بين المعقوفتين مطموسة من (أ).
 - (3) [النسب] من (h ب).
 - (4) [الولد] ساقطة من (ب).
 - (5) [الثالث] من (ب).
 - (6) ينظر: المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابق، ج3، ص174.
 - (7) النسفي: المناقع، مصدر سأبق، ل171.
 - (8) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.
 - (9) [الترمين] من (أ، ب).
 - (10) [من] ساقطة من (أ).
 - (11) [وان] من (أ).
 - (12) [ولد] من (ب).

لأنه لأجل أقل من ستة أشهر، فلا يتصور علوق الثاني حادثًا، لأن العلوق [على العلوق]⁽¹⁾ متعذر في الآدمية⁽²⁾، لأنها⁽³⁾ إذا حبلت ينسد فم رحمها، ذكره في المبسوط⁽⁴⁾⁽⁵⁾، والله أعلم⁽⁶⁾.

Ž.

ما بين المعفرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص175.

^{(3) [}لا] من (ب).

⁽⁴⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج2، ص20.

⁽⁵⁾ وينظر: ملا خسرو، دور الحكام شرح غرر الاحكام، مصدر سابق، ج8، ص107.

⁽⁶⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل171.

كتاب الشهادة

م، الشهادة: هي الإخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان لا عن (1) [تخمين] (2) وحسبان (3) والقياس يأبي (4) كون الشهادة حجة في الأحكام؛ لأنه خبر محتمل للصدق والكذب، ولكن تركناه بالنصوص (6)(5).

[الشهادة في الحدود والحقوق العامة]

في الزاد، قوله (⁽⁷⁾: وَالشَّهَادَةُ فِي الْحُدُودِ [وَالْقِصَاصُ] ⁽⁸⁾، يُتخَيُّرُ فِيهَا الشَّاهِدُ بَيْنَ السَّشِ وَالْإِظْهَارِ ⁽⁹⁾، وَالسَّتُرُ أَفْضَلُ ⁽¹⁰⁾؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (من ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة) (11)، فيإن اختار إقامة الشهادة، جاز، وقد ترك الأولى (12)؛ لقوله

^{(1) [}لأن] ني (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المنافع، ل162.

⁽³⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص285.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [بأن] ني (ب).

⁽⁵⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج16، إص112.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل162.

^{(7) [}قرأه] ساقطة ني (ب، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وأثبتها من كتاب مختصر القدوري.

^{(9) [}الظاهر] في (ب).

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، 219.

⁽¹¹⁾ أخرجه مسلم: عن أبي هريرة، رقم الحديث: 2699، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الخرجه مسلم، مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، ج4، ص2074، دار إحياء التراث العربي، بيروت. أخرجه أبو دارد في سننه، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 4946، باب في المعرنة للمسلم، أبو دارد، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ج4، ص287، دار الفكر، لبنان.

⁽¹²⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص208.

عليه الصلاة والسلام: للذي شهد عنده (١) (لو سترته لكان خيرًا لك) (عبر الله) الصلاة

قوله: [أ/ 541] رَمَا سِوَى ذَلِكَ مِن (4) الْحُقُوقِ يَقْبَلُ فِيهِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ سَوَاءً
كَانَ الْحُقُّ مَالاَنْ الْمُقُلِ قَالِ عِنْلُ النِكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَكَالَةِ وَالْوَصِيَّةِ (6)، وقال الشافعي: لا
تقبل شهادة النساء مع الرجال؛ إلا في الأموال (7)، والصحيح قولنا؛ لأن شهادة (8) رجل
وامرأتين، مثل شهادة رجلين، فوجب أن يظهر بها ما يظهر بشهادة رجلين، ويثبت بها ما
يثبت بشهادة رجلين، وبيان أنها مثل؛ لأن الله تبارك (9) وتعالى، فسر الشهادتين، برجلين أو
رجل وامرأتين، لقوله (10) تعالى: ﴿ قَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَكَانِ ﴾ (البقرة: 282)،
وإذا ثبت التماثل بينهما جاء (11) ما ذكرنا من الحكم؛ لأن (12) مثل الشيء ما ينوب منابه،

 ^{[1] [}ستر عنده] في (أ): [سأله] في (ب).

⁽²⁾ اخرجه الحاكم في المستدرك، عن ابن الهزال عن أبيه بلفظ: (لو سترته بثوبك كان خبرا لك)، وقال: هذا حديث صحيح الإستاد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح، رقم الحديث: 8080، باب الحدود. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص63.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل337.

^{(4) [}عن] ني (أ).

^{(5) [}مال] في (ج).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 219.

⁽⁷⁾ ينظر: الشاقعي، الأم، مصدر سابق،ج7، ص86؛ والنووي، المجموع، مصدر سابق، ج13، ص102.

^{(8) [}الشهادة] في (أ).

⁽٩) [تبارك] ساقطة في (أ).

^{(10) [}بقرله] في (ب، ج).

^{(11) [}جاء] ساقطة في (ب، ج).

^{(12) [}لما أنّ] من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج16، ص114؛ والمرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص116.

⁽¹⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل337 - 338.

قوله: وَتَقْبَلُ فِي الْوِلَادَةِ وَالْبَكَارَةِ وَالْعُيُوبِ⁽¹⁾ بِالنِّسَاءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَطَلِعُ عَلَيْهِ الزِجَالُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ⁽²⁾، وقال الشافعي رحمه الله: أربع نسرة⁽³⁾، والصحيح قولنا؛ لأن النبي يَّنِيُّةِ اجاز شهادة القابلة في الولادة (5x⁴⁾.

ي، الأصل فيها قول، تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشّهَادَةُ وَمَن يَصَعُتُمُهَا فَإِلّهُ عَالِمٌ فَلْكُهُ ﴾ (البقرة: 283)، وإذا ادعى الشاهد (6) إلى اداء الشهادة وليس هناك مانع يمنعه من أدائها، لا يسعه كتمانها، ولا الامتناع عنها، فإن خاف على نفسه من سلطان جائر، أو غيره، أو لم يتذكر الشهادة على وجهها (7) فهو في سعة من الامتناع، وكذلك لو شهد على باطل مثل أن يكون رجل من أهل السوق أخذ سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بدرهم فدعا إلى اداء الشهادة عليه حتى قالوا: لو (8) شهد (9) بذلك حلت به (10) اللعنة، وكذلك لو أقر بدرهم، وقد عرف الشاهدان سببه من وجه باطل (11).

^{(1) [}العبرن] في (أ).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 219.

⁽³⁾ الشائعي، الأم، مصدر سابق، ج5، ص34.

⁽⁴⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج3، ص216.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل.338.

^{(6) [}الشهداء] ني (أ، ب).

^{(7) [}وجهين] ني (ب).

^{(8) [}لو قال] في (ب)،

^{(&}lt;sup>9</sup>) [اشهد] ني (ب).

^{(10) [}ئه] ني (ب)۔

⁽¹¹⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل148.

⁽¹²⁾ وهو: شرح أدب القاضي لحسن بن زياد، وقد مرت ترجمته.

^{(13) [}تكرر] الشهادة في (ب).

^{(14) [}والذي] في (h ب).

[رهو يجدِ⁽¹⁾ غيره لا يسعه الامتناع عنه، وعنه أيضًا لو دعي إلى أداء الشهادة والقاضي ممن]⁽²⁾ يقضي بتلك الشهادة لكنه يخالف مذهب الشاهد، [لا أرى له أن يشهد]⁽³⁾ بذلك، ولو شهد به لا أرى بذلك باشا⁽⁴⁾.

وقال أبو بكر⁽⁵⁾ رحمه الله: لو علم الشاهد أن⁽⁶⁾ القاضي لا يقبل شهادته، أرجو أن يسعه الامتناع، وقال خلف بن أيوب⁽⁷⁾؛ لو رفعت الخصومة إلى القاضي وهو غير عدل، فله أن يكتم الشهادة حتى يرفعها إلى قاضٍ عدل، ولو دُعي [شاهدان]⁽⁸⁾ إلى أداء ما عندهما من الشهادة، وقالا ليس لنا في هذه الدعوى شهادة، ثم جاءا وشهدا بذلك الحق، قبلت شهادتهما، وكذلك لو قالا كل شهادة نشهد لفلان على فلان، فهي زور وبهتان، ثم جآءا وشهدا عليه بذلك، وقالا لم نتذكر شهادتنا حين قلنا [ليس لك شهادة]⁽⁹⁾ عندنا، ثم تذكرناً

^{(1) [}لا يجد] في (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة في (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الاداء فله أن يشهد] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الينابيم.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

⁽⁵⁾ أحمد بن على أبو بكر الرازي الفقيه الحنفي الرازي أحد أئمة أصحاب أبي حنيفة وله من المصنفات المفيدة كتاب أحكام القرآن وهو تلميذ أبي الحسن الكرخي وكان عابنا زاهدا ورعا انتهت إليه رياسة الحنفية في وقته ورحل إليه الطلبة من الآفاق وقد سمع الحديث من أبي العباس الأصم وأبي القاسم الطبراني وقد أراده الطائع على أن يوليه القضاء فلم يقبل توفي في ذي الحجة سنة 370هـ، وصلى عليه أبو بكر محمد بن موسى الخوارزمي. الفرشي، إسماعيل ابن عمر بن كثير القرشي، أبو القداء، البداية والنهاية، ج11، ص297، مكتبة المعارف، يبروت.

^{(6) [}بأن] في (أ، ج).

⁽⁷⁾ سبقت ترجمته في كتاب المدعى.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من كتاب، الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

 ⁽⁹⁾ في جميع النسخ وردت سهوا [لكن كان شهادة]، رلكن أثبت الصواب من كتاب البنابيع واله
 أعلم.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

وقال محمد رحمه الله: في نوادر هشام (1)، لو شهد عليه (2) عند الحاكم، ثم قال لا لقوم أشهدوا ان (5) ما (4) شهدت به عند الحاكم لفلان على فلان زور وبهتان (5) وباطل لا تقبل شهادته بذلك، ولو دُعي إلى اداء الشهادة في السرقة أجابه إلى ذلك، ولكن يشهد أنه أخذ المال ولا يقول إنه سرق لأنه يسعه كتمان الشهادة في الحدود ولا يسعه كتمانها في الأموال وأمكن الجمع بينهما لما ذكرنا.

ولو شهد بالسرقة وقطع (6) ورد (7) المال والناس كلهم عدول عند أبي حنيفة والنه الفسق طار، ولا يسأل القاضي عن عدالتهم إذا لم يطعن الخصم فيهم إلا فيما يدرا (8) بالشهادة (9) فإنه يسأل عنهم في السر والعلانية بالإجماع، وهو أن يرسل الحاكم إلى العدل رسولاً ويقول له، ما تقول في فلان، فإن عدله أحضر المعدل والشهود ويقول هذا هو الذي عدلته في السر والعلانية، فإن قال بحضرة المدعى عليه نعم قضى عليه بما ادعاه، وقالا لا بد أن يسأل القاضي عن الشهود في السر والعلانية في جميع الحوادث سواء طعن الخصم فيهم أو لم يطعن،

⁽¹⁾ هو: هشام بن عبد الله الرازي المازئي الحنفي، تفقه على أبو بوسف، ومحمد، مات محمد في منزله بالري، وكان بقول لقيت الف وسبعمائة شيخ، وانفقت في العلم سبعمائة الف درهم؛ قال ابن حبان: هشام ثقة، وقال أبو حاتم: صدرتى ما رأيت أحدا أعظم قدرًا؛ ولا أجل من هشام. من آثاره: صلاة الأثر والنوادر في الفقه رواها عن محمد صاحب أبي حنيفة، توفي سنة 221ه، وقيل 201هـ ابن قطلوبغا، ثاج التراجم، مصدر سابق، ص238 والذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، ص878، والذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، ج1، ص87.

^{(2) [}عليه] ساقطة من (ب، ج).

⁽³) [اني] من (ب).

^{(4) [}ما] ساقطة من (ب).

^{(5) [}وبهنان] ساقطة من (أ).

^{(6) [}تطع] من (l).

^{(7) [}رد] من (ب).

⁽⁸⁾ إيدروا من (أ: ج).

^{(9) [}بالشبهة] من (ب).

وقيل بأنه لا خلاف في هذه المسألة، لأن جواب أبي حنيفة ويشخه خرج في القرن الثالث [الذي اخبر] (أ) النبي يَشِخُ بصدق مقالتهم وجوابهما خرج في القرن الرابع الذي أخبر النبي يَشِخُ بإفشاء الكذب وكثرة الفساد وقلة المبالاة بأمور الدين فلو كان أبر حنيفة ويجنه في زماننا هذا لاحتاج إلى التعديل في السر والعلانية في جميع الحوادث (أ).

وقيل ترك التعديل في العلانية أولى في زماننا، كيلا يُعرف المعدول⁽⁵⁾ فيخوف أو يستمال⁽⁵⁾ عن الحق ببذل المال والمساعدة⁽⁶⁾ على الجاه، ويقول⁽⁷⁾ المعدل في تعديله، إنه عدل عندي⁽⁸⁾ مرضي القول جائز الشهادة، هكذا قال ابن سلمة⁽⁹⁾، وقال أبو يوسف رحمه الله: يقول في تعديله ما أعلم منه إلا خيرًا، وعنه أيضًا⁽¹⁰⁾ لو قال لا بأس به

^{(1) [}الذي كان خبر] من (أ)، [فأخبر] من (ب).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

^{(3) [}المعدل] من (ب، ج).

^{(4) [}نيجرز] من (أ).

⁽ā) [وثنتل] من (أ).

^{(6) [}والمشاهدة] من (ب، ج).

^{(7) [}ونقول] من (ب).

^{(8) [}عند] من (ب).

⁽⁹⁾ محمد بن سلمة الفقيه أبر عبد الله، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، تفقه عليه أبو بكر محمد ابن أحمد الإيسكاف، مات سنة 278ه، ونسبه في الفنية إلى بلخ، وتفقه أيضا على شداد بن حكيم، روى عن زفر قال يعقوب أفقه من قال وهو شيخ أحمد بن أبي عمران أستاذ الطحاري، وقال في الملتقط قبل لمحمد بن سلمة كيف لم تأخذ العلم عن على الرازي، فقال لكثرة ما وجدت في منزله من الملاهي قبل ولو جمع علم خلف ابن أيوب في رواية من علم على الرازي إلا أن خلف بن أبوب أظهر علمه بصلاحه وذكر في تاريخ نسف عن أبي سلمة موسى ابن عبد الله بن حرب النسفي قال حدثني محمد بن سلمة قال خرجنا إلى البصرة في طلب الحديث فاختها إلى شيخ فأخرج لنا أحاديث أبي حنيفة وجعل يملي علينا قال فتركها بعض أهل الحديث وامنع من كتابتها فأمسك الشيخ يومين أو ثلاثة عن التحديث وقال أدركت أبا حنيفة وكان بجالسه فلان وفلان وسالت دموعه على خديه وهؤلاء لا يكتبون عنه قال فتشفعنا إليه حتى أخرج إلينا أحاديثه فكتبناها. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص56.

^{(10) [}ابضا] سائطة من (ب، ج).

فقد عدله وزكاء،

وإذا رأى رجلاً حافظًا للجماعة ولم ير منه ريبة (أ)، قال أبر سليمان (2) رحمه الله: يسع للمعدل أن يعدله وإن كان لا يعرفه، فجاء شاهدان عدلان فعدلاه عنده، فإنه في (أ) سعة أن يعدله لقولهما، وتعديل (4) الواحد جائز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمها الله والاثنان أفضل، وقال محمد رحمه الله لا يد (5) من اثنين اعتبارًا بالشهادة، وعلى هذا في المترجم (6)، وقال محمد رحمه الله: يجب على القاضي أن ينظر في [عدالة الشهود في] (7) كل ستة أشهر، ولو رد القاضي شهادة شاهد، فقال المدعي أخبرني عن الذي أوجب رد الشهادة لم يخبره بذلك، وإن قال أنا آتي بعدلين بعدلانه، لم يلتفت إلى ذلك، هكذا ذكره محمد في نوادر [ابن سماعة] (8براه (10)).

^{(1) [}ذيبة] من (أ).

⁽²⁾ هو أبر سليمان الجوزجاني (توقي بعد 200هـ) هو موسى بن سليمان ثم البندادي، الحنفي، أصله من جوزجان من كور بلخ أفغانستان، فقيه، صحب محمد بن الحسن، وأخذ الفقه عنه، عرض عليه المأمون القضاء، فقال: يا أمير المؤمنين احفظ حقوق الله في القضاء ولا تول على أمانتك مثلي، فإني والله غير مأمون الغضب، ولا أرضى لنقسي أن أحكم في عباده، فأعفاه، من تصانيفه: السير الصغير، والصلاة، والرهن، ونوادر الفتارى في فروع الحنفية. القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مصدر سابق، ج2، ص186؛ الزركلي، الاعلام للزركلي، مصدر سابق، ج7، ص330،

^{(3) [}في] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}رتعد] من (أ).

^{(5) [}ا] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص509 - 510.

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

^{(8) [}بن رستم أعة] من (أ)، أرستم أبن سماعه] من (ج).

⁽⁹⁾ ما أثبته من كتاب الينابيع أنه ذكر فقط نوادر ابن سماعة، وقمت بنئبيت أيضًا نوادر ابن رستم زيادة في الاطلاع. هو: ابن رستم، إبراهيم بن رستم، أبو بكر المروزي، من مرو الشاهجان، فقيه حنفي من أصحاب محمد بن الحسن، (ت211هم)، أخذ عن محمد وغيره من أصحاب أبي حيفة، وسمع من مالك والثوري وحماد بن سلمه وغيرهم، وعرض المأمون عليه (لقضاء فامتنع، ونقه بعض أهل الحديث، وقال بعضهم، منكر الحديث من تصانيفه: (النوادر) كتبها عن محمد، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص38؛ والكنوي، الفوائد البهبة، مصدر سابق، ص9 - 10.

⁽¹⁰⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل148.

ومن رأى شيئًا في يد رجل وهو يدعيه لنفسه وقد وقع في قلبه صدقه، حل له أن يشهد على الثبات بأن ذلك له، وكذلك في العبد والأمّة إذا كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما، وإن كانا كبيرين إن⁽¹⁾ مسمع منهما بأنهما مملوكان فالجواب كذلك، وإن لم يسمع ذلك منهما لم يسعه أن يشهد به، وإن⁽²⁾ كان قد رآهما في يده ووقع في قلبه صدقه (قبه).

في التهذيب⁽⁵⁾، وفي⁽⁶⁾ زماننا لما تعذر التزكية لغلبة الفسق اختار القضاة استحلاف الشهود، وكما⁽⁷⁾ اختار ابن أبي ليلي رحمه الله، لحصول غلبة الظن.

^{(1) [}ان] ماقطة من (ب).

^{(2) [}ان] من (ب).

⁽³⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل148.

⁽⁴⁾ وينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابن، ج9، ص511 - 512.

⁽⁵⁾ التهذيب، لجمال الدين المطهر بن الحسين بن سعد بن علي ابن بندار اليزدي القاضي أبي سعد الفقيه الحنفي نزيل القاهرة المتوفى سنة 591ه يقوص ودفن بمصر من تصانفه، تذكرة في المناسك، التهذيب في شرح الجامع الصغير للشيباني، ترتيب الزعفراني، خلاصة في شرح نوادر الفقه للسمر قندي، اللباب في شرح مختصر القدوري في الفروع. البغدادي، هدية العاوفين، مصدر سابق، ج6، ص462.

^{(6) [}ني] من (ب: ج).

^{(7) [}كما] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ وهو: على بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ابن عم رسول الله و و و و ابته من السابقين الأرلين ورجح جمع أنه أول من أسلم وهو أحد العشرة توني ني رمضان سنة 40 هن وهو بومئذ أفضل الأجاء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة وله 63 من العمر على الأرجح. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1371هـ)، تاريخ الخلفاء، (تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط1، ج1، ص166، مطبعة السعادة، مصر. والعسقلاني، تقريب التهليب، مصدر سابق، ج1، ص402.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية ومعناها (تحليف الشهود ثابت هذه الأيام رهو مذهب علي هيئه ان الشاهد يستحلف). ترجمة الزميل ويبوار أحد طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم الإسلامية العالمية.

أَنِ الشَّاهِد يستحلف (1)، وهو قول الشَّافعي (2) رحمه الله، ثم صار منسوخًا عندنا (3)

في الكبرى: ولا ينبغي⁽⁴⁾ الرجل ان يعدل الرجل، إذا كان لا يعرف أموره، ولو كان [ان يمسك عن الاخبار بما فيه إذا عرفه] (5) بحسن أموره فيسأل عنه، فلا ينبغي ان يمسك عن الإخبار بما فيه، لكن إذا عرفه بعدالته قال في ذلك، وإذا (6) عرف ما أرأ يسقط (8) به عدالته أمسك [أ/ 542] عن الافصاح وإن (9) أعرض نقال الله أعلم: وهذا لفظ صواب مستعمل في الجرح فيكتفي به، إلا أن يخاف أن يقضي القاضي (10) بشهادته إن عدله غيره، وهو يعلم ما يسقط به عدالته فحيئذ أخبره (11) عن أمره صيانة للقضاء (12) من أن يقع باطلاً.

ولو أن نصرانيًا أسلم، وقد كان فاسقًا حال كفر؛ فشهد في حادثة القياس أنه (13) يقبل، لأن الإسلام يجب ما قبله؛ والاستحسان أن يثبت حتى يتبين حاله بعد الإسلام، نصراني عدل أسلم تقبل شهادته ولا يتأنى في هذا، والصبي (14) إذا احتلم ثم شهد لا تقبل شهادته ما لم يسأله، كذا قال محمد، وهو بناء على ما إذا (15) علم من أصلهما،

⁽¹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص154.

⁽²⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص128.

⁽³⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص154.

^{(4) [}لا ينبغي] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(6) [}ران] من (ب).

^{(7) [}بما] من (ب، ج).

^{(8) [}سقط] من (ب، ج).

^{(9) [}وان] ساقطة من (أ، ج).

^{(10) [}القاضي] ساقط من (أ).

^{(11) [}اخير،] من (ب، ج).

^{(12) [}القضاء] من (أ).

^{(13) [}ان] من (أ، ج).

^{(14) [}الصبي] من (أ).

^{(15) [}إذا] سائطة (أ، ج).

خلافًا لما قال أبو حنيفة ضيئه ان العدالة في المسلمين أن أصل، والفتوى على قولهما اليوم، والفرق أن النصراني كانت له (2) شهادة أن مقبولة قبل إسلامه، ولم تكن للصبي (4) شهادة قبل أن يحتلم، فلا بد من الثاني في حالة بعد البلوغ قدر ما يقع في قلوب أهل [محلته ومسجده] (5) عن حاله بمنزلة غريب نزل بمحلة قوم ولا يعرف (6) في ذلك وقتًا من الشهور (7).

في السراجية (8): صبي احتلم لا تقبل شهادته ما لم يسأل (9) عنه، ولا بد أن يتأتى بعد البلوغ قدر ما يقع في قلوب أهل المسجد ومحلته (10) أنه صالح، وكذا الغريب إذا نزل (11) بين (12) قوم (13)، وقد ر بعضهم ذلك بستة أشهر، وبعضهم بسنة، وعليه الفتوى (14).

في الكبرى: رجل نزل بين ظهراني قوم لا يعرفونه قبل ذلك، فأقام بين أظهرهم، ولم يظهر لهم الله إلا الصلاح والاستقامة، قال أبو يوسف رحمه الله: إذا مضى بذلك ستة أشهر، وسعهم أن يعدلوه، ثم قال بعد ذلك لا يعدلونه حتى يقيم سنة، فإن

^{(1) [}للمسلمين] من (أ).

^{(2) [}له] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}شهادته] من (ب، ج).

^{(4) [}الصبي] من (أ).

^{(3) [}مسجد محلته] من (أ).

^{(6) [}ولا يرقت] من (أ، ج).

⁽⁷⁾ ينظر: ابن مازء: المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج9، ص514.

^{· (8) [}السراجي] من (أ).

^{(9) [}يسئل] من (ب، ج).

^{(10) [}محلته] من (أ).

^{(11) [}قری] من (ب، ج).

^{(12) [}ان] من (ب، ج).

^{(13) [}بقرم] من (ب، ج).

⁽¹⁴⁾ الأوشى، الفتاوي السراجية، مصدر سابق، ص500.

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

في السنة ما يتبين به خير الرجل وشره، لأنه من الفرائض ما لا يجب إلا بعد سنة، كالزكاة (1)، والفطر (2)، حتى يعلم أنه يؤدي أم لا، وقال محمد رحمه الله: لا أقدر فيه بالزمان (3)، لكن بقدر ما يقع في قلوبهم، وهذا (4) أشبه بقول أبي حنيفة وينه يفتى (5).

وإذا عدل الشاهد عند القاضي في حادثة، ثم شهد عنده في حادثة أخرى، إن كان العهد قريبًا، لا يشتغل بتعديله، وإلا شُغل⁽⁶⁾، وتكلموا في قريب العهد، والصحيح قولان: أحدهما ستة أشهر، والثاني ان يفرض ذلك إلى رأي القاضي، والقتوى على أنه يكتفي بتزكية السر في زماننا، وعن محمد رحمه الله تزكية العلانية بلاء وفتنة (⁷⁾، لما فيه من إفشاء الفاحشة وقوع العداوة بين المزكي والشهود، وهي التي كانت في الابتداء، فأحدث شريح (⁶⁾ والشهرة عن البعض على ما روي، أنه قيل له يا أبا أمية (⁶⁾ أحدثت فقال أحدثتم فأحدثنا (¹⁰⁾، ثم لما (¹¹⁾ ازداد الخوف في زماننا

^{(1) [}كالزكرة] من جميع النسخ، رلكن الصواب (كالزكاة) والله أعلم.

^{(2) [}فينظر] من (ب، ج). ويقصد به (الفطر) صوم ومضاف.

^{(3) [}الزمان] من (ب).

⁽⁴⁾ نهذا من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سِإبق، ج9، ص513 - 514.

⁽⁶⁾ إيشتغل] من (6).

^{(7) [}نتنة] من (ب)،

⁽⁸⁾ هو الفقيه أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي قاضي الكوفة ويقال شريح بن شراحيل أو ابن شرحيل القاضي كان من حاله التسليم والتراضي والقيام على نفسه بالمحاسبة والتقاضي وقيل إن التصوف الحنين إلى الباقي والأنين من الماضي وكان شريح أعلم بالفضاء سكن الكوفة يرري عن عمر روى عنه الشعبي إبراهيم وغيرهم، توفي سنة 78هـ، وهو ابن مائة وعشرين سنة. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (1405هـ): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط4، ج4، ص228، دار الكتاب العربي، بيروت؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج4، ص100.

⁽⁹⁾ ويقصد القاضي شريح.

^{(10) [}فاحدثنا] ساقطة من (ب).

^{(11) [}لما ساقطة] من (ب، ج).

ووقع الاكتفاء بتزكية السر صونًا للمعدل من الضرر (2x1).

[عدالة الشاهد]

عسى هو قوله: لَا يُدُرِ⁽⁵⁾ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ⁽⁴⁾؛ أشار إلى جميع ما تقدم حتى يشرط العدالة⁽⁵⁾، ولفظ⁽⁶⁾ الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها⁽⁷⁾، هو الصحيح لأنه شهادة لما فيه معنى الإلزام حتى اختص بمجلس القضاء، ويشترط فيه ⁽⁸⁾ الحرية والإسلام.

وَقَالَ⁽⁹⁾ أَبُو حَنِيقَةً: يَقْتُصِرُ الْحَاكِمُ عَلَى ظَاهِر⁽¹⁰⁾ عَذَالَةِ الْمُسْلِمِ⁽¹¹⁾ إلى آخره، قيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان؛ ثم التزكية في السر ان يبعث المنشورة إلى المعدل فيها النسب والحُلي والمصلى ويرده المعدل كل ذلك في السر والعلانية (12) كيلا يظهر فيخدع أو يقصد، وفي العلانية لا بد أن يجمع بين المعدل والشاهد لينتفي شبهة تعديل غيره، وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الأول، ووقع الكتفاء بالسر في زماننا تحرزًا (13) عن الفتنة.

^{(1) [}الضرب] من (أ).

⁽²⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص508.

^{(3) [}لا بد] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 219.

 ⁽قبل: في تفسير العدل أن يكون مجتنبا للكبائر ولا يكون مصرا على الصغائر ويكون صلاحه أكثر
 من فساده وصوابه أكثر من خطئه). الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص226.

^{(6) [}انظة] من (ب، ج).

^{(7) [}غيرها] من (أ).

^{(8) [}نيه] ساقط من (ب، ج).

^{(9) [}قال] من (أ).

^{(10) [}المظاهر] من (ب).

^{(&}lt;sup>11</sup>) القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 219.

^{(12) [}العلائية] ساقطة من (أ).

^{(13) [}نجوزا] من (ج).

ويروى عن محمد رحمه الله تزكية العلانية بلاء ونتنة (1)، ثم قيل لا بد أن يقول المعدل هو عدل جائز الشهادة، لأن العبد قد يعدل، وقيل يكتفي بقوله (2) عدل، لأن الحرية ثابتة بالدار وهذا (3) أصح (4)، ولا يشترط أهلية الشهادة في المزكي في تزكية السرحتى صلح العبد مزكيًا، فأما تزكية العلائية فهو شرط، وكذا العدد بالإجماع على ما قاله الخصاف (5) رحمه الله اختصاصها بمجلس القضاء، وقالوا يشترط الأربعة في تزكية شهود الزنا عند (6) محمد رحمه الله (7).

[انواع تحمل الشهادة] وهي ضربين:

م، قوله: أَحَدُهُمَا مَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ (8) بِنَفْسِهِ (9)، أي لا يحتاج فيه إلى الإشهاد، يعني إن حكم المبيع (10) وهو ثبوت الملك للمشتري (11) وفي الثمن للبائع، بل يجوز له أن يشهد بدون الإشهاد.

قوله: فَإِذَا سَمِعَ (12) ذَلِكَ الشَّاهِدُ (13)، أي: فيها يعرف بالسماع كالبيع، والإقرار،

^{(1) [}والفتنة] من (ب).

^{(2) [}لقوله] من (h).

^{(3) [}رهر] من (ب).

^{(4) [}الاصح] من (ب).

⁽⁵⁾ وهو الإمام أبو بكر الخصاف: وقد مرت يُرِجمته.

^{(6) [}عن] من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: ابن ماز، المحيط الرهائي، مصدر سابق، ج9، ص508 - 509؛ والبابرتي، العناية شرح الهداية: مصدر سابق، ج7، ص378 - 379؛ والزيلدي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص210 - 211.

^{(8) [}حكمه] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب مختصر القدوري.

⁽⁹⁾ والضرب الثاني: (ما لا يثبت حكمه بنقسه مثل الشهادة على الشهادة فإن سمع شاهدا يشهد بشيء لم يجز أن يشهد على شهادته؛ إلا أن يشهد، وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع السامع أن يشهد). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق،220.

^{(10) [}اليم] من (ب، ج).

^{(11) [}ني الميع] من (ب، ج).

⁽¹²⁾ قال النسفي: "لأن أداء الشهادة يكون أيضاً بالرؤية في المرثبات (يحتمل ان يشهد في اللبل) وبالسماع في المسموعات (أي الشهادة بالصوت)". المنافع شرح النافع.

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

وحكم الجاكم، أو رآه كالغصب والقتل^(2x1).

ه، ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له (ق) أن يشهد، ولو فسر القاضي لا يقبله، لأن النغمة (4) تشبة النغمة (5) إلا إذا كان دخل في البيت وعلم انه ليس فيه أحد سواه، ثم جلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع (6) إقرار الداخل ولا يراه [له ان يشهد] (7)، لأنه حصل العلم في هذه الصورة (8).

في الكبرى: سمع صوت امرأة من وراء الحجاب، إن رأى شخصها (9) وأقرت (10)،

أحدهما: ما يشت حكمه بنفسه كالبيع، والاقرار، والغصب، والقتل، وحكم الحاكم؛ فإذا سمع الشاهد ذلك، أو رآه وسعه ان يشهد به، أو لم يشهد به، لقوله تعالى: ﴿مَنْشَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَسْلَمُونَ الشاهد ذلك، أو رآه وسعه ان يشهد به، أو لم يشهد به، لقوله تعالى: ﴿مَنْشَهِدَ بِالْحَقِ وَهُمْ يَسْلَمُهُمْ وَالْحَوْلُ وَلَا يَعْمُ اللهُ عَلَى الصوت، والأصوات تشابه.

والثاني: ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة، فمنى سمع شاهدا يشهد بشيء لم يجز له أن يشهد على شهادته؛ إلا أن يشهده، وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع للسامع أن يشهد على شهادته، لأن الشهادة على الشهادة توكيل.

ينظر: الإسبيجابي، ژاد الفقهاء، مصدر سابق، ل338 - 339.

- (3) [له] ساقطة من (ب، ج).
 - (4) [النعمة] من (أ).
 - (5) [التعمة] من (أ).
- (6) [نسمع] ساقطة من (ب).
- (7) ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).
- (8) المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص119.
 - (9) [شخصاً] من (ب، ج).
 - (10) [او اقرت] من (ب، ج).

 ⁽¹⁾ ينظر: أبو القاسم السمرقندي، الفقه الناقع، مصدر سابق ج3، ص1162.

⁽²⁾ قال صاحب المنافع السفي: (أحدهما ما يثبت بنفسه؛ أي لا بحتاج فيه إلى الاشهاد، بل يجوز له أن يشهد بدونه ولا كذلك الشهادة على الشهادة، وقبل: معناه ان حكم المبيع وهو ثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع يثبت بنفس العقد، اما الشهادة فيهما لا يثبت حكمه بنفسه بل بقضاء القاضي، فإذا سمع ذلك الشاهد أي فيما يعرف بالسماع كالبيع والإقرار وحكم الحاكم أو رواه كالغصب والقتل). النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل163، ويمكن توضيح ذلك؛ وهو ان ما يتحمله الشاهد يكون على ضربين:

وشهد⁽¹⁾ عنده اثنان أنها فلانة، جاز له أن يشهد على إقرارها، أما إذا لم يز شخصها، لا يجوز له أن يشهد على إقرارها، هذا اختيار الفقيه أبي الليث⁽²⁾ رحمه الله، وأطلق ابن مقاتل⁽³⁾ رحمه الله أنه لا يجوز له أن يشهد عليها، وعن نصر⁽⁵⁾ رحمه الله، كنت عند أبي سليمان إذ دخل [ابن لمحمد بن الحسن]⁽⁶⁾ رحمه الله، فسأله متى يجوز للشاهد الشهادة على امرأة لم يعرفها، فقال: كان⁽⁷⁾ أبو حنيفة والله لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة أنها فلانة، وكان أبو يوسف، وأبو بكر⁽⁸⁾ رحمهما الله يقولان: بجوز إذا شهد عنده عدلان إنها فلانة ⁽⁹⁾، والفتوى على قولهما لأنه أيسر على الناس (10).

في النسفية (11): سئل عن قول المعتمد عليه في الشهادة على تعريف المرأة فقال: هو أن يشهد (12) بمعرفتها رجلان عدلان، أو رجل وامرأتان، فقيل: لو شهد بذلك أبوها،

^{(1) [}أو شهد] من (ب: ج).

⁽²⁾ ويقصد الفقيه أبو الليث السمرقندي وقد مرت ترجمته.

⁽³⁾ هو: محمد بن مقاتل الرازي الحنفي، قاضي الري، من أصحاب محمد بن الحسن الشيائي، توفي سنة 242هـ صنف كتاب المدعي والمدعى عليه القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص134.

^{(4) (}له) سائطة من (ب، ج).

ر5) [نصير] من (أ).

^{(6) [}إذا دخل ابن محمد الحسن] من (أ)، [اذ دخل محمد بن الحسن] من (ج).

^{(7) [}كان] ساقطة من (ب)، [قال] من (ج)،

⁽⁸⁾ أي أبر بكر الرازي،

⁽⁹⁾ الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج12، ص234.

⁽¹⁰⁾ ينظر: قاضيخان، فتاري قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص486، وابن ماز،، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص157 - 158.

⁽¹¹⁾ الفتاوى النسفية، لنجم الدين عمر بن محمد النسفي الشهيرة بعلامة سمرقند، صاحب: (المنظومة)، المتوفى منة 537ه، وهي: فتاواء التي أجاب بها عن جميع ما سئل عنه في أيامه دون ما جمعه لغيره. ولم أعثر عليه، حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1230.

⁽¹²⁾ أيشهد] ساقطة من (ب).

أو ابنها، أو من لا تقبل شهادته لها من غير هؤلاء، هل⁽¹⁾ يكفي⁽²⁾ أم لا؟ وهل يفرق ينهما إذا كانت الشهادة لها وعليها في تلك الحادثة؟ فقال: تقبل شهادة هؤلاء على تعريفها، ولا يفرق بين [ما إذا كانت] (أن الشهادة (أن لها وعليها في تلك الحادثة، لأنها ليست بشهادة حقيقة ولهذا لا يشترط لفظ (أن الشهادة، بل هو خبر محض والحاجة إلى (أن اخبار من يوثق بخبره، فإن كانوا عدولاً يوثق بهم فيكتفى بخبرهم (أن).

[الشهادة بالخط]

هـ، تولـه: وَلا يَجِلُ لِلسَّاهِدِ⁽⁸⁾ إذا رَأَى خَطَّهُ أَنْ يَسْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسَدُكُرُ السُّهَادَةَ، لأن الخط يشبه الخط [فلم يحصل العلم]⁽⁹⁾، قبل هذا قول أبي حنيفة عِشَتْ، وعندهما، يحل له أن يشهد، وقبل هذا بالاتفاق، وإنما الخلاف فيما إذا وجد القاضي شهادته ⁽⁰⁾ يحل له أن يشهد، أو قضيته ⁽¹¹⁾، لأن ما يكون في قمطرته فهو ⁽¹²⁾ تحت ختمه ⁽¹³⁾ يؤمن عليه من ⁽¹⁴⁾ الزيادة والنقصان فحصل له العلم بذلك، ولا كذلك ⁽¹⁵⁾ الشهادة في [الصك،

^{(1) [}هل] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}يكتفي] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}الشهادتين] من (ب).

^{(5) [}انظة] من (h).

^{(6) [}ان] من (ب).

⁽⁷⁾ ينظر: ملا خسرو، درر الحكام شرح غرر الأحكام، مصدر سابق، ج8، ص214 - 215.

^{(8) [}للشهادة] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(10) [}شهادته] ساقطة من (ج).

^{(11) [}نصية] من (أ): [نضية] من (ج).

^{(12) [}رهر] من (أ).

^{(13) [}حقه] من (أ).

^{(14) [}من] ساقطة من (أ).

^{(15) [}ركذلك] من (ب، ج).

. لأنه في]⁽¹⁾ يد غيره، وعلى هذا إذا تذكر المجلس⁽²⁾ الذي كانت [أ/ 543] فيه الشهادة، أو أخبره قوم منهن يثق بهم إنّا شهدنا ونحن وأنت⁽³⁾،

[الذين لا تقبل شهادتهم]

م، قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى، لأنه [لا يمكنه تحمل الشهادة لأنه يحتاج إلى (4) ذلك إلى التمييز بين (5) من له الحق وبين من عليه الحق، وقد عدم آلة التيميز، والتمييز بالصوت والنغمة مشتبه، وفيما تحمل قبل العمى لا يجوز أيضًا، لأنه يحتاج عند الأداء به التمييز (6) بالإشارة بين المشهود له والمشهود عليه (7)(8).

في الزاد، قوله: وَلَا تُغْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى في النَّسَبِ⁽⁹⁾ [⁽¹⁰⁾)، رعن زفر رحمه الله أنه تقبل في النسب⁽¹¹⁾، وقال الشافعي رحمه الله: تقبل شهادته فيما طريقة الخبر، كالنسب، والموت، ويقبل (12) في مسألة الضبط، وهي أن (13) يتعلق برجل فيقر (14) عنده بمال (13)

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}الجنس] من (ب).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص119 - 120.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [ني] من (ج).

^{(3) [}بين] ساقطة من (ج).

^{(6) [}بالتمييز] من (ج).

⁽⁷⁾ أبر القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1164.

⁽⁸⁾ الشقي، المناقع، مصدر سابق، ل163.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ ينظر: الزَّبِيدِي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي البمني، (ت800هـ) (1322هـ)، الجوهرة النبرة، ط1، ج2، ص229، المطبعة الخيرية.

^{(12) [}ريقيل] ساقطة من (أ).

^{. (13) [}ان] ساقطة من (أ).

^{(14) [}نيترر] من (ب).

^{(15) [}يالمال] من (ب، ج).

الرجل⁽¹⁾ فيجيء به إلى القاضي من غير أن يفارقه، ويقول: اشهد أن هذا أقر لفلان بكذا⁽²⁾، والصحيح ما قلنا⁽³⁾ [لأنه يتعذر على الأعمى الأداء لكون الإشارة في موضعها شرطًا 6x5x⁴).

قوله: وَلَا الْمَحْدُودِ فِي الْقَدْفِ وَإِنْ تَابَ⁽⁷⁾، وقال الشافعي رحمه الله: تقبل بعد التوية (8)، والصحيح قولنا] (9)، لقوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُّمْ شَهَدَهُ أَبَدًا﴾ (النور: 4) (10). وَلَا [نُقْبَلُ شَهَادَةً] (11) المؤالِدِ لِوَلَدِهِ (12×13×13).

في الكبرى: رجل حلف ان استقرضت من فلان دراهم فعبدي حر، فجاء فلان يدعى القرض عليه، فشهد على ذلك أبو العبد، ورجل آخر يقضى بالمال دون العتق، لأنا¹⁵⁰ لو قبلناها في حق العتق لقبلنا شهادة الأب¹⁶⁰ للابن، وأنه لا يجوز بخلاف القبول في حق المال، ونظيره لو قال إن شربت خمرًا فعبدي حر، فشهد رجل وامرأتان

⁽أ) [ارجل] من (ب، ج).

⁽²⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص91.

^{(3) [}نرلنا] من (ب، ج).

^{(4) [}شرط] من (h).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج16، ص129.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل339.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽⁸⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص45.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل339.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من مختصر القدوري.

^{(12) [}لولد] من (أ).

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽¹⁴⁾ قال الإسبيجابي: (ولا الولد لأبويه وأجداده لأن منافع الأملاك بينهم متصلة، ومال الولد بجعل في حكم يجعل مال الوالد فكأنه شهد لنفسه). الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل339.

^{(15) [}لا] من (ب).

^{(16) [}الابن] من (ب).

أنه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله، وقال محمد رحمه الله لا يعتق الغلام أيضًا.

وعلى قياس هذا يجب أن لا تقبل (أ) الشهادة على المال أيضًا، في المسألة الأولى على قول محمد رحمه الله، ولو قال إن سرقت من فلان شيئًا فغلامه حر، فشهد عليه رجل وامرأتان أنه سرق منه عشرة دراهم، قال محمد رحمه الله: اضمنه العشرة، ولا أقطعهن ولا يعتق الغلام، كذا ذكر هنا، وذكر مسألة اليمين على الشرب، في المنتقى (2) على الخلاف، ثم قال وكذا هذا في السرقة، قال القاضي فخر الدين (3) كلا الفصلين على الخلاف، والفترى على قول أبي يوسف رحمه الله فيهما (4).

وفي الملتقط⁽⁵⁾⁽⁶⁾، الملخص⁽⁷⁾ الشهادة لابنه من الرضاع ولأبيه تقبل⁽⁸⁾.

^{(1) [}يقبل] من (ب).

⁽²⁾ المنتقى، وهو للإمام، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو الفضل، الحاكم الشهيد، المروزي، البلخي، ولي القضاء ببخارى، قتل شهيدا، ودفن بمرو في سنة 334هـ، وهو غير متوفر في هذه الأعصار. الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص112 – 113، رحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1851.

⁽³⁾ وهو الإمام فخر الدين أبو المحاسن الحسن بن منصور المعروف بقاضيخان الأوزجندي الفرغاني، (ت592هـ)، حاجي خليفة، كشف الظنون: مصدر سابق، ج2، ص1227.

 $^{^{4}}$ ن قاضیخان، فتاری قاضیخان، مصدر سابق، * ح، ص 4 5.

⁽ق) [ملتقط] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ الملتقط في الفتارى الحنفية، للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسبتي السعرقندي المترفى سنة 549هـ، وهو مآل الفتارى ثم جمعه في أراخر شعبان سنة 549هـ، ثم جنسه الشيخ الإمام الزاهد جلال الدين محمود ابن الشيخ مجد الدين الحسبن بن أحمد الأسروشني من غير زيادة عليه ولا نقصان عنه في أرائل شعبان سنة 603هـ، بأسروشة واملاء تماما في صفر سنة 616هـ، بسمرقند. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص 1813.

⁽⁷⁾ الملخص في مختصر القدوري، لمحمد بن عمر بن محمد النرحاباذي ظهير الدين أبي المظفر البخاري الحنفي إمام المستنصرية ببغداد ولد سنة 616 وتوفي ببغداد سنة 668هـ ومن تصانيفه كشف الإبهام لرفع الأرهام كشف الأسرار في الأصول. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص129.

⁽⁸⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج6، ص272.

م، قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَهُ أَحَدِ⁽¹⁾ الزُّوجَيْنِ لِلْآخَرِ⁽²⁾، لأن المنافع بينهما متصلة (5) عادة فيصير شاهدًا لنفسه من وجه (5) وهذا لأن الإنسان قد يعادي والده ليرضي زوجته، وقد تأخذ المرأة مال أبيها وتدفع إلى زوجها، ويعد كل واحد منفعة صاحبة، ويعد الزوج غنيًا (5) بمال امرأته، قيل في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدُكُ عَايِلًا فَأَغْنَ (6) ﴾ (المضحى: 8)، أي بمال خديجة (6)، ومواضع (7) المتهم مخصوصة عن النصوص فيخص (8) المنازع (6) بجامع التهمة (11)(11).

في الزاد، قوله⁽¹²⁾: وَلَا أَحَدِ⁽¹³⁾ الزُّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ، وقال الشافعي رحمه الله: تقبل

^{(1) [}احد] سانطة من (أ).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(3) [}متصلة] ساقطة من (ب).

^{(4) [}من رجه] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}غنبا] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ هي: خديجة بنت خويلد بن أسد ابن عبد العزى بن قصي الشاء خرج وسول الله يلله الله على الله على الله على الله على الله على الله على تجارة فرأت عند قدومه غمامة نظله فتزرجته، وقد كانت عرفت قبله زوجين وكانت يوم تزوجها بنت أربعين سنة، وجاءت النبوة فأسلمت فهي أول امرأة آمنت به، قبل توفيت قبل الهجرة به (3 سنين)، وهي خبر النساء، وعن أبي هريرة قال أتى جبريل النبي يَهِي فقال يا وسول الله هذه خديجة قد أتنك بإناء فيه إدام أو طعام أو شراب فإذا هي أتنك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني وبشرها بيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب أخرجاه في الصحيحين. أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد (1399هـ)، صغة الصغوة، (تحقيق: محمود فاخوري ومحمد رواس قلعه جي)، ط2، ج2، ص7، دار المعرفة، يروت.

⁽⁷⁾ موضع من ب.

⁽⁸⁾ نيختص من ب.

⁽⁹⁾ عن المتنازع من ب، ج.

⁽¹⁰⁾ ينظر: السرخسي: المبسوط، مصدر سابق، ج16، ص123.

⁽¹¹⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل163.

^{(12) [}تراه] ساقطة من (أ).

^{(13) [}حد] من (أ).

. الزوجة (أ)، والصحيح قولنا، لقوله عليه الصلاة والسلام: (ولا شهادة الزوجة لزوجها ولا شهادة الزوجة لزوجها ولا شهادة الزوج لزوجته)⁽²⁾، ولأنه يدعى لنفسه من وجه (^{4x3)}.

ه، قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُخَنَّثٍ (قَلَى المختث (⁶⁾ في الرديء من الأنعال لأنه فاسق، فأما الذي في كلامه لين وفي أعضائه تكسر فهو مقبول الشهادة (⁷⁾.

^{(1) [}لزوجته] من (ب: ج). ينظر: المارردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج17، ص166.

⁽²⁾ أخرجه الكرفي في مصنفه، وقال الزيلعي: الحديث غريب، رقم الحديث: 22862، باب شهادة الولد لوالده. ابن أبي شبية، أبر بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (1409ه)، المصنف في الأحاديث والآثار، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، ط1، ج4، ص531، مكتبة الرشد، الرياض، والزيلعي، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي (1357هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية، (تحقيق: محمد يوسف البنوري)، ج4، ص82، دار الحديث، مصر.

⁽³⁾ الرازي، خلاصة الدلائل، مصدر سابق، ج2، ص310 - 311.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي: زاد الفقهاه، مصدر سابق، ل339.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽⁶⁾ إيالمخنث] من (ب)،

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص122.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽⁹⁾ لم أعثر على نص الحديث، إلا ما أخرجه الترمذي في سننه، بلفظ: (نهيت عن صونين أحمقين فاجرين صوت عند مصية خمش وجود وشق جبوب، ورنة شبطان)، قال الشيخ الألباني: حسن، رقم الحديث: 1005، باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت. الترمذي، محمد ابن عبسى أبو عبسى السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر رآخرين)، ج3، ص328، دار إحياء التراث العربي، بيروت. والعسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، الدواية في تخريج احاديث الهداية، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني)، ج2، ص171، باب: كتاب الشهادات، رقم الحديث: 833، دار النشر: دار المعرفة، سات.

⁽¹⁰⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص122.

في التهذيب، ولا تقبل شهادة المغني الذي يجازي عليه، ومن ترك الجماعة عيانًا بحانة شهرًا(11).

م، اعلم أن التغني حرام، في جميع الأديان، فقال في الزيادات⁽²⁾، إذا أوصى⁽³⁾ بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب، وذكر منها الوصية للمغنين والمغنيات، وحكى عن ظهير الدين المرغيناني⁽⁴⁾ رحمه الله، أنه قال: من قال لمقرئ زماننا أحسنت عند قراءته يكفر⁽⁶⁾⁽⁵⁾،

في تفسير الزاهد: في سورة الحج في قول تعالى: ﴿ يُصُهُرُ رِدِ، مَا فِي بُطُونِهُمْ وَ لَهُ مُعُونِهُمْ وَ لَلْمُ وَ الْحَج وَ لَا لَهُ عَلَى الْمُ وَاللهِ مَا الْمُ اللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ عَاما اللهِ اللهِ اللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ عَاما اللهِ اللهِ وَاللهِ وَ اللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللّهُ وَا

⁽¹⁾ ينظر: ابن مازه المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج10، ص184.

⁽²⁾ رهي في فروع الحنفية للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت189هـ)، وشرحه جماعة منهم الإمام قاضي خان الأرزجندي (ت592هـ)، وأبو حفص سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي، (ت773هـ)، ولم يكمله، واختصره الحاكم الشهيد وهو مختصر (اصول الزيادات). حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر مابق، ج2، ص962.

^{(3) [}الوصي] من (ب).

⁽⁴⁾ المرغبناني: على بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغبنائي، ظهير الدين الكبير، الحنفي، المتوفى سنة 506هـ، له أقضية الرسول ﷺ، قبل: كتاب الأقضية. فوائد في الفروع لوالد، ظهير الدين الحسن. مناقب الإمام الأعظم. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص368.

^{(5) (}هذا في التغني للناس في غير الأعياد والأعراس، ويدخل فيه تغني صوفية زماننا في المساجد والدعوات بالأشعار والأذكار مع اختلاط أهل الأهواء والمرد، بل هذا أشد من كل تغن لأنه مع اعتقاد العبادة، وأما التغني وحده بالأشعار لدفع الوحشة أو في الأعياد والأعراس فاختلفوا فيه والصواب منعه مطلقًا في هذا الزمان). ينظر: الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 21، ص 68، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

⁽⁶⁾ النسفي، المتافع، مصدر سابق، ل163.

ر7) [قام] من (أ).

⁽⁸⁾ الصوفية: هم السالكون لطريق الله خاصة وأن سيرتهم أحسن السير وطريقتهم أصوب الطرق

من الحشوية (أ) يستدلون بهذه الآية في سماع القول، وهذا فاسد لأن معنى (2) الألف واللام للإضافة (3) أي يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وفي سررة (4) بني اسرائيل قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَغْزِزُ مَنِ أَسْتَطَعَتَ مِتْهُم بِصَوْقِكَ ﴾ (الإسراء: 64)، [من جراي توبيدا (5) كردم

وأخلافهم أزكى الأخلاق بل لو جمع عقل العقلاء وحكمة الحكماء وعلم الواقفين على أسراو الشرع من العلماء ليغيروا شيئا من سبرهم وأخلاقهم ويبدلو، بما هو خير منه لم يجدوا إليه سبيلا. ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحرائي أبو العباس، توحيد الألوهية كتب ووسائل ونتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي)، ط2، ج2، ص56، مكتبة ابن تيمية، السعودية.

(1) الحشرية: هم قوم كانوا يقولون بجواز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة كالحروف في أوائل السور كذا قال بعضهم: وهم الذين قال فيهم الحسن البصري لما وجد قولهم ساقطا وكانوا يجلمون في حلقته أمامه ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة أي جانهها وخصوم الملقيين يرمونهم بهذا الاسم تنفيرا للناس عن اتباعهم والأخذ بأقوالهم حيث يقولون في المتشابه لا يعلم تأويله إلا اله....، رقد رأى الحسن البصري الذي هو من أكابر السلف سقوط قول الحشوية في السلف، وأن أهل الباطل من المبتدعة رموا أهل السنة والحديث بمثل هذا اللقب الخبيث، فالخواص منهم يقصدون بهذا الاسم أن المسمى به حشو في الوجود وفضلة في الناس لا يعبأ بهم ولا يقام لهم وزن إذ إلم يتبعوا آراءهم الكاسدة وأفكارهم الفاسدة، وأما العرام منهم فينظرون أن تسمية السلف بالحشوية لقولهم بالفوقية وكون الأدلة في السماء بمعنى أنهم اعتقدرا رحاشا أن الله تعالى حشو هذا الوجرد وأنه داخل الكون تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا رهذا بهتان عظيم على أهل الحديث على أن هذا القول لم يقل به أحد راعداء الحق في عصرنا هذا على المسلك الجاهلي فتراهم يرمون كل من تمسك بالكتاب والسنة بكل لقب مذموم بين المسلمين والله المستعان على ما يصفون، التميمي، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان النجدي (1396هـ)، مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية: (تحقيق: محمود شكري الألوسي)، ط1، ص94 - 99؛ الجامعة الإسلامية، المدينة المتورةا

^{(2) [}معنى] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}والاضافة] من (أ).

 ^{(4) [}سررة] ساقطة من (ب).

رة) [توكيد] من (ب)،

وتو اكنون هرجه تواني بكن] (أ)، أي: واستزلل عن الطاعة من قدرت منهم بصوتك، أي: بدعائك [بلغزان أن أيشان هركسرا تواني بأواز تو] (2)، قال أبن عباس جين كل صوت يدعو إلى الفساد فهو صوته، (هر أوازى كه أز دهان بيرون آيد كه نه در رضاي خداوند تعالى بود أن أو أز شيطان است وهرجه هست أن أواز لهوها مزامير وطنابير وصيخ ودف وبنرد ومثل همه أن أن شيطان است جراز يراك آن بوسوسة تزيين شيطان است] (قهرا).

في سورة لقمان قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن بَدْ مَرِى لَهُو اَلْحَدِيثِ ﴾ (لقمان: 6)، [اكنون مي نكوهد مخالفان كتاب [الله تعالى] (5) رامتابعان لهو وباطل واكفت وازمرد مان كس است كي بماند متابعت قرآن وبركز بند سخن لغو ولهو وباطل راوفسائه وسمرو سركذشت بيشينا نراوسخن عجم وملوك بشين راونزول اين بحق وليد ابن المغيرة (6) است وياران وي كه [روزكار بهمين كذاشتند ومجاهد كوبد شاكرد ابن عباس بينها آلاً مراد زين لهو الحديث سرود است بركزينند سرود رابر قران خواندن

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي: أنا الذي خلقتك فافعل الآن ما بدا لك).

 ⁽²⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة الفارسية ومعناها (أي: واستزلل عن الطاعة من قدرت منهم بصوتك).

⁽³⁾ ما بين المعقوقتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي: كل صوت خارج من الفم لم يكن في مرضاة الله فهو من الشيطان وكل أصوات اللهو من المزامير والطنابير والصيخ والدف والبنرد (أسماء آلات موسيقية إيرانية) ومثلها هي من وساوس وتزيين الشيطان).

⁽⁴⁾ ينظر: الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (1405هـ)، جامع البيان عن تأريل آي القرآن (تفسير الطبري)، ج15، ص118، دار الفكر، بيروت.

 ⁽⁵⁾ ما بين المعقرنتين ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ هو: الوليد بن عبد شمس بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزرمي قتل يوم البمامة شهيدا تحت لواء ابن عمه خالد بن الوليد، وكان قد أسلم يوم الفتح، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000)، الواني بالوفيات، (تحقيق: أحمد الأرناژوط ونركي مصطفى)، ج27، ص269، دار إحياء التراث.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين سالط من (ب، ج).

ليضل عن سبيل الله بغير علم تاكم كنند مردمان از راه خداي عز وجل يعني ازدين خداي عز وجل بعني ازدين خداي عز وجل بجهل وناداني ويتخذها هزوا وهركه سرود كفتن مباح كرفت وي قرائرا فسوس كرفتن وببازي كرفتن كفر بود] (أن فسوس كرفتن وببازي كرفتن كفر بود] (أن كما قال [الله تعالى] (أن ﴿ وَلَا نَذَوْلَا اللهُ عَدَالُ ﴿ وَلَا نَذَوْلَهُ وَاللهُ عَدَالُ أَلُهُ مَا عَدَالُ وَهُولُهُ ﴿ اللهُ عَدَالُ أَلُهُ مَا عَدَالُ أَلْهُ عَدَالًا أَلَا لَهُ وَفَسُوس وسرود ازوصف كافران است] (أنها أنهو وفسوس وسرود ازوصف كافران است] (أنها أنهو وفسوس وسرود ازوصف كافران است) (أنها أنهو وفسوس وسرود ازوصف كافران است) (أنها أنهو وفسوس وسرود ازوصف كافران است) (أنهو وفسوس وسرود ازوصف كافران الله المنهود) (أنهو وفسوس وسرود ازوصف كافران اللهو وفسوس وسرود المنهود (أنهو وفسوس وسرود المنهود) (أنهو وفسوس وسرود المنهود) (أنهود) (أنه

في السراجية: ويمنع الصوفية من رفع الصوت، وتخريق الثياب، والذين يدعون الوجد والمحبة [ليس بشيء] (6)، دار يسمع (7) فيها صوت الغناء والمزامير والمعازف، يدخل عليهم بغير إذنهم، لأن المنع عن ذلك فرض (8)، لا أدع مشركًا يضرب بربطا (9)،

⁽¹⁾ ما بين المعقوقتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إن مخالفي كتاب الله يتبعون اللهو والباطل من أساطير السابقين وأحاديث العجم والملوك السابقين، ونزلت هذه الآية بحق الوليد ابن المغيرة وأصحابه الذين كانوا يقضون أوقاتهم بهذا، ويقول مجاهد تلميذ ابن عباس خات إن المراد من لهو الحديث هذا هو الأغاني أي إعلاء صوت الغتاء على قراءة القرآن ليضل عن سبيل الله بغير علم).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة القارسية، ومعتاها (أي لهم عدّاب مهين).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرقين وردت باللغة الفارسية، رمعتاها (أي إن الاعراض عن القرآن وسماع اللهو والاغانى من صفات الكفار).

⁽⁵⁾ ينظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، ج3، ص490، دار المعرفة: بيروت.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرقتين وردت من أصل الكتاب [لا أصل له]، الأرشي، الغتارى السراجية، مصدر سابق، ص316.

⁽⁷⁾ أاو يسمع] من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج5، ص125، رهذا إذا كان الدخول بغير استئذان لتغير المنكر.

⁽⁹⁾ البربط: وهو العود الأعجمي من ملاهي العجم شبه بصدر البط والصدر بالفارسية بر نقيل بربط. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سأبق، ج7، ص258.

قال محمد رحمه الله: كل شيء أمنع (1) عنه المسلم فإني أمنع عنه المُشرك إلا الخمر والخنزير (3)(2).

في العيون: ولو أن رجلاً رأى منكرًا، فإن علم أنه نو [منع امتنع] (أ)، لا يسعه السكوت عنه، وينبغي له أن يمنع بالنصيحة واللين، لا على وجه العداوة، والحمية (أ)، ولو ولو كان بحال لو نهاهم علم أنهم لا يمتنعون عن ذلك، فهو في سعة عن تركه، ولو نهاهم (أ) كان أفضل وينال الثواب، ولو كان يخال لو منعهم شتموه، أو ضربوه (أ)، ولا يصبر على ما يصيبه (8)، فالأفضل أن يترك، فإن كان يعلم أنه يقدر أن يصبر على ما أصابه، فإن عمل به فإنه ينسب عمله عمل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأنى يوجد مثل هذا (6).

ني تمهيد أبي شكور السالمي (10) رحمه الله: اعلم أن الزجر، والتحريم، والخطر، والمنطر، والمنطر، والمنطر، والمنطر، ومن أباح ذلك واستحل من غير عذر ولا شبهة فإنه [يصير كافرًا] (11).

⁽أ) [منع] من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج2، ص313.

⁽³⁾ الأوشى، الفتاوي السراجية، مصدر سابق، ص321.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت من كتاب العيون: [نهى عن ذلك لكان يقبل منه فإنه].

رة) [الحمة] من (أ).

^{(6) [}نهيهم] من (h).

^{(7) [}وضربوه] من (أ).

^{(8) [}مصيته] من (ب).

⁽⁹⁾ أبر الليث، عيرن المسائل، مصدر سابق، ص220 - 221.

⁽¹⁰⁾ التمهيد في بيان الترحيد، لأبي شكور محمد عبد السيد بن شعيب الكشي السالمي، الحنفي أوله الحمد لله ذي المن والآلاء إلى آخر،، وهو مختصر في أصول المعرفة والترحيد ذكر فيه أن القول في العقل كذا وفي الروح كذا إلى غير ذلك فأورد ما يجوز كشفه من علم الكلام. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص484.

^{(11) [}الإيصير نهر كانر] من (أ).

وقالت الروافض والجهمية (1): إن التحريم يكون بمعنى الكراهة (2)، [أ/ 544] ولا يكون بمعنى الرجر (5) والحرمة، وقال كل ما كان محرمًا بعين النصوص (4) صريحًا، فإنه يوجب الحرمة، وما وراء ذلك من الدلالة، والتأويل، والإشارة، والمقتضى، والقياس، فإنه لا يوجب الحرمة، ولهذا المعنى قالوا إن الخمر حلال، واللواطة، والمتعة حلال، واللعب، والغناء حلال (5)، والرقص، والشعر حلال، لأن الله تعالى ما حرمهما في القرآن صريحًا لأنه قال: في الخمر (6) ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ (المائدة: 90)، والاجتناب يدل على الكراهية، وكذلك سمى اللواطة منكرًا ونحو ذلك.

^{(1) [}الحسة] من (ب)، [المرجئة] من (ج). الروافض: فإنه يطلق على تلك الطائفة ذات الأفكار والآراء الاعتقادية الفين رفضوا خلافة أبى بكر وعمر ينف وأكثر الصحابة، وزعموا أن الخلافة ني على وذريته من بعده بنص من النبي عِنْهُ، وأن خلافة غيرهم باطلة، وهم عدة فرق ولكن الكل يجمعهم معتقد واحد حول الإمامة وأحقية على بها. الجهمية: هم اتباع جهم ابن صفران الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال وأنكر الاستطاعات كلها وزعم أن الجنة رالنار تبيدان وتفنيان وزعم أيضا ان الايمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ران الكفر هو الجهل به فقط وقال لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن يكرنا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به وزعم أيضا أن علم الله تعالى حادث رامتنع من رصف الله تعالى بأنه شيئ أو حي أو عالم أو مريد وقال لا أصفه يجوز إطلاقه على غيره كشيء موجود وحي وعالم ومريد رنحو ذلك ررصفه بأنه قادر وموجرد وفاعل وخالق ومحبي ومميث لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده رقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية رئم يسم الله تعالى متكلما به وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته، والمرجثة قالوا بالأرجاء بالأيمان وبالخبر في الأعمال على مذهب جهم بن صفوان فهم إذا من جملة الجهمية، وهم من فرق الروافض. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد أبو منصور (1977)، الفرق بين الفِرق وبيان الفرقة الناجية، ط2، ص199 - 200، دار الأفاق الجديدة، بيروت،

^{(2) [}الكراهية] من (ج).

^{(3) [}الزراجر] من (ب، ج).

^{(4) [}النص] من (h ج).

^{(5) [}حلال] ساقطة عن (أ، ج).

^{(6) [}القرآن] من (ب).

والجواب: قلنا الخمر حرام بدليل بقوله تعالى: ﴿ رِجْنُ مِّنْ عَمَلِ الشَّيطَانِ ﴾ (المائلة: ﴿ 90)؛ ثم عمل الشيطان حرام، وكل رجس حرام بدليل قوله تعالى: ﴿ وَيُحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْنَ ﴾ (الأعراف: 157)، وقوله تعالى (أ): ﴿ فَاجْتِنْدُو ﴾ (المائدة: 90) أمر (5) المخبّية ﴾ (الإجتناب، والاجتناب يكون عن القبائح المحض، وقوله: ﴿ قُلْ يِهِما إِنَّمْ كَبِرٌ ﴾ (البقرة: 219)، والإثم يكون في المحرمات دل إنه حرام، ومن (قاطلها وكثيرها والسكر من وروي (5) عن النبي على أنه قال: (حرمت الخمر لعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب) (6)، وقال عليه الصلاة والسلام: (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) (7)، وكل شراب) (6)، سماها فاحشة، ثم أخبر أن القواحش [حرام بدليل قوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ الفَيْحِشَةُ مَاسَبَعَكُمُ بِهَامِنَ أَمْدٍ ﴾ (الأعراف: 33) إذا من عمن النبي النبي النبي وملعون من غير تخوم والأرض، وملعون من أتى بهيمة وملعون من عمل عمل (10) قوم لوط) (11)، وروي عن الأرض، وملعون من أتى بهيمة وملعون من عمل عمل عمل عمل والقائق فو لوط) (13)، وروي عن الأرض، وملعون من أتى بهيمة وملعون من عمل عمل عمل عمل عمل عمل والقائم والوط) ووي عن المورة وابنتها، وملعون من أتى بهيمة وملعون من عمل عمل عمل عمل عمل عمل والعرب ووي عن المورة وابنها، وملعون من أتى بهيمة وملعون من عمل عمل عمل عمل عمل عمل عمل والقائم، وروي عن المورة وابنه المؤرثة وابنها، وملعون من أتى بهيمة وملعون من عمل عمل عمل عمل عمل عمل والقائم، وروي عن المؤرث عن أنه المؤرث عن أنه وروي عن المؤرث عن أنه المؤرث المؤرث

^{(1) [}حرام] من (ب، ج).

^{(2) [}امرنا] من (أ): [وامر] من (ب).

^{(3) [}من] من (ب).

^{(4) [}فلا] من (ب).

^{(5) [}ريرري] من (ب).

⁽⁶⁾ أخرجه البيهةي في منته الكبرى، قال العقيلي، الحديث موقوف على ابن عباس، وقم الحديث: 20736، باب شهادة أهل الأشربة. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر (1994)، سنن البيهقي الكبرى، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، ج10، ص213، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

 ⁽⁷⁾ اخرجه مسلم في صحيحه، عن بن عمر، رقم الحديث: 2003، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن
 كل خمر حرام. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج3، ص1587.

^{(8) [}حرم] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ما ظهر منها وما بطن] من (ب).

^{(10) [}عمل] ساقطة من (h).

⁽¹¹⁾ أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، والحاكم، بإسناد صحيح، باب من عمل عمل فوم لوط، رقم الحديث: 13494. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (1403هـ)، مصنف عبد الرزاق،

النبي ﷺ أنه قال: (اقتلوا الفاعل والمفعول به)(أ) فدل ان اللواطة حرام، ومن استحل بكفر (2).

وأما المتعة كانت مباحة ثم (3) نسخت بآية (4) النكاح، واجتمعت (5) الأمة (6) على نسخها، من أباح يصير كافرًا، [وأما اللعب، والرقص، والغناء، والشهر، من أباح ذلك يصير فاسعًا ولا يصير كافرًا أ⁽⁷⁾، لأن الحرمة تثبت بالخبر الراحد (8)، وكل نهي ورد بالنص، أو بدلالة النص (9)، أو بالخبر المتواتر (10)،

(تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، ط2، ج7، ص365، المكتب الإسلامي، بيروت. وأبن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (1425هـ)، البدو المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، (تحقيق: مصطفى أبر الغيط وعبد الله بن سليمان رياسر بن كمال)، ط1، ج8، ص604، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.

(1) أخرجه أبو دارد في سنته، وقال الحديث صالح، رقم الحديث: 4462، باب فيمن عبل عمّل قوم لوط. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج4، ص158.

(2) ينظر: ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج7، ص412.

(3) [ثم] ساقطة من (ب، ج).

(⁴) [أية] من (ب).

(ق) [رجتمعت] من (ب).

(6) [الامة] ساقطة من (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

(8) خبر الواحد: وهو الذي لا يوجب علم اليقين لاحتمال الغلط من الراوي وهو دليل موجب للعمل بحسن الظن بالراوي وترجح جانب الصدق بظهور عدالته، لذلك خبر الواحد ظني الدلالة لا قطعي يحتمل الصدق والكذب. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، أصول السرخسي، ج1، ص112، دار المعرفة، بيروت.

(9) دلالة النص: هي فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده، وقيل هي الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوي ويسميها عامة الأصوليين فحوى الخطاب، كما عرف أن المقصود من تحريم التأفيف والنهر كف الأذى عن الوالدين. البزدوي، كشف الأسرار، مصدر سابق، ج1، ص115.

(10) الخبر المتواتر: هو الخبر الثابت في السنة القوم أعني ما رواه عدد استحال تواطئهم على الكذب رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحس وراجع التواتر وخلافه أو بإجماع الأمة (أ)، فإنه يوجب الحرمة لا محالة (2)، ويوجب النسخ (5) لما قبله، ومن أنكر ذلك يصير كافرًا، ومن أنكر خبر الواحد والقياس (4) وقال (5) إنه ليس بحجة فإنه يصير كافرًا، ولمو قال هذا الخبر غير (6) صحيح (7)، وهذا القياس غير ثابت لا يكون (8) كافرًا، ويكون فاسقًا، ولمو كان الحكم ثبت بالقياس، أو بخبر الواحد، واتفقت الأمة على ذلك، ولم تختلف فإنه يكون إجماعًا، ومن أنكر وجوب ذلك يصير كافرًا (9).

م، قوله: وَلَا مَنْ يَلْعَبُ بِالطُّيُورِ (10)، وهذا إذا كان يطيرها فينظر إلى العورات، أما إذا كان بمسك الحمام في بيته يستأنس بها، ولا يطيرها فهو عدل، وفي بعض النسخ بالطنبور وهو المغني، وَلَا مَنْ (11) يُغَنِّي لِلنَّاسِ (12)، ولا يقال بأن فيه تكرار فقد ذكر

خبر الآحاد. البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي (1407هـ)، قواعد الفقه، ط1، ج1، ص274؛ الصدف يلشرز، كراتشي.

⁽¹⁾ إجماع الامة: فهر اتفاق مجتهدي أمة محمد فل بعد وفاته في حادثة على أمر من الأمور في عصر من الأعصار. الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، مصدر سابق، ج3، ص487.

^{(2) [}لا حالة] من (أ).

ر3) [القسخ] من (أ، ج).

 ⁽⁴⁾ القياس: هو ترتب الحكم في غير المنصوص عليه على معنى هو علة لذلك الحكم في
المنصوص عليه، الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي (1402هـ): أصول
الشاشي، ج1، ص325، دار الكتاب العربي، بيروت.

^{(5) [}رقال] ساقطة من (أ).

ر6) [ليس] من (h).

^{(7) [}بصحيح] من (أ).

^{(8) [}لا يصير] من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج7، ص408.

⁽¹⁰⁾ التدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(11) [}من] ساقطة من (أ).

^{(12) [}الناس] من (أ). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

المغنية لأن الأول في التغني مطلقًا، وهذا في التغني للناس⁽¹⁾. وذكر في السير الكبير⁽²⁾ وشرح الأقضية⁽³⁾، إذا كان لا يسمع غيره، ولكن يسمع نفسه لإزالة الرحشة فلا بأس⁽⁴⁾. مه⁽⁶⁾⁽⁵⁾.

في الذخيرة⁽⁷⁾، ولا تقبل شهادة المغني ولا المغنية، إذا كان يجتمع الناس بلهوهم، هكذا ذكر الخصاف في [أدب القاضي](8)؛

(1) ينظر: العرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص122 - 123.

- (2) السير الكبير: للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ)، وهو آخر مصنفاته صنفه بعد الصرافه من العراق، شرحه القاضي الإمام علي بن الحسين السغدي المتوفى سنة 461 وشرحه الإمام شمس الألمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة 483هـ، في جزءين ضخمين أملاء محبوسا وأتمه في آخر المحنة بمرغبنان في جمادى الأولى سنة 484هـ، وعليه شرح لصاحب المحيط. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج2، ص. 1014.
- (3) والمقصود به (كتاب الأقضية) وهو للحسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق الملقب ب (ظهير الدين أبي المحاسن)، المرغيناني، نسبة إلى مرغينان يلدة من بلاد فرغانة، (ت506هـ)، كان فقيها محدثا نشر العلم املاة وتصنيفا وصنف كتاب (الأقضية)، والشروط والفتاوى والفوائد وغير ذلك، نفقه على برهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر بن ماز، وشمس الأئمة الأوزجندي وزكي الدين الخطيب مسعود بن الحسن الكاشاني وهم تفقهوا على شمس الأئمة السرخسي عن الحلواني وتفقه عليه ظهير الدين محمد بن أحمد صاحب الفتاوى الظهيرية وغير، البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص280.

(4) [س] من (أ).

- (5) ينظر: المرغيناني، الهداية؛ مصدر سابق، ج3، ص123.
 - (6) النسفي؛ المنافع؛ مصدر سابق؛ ل163.
- (7) الذخيرة: وهي مختصر المحيط البرهاني في الفقه التعماني للشيخ الإمام العلامة برهان الذين محمود ابن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأثمة عبد العزيز بن عمر بن مازء البخاري الحتفي المتوفى سنة 616، وهو ابن اخي الصدر الشهيد حسام الدين والمحيط عبارة عن مجلدات (مطبوعة)؛ ثم اختصر، وسماد (الذخيرة)، وكثيرا ما يغلط فيه الطلبة. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1619.
- (8) ما بين المعقونتين ساقط من (ب). أحمد بن عمرو وقيل عمر بن مهير وقيل مهران الشيباني الإمام أبو يكر الخصاف ذكره صاحب الهداية في الوديعة بلقبه الخصاف روى عن أبيه وغير، وكان مقدما عند المهتدي بالله وصنف للمهندي كتابا في الخراج فلما قتل المهندي نهب الخصاف

لأنه (1) ملعون على لسان صاحب الشرع، قال النبي ﷺ: (لعن الله المغنيات) (2)، ومن يكون ملعونًا على لسان صاحب الشرع يكون ساقط الشهادة لا محالة، قال فأما إذا كان لا يسمع أغيره ولكنه يسمع (3) تفسه لإزالة الرحشة قبلت شهادته، يجب (4) أن يعلم بأن (5) المغني لإجماع الغير [وإيناسه] (6) مكروه عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى.

ومن الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة، ألا ترى أنه لا بأس بضرب الدف في العرس والوليمة وإن كان فيه نوع لهو، وإنما لم يكن (7) به بأس؛ لأن فيه إظهار النكاح وإعلانه، وبه أمرنا صاحب الشرع، قال النبي راعلية (أعلنوا النكاح ولو بالدف) (8) فكذا التغني، ومنهم من قال: إذا كان يتغنى ليعرف نظم القوافي، ويصير فصيح اللسان

وذهب بعض كتبه من جملتها كتاب عمله في المناسك لم يكن خرج للناس قال النديم وله من المصنفات كتاب الحيل في مجلدين كتاب الوصايا كتاب الشروط الكبير كتاب الشروط الصغير كتاب الرضاع كتاب المحاضر والسجلات كتاب أدب القاضي وغيرها توفي ببغداد أ26هـ القرشي، الجواهر المفية، مصدر سابق، ج1، ص87. وينظر: الحسام الشهيد، شرح ادب القاضى، مصدر سابق، ص260.

^{(1) [}الله] من (أ).

⁽²⁾ لم أعثر على نص الحديث في كتب الحديث.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(4) [}ريجب] من (ب: ج).

^{(5) [}أن] من (ب، ج).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من صاحب المحيط البرهاني لأنه تلميذ صاحب كتاب (الأقضية).

^{(7) [}یکرن] من (ب).

⁽⁸⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن عائشة طلح، وقال الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 1089، باب ما جاء في إعلان التكاح، الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص398. الألباني، محمد ناصر المدين، المتوفى 1420هـ، 1411هـ - 1991م، ضعيف سنن الترمذي، ط1، ص123، المكتب الإسلامي - بيروت.

لا بأس به، وأما التغني لإسماع نفسه ودفع الوحشة عن نفسه، هل هو يصير (1) مكروهًا؟ فقد اختلف المشايخ فيه، منهم من قال لا يكره، [وبه اخذ شمس الأئمة السرخسي (2).

وإنما المكروه أن على قول هذا القائل ما يكون على سبيل اللهو، وهذا القائل يحتج بما روي عن أنس بن مالك (5) وهو يحتج بما روي عن أنس بن مالك (5) وهو

 ⁽¹⁾ إيصير] ساقطة من (1).

⁽²⁾ محمد بن أحمد بن أبي سهل أبر بكر شمس الأئمة السرخسي، نسبة إلى سرخس بلغة قديمة من بلاد خراسان، من كبار الأحناف، (ت483هـ)، كان إماما علامة حجة متكلما مناظرا أصوليا مجتهدا، عدد أبن كمال باشا من المجتهدين في المسائل، لازم شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني وأخذ عنه حتى تخرج به رصار أرحد زمانه، أشهر كتبه (المبسوط)، وشرح الجامع الكبير للإمام محمد، وشرح مختصر الطحاوي وغيرها. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص28.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁴⁾ أنس بن مالك بن النصر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار أبر حمزة الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله على وأحد المكثرين من الرواية عنه صح عنه أنه قال قدم النبي النبي المعنية وأنا ابن عشر سنين وأن أمه أم سليم أنت به النبي النه لما قدم نقالت له هذا أنس غلام يخدمك نقبله، خرج أنس مع رسول الله النبي الى بدر وهو غلام يخدمه غزا أنس مع النبي النه قال ثماني غزرات، تحدمه عشر سنين ودعا له النبي المتوح ثم قطن يحمل الفاكهة في السنة مرتبن وكانت إقامته بعد النبي المدينة ثم شهد الفتوح ثم قطن يحمل الفاكهة في السنة مرتبن وكانت إقامته بعد النبي المدينة ثم شهد الفتوح ثم قطن البصرة ومات بها قال على ابن المديني كان آخر الصحابة مونا بالبصرة، عن عمر قبل 99، وقبل المديني كان آخر الصحابة مونا بالبصرة، عن على بن حجر أبو الفضل الشافعي (1412هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، (تحقيق: على محمد البجاري)، ط1، الفضل الشافعي (142- 127، دار الجيل، بيروت.

⁽⁵⁾ البراء بن مالك الأنصاري أخو أنس بن مالك وحكى عن محمد بن إسحاق أنه من أهل الصفة ولم يذكر إسناده والبراء شهد أحدا فما دونه من المشاهد استشهد يوم تستر سنة 23هـ، وكان طيب القلب يميل إلى السماع ويستلذ الترنم أحد الشجعان والفرسان، وقد اشتهر أن البراء قتل في حريبه مانة نفس من الشجعان مبارزة، وكان البراء رجلا حسن الصوت فكان يرجز برسول الله على نبعض أسفاره إذ قارب النساء فقال وسول الله على: إياك والقوارير إياك والقوارير. الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصدر سابق، ج1، ص350.

كان يتغنى، والبراء بن مالك كان من زهاد الصحابة وضم، ومن المشايخ من قال: جميع ذلك مكروه، وبه أخذ شيخ الإسلام خواهرزادة (أ)، وهذا القائل يحمل حديث البراء بن مالك على أنه كان ينشد الأشعار المباحة التي فيها ذكر الوعظ والحكمة، وهذا لأن اسم الغناء كما ينطلق على الغناء المعروف ينطلق على غيره، قال ﷺ: (من لم يتغن بالقرآن فليس منا) (2)، قلنا إنشادنا هو مباح من الأشعار لا بأس به، وإذا كان في الشعر صفة المرأة إن كانت المرأة بعينها وكانت حية يكره، وإن كانت ميتة أو كانت المرأة مرسلة (أ) لا يكره.

وكذلك لا تقبل شهادة النائحات، ولم يرد به النائحات (4) التي تنوح في مصيبتها (5)، وإنما أراد به التي تنوح [في] (6) مصيبة غيرها، للحديث، [إذا كان ذلك مكتسبة بهذا] (7) لقوله عليه الصلاة والسلام: (لعن الله النائحات) (8)، ولأنها ارتكبت ما لا يحل في

⁽¹⁾ محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري أبو بكر الحنفي المعروف ببكر خواهرزادة، المشرقي سنة 483هـ: ببخاري. كان إمائها فاضلًا حنفيًا، وكان من عظماء ما وراء النهر، من تصانيفه: التجنيس في الفروع، شرح أدب القاضي لأبي يوسف شرح الجامع الكبير للشيائي في الفروع شرح مختصر القدوري الفتاري المبسوط في الفروع رغير ذلك. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص76.

⁽²⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 7089، باب قوله تعالى: ﴿وَأَيْرُواْ قُوْلَكُمْ أَوِاَجُهُ وُالِهِ ۗ إِنَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ وَالْمِدُونِ اللَّهِ وَالْمِلْكَ: 13). صحيح البخاري، ج6، ص737.

^{(3) [}مسلمة] من (ب).

^{(4) [}النائحات] ساقطة من (أ).

^{(5) [}مصيتهما] من (أ)،

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت (انخذت ذلك مكسبة) من المحيط البرهاني.

⁽⁸⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن انس بن مالك، قال الشيخ الألياني: ضعيف الإسناد، رقم الحديث: 3128 باب في النوح. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص193 وأبو داود، سليمان ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، ج3، ص162 دار الكتاب العربي، بيروث.

الشرع، وهو الغناء والنوح لطمعها في المال، فلا تؤمن أن ترتكب شهادة الزور لأجل المال، وذلك أيسر عليه من الغناء والنوح في مدة طريلة (1).

في الفتاوى الكبرى⁽²⁾: لا تقبل شهادة المغني والمغنية، والنائحة⁽³⁾، ومن يجلس مجلس الفجور والمجانة، كالشرب ونحوه، وإن لم يشرب ولم يسكر، وإن كان يلعب بشيء من الملاهي على وجه لا يشغله عن الصلاة، أو عما يلزمه من الفرائض، ينظر: إن كانت مستشنعة بين الناس كالمزامير والطنابير [لا تقبل شهادته]⁽⁵⁾، وإن لم تكن مستشنعة كالحداء وضرب القصب، جازت شهادته، إلا أن⁽⁵⁾ يتفاحش [بأن⁽⁶⁾ يرقصوا به في حد المعاصي، فحينئذ تسقط العدالة، ومن يتعلم شعر الغزل]⁽⁶⁾، إن كان يتعلم ⁽⁶⁾ لأجل العربية لا بأس به، لأن ابن عباس ⁽¹⁰⁾ هيشك كان إذا مد في الكلام قال يتعلم (10) العربية لا بأس به، لأن ابن عباس (10)

⁽¹⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص184 - 185.

 ⁽²⁾ الفتاوي الكبرى: للإمام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد وقد سبقت ترجمته.

^{(3) [}رالتابح] من (أ).

^{(4) [}لم يجز شهادة] من (أ).

 ⁽ā) [ان] سائطة من (أ).

^{(6) [}نان] من (h).

⁽أريدخلوا] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [يتكلم] من (ب).

⁽¹⁰⁾ عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ويكنى أبا العباس وأمه لبابة بنت الحارث بن حزن بن بجبر الهلالية أخت ميمونة زوج النبي على ولد بمكة في شعب بني هاشم قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له رسول الله في فقال: اللهم فقهه في الدين وعلمه المحكمة والناويل وكان عمر بن الخطاب بقريه ويدنيه ويستشيره مع شيوخ الصحابة ويقول نعم ترجمان القرآن ابن عمر بقول هو أعلم القرآن ابن عباس وكانت عائشة تقول هو أعلم من بقي بالسنة وكان ابن عمر بقول هو أعلم الناس بما أنزل على محمد في وشهد ابن عباس مع علي بن أبي طالب خشفه صفين وقتال الخوارج بالنهروان، توفي رسول الله في وهو ابن 13سنة، قال عطاء ما وأبت مجلسا قط كان الخوارج بالنهروان، توفي رسول الله وقطم جفنة وأن أصحاب القرآن عند، يسألونه وأصحاب النحر عنده يسألونه وأصحاب النقة عند، يسألونه كلهم يصدرهم النحر عنده يسألونه وأصحاب الققة عند، يسألونه كلهم يصدرهم

هاتوا بديوان الشعر شهادة الشاعر إذا لم يقذف في شعره مقبولة لأن نفس الشعر ليس بفسق (أ).

ب، الماجن: الذي لا يبالي ما صنع وما قيل له، ومصدره المجون، والمجانة اسم منه والفعل من باب [...] (2) طلب. حدا (⁽³⁾ الإبل ساقها حدا والهاء (4) غنى لها والحادي مثل السائل (5).

في الكبرى: وإذا قدم الأمير بلدة فذهب الناس في طريق⁽⁶⁾ ينظرون إليه لا تقبل⁽⁷⁾ شهادتهم لاشتغالهم بالعبث، إلا أن يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل عدالتهم كذا قال⁽⁸⁾: خلف بن أبوب رحمه الله، وهذا منه احتياط، والفتوى على أنهم إن خرجوا لتعظيم الأمير الذي هو مستحق لذلك، والاعتبار يسقط عدالتهم، ومن [أ/ 545] [كان عدلاً] عند الناس فشهد بزور، روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: لا تقبل شهادته أبدًا لأن هذا لا تعرف له توبة، وروي عن الفقيه أبي جعفر (10) رحمه الله أنه تقبل

في واد راسع، توفي ابن عباس سنة 65 ويقال 68هـ، بالطائف وصلى عليه محمد بن الحنفية. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج1، ص173 - 174.

⁽¹⁾ ينظر: الزيلعي، تبين الحقالق، مصدر سابق، ج4، ص221.

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [فعل] من (أ).

^{(3) [}حد] من (أ).

^{(4) [}والهاء] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص116 - 463.

^{(6) [}الطريق] من (أ).

^{(7) [}لا تقبل] مكرره من (أ).

^{(8) [}قال] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عدالتهم ومن] من (ب).

⁽¹⁰⁾ وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي الهندواني، شيخ كبير رامام جليل القدر من أهل بلخ، كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد والورع، ريقال له أبو حيفة الصغير لفقهه، تفقه على أبي بكر الأعمش، وتفقه عليه نصر بن محمد أبو اللبث الفقيه وجماعة كثيرة، توفى بيخارى سنة 362هـ اللكنوي، الفوائد البهية، مصدر سابن، ص179.

. شهادته، والفترى على هذا، وإن لم يكن عدلاً فشهد بزور ثم تاب قبلت شهادته (1).

في شرعة (ألاسلام (أن) ويعتبر في العيدين بأحوال الناس في الخروج إلى المصلى في شرعة المسلم في شرعة المسلم في شرعه أفواجًا على فيجعل أحوال يوم الحشر نصب عينيه من انبعاث الناس من قبورهم أفواجًا على هيئات (أنا شيء، واصطفافهم (ق) صفوف ذلك اليوم للعرض، وكذلك إلى آخر ما يرى من صدرهم (أنا إلى منازلهم بين مقبول ومردود.

ه، وَلَا مُذْمِنِ الشَّرْبِ عَلَى اللَّهُوِ⁽⁷⁾، لأنه ارتكب محرم دينه، في الذخيرة ولا يجوز شهادة مدمن الخمر، فحرمة الخمر⁽⁸⁾ ثابتة بالنص، وشرع عليه عقوبة في الدنيا، [....] (9) وهو الحد، وهو (10) من جملة الكبائر، فتسقط به العدالة، ثم شرط الإدمان [ولم (11) يرد به الإدمان في الشرب؛ لأنه لا يطيق، وإنما أراد به الإدمان] (12) في النية، يعني يشرب [ومن نيتة أن يشرب] (13) بعد ذلك إذا وجده، قال شمس الأئمة السرخسي:

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص440.

^{(2) [}سرعة] من (l).

⁽³⁾ شرعة الإسلام، للإمام محمد بن أبي بكر الواعظ المعروف بإمام زاد، البخاري الجوغي ركن القوائد الإسلام الحنفي المفتي ببخارى المتوفى سنة 573ه، ومن تصانيفه عقود العقائد في فنون القوائد وفي النسخة الموجودة بمصر معنون بجوهر عقود العقائد وهي منظومة. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص98.

^{(4) [}هيات] مكرر، من (أ).

^{(5) [}راصفائهم] من (ب)،

^{(6) [}صدررهم] من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(8) [}الخمر] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت أوهو في الدنياً] من (ب، ج) وهي زائدة.

^{(10) [}رهو] ساقطة من (أ).

^{(11) [}ذلم] من (ج).

⁽¹²⁾ ما بين المعفرنتين ساقطة من (ب).

⁽¹³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

ويشترط مع الإدمان أن يظهر ذلك للناس، أو يخرج سكرانًا فيسخر منه الصبيان، حتى إن من شرب الخمر في السر لا يسقط العدالة.

قال في الأصل⁽¹⁾: ولا تجوز شهادة مدمن الخمر⁽²⁾، وأراد به في سائر الأشربة سوى الخمر لأن المحرم في سائر الأشربة السكر⁽³⁾، فشرط الإدمان على الشربة السكر، [والمحرم في الخمر نفس الشرب، فشرط الإدمان على الشرب]⁽⁴⁾؛ وكذلك من يجلس مجالس⁽⁵⁾ الفجور والمجانة والشرب، لا تقبل شهادته، وإن لم يشرب؛ لأنه تشبه بهم؛ وقد قال عليه الصلاة والسلام: (من تشبه بقوم فهو منهم)⁽⁶⁾، ولأنه برضى بمعصيتهم، وإن⁽⁷⁾ لم يحترز أن يظهر عليه [ما يظهر عليهم]⁽⁸⁾، فلا يحترز عن شهادة الزور⁽⁹⁾.

ه، قوله: وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِزَارِ⁽¹⁰⁾، لأن كشف العورة حرام، في الفتاوى الكبرى دخول الحمام من غير إزار حرام مستشنع، وإن⁽¹¹⁾ كان ذلك عادة له⁽¹²⁾ لا يعدل في شهادته، أراد بذلك لم⁽¹³⁾ يعرف رجوعه عن ذلك، وإلا فالدخول⁽¹⁴⁾ من غير

رأ) ويقصد الإمام محمد بن الحسن.

^{(2) [}السكر] من (أ، ج).

^{(3) [}السكر] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}مجلس] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ أخرجه أبر داود في سنته، عن ابن عمر، قال الشيخ الألباني: حسن صحيح، رقم الحديث: 4031 باب في لبس الشهرة. أبر دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص43، وأبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص78.

^{(7) [}ان] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص122، وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص183 - 184.

⁽¹⁰⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(11) [}فأن] من (ب، ج).

^{(12) [}له] ساقطة من (ب).

^{(13) [}لم] ساقطة من (أ).

^{(14) [}فالا] لذخول من (أ).

إزار مرة واحدة يكفى (1) لسقوط العدالة(2).

ه قوله: أو يَأْكُلُ الرِّبَا أو يقامر (5) بالنَّزدِ (4) والشِّطْرَنْجِ (5) لأن كل ذلك من الكبائر، وكذلك من تفوته الصلاة للاشتغال بهما، فأما مجرد اللعب بالشطرنج فليس بفسق (6) مانع من الشهادة لأن للاجتهاد فيه مساغًا (7)، وشرط في الأصل أن يكون آكل الربا مشهورًا به لأن الإنسان قلما ينجو (8) عن مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا (9).

في الذخيرة: لا تقبل شهادة آكل الربا المشهور بذلك المقيم عليه؛ لأن أكل الربا كبيرة، وإنه حرام بنص الكتاب، وورد بالرعيد فيه بنار وجهنم، قال الله تعالى:
﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ مَامَنُوا لا تَأْكُوا الرِّبَوْ الْمَعْكُ فَامُكُمْ مَنْ الله لَمْلَكُمْ تُمْلِكُونَ ﴿ وَانْقُوا الرِّبُوْ الْمَعْكُ المُمْكُمُ مَنْ الله لَمْلَكُمْ تُمُلِكُمْ تُمُلِكُمْ الله عمران: 131)، عمران: 130) إلى قوله: ﴿ وَانْقُوا النَّارَ الْمَيْ أَعِدَتُ لِلكَنفِرِينَ ﴿ وَانْقُوا النَّارَ الْمَيْ أَعِدَتُ لِلكَنفِرِينَ ﴿ وَانْتَعَالَ المَعْلَى وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّالِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّه

⁽l) [یکفی] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابق، ج3، ص123.

^{(3) [}لمقامر] من (ب): [المقامر] من (ج)،

^{(4) [}بالنرد] ساقطة من (ب، ج)،

^{(5) [}رالشرنج] من (أ)؛ [بالشطرنج] من (ب، ج).

ر6) [يفسخ] من (أ).

ر7) [مساعًا] من (أ).

^{(8) [}ينحوا] من (أ).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابق، ج3، ص123.

⁽¹⁰⁾ أخرجه الإمام أحمد بن حنيل، عن عبد الله بن مسعود، قال الشيخ شعيب الأرناؤرط: صحيح لغيره، رقم الحديث: 3725، باب في لعن آكل الربا وموكله. أحمد بن حنيل، أحمد بن حنيل أبو عبد الله الشياني، مسند الإمام أحمد بن حنيل، ج1، ص393، مؤسسة قرطبة، مصر، وأحمد بن حنيل، أبو عبد الله الشياني، مسئد الإمام أحمد بن حنيل، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، ج1، ص3742، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

^{(11) [}بالاكل] من (أ).

الربا⁽¹⁾ مرة، كأكل مال اليتيم؛ لأن كل واحدة من [هذه الأشياء كبيرة (2)] مع هذا شرط الإدمان.

واختلف المشايخ في علته: قال بعضهم: إنما شرط ذلك؛ لأن الإنسان ألل عسى أن يبتلى بذلك؛ لأن الإنسان الفاسدة كلها ربا، ولا يمكنه التحرز عن جميع الأسباب المفسدة للعقد، وقد لا يهتدي إلى ذلك، فلو ردت شهادته إذا ابتلي به (5) مزة فلا يبقى في الدنيا مقبول الشهادة، فلهذا شرط أن يكون شهورًا بذلك مقيما عليه (6).

وقال بعضهم: بأن الربا ليس بحرام محض؛ لأن الربا يفيد الملك عندنا بعد اتصال القبض به، والملك مبيح للأكل في غير الخمر إن كانت⁽⁷⁾ حرمة السبب تمنع الأكل، فلم يكن حرامًا محضًا، وكان ناقصًا في كونها كبيرة، فصارت كالملحقة بالصغيرة من هذا الوجه، وهذا لأن حرمة ما ارتكب الشاهد في دينه من التعاطي يجب أن يكون مثل حرمة (8) شهادة الزور [حتى يستدل به على] (9) شهادة الزور، وشهادة الزور حرام محض؛ لأنه كذب والكذب (10) حرام محض، وارتكاب ما لا يكون حرامًا محضًا لا يدل عليه، قال شمس الأئمة السرخسي (13) رحمه الله: آكل الربا إنما يسقط العدالة إذا أكله مع علمه بكونه ربا (12).

^{(1) [}الربا] ساقطة من (أ).

^{(2) [}كبيرة] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين مكررة من (أ).

^{(4) [}الإنسان] ساقط من (ج).

^{(5) [}بها] من (ب)، وساقطة من (ج).

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص182.

^{(7) [}كان] من (ب، ج).

^{(8) [}حرمة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(10) [}والكذب] ساقطة من (أ).

^{(11) [}الحلواني] من (أ).

⁽¹²⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص182 - 183.

وكذلك لا تقبل شهادة من يلعب بالشطرنج بشرط انضمام أحد المعاني الثلاثة، إذا قامر عليه، أو شغله عن الصلوات، أو أكثر الحلف عليها بالكذب والباطل؛ لأن القمار حرام، وتفويت الصلاة من أعظم الكبائر، واليمين الكاذبة من جملة الكبائر، فأما بدون انضمام احد المعاني الثلاثة إليه لا تسقط العدالة؛ لأن العلماء اختلفوا في حرمة اللعب بالشطرنج وإباحته عند انعدام هذه المعاني،

قال: مالك والشافعي رحمه الله مباح⁽¹⁾، وأبو زيد الحكيم⁽²⁾ كان بختار قولهما، قال⁽³⁾ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله يخف حكمه، فمباشرته على الانفراد لا يصلح لسقوط العدالة.

ومن يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال، قال عليه الصلاة والسلام: (ملعون من يلعب بالنرد شير) (حلى ومن كان ملعونًا كيف يكون عدلاً، وإن كان الرجل يلعب بشيء من الملاهي، وذلك لا يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر؛

⁽¹⁾ ينظر: ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكثبي الغرناط، القوانين الفقهية، ج1، صدر ص 278، المكتبة الشاملة. وينظر: الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، مصدر سابق، ج4، ص343.

⁽²⁾ أبو زيد الحكيم البلخي، كان من حكماء الإسلام وقصحانه وبلغانه وله تصانيف كثيرة في كل فن، منها كتاب الأمد الأقصى وكتاب بيان وجوه الحكمة في الأوامر والنواهي الشرعة وسماء كتاب الإبانة عن علل الديانة وكتاب في الأخلاق وكتب أخر. أبو الحسن البيهقي، ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، الشهير بابن فندمه (المتوفى: 565هـ)، تتمة صوال الحكمة، ص6، المكتبة الشاملة.

⁽أ) أونكراً من (أ).

^{(4) [}لعب] من (أ).

⁽⁵⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن سليمان بن بريدة، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 4939. و493، باب في النهي عن اللعب بالنود. أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص285. وقال ابن الأثير: النود اسم أعجمي معرب، وشير بمعنى حلو، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مصدر سابق، ج9، ص219.

إن كانت مستشنعة بين الناس كالطنابير والمزامير، لم تجز شهادته؛ لأن أصحاب هذه الملاهي أهل فسق فيما بين الناس، وإن لم تكن مستشنعة نحو الحداء وضرب القصب جازت شهادتهم، والأصل فيه ما روي أن رسول الله على كان في مفر والحادي يحدو بين يديه فلم ينهه عن ذلك فلما طلع الفجر، قال عليه الصلاة والسلام: (امسك فإن هذه الساعة ذكر)(1)، وكذا القصب فإن صوته مباح عند البعض فلا يوجب سقوط العدالة، قال إلا ان يتفاحش بأن يرقصوا به فيدخلون(2) في حد المعاصي والكبائر فحينئذ تسقط به العدالة(3).

م، وَالْأَكُلُ عَلَى الطُّرِيقِ وَالْبَوْلِ عَلَى الطُّرِيقِ (4)، يدل على قصور عقله، فإن من له عقل سليم يستحي عن ذلك، والدوام على أكل الربا والقمار يدل على قصور الدين، الهوى ميلان (5) النفس في الشهوات وإنما يستمتعون به لمتابعتهم النفس ومخالفتهم السنة كالخوارج (6)(7)(8).

⁽¹⁾ لم أعثر على نص الحديث ولا برواية أخرى.

^{(2) [}نيدخل] من (أ).

⁽³⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابن، ج10، ص185 - 186.

⁽⁴⁾ الفدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(5) [}مثلا أن] من (ب).

⁽⁶⁾ الخوارج: هم أول من كفروا المسلمين يكفرون بالذنوب ويكفرون من خالفهم في بدعتهم ويستحلون دمه وماله وهذه حال أهل البدع يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة ويطيعون الله ورسوله فيتبعون الحق ويرحمون الخلق، وأول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارج والشيعة حدثتا في أثناء خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فعاقب الطائفتين أما الخوارج فقائلوه فقتلهم وأما الشيعة فحرق غالبتهم بالنار وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه وأمر بجلد من يفضله على أبي بكر رعمر وروى عنه من رجوه كثيرة أنه قال خير هذه الأمة بعد نيها أبر بكر ثم عمر ورواه عنه البخاري في صحيحه. ابن تبعية، توحيد الألوهية، مصدر سابق، ج3، ص279.

⁽⁷⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص123.

⁽⁸⁾ التسفي، المثانع، مصدر سابق، ل164.

ب، الهوى مصدر هوية إذا أحبه واشتهاه، ثم سمي به المهوي المشتهى محمودًا [...] (أ) كان أو مذمومًا، ثم غلب على غير المحمود فقيل: فلان اتبع هوا: إذا أريد ذمه، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَشِعُوا أَمْوَا تَوَرِ ﴾ (المائدة: (مه، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَشِعُوا أَمْوَا تَوَرِ ﴾ (المائدة: 77)، ومنه (أ): فلان من أهل الأهواء: لمن زاغ عن الطريقة المثلى من أهل القبلة كالحشوية والجبرية (أ)، والخوارج، والروافض، ومن سار بسيرتهم (أ).

الخطابية (5) طائفة من الروافض (6) نسبوا إلى [أ/ 546] أبي الخطاب محمد بن أبي (7)

^{(1) [}كله] ساقطة من (أ، ج) رهي زائدة.

^{(2) [}وصفه] من (ب).

⁽³⁾ الجرية: ومتقدمهم جهم بن صفوان، يدعون أن معرفة الله تقع باختيار الله لا باختيار العبد وينوه على مذهبهم في الجبر، ويعتقدون أن العبد مجبور على أفعاله قسزا ولا فعل له أصلا بل إثبات الفعل للعبد هو عين الشرك عندهم بل هو كالهاوي من أعلى إلى أسقل وكالسعقة تحركها الريح لم يعمل باختياره طاعة ولا معصية ولم يكلفه الله وسعه بل حمله ما لا طاقة له به ولم يخلق فيه اختيارا لأفعاله ولا قدرة له عليها بل الطاعة والعصيان من الأقوال والأعمال هي عندهم عين قعل الله عز وجل فرفعوا اللوم عن كل كافر وفاسق وعاص وأنه يعذبهم على نفس فعله لا على أعمالهم القبيحة. الحكمي، حافظ بن أحمد حكمي (1410هـ)، معارج القبول يشرح صلم الوصول إلى علم الأصول، (تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر)، ط1، ج1، ص372، دار ابن القيم، القيم، اللهمام.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص550 - 551.

^{(5) [}الخطائية] من (أ). الخطابية: هم أتباع أبي الخطاب الأسدي وهم خمس قرق هم يقولون إن الألمة كانوا الإمامة كانوا أبلامة كانوا أولاد علي إلى أن انتهت إلى محمد بن جعفر الصادق ويقولون إن الألمة كانوا ألمة وكان أبو الخطاب يقول في أيامه إن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله واحباؤه وكان يقول إن جعفرا إله فلما بلغ ذلك جعفرا لعنه وطرده وكان أبو الخطاب يدعي بعد ذلك الإلهية، ويرون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، ويقولون إن عليا كان في وقت النبي صامتاً وكان النبي بي المنطقة المن الأمر إلى جعفر وكان أبو الخطاب في وقت النبي مامتاً وهكلا يقولون في الأئمة إلى أن انتهى الأمر إلى جعفر وكان أبو الخطاب في وقته إماماً صامتاً وصار بعده ناطقا، وأتباع أبي الخطاب افترقوا بعد صلبه خمس فرق، المعمرية، والربيعية، والعمورية، والمفضئية، والخطابية المطلقة. الإسفرايين، طاهر ابن محمد أبو المظفر (1403هـ)، التبصير في الذين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، وتحقيق: كمال يوسف الحوت)، طأ، ج1، ص126، عالم الكتب، لبنان.

^{(6) [}الرائضة] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ أبي ساقطة من (أ).

وهب الأجدع (1)، قال صاحب المقالات (2): وهم (3) كانوا بدينون بشهادة (4) الزور لموافقتهم (5)، وعن القتبي (6) كذلك، ويقال إنما ترد شهادة الخطابي؛ لأنه يشهد للمدعي إذا حلف عنده فيتمكن شبهه الكذب.

- (1) أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع الأسدي وزعموا أنه لا بد من وسوئين في كل عصر ولا تخلو الأرض منهما: واحد ناطق وآخر صامت، فكان محمد صلى الله عليه وآله ناطقا وعلي صامتا، وكانت الخطابية والرؤساء منهم قنلوا مع أبي الخطاب بالكوفة، وكانوا قد لزموا المسجد بالكوفة وأظهروا التعبد وكانوا يدعون إلى أمرهم سرا فبلغ خبرهم عيسى بن موسى عامل أبي جعفر المنصور على الكوفة وأنهم قد أظهروا الإباحات ودعوا الناس إلى نبرة أبي الخطاب، فبعث إليهم وجلا من أصحابه في خيل ورجالة ليأخذهم ويأتي بهم فامتنعوا عليه وحاربوه فقتلهم جميعا، ويقال أمر المنصور بصلبه في كناسة الكوفة، وكانوا سبعين رجلا ولم يفلت منهم الا رجل واحد هو أبو خديجة سألم بن مكرم. ينظر: الإسفرايني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية، مصدر سابق، ج1، ص127. ومجموع مؤلفات عقائد الرافضة والرد عليها، الملف السابع عشر، 136، 5.
- (2) هو: أبو الحسن البصري المتكلم علي بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى الأشعري، ولد سنة 260ه، وقيل: سنة 270ه، (ت324ه)، صاحب التصانيف في الكلام والأصول والملل والنحل، أخذ عن أبي على الجائي الكلام. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المشوقى 748ه (2003م)، تاريخ الإسلام وَزِقيات المشاهير وَالأعلام، (بشار عوّاد معروف)، ط1، ج7، ص494، دار الغرب الإسلامي.
 - (3) أوهم] ساقطة من (ب، ج).
 - (4) [شهادة] من (أ).
- (5) الأشعري، على بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين،
 (تحقيق: هلموت ريتر)، ط3، ج1، ص11، دار إحباء النواث العربي، يروت.
- (6) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتية الدينوري القتبي، الكاتب اللغوي الفاضل في علوم كثيرة، مكن بغداد وهو صاحب التصانيف فمن كتبه، غريب القرآن، ومشكل القرآن، وغريب المحديث، ومختلف الحديث، وأدب الكاتب، والمعارف، وعيون الأخبار، وغيرها، ووى ابن قتيبة عن ابن واهوية ومحمد بن زياد الزيادي وغيرهما، ومات فجأة في أول رجب سنة 276هـ، قال وقبل مات في ذي القعدة سنة 270هـ السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سعد (1962م)، الأنساب، (المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني)، طأ، علم ص45، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

في الزاد: فأما الخطابية فهم قوم ينسبون إلى أبي الخطاب كان رجلاً بالكوفة (1) يزعم أن عليًا كان الإله الأكبر وجعفر الإله الأصغر، وكان (2) من اعتقادهم أن من ادعى منهم شيئًا على غيره يجب أن يشهد (3) له بقية شيعته بذلك، قتله عيسى (4) بن موسى (7) بالكناسة (7)(7).

- (1) الكوفة: قصبة جليلة خفيفة حسنة البناء جليلة الأسواق كثيرة الخيرات جامعة رفقة، مصرها معد بن أبي وقاص أيام عمر، وكان البلد في القديم الحيرة، وأول من نزلها من الصحابة علي ابن أبي طالب: وتبعه عبد الله بن مسعود وأبو الدرداء، والجامع على ناحية الشرق على أساطبن طوال من الحجار الموصلة بهي حسن، والنهر على طرفها من قبل بغداد، ولهم آبار عذبة حولها تخبل وبساتين ولها حياض رفنا. المقدسي، محمد بن أحمد المقدسي (1980)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (تحقيق: غازي طليمات)، ج1، ص40، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
 - (2) [من] من (أ)، [وما كان] من (ب)، [رمن كان] من (ج)، والمثبت من كتاب الزاد.
 - (3) [ان يشهد] ساقطة من (أ).
 - (4) [علي] من (h).
- (5) عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، كان أبر العباس السفاح قد عهد عند موته إلى أخيه المنصور ومن بعده إلى عيسى بن موسى ومولد عيسى 103 أو 104هـ، قشرع المنصور بعد قتل محمد وإبراقيم ابني عبد الله بن حسن وكان قتلهما جميعا على يدي عيسى ابن موسى في تأخير عيسى وتقديم المهدي في ولاية العهد وذلك في سنة 147هـ، قلما ولي المهدي طالب عيسى بخلع نفسه من ولاية العهد ألبتة وتسليمه لموسى بن المهدي وألح عليه إلى أن أقدمه من الكوفة إلى بغداد وتقرر الأمر، وقد كان عيسى ذكر أن عليه أيمانا في أهله وماله فأحضر المهدي من القضاة والفقهاء من أنتاء في ذلك وعوضه المهدي وأرضاء فيما يلزمه من الحنث في ماله، وكان ذلك سنة 160هـ، توفي بنفس السنة من ذي الحجة بالكوفة، وله 31 ذكرا و 20 أنثى ورثه 30 وجلا و 14 امرأة. أبر الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (1358هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط1، ج8، ص 291، دار صادر، بيروت،
- (6) [بالتكناسة] من (أ). محلة الكناسة: من قبل البادبة بالكرفة، وهر بلد مختل قد خرب أطرافه وقد كنان نظير بخداد. المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مصدر سابق، ج1، ص40.
 - (7) الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل340.

[فيمن تقبل منهم الشهادة]

قوله: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الدِّمَةِ⁽¹⁾، بعضهم على بعض، وإن اختلفت مللهم، وقال مالك⁽²⁾ والشافعي⁽³⁾ رحمهما الله لا يجوز، والصحيح قولنا؛ لأنه عدل في دينه فتقبل شهادته كالمسلم (5x⁴⁾.

ه، قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يُظْهِرُ سَبُ السَّلَفِ، لظهرر فسقه بخلاف من يكتمه، وَتُقْبَلُ⁽⁶⁾ شَهَادَةُ أَلِمْلِ الْأَلْمُواءِ⁽⁷⁾ إلَّا الْخَطَّابِيةَ⁽⁸⁾.

وقال الشافعي رحمه الله: لا تقبل؛ لأنه أغلظ وجوه الفسق⁶⁰، ولنا أنه فسق من حيث الاعتقاد، وما أوقعه فيه إلا تدينه (10) به (11) وصار كمن بشرب المثلث (12)، أو (13) يأكل من (14) متروك التسمية عامدًا مستبيحًا لذلك، بخلاف الفسق من حيث التعاطى.

أما الخطابية فهم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من حلف عندهم، وقيل

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

 ⁽²⁾ الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني (1994)، المدرئة الكبرى، ط1، ج13، ص157، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽³⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص16.

⁽⁴⁾ ينظر: السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج7، ص125.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل340.

^{(6) [}ويقتل] من (أ).

^{(7) [}مؤلاء] من (أ).

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 220.

⁽⁹⁾ التروي، المجموع، مصدر سابق، ج4، ص222.

^{(10) [}بدينه] من (ب).

^{(11) [}به] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹²⁾ المثلث: شراب طبخ حتى ذهب ثلثاه. ينظر: مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص99.

⁽¹³⁾ أوا من (ب)، أأرا من (أه ج).

^{(14) [}من] ساقطة من (ب، ج).

يرون الشهادة لشيعتهم واجبة، فتمكنت التهمة⁽¹⁾ في شهادتهم [الظهور فسقهم]⁽²x²⁾.

يروى بسهد، سيمهم رابع المستحدة المارة الأفراء إلا الخطابية الأصل (الأصل) الأصل إلى الخطابية المارة الروافض، وقال أبو حنيفة هيئ الأفراء الدولاء قرم (الأصل بعضهم يمين بعض فيشهدون لهم (ألم بذلك، وقال أبو يوسف رحمه الله: أندرس من هذا الخطابية هذا القول الذي ذكر عنهم وقد فنوا وذهبوا وإنما سموا خطابية لأنهم نسبوا إلى أبي الخطاب، وهو رجل بالكوفة يعتقد بأن عليًا هيئ الإله الأكبر وجعفر الصادق (الله الأصغر، وقد قتله عيسى بن موسى وصلبه،

^{(1) [}الثبهة] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ؛ وقد ألبتها من كتاب الهداية.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص123.

^{(4) [}د] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ الأصل، هو للإمام محمد بن الحسن الشيباني. وما بين المعقوقين وردت من كتاب الينابيع [الإملاء]. والأمالي هو جمع الإملاء: وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما قتح الله سيحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتابا ويسمونه الإملاء أو الأمالي، فمن المحتمل أن يكون الإملاء أو الأمالي، فمن المحتمل أن يكون للإمام أبي يوسف لأن من تصانيفه الإملاء، (ت182هـ). ومحتمل أن يكون للإمام محمد أبن ادريس الشافعي (ت204هـ)، لأن هذا وأي الإمام الشافعي في المسألة. حاجي خليفة، كشف الظرن، مصدر سابق، ج1، ص161 - 169.

^{(6) [}نوم] ساقطة من (ب).

^{(7) [4]} من (ب).

⁽⁸⁾ جعقر الصادق أبر عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين ابن علي بن أبي طالب بينه أجمعين أحد الأئمة الاثني عشر على مذهب الإمامية وكان من سادات أهل البيت ولقب بالصادق لصدته في مغالته وفضله أشهر من أن بذكر وله كلام في صنعة الكيباء والزجر والفأل وكان تلميذه أبو موسى جابر بن حيان الصوفي الطرسوسي قد ألف كتابا بشتمل على ألف ورقة تتضمن رسائل جعفر الصادق وهي خمسمائة رسالة وكانت ولادته سنة 80هـ، وهي سنة سبل الجحاف وقيل بل ولد يوم الثلاثاء قبل طلوع الشمس ثامن شهر رمضان سنة 83هـ، وتوفي في شوال سنة 48هـ، بالمدينة ودفن بالبقيع في قبر فيه أبوء محمد الباقر وجده على زين العابدين وعم جده الحسن بن على بالشه أجمعين، ابن خلكان، أبو

وفي نوادر أبي يوسف رحمه الله لا تقبل شهادة من يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، وأقبل أن شهادة من أسر به وهذا معنى قوله من يظهر سب السلف رحمهم الله أنكب.

العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناه الزمان، (تحقيق: احسان عباس)، ج1، ص327، دار الثقافة، لبنان.

 ⁽أ) [ريقبل] من (أ).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

 ^{(3) [}عندنا] ساقطة من (أ). ويقصد بعندنا أئمة الحنفية رضوان الله عليهم.

⁽⁴⁾ أيه] ساقطة من (ب، ج).

⁽أ) أنقال رأيت] من (أ).

⁽⁶⁾ معارية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس أبو عبد الرحمن الأموي أسلم يوم الفتح رقيل قبل ذلك روى عن النبي على وعن أبي بكر وعمر وأخته أم حبيبة وابن عباس وسعيد ابن المسبب وعبد الرحمن بن عوف و آخرون ولاء عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد فأقره عثمان مدة ولايته ثم ولي الخلافة قال بن إسحاق كان معارية أميرا عشرين سنة وخليفة عشرين سنة وقال يحيى بن بكير عن اللبث توفي في رجب لأربع ليال بقين منه منة متين وقال الوليد بن مسلم مات في رجب سنة 60 وكانت خلافته تسع عشرة سنة ونصفا وقيل مات سنة تسع وخمسين وقيل مأت وهو ابن ثمان وسبعين وقيل ابن ست وثمانين والله اعلم. العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج10، ص187.

^{(7) [}نو] من (أ، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من ب.

⁽⁹⁾ عثمان بن عنمان وثالث القوم القانت ذو النورين والخائف ذر الهجرتين والمصلي إلى القبلتين

فِكِيف الخروج عليه بالمسايفة (أ)، لكن لما كان عن تأويل وتدين، لم يمنع قبول الشهادة فكذا هذا؛ ولأنه مسلم عدل في تعاطيه شهد لغيره ومن كل وجه، وهو من أهل الشهادة، فتقبل شهادته قياسًا على غير صاحب الهوى.

[وإنما قلنا: إنه مسلم؛ لأن الكلام في هوى لا يكفر به صاحبه] (2)، وإنما قلنا: عدل في تعاطيه؛ لأنه لم يرتكب ما هو محرم في دينه واعتقاده حرمته مثل حرمة (3) شهادة الزور؛ لأنه اعتقد صلاحًا، فلا يدل على شهادة الزور الذي يعتقده حرامًا، وكان كشهادة الكافر مقبولة على كافر مثله إذا كان عدلاً في تعاطيه، وإن كان فاسقًا من حيث الاعتقاد وهو الكفر؛ [لأن اعتقاد الكفر] (4) وهو يعتقده مباحًا، وإن كان يعتقده (5) رأس الفسق (6) لا يدل على شهادة الزور، وهو يعتقده حرامًا في دينه، فكذلك هذا، وليس (7) كالخطابية لأن الخطابية قوم من الروافض لا تقبل شهادتهم، وإن لم يكن صاحب هوى، فمن

هو عثمان بن عقان رضي الله تعالى عنه كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا فكان ممن هو قانت آناء الليل ساجلا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه غالب أحواله الكرم والحياء والحذر والرجاء حظه من النهار الجود والصيام ومن الليل السجود والقيام مبشر بالبلوى ومنعم بالنجوى وقال فيه وسول الله يَقِيْنُ أشد أمني حياء عثمان بن عقان، قال العلماء ولا يعرف أحد تزرج بنني نبي غيره ولذلك سمي ذا النورين فهو من السابقين الأولين وأول المهاجرين وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد السنة الذين توفي وسول الله على وهو عنهم واض وأحد العشرة الذين جمعوا القرآن، استشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى منة 35، فكانت خلافته الذين جمعوا القرآن، استشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى منة 35، فكانت خلافته النتي عشرة سنة وعمره ثمانون وقيل أكثر وقيل أقل. الأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ح1، ص55؛ والسبوطي، تاريخ الخلقاء، مصدر سابق، ح1، ص585.

^{(1) [}بالمتابعة] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب١٠ ج).

^{(3) [}حرمة] ساقطة من (ب: ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

^{(5) [}يعتقده] ساقطة من (أ، ج).

^{(6) [}النسفه] من (ب).

^{(7) [}ليس] من (أ).

كان⁽¹⁾ صاحب الهوى اولى، وليس كما لو كان ماجنًا في هواه، فإنه لا تقبل شهادته لكونه ماجنًا لا تقبل المعادة لكونه ماجنًا لا تقبل الكونه ماجنًا لا تقبل المعادة الله المعادة الله المعادة الأن الماجن بين العاقل والمجنون، فإن الماجن من يشبه بأقواله (1) وأفعاله أقوال العقلاء وأفعالهم وبعض (5) أقواله (6) وأفعاله أقوال المجانين وأفعالهم (7).

في الكبرى: نصراني شهد في حادثة فتزكيته أن يزكي في دينه ولسانه (8) ويده ويكون صاحب يقظة (9)(10).

[صفات العدالة]

ي، قوله: وَإِنْ كَانَتْ الْحَسَنَاتُ أَغْلَبَ مِنَ السَّيِّتَاتِ وَالرَّجُلُ مِمَّنْ يَجْتَنِبُ الْكَبَائِرَ⁽¹¹⁾، قسم في أدب القاضي⁽¹²⁾ في إملاء، رواية (13) بشر بن الوليد⁽¹⁴⁾ في هذا تقسيمًا حسنًا يشتمل على منة أقسام:

^{(1) [}كان] ساقطة من (أ).

^{(2) [}غير] ساقطة من (ب).

^{(3) [}من] مناقطة من (أ).

^{(4) [}بأنواهه] من (أ).

^{(5) [}ربعضهم] من (ب).

^{(6) [}رافعاله] من (ب).

⁽⁷⁾ ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج10، ص187.

^{(8) [}رنشا] من (ب).

^{(9) [}نطنة] من (ج).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص232.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، 220.

⁽¹²⁾ أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة المجتهد الحنفي المتوفى سنة 182ه، وهو أول من صنف فيه إملاء، روى عنه بشر بن الوليد المريسي ولمحمد بن سماعه الحنفي، حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص46.

^{(13) [}رواية] ساقطة من (ب).

⁽¹⁴⁾ بشر بن الوليد ابن خالد الإمام العلامة المحدث الصادق قاضي العراق أبر الوليد الكندي الحنفي ولد في حدود 150هـ، وسمع من عبد الرحمن بن الغميل وهو أكبر شيخ له ومن مالك

أحدها: من يتهم بفاحشة فيها حد، لو ظهرت لا تقبل شهادته، وإن كان [...](1) عرف منه غير ذلك، من سره بعقاف، وحضور صلوات، وكف عما سراه من المعاصي.

والثاني: أن لا يكون مقيمًا على شيء من هذه الفواحش، وكان⁽²⁾ مذنبًا فيما سواه، فهذا ينظر: إن كانت ذنوبه أكثر من الخير الذي هو فيه⁽³⁾ وينسب إلى هذه الذنوب، لا تقبل شهادته أيضًا، وإن كان لم يتعلق بهذه الذنوب وكان الغالب على شأته العفاف وحضور الصلوات وهو منسوب إلى ذلك معروف به وقد علمت عليه محقرات الذنوب قبلت شهادته،

والثالث: أن يكون الغالب⁽⁴⁾ عليه السكر من النبيذ واللعب بالحمام ويطبرها⁽⁵⁾ فهذا لا تقبل شهادته، وإن كان يبيعها ولا يطيرها ولا يعرف مجانةٍ فيها ولا شيء سرى ذلك قبلت شهادته⁽⁶⁾.

والرابع: أن يلعب بشيء من هذه الملاهي وقد غلب ذلك⁽⁷⁾ عليه بحال يشغله عن الصلاة فهذا لا تقبل شهادته، وإن كان لا يشغله عن الصلاة [...]⁽⁸⁾ وما يلزمه من الفرائض فما كان من هذا⁽⁹⁾ اللهو⁽¹⁰⁾ مستشنعًا بسب عامة أهله إلى المجانة لم تقبل

ابن أنس رحماد بن زيد وحشرج بن نباتة وصالح المري والقاضي أبي يوسف وبه تفقه وتميز ولي أنس رحماد بن زيد وحشرج بن نباتة وصالح المري والقاضي أبي يوسف وبه تفقه وتميز ولي القضاء بعسكر المهدي في سنة 298هـ، ثم ولي قضاء مدينة المنصور واستمر إلى سنة 218هـ، توفي في ذي القعدة سنة 238هـ، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج10، ص575.

⁽¹⁾ ما بين المعقر نتين وردت [غبر] وهي ساقطة من أ، وهي زيادة في النص.

^{(2) [}فكان] من (ب، ج).

^{(3) [}نيه] ساقطة من (أ).

^{(4) [}الغالب] ساتط من (أ).

^{(3) [}ونظيرها] من (ب).

⁽⁶⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل491.

⁽أ) [ذلك] سائطة من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين وردت [فهذا لا تقبل شهادته] وهي ساقط من (ب، ج)، وهي زائدة.

^{(9) [}هذء] من (ج).

^{(10) [}اللهو] ساقط من (ج).

شهادته، وإن كان من الملاهي التي لا يستشنع ولا يغلب على أهلها المجانة والخير الذي فيه أغلب من الشر قبلت شهادته، وهذا معنى قوله: وَإِنْ أَلَمْ بِمَعْصِيَةٍ (أَ)، وإن كان الشر الذي فيه أغلب لم تقبل شهادته (2) وليس هذا اللهو وإنما هو للشر⁽³⁾ الذي غلب عليه.

والخامس: أن يكون معروفًا بالكذب الكثير الفاحش، وهذا أيضًا لا تقبل شهادته، والخامس: أن يكون معروفًا بالكذب الكثير الفاحث، وإن كان لا يعرف بشيء من ذلك، [وإنما ابتلي بشيء] (4) من الكذب والخير الذي فيه أغلب فشهادته مقبوله إذ ليس أحد ينفك عن الذنوب.

والسادس: أن يكون الخير أغلب فشهادته مقبولة أيضًا، ما لم يكن له ذنب من الفواحش التي فيها الحد وما أشبه ذلك من المستشنع مقيمًا على ذلك (5).

في الكبرى: حكى عن غسان المروزي (6) رحمه الله أنه قال: استقضيت على الكوفة فقدمتها فوجدت فيها مائة وعشرين رجلاً من العدول فنظرت فيهم وطلبت اسرارهم وما هم عليه فرددتهم إلى ستة؛ ثم نظرت في أمر الستة بعد سنين فأسقطت أربعة منهم فلم يبق إلا اثنان فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت.

قال الفقيه أبو الليث: لو استقصى [أ/ 547] القاضي في مثل هذا لضاق الأمر⁽⁷⁾ عليه وعلى الناس؛ لأنه لا يوجد مؤمن بغير عيب فلا ينظر إلا إلى غلبة الصلاح، فإذا⁽⁸⁾

^{(1) [}بمعصية] مكررة من (ج). القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(2) [}شهادته] ساقطة من (أ).

^{(3) [}للتستر] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

⁽⁶⁾ هو: غسان بن محمد المروزي القاضي، أخبرني أحمد بن زهير عن سليمان ابن أبي شيخ قال: ثم ولي المعتصم بعد بكر بن عبد الرحمن على الكوفة غسان بن محمد المروزي، وأخبرني عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال: أملى على عثمان بن أبي شية تسمية قضاة الكوفة قال: وغسان لا رحمه الله كان يمتحن الناس في الفتنة وكان غسان من أهل خراسان من أصحاب أحمد بن أبي دواد ولا أعلمه حمل عنه العلم، ابن حيان، محمد بن خلف بن حيان، أخيار القضاة، ج3، ص191، عالم الكتب، يبروت.

^{(7) [}الامر] ساقطة من (ب، ج).

^{(8) [}وان] من (أ).

كان الصلاح غائبًا ويجتنب الكبائر ولا يؤذي مسلمًا ولا معاهدًا(1) ولا يكون كسبه (2) من حرام فهو عدل إذا كان كذلك في زمانهم فما ظنك في زماننا، ويسأل المعدل حال الشهود من جيرانه؛ لأنه (5) أعرف من يكون بحال الإنسان جيرانه وأهل محلته ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: لمن سأله أصالح أنا أم فاسد؟ (سل (5) جيرانك؟ فإن قالو!؛ أنت صالح، فإن قالوا: أنت فاسد فأنت فاسد) (5)، وإن لم يكن في جيران الشهود، يصلح للمسألة، سأل عنهم، الهم أسواق فيها من (6) يصلح للمسألة، سأل عنهم، وينبغي أن يكون الشاهد مسلمًا غنيًا ورعًا من أهل الفضل حتى (7) لا يطمع ويتنزه عن قول ما لا يحل ويستحق أن يقول ما لا يحسن (8)،

وعن ابن سلمة رحمه الله ان شرط العدالة ان يجتنب المستشنعات، ويكون فيه يقظة، يعني أن يكون سليم الصدر لا يلتبس عليه الأمر وهو لا يشعر شهادة المغفل ومن هو في مثل حاله لا تقبل، وإن كان عدلاً وهو الذي عناه أبو يوسف رحمه الله أن نرد شهادة أقرام نرجو شفاعتهم، وهذا لأن الضبط من أركان أهلية الشهادة، قال أبو يوسف رحمه الله: إذا كان⁽⁰⁾ يسلم⁽¹⁰⁾ الرجل من الفواحش التي فيها الحدود وما أشبهها من العظيم⁽¹¹⁾ ينظر في معاصيه يعني الصغائر وفي طاعته إن كان⁽¹²⁾ يؤدي الفرائض

^{(1) [}جاحدا] من (ب).

^{(2) [}كسبه] سانطة من (ب).

⁽٤) [لانهم] من (ب)، [لان] من (ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [سل] ساقطة من (ب).

 ⁽⁵⁾ أخرجه الحاكم في المستدرك، عن أبي هريرة، صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث:
 1399، باب الثناء الحسن، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج1، ص534.

^{(6) [}من] ساقطة من (ب).

⁽٦) [حتى] ساقطة من (١).

⁽⁸⁾ أبن مازء: المحيط البرهاني، مصدر سابن: ج10، ص181 - 182.

^{(9) [}كان] سائطة من (أ).

^{(10) [}اسلم] من (أ).

^{(11) [}العظايم] من (ب، ج).

^{(12) [}ان كان] ساتطة من (أ).

وأخلاق البر فيه أكثر من المعاصي قبلنا شهادته لأنه قلما يسلم عبد من ذنب، وإن كانت معاصيه أكثر رددنا شهادته.

وقال القاضي أبو حازم⁽¹⁾ رحمه الله: أحسن ما قيل في هذا الباب⁽²⁾ ما روي عن أبي يوسف رحمه الله أن العدل في الشهادة من كان مجتبًا عن الكبائر ولا يكون مصرًا على الصغائر، ويكون صلاحه أكثر من فساده، وصوابه أكثر من خطئه، وأن يستعمل الصدق ديانة ومروءة، ويجتنب عن الكذب ديانة ومروءة. فالحاصل: أن (أن العبرة للغالب في الصغائر بعدما يحترز عن [كل الكبائر] (أ)، وكل فرض له وقت معين كالوكاة كالصلاة والصوم إذا أخر من غير عذر سقطت عدائته، وما ليس له وقت معين كالوكاة والحج روى هشام عن محمد رحمهما الله أن تأخيره لا يسقط العدالة وبه أخذ مقاتل رحمه الله أن أخيره الا يسقط العدالة وبه أخذ مقاتل رحمه الله أن أخيره الا يسقط العدالة وبه أخذ مقاتل وحمه الله أن أخيره المهرودي.

وقال بعضهم: إذا أخر الزكاة (أ) والحج من غير عذر ذهبت عدالته ويه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله، قال القاضي فخر الدين رحمه الله: الفتوى على ان بتأخير الزكاة [من غير] (أ) عذر سقطت عدالته، وبه أخذ الفقيه أبو الليث لما فيه من تأخير حق الفقراء، وبتأخير الحج لا تسقط خصوصًا في زماننا.

أما الجمعة فقد ذكر الخصاف رحمه الله في مواضع أنه لو تركها ثلاث مرات صار فاسقًا وردت شهادته، وبه أخذ السرخسي رحمه الله، وذكر في موضع آخر ولم يشترط

⁽¹⁾ أبو حازم القاضي وهو عبد الحميد بن عبد العزيز جليل القدر أخذ العلم عن الشيوخ البصريين ولي القضاء بالشام والكوفة والكوخ أخذ عنه الطحاوي والدباس ولقيه أبو الحسن الكوخي وله من الكتب كتاب المحاضر والسجلات كتاب الفرائض كتاب أدب القاضي. ابن النديم، الفهرمت، مصدر سابق، ج 1، ص292.

^{(2) [}الكتاب] من (ب).

ركى [ان] سانطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص183.

^{(6) [}الصلاة] من (ب).

 ⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

العدد بل قال: من ترك الجمعة رغبة عنها من غير تأويل فشهادته غير جائزه، وبه أخذ الحلواني (1) رحمه الله والفتوى على هذا لكن هذا كله إذا تركها من غير عذر ولا تأويل، أما إذا تركها لمرض، أو بعد مصر، أو تأويل بأن يفسق الإمام لا ترد شهادته، وإذا ترك الصلاة بجماعة لا يستعظم فوت الجماعة كما يفعله العوام، سقطت شهادته، إلا إذا ترك الصلاة (2) بالجماعة متأؤلاً، بأن كان (3) يضلل الإمام أو يفسقه (4).

في الذخيره: لأن الصغيرة كبيرة بالإصرار، على ما روي عن النبي على أنه قال: (لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفان⁽⁵⁾؛ ثم قال⁽⁶⁾؛ اختلفوا في تفسير الكبيرة قال بعضهم: هي السبع التي ذكرها رسول الله في في الحديث المعروف وهو: (الاشراك بالله والفرار من الزحف وعقرق الوالدين وقتل النفس بغير حق وسب المؤمن والزنا وشرب الخمر)⁽⁷⁾ وهو قول أهل الحجاز، وأهل الحديث.

⁽¹⁾ الشيخ العلامة رئيس الحنفية شمس الأئمة الأكبر أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح البخاري الحلواني إمام أهل الرأي أي اصحاب أبي حنفة في رقته، ونسبته إلى عمل الحلواء، وريما قبل له (الحلوائي) توفي 448هـ، رقيل 456هـ، ودفن في بخارى، تفقه بالفاضي أبي علي الحسين بن الخضر النسفي وأخذ عنه شمس الألمة محمد بن أبي سهل السرخسي وفخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين إلبزدري، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج18، ص177.

^{(2) [}الصلاة] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}كان] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج10، ص183.

⁽⁵⁾ أخرجه العجلوني في كشف الخفاء، عن ابن عباس رغيره، والحديث ضعيف رموقوف، رقم الحديث: 3071، كتاب الكبائر، العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (405 هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، (تحقيق: أحمد القلاشج)، ط4، ج2، ص490، مؤسسة الرسالة، بيروت.

^{(6) [}قال] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أنس، رقم الحديث: 2510، باب ما قبل في شهادة الزور. صحيح البخاري ج2، ص939.

وزاد بعضهم [على السبع التي ذكرنا أكل الربا، وأكل مال اليتيم بغير حق، وقال بعضهم: ما تثبت حرمته بنص القرآن فهو كبيرة، وقال بعضهم: أنه ما يوعد فيه بنار جهنم فهو كبيرة، وقال بعضهم: ما كان حرامًا بعينه [فهو كبيرة وكان حرامًا لغيره] (2) فهو صغيرة، وأصح ما قيل في هذا الباب ما نقل عن الشيخ الإمام الأجل شمس الأثمة الحلواني رحمه الله، أنه قال: ما كان شنيعًا بين المسلمين وقيه هتك حرمة الله تعالى واللدين فهو من جملة الكبائر، وكذلك الإدمان على المعاصي والفجور والحث (3) عليها من جملة الكبائر يوجب سقوط العدالة، وإذا كانت الكبائر هذه الأشياء كان ما عداها من جملة الصغائر (4).

هـ، قوله: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ، لأنه لا يخل بالعدالة إلا أنه إذا تركها استخفافًا بالدين لأنه لم يبق الصنع عدلاً في الفتاوى الكبرى الأقلف⁽⁵⁾ إذا كان يترك الختان من غير عذر إذا كان كبيرًا يخاف على نفسه مع أنه يرى ذلك سنة تقبل شهادته وذبيحته مأكولة، وإن ترك الختان من غير (6) عذر لا تقبل شهادته، لأن ذلك منه فسق وتوكل ذبيحته لأنه يعتقد ملة التوحيد وترك الختان لا يبطلها (7).

في الدخيرة: قال أبو يوسف رحمه الله: وتجوز شهادة الأقلف إذا كان عدلاً، وهكذا روى الحسن البصري رحمه الله، وهذا لأن قبول الشهادة يعتمد العدالة، والعدالة لا تنعدم بترك الختان [إذا كان ترك الختان] (8) [بعذر، وهذا لأن الختان] (9) وإن كان سنة عندنا إلا أن ترك السنة إنما توجب الفسق إذا كان الترك على وجه الإعراض عن السنة،

⁽¹⁾ ما بين المعقراتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}رالحب] من (أ، ج).

⁽⁴⁾ أبن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص184.

⁽⁵⁾ الأقلف: رهو الذي لم يختن. بنظر: القلعجي وقنيبي، مصدر سابق، ج1، ص84.

⁽⁶⁾ أغير أساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص124.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

فجينئذ لا تقبل شهادته، أرانما تقبل شهادته](١) إذا تركه بعدّر.

قيل: العذر في ذلك الكبر، وخوف الهلاك؛ ثم لا بد من معرفة وقت الختان، ولم يقدر أبو حنيفة بين فيه تقديرا، لأنه لم ينزل فيه قرآن، ولم يرد فيه سنة، ولم ينقل فيه إجماع الصحابة، وطريق معرفة المقادير بالسماع، فلهذا لم يقدر فيه تقديرًا، والمتأخرون من مشايخنا رحمهم الله اختلفوا فيه، بعضهم قالوا: مبع سنين، وبعضهم قالوا: إلى اليوم السابع من ولادته، أو بعد السابع، [[بعد ان يحتمل الصبي ولا يهلك⁽²⁾، لما روي ان الحسن والحسين والتناه ختنا⁽³⁾ في اليوم السابع [أو بعد السابع]⁽⁴⁾]](قالكنه شاذ⁽⁶⁾،

[مطابقة الشهادة للدعوى]

ي، قرله: زإذا وَانَقَت الشَّهَادَةُ الدُّعْوَى قُبِلَتْ وَإِنْ خَالَفَتْهَا لَمْ تُغْبَلُ (أَ)، كما إذا ادعى على رجل الفًا فشهد الشهود بمائة دينار أو بكر حنطة، وإن ادعى أنه رهن عند هذا ثوبًا، أو غصبه منه فشهد الشهود بذلك، وقالوا بأنا لا نعرف الثوب قبلت شهادتهم وبيان الثوب إلى الناصب والمرتهن، وعن محمد رحمه الله لو شهدوا بكر (8) حنطة ولم الشوب إلى الناصب والمرتهن، وعن محمد رحمه الله لو شهدوا بكر (8) حنطة ولم [يصفوها] (9) قبلت شهادتهم (10)، وإن ادعى على رجل الف درهم فشهدوا عليه بذلك،

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}الهلاك] من (أ، ب).

^{(&}lt;sup>3</sup>) اختتا من (أ، ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص191.

⁽⁷⁾ الغدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

^{(8) [}رانكر] من (h).

^{(&}lt;sup>9</sup>) ما بين المعفوفتين وردت أيصنعوها] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب البنابيع، ل149.

^{(10) [}شهادتهم] ساقطة من (ب، ج).

وقالوا بأنا⁽¹⁾ نحن وزناها عليه ⁽²⁾ ورب المال حاضرٌ عند الوزن قبلت شهادتهم، وإن كان غائبًا لم تقبل، أوإن شهدوا بأنك أمرتنا بأن نخالع ⁽³⁾ امرأتك، أو [نزوجك]⁽⁴⁾ فلانة فأنكر المدعى عليه قبلت شهادتهم بذلك، وإن كان غائبًا لم تقبل]⁽⁵⁾ كما إذا ادعى عله ⁽⁶⁾.

قوله: وَيُعْتَبُرُ ابْفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى⁽⁷⁾، في دعوى الأموال، كالقرض ونحوه في قول أبي حنيفة ﴿ الله عَلَى الله الله الله الله الله الله الله والآخر بالفين] (8)، والمدعي يدعي ألفين لم تقبل شهادتهما أصلاً، وقالا (9): قبلت شهادتهما على الألف، ولو ادعى النه وخمسمائة [فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة] (10)، أو بألف [1/ 548] ومائة (11) دينار، قبلت شهادتهم على ألف في قولهم جميعًا، ولو ادعى عليه ألفًا [...] (12) فشهد أحدهما بألف والآخر بألفين؛ لا تقبل في قولهم جميعًا.

وإن ادعى عليه ألفًا فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة لا تقبل في شيء من ذلك بالإجماع، إلا أن يقول: كان لسي عليه ألف وخمسمائة، [فقد قبضت

^{(1) [}بانا] ساقطة من (ب).

^{(2) [}عليه] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}نخالم] ساقطة من (أ).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يزوجنك] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الينابيع، ل149.

⁽⁵⁾ ما بين المعفرنتين ساقط من (ج).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص221.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ ريقصد بهم أبر بوسف ومحمد رحمهما الله.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(11) [}مائتي] من (ج).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وخمسمائة] من جميع النسخ، وهي زائدة، والصحيح ما أثبته من كتاب الينابيع.

خِمسمائة] (1)، ولم يعلم الشاهد بذلك فتقبل حينتذ على ألف، وإن ادعى عشرين فشهد أحدهما بعشرة والآخر بعشرين؛ فهو على الاختلاف الذي ذكرناه (2).

وإن كانت الدعوى في غير الأموال لم تقبل شهادتهما (3) مع الاختلاف في الفصول كلها بالإجماع، وبيانه في المسائل:

رجل ادعى على آخر أنه باع منه عبدًا بألفي درهم، والمشتري ينكر ذلك (4)، وشهد أحدهما بألف [والآخر بألف وشهد أحدهما بألف] (5) والآخر بألف وخمسمائة؛ فإنه لا تقبل شهادتهما (6) بالإجماع، وكذلك لو ادعى المشترى ذلك والبائع ينكر (7).

وإن كانت (ألا المدعوى تكاخما فادعت المرأة أنه تزوجها على ألف وخمسمائة، والزوج ينكر فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة، قبلت شهادتهما على ألف وهي امرأته في قول أبي حينفة والنع وعندهما لا تقبل شهادتهما، كما في البيع، فأبو حنيفة والتعلق وعده دعوى عقد، ولو كان الزوج هو المدعي والمرأة تنكر لم تُقبل في قولهم جميعًا.

وإن كانت دعوى طلاق، أو خلع، أو عنق، أو صلح من دم عمد، وكل ذلك على مال؛ فإن كان الزوج [والمولى]⁽⁹⁾، وولي القصاص هو المدعي فهو دعوى مأل، وقد عرف الجواب فيه، وإن كان المدعي هو القاتل، أو العبد، أو المرأة، فهو دعوى عقد،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ الرومي، الينابيم، مصدر سابق، 149.

^{(3) [}شهادتم] من (ب).

^{(4) [}ذلك] ساقطة من (أ، ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}شهادتهما] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(8) [}كان] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت من جميع النسخ [والولي] وقد أثبت الصحيح من كتاب الينابيع [والمولي].

لا تقبل شهادتهما بالاتفاق، وإن كانت دعرى كتابة وكان المكانب هو المدعي لم تقبل في قرلهم جميعًا، وإن كان المدعي هو [المولى](1)، لا تصح دعواه (2).

في الكبرى: شهد اثنان⁽³⁾ أن فلانًا مات وهذه امرأته، وشهد آخران أنه كان طلقها قبل الموت؛ قبال الفضلي⁽⁴⁾ رحمه الله: شاهد الزوجية أولى، وقبال الفاضي علي السغدي⁽⁵⁾ رحمه الله شاهد الطلاق أولى، لأنهم عرفوا زيادة وهو الطلاق؛ ثم قال: وما قال الفضلي رحمه الله فله وجه أيضًا لأنه [يُجعل كان]⁽⁶⁾ طلق ثم تزوج؛ قال القاضي فخر الدين رحمه الله: إن كانت المرأة أو ورثتها يدعون عقدين فالفتوى على [ما قاله الفضلي رحمه الله تعالى؛ وإلا فالفتوى على]⁽⁷⁾ ما قاله السغدي رحمه الله⁽⁸⁾.

في الزاد (⁹⁾، قوله (10): وَيُعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللَّهُ اللَّ

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ورد في جميع النسخ [الولي] وقد ألبت الصحيح من كتاب البنابيع [المولي].

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(3) [}ابنان] من (أ).

⁽⁴⁾ وهو: محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري ذكره صاحب الهداية في الكراهية وهي اسم لجد بعض العلماء العلامة الكبير، تفقه على الأستاذ أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب السبذموني تفقه عليه الفاضي أبو علي الحسين بن الخضر النسفي والإمام الحاكم عبد الرحمن ابن محمد الكانب، وعقد له مجلس الإملاء ومات ببخارى يوم الجمعة لست بقين من شهر رمضان سنة 381هـ وهو ابن ثمانين سنة رحمه الله تعالى، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص107.

⁽⁵⁾ وهر القاضي أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السغدي ولد ني سنة 398ه، نقيه حنفي، أصله من السغد بنواحي سمرقند سكن بخارى، وولي بها القضاء، وانتهت إليه رياسة الحنفية، ومات في بخاري461، ومن تصانيفه التف وشرح السير الكبير، زاده، عبد اللطيف بن محمد رياض (1983)، أسماء الكتب، (تحقيق: محمد التونجي)، ط3، ج1، ص305، دار الفكر، دمشة.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص309.

^{(9) [}الزاد] ساقطة من (ب).

^{(10) [}قرقه] ساقطة من (ب، ج).

قَإِنْ شَهِدَ أَحَدُمُمَا بِٱلْفِ وَالْآخَرُ بِٱلْفَيْنِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَة (أ)، وقالا والشافعي رحمه الله تعالى فقال: إن أراد ألفًا آخر وحلف فكانت له (5)، والصحيح قول أبي حنيفة ﴿ الله عَلَى الله الله قالب المعنى، فإذا اتفقا لفظًا فقد اتفقا معنى، لما [ان المعنى] (5) يفهم باللفظ (6)(7).

[سماع القاضي من الشهود والحكم به]

قوله: وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الشَّهَادَةَ عَلَى جُرْحٍ وَلَا يَخْكُمُ بِذَلِكَ (⁸⁾، وقال الشافعي رحمه الله: على خلاف ما⁽⁹⁾ قلنا⁽¹⁰⁾، والصحيح قولنا، لأنه إضرار به قصدًا وانه لا يجوز (¹²X⁽¹⁾،

ي، قوله: وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي البَيْنَةُ عَلَى جُرْحٍ وَلَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ، صورته: رجل ادعى على رجل حقًّا، وادعى خصمه أن الشهود فسقة، أو مستأجرون فأقام على ذلك بيئة كان للقاضي أن لا يسمع بيئته ولا يلتفت إلى قولهم ولكن يسأل عن الشهود والمدعى في السر والعلانية، فإذا ثبتت عدالتهم قبلت شهادتهم وحكم بها(13).

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

^{(2) [}دينار] سائطة من (أ).

^{(3) [}ك] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص123.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص126.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل341.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

⁽٩) [ما] ساقطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ المارردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج16، ص219.

⁽¹¹⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص227.

⁽¹²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل341.

⁽¹³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

قوله: وَلَا يَخْكُمُ بِهَا، يعني: إذا ادعى خصم (١) أن الشهود فسقة، أو مستأجرون وأقام على ذلك بينة، لا يحكم بفسقهم بشهادة هؤلاء.

وقوله: وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي البَيْنَةُ، [والعلة في استنطاقهم مع عدم قبول شهادتهم] (2) يعني: أن المشهود عليه إذا جاء بشهود على الجرح عند القاضي لا يستنطقهم، فإن استنطقهم لا تقبل شهادتهم و[لعل] (3) في استنطاقهم مع عدم قبول شهادتهم إحياء حق [...] (4) المحق، وإبطال دعوى المبطل، بأن يعترفوا عند الاستنطاق حياء منهم، [ويرجعوا عن] (5) شهادتهم قبل (6) تنفيذها (7).

ه، قوله: وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الشَّهَادَةَ عَلَى جُرْحٍ وَلَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ (8)، لأن الفسق مما لا يدخل تحت الحكم؛ لأن له الدفع بالتوبة فلا يتحقق الإلزام؛ ولأن فيه هنك السر والستر (9) واجب، إلا إذا اشهدوا على إقرار المدعى بذلك تقبل؛ لأن الإقرار مما يدخل تحت الحكم،

قال: وإذا أقام [...]⁽¹⁰⁾ المدعى عليه البينة أن المدعي استأجر (11) الشهود لم تقبل؛ لأنه شهادة على جرح مجرد، والاستئجار وإن كان أمرًا زائدًا عليه ولا خصم في إثباته حتى لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعي استأجر الشهود بعشرة دراهم ليؤدوا الشهادة وأعطاهم العشرة من ماله الذي كان في يده تقبل؛ لأنه خصم في ذلك، وكذا لو أقامها على أني صالحت الشهود على كذا من المبال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا

^{(1) [}خصمه] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العلة] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الينابيع.

^{(4) [}المستحق] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين وردت [ويرجعون] من (ب، ج).

^{(6) [}قبل] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(8) [}بها] من (ب، ج).

^{(9) [}والستر] ساقطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين وردت [رجل لي] وهي زائدة، ولم ترد في الهداية.

^{(11) [}يستاجر] من (أ).

عليّ بهذا الباطل، وقد شهدوا وطالبهم برد ذلك المال، ولهذا قلنا إنه لو أقام البينة على أن الشاهد عبد، أو محدود في قذف، أو شارب خمرًا، أو كاذب، أو شريك المدعي تقبل (1).

[الشهادة على الغيب]

قوله: وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدُ بِشَيْءٍ لَمْ يُعَايِنُهُ إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ وَالنِّكَاحَ وَاللَّحُولَ وَوِلَايَةَ الْقَاضِي فَإِنَّهُ يَسَعُهُ أَنْ يَشْهَدُ بِهَذِهِ الأشياء إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَشْقُ وَاللَّهُ عَلَى الْمَشَاهِدَة وَذَلْكُ بِالعلم ولم يَهِ وَلَا يَجُوزُ اللَّهُ الشَّهادة مشتقة أَنَّ مِن المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل فصار كالبيع، وجه الاستحسان أن هذه امور تختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس، ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون، فلو لم تقبل فيها الشهادة بالنسامع أدى إلى الجرح وتعطيل الأحكام، بخلاف البيع؛ لأنه يسمعه كل واحد، وإنما يجوز للشاهد أن يشهد بالاشتهار (4)، وذلك بالتواتر، أو بإخبار من يثق به كما قال في يجوز للشاهد أن يشهد بالاشتهار (4)،

ويشترط أنه يخبره رجلان عدلان، أو رجل وامرأتان ليحصل له نوع علم؛ وقيل في الموت يكتفي بأخبار واحد، أو واحدة، لأنه قلما يشاهد حالة غير الواحد إذ الإنسان يهابه ويكرهه فيكون في اشتراط العدد بعض الجرح، ولا كذلك النسب والنكاح، وينبغى أن يطلق اداء (5) الشهادة.

[أما إذا فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع لا تقبل شهادته كما أن معاينة اليد في الأملاك تطلق الشهادة] (6)؛ ثم إذا فسر لا تقبل كذا هذا (7).

⁽أ) المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص125.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: 221.

⁽أ) أستنة] من (أ).

^{(4) [}بالاستشهاد] من (ب).

^{(5) [}أداء] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص120.

ولو رأى إنسانًا جلس مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم حل له أن يشهد على كونه قاضيًا، وكذا إذا رأى رجلاً، أو امرأة يسكنان بيتًا وينبسط كل واحد منهما (أ) إلى الآخر انبساط الأزواج كما إذا رأى عينًا في يد غيره.

ومن شهد أنه دفن فلان، أو صلى على جنازته فهو معاينه، حتى لو فسر للقاضي (2) قبله؛ ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأشياء الخمسة ينفي اعتبار التسامع في الولاء والوقف؛ وعن أبي يوسف آخر أنه يجوز في الولاء؛ لأنه بمنزلة النسب قال عليه الصلاة والسلام: (الولاء لحمه كلحمة النسب) (3)، وعن محمد رحمه الله أنه يجوز في الوقف؛ لأنه يبقى على مر (4) الأعصار، إلا أنا نقول الولاء يبتنى على زوال الملك فلا بد فيه [أ/ 549] من (5) المعاينة فكذا فيما يبتنى عليه؛ وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة (6) بالتسامع في أصله دون شرائطه؛ لأن أصله هو الذي يشتهر (7).

في الكبرى: قوم خرجوا من دار رجل وكان في الخارج قوم فأخبروهم أن فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامعين أن يشهدوا بالنكاح، وحل لهم أن يشهدوا على المهر أيضًا، فيه روايتان: عن محمد رحمه الله وقال في المنتقى يشهدون بالمهر ويثبتون الشهادة أن المهر كذا؛ لأن المهر تابع في باب التكاح، فإذا أجاز لهم الشهادة في الأصل، فكذا في الفرع، لكن لما قالوا سمعنا الذين شهدوا للأملاك يقولون إن المهر كذا قال لم تقبل شهادتهم. وذكر الناطقي (8) رحمه إلله في أجناسه عن محمد رحمه الله

⁽أ) [منهما] ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}القاضى] من (أ).

 ⁽³⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه، عن ابن عمر، هذا حديث صحيح الإستاد، رقم الحديث: 7990،
 باب الفرائض، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص379.

^{(4) [}ممر] من (ب): [امر] من (ج).

^{(5) [}رين] بن (أ).

^{(6) [}الشهادة] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهناية، مصدر سابق، ج3، ص120.

⁽⁸⁾ هو الشيخ الإمام أحمد بن محمد بن عمر الناطقي الحنفي المتوفى سنة 442هـ، من مصنفاته خزانة الواقعات في الفروع وهو مختصر مشهور بالواقعات. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص703.

. أنهم لا يشهدون على المهر؛ لأنه مال والشهادة بالمال لا تجوز بالتسامع قال القاضي فخر الدين رحمه الله الفتوى على الأول لما مر⁽¹⁾.

ي⁽²⁾، وذكر الطحاري رحمه الله بأن ابن أبي ليلى كان يقبل الشهادة على جرح، وعلى أنهم مستأجرون وشهوده زور، وروي⁽³⁾ عن أبي يوسف رحمه الله مثل قول ابن أبي ليلى رحمه الله فإن⁽⁴⁾ ادعى المشهود⁽⁵⁾ عليه أني صالحت الشهود على مائة درهم وسلمتها إليهم على أن لا يشهدوا عليّ بهذا الباطل وقد شهدوا عليّ به، والآن أطالبهم أبيهم على أن لا يشهدوا على دلك بيئة، [قبل القاضي بيئته]⁽⁸⁾ وقضى عليهم برذ المال، ولا تقبل شهادتهم بعد ذلك أبدًا، إلا أن يحدثوا توبة، وإن⁽⁹⁾ قال: صالحتهم على مائة ولم أسلمها إليهم لم تقبل بيئته، وإن شهدوا⁽¹⁰⁾ بأن هؤلاء أقروا عندنا بأنهم شركاء في هذا المال وأنهم وكلاء في هذا الحق [وقد خاصموا فيه]⁽¹¹⁾ سمع القاضي مقائتهم وقبل شهادتهم (¹²⁾.

قوله: وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ⁽¹³⁾ أَنْ يَشْهَدَ بِشَيْءٍ قَد سَمِعَ بِهِ ولَمْ⁽¹⁴⁾ يُعَايِنُهُ (¹⁵⁾، إلا في

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص485.

⁽²⁾ أي] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}رروي] ساقطة من (أ).

^{(4) [}فإن] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}الشهود] من كتاب البنابيع.

^{(6) [}طالبتهم] من (h: ج).

^{(7) [}ما] من (أ: ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

^{(9) [}ران] ساقطة من (ب).

^{(10) [}شهد] من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين مكور من (ب).

⁽¹²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(13) [}الشاهد] من (أ).

^{(14) [}ولا] من (أ.

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، 221.

أربعة مواضع، عند أبي حنيفة طائخ في النكاح، والنسب، وولاية القاضي، والموت [في مصر من الأمصار، إذا سمع الناس أنهم يقولون ولي القضاء] (1) ولم يعاين المنشور والتقليد، وكذلك يحل له أن يشهد بأن هذا والي بلد كذا، وإن لم يعاين العهد والمنشور، وذكر الأصل (2) إذا سمع من احد ثقة أن فلائا ابن فلان جاز له يشهد بذاك النسب، وعن أبي حنيفة على لا يشهد بالنسب حتى يسمع ذلك من جماعة، وعنهما (3): لا يسعه أن يشهد حتى يسمع ذلك من عدلين.

وفي النكاح إذا اشتهر⁽⁴⁾ بأن حضر العرس، أو الزفاف، أو أخبره رجلان عدلان بأن هذه امرأة فلان حل له أن يشهد على البتات أنها امرأته، وكذلك إذا سمع الناس يقولون بأن هذا فلان بن فلان، أو اخرة، أو أخبره بذلك رجلان عدلان.

وفي الموت إذا شهد الجنازة، أو الدفن، أو أخبره بموته أرجل واحد أن أو امرأة واحدة حل له أن يشهد على البتات بموته أف أن يشهد شاهدان بأن هذا فلان بن فلان ولم يدركا أباه، أو شهدا أن أباه مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدركاه لم تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة على الله .

وقىالا⁽⁷⁾: تقبىل في النسب، ولا تقبىل في الميسرات، ويجوز إثبات النسب بالاستفاضة، ولا حاجة إلى إدراك الأب، والذي قاله أبو حنيفة والله يجوز أن يكون وضع المسألة على أن الشاهدين (8) لا يعرفان (9) نسبب المشهود به من جهة الاستفاضة ولم يبق إلا السماع، وإن لم يدركا الأب لا تقبل شهادتهما، فعلى هذا الاختلاف في

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}الاصل] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ويقصد الإمام أبو يوسف ومحمد رحمهما الله.

^{(4) [}اشهر] من (ب).

^{(5) [}راحد] ساقط من (أ، ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ الإمام أبو يوسف ومحمد رحمهما الله.

^{(8) [}الشاهد] من (ب).

^{(9) [}لا يعرف] من (أ، ج).

هذه المسألة، ولا يجرز أن يشهد على الولاء بالشهرة عندهما⁽¹⁾ إلا أن يعاين الاعتاق، وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز كما في النسب⁽²⁾.

وذكر الطحاوي رحمه الله قول محمد مع قول أبي يوسف رحمه الله وإنما يجوز أن يشهدوا في جميع ما ذكرنا من المسائل إذا لم يظهر الإمام؛ أما إذا ظهر بأن قال: اشهد بأن هذه امرأة فلان ولم أحضر أصل النكاح، أو اشهد أن فلانا مات وقد أخبرني فلان وفلانه بذلك، أو قال: اشهد بأن فلانًا قاضي بلد كذا لأني سمعت الناس يقولون بأنه قاضي، أو قال: اشهد بأن هذا ابن فلان ولم أدرك أباه، لم تقبل شهادته، وقال أبو حنيفة مختف إن أخبرك رجل عدل أن فلانًا مات بأقريقية ببلاد المغرب وسعك أن تشهد بموته.

ولو سمعت رجلاً يقول أنا ابن فلان لم يسعك أن تشهد بنسبه حتى تسعع ذلك من العامة وإن طال مقامه معك، وقال محمد رحمه الله: في نوادر هشام إذا خرج القوم من خان رجل وخارج الخان القوم ولم يشهدوه فأخيروهم على أنها تزوجت على كذا من المهر؛ ثم احتيج إلى شهادة خارجين على المهر يسعهم أن يشهدوا بذلك وإن قالوا سمعنا من الذين شهدوا الحال يقولون إن المهر كذا لم تقبل شهادتهم (5).

[الشهادة بالشهرة والتسامع]

في الذخيرة: وتجوز الشهادة بالشهرة والتسامع في أربعة أشياء: النسب، والنكاح، والقضاء (المرت، والقياس في هذه الأشياء أيضًا أن لا تحل الشهادة بالتسامع؛ لأن شرط جواز [...] (5) الشهادة علم معاينة، قال عليه الصلاة والسلام: (إذا علمت مثل

⁽¹⁾ ويقصد الإمام أبا حنيفة ومحمد رحمهما الله.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، أ149.

 ⁽³⁾ الرومي، البنايع، مصدر سابق، ل149 - 150؛ وينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي،
 مصدر سابق، ج8، ص137 - 138.

^{(4) [}والقضاء] ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [النكاح] من (أ).

الشمس فاشهدوا وإلا فدع)⁽¹⁾، فقد شرط لحل⁽²⁾ الشهادة علم معاينة؛ لأن العلم بالشمس علم معاينة، ولم يوجد، إلا أنا استحسنا وجوزنا الشهادة بالشهرة والتسامع في هذه الأشياء الأربعة للتوارث والتعامل بين الناس؛ ولأنه يتعذر الوقوف على حقيقتها فاكتفى فيها بالدليل الظاهر، وهو الشهرة والتسامع فإنه اقترن بهذه الأشياء ما يوجب الشهرة والشهرة أقيمت مقام العيان في بعض الصور، كما في باب الأخبار.

فإن الأخبار إذا اشتهرت من رسول الله على كانت بمنزلة المسموع من النبي على المحتى جاز التخصيص، والنسخ بها، ثم الشهرة التي تقوم مقام المعاينة في الطرفين، فإن الأصل في هذا الباب أخبار رسول الله على أوإنما ينسب حد الشهرة لأخبار النبي على أو الأوسل والأرسط، أر في طرف الأوسط والأخر، [أو في الطرفين، اما في الطرف الأول والأرسط، أر في طرف الأوسط والآخر، [أو في الطرف" الأول والآخر] (5)، وفي هذه الأشباء وجد الاشتهار في طرفين [أيضًا في طرف طرف" الوقوع وفي طرف البقاء (10) فتقام الشهرة فيها مقام المعاينة جننا إلى بيان صورة هذه المسائل (11):

⁽¹⁾ قال الزيلعي: الحديث ضعيف، رقم الحديث: 7، باب الشهادات، الزيلعي، تصب الراية، مصدر سابن، ج4، ص82.

^{(2) [}المحل] من (أ)، [بحل] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}الطرف] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

^{(6) [}وجه] من (ب، ج).

^{(7) [}طريق] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}طريق] من (ب).

^{(10) [}البقاء] ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ ابن مازه: المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج10، ص168.

فأما النسب فصورته: إذا سمع الرجل من الناس أن قلان بن قلان الفلاني وسعه أن يشهد أن بفلك وإن لم يعاين الولادة على فراشه [للتوارث] والتعامل، فإنا نشهد أن أبيا بكر الصديق عنه ابن أبي قحافة، وعمر رضي الله تعالى عنه ابن الخطاب، وعثمان عضان، وعلى عنه أبن أبي طالب، ونحن ما رأينا أبا قحافة ولا الخطاب ولا أبن عفان ولا أبا طالب، وما أدركناهم، وكذلك الغلام منا إذا أدرك فسمع الناس يقولون: فلان بن فلان أولم يدرك هذا الغلام [أباه، فإنه يشهد أنه] فلان أبن فلان] (أباه، فإنه يشهد أنه)

ولأن سبب النسب العلوق⁽⁴⁾ منه، وأنه لا يمكن الوقوف عليه حقيقة؛ لأنه أمر باطن لا يعلمه أحد إلا الله تعالى، وسبب العلوق وهو الوطء يكون سرًا⁽⁵⁾ من الناس لا يعرفه إلا الواطنان، والولادة لا يعرفها غير القابلة، فتعذر الوقوف على حقيقته، فلم يكلف الشهرد معرفة حقيقته فاكتفى بها فيه بالدليل الظاهر، وهو الشهرة وقوعا وبقاء، فالنسب (6) يشتهر (7) وقوعًا وبقاء، إما [أ/ 550] وقوعًا فإن الولادة تكون بين جماعة من النساء (8) غالبًا، ثم يهيئا بعد ذلك لأجلها ويتخذ لذلك (9) وليمة، وهو العقيقة. وإما بقاء، فلأن بعضي الزمان يشتهر (10) نسبه (11) فيما بين الناس فيقولون هذا ابن فلان فيقوم مقام

^{(1) [}ال يشهد] ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعفونين وردت [للتواتر] من جِميع النسخ لكن الصحيح ما أثبته من كتاب المحيط البرهاني هو (للتوارث).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج)، وهناك كلام غير مقروء لعدم اكتمال الصفحة، ولكن قمت بإتمامه من المحيط البرهاني.

⁽⁴⁾ العلوق وهو: لقح اللقاح بالفتح: مصدر لقحت الناقة نهي لاقح: إذا علقت، ومنه قوله: اللقاح واحد يعني سبب العلوق. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص456.

⁽ق) [سترا] من (ب).

^{(6) [}واكتفيا] من (أ).

⁽أ) إبالشهرة] من (أ).

^{(8) [}النسوان] من (أ، ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [ك] من (أ).

^{(10) [}يشهر] من ﴿.

^{(11) [}نب] ساقطة من (ب).

 $^{(l)}$ لمعاينة

وأما النكاح فصورته: إذا رأى رجلاً يدخل على امرأة وسمع⁽²⁾ من الناس أن فلانة زوجة فلان يسعه أن يشهد أنها زوجته وإن لم يعاين عقد النكاح للتواتر⁽³⁾، فإنا نشهد أن إعائشة (4) جُنْك كانت⁽⁷⁾ زوجة على جُنْك، أن إعائشة (4) جُنْك كانت⁽⁷⁾ زوجة على جُنْك، وفاطمة (6) جُنْك كانت⁽⁷⁾ زوجة على جُنْك، ولم نعاين نكاحهما؛ ولأنه تعذر الوقوف على حقيقته؛ لأن جواز النكاح يبنى على المسألة بدئيل أن نكاح المرتد لا يجوز، وأنه لأمر في باطنه؛ لأن الاعتقاد لا يقف على حقيقته غير الله تعالى، فاعتبرنا الظاهر عند تعذر الوقوف على الحقيقة واكتفينا بالشهرة والتسامع.

فالنكاح يشتهر وقوعًا وبقاء، إما وقوعًا: فإنه يكون بمحضر من الشهود ويتخذ لذلك وليمة، وإما بقاء: فلان الناس يرونه يدخل عليها وينفق عليها كما يفعل الأزواج ويقولون فيما بينهم هذا زوج هذه (8).

وأما القضاء فصورته: إذا رأى رجلا قضى لرجل دين (٩) بحق من الحقوق، وسمع من الناس انه قاضي هذه البلدة وسعه أن يشهد له (١٥) أن قاضي بلدة كذا قضى لفلان،

⁽¹⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص168.

^{(2) [}ريسمع] من (ب).

⁽³⁾ للتوارث من كتاب المحيط البرهاني ولعله هو الصواب.

⁽⁴⁾ وهي سيدتنا: عائشة بنت أبي بكر الصديق هيئ أم المؤمنين أفقه النساء مطلقا رأقضل أزراج النبي في السحيح. العسقلاني، النبي في السحيح. العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ج1، ص750.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من أ.

⁽⁶⁾ وهي: فاطمة الزهراء البتول بنت رسول الله ﷺ أم الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة، سيدة نساء هذه الأمة تزوجها سيدنا علي بن أبي طالب خفض في السنة الثانية من الهجرة ومانت بعد النبي ﷺ بستة أشهر وقد جاوزت العشرين بقليل. العسقلاني، تقريب الثهاديب، مصدر سابق، جاء م 751.

^{(7) [}كانت] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص168.

^{(9) [}دين] ساقطة من (أ، ج).

^{(10) [}له] ساقطة من (أ).

وإن لم يعاين تقليد الإمام إياه قضاء هذه البلدة للتواثر فإنا نشهد أن شريحًا (1) كان قاضيًا وعليًا (2) وعليًا (3) والم ندركهما ولم نعاين تقليدهما؛ ولأنه تعذر الوقوف [على حقيقته] (3) لأن صيرورته قاضيًا يبتني على المسألة، فإنه إذا كان مسلمًا صلح قاضيًا فنفذ قضاؤه بين المسلمين، وإلا فلا وهذا في اعتقاده لا يطلع عليه إلا الله مبحانه وتعالى، فاعتبر الظاهر وهو الشهرة وقوعًا وبقاء.

فالقضاء يشتهر وقوعًا وبقاء، أما وقوعًا: فلأن التقليد غالبًا يكون بين يدي جماعة وبعد ذلك يكتب له منشور (6) ويقرأ على رؤوس الخلائق ويجتمع الناس إليه كل يوم لفصل الخصومات بينهم، وذلك يفيد من العلم مثل ما يفيد من العيان فجازت الشهادة عليه بالشهرة (5).

وأما الموت فصورته: إذا سمع الناس يقولون إن فلانًا مات، أو رآهم صنعوا به ما يصنع بالموتى (أن نسعه أن يشهد على موته، وإن لم يعاين ذلك للتوارث (أن [...] (8)، فإنا نشهد أن رسول الله على توفي وتوفي الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولم ندرك وفاتهم ولم نعاين ذلك، فلأنه تعذر الوقوف على حقيقته؛ لأنك ترى إنسانًا عليه زي الموتى وسيماهم (9) وهو حي حقيقته، كالذي أخذته السكينة (10) ونحره.

⁽¹⁾ هو: أبر أمية شريح بن الحارث بن قيس الكندي النخعي الكوفي القاضي، توفي قبل 80هـ، أو بعدها، وله 108هـ، أو أكثر، ويقال: حكم مبعين سنة، وقبل: له صحبة ثقة. الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، (تحقيق: علي حسن عبد الحميد الأثري)، ج1، ص237، الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة.

⁽²⁾ ويقصد به الإمام علي بن أبي طالب كرم الله رجهه و علي و الله أعلم.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}منشور] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ابن مازء: المحيط البرهاني: مصدر سابق، ج10، ص169.

^{(6) [}للموت] من (ب)؛ [بالميت] من (ج)،

^{(7) [}للتوارث] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعفوفتين وردت [التواتر] من (أ، ج): والصواب ما أثبته من كتاب المحبط [اللتوارث].

^{(9) [}رسيماهم] ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}السكتة] من (أ)، [للسكته] من (ج)، والصحيح [السكينة] وهي ما أثبنها من المحيط البرهائي، والله أعلم.

وترى الآخر في صورة الأحياء وهو ميت حقيقة، كما كان سليمان عليه السلام، مات ومضى عليه زمان طويل لا يعلم احد به من اصحابه، فإذا تعذر الوقوف على حقيقته اكتفينا بالظاهر، وهو الشهرة وقوعًا وبقاء، فالموت يكون بمحضر جماعة من الناس، وبعد ذلك يجتمع الناس⁽¹⁾ للصلاة عليه، ولدفنه وتعزيته، ويكتفى بها لجواز أداء⁽²⁾ الشهادة عليها بالتسامع؛ ولأن لهذه الأشياء أحكامًا تبقى بعد القضاء قرونًا، فلو لم تجز الشهادة عليها بالتسامع لتعطلت تلك الأحكام⁽³⁾.

قال ابن سماعة: عن محمد رحمه الله في الموت إذا أخبرك واحد عدل بالموت وسعك ان تشهد به (⁴⁾.

وأما في النسب لا يسعك أن تشهد حتى يشهد عندك عدلان، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وعلى قول أبي حنيفة على هذا على ما يقع في القلب، وهكذا روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عين أنه لا يحل له أن يشهد بالنسب حتى يسمع ذلك من العامة، فالجواب في النكاح والقضاء نظير الجواب في النسب، فقد فرقوا جميعًا بين الموت وبين الأشياء الثلاثة فاكتفوا بخبر الواحد في الموت دون الأشياء الثلاثة.

ووجه الفرق أن الموت قد يتفق في موضع لا يكون بمنزلة إلا⁶⁰ الواحد، فلو قلنا إنه لا تسمع الشهادة على الموت بأخباره ضاعت الحقوق المتعلقة بالموت وبطلت بخلاف هذه الأشياء الثلاثة؛ لأن الغالب فيها أن تكون بين الجماعة، أما النكاح فإنه لا ينعقد إلا بشهادة الاثنين، وتقليد الإمام القضاء يكون بين الجماعة في الغالب، فكذلك الولادة فاشتراط العدد فيها لا يؤدي إلى تضييع الحقوق.

⁽أ) [الناس] ساقطة من (أ).

^{(2) [}اداء] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص169 - 170.

^{(4) [}به] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص170.

^{(6) [}إلا] ساقطة من (ب).

وكان الفقيه أبو جعفر البلخي رحمه الله يفرق بين الموت والنسب من حيث إن الموت مما يعاين، فقد أخبر عن عيان، وكان فيه زيادة قوة، فلا يشترط فيه العدد، فأما النسب فلا يتصور فيه المعاينة، فيمكن في خبره نوع شبهه، فلا يكتفي فيه بقول الواحد⁽¹⁾.

في الزاد: وذكر في الأصل إذا سمع من واحد ثقة جاز أن يشهد، وعن أبي حنيفة وقت أنه لا يشهد حتى يسمع من جماعة (عن أبي يوسف رحمه الله حتى يسمع من عدلين، والصحيح رواية الأصل، ولا يجوز الشهادة بالوقف بالاستفاضة، وقال محمد رحمه الله وهو أحد قولي الشافعي (أ) رحمه الله، والصحيح قولنا؛ لأن إزالة ملك لا إلى مالك فلا تقبل فيه الشهادة بالاستفاضة أصله العتق (5x4).

[الشهادة على الشهادة]

هـ، قولـه: وَيَجُوزُ شَهَادَةُ [شَاهِدَانِن] (أ) عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَانِ (أ) وقال الشانعي رحمه الله: لا يجوز إلا الأربع على كل اصل اثنان، لأن كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد قصار كالمرأتين (8). ولنا قول على والله : لا يجوز على شهادة رجل إلا شهادة

⁽أً) ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، نج10، ص170.

^{(2) [}جملة] من (ج).

⁽³⁾ القليري، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة (1998)، حاشينا قليوبي: على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، ج4، ص346، دار الفكر، لبنان.

⁽⁴⁾ بنظر: قاضيخان، فتارئ قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص484.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء: مصدر سابق، ل342.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب مختصر القدوري.

⁽⁷⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق: 221.

⁽⁸⁾ قال الشافعي: (وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لم أقبل على كل شاهد إلا شهادة شاهدين معا؛ قال الربيع: من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بها الحاكم إلا بشاهد آخر، فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا إنما جرا إلى أنفسهما إجازة شهادتهما الأولى

رجلين، ولأن نقل شهادة الأصل من الحقوق فهما شهدا بحق ثم شهدا بحق آخر فتقبل (1).

في الزاد: وَلَا تُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ⁽²⁾، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: تقبل في القصاص وحد القذف وفي بقية الحدود له قولان⁽³⁾. والصحيح قولنا لأنها قائمة مقام العين فلا يثبت بها عقوبات تندري بالشبهات كشهادة النساء (5x⁴⁾.

[صفة الإشهاد]

م، قوله: وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ: اشْهَدُ عَلَى شُهَادُنِي أَتِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانَ بُنَ فُلَانٍ أَفَرُ عِنْدِي بِكَذَا وَأَشْهَدَنِي عَلَى نَفْسِهِ⁽⁶⁾ إلى آخره⁽⁷⁾؛ شرائطها في جانب الإشهاد ثلاث شيئات، وعند الأداء خمس شيئات^(8),9).

⁽¹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص129.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

⁽⁵⁾ قال الشافعي رحمه الله تعالى: (وتجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في كل حق للأدميين من مال، أو حد، أو قصاص وفي كل حد الله تبارك وتعالى قولان: أحدهما: أنها تجوز، والآخر لا تجوز من قبل در، الحدود بالشبهات، فمن قال تجوز: فشهد شاهدان على رجل بالزنا وأربعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى يصفوا زنا واحدا وفي وقت واحد ويثبت الشاهدان على رؤية الزنا). بنظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص53. والفيروز آبادي، إبراهيم بن على بن بوسف للشيرازي أبو إسحاق (1403)، التنبيه في الفقه الشافعي، (تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر)، ط1، ج1، ص272، عالم الكتب، بيروت.

⁽⁴⁾ ينظر: الزيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص234.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل342.

^{(6) [}الشهادة] من (ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

⁽⁸⁾ أبو القاسم السمرقندي: الفقه الثانع، مصدر سابق ج3، ص1173.

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، لـ165، ونيانه: (وصفة الإشهاد أن يقول الأصل: اشهد على شهادتي أني أشهد أن فلانا أقر عندي بكذا) لأن القرع ينقل شهادة الأصل، فيشهد كما يشهد عند

في الذعيرة: ثم إن كثيرًا من مشايخنا رحمهم الله كالخصاف وغيره طولوا لفظ الشهادة على الشهادة ولفظ أداء الشهادة وبالغوا فيه، وقالوا في الإشهاد: يقول شاهد الأصل بين يدي شاهد الفرع: اشهد أن لفلان على فلان كذا⁽¹⁾، وأنا أشهدك على شهادتي (2) فاشهد أنت على شهادتي بذلك فيحتاج إلى خمس شينات (3).

وقالوا في أداء الشهادة [على الشهادة] (٢٠)؛ إن الفرع يقول بين يدي القاضي اشهد إن فلانا شهد عندي أن لفلان على فلان كذا من المال، وأشهدني وأمرني (٥) على شهادته، وأنا أشهد على شهادته بذلك الآن فيحتاج إلى ثماني شينات.

قال الخصاف وجماعة من المحققين من جماعتنا كالفقيه أبي جعفر الهندراني وغيرهم: هذا تكلف وما دونه يكفي وهو أن يقول الأصل في الإشهاد: اشهد أن لفلان

الفاضي لينقلها إليه. قال: (ريقول الفرع عند الأداه: اشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن فلانا أقر عنده بكذا، وقال لي اشهد على شهادتي بذلك) لأنه لا بد من ذكر شهادته وذكر شهادة الأصل. وذكر الخصاف أنه بحناج إلى أن يأتي بلفظ الشهادة ثماني مرات، وهو أن يقول: أشهد أن فلانا أشهدتي على شهادته وهو يشهد أن فلانا أقر عنده بكذا وأشهده على إقراره، وقال لي: اشهد على شهادتي وأنا أشهد بذلك. ومن أصحابنا من اكتفى بخمس. ومنهم من قال: أربع، وهو أن يقول: أشهد أن فلانا أشهد على شهادتي. ومنهم من قال ثلاث مرات، وهو أقل ما قبل فيه وهو أن يقول: اشهد أن فلانا قال أي: أشهد على شهادتي، أو أشهد أن فلانا أشهد أن فلانا أشهد أن فلانا قال أي: أشهد على شهادتي، أو أشهد أن فلانا أشهد أن فلانا أشهد أن فلانا أشهد أن فلانا ألها قبل فيه وهو أن يقول: الشهد أن فلانا قال أي: أشهد على شهادتي، أو أشهد أن فلانا ما ذكره الخصاف وهو ثمان، ينظر: الموصلي، أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود البلدجي ما ذكره الخضاف وهو ثمان، ينظر: الموصلي، أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود البلدجي القاهرة، دار الكتب العلمية، يروت.

^{(1) [}كذا] سائطة من (ب، ج).

^{(2) [}على شهادتي] ساقطة من (ب).

 ⁽³⁾ شيئات جمع حرف الشين والتي لعله يقصد بها المأخوذ من كلمة الشهادة المتكررة أكثر من كرة.
 ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص280.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

^{(5) [}امرني] ساقطة من (ج).

على فلان كذا، فاشهد أنت على شهادتي بذلك (أ) فيكون ثلاث شينات [أ/ 551]، وفي الأداء يقول شاهد الفرع بين يدي القاضي: اشهد أن فلانًا شهد عندي أن لفلان على فلان كذا، من المال وأشهدني على شهادته وأنا أشهد على شهادته بذلك فيكفيه ست شينات (2).

واختار الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلواني رحمه الله [على لفظ] (ق) آخر، وهو أن يقول في الأداء: اشهد على شهادة فلان أن لفلان كذا، واأشهدنا فلان على شهادته وأمرنا أن نشهد بها، فيكفيه ذكر خمس شيئات، أو يقول: اشهد أن فلانا شهد عندي أن لفلان على فلان كذا، واشهد على شهادته بذلك، وأنا أشهد بذلك كله (4).

[شهادة الفرع]

قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ شُهُودُ الْأَصْلِ أَوْ يَغِيبُوا مَسِيرَةً ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا أَوْ يَمُرَضُوا مَرْضًا لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ حُضُورَ مَجْلِسِ الْحَاكِمِ^(ث)، في الكبرى: وهذا ظاهر الرواية، وروي عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إذا كان الأصل بحال لو حضر إلى مجلس القضاء للشهادة لا يمكنه أن يبيت⁽⁶⁾ بأهله، جازت شهادة الفرع من غير غيبة الأصل، ومن غير عذر (⁷⁾، والفتوى على ظاهر الرواية (⁸⁾.

في الزاد⁹⁹: والصحيح ظاهر المذهب؛ لأن في نقل الفرع زيادة احتمال فلا يتحمل إلا عند الضرورة؛ لأنه شهادة الفرع بدل عن الأصل، والقدرة على الأصل تمنع المصير

^{(1) [}بذلك] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}شيئات] من جميع النسخ، وما ورد من كتاب صاحب الذخيرة أو المحيط هو (شيئات) والله أعلم بالصواب.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص280.

⁽⁵⁾ وردت [القاضي] من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

^{(6) [}شب] من (ج).

^{(7) [}عقد] من (ج).

⁽⁸⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة الثيرة، مصدر سابق، ج2، ص235.

^{(9) [}السراجية] من (ج).

إلى البدل كسائر الأبدال(2x1).

في السراجية: والفتوى على أنه نجوز الشهادة على الشهادة فيما دون مسيرة سفرٍ إذا كان بحال لو شهد لا يمكنه الرجوع⁽⁵⁾ إلى منزله في يومه ذلك⁽⁴⁾.

م، قوله: قَاإِنْ عَدُلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودَ الْفَرْعِ جَازَ^{رَ5}، بنصب الأول ورفع الثاني (6).⁷⁾،

ه، لأنهم من أهل التزكية، وكذا إذا شهد شاهدان فعدّل أحدهما الآخر صح لما قلنا، غاية [الامر أن] (8) فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يتهم بمثله كما لا يتهم في شهادة نفسه كيف، وأن قوله مقبول في حق نفسه، وإن ردّت شهادة صاحبه فلا تهمة (9).

قوله: وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ جَازَ وَيَنْظُرُ الْحَاكِمْ فِي حَالِهِمْ (10)، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: لا تقبل؛ لأنه لا شهادة إلا بالعدالة فإذا لم يعرفوها (11) لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل، ولأبي يوسف رحمه الله ان المأخوذ عليهم

⁽¹⁾ الزيبدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص235.

⁽²⁾ الإسبيجابي: زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل343.

^{(3) [}الروح] من (أ): [والرواح] من (ب: ج)، والإصح ما أثبته من كتاب السراجية (الرجوع).

⁽⁴⁾ الأرشي، الغناوي السراجية، مصدر سابق، ص502.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 222.

⁽⁶⁾ حيث قال: وإن سكتوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حالهم، وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع لرجود التكذيب من المسند إليه. أبو القاسم السمرقندي، اللقة النافع، مصدر سابق ج3، ص1174.

⁽⁷⁾ أران عزل شهرد الأصل شهود الفرع ينصب الأول ورقع الثاني، وهذا لأنه إذا كان شاهد الفرع ممن تصح تركته فلا فرق بين تركته وتركة غيره، وإن سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم]. النسقى، المنافع، مصدر سابق، ل165.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت ما من (ب).

⁽⁹⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص130.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 222.

^{(11) [}يعرنوا] من (ب: ج).

النقل دون التعديل؛ لأن قد يخفى عليهم، وإذا نقلوا يتعرف القاضي العدالة كما إذا حضروا بأنفسهم وشهدوا(1).

في الزاد: والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله؛ لأنه شهود الفرع نقلوا شهادة الأصل فصار كأنهم حضروا وشهدوا فسأل القاضي عنهم^(3x2).

في الكبرى: الفرع إذا لم يعرف الأصل بعدالة ولا غيره فهو مسيء في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط⁽⁴⁾.

م، قوله: رَإِنْ أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ الشُهَادَةَ لَمْ تُقْتِلْ شَهَادَةُ الْفُرُوعِ^(ة)، بأن قالوا: ليس لنا على هذه الحادثة شهادة (⁶⁾⁽⁷⁾.

ي، وإن شهد⁽⁸⁾ بشيء فحكم الحاكم بشهادته؛ ثم رجع عنها عند الحاكم وقال ما شهدت به عندك كان باطلاً وزورًا، فإن القاضي لا يفسخ الحكم ويأمره بقضاء ما أنلفه بشهادته ثم يشهره، والإشهار أن يبعث به القاضي إلى سوقه إن كان سوقيًا، وإلى محلته ان لم يكن له سوقًا، ويقول إن القاضي يقرئكم السلام ويقول إنا وجدنا هذا شاهد الزور فاحذروه وحذروا الناس منه، ولا يضر به في قول أبي حنيفة واللا يضرب ويطاف به ويحبس إلى أن يحدث منه توبة، ولا يسخم وجهه بالإجماع، وذكر في شرح

⁽¹⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص130.

⁽²⁾ ينظر: المرغيثاني: الهداية، مصدر سابق، ج3، ص134.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل343.

⁽⁴⁾ قال صاحب الجوهرة: (ويقصد أن الفرع هم المزكون للأصول وذلك لأن نقلهم لشهادتهم لا تمنع صحة تعديلهم فلا فرق بين تعديلهم وتعفيل غيرهم، ولا يجوز أن يقال في ذلك تصحيح شهادتهم لأن تصحيح شهادة الشاهد لا تؤثر في شهادته ألا ترى أنه يظهر من نفسه الصلاح والعدالة ولا يؤثر ذلك في شهادته وكذا إذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر صح تعديثه لما قلنا). الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص235.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 222.

⁽⁶⁾ أبر القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1174.

 ^{(7) [}وان ماتوا؛ جاء الفروع وشهدوا على شهادتهم بهذه الحادثة، واما مع حضرة الأصل لا يلتقت
 إلى شهادة الفروع]، النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل-165.

^{(8) [}شهدا] من (ب).

الطحاوي أنه لا يطاف به في قولهم جميعًا داء، ومن ردت شهادته في حادثة لم تقبل بعد ذلك في تلك الحادثة أبدًا إلا في مسائل معدودة:

مثل ان يشهد على شيء وهو كافر، أو عبد أو صبي، أو مجنون فأسلم الكافر، وعتق العبد، وأفاق المجنون، وبلغ الصبي؛ ثم شهد بذلك ثانيًا فإنها تقبل، وكذا الأعمى، وذكر في الأصل أن الأعمى إذا شهد ثانيا بعد أن يبصر لا تقبل، وإن ردت شهادته بسبب التهمة ثم زالت فأعادها ثانيا لم تقبل، وذلك مثل الزوج إذا شهد لامرأته والمرأة لزوجها فانقطعت الزوجية وانقضت العدة [ثم اعاد الشهادة لم تقبل، وكذلك إذا شهد عند الحاكم ولم يعدل حتى تاب] (2) وأصلح ثم يشهد على ذلك الشيء بعينه، وذكر في النوادر، إذا شهد لامرأته ولم يرد القاضي شهادته حتى طلقها، وانقضت عدتها فإنه تقبل شهادته حتى طلقها، وانقضت

في السراجية: وشاهد الزور يشهر في السوق: انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذّروا الناس منه، ولا يضرب عند أبي حنيفة علينه وعليه الفتوى، وقالاً: يضرب وجيعًا ويحبس تأديباً (1).

⁽¹⁾ ينظر: أبر جعفر: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاري (1370هـ)، مختصر الطحاري، (تحقيق: أبر الوفاء الأفغاني)، ط1، ص342، لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد، الهند.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل150.

⁽⁴⁾ الأرشى، الفتاوى السراجية، مصدر سابق، ص505.

كتاب ألرجوع عن الشهادة

في الزاد، قوله: وإذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا المال [المشهود به] (2) للمشهود عليه (3) وقال الشافعي رحمه الله: لا ضمان عليهم (6). والصحيح قولنا؛ لأنهم سببوا الإتلاف على طريق التعدي (5x⁶).

ي، الأصل فيه أن كل من أتلف بشهادته على المشهود له منفعة لا عين مال لم يضمن بالرجوع، فإنه أتلف عليه عين مال [إن كان بعوض هو عين مال](⁷⁾، أو منفعة لها حكم عين المال، فكذلك، وإن كان(⁸⁾ بغير عوض يجب عليه الضمان وبيانه في المسائل:

إذا ادعى رجل على آخر ألف درهم فجحدها إياه فشهد الشهود بذلك فحكم الحاكم بشهادتهم، ثم رجعوا وأكذبوا⁽⁰⁾ أنفسهم بحضرة القاضي فقضاؤه ماض لا ينفسخ، ولكن يوجب عليهم ضمان الألف للمشهود له؛ لأن هذا انلاف عين ماله بغير عوض.

ويمثله لو ادعت المرأة ان زوجها طلقها بعد الدخول ثلاثًا، وأنكر الزوج فشهد الشهود بذلك فحكم بوقوع الطلاق، ثم رجعوا فلا ضمان عليهم؛ لأنهم أتلفوا عليه

^{(1) [}باب] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب الزاد: ل189.

^{(3) [}عليه] ساقطة من (ب).

 ⁽⁴⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابق، ج2، ص340، والتوري، روضة الطالبين، مصدر سابق،
 ج11، ص296.

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج16، ص189.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل344.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(8) [}كان] ساقطة من (أ).

^{(9) [}ركذبرا] من (أ).

منفعةً ليست بعين مال ولا لها حكم عين مال؛ لأن البضع (1) لا قيمة لها عند الخروج عن ملكه (2).

ولو ادعى أنه استأجر هذه الدابة سنة بعشرة دراهم، وأنكر المؤجر فشهدوا عليه بذلك وحكم به الحاكم وأجر مثلها مائة درهم ثم رجعوا لم يضمنوا أيضًا؛ لأنهم أتلفوا عليه منفعة لا عين مال.

وإن ادعى أنه أجر الدار من هذا سنة فأنكر المستأجر فشهدوا عليه بذلك وحكم به الحاكم ثم رجعوا إن كان هذا في أول المدة وأجر مثلها المسمى فلا ضمان عليهم وإن كان أقل من ذلك ضمنوا الزيادة للمستأجر.

وإن ادعت المرأة على رجل أنه تزوجها على ألف وهو ينكر فشهدوا عليه بذلك وحكم بصحة النكاح ثم رجعوا لم ينفسخ النكاح وينظر إلى مهر مثلها إن كان ألفًا أو أكثر فلا ضمان عليهم الأنهم أتلفوا عليه (أنه عين المال بعوض؛ لأن البضع عند الدخول في ملكه متقوم، [...] (4) وإن كان مهر مثلها أقل من الألف ضمنوا للزوج إلى تمام الألف.

وإن ادعت أنه طلقها قبل الدخول فأنكر الزوج فشهدوا عليه بذلك [أ/ 552] ثم رجعوا بعد الحكم إن كان قد سمى لها مهرًا يضمن نصفه لها ثم رجع بذلك عليهم وإن كان لم يسم لها مهرًا وضمن المتعة ورجع بها أيضًا، وإن شهد اثنان أنه طلقها ثلاثًا وشهد آخران أنه دخل بها ثم رجعوا بعد الحكم ضمنوا كمال المهر أرباعًا على شاهدي الدخول ثلاثة أرباعه وعلى شاهدي الطلاق ربعه 60.

وإن ادعى أنه خالعها على ألف درهم وهي تنكر فشهدوا بذلك عليها ثم رجعوا ضمنوا لها الألف وإن كانت المرأة هي المدعية فلا ضمان عليهم.

⁽¹⁾ البضع: اسم بمعنى الجماع، وقد كني بها عن الفرج في قولهم: ملك قلان بضع فلانة إذا عقد لها. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص48.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل151.

^{(3) [}عليه] ساقطة من (ب).

 ^{(4) [}مقامه] من (ب)، وهي زيادة على النص، وهو ما أثبته من كتاب الينابيم: ل151.

^{(5) [}آخر] من (ب).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل151.

ولو ادعى أنه اشترى من هذا عبده بخمسمائة رقيمته ألف فشهد عليه الشهود ثم رجعوا بعد الحكم ضمنوا للبائع خمسمائة، وإن كانت قيمة العبد الفًا [...]⁽¹⁾ وادعى أنه اشتراه بألفين إلى سنة فشهدوا عليه بذلك ثم رجعوا فالبائع بالخيار: إن شاء اتبع المشتري بألفين إلى سنة، وإن شاء اتبع المشهود بألف حالة وأيهما اختار تضمينه برئ الآخر، فإن اتبع الشهود رجعوا على المشتري بألف درهم عند حلول الأجل ويطيب لهم الألف [ويتصدقون بألف اخرى]⁽²⁾، فإن شهدوا أنه (6) باع من هذا عبده بألف درهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام وقيمة العبد الفان فأنكر البائع فحكم الحاكم بالبيع ثم رجعوا إن فسخ البائع البيع في الثلاثة أو أجازه فلا ضمان عليهم وإن لم يفسخه ولا أجازه حتى مضت الثلاثة واستقر المبيع ضمنوا إلى تمام قيمة العبد وذلك ألف درهم.

ولو شهدوا على ولي القصاص أنه عفى عن القتل وهو ينكر فحكم بشهادتهم ثم رجعوا فلا ضمان عليهم في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله أنهم يضمنون (أن جميع الذية للمولى، وإن شهدوا أن القاتل صالح أولياء المقتول على مال والقاتل ينكر فحكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يضمنوا شيئا (أن يشهدوا أنه صالحه على أكثر الذية فيضمنوا الزيادة (أن).

[رجوع الشاهد]

ه، قوله: وَلَا يَصِحُ (أَ الرُّجُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ (الله نسخ للشهادة (9 نيختص

^{(1) [}ان] من (ب: ج): وهي زيادة على النص، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع، ل151.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ريتصدقوا بالألف الأخرى] من (ب).

^{(3) [}انه] ساقطة من (أ).

^{(4) [}بضمنوا] من (ب).

^{(5) [}شيئا] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ الررمي، الينابيع، مصدر سابق، ل151.

^{(7) [}ولايشترط] من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، 223.

^{(9) [}الشهادة] من (أ، ج).

[بما تختص] (1) به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي أي قاض كان؛ ولأن الرجوع توبة والتوبة على حسب الجناية، فالسرّ بالسرّ والإعلان بالإعلان، وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي (2) فلو (3) اذعى المشهود عليه رجوعهما وأراد يمينهما لا يحلفان، وكذا لا تقبل بينته عليهما؛ لأنه ادّعى رجوعًا باطلا، حتى لو أقام البينة أنه رجع عند قاضي كذا وضمنه (4) المال تقبل؛ لأن السبب صحيح (5).

في الزاد: قوله (6): وإن كان بعد الدخول لم يضمنا (7) شيئًا عندنا، خلافًا للشافعي رحمه الله (8)، والصحيح قولنا، لأنه لم يوجد إتلاف ماله قيمة لما أن البضع عند الخروج من ملك الزوج لا قيمة له ولم يوجد تقرير ضمان (9) كان يعرض السقوط فلا يلزمها شيء (11)(10).

[رجوع شهود القصاص]

قوله: وَإِنْ شَهِذَا بِقِصَاصِ ثُمُ رَجَعًا بَعْدَ الْفَتْلِ ضَمِنَا الدِّيَةَ وَلَا يُقْتَصُّ مِنْهُمَا (12)، وقال الشافعي رحمه الله: يجب القصاص على الشهود (13)، والصحيح قولنا؛ لأنهم لم يقتلوه فلا يحل دمهم بالحديث وأنهم لم يقتلوه؛ لأن القتل اسم لفعل مفضى إلى زهوق الروح، وهذا لم يوجد من الشهود فلا يكون الموجود منهم قتلا فلا يحل.....

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

^{(2) [}القضاء] من (h).

^{(3) [}فلر] ساقطة من (أ).

^{(4) [}ضمن] من (أ)·

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص132.

^{(6) [}قوله] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ أيضمن عن (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابن، ج2، ص341.

^{(9) [}ضمانها] من (ب: ج).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع؛ مصدر سابق، ج6، ص283.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق: 1345.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

⁽¹³⁾ الغمراوي، العلامة محمد الزهري الغمراوي الشافعي، السراج الوهاج على متن المنهاج، ج1، ص478، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

(گ)(1) د مهرم

[رجوع شهود البيع]

م، قوله: وَإِنْ شَهِدَا^{(ق} بِبَيْع [شيء]⁽⁴⁾ بِمِثْلِ الْقِيمَة أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ رَجَعًا لَمْ يَضْمَنَا⁽⁵⁾، [إلى آخره]⁽⁶⁾ هذا إذا كان المشتري يدعي والبائع ينكر أما إذا كان على العكس يضمنان الزيادة للمشتري والفرق ظاهر (⁷⁾⁽⁸⁾.

[رجوع شهود الأصل]

قوله: [وإن قال شهرد الأصل]⁽⁹⁾ لَمْ نُشْهِدْ شُهُردَ الْفَرْعِ [عَلَى شَهَادَتِنَا]⁽¹⁰⁾، أي: بعد قضاء القاضي بشهادة الفرعيين، قوله: فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ (11)، أي على الأصول [ولا يبطل القضاء الحكم]⁽¹²⁾ لأن الحكم لا ينسب (13) إليهم لأنهم أنكروا سبب الإللاف وهو الإشهاد على شهادتهم فلم يوجد منهم سبب موجب للضمان فلا يضمنون (15x14).

⁽¹⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص134.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقها، مصدر سابق، ل346.

^{(3) [}شهدرا] من (أ، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبته من كتاب المختصر القدوري.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 223.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونين ررد [الخ] من (ب، ج).

 ⁽⁷⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص183، والزبيدي، الجوهرة النبرة،
 مصدر سابق، ج2، ص239.

⁽⁸⁾ التسفي: المناقع، مصدر سابق، ل165 – 166.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المناقع، ل166.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المنافع، ل166.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، 224.

⁽¹²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المنافع، لـ166.

^{(13) [}ينسب] من (ب،ج).

⁽¹⁴⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه الناقع، مصدر سابق، ج3، ص1184، والزيبدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص239.

⁽¹⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل166.

قوله: وَإِنْ قَالُوا: أَشْهَدُنَاهُمْ وَغَلِطْنَا ضَمِنُوا⁽¹⁾، وهذا عند [محمد وزفر رحمهما الله]⁽²⁾، وعندهما لا ضمان عليهم لأن الفرعين قاما مقامهما في نقل شهادتهما إلى مجلس القاضي والشهادة في [غير]⁽³⁾ مجلس القضاء لا يكون سببًا لإثلاف شيء فلا يجب الضمان وإن رجعا عن ذلك ومحمد رحمه الله يقول إن الفرعين قاما مقامهما في نقل شهادتهما إلى مجلس القضاء فأما القضاء يحصل بشهادة الأصلين لأنهما حضرا بأنفسهما وشهدا ثم رجعا يلزمهما الضمان (5)(6).

في الزاد، قوله: وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ وَقَالُوا: لَمْ نُشْهِدُ شُهُودَ الْفَرْعِ عَلَى شَهَادَتِنَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ⁽⁶⁾، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال⁽⁷⁾ محمد رحمه الله يضمنون في رواية عن أبي حنيفة «كلك»، والصحيح هو الأول، أما إذا قالوا: لم نشهدهم فلأنهم أنكروا نفس الشهادة فلا يوجد من جهتهم سبب وجوب الضمان، وأما إذا رجعوا فلأن الحكم يثبت بشهادة الفرع دون شهادتهم (8(8).

ي، قوله: وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ⁽¹⁰⁾، أو قالوا لم نشهد شهود الفرع⁽¹¹⁾ على شهادتنا فلا ضمان عليهم يريد به إذا ثبت شهود الفرع على شهادتهم وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله وهي رواية عن أبي حنيفة ﴿اللهِ

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 22٪.

 ⁽²⁾ ما بين المعقرفتين وردت أأبو حنفة رحمه الله والصحيح ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1184، والزبيدي، الجوهرة الثيرة، مصدر سابق، ج2، ص239.

⁽⁵⁾ النسني، المنافع، مصدر سابق، لـ166.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، 224.

^{(7) [}وعند] مِن (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص134، والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص239.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل346.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

^{(11) [}الفرع] ساقطة من (ب).

أن شهود الأصل ضمنوا المال وإن لم يرجع شهود الفرع على شهادتهم، فإن رجع شهود الفرع على شهادتهم، فإن رجع شهود ألأصل، الأصل والفرع فعندهما الضمان على شهود [الفرع لا على شهود] الأصل، وإن وعند (أن محمد رحمه الله المشهود عليه بالخيار: إن شاء ضمن شهود الأصل، وإن شاء ضمن شهود الفرع.

فإن لم يرجع شهود الفرع عن شهادتهم ولكن أنكر شهود الأصل [الإشهاد على]⁽⁵⁾ شهادتهما فلا ضمان [على احدً]⁽⁶⁾ بالإجماع، وإن رجع شهود الفرع ولم يرجع شهود الأصل ضمنوا بالإجماع، وإن قال شهود الأصل بعد رجوع⁽⁷⁾ شهود الفرع غلطنا في شهادتنا فالضمان على شهود الفرع خاصة، وإن رجع المذكور عن التزكية ضمنوا في قول أبي حنيفة واللا رحمهما الله لا ضمان عليهم كما إذا⁽⁸⁾ رجع شهود الإحصان⁽⁹⁾.

[رجوع شهود الإحصان]

في الزاد، قوله: وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةً بِالزِّنَا وَشَاهِدَانِ بِالْإِحْصَانِ قَرَجَعَ شُهُودُ الْإِحْصَانِ لَمْ يَضْمَنُوا (10)، وقال الشافعي رحمه الله: إذا رجع شهود الإحصان والزنا كان الضمان عليهم أسداسًا (11)، والصحيح قولنا؛ لأن شهود الإحصان شهود الشرط والحكم يضاف إلى السبب (12) (13)،

^{(1) [}شهود] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}رعن] من (ب).

^{(4) [}شاء] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ رقد ألبنها من كتاب الينابيع.

^{(6) [}عليهم] من (ب).

^{(7) [}رجوع] ساقطة من (ب).

^{(8) [}إذا] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ الرومي، اليثابيع، مصدر سابق، ل151.

⁽¹⁰⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

⁽¹¹⁾ الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ج5، ص407، دار الفكر، بيروت.

⁽¹²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص240.

⁽¹³⁾ الإسبيجابي، زاد النقهاء، مصدر سابق، ل346.

قوله: وإذا رَجَعَ الْمُزَكُّونَ عَن التَّزْكِيةِ ضَمِنُوا⁽¹⁾، وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله لا ضمان عليهم، والصحيح قول أبي حنيفة عليه التزكية عليه صيرورة شهادتهم حجة والظهور يحصل بالشهادة وكانت التزكية بمنزلة علة العلة والحكم كما يضاف إلى العلة يضاف إلى علة العلة العلة العكم.

[رجوع شهود اليمين]

م، قوله: [أ/ 553] وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشوط، شم رَجَعُوا، فالضّمَانُ عَلَى شُهُودِ الْيَمِينِ خَاصَةً (أَ)، إلى آخر (أ)، بأن شهد أنه قال لامرأته قبل الدخول بها إن دخلت الدار، فأنت طالق، وشهد آخران أنها دخلت، فقضى القاضي بوجوب نصف المهر؛ ثم رجع الفريقان جميعًا، فإن الضمان يجب على شهود اليمين خاصة، لأنهم (أ) شهود العلة لأن التلف حصل بهم، وإنما كان الشرط مانعًا. فعند وجود الشرط، أضيف التلف إلى علته لا إلى زوال المانع (8)(9).

⁽أ) القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

^{(2) [}علة] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ينظر: المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص134، والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص240.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الققهاء، مصدر سابق، ل346.

⁽⁵⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

^{(6) [}الخ] من (ب، ج).

^{(7) [}لاتهما] من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الكاساني، بدالع الصنائع، مصدر سابق، ج3، ص136، والزيبدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص240.

^{(9) (}والمراد من قوله أن الحكم يضاف إلى السبب العلة، لأن السبب في الشريعة عبارة عما هو طريق إلى الحكم: والحكم لا يثبت به، ويمعنى آخر العلة ما يضاف وجوب الحكم إليه مثل البيع للملك). النسقى، المنافع، مصدر سابق، ل166.

كتاب أدب القاضي

ب، الأدب، أدب النفس والمدّرس، وقد أدب فهر أديب، وأدبه غير؛ فتأدب واستأدب، وتركيبه يدل على الجمع والدعاء، ومنه الأدب: وهو أن تجمع الناس إلى طعامك وتدعوهم، ومنه قبل للصنيع: مأدبة (أ) كما قبل له مدعاة، ومنه الأدب؛ لأنه يأدب الناس إلى المحامد، أي: يدعوهم إليها، عن الأزهري (2) وعن أبي زيد (3)، الأدب اسم يقع على كل رياضة محمودة يتخرّج بها الإنسانُ في فضيلة من الفضائل (4).

في التحفة (ق) القضاء فريضة محكمة تجب على [كل حر] (6) من وجد في حقه شرائط القضاء من الولاية على المقضي عليه بتسليم المقضي به إلى المقضي له وهو السلطان، أو من يقوم مقامه؛ لأن هذا من باب (7) إنصاف المظلوم من الظالم، وهذا

^{(1) [}حادثة] من (ب).

 ⁽²⁾ هو: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري اللغوي الشافعي المتوقى سنة 370هـ من مصنفاته:
 الزاهر في غرائب الألفاظ. البغدادي، إيضاح المكنون، مصدر سابق، ج3، ص608.

⁽³⁾ هو: سعيد بن أوس بن ثابت أبر زيد الأنصاري صاحب النحو واللغة حدث عن عمرو بن عبيد وشعبة وغيرهم ووى عنه أبو عبيد القاسم وأبو حاتم البنجستاني وأبو حاتم الرازي وغيرهم وكان ثقة ثبتا من أهل البصرة وقدم بغداد، توفي بالبصرة سنة 215هـ، عن عمر 93سنة. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج9، ص77.

⁽⁴⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابق، ص22.

⁽⁵⁾ وهي: تحقة الفقهاء، ثلامام محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن حمزة الاسمندي علاه الدين أبي يكر السمرقندي الفقيه الحنفي وقد سنة 488 وتوفي سنة 539هـ، قه من التصانيف، بذل النظر في الأصول، تحفة الفقهاء، في الفروع تفسير القرآن، حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي، شرح الناويلات للماتريدي في أربع مجلدات، شرح الجامع الكبير للشيباني، في الفروع شرح عبون المسائل لصاحب المحيط في الفروع شرح الهداية للصابوني في الكلام الفوائد العلائية مختلف الرواية ميزان الأصول في نتالج العقول وغير ذلك. البغدادي، هدية العارقين، مصدر مابق، ج6: ص92.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [كل حر ما] رهي ساقطة من (ب، ج).

^{(7) [}باب] ساقطة من (ب).

مفوض إلى الخلفاء والسلاطين غير أنهم إذا عجزوا بأنفسهم، إما لعدم العلم أو لاشتغالهم بأمور أخر يجب عليهم أن يقلدو، من كان يصلح له ممن هو أفقه الناس بحضرتهم وأورعهم.

فإن وجدوا اثنين أحدهما أفقه والآخر أورع فالأورع أولى؛ لأنه يمكنه أن يقضي بعلم غيره ولا بد من الورع حتى لا يتجاوز حد الشرع ولا يصور الباطل بصورة الحق طمعًا في الرشوة ويجب على من استجمع⁽¹⁾ فيه شرائط القضاء أن يقبله إذا قلدوه حتى لو امتنع يأثم إلا إذا كان في العلماء بحضرتهم ممن يصلح كثيرا فلا بأس بأن يعتذر بعذر⁽²⁾ فيدفع عن نفسه إلى غيره؛ لأنه ليس بمتعين لذلك والذي تعين لا يحل له الامتناع إذا قلد⁽³⁾ فيذهب ماؤه وحرمة علمه⁽⁵⁾.

في الكبرى: قاض يأخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بأجر بل يكون عاملا لأجل رضا الله تعالى ويستوفي حظه من مال الله تعالى وكذا الفقهاء والقراء 6 والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن لله فلهم 6 أن يأخذوا حظهم من بيت المال، فإذا خرج القاضي ثلاثون درهما في أرزاق كاتبه، وثمن صحيفة، وقراطيسه فأعطى من ذلك لكاتبه 6 عشرين درهما، وعشرة لرجل يقوم 6 معه ويكلف الخصوم الصحف، فلا ينبغي أن يفعل ذلك بل يعطي كل ذي حظ حظه ويصرف كل شيء إلى موضعه فلا يصرف عنه 60.

^{(1) [}اجتمع] من (ب).

^{(2) [}يعذر] ساقطة من جميع النسخ، رقد أثبتها من كتاب تحفة الفقهاء.

^{(3) [}تلدره] من (أ).

^{(4) [}يقدر] من (أ، ج).

⁽⁵⁾ علاء الدين السمرقندي، علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندي (1984)، تحفة الفقهاء، ط1، ج3، ص369، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(6) [}القراء] ساقطة من (أ).

^{(7) [}كلهم] من (أ).

^{(8) [}لكاتبه] ساقطة من (ب).

^{(9) [}يقرم] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ الولوالجي، أبو الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق (ت540هـ) «1424هـ)، الفتوى الولوالجية: (تحقيق: الشيخ مقلاد بن موسى فريوي)، ط1، ج3، ص31 -

[اهلية القضاء]

هـ، قوله: ولَا تَصِحُ⁽¹⁾ وِلَايَةُ الْقَاضِي حَتْى⁽²⁾ يَجْتَمِعَ فِي الْمُولَى شَرَائِطُ الشَّهَادَةِ
 وَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الإَجْتِهَادِ⁽³⁾.

أما الأول: فلأن حكم القضاء يستفاد من حكم الشهادة؛ لأن كل واحد منهما من باب الرلاية، فكل من كان [أهلا للشهادة يكون] أمالاً للقضاء وما يشترط لأهلية [الشهادة يشترط لأهلية] أن القضاء، والفاسق أهل القضاء حتى لو قلد يصح إلا انه لا ينبغي [أن يقلد كما في حكم الشهادة؛ ولأنه لا ينبغي] أن يقبل القاضي شهادته ولو قبل جاز عندنا، ولو كان القاضي أعدلاً ففسق بأخذ الرشوة أو غيره لا ينعزل ويستحق العزل، وهذا هو ظاهر المذهب، وعليه مشايخنا رحمهم الله.

وقال الشافعي رحمه الله: الفاسق لا يجوز قضاؤه كما لا تقبل شهادته عنده⁽⁸⁾.

وعن علمائنا الثلاثة رحمهم الله في النوادر أنه لا يجوز قضاؤه، وقال بعض المشايخ رحمهم الله: إذا قلد الفاسق ابتداء يصح، ولو قلد وهو عدل ينعزل بالفسق؛ لأن المقلد اعتمد عدالته فلم يكن راضيًا بدونها، وهل يصلح الفاسق مفتيًا؟ قيل لا؛

^{32،} دار الكتب العلمية، بيروت. وينظر: الحسام الشهيد، ضرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص82 - 83.

^{(1) [}تصلح] من (أ).

^{(2) [}حتى] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ، ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(7) [}الفاضي] ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

⁽⁸⁾ البغاء اشترك في تأليف هذه السلسلة: مصطفى الخنء مصطفى البغاء على الشريجي (1413هـ). الفقه المنهجي على مذهب الإسام الشاقعي، ط4، ج8، ص178، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

ِ لأنه من أمور الدين، وقيل يصلح؛ لأنه يجتهد [كل الجهد في إصابة الحق]⁽¹⁾ حذرًا عن النسبة [إلى الخطأ.

وأما الثاني إ⁽²⁾: وبيانه ⁽³⁾، فالصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية، فأما تقليد الجاهل فصحيح عندنا، خلافًا للشافعي رحمه الله، وهو يقول: إن الأمر بالقضاء يستدعي القدرة عليه ولا قدرة عليه [...] ⁽⁴⁾ درن العلم ⁽⁵⁾، ولنا أنه يمكنه أن يقضي بفترى غيره ومقصود القضاء يحصل به وهو إيصال الحق إلى مستحقه، وينبغي للمقلد أن يختار من هو الأقدر والأولى لقوله عليه الصلاة والسلام: (من قلد إنسانًا عملاً وفي رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين) ⁽⁶⁾، وفي حدّ الاجتهاد كلام عرف في أصول الفقه، وحاصله أن يكون صاحب الحديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الآثار أو صاحب فقه له معرفة بالحديث كيلا ⁽⁷⁾ يشتغل بالقياس في المنصوص عليه، وقبل أن يكون صاحب قريحة ⁽⁸⁾ [...] ⁽⁹⁾ يعرف بها عادات الناس؛ لأن من الأحكام ما يتني عليها ⁽¹⁰⁾.

في الكبرى، إذا فسق القاضي العدل، أو ارتشى فالفتوى على انه يستحق العزل، ولا ينعزل ألا ترى انه لو رد الرشوة وحكم، صح حكمة، ولو صار معزولا لاحتاج إلى

⁽¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}ريانه] ساقطة من (أ ج).

^{(4) [}إلا أن يستدعي] زائدة من (ب).

⁽⁵⁾ البغاء الفقه المنهجي، مصدر سابق، ج8، ص180.

⁽⁶⁾ أخرجه ورواه العقيلي والحاكم من حديث ابن عباس، حديث صحيح، باب أدب القاضي، رقم الحديث: 815. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص165. والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج4، ص62.

^{(7) [}لأن] من (أ).

 ⁽⁸⁾ القريحة: قولهم لفلان قريحة جيدة، يراد استنباط العلم بجودة الطبع. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج2، ص557.

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين وردت [مع ذلك] وهي زيادة على النص.

⁽¹⁰⁾ المرغبتاني: الهداية، مصدر سابق، ج3، ص101.

تقليد آخر، كذا ذكر الناطغي (أ) رحمه الله، ولو ارتشى ولد القاضي، أو كاتبه: [أو احد في ناحية (أ) ليعين الراشي عند القاضي ليقضي له (أ)، وهو محق قضى (أ) القاضي إرقاء وهو لا يعلم بذلك، أثم الراشي وحرم ذلك على القابض ونقد القضاء، ولو علم القاضي بذلك فقضاؤه مردود عليه، كما (أ) لو ارتشى هو بنفسه القاضي إذا ارتد والعياذ بالله أو فسق، ثم أصلح وأسلم فهو على حاله؛ لأن أمر المرتد موقوف والقاضي بنفس الفسق لا ينعزل لما ذكرنا، لكن ما قضى في حال ردته وفسقه كان باطلا، كذا قال محمد رحمه الله، وقد ذكرنا أن قضاؤه في حال فسقه نافذ إلا في شيء ارتشى فيه، وقال هشام رحمه الله؛ بالردة ينعزل والفتوى على انه لا ينعزل فإن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين حتى لو قلد كافرا ثم اسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان (أ).

[الدخول في القضاء]

م، قوله: وَلَا [بَأْسَ] (8) بِالدُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ (9)، هذا تنبيه لمن يطلب القضاء فإنه ذكر بلفظه لا بأس لمن يثق بنفسه فكيف بمن لا يثق بنفسه الحديث، في المبسوط (عدل

⁽¹⁾ هو: الشيخ الإمام أبو العباس أحمد بن محمد الناطقي ألحنفي المترفى سنة 446هـ والناطف نوع من الحلواء، من تصانيفه الأجناس في الفروع جمعها لا على الترتيب، والأحكام في الفقه الحنفي، والفروق والواقعات. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص11.

^{(2) [}ناحيته] من (ج).

^{(3) [}عليه] من (ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [نقضی] من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من (ب).

^{(6) [}كما] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص437 - 438؛ والكاساني، بدائع الصنالع، مصدر سابق، ج2، ص14 وقاضيخان، فناوى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص423.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

. ساعة خير من عبادة ستين سنة) (1) ولا يقال إن هذا الحديث يدل على أن الأفضل تقلده، ولفظه لا بأس تدل على أن الأفضل تركه [أ/ 554]، لأنه روي في حديث آخر (يجاء بالقاضي العدل⁽²⁾ يوم القيامة) (ق) وملك اخذ بقضاة الحديث، وحديث آخر قوله عليه الصلاة والسلام (من جعل قاضيًا فكأنما ذبح بغير سكين) (6×5×6).

- (2) [العدل] ساقطة من (ب).
- (3) حدثنا سليمان بن دارد، حدثنا عمرو بن العلاء الشني من عبد القيس، قال: حدثنا صالح بن سرج، حدثنا عمران بن حطان، قال: دخلت على عائشة، فذاكرتها حتى ذكرنا القاضي فقالت عائشة: مسمعت رسول الله على يقول: (إن القاضي العدل ليجاء به يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أن لا يكون قضى بين النين في تمرة قط)، قال شعيب الأرنؤرط: الحديث إسناده ضعيف، بأب الترغيب عن القضاء، رقم الحديث: 14988. الهندي، علاء الدين على بن إسناده ضعيف، بأب الترغيب عن القضاء، رقم الحديث: 978هـ) (1498هـ)، كنز العمال في منن الأقوال حسام الدين المعقى الهندي البرهان فرري (ت59هـ) (1401هـ)، كنز العمال في منن الأقوال والأفعال، (المحقق بكري حياني، صغرة السقا)، طق، ج6، ص93، مؤسسة الرسالة، وينظر: أحمد بن حبل، مسئد الإمام أحمد بن حبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج6، ص95.
- (4) الحديث من رواية عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فضف أنه قال: (من جعل قاضيًا بين الناس نقد ذبح بغير سكين) هذا الحديث حسن رواه أبو داود، باب أدب القاضي، رقم الحديث: 7، ابن الملقن، البدر المنير، مصدر سابق، ج9، ص546 547. وفي رواية أخرى، حدثنا نصر بن علي أخبرنا فضيل بن سليمان حدثنا عمرو ابن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله يَشِخُ قال: (من ولي القضاء نقد ذبح بغير سكين) قال الشيخ الألباني: صحيح، باب في طلب القضاء، رقم الحديث: 3571. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص298، وأبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص323.
 - (5) أبر القاسم السمر تندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1144.
 - (6) التسفى، المتافع، مصدر سابق، ل161.

⁽أ) نص الحديث برواية (عدل ساعة خير من عبادة سنة) رواه إسحاق والطبراني من طريق عكرمة عن ابن عباس رفعه (يوم من أيام إمام عادل أفضل من عبادة سنين سنة وحد يقام في الأرض بحقه أزكى فيها من مطر أريعين يوما) رواه الطبراني في معجمه الوسط ورواه الكبير عن عقان ابن جير الطائي عن أبي حريز الأزدي عن عكرمة، الحديث غريب، باب أدب القاضي، رقم الحديث: 817. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص167؛ والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج4، ص67.

في الذخيرة، إنما شبه بهذا لأن السكين يعمل في الظاهر والباطن، أما القتل بغير سكين هو القتل بطريق الخنق والغمر وأن يؤثر في الباطن دون الظاهر، والقضاء كذلك لا يؤثر في الظاهر؛ لأن الظاهر جاه وحشمه لكن يوثر في الباطن وأن سبب الهلاك فشبه (1) به لهذا كذا روى الخصاف وذكر محمد رحمه الله في أدب القاضي بلغنا عن رسول الله يَخْيِّة: (من ابتلي أن يقضي بين ائنين فإنه يذبح نفسه بغير سكين)(2)، وكان الحلواني رحمه الله يقول: لا ينبغي أن يزدري بهذا اللفظ كيلا يصيبه ما أصاب ذلك القاضي، فقد حكي أن قاضيًا روى له الحديث، فقال: كيف يكون وازدرى ثم دعا إلى مجلسه من يسوي شعره فجعل الحلاق يحلق الشعر من تحت ذقنه ثم عطس القاضي فأصابه الموسى وألقي رأسه بين يديه (3).

ه ، قوله: وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ فِيهِ لِمَنْ يَخَاف الْعَجْزَ عَنْهُ وَلَا يَأْمَنُ عَلَى تَفْسِهِ الْحَيْفَ فِيهِ لِمَنْ يَخَاف الْعَجْزَ عَنْهُ وَلَا يَأْمَنُ عَلَى تَفْسِهِ الْحَيْفَ فِيهِ لِمَا الْحَيْفَ فِيهِ الْحَيْفَ الْحَيْفَ الْحَيْفَ الْحَيْفَ الْحَيْفَ الْحَيْفِ الْحَيْفُ الْمُولُ لَهُ اللَّهِ الْحَيْفِ الْحَيْفِ الْحَيْفِ الْحَيْفِ الْحَيْفُ الْحَيْفِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمِيْفِي الْمُعْلِقُ الْحَيْفِ الْمُولِي الْمُعْلِقُ الْمُعْلِمُ الْمُعْفِي الْمُعْلِمُ الْمُعْلِ

^{(1) [}نشهد] من (ب).

⁽²⁾ لم أعثر على نص الحديث غير أني وجدته بلفظ آخر رهو: عن سعيد المقبري عن أبي هربرة قال قال رسول الله يَجَيُّهُ: (من ولي الفضاء أو جعل قَاضيًا بين الناس فقد ذبح بغير سكين) قال أبو عبسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روي أيضًا من غير هذا الوجه عن أبي هربرة عن النبي يَجَيُّهُ، قال الترمذي: حسن غريب، باب ما جاء الرسول يَجَيُّهُ في القاضي، رقم الحديث: 1325. الترمذي، منن الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص614.

⁽³⁾ البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص262.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص225.

^{(5) [}شرغا] من (أ).

⁽⁶⁾ أخرجه البيهةي في سننه، عن أبي هريرة، قال: رإسناده ضعيف، رقم الحديث: 20005، باب من جعل على القضاء. البيهفي، سنن البيهفي الكبرى، مصدر سابق، ج10، ص96، والعسفلاني، الغداية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص166.

. للقضاء دون غيره، فحيننذ⁽¹⁾ يفترض عليه التقليد صيانة لحقوق العباد وإخلاء للعالم عن الفساد⁽²⁾.

قوله: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبُ الْوِلَايَةُ وَلَا يَسْأَلُهَا (أَنَّ)، لقوله عليه الصلاة والسلام: (من طلبه طلب القضاء وكل إلى نفسه، ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده)(4)؛ ولأن من طلبه يعتمد على نفسه فيحرم، ومن أجبر عليه يتوكل على ربه فيلهم، ثم يجوز التقلد من السلطان الجائر كما يجوز من العادل؛ لأن الصحابة وشخه تقلدوه (أأ من معاوية والحق والحق كان بيد على والته في نوبته، والتابعين تقلدو، من الحجاج (6) وهو كان جائزا إلا إذا كان لا يمكنه من القضاء بحق؛ لأن المقصود لا يحصل بالتقلد بخلاف ما إذا كان يمكنه من القضاء بحق؛ لأن المقصود لا يحصل بالتقلد بخلاف ما إذا كان يمكنه أن

في الكبرى، الإمام إذا لم يكن عادلاً فأحكامه جائرة قد كان كثير من العلماء تقلدوا القضاء والأعمال من معاوية مع انه كان جائزًا وكان في الصحابة من هو أفضل

⁽أ) [فح] مختصرة من (ب).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص102.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁴⁾ أخرجه أبي دارد في سننه، عن أنس بن مالك، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 300، باب طلب القضاء والنسرع إليه. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابن، ج3، ص300، وأبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص326.

^{(5) [}يسدده] من (أ).

⁽⁶⁾ هو: الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن مغيث بن مالك بن كعب ابن عمرو بن سعيد بن عوف بن قس أبو محمد الثقفي الطائفي ولد سنة 39هـ، وقيل في التي بعدها، وكان شجاعا مهيبا جبارا عنيدا شديدا ظالمًا مخازيه كثيرة إلا أنه كان عالما فصيحا مفوها مجودا للقرآن، وكان أمير المدينة لعبد الملك بن مروان كما سيأني في الحسن بن الحسن بن علي عبيته ثم صار أمير الحرمين والحجاز والعراق، قتل عبد الله بن الزبير ورمى بالمنجئيل إلى الكعبة رغير منها ما بناه ابن الزبير ثم ولاء عبد الملك إمرة الحجاز وسار إلى المدينة من مكة، وأمر، على العراق إلى أن أهلكه الله بمدينة واسط التي بناها يوم الجمعة لسبع بقين من رمضان سنة 95هـ السخاوي: الإمام شمس الدين السخاوي (1414هـ)، التحقة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، ج1، ص 265، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص102.

منه علي رضي الله تعالى عنه^(أ).

ي، القضاء فرض على من استجمع فيه شرائط القضاء، فإذا أراد الإمام أن يقلده القضاء يجب عليه أن يتقلده، فإن امتنع من يقلده فهو آثم إلا أن يكون بحضرته آخر مثله فلا يأثم بالامتناع فإن وجد اثنان وهما من أهل القضاء ولكن أحدهما أفقه والآخر أورع فهو أولى من الأفقه (2).

[قوله: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ الْوِلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا (قَ)، فالطلب أن يقول للإمام [ولني] (أ) القضاء والسؤال أن يقول للناس لو ولاني الإمام قضاء مدينه كذا لأجبت إلى ذلك وهو يطمع أن يبلغ ذلك إلى الإمام فيقلده [القضاء] (5)، وكل ذلك يكره؛ لأنه لا يخلص الله تعالى وفيه إذلال وإهانة للعِلم، لأن كل (6) معترض (7) مُهان] (8)(8).

قوله: وَيُكُرِّهُ الدُّخُولُ فِيهِ لِمَنْ يَخَاف الْعَجْزَ عَنْهُ وَلَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الْحَيْفَ فِيهِ(12)،

⁽¹⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاوى الولوالجية، مصدر سابق، ج4، ص32.

⁽²⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل152.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [قلدني] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيع.

^{(6) [}كل] ساقطة من (ب).

^{(7) [}متعرض] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل152.

⁽¹⁰⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص401.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل347.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

لهذا المعنى امتنع أبو حنيفة شخ حين دعي إلى القضاء حتى ضرب في كل مرة (1) ثلاثين سوطا وقال أرأيت لو أمرت أن أعبر البحر سباحة لكنت أقدر عليه وكذا دعا محمد إلى القضاء فأبى حتى قيد وحبس فاضطر فتقلد (2)(3).

[كيفية القضاء]

قوله: وَيَجُلِسُ الْحَاكِمُ جُلُوسًا ظَاهِرًا فِي الْمَسْجِدِ⁽⁴⁾، وقال الشافعي رحمه الله: يكر؛ القضاء في المسجد والنظر بين الخصوم الله القضاء في المسجد والنظر بين الخصوم ومصالح المسلمين متوارث من لدن رسول الله على يومنا هذا، وإنما يجلس جلوسًا ظاهرًا ليصل إليه جميع الناس على وجه واحد من غير حجاب ولا تقديم ولا تأخير فتتفي التهمة من جميع الوجوه (7)6.

ب، الحيف (8) الظلم (9)، الجَنفُ الميل، ومنه: جَنفَ عليه إذا ظلم، من باب لبس. وعن بعض الفقهاء: يُرد من جنفَ [الوصي، يعني] (10): الناجل ما يرد من جنفَ المُوصي، يعني بالناجل، من ينحل بعض ولدو (11) فيفضل بعضهم على بعض بنجلة فيجنفُ، وفي الحديث (ما تَجَانفنا لإثم) (12) أي: لم

^{(1) [}يرم] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص261.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل347.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁵⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج16، ص31.

⁽⁶⁾ البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص269.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل348.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص148.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المغرب.

^{(11) [}أرلاده] من (ب).

⁽¹²⁾ أصل الحديث: عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب قال بينما نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسماء متغيمة فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا فأخرجت

ننحرِف إليه ولم نُمِل⁽¹⁾، يعني: ما تعمدنا في ارتكاب هذه المعصية، سام البائع السلعة عرضها وذكر ثمنها⁽²⁾.

[مسؤولية القاضي]

هد⁽³⁾، قوله: وَمَنْ قُلِدَ الْقَضَاءَ [بُسَلُمُ إليه] (4) بيوانُ الْقَاضِي الَّذِي قَبَلَهُ (5)، وهو الخرائط التي فيها السجلات وغيرها (6)؛ لأنها [...] (7) وضعت فيها لتكون حجة (8) عند المحاجة فتجعل في يد من له ولاية القضاء؛ ثم إن كان البياض من بيت المال فظاهر وكذا إذا كان من مال الخصوم (9) في الصحيح؛ [لأنهم وضعوها في يده لعمله وقد انتقل إلى المولى، وكذا إذا كان من مال القاضي هو الصحيح] (10)؛ لأنه اتخذه تدينًا لا تمؤلاً، ويبعث أمينين ليقبضاها بحضرة المعزول أو أمينه، ويسألانه (11) شيئا فشيئًا

لنا عساس من لبن من بيت حقصة قشرب عمر وشربنا قلم نلبث أن ذهب السحاب وبدت الشمس فجعل بعضنا يقول لبعض نقضي يومنا هذا قسمع ذلك عمر فقال: (والله لا نقضيه وما تجانفنا لإثم)، أخرجه البيهقي في سنه، قال: الحديث صحيح، رقم الحديث: 7806، باب من أكل وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب، البيهقي، سنن البيهقي الكيرى، مصدر سابق، ج1، سابق، ج4، ص217) والعسقلاني، العرابة في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج1، ص285.

^{(1) [}نقل] من (ب).

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص101.

^{(3) [}م] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يسأل] من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من مختصر القدوري.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

^{(6) [}رغيرها] سائطة من (ب).

^{(7) [}حقوق] من (ج).

^{(8) [}حجة] ساقطة من (ب: ج).

^{(9) [}الخصومة] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(11) [}رئيسالانه] من (ب).

ويجعلان كل نوع منها في خريطة كيلا يشتبه على المولى وهذا السؤال لكشف الحال لا للإلزام (1).

م، الديوان: عبارة عن الخرائط التي فيها السجلات من الصكوك والمحاضر ونصب الأوصياء والقيم في أموال الوقف (ك^{X2)}.

قوله: حَتَّى يُنَادِي عَلَيْهِ⁽⁴⁾، وصفة النداء أن ينادي في مجلسه أياما من كان يطلب⁽⁵⁾ فلان بن فلان المحبوس فليحضر فإذا حضر وادعى عليه طلب منه البينة وإن لم⁽⁶⁾ يحسضر خسم [أ/ 555] اخذ منهم كفيلا بنفسه، ارْبَفَاعَاتِ الْوُقُوفِ أي غلات الوقف^(5,7).

[صفات القاضي]

قوله: وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةُ، وقيل فيه إذا دخلت الهداية من الباب خرجت الأمانة من الكوة، إلا مِنْ ذِي رَحِم مَحْرَم مِنْهُ أَوْ مِمَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمُهَادَاتِهِ (9)، لأن الأصل (10) صلة الرحم، والثاني ليس للقضاء بل جرى على العادة وفيما وراء ذلك يصير آكلاً بقضائه حتى لو كانت للقريب خصومة لا يقبل هديته، وكذا إذا زاد المهدي على المعتاد، أو كانت له خصومة؛ لأنه لأجل القضاء فيتحاماه (12x11).

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص 102؛ وينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص 37 - 38.

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي: الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص241.

⁽³⁾ النسفى، المتافع، مصدر سابق، ل161.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁵⁾ إيطلب] ساقطة من (ب)،

^{(6) [}لم] سائطة من (h).

⁽⁷⁾ ينظر: الزيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2: ص241.

⁽⁸⁾ قال النسفي: (فيقبل قولُه فيها أي قول المعزول لأن ذا اليد أثبت إقراره أن اليد كانت للمعزول فيصبح إقراره كأنه في يده في الحال). النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل161.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

^{(10) [}الأرل] من (ب، ج).

^{(11) [}نيتحاباد] من (ب: ج).

⁽¹²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص103.

في الكبرى: وكذا الاستقراض والاستعارة؛ لأن في ذلك تهمة والفتوى على أنه لا يتولى البيع والشراء بنفسه أينما كان، والأولى أن لا يعلم وكيله أيضًا حتى لا يسامح فيصير آكلاً بقضائه، ولا ينبغي أن يسلم الداخل على القاضي في مجلس القضاء ولو ملم لا يجب عليه الرد؛ لأن هذا سلام في غير أوانه فلا يستوجب الرد، والمدرس في هذا (الكافي)، وإذا سلم عليه أحد الخصمين وأراد الجواب فلا ينبغي أن يزيد على قوله: عليك؛ لأنه جواب كافي ولو زاد عليه ينكسر قلب الآخر (2).

قوله: وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً [إلَّا أَنْ تَكُونَ عَامْةً] ((أله الخاصة الأجل القضاء بخلاف العامة ويدخل في هذا الجواب قريبة وهو قولهما وعن محمد رحمه الله أن يجيبه وإن كانت خاصة كالهدية والخاصة ما لو علم المصنف (أأن القاضي لا يحضرها لا يتخذها (أأ).

ي، قوله: وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَةً، مثل دعوة العرس والختان فإن كانت الدعوة خاصة مثل الخمسة والعشرة لا يحضرها، إلا أن يكون لرجل قد اعتاد إجابته قبل القضاء فلا بأس بذلك كما في قبول الهدية (7).

في الزاد: وَلَا يَحْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَةً (الله في حضور الدعوة الخاصة تهمة بخلاف الدعوة العامة وتكلموا في الفرق بينهما والصحيح أن صاحب الدعوة إن كان بحال لو علم أن القاضي لا يحضر لا يتخذ فهذه دعوة خاصة فلا يجيبه، وهذا إذا لم يكن بين القاضي وصاحب الدعوة قرابة، فإن كان بينهما قرابة يجيبه، وإن كانت الدعوة خاصة؛ لأن إجابة الدعوة صلة الرحم وهو فرض عليه، كذا ذكره الخصاف وحمه الله.

^{(1) [}في هذا] سائط من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاوي الولوالجية، مصدر سابق، ج4، ص30 - 31.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

^{(5) [}الضيف] من (ب): [المضيف] من (ج).

⁽⁶⁾ ينظر: المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص103.

⁽⁷⁾ الرومي، اليثابيع، مصدر سابق، ل152.

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

وذكر الطحاوي رحمه الله: أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يجيب الدعوة الخاصة يجيب الدعوة الخاصة للقريب وعن محمد يجيب ثم إنما يجيب الدعوة الخاصة للقريب خصومة فأما إذا كانت له خصومة لا يجيبه اثم إنما لا يجيب الدعوة الخاصة [للأجنبي كما في قبول] (1) الهدية (2)(3)

ه، قوله: وَيَشْهَدُ الْجَنَائِرَ وَيَعُودُ الْمَرْضَى؛ لأن ذلك من حقوق المسلمين، قال ﷺ: (ستة حقوق)(4) وعد منها هذين(5)

[في التنبيه (6)، عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام حق المسلم على المسلمين ستة أشياء قال رسول الله: (إذا لقيته فسلم عليه وإذا دعاك فأجب وإذا استنصحك فانصح له

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

 ⁽²⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص71، والزيلعي، تبيين الحقائق،
 مصدر سابق، ج4، ص178.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاه، مصدر سابق، ل349.

⁽⁴⁾ قال عليه السلام: (للمسلم على المسلم سنة حقوق وذكر منها شهرد الجنازة وعود المريض) قلت أخرجه مسلم في كتاب الأدب عن سعيد بن المسبب عن أبي هريرة بلفظ حق المسلم على المسلم وفي الباب عن أبي أبوب في الأدب المفرد للبخاري، صححه ابن حبان وشعيب الأرناؤوط، باب أدب القاضي، وقم الحديث: 821. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص169، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج4، ص75، وأبن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم النميمي ألبستي (1414هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، ط2، ج1، ص477، مؤسسة الرسالة، بيروت.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص103.

⁽⁶⁾ وهو: كتاب النبيه على مشكلات الهداية، الإمام العلامة صدر الذين، أبو الحسن على بن علاه اللدين على بن محمد، المعروف بأبن أبي العز، الأذرعي الأصل، الدمشقي الصالحي الحنقي، ولذ في 22 من ذي الحجة سنة 173ه، نشأ في ظل أسرة كان لها علو شأن في مجال العلم والدعوة، متزعمة للمذهب الحنفي في دمشق، فأبوء هو القاضي علاء الدين على بن أبي العز الحنفي، خطيب جامع الأفرم، وجده هو القاضي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مصليخ الحنفية والمتهم، وهو أول من خطب بجامع الأفرم ودرس بالمعظمية والقلجية والظاهرية، وكذا أبو جده محمد بن أبي العز، كان مدرسا بالمرشدية، وكان فيه صلاح، والقليجية والظاهرية، وكذا أبو جده محمد بن أبي العز، كان مدرسا بالمرشدية، وكان فيه صلاح، أما عن مشايخه، فالمتبع لكتاب شرح العقيفة الطحاوية يجد، كثير النقول عن الأئمة السلفين

وإذا عطس فحمد له فشمته وإذا مرض فعده وإذا مات فأتبعه) (1) [2].

م، هذا إذا لم يكن المريض من [جهة](ألم المتخاصمين والمراد من الإقبال تسوية النظر من الجانبين (أبرة).

في الكبرى، قاض أخبر أن فلانًا طلق امرأته ثلاثًا، أو استرقّ الحرّ إن كان المخبر عدلين أن يطلبه أشد الطلب؛ لأنه ثبت عند القاضي ما هو منكر بحجة شرعية، وإن كان المخبر عدلاً واحدًا، لو كان أكبر رأيه أنه صادق فالأفضل أن يطلبه، وإن إن كان المخبر أنه صادق فالأفضل أن يطلبه، وإن إن إن إم يكن المخبر أنه عدلاً لم يكن عليه ذلك إذا علم القاضي بوجوب حق الإنسان على غيره قبل تقلد القضاء لا يقضى بذلك العلم عند أبي حنيفة والنه خلافا لهما، ولو علم بعد تقلده في المصر الذي هو قاض فيه في مجلس القضاء أو في غيره يقضي به في حقوق العباد التي تثبت مع الشبهات التي يسقط، كالقصاص وحد القذف.

كالإمام ابن القيم وشيخه ابن تيمية وكذا ابن كثير، وقد وصف هذا الأخير بأنه شيخه في أكثر من موضع من شرحه، له عدة مؤلفات منها: شرحه على العقيدة الطحاوية والنور اللامع في ما يعمل به في الجامع ورسالة في الأتباع وغيرها. المغراوي، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، ط1، ج8، ص421، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، النبلاء للكتاب، مراكش، والبغيادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج4، ص313.

==

⁽¹⁾ أخرجه أحمد بن حنبل في مسند، عن أبي هريرة، قال الشيخ شعيب الأرنازوط: حديث صحيح وهذا إسناد حسن، رقم الحديث: 9330، باب حق المسلم على المسلم والجنائز، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص421.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقولتين وردت [جملة] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص179.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، أ،161.

^{(6) [}عدلا] من (ب).

ر7₎ [كان] من (أ).

^{(8) [}المخبر] ساقط من (أ): [الخبير] من (ج).

ولا يقضي في الحدود الخالصة لله تعالى كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر، إلا انه إذا وجد سكرانا، أو رجلا به أمارات السكر، ينبغي أن يعزره للتهمة ولا يكون ذلك حدًا، ولو علم ذلك بعد تقلده القضاء في المصر الذي هو قاض فيه يجوز أن يخرج من مصر قضائه إلى ضيعة، أو لتشييع (أ) جنازة فعلم (2) بثبوت (أ) الحق فهو على الخلاف ألذي مر ألك، وقيل هذا إذا لم يكن مقلدا على القرى جاز له أن يقضي بذلك العلم عند أي حنيفة واليه مال (أ) الحلواني رحمه الله تعالى، وقيل لا يجوز أن يقضي بذلك العلم عند العلم عنده وإن كان مقلدا على القرى فعلى هذا القول جعل المصر شرط نفاذ القضاء، وإليه قال (أ) السرخسي رحمه وجعل هذا الجواب ظاهر الرواية (أ).

[حبس الغريم]

قوله: فَإِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عِنْدَ قضاء (8) القاضي وَطَلَبَ ضاحِبُ الْحَقِّ (9) حَبْسَ غَرِيمِهِ لَمْ يُعَجِّلْ بِحَبْسِهِ وَأَمْرَهُ بِدَفْعٍ مَا عَلَيْهِ (10)، لأن الحبس جزاء المماطلة فلا بد من ظهورها، وهذا إذا (13) ثبت الحق بإقراره؛ لأنه لا يعرف كونه مماطلا في أول الوهلة فلعله طمع في الإمهال فلم يستصحب المال، فإذا امتنع بعد (12) ذلك حبسه لظهور طلبه (13)، أما إذا

^{(1) [}ننغ] من (h).

^{(2) [}فعلم] ساقطة من (ب)، أفلم من (ج).

^{(3) [}لئبوت] من (ب)، [يثبت] من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونين ساتط من (ب).

^{(5) [}قال] من (أ).

^{(6) [}مال] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ينظر: قاضيخان، فناوئ قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص1292 وابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج9، ص450 - 451 - 452.

^{(8) [}نضاء] من (ب).

^{(9) [}الحق] سانطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

^{(11) [[}ذا] سانطة من (ب).

^{(12) [}بعد] ساقطة من (ب).

^{(13) [}مطلبه] من (أ، ج).

ثبت بالبينة حبسه كما ثبت (1) لظهور المطل بإنكاره (2).

في التهذيب، القضاة يمهلون إلى أسبوع ولا يمهل أكثر من ذلك؛ إلا برضا المدعى فلو كان غريبا على الطريق يمهل إلى آخر مجلس القاضي ولا يزاد عليه (³⁾.

ه، قوله: فَإِن امْتَنَعَ حَبْسَهُ فِي كُلِّ دَيْنٍ لَزِمَهُ بَدَلاً عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ كَثَمَنِ الْمَبِيعِ

[وَيَذَلِ الْقَرْضِ] (4) أو الْتَزَمَهُ بِعَقْدٍ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ (5)، لأنه إذا حصل المال في يده ثبت عناه به، وإقدامه على التزامه باختياره دليل يساره إذ هو لا يلتزم إلا ما يقدر على أدائه، والمراد بالمهر المعجل لا المؤجل (6).

في الرسالة الزاجرة للفئية (⁷⁾ الفاجرة، لمولانا شرف الحق والدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بحيرا⁽⁸⁾ رحمه الله وحدثت واقعة في عهد السلطان الكريم الحليم شمس الدنيا والدين (⁹⁾ [أ/ 556] أنار الله برهانه وأدر عليه بكرمه ورضوانه وهي أن نائب القاضي بالحضرة اجلها الله حبس واحدًا من خواص السلطان بمهر امرأته، وسألوا عن ذلك الإمام البارع ركن الملة والدين منشئ النظر أستاذ الأثمة بالمكارم محمود السمرقندي (¹⁰⁾ رحمه الله فأخطأ، وقال: الحبس غير مشروع؛ لأن المهر لم

^{(1) [}حبس] من (أ).

⁽²⁾ الزيبدي: الجوهرة النيرة: مصدر سابق: ج2، ص242.

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص216.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المختصر.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص104.

^{(7) [}للفتية] من (ب): [المفية] من (أ). ولم أرفق في العثور على ترجمة هذا الكتاب.

⁽⁸⁾ لم أعثر له على ترجمة.

⁽⁹⁾ لم أعثر له على ترجمة.

⁽¹⁰⁾ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمود السمر تندي السنجاري الحنفي مولده بها سنة 675 محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمود السمر تندي السنجاري الحنفي مولده بها سنجار وأقام بماردين حتى توفي بها في زمضان سنة 721ه، ودرس الفقه رصنف وأفتى بها له تصنيف عمدة الطالب لمعرفة المذاهب وذكر في الكتاب خلاف العلماء وخلاف أحمد ودارد وأهل الشيعة وله شعر أيضا. القرشي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص 79.

يجب عند تعيينه، ذكر التعجيل والتأجيل؛ فكان مؤجلاً، وسألوني عنها فقلت: إنه أصاب في الحكم، والحبس مشروع (أ)، وكتب كل واحد من المجيبين (2) جواب الفتوى على ما يعتقده فرفع هذا الجواب الحديث بعض أعيان (3) الدولة إلى حضرة السلطان فصدر الإمام (4) بعقد محفل في القصر العالي فاجتمع هناك بحكم المثال الأعلى مشاهير أثمة الحضرة وعلماؤهم وأكابر الخواص وعظماؤهم فالقوا: هذه المسألة فقال

⁽¹⁾ ما ذكره المصنف من أن المسألة متعلقة في شرط تعجيل المهر، قد اقتبستها ونسختها من كتاب المحيط البرهاني رهي: (لا خلاف لأحد أن تأجيل المهر إذا كان إلى غاية معلومة نحو شهر أو سنة أنه صحيح، وإن كان لا إلى غاية معلومة فقد اختلف المشابخ فيه، بعضهم قالوا: لا يصح، ويعضهم قالرا: يصح وهو الصحيح، وهذا؛ لأن الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت، ألا ترى أن تأجيل البعض صحيح وإن لم يتفقا على غاية معلومة نحو الشهر أو السنة: وإنما يصح بالطريق الذي قلنا. وما ذكر في "مجموع النوازل" للإمام أبي الليث السمرقندي، ص183، أنه يقضي لها نصف المهر معجلًا فإنما ذلك بناء على عرف أهل ممرقند أنهم يعجلون النصف من المسمى، وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله إلا أن ذلك يختلف باختلاف البلاد، والصحيح ما ذكرنا. وإن شرطا تعجيل الكل في العقد فهو كما شرطاً: ووجب تعجيل الكل، إذ لا تعتبر دلالة العرف إذا جاء الصريح بخلافها. ولو دخل الزوج بها خلا بها برضاها ذلها أن تمنع نفسها منه وتمنعه عن السفر بها حتى تسترفي جميع المهر على جواب الكتاب. والمعجل في عرف ديارنا في قول أبي حتيقة رحمه الله، وقال أبر يوسف رحمهما الله: ليس لها ذلك وأجمعوا على أنه لو دخل بها كارهة، أو دخل بها وهي صغيرة، أو مجنونة إنه لا يبطل حقها في المنع والحبس. ووجه قولهما: أن المقصود عليه صار مُسلمًا بالوطأة الواحدة، ألا ترى أن المهر كله يتأكد الوطأة واحدة، فلو ثبت لها حق المنع تصير مستردة، والثابت لها حق المنع عن التسليم لا حق الاسترداد بعد التسليم، ولأبي حيفة رحمه الله أن المسترقي بالوطء وإن كثر فهو مستحق بعقد فلا يجوز إخلاؤه عن العوض إباتةُ لخطره لأن في حق تأكد المهر أقيم وطأه واحدة مِقّامً جميع الرطآت لأنه لا يمكن تأكيله بقدره! لأنه لا يعرف مقدار عدده لكن إذا وجد وطأت أخر قالبدل مقابل الكل فكانت ممتنعة عن تسليم ما قابله البدل لا مستردة). ينظر: ابن مازه: المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج3، ص223 - 224.

^{(2) [}المحين] من (ب، ج).

^{(5) [}أركان] من (أ).

^{(4) [}الأمير] من (أ).

الإمام العالم ركن الدولة (1) والدين (2) رحمه الله؛ أن الصحيح ما قررناه في جواب الفتوى لأنه ذُكر.

في الذخيرة، قال مشابخنا رحمهم الله وفي عرف ديارنا ليس للمرأة أن تمنع نفسها من زوجها حتى تستوفي جميع المهر؛ لأن في عرفنا، البعض [مؤجل [والبعض معجل]⁽⁶⁾ والمعجل]⁽⁴⁾ يسمى [دست بيمان]⁽⁵⁾، والمؤجل يسمى [كابين برني]⁽⁶⁾، والمعروف كالمشروط، فإن بينا مقدار المعجل ومقدار المؤجل فهو على ما بينا، وإن لم يبينا شيئًا ننظر إلى المسمى وإلى المرأة؛ إن مثل هذه المرأة كم يكون لها من مثل هذا المسمى معجلاً، وكم يكون لها مؤجلا في العرف؟ فنقضي بالعرف، وما⁽⁷⁾ ذكرنا في مجموع النوازل⁽⁸⁾ أنه يقضى لها بنصف المهر معجلاً فإنما ذلك بناء على عرف

^{(1) [}الدولة] ساقطة من (أ، ب).

⁽²⁾ ركن الدولة: هو أبو على الحسن بن بويه بن فناخسرو الديثمي الملقب ركن الدولة ركان صاحب أصبهان والري وهمذان وجميع عراق العجم وهو والد عضد الدولة فناخسرو ومؤيد الدولة أبي منصور بويه وفخر الدولة أبي الحسن على وكان ملكا جليل القدر عالي الهمة وكان أبو الفضل ابن العميد وزيره وكان مسعودا وكان أوسط الإخوة الثلاثة وهم عماد الدولة أبو الحسن علي وركن الدولة المذكور ومعز الدولة أبو الحسين أحمد، وتوفي ليلة السبت لانتي عشرة ليلة بقيت من المحرم سنة 366ه بالري ودفن في مشهده ومولد، تقديرا في سنة 284ه، قاله أبو إسحاق الصابئ وملك أربعا وأربعين سنة وشهرا وتسعة أيام وتولى بعده ولده مؤيد الدولة رحمه الله تعالى. ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج2، ص118.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المحيط.

^{(4) [}معجل والبعض مؤجل والبعض] من (ب)، [معجل والبعض مؤجل والمؤجل] من (ج).

 ^{(5) [}استمان] من (أ)، ومعناها (رقف)، [دنستيمان] من (ج). ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (معاهدة).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت بالفارسية، [كردني] من (ب، ج). ولم أوفق في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

^{(7) [}وكم] من (ب).

⁽⁸⁾ وهي: فناوى النوازل، تأليف الإمام الفقيه الزاهد أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، (ت375هـ).

أهل سمر قند (1) [أنهم يعجلون النصف من المسمى] (2)، وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله قلت: رحمه الله وقال: إلا أن هذا يختلف باختلاف البلاد، وقال محمد رحمه الله قلت: الصحيح قولنا (3).

لأنه ذكر في شرح الطحاري رحمه الله المهر لا يخلو إما أن يكون بشرط التعجيل، أو بشرط التأجيل، أو بشرط التأجيل، أو بشرط التأجيل، أو مسكونا عنه، فإنه يجب في الحال معجلاً، لأن هذا عقد معاوضة (5) فيقتضي المساواة في الجانبين فالمرأة عينت حق الزوج فوجب أن يتعين حقها، وإنما يتعين بالتسليم وإن كان مؤجلاً فليس لها حق المطالبة إلى أجل سواء كانت المدة طويلة أو قصيرة بعد أن كانت معلومة.

وفي شرح الكرخي⁶⁾ رحمه الله إذا ذكر للمهر أجلا غير معلوم مثل أن يقول تزوجتك إلى الميسرة صار المهر حالا لأن الأجل لا يثبت إلا معلوما وإذا لم يبين مدة بطل التأخير وبقي المهر حالا وهكذا ذكر الشيخ الإمام أبو الفضل الكرماني⁷⁾ في

⁽¹⁾ سمرقند: مدينة مشهورة بما وراء النهر قصبة الصغد، تقع في أوزبكستان حاليًا؛ قالوا: أول من أسسها كيكاوس ابن كيقباذ، وليس على وجه الأرض مدينة أطيب ولا أنز، ولا أحسن من سمرقند، افتتحها قتيبة بن مسلم الباهلي سنة 87هـ، في أيام الوليد بن عبد الملك، وصالح دهاقينها وملوكها. ومن أهم أعلام سمرقند: محمد بن أحمد السمرقندي؛ صاحب: تحقة الفقهاء الحموي، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، معجم البلدان، ج2، ص473، دار الفكر، بيروت.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المحيط.

⁽³⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج3، ص223 - 224.

^{(4) [}التعجيل] من (أ، ب).

 ⁽⁵⁾ عقد المعارضة: عقد يعطى كل طرف فيه نفس المقدار من المنفعة التي يعطيها الطرف الآخر.
 القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص438.

⁽⁶⁾ وهو الإمام أبو الحسن الكرخي.

⁽⁷⁾ هو: عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه بن محمد بن إبراهيم ركن الدين أبر الفضل الكرماني ولد بكرمان في شوال سنة 457هـ، وقدم مرو فتفقه وبرع حتى صار إمام الحنفية بخراسان وله كتاب شرح الجامع الكبير وكتاب التجريد وشرحه بكتاب سماه الإيضاح ومات بمرو ليلة العشرين من ذي القعدة سنة 543هـ ابن قطاريغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ج1، ص11.

إيضاحه أنه وشيخ الإسلام علاء الدين السمرقندي (2) رحمه الله في تحفة الفقهاء (3) وأورد سائر أثمتنا المحققين الشخه في كتبهم قال الإمام ركن الدين (4) في ديارنا ما ذكرنا فقال الكاتب عرف هذه البلاد ما قررنا وعرف كل بلدة معتبر فيه دون ما سواه يؤيده ما قال (5).

في الذخيرة: عن الفقيه أبي الليث السمرقندي أن العرف يختلف باختلاف البلاد فجرى الحكم على ما أثبتناه وتقرر الفتوى على ما أجبناه وصوب الحاضرون ما بيناه والحمد لله على نعمه التي لا يقدر احد على إحصائها ويتبلج لذري الرجاء مسح النجاح من إرجائها⁶⁰،

لى الكبرى، [قال: القاضي فخر الدين رحمه الله الفتوى على هذا أو صح] (7)، قال بعضهم: يحكم الذي إلا في العلوية والفقهاء، ونسب الحلواني وثنه هذا القول إلى الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى، فإن ادعى الدائن أنه غير الذي وزنه قبل الحضور مجلس القضاء؛ وكان ذر الأغنياء كلف إقامة البينة على ذلك، وقال: فخر الدين (8)

⁽¹⁾ وهو كتاب التجريد الذي شرحه أبو الفضل الكرماني، وسماه الإيضاح. المصدر السابق.

⁽²⁾ هو: الإمام علاء الدين محمد بن أبي أحمد السمرقندي، (ت539هـ)؛ وهو شيخ الإمام أبو بكر أبن مسعود الكاساني وقرأ عليه معظم تصانيفه مثل التحقة في الفقه وشرح التأويلات في تفسير القرآن العظيم وغيرهما من كتب الأصول وسمع منه الحديث ومن غيره. أبو جرادة، كمال الدين عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب، (تحقيق: شهيل زكار)، ج10، ص4347، دار الفكر، يبروت.

⁽³⁾ وهي: تحفة الفقهاء في الفروع للشيخ الإمام الزاهد علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي زاد فيها على مختصر القدوري ورتبها أحسن ترتبب وصنف تلميذه الإمام أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة 387هـ، شرحا عظيما في ثلاثة مجلدات وسماء بدائع الصنائع في ترتب الشرائع. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص371.

⁽⁴⁾ وهو الإمام أبو الفضل الكرماني.

⁽⁵⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنالع، مصدر سابق، ج2، ص288.

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابن، ج3، ص224.

 ⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [قال الفاضي فخر الدين رحمه الله الفتوى على هذا أو صح] من الشخة (ج).

⁽⁸⁾ وهو: الإمام فخر الدين أبر المحاسن الحسن المعروف بقاضيخان الأوزجندي الفرغاني، (ت592هـ).

. رحمه الله والفترى (1) انه إن كان الدين (2) وجب بدلاً عما هو مال [كالقرض وثمن البيع] (3) فالقول قول مدعي البسار، وإن وجب بدلاً عما ليس بمال بأن وجب بعقد باشره باختيار فكذلك لوجود دليل اليسار، وهو المبادلة والتزام الدين باختيار وإلا فالقول قول الإعسار لعدم دليل اليسار (4).

ه قوله: فَسَهْرَئِنِ أَوْ ثَلَاثَةٌ (أَ)، والصحيح أن التقدير مفوض إلى رأي القاضي الاختلاف أحوال الأشخاص فيه، قوله: خَلَى سَبِيلَه، يعني بعدما مضي المدة؛ لأنه استحق النظرة إلى الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك ظلمًا (أ).

في الكبرى (⁷⁾، قوله: يحبسه؛ ثم يسأل عن حاله، فهذا قول أبي حنيفة هيئفه؛ لأن البيئة على الإفلاس لا تقبل قبل الحبس، وهو المختار، وبعد الحبس الحال لا يخلو، إما ان كان حاله مشكلا أو لم يمكن فإن كان لا يقبل (⁸⁾ قبل مضي المدة [فإذا مضت تلك المدة] (⁹⁾ واحتاج القاضي إلى معرفة حاله رجع إلى من له معرفة بحاله وأعرف الناس بحالة جيرانه وأهل مولته فيسأل الثقات منهم ومن أصدقائه وأهل سوقه فإن قال هؤلاء لا نعرف له مال، أقلمه القاضي وأخرجه من السجن (¹⁰⁾.

م، قوله: وَلَا يَحْبِسُهُ فِيمًا سِوَى ذَلِكَ (11)، كبدل المغصوب والمثلف وارش الجنايات، قوله: ثم يسأل أي القاضي، يسأل عن حاله عن (12) الناس فإن قالوا إنه معسر

^{(1) [}والفتري] سانطة من (أ).

^{(2) [}الزي] من (ب)، [والدين] ساقطة من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب قاضيخان.

⁽⁴⁾ قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابن، ج2، ص302.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص104.

^{(7) [}الزاد] من (ب، ج).

^{(8) [}الأنشل] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص181.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(12) [}عن] ساقطة من (ب).

خلي سبيله (¹⁾⁽²⁾.

[كتاب القاضي إلى القاضي]

ي، قوله: وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي⁽³⁾، يريد به من قاضي مصر إلى قاضي مصر آخر ومن قاضي مصر آخر⁽⁴⁾ إلى قاضي رستاق⁽⁵⁾، ولا يقبل كتاب⁽⁶⁾ قاضي الرستاق⁽⁷⁾ إذا ورد على قاضي مصر.

قوله: في المُحقُوق، يريد به حقوقًا لا⁽⁸⁾ تسقط بالشبهات كالديون والأعيان التي لا تحتاج إلى الإشارة إليها، وكذلك الدور، والعقار، وأما المنقولات التي يمكن الإشارة إليها كالعبد، والدابة، والثوب لا يقبل فيه كتاب القاضي إلى القاضي في قول علمائنا الثلاثة إلا عند أبي يوسف، إذا أبق العبد فأخذ في بلدة فأقام رجل البينة أنه عبده أخذه فلان بن فلان في مصر كذا وشهد الشهود على حلبته (9) يجب [على القاضي الذي عنده العبد أنه شهد الشهود عنده.

وذكروا أن عبدًا صفته وحليته كذا أخذه فلان بن فلان [من فلان وأنه لفلان بن فلان بن فلان](¹²⁾ منسوب إلى جدّهما، ويكتب العنوان⁽¹³⁾ في داخل الكتاب وخارجه

⁽¹⁾ أبر القاسم السمرتندي، الققه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1148.

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل.161.

⁽³⁾ التندوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [آخر] من (ب، ج).

 ⁽⁵⁾ الرستاق فارسي معرب: ويقال: رسداق أيضًا وهو السواد، والجمع الرسانيق. الرازي، مختاو الصحاح، مصدر سابق، ص267.

^{(6) [}كتاب] ساقط من (ب).

^{(7) [}الرستاقين] من (ب).

^{(8) [}لم] من (أ).

 ⁽⁹⁾ الحلية: أي: الإنسان صفته، وما يرى منه من لون وغيره والجمع حلى بالكسر والضم. المطرزي،
 المغرب، مصدر سابق، ص138.

^{(10) [}القاضي] ساقطة من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعثونتين ساقط من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد ألبتها من كتاب الينابيع.

^{(13) [}الكتاب] وردت من كتاب الينابيع.

باسمه واسم المكتوب إليه واسم أبويهما والمعتبر هو الداخل دون الخارج نإذا وصل إليه الكتاب فشهد الشهود بذلك سلم العبد إليه وأخذ منه كفيلاً وختم في عنق العبد وبعثه إلى القاضي الذي كتب الكتاب إليه حتى يشهد الشهود عليه ثم يكتب إلى ذلك كتابًا آخر، فإذا ثبت عنده قضي بذلك وسلم العبد إلى (أ) من أتى بالكتاب [أ/ 557] وأبرأ كفيله (2).

ولا يقبل كتاب القاضي [إلى القاضي]⁽³⁾ في الأمة بالإجماع، وقد روى بشر عن أبي يوسف⁽⁴⁾ وللنخه انه يجوز في الجارية أيضًا.

وذكر في الأصل أنه إذا ادعى نكاح امرأة غائبة وأقام على ذلك بينة كتب له القاضي إلى القاضي الذي عند؛ تلك المرأة كتابًا، وقال محمد في نوادر ابن رستم لو أقام على رجل بينة عند قاضي الكوفة أن أختي فلانة بنت فلان في يد فلان بن فلان غصبها فاتخذها أمةً له وجدها الشهود فإن القاضي يكتب له كتابًا بذلك؛ لأنه نسب وفي النسب يكتب.

وقال ابن أبي ليلى يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في المواضع كلها وعليه الفتوى لتعامل الناس، فإذا أورد على [...] (ق) الفاضي كتاب الفاضي، وشهد الشهود بأنه كتاب فلان القاضي سألهم هل قرأة عليكم وختمه بحضرتكم أم لا؟ فإن قالوا: نعم قبله، وإلا فلا في قول أبي حنيفة هيئت ، وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان المكتوب مختومًا قبله في الوجهين جميعًا هذا إذا كانوا لم يحفظوا ما في الكتاب، أما إذا حفظوا ما فيه فلا حاجة إلى الختم.

فإن انكسر ختم 6 الكتاب ليس للقاضي أن يقبله في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وزفر رحمه الله أن كان لا يحفظون ما فيه، وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان

^{(1) [[}لي] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ الرومي: الينابيع، مصدر سابق، ل153.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(4) [}أبي حنيفة] من (ب).

^{(5) [}ملی] من (ب).

^{(6) [}ختم] ساقطة من (ب).

خواتيم (أ) الشهود على الكتاب قبله، وكذلك لو أعطي إليهم كتابًا مخترمًا وأشهدهم عليه ألسهود على الكتاب الذي ورد عليه بشهادة من لا عليه أنه عليهم رفقًا بالناس، وإذا (أن كان الكتاب الذي ورد عليه بشهادة من لا تقبل شهادته كالوالدين والزوجة جاز القضاء به في الديون والعروض (4)، والدور (5)، والعقار بخلاف ما إذا ترافعوا إليه من غير كتاب (6).

وذكر في كتاب نوادر ابن رستم ينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن عدالة القاضي الذي كتب إليه الكتاب فإن زكاء قبله وإلا فلا، وإن قالوا إنه جاهل فإني انظر ما قضى به أن كان موافقًا للشرع أمضيته (7) وإلا رددته (8)، ولو قدم إلى قاضي بغداد وقال اكتب إلى قاضي حلوان (9) وهمدان (10) [وجد هناك أخذه بالحق (11) والري (21) كتابًا فأينما وجدت خصمي أخذته لم يجبه إلى ذلك ولكن يكتب إلى قاضي [حلوان (13)

⁽l) [خراتيم] ساقطة من (l).

^{(2) (}عليهم] من (أ).

^{(3) [}ران] من (ج).

^{(4) [}والقروض] من (أ).

رة) [سائطة] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل153.

^{(7) [}أمضاء] من (ب).

^{(8) [}أرددته] من (ب، ج).

^{(9) [}حيران] من (أ).

⁽¹⁰⁾ همدان، وتسمى همذان أيضًا، مدينة مشهورة من مدن الجبال، قيل: بناها همذان بن فلوج بن سام بن نوح، عليه السلام، ذكر علماء الفرس أنها كانت اكبر مدينة بأرض الجبال في إيران، وكانت أربعة فراسخ في مثلها فالآن لم تبق على تلك الهيئة، لكنها مدينة عظيمة لها رقعة واسعة، وهواء لطيف وماء عذب وتربة طيبة، ولم نزل سرير الملوك، لرخصها وكثرة أشجارها والفواكه بها، أهلها من أعذب الناس كلاما وأحسنهم خلقا والطفهم طبعاً. القزريني، زكريا بن محمد بن محمد بن

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(12) [}رالذي] من (أ)، [والري] من (ج)، والصواب المثبت من كتاب البنايع.

⁽¹³⁾ حلوان: من كور الجبل ويمقربة من شهرزور وخانقين، بناها قباذ بن فيروز ملك الفرس والد أنوشروان: وهي بين فارس والأهواز، وحلوان مدينة سهلية جبلية على سفح الجبل المطل على

. وهمدان (1)، فإن وجد، هناك أخذه بالحق وإلا كتبه إلى قاضي ا⁽²⁾ كورة (³⁾ أخرى بما جاءه من كتاب قاضي بغداد (⁴⁾، وعلى هذا يفعل كل قاض يصل إليه الكتاب، [هكذا ذكره في نوادر ابن رستم رحمه الله.

ولا يشترط حضور الخصم في قبول الكتاب إذا ورد إليه في قول أبي يومف رحمه الله، وقال أبو حنيفة على المحمد [⁽⁵⁾، لا بد من حضور الخصم فإن كان من داخل الكتاب]⁽⁶⁾ من فلان إلى فلان [أو من فلان إلى]⁽⁷⁾ ابن فلان لا يقبله إلا أن يكون اسم ذلك أو كنيته مشهورًا كشهرة أبي حنيفة على ، وقال أبو يوسف له⁽⁸⁾ أن يقبله هذا إذا كان بين يدي⁽⁹⁾ الكاتب والمكتوب إليه مسيرة ثلاثة أيام، أما إذا كان اقل من ذلك

العراق، وسميت بذلك لأن معناها حافظ حد السهل، لأن حلوان أول العراق و آخر حد الجيل، وقبل سميت بحلوان بن عمران بن الحاف بن فضاعة وكان نزلها فنسبت إليه، وبناء حلوان بالطين والحجارة، وهي نحو نصف الدينور، والجبل منها على فرسخين، والثلج يكثر بها، وهي حارة الهواء كثيرة النخل والأنهار، ومنها إلى شهرزور أربعة فراسخ، وليس بالعراق بعد الكوفة والبصرة وواسط أعمر منها ولا أكبر ولا أخصب، وجل ثمارها شجر النين. الحميري، لمحمد ابن عبد المنعم الجعيري (1980)، الروض المعطار في خبر الأقطار، (تحقيق: إحسان عباس)، ط2، ص195، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج.

- (1) [همدان] ساقط من (أ).
- (2) ما بين المعقونتين ساقط من (ب).
- (3) الكُورَة، بالضم وهي المدينة. الزيبدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج14، ص77.
- (4) محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الرهاب أبر عبد الله الدامغاني الحنفي قاضي بغداد ولد سنة 398 وتوفي سنة 478هـ، له شرح مختصر الحاكم في الفروع. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6. ص74.
 - (5) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيم.
 - (6) ما بين المعقونتين ساقط من (أ).
 - (7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).
 - (8) [له] ساقطة من (أ).
 - (أ؛ ج). الله من (أ؛ ج).

لم (1) يقبل الكتاب في الوجوه كلها، وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله في نوادر هشام أن كان في مصر واحد قاضيان جاز كتاب أحدهما إلى الآخر في الأحكام، ولو أن قاضيين التقيا فقال أحدهما للآخر إن فلانًا أقر لفلان بكذا لم يجز له أن يقضي بذلك حتى يبعث إليه كتابًا، هكذا قاله ابن مقاتل.

وذكر في الأصل إذا مات [المكتوب إليه قبل وصول الكتاب] (2) أو عزل عن القضاء ثم وصل الكتاب (5) إلى من نصب بعده ينبغي (4) أن لا يجيزه، وفي نوادر هشام قال أبو يوسف رحمه الله لو عزل (5) القاضي المكتوب إليه [أو مات] (6)، ثم قدم الذي عليه الدين إلى القاضي الكاتب فأخذه المدعي فاحتج إليه بكتابة وقد غاب شهوده؛ قال: لا أقضي عليه بذلك حتى يقيم البينة ثانيًا، وعن محمد رحمه الله لو قبل المكتوب إليه الكتاب والختم ولم يعدل بينة (7) الوكالة [حتى عزل؛ لم يضره، فإذا عدلت بينة الوكالة] (8) قبله؛ لأنه إنما قبل (9) ذلك يوم شهدوا على الكتاب، وعنه أيضًا إذا كان مع صاحب الكتاب ابنه فمات الأب (10) في الطريق وأتى بالكتاب إلى القاضي [ابنه] (11)؛ قضى له بذلك؛ لأنه وارثه (12) (13)

را) [¥] بن (h.

^{(2) [}قبل أن يصل المكتوب إليه] من (ب)، [المكتوب إليه] من (ج).

^{(3) [}الكتاب] ساقط من (ب).

⁽أ) أفينيغي من (أ).

^{(5) [}غرق] من كتاب الينابيع.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(7) [}بيته] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(9) [}ثبت] من (l).

^{(10) [}الابن] من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ؛ وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(12) [}ررثه] من (ب).

⁽¹³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل153. وينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر مابق، صابق، صابق، ص

في السراجية (أ)، كتاب القاضي إلى القاضي فيما دون مسيرة سقر لا يجوز في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لو كان بحال لو غدا إلى باب القاضي لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك يقبل، وعليه الفتوى، القاضي إذا عجز من استخراج الحق عن (2) المطلوب له أن يستعين بالوالي، ومؤنة المشجّص قيل: إنها على بيت المال، والأصح أنه على المتمرّد (3).

ي، قوله: فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى خَصْمِ حاضر حُكِمَ بِالشَّهَادَةِ رَكُتِبَ بِحُكْمِهِ (أَنَّ صورته رَجَل ادعى على رجل الفُا، وأقام عليه بينه، أو أقر بذلك، واصطلحا أن يأخذها منه (أن في بلد آخر، فكتب على هذا كتَابًا إلى ذلك القاضي مخافة أن ينكره (أن فيأخذه بالكتاب (الراه) .

ه، قوله: وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ حَضْرَةِ خَصْمهِ لَمْ يُحْكَمْ (9)؛ لأن القضاء على الغائب لا يجوز وَكَتَبَ بِالشُهَادَةِ لِيَحْكُمُ بها المكتوب إليه، وهذا هو الكتاب الحكمي، وهو نقل الشهادة في الحقيقة.

[شهادة القاضي إلى القاضي في الحدود]

وقوله: فِي الْحُدُودِ يندرج تحته الدين والنكاح والنسب والمغصوب والأمانة المجحودة [والمضاربة المجحودة] (10 كل ذلك بمنزلة الدين، وهو يعرف بالمحدودة) بالرصف لا يحتاج فيه إلى الإشارة، ويقبّل في العقار أيضًا؛ لأن التعريف فيه بالتحديد،

^{(1) [}السراجي] من (ج).

^{(2) [}من] من (ب، ج).

⁽³⁾ الأوشى: الفتاوي السراجية، مصدر سابق، ص478 - 483.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص226.

⁽أ) [منه] ساقطة من (أ).

^{(6) [}ينكرها] من (ب).

^{(7) [}بالكتاب] ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل153.

⁽⁹⁾ التقدرري: مختصر القدرري، مصدر سابق، ص226.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

ولا يقبل في الأعيان المنقولة للحاجة إلى الإشارة، وعن أبي يرسف رحمه الله يقبل في العبد دون الأمة لغلبة (1) الإباق فيه دونها، وعنه (2) رحمه الله انه يقبل فيهما بشرائط تعرف في موضعها، وعن محمد رحمه الله انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون (3).

م، قوله: إِلَّا أَنْ يُفُوضُ إِليه ذَلِكَ⁽⁴⁾، بأن يقول له الخليفة ولي من شئت واستبدل من شئت⁽⁵⁾. كذا ذكره القاضى خان رحمه الله⁽⁶⁾.

في الكبرى: السلطان إذا حكم بين اثنين قبال: أبو القاسم (7) رحمه الله: لا يجوز، وذكر الخصاف رحمه الله انه يجوز لأن قضاء غيره إنما ينفذ لأنه تقلد منه فلان (8) ينفذ قضاؤه كان أولى والفتوى على قول الخصاف رحمه الله، وإذا كان الأمير الذي يولى القضاء جائزا لا يجوز حكمه ويجوز حكم قضائه كما جاز قضاء من تقلد من معاوية والله كذا ذكر هنا والفتوى على انه يجوز حكم الوالي وان كان جائرا (9).

هـ، قوله: وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتُخْلِفَ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يُفَوِّضَ إليه ذَلِكَ (10)،

^{(1) [}لغلبة] ساقطة من (ب).

^{(2) [}وعنه] يقصد بها الناسخ أبو يوسف رحمه الله.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص105.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل162.

⁽⁶⁾ قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص287.

⁽⁷⁾ هو: إسحاق بن محمد بن إسماعيل، أبو القاسم، الحكيم السمرقندي، قاض حنفي لقب بالحكيم الكثرة حكمته ومواعظهن تولى القضاء بسعرقند أياما طويلة، وكانت سبرته محمودة وانتشر ذكره في شرق الأرض وغربها توفي بسمرقند سنة 345هـ، من تصانيفه: الصحائف الإلهية والسواد الأعظم في الترحيد. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص139.

^{(8) [}فلا] من (ج).

⁽⁹⁾ أبر القاسم السمرقندي، الفقه الثانع، مصدر سابق، ج3، ص1152؛ وينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص287.

⁽¹⁰⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

لأنه [أ/ 558] قلد القضاء دون [...] (أ) التقليد به فصار كتوكيل الوكيل؛ بخلاف المأمور بإقامة الجمعة حيث يستخلف؛ لأنه على شرف الفوات لتوقته فكان الأمر به إذنًا في الاستخلاف دلالة ولا كذلك القضاء، ولو قضى الثاني بمحضر من الأول أو قضى الثاني فأجاز الأول جاز كما في الوكالة، وهذا لأنه حضر، رأي الأول وهو الشرط، وإذا فرض إليه يملكه فيصير الثاني ثائبًا عن الأصيل [...] (2).

في الكبرى، الخليفة إذا مات وله عمال وأمراء وقضاة فهم على حالهم، لأنه نائب عن العامة وهم قائمون⁽³⁾.

[حكم الحاكم لدى القاضي]

م، وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكُمْ حَاكِم آخَرَ أَمْضَاهُ إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ الْكِتَابَ أَو السُّنَةُ أَو السُّنَةُ أَو الْإِجْمَاعُ أَوْ أَنْ يُخَالِفُ الْكِتَابُ أَو السُّنَةُ أَو الْإِجْمَاعُ أَوْ أَنْ يَكُونَ قَوْلاً لَا ذَلِيلَ عَلَيْهِ (أَنَّ وَفِي الجامع الصغير (أَنَّ وما اختلف فيه الفقهاء فقضي به القاضي ثم جاء قاضٍ آخر يرى غير ذلك أمضاه، والأصل أن القضاء متى لاقى فصلاً مجتهدًا فيه ينفذه ولا يرده غيره؛ لأن الاجتهاد الثاني كالاجتهاد الأول؛ وقد ترجح الأول باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه، ولو قضى في المجتهد فيه مخالفًا لرأيه ناسيًا لمذهبه نفذ عند أبي حنيفة ﴿ اللَّهِ عَامَدُا فَفِيه روايتان ،

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت (الوكيل) وهي ساقط من (أ)، وهي زيادة على النص من كتاب الهداية أيضًا ساقطة.

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين وردت من كتاب الهداية، وقد وضعتها في الهامش لتوضيح النص، وهي: (حتى لا يملك الأول عزله إلا إذا قوض إليه العزل وهو الصحيح). المرغيناني، الهداية، مصدر مابق، ج3، ص106 - 107.

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج9، ص413.

^{(4) [}بأن] من جميع النسخ.

⁽دّ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁶⁾ هو في الفروع للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي، (ت187هـ)، رقد ألف إجابة لطلب الإمام أبي بوسف أن يؤلف ما حفظ عنه مما رواه عن الإمام أبي حنيفة، وكان لا يفارق الإمام أبا يوسف لا يفارقه هذا الكتاب مع جلالة قدره. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ص1، ص563.

ووجه النفاذ أنه ليس بخطأ بيقين⁽¹⁾، وعندهما لا ينفذ في الوجهين لأنه قضى بما هو خطأ عنده وعليه الفتوى؛ ثم المجتهد فيه أن لا يكون مخالفا لما ذكرنا، والمراد بالسنة⁽²⁾ المشهورة منهما وفيما اجتمع عليه الجمهور، والمعتبر الاختلاف في الصدر الأول⁽³⁾.

م، وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكُمُ حَاكِمٍ (1)، والمراد (5) من (10) الحاكم القاضي والمراد من الإمضاء التنفيذ قوله: لا ذليلَ عَلَيْهِ، أي لا دليل يعتمد عليه ولم يرد به نفس الدليل؛ فإن قضى بثبوت الحل بنفس العقد بقول سعيد بن المسيب (7) أو بقول ابن عباس عين أيدون الوطء (8) وفي بيع الدرهم (9) بالدرهمين (10) لا ينفذ لمخالفة السنة المشهورة وهو حديث العسيلة (12×11)، وقوله:

^{(1) [}معين] من (ب)، [يتعين] من (ج).

^{(2) [}بالسنة] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص107.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(5) [}رأراد] من (أ).

ر6) [أن] من (أ).

⁽⁷⁾ هو: سعيد بن المسيب بن حزن الإمام أبو محمد المخزومي أحد الأعلام وسيد التابعين عن عمر وعثمان وسعد وعنه الزهري وقتادة ويحيى بن سعيد ثقة حجة فقيه رفيع الذكر رأس في العلم والعمل عاش 79 سنة مات سنة 94هـ. الدمشقي، الكاشف، مصدر سابق، ج1، ص444.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(9) [}الدراهم] من (ج).

⁽¹⁰⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي سعيد الخدري، رقم الحديث: 2069، باب بيع الدينار بالدينارين نساءً. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص762.

^{(11) [}العبلة] من (أ): وهي غير المقصودة بالنص؛ لأنها من غير العقود، والله أعلم.

⁽¹²⁾ أخرجه النسائي في سننه، عن ابن عمر عن النبي يَشِيُّة في الرجل تكون له المرأة يطلقها ثم يتزرجها رجل آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع إلى زوجها الأول، قال: (لا حتى تذوق العسيلة)، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره، رقم الحديث: 3414، باب إحلال المطلقة ثلاثًا والنكاح الذي يُحلها به النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (1406هـ)، سنن النسائي المجتبى من السنن، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، ط2، ج6، ص148، مكتب

(الحنطة بالحنطة مثلا بمثل)(1)، وكذا لو قضى على متروك التسمية(2) عمدًا لا ينفذ؛ لأنه مخالف للكتاب(4x3).

ي، قوله: زَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكُمُ حَاكِمٍ آخَرَ أَمْضَاهُ إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ الْكِتَابَ⁽⁵⁾، فهذا الذي ذكر، مثل ما إذا طلق امرأته ثلاثًا وهي حاملا أو حائض أو طلقها قبل الدخول بها فحكم الحاكم بعدم وقوع الطلاق؛ ثم رفع⁽⁶⁾ إلى قاض آخر يرى وقوع الطلاق؛ فإنه يبطله ويوقع⁽⁷⁾ عليه الطلاق.

قوله: أو السُّنَّةُ، إنما هو الخبر المتواتر.

أَو الْإِجْمَاعَ، فهذا الذي ذكره مثل ما إذا حكم بجراز نكاح الجدة؛ أو نكاح امرأة الجد أو بنكاح امرأة النافلة.

قوله: أَزْ يَكُونَ قَوْلاً لا ذَلِيلَ عَلَيْهِ، فهذا مثل ما إذا مضى على الديون سنين (8)، فحكم الحاكم بسقوط الدين لتأخير المطالبة، أو أعتق عبدًا بينه وبين آخر وهو معسر فباع صاحبه النصف الباقي فقضى القاضي بجواز البيع؛ ثم رفع إلى قاض آخر لا يرى

العطبوعات الإسلامية، حلب. وأحمد بن حبل، مسند أحمد بن حبل (تحقيق: شعيب الأرنووط)، مصدر سابق، ج2، ص330.

⁽أ) أخرجه البيهتي في سننه، عن أبي هربرة قال: وسول الله قلى: (النمر بالنمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلا بمثل بدا بيد فمن زاد أو استزاد نقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه)، رواه مسلم في الصحيح عن أبي كربب: رقم الحديث: 10283، باب جواز التفاضل في الجنسين وأن البر والشعير جنسان مع تحريم النساء إذا جمعتهما علمة واحدة في الربا. البيهقي، منن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج5، ص282.

 ^{(2) ﴿} وَمَا أَهِـ لَ بِهِ لِنَبْرِ أَفَدِ ﴾ [البقرة، من الآبة: 173]، لأنه خالف نص الكتاب بترك التسمية على الذيبحة.

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص245.

⁽⁴⁾ الشفى، المثانع، مصدر سابق، ل-162.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(6) [}رجم] من (أ).

⁽٦) [ورثع عليه] من (أ).

^{(8) [}سنون] من (ب، ج).

جوازه فإن له أن يبطل قضاءه، [كذلك]⁽¹⁾ لو أخرج رجلاً⁽²⁾ حرًّا من العبيد بالقرعة فرفع إلى قاضٍ يرى بطلان القرعة، وقال محمد رحمه الله: في أدب القاضي⁽³⁾؛ أما لو أن قاضيًا أجاز بيع أم الولد فرفع إلى قاضٍ آخر⁽⁴⁾ يرى بطلانه أبطله.

وفي [الإملاء رواية بشر]⁽⁵⁾، لو قضى بأن العنين⁽⁶⁾ لا يؤجل فرفع إلى قاض⁽⁷⁾ يرى تأجيله، نقض حكم الأول [رأجله، وكذلك إذا حكم محل متروك التسمية فإن للثاني أن ينقض حكم الأول]⁽⁸⁾ ويحكم بحرمته، وقال محمد رحمه الله أفسخ⁽⁹⁾ بحكم

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(2) [}رجلا] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي المجتهد الحنفي المتوفى سنة 182هـ، وهو أول من صنف قيه إملاء، روى عنه بشر بن الوليد المريسي ولمحمد بن سماعة الحنفي المتوفى سنة 233هـ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص46.

^{(4) [}آخر] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ وهو ما كتبه الإمام أبو يوسف في مسوداته بفته ورواه وكتبه عنه أثمة الحنفية منهم صاحبه الإمام محمد بن الحسن وبشر بن الوليد المُريسي، والله أعلم، بشر بن الوليد الكندي، روى عن أبي يوسف القاضي كتبه وإملاءه وروى عن شريك وحماد بن زيد ومالك بن أنس وغيرهم وولي القضاء ببغداد في الجانين جميعا، وكان يحدث ويفتي الناس بغداد ولد في حدود 150هـ وتوفي في ذي القعدة سنة 238هـ ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله (1408هـ)، طبقات ابن سعد، الطبقات الكبرى، (تحقيق: زياد محمد منصور)، ط2، ج7، ص555، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج10، ص675.

⁽⁶⁾ العنين: والجمع المعنون يقال عن الرجل وعنن وأعنن فهو عنين معنون معن معنن، قال صاحب المحكم التعنين الحبس والعنين الذي لا يأتي النساء. النووي، محيي الدين بن شرف النووي (1996)، تهذيب الأسماء واللغات، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، ج3، ص230، دار الفكر، بيروت.

^{(7) [}قاض] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}لا نسخ] من (h).

^{(10) [}حكم] من (أ، ج).

الحاكم بشاهد ويمين، وقال أبو يوسف رحمه الله [لا] (أ) أفسخ ذلك، وهو قول محمد أظهر، ولو حكم بجراز نكاح ابنته من الزنا فللثاني أن يبطل نكاحها، ولو حكم بشهادة الأب لابنه أو بشهادة الابن لأبيه فللثاني أن ينقضه في قول أبي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله، قال أبو حنيفة المنتخف في المجرد (2) لو قبل القاضي المكتوب إليه الكتاب بعد موت المكاتب قبل الوصول إليه فقضى بذلك وإن كان خطأ ينفذ حكمه لأنه مختلف فيه (3).

في الكبرى: أما القضاء بشاهد (٢) ويمين؛ فلأنه خلاف القرآن؛ لأن المذكور فيه شهادة الشاهدين دون شاهد ويمين [...] (أن)؛ وأما بيع أم الولد ويبع درهم بدرهمين؛ فلأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أجمعوا على أنه لا يجوز؛ لأن عليًا عبيت رجع إلى قولهم في أم الولد وابن عباس عبض في بيع درهم بالدرهمين.

ومتعة النساء منسوخة يريد بالمتعة النكاح المؤقت بلفظ المتعة بأن يقول لها أتمتع بك إلى كذا؛ أما إذا قال تزوجتك إلى كذا فهو مختلف بينهما وبين زفر رحمه الله، فإذا قضى بها قاض على مذهب زفر رحمه الله جاز وليس لقاض آخر انه يبطله (6)، والقتل في القسامة قضى معاوية ولم يختلف فيه الصحابة وينع معتق البعض خلاف الإجماع، وبطلان الطلاق (7) في الحيض (8)،

⁽أ) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب البنابيع.

⁽²⁾ وهو للإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي ويكنى أبا علي من أصحاب أبي حنيفة ممن أخذ عنه وسمع منه وكان فاضلا عالما بمذاهب أبي حنيفة في الرأي وقال يحيى بن آدم ما رأيت أفقه من الحسن ابن زياد وتوفي سنة 204ه، قال الطحاوي وله من الكتب كتاب المجرد لأبي حنيفة روايته كتاب أدب القاضي كتاب الخراج كتاب القرائض كتاب الفراج كتاب القرائض كتاب الوصايا. ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص288.

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل153.

⁽⁴⁾ إشهادة] من (أ).

^{(5) [}فلأنه خلاف] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: الحمام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص306.

^{(7) [}الطلاق] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ جامع المضمرات والمشكلات، كتاب الطلاق، لـ409. وهو قول الإمامية، وقول إسماعيل بن عليه من المحدثين، ينظر: ابن الهمام، قتح القدير، مصدر سابق، ج3، ص480.

وبطلان إيفاع الثلاث جملة (1) على قول أهل الزيغ (2) فلا يعتبر (3).

[في التمهيد، بعض مشايخنا⁴⁾ قالوا: من طلق امرأته في حالة الحيض لا يقع⁽⁵⁾.

ومن طلق امرأته ثلاثا بدفعة واحدة فإنه لا يقع هذا كفر] (6)، ولو قضى بقول القابلة (7) في النسب أو ببطلان الطلاق [في الحيض] (8) المعلق بالتكاح، أو بجواز السلم في الحيوان ويجوز قضاؤه؛ لأن هذه الأقوال ليست بمهجورة ولو بجواز النكاح بغير شهود الفترى على أنه يجوز.

ولو قضى (9) بحل متروك التسمية عامدًا لا يجوزا لأنه خلاف (10) النص، وذكر عن أبي القاسم رحمه الله أن القضاء على قسمين: قاضٍ قلد وقاضٍ (11) ولي بسبب من دفع الرشوة أو الشفعاء، فالأول: إذا قضى ثم رفع قضيته (12) إلى قاضٍ (13) يرى خلافه لا

⁽¹⁾ جامع المضمرات والمشكلات، كتاب الطلاق، ل409، وهو قول الإمامية، ينظر: أبن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج3، ص468 - 469.

⁽²⁾ وهم طوائف كثير منها نسب إلى ما قبل الإسلام، ومنهم ما نسب إلى بعد الإسلام وهم المقصود ذكرهم من قبل المصنف حيث هم يخالفون الكتاب والسنة، حاربهم الله. البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، مصدر سابق، ج1، ص252.

⁽³⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص189 - 190، وما بعدها.

^{(4) [}ررافض] من (ج).

⁽⁵⁾ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي المتوفى 463هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري)، ج15، ص66، عام النشر: 1387هـ، وزارة عموم الأرقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(7) [}القابلة] ساقطة من (ب): [القافة] من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(9) [}راا] من (ب)، قضى ساقطة من (ب: ج).

^{(10) [}لا خبر في] من (ب).

^{(11) [}قضى] من (ب).

^{(12) [}نفسه] من (ب).

^{(13) [}الحاكم] من (ب).

. ينقضه إذا كان في فصل مجتهد،

والثاني: إذا رفع قضيته ألى قاض آخر (2) يرى خلافه له أن ينقضه، والفتوى على أن من يقلد القضاء بواسطة الرشوة لا ينفذ قضاؤه أصلا؛ لأن الإمام إذا قلد برشوة ارتشاها هو أو قومه وهو عالم به لم يصح تقليده، كقضاء القاضي فيما ارتشى فيه، وأما الذي قلد القضاء بسبب الشفعاء فهو والذي قلد القضاء احتسابًا سواء في نفاذ قضائهما في المجتهد وإن كان لا يجوز له الطلب بالشفعاء (3).

[القضاء على الفائب]

م، يَقُومُ مَقَامَة (أَ)، [أ/ 559] قد يكون بإنابته كالوكيل أو بإنابته الشرع كالوصي من جهة القاضي وقد يكون حكما بأن كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر، كمن ادعى دارًا في يد رجل انه اشتراها من فلان الغائب وأقام البينة على ذي اليد وقضى القاضي بذلك ثم حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره، لأنه صار مقضيا عليه حقيقة (5×6).

[حُكمُ الحُكُم]

ترله: إذا كَانَ⁽⁷⁾ الْمُحَكَّمُ بِصِفَةِ الْحَاكِمِ⁽⁸⁾؛ أي موجودًا فيه (⁹⁾ أهلية القضاء، والمراد

^{(1) [}نضاء] من (ب).

^{(2) [}آخر] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص493 - 505.

^{(4) (}ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه). القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص226.

⁽⁵⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص344 - 345.

⁽⁶⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل162.

^{(7) [}كان] ساقطة من (ب: ج).

^{(8) (}وإذا حَكَّم رجلان رجلا لِيحكُم بينهما ورضيا بحكمه جاز إذا كان بصفة الحاكم)، القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽أ) [نيها] من (أ).

من الحاكم هنا المحكم لا القاضي $^{(1)(3)}$.

في الزاد، قوله: فَإِذَا حَكَمَ [عليهما] (أن لَزِمَهُمَا الله)، وقال الشافعي رحمه الله، في أحد قوليه: لا يجوز التحكم ولو حكم لم يلزمه (أن والصحيح قولنا؛ لأن ما حكم به حكم بتراضيهما فكان بمنزلة عقد عقداه بتراضيهما فيكون لازمًا ليس لأحدهما الرجوع (7x6).

[التحكيم في الحدود]

ه، قوله: وَلَا يَجُوزُ التَّخْكِيمُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِضَاصِ⁽⁸⁾، لأنه لها ولاية لهما على دمهما، ولهذا لا يملكان الإباحة [فلا يستباح برضاهما]⁽⁹⁾، قالوا⁽¹⁰⁾: وتخصيص الحدود والقصاص يمدل على جمواز التحكيم في سمائر المجتهدات (كالطلاق والنكماح وغيرها](11)، وهو الصحيح؛ إلا أنه لا يفتى به⁽¹²⁾،

⁽¹⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص316.

⁽²⁾ التسفى، المثانع، مصدر سابق، ل162.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المختصر القدوري.

⁽⁴⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁵⁾ ذكر صاحب المهذب: إن كانا ذميين نظرت فإن كانا على دين واحد ففيه قرلان: أحدهما أنه بالخيارين أن يحكم بينهما وبين ألا يحكم لأنهما كافران فلا يلزمه الحكم بينهما كالمعاهدين، وإن حكم بينهما لم يلزمهما حكمه وإن دعا أحدهما لبحكم بينهما لم يلزمه الحضور والقول الثاني أنه يلزمه الحكم بينهما وهو اختيار المزني لقوله تعالى: ﴿ وَأَن لَعْكُم يَنْهُم بِمُ آلْزَلَ أَلَّهُ ﴾ [المائلة، من الآية: 49]؛ ولأنه يلزمه دفع ما قصد كل واحد منهما بغير حق فلزمه الحكم بينهما كالمسلمين وإن حكم بينهما لزمهما حكمه وإن دعا أحدهما ليحكم بينهما لزمه الحضور، الشيرازي، المهلب، مصدر مابن، ج2، ص256.

⁽⁶⁾ ينظر: الزييدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص246.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل353.

⁽⁸⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

^{(10) [}قال] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من الهداية.

^{(12) [}به] سائطة من (ب).

ويقال يحتاج إلى حكم (أ) المولى دفعًا (أ) لتجاسر العوام قيه.

قوله: رَإِذَا حَكُمًا فِي دَمِ الْخَطَأِ فَقَضَى الْحَاكِمُ بِالذِيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَمْ يَنْفُذُ حُكُمُهُ؛ لأنه لا ولاية له عليهم إذ لا تحكيم⁽³⁾ من جهتهم؛ ولو حكم على القائل بالدية في ماله [...]⁽⁴⁾ ردّه القاضي ويقضي بالدية على العاقلة؛ لأنه مخالف لرأيه ومخالف للنص أيضًا إلا إذا ثبت القتل بإفراده⁽⁵⁾ لأن العاقلة لا تعقله.

قوله: وَيَجُوزُ أَنْ يَسْمَعُ الْبَيِّنَةُ وَيَقْضِي بِالنُّكُولِ، وكذا بالإقرار؛ لأنه حكم موافق (6) للشرع، ولو أخبر بإقرار أحد الخصمين أو بعدالة الشهود وهما على تحكيمهما يقبل قوله نَشِيَهِ لأن الولاية قائمة، ولو أخبر بالحكم لا يقبل (7) لانقضاء الولاية [كقول المولى بعد العزل] (8).

هد⁽⁹⁾، قرله: وَيَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ الْبَيِّنَةُ (10)، ذكر في أدب القاضي فإن قال المحكم لأحدهما قد أقررت عندي بكذا أو أقامت عندي عليك بينة عادلة فقد ألزمتك ذلك وأنكر المقضي عليه لم يلتقت إلى إنكاره لأنه حكم على وفق الشرع فيقبل قوله كحكم القاضي (11).

^{(1) [}الحكم] من (أ).

^{(2) [}دفعا] ساقطة من (ب).

^{(3) [}يحكم] من (أ).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [رالقاضي] من (ب).

 ^{(5) [}بإقرارء] من جميع النسخ.

^{(6) [}موقوف] من (ب).

^{(7) [}لا يقبل] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب. المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص108.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [م] من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ القذوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽¹¹⁾ الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص320 - 321.

قوله (أ): وَحُكُمُ الْحَاكِمِ لِأَبْوَلِهِ (2×3)، وهذا (أ) لأنه لا تقبل شهادته لهؤلاء لمكان التهمة فكذلك لا يصح القضاء لهم، وقبل بقوله لأبويه لأنه لو حكم عليهم يجوز كما إذا شهد عليهم (5).

قوله: وَحُكُمُ الْحَاكِمِ لِأَبْرَيْهِ وَوَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ بَاطِلٌ⁽⁶⁾، والمولى⁽⁷⁾ والمحكم فيه⁽⁸⁾ سواء⁽⁹⁾. [والله أعلم بالصواب]⁽¹⁰⁾.

⁽أ) [توله] سائطة من (ب).

^{(2) [}برلاية] من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(4) [}رهذا] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص108.

 ⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(7) [}الولي] من (أ).

^{(8) [}نيه] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص108.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

كتاب القسمة

ب، القِسمَةُ: اسم من الاقتسام، ويقال: تقسَّموا المال بينهم، وتقاسموه، واقتسموه، وقاسمته المال، وهو تسيمي، أي: مقاسمي (1).

م، القسمة إفراز النصيبين أو الأنصباء، والقسمة في الحقيقة إفراز فيه معنى المبادلة؛ لأنه كل واحد يأخذ قسمة (2) حقه، ولهذا يجبر على القسمة، ولو كان مبادلة على الإطلاق لما جاز إلا بالتراضي ومبادلة من وجه؛ لأن حق كل واحد في الخبر الشائع، وفي النصيب المفروز بعض ذلك وكل واحد من المتقاسمين يملك حقه من صاحبه [فيما يأخذ صاحبه] ويمتلك حق صاحبه فيما يأخذه وهذه حقيقة المبادلة [وهذا البيان إن كل قسمة مبادلة] أن وجه (5)، إفراز من وجه.

إلا أن أصحابنا رحمهم الله رجحوا جهة الإفراز في قسمة المثليات ورجحوا جهة المبادلة في قسمة غير المثليات، وهذا لأن العين غير مقصود في المثليات [خصوصا في النقدين؛ وإنما يصبر مبادلة بالنظر⁽⁶⁾ إلى العين؛ وإنما قلنا إن⁽⁷⁾ جهة الإفراز حجة في المثليات؛ لأن أحدهما يقدر أن يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه ولو كان معاوضة لما قدر بانفراد، وإنما قلنا إن جهة المبادلة راجحة في غير المثليات]⁽⁸⁾؛ لأن أحدهما لا يقدر أن يأخذ نصيبه عند غيبة الآخر (9)(1).

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص413.

^{(2) [}تسمة] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقولتين ساقط من (ب).

^{(5) [}جهة] من (ب، ج).

^{(6) [}بالنسبة] من (ج).

^{(7) [}أن] ساقطة من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ)،

⁽⁹⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص26.

⁽¹⁰⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل153.

[أجر القسمة]

ني الزاد، قوله: وَأَجْرَةُ الْقِسْمَةِ عَلَى عَدَدِ الرُّرُوسِ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عِنْهُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ عَلَى قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ⁽¹⁾، والصحيح قول أبي حنيفة عَنْهُ الأن الأجرة تستحق بالتمييز لا بالذرع ولو ذرع ولم يميز لم يستحق الأجرة وتمييز الأقل من الأكثر كتمييز الأكثر من الأقل⁽²⁾⁽³⁾.

[شرط القسمة في العقار]

قوله: وَإِذَا حَضَرَ الشَّرَكَاءُ عِنْدَ الْقَاضِي وَفِي أَيْدِيهِمْ ذَارُ أَوْ ضَيْعَةُ ادْعَوْا أَنَهُمْ وَرِثُوهَا عَنْ فُلَانٍ لَمْ يَقْسِمُهَا الْقَاضِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَوْتِهِ وَعَدْدِ وَرَثَتِهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَى وَمُحَمَّدٌ: يَقْسِمُهَا بِاغْتِرَافِهِمْ وَيَذْكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ وَيَذْكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ وَيَذْكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ أَنَهُ عَلَى كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ أَنَهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى أَلَهُ عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى عَلَى عَلَى

[تنصيب القاسم]

م، قوله: يَتْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُتَصِّبَ قَاسِمًا يَرْزُقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيَقْسِمَ بَيْنَ (أَ النَّاسِ بِغَيْرِ أَجْرة (8)، لأن القسمة من جنس عمل القضاء من حيث إنه يتم به تطع المنازعة فأشبه رزق القاضي ولأن منفعة نصب القاسم تعم العامة فيكون كفايته في مالهم غرماء بالمغنم.

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15 ص5 - 6.

⁽³⁾ الإسبيجابي؛ زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل354.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص227.

⁽⁵⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص247.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، أ354.

⁽أ) إبين ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

م، قوله: وإنْ لَمْ يَفْعَلْ، أي لم يجعل رزقه في بيت المال، نصب قاسما يقسم بالأجر معناه بأجر على المتقاسمين القسمة تشبه (أ) القضاء من حيث إنه يقطع الخصومة ويتم به قطع المنازعة وتشبه مبائر الأعمال من حيث إن [...] (أ) القسمة أمر حسي والقضاء ليس بأمر حسي [...] (أ) بل هو أمر حسي أن شرعي فمن حيث إن القسمة قضاء يحرم له اخذ الأجرة ومن حيث إنه كسائر الأعمال الحسية المباحة يجوز اخذ الأجرة عليه فعملنا بالشبهتين وقلنا إنه يجوز ولا يستحب (6)

قوله: وَلَا يُخِبِرُ الْقَاضِي النَّاسَ⁽⁷⁾ عَلَى قَاسِمٍ وَاجِدٍ⁽⁸⁾، معناه ولا يجبرهم على أن يستأجروه⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

ي، قوله: وَلَا يَتُرُكُ الْقُشَامُ [...](11) يَشْتَرِكُونَ (12)، يريد به، أن لا يتركهم أن يشتركوا في الأجرة في الأجر الذي يأخذونه من الناس بالقسمة، والمعنى فيه أنهم إذا اشتركوا في الأجرة فطولب بعض القسام لا يجيب الطالب إلا بأجر زائد لعمله بعدم المزاحم فيلحق الضرر بالناس (13)،

قوله: والآخر يستضر⁽¹⁴⁾، في الكبرى دار بين رجلين لأحدهما كثير، وللآخر قليل لا ينتقع بنصيبه بعد القسمة إن طلب صاحب الكثير القسمة، وأبي صاحب القليل، قسمت

⁽أ) [بشير] من (أ).

^{(2) [}المنازعة] زائدة من (ب).

^{(3) [}شرعي] زائدة من (ج).

^{(4) [}حسي] سائطة من (أ).

⁽⁵⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1109.

⁽⁶⁾ النسقي: المنافع، مصدر سابق، أ.153.

^{(7) [}إلا] من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، ص227.

⁽⁹⁾ ينظر: البابرتي، العتابة شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص428.

^{(10) (}لأن قيه ضرره من حيث تعيين السعر بمثله). النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل153.

[.] (11) ما بين المعقولتين وردت [أن] من جميع النسخ رهي زائدة.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

^{(&}lt;sup>13</sup>) الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

الدار بينهما بالاتفاق، وإن طلب صاحب القليل، وأبي صاحب [أ/ 560] الكثير.

قال الكرخي في مختصره (1) لا يقسم، وإليه ذهب الفقيه أبو الليث رحمه الله وجعل هذا قول أصحابنا رحمهم الله، وبه أخذ السرخسي، والإسبيجابي (2) رحمهم الله، وذكر الحاكم في المختصر (5) أنها تقسم؛ وإليه ذهب الإمام خواهرزادة رحمه الله وعليه الفتوى؛ لأن الطالب رضي بالقسمة، وهذه القسمة لا تتضمن على الأبي فوات منفعة كانت له قبل القسمة من نصيبه؛ لأن قبل القسمة حالة (5) المهاباة إنما ينتفع صاحب الكثير بنصيبه فيكون هذا في حق الأبي قسمة لا إتلافًا والقسمة مستحقة بطلب أحدهما (5).

[قسمة العروض]

ه، قوله: وَيَقْسِمُ الْعُرُوضَ فَ⁶⁾ إذا كَانَتْ مِنْ [صِنْفِ] (⁷⁾ وَاحِدٍ ⁸⁾، لأن عند انحاد

⁽¹⁾ مختصر الكرخي في فروع الحنفية للإمام أبي الحسين عبد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي المتوفى سنة 340هـ، وشرحه الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري المتوفى سنة 428هـ، أوله الحمد اله ولي الحمد ومستحقه النخ والإمام أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالجصاص الحنفي المتوفى سنة 370هـ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص 4634.

⁽²⁾ هو: أحمد بن منصور أبو نصر الإسبيجابي القاضي أحدُّ شراح مختصر الطحاوي متبحر في الفقه ببلاده ذكره دخل سمرقند وأجلسوه للفتوى وصار الرجوع إليه في الوقائع فانتظمت له الأمور الدينية وظهرت له الآثار الجميلة ووجد بعد وفاته صندرق له فيه فتارى كثيرة ونسبته إلى إسبيجاب وهي بلدة كبيرة من ثغور الترك، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1،

 ⁽³⁾ هو الذي اختصره الحاكم الشهيد المروزي البلخي (ت334هـ)، من (الزيادات) في فروع الحنفية للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص962.

^{(4) [}حالة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن مازد، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج9، ص18 - 19.

^{(6) [}العرض] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [جنس] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

الجنس يتحد المقصود فيحصل التعديل في القسمة والتكميل في المنفعة.

قوله: وَلاَ يَقْسِمُ الْجِنْسَانِ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضِ إِلّا بِتَرَاضِيهِمَا؛ لأنه لا اختلاط بين (1) الجنسين، فلا تقع القسمة تمييزًا بل تقع معاوضة (2) وسبيلها التراضي دون جبر القاضي؛ فيقسم القاضي كل موزون ومكيل كثيرًا أو قليل والمعدود (3) المتقارب، وتبر (4) الذهب والفضة وتبر الحديد والنحاس، والإبل بانفرادها والبقر والغنم، ولا يقسم شاةً وبعيرًا ويرذونًا وحمارًا ولا يقسم الأواني؛ لأنها باختلاف الصنعة (5) التحقت بالأجناس الخمسة (6)، ويقسم الثياب الهروية (7) لاتحاد الصنف، ولا يقسم ثوبًا واحدًا لاشتمال القسمة على الضرر، إذ هي لا تتحقق (8) إلا بالقطع، ولا ثوبين إذا اختلفت قيمتها لما بينا، بخلاف (9) ثلاثة أثواب إذا جعل ثوب بثوبين أو ثوب وربع ثوب بثوب وثلاثة أرباع بينا، بخلاف (9) ثلاثة أثواب إذا جعل ثوب بثوبين أو ثوب وربع ثوب بثوب وثلاثة أرباع بثوب؛ لأنه قسمة البعض دون البعض وذلك جائز (10).

قوله: وَلَا يَقْسِمُ الْجِنْسَانِ إلى آخره (11)، ولا يجعل الجنسين (12) كجنس واحدا ثم

 ⁽أبين] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ المعارضة: بضم الميم وفتح الوار من اعتاض، ومنه: أخذ العوض، أي: البدل. القلعجي وقنيبي، · معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص438.

^{(3) [}العدد] من (ب).

^{(4) (}تبر) التير الذهب كله، وقيل: هو من الذهب والفضة وجميع جواهر الأرض من النحاس والصفر والشبه والنبع وغير ذلك مما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ ويستعمل. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابل، ج4، ص88.

^{(5) [}الصنيعة] من (ب، ج).

^{(6) [}المختلفة] وردت من جميع التسخ.

 ^{(7) [}الروية] من (أ). (ثوب هروي) بالتحريث ومروي بالسكون: منسوب إلى هراة ومرو: قويتان معرونتان بخراسان. المطرزي: المغرب، مصدر سابق، ص345.

^{(8) [}تحقق] من (ب).

^{(9) [}بخلاف] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص328.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، ص227.

^{(12) [}الجنس] من (ب).

يقسم قسمة صنف واحد بأن يكون المقسوم عددًا⁽¹⁾ من الزند نجي⁽²⁾ وعددًا⁽³⁾ من الكتان ليعطي عشرة ⁽⁴⁾ من الزند نجي لواحد وعشرة من الكتاب لآخر؛ لأن ما [...]⁽⁵⁾ يخصه ⁽⁶⁾ من الكتان يترك بعضه ويأخذ بمقابلته من نصيب⁽⁷⁾ شريكه ⁽⁸⁾ من الزند نجي ⁽⁹⁾ وهذا معاوضة ولا يصح الجبر في المعاوضات، ولو قلنا بمثل هذا لكنا قائلين بالجبر في المعاوضات،

قوله: ولا يَقْسِمُ الرَّقِيقَ وَلَا الْجُوَاهِرَ (11)، وتأويل المسألة أن يكون (12) معهما مال آخر المعتبر المعادلة في المالية والمنفعة وذلك يتفاوت في الآدمي باعتبار معاني باطئه كالذهن (13) والكياسة فيتعذر اعتبار المعادلة في المالية فالتحقق بالأجناس المختلفة والجبر لا يجري فيها فكذا في الرقيق.

^{(1) [}عدلا] من (أ).

^{(2) [}بالحي] من (أ).

^{(3) [}عددا] من (ب، ج).

^{(4) [}عددا] من (ب).

^{(5) [}ني] من (أ).

^{(6) [}يحصه] من (أ).

^{(7) [}نصيب] ساقط من (ج).

⁽⁸⁾ أشريكه] ساقط من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ويحتمل أن يقصد (الزنج والزنجي) لأنها غير مفهومة من النسخ؛ كما وأنها غير فارسية، لذلك اجتهدت أنهم قوم من الزنوج العبيد والله أعلم.

⁽¹⁰⁾ قال العيني: (إن أبا حنيفة لا يرى قسمة الرقيق رإن كان الجنس واحدا للتفارت بين الرقيقين في الذكاء والذهن، وألحقهما بالجنسين المختلفين، يريد به قسمة الجمع بأن يجعل نصيب أحدهما في عبد، ونصيب الآخر في عبد فيدفع عبدا إلى هذا وعبدا إلى ذلك في غير رضا الشركاء إلا أن يكون معهم شيء آخر من غنم أو ثباب أو متاع فحيئذ يقسم ويجعل الرقيق بيعا كغيرهم. أما أبو يوصف ومحمد قالا: القاضي بالخيار بدون جبر إن شاء قسم الكل دفعة واحدة، وإن شاء قسم كل عبد قسمة على حدة). العيني، البناية شرح الهذاية، مصدر سابق، برأل، ص422.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

^{(12) [}لا يكون] من (ب، ج).

^{(13) [}كالذهب] من (أ).

رَقَالَ أَبُو يُرسُفَ وَمُحَمُّدٌ: يَقْسِمُ (أَ) الرَّقِيقَ، إذا كانوا ذكورا كلهم وإنانا أي يجمع القاضي نصيب أحدهما في بعض الرقيق ونصيب الآخر في البعض، لأن مراعاة المعادلة ممكن لتفاوت المقصود باتحاد الجنس (2).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة على الأن القسمة وضعت لتعديل الأنصباء وهذا لا يمكن في الآدمي؛ لما انه قد يظهر من نفسه خلاف ما عليه من الصفات بخلاف الحيوان الآخر فافترقارة (أله).

ه فإما الجواهر فقد قبل إذا اختلف الجنس لا يقسم كاللآلئ (أق) واليواقيت، وقبل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت ويقسم الصغار لقلة (أأ) التفاوت (أأ)، وقبل يجري الجواب على إطلاقه، لأن جهالة الجواهر أفحش من جهالة الرقبق؛ ألا ترى أنه لو تزوج على لؤلؤة أو ياقوتة أو خالع عليها لا تصح التسمية (أأ) ويصح ذلك على عبد فأولى أن لا يجبر (أأ) على القسمة (أأ).

ي، قوله: ولا يَقْسِمُ الرَّقِيقُ (11)، يريد به إذا طلب [القسمة] (12) بعض الشركاء دون البعض؛ أما إذا كانت بتراضيهم جاز، قال أبو حنيفة ﴿ عَلَىٰ والأصل إذا ورث رقيقًا وغير، جازت القسمة، قال أبو بكر الرازي: يعني (13) بتراضيهم، وقال أبو الحسن

^{(1) [}يعم] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص436 - 437.

⁽³⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص437.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي: زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل355.

^{(5) [}كاللاّلي] سافطة من (ب: ج).

^{(6) [}القلتها] من (ب، ج).

^{(7) [}التفارت] ساقطة من (ب، ج).

^{(8) [}القسمة] من جميع النسخ.

^{(9) [}لا يجري] من (أ).

⁽¹⁰⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص328.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(13) [}يعتبر] من جميع النسخ.

الكرخي: رحمه الله بل يحمل على ظاهره، فيكون الرقيق تبعًا لغيره من الأموال كالشرب(1).

قوله: وَلَا الْجَوَاهِرُ⁽²⁾، يريد به إذا كانت الجواهر من أجناس مختلفة، وأما إذا كانت كلها من جنس واحد جازت القسمة بعضها في بعض، كما في الإبل والبقر والغنم ويقسم الثياب بعضها في بعض إذا كانت من جنس واحد كالهروي والمروي ويعدل الثوب بالثوبين والشاة بالشاتين والبقر بالبقرتين والإبل بالابلين⁽³⁾.

وإن حضر جماعة والتمسوا من الحاكم أن يقسم التركة بينهم وادعوا بأنها ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته فإن شهد الشهود بالموت، وقالوا بأن [هؤلاء أقارب الميت] (4) لم تقبل شهادتهم في القياس، وفي الاستحسان تقبل، وإن قالوا لا نعلم له وارئًا غير هؤلاء قبلت شهادتهم [قياسًا واستحسانًا] (5) وإن قالوا لا نعلم له وارئًا غير هؤلاء في هذا المصر فكذلك في قول أبي حنيفة ﴿ عَن وعندهما لا تقبل.

وإذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستري فيها من يحجب بغيره لو ظهر، ومن لا يحجب إلا الزوج والزوجة فإنه يعطي لهما أكثر النصيبين للزوج النصف والربع للزوجة، وإن شهدوا بالموت وسكتوا عما سواه فإن كان ممن يحجبه بغيره كالعم والجد والإخوة [والأخوات]⁷⁰ لا يقسمها بينهم كانت التركة عروضا أو عقارًا وإن كان ممن لا يحجب كالأب والأم والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى إلا أن الزوج والزوجة يعطي لهما أقل النصيبين في قول محمد (8) إر9).

⁽¹⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل544.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

⁽³⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت من كتاب الينابيع [لا وارث للميت غير هؤلاء].

 ⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين وردت من جميع النسخ أفي القياس وفي الاستحسان تقبل.].

^{(6) [}وارئاً] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}قول أبي حنيفة] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

وقال أبو يوسف رحمه الله يعطي للزوج الربع وللزوجة ربع⁽¹⁾ الثمن، وفي رواية للزوج الخمس وللزوجة ربع التسع⁽²⁾، وأجرة القسام على عدد الرؤوس في قول أبي حنيفة على عنه المروس عن أبي حنيفة على الأنصباء، وروى [زفر]⁽³⁾ والحسن عن أبي حنيفة على أن أجرة القسمة على من طلب القسمة دون الممتنعين⁽⁴⁾.

[قسمة الدور]

في الزاد، قوله: وَإِذَا كَانَتْ دُورُ [أ/ 561] مُشْتَرَكَةٌ فِي مِصْرٍ وَاجِدٍ قُسِمَتْ كُلُّ دَارٍ عَلَى جِدَتِهَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ اللهِ عَنْكَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمُدٌ: إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لَهُمْ عَلَى جِدَتِهَا فِي بَعْضِ قَسَمَهَا أَنَّ والصحيح قول أبي حنيفة لأن الدور المختلفة بمنزلة الأجناس لأنها تختلف باختلاف المحال ولهذا [لا يصح التوكيل بشراء دار كما] أن الأجناس لا تقسم بعضها في بعض، كذا هذا بخلاف الدار الواحدة المختلفة البيوت؛ لأن في تقريقها ضررًا لكونها عينا واحدة كالثوب الواحدة المؤتلة البيوت؛ لأن في تقريقها ضررًا لكونها عينا واحدة كالثوب الواحدة الواحدة المؤتلة البيوت؛ لأن في تقريقها ضررًا لكونها عينا واحدة كالثوب

أطريقة القسمة

م، قوله: وَيَتْبَغِي لِلْقَاسِمِ أَنْ يُصَوِّرَ مَا يَقْسِمُهُ أَنْ اِي يَفْرِزُ مَا أَراد قسمته، وذكر في الهداية أن يصور أي يصوره على قرطاس ليرفع ذلك القرطاس إلى القاضي حتى (10) يتولى الإقراع بينهم بنفسه أن لم يأمره بالإقراع.

^{(1) [}ربع] سائطة من (ب، ج).

^{(2) [}السبع] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج4، ص329.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل356.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص228.

^{(10) [}حتى] ساقطة من (أ).

قوله: رَيُعَدِّلَهُ، أي: يسويه على سهام القسمة ويروى يعزله أي يقطعه بالقسمة عن غيره.

قال: شمس الدين الكردري⁽¹⁾ رحمه الله إذا كان لأحدهم نصف وللآخر ثلث وللثالث سدس يلقب النصف بالأول والثالث بالثاني والسدس بالثالث قإن خرج السدس أولا يدفع من السهم الأول وهو النصف فإن خرج بعده النصف يضم إلى ما يليه حتى يتم النصف ويدفع إلى صاحبه إلى آخره (2x⁶).

في الكبرى: الأراضي إذا كانت بين شركاء لأحدهم عشرة أسهم وللآخر خمسة أسهم وللآخر خمسة أسهم وللآخر خمسة أسهم وللآخر سهم فأرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة الأسهم أن تقع سهامه متصلة ولا يرضى بذلك الذي له سهم واحد قسمت الأراضي متصلة كانت أو متفرقة بينهم على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة للآخر وسهم للثالث.

⁽¹⁾ هو: محمد بن عبد الستار بن محمد بن العمادي الكردري نسبة إلى الجد المنتسب إليه البرائيةي من أهل برائيق قصبة من قصبات كردر من أعمال جرجائية خوارزم المنعوت بشمس الدين كنته أبو الوجد كان أستاذ الأئمة على الإطلاق والموقود إليه من الآفاق قرأ بخوارزم على الشيخ برهان الدين ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي صاحب المغرب ثم رحل إلى ما وراء النهر وتفقه بسمرقند على شيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن المرغيناني صاحب الهداية والشيخ مجد الدين المهاد السمرقندي المعروف بإمام زاده وسمع الحديث منهما وتفقه ببخارى على كثير من الأعلام منهم الإمام فخر الدين قاضي خان وغيره وسمع التفسير والحديث منهم ويرع في معرفة المذهب وإحياء علم الأصول والفقه، تفقه عليه خلق كثير منهم العلامة خواهرزادة وهو ابن أخته وغيره، مات ببخارى يوم الجمعة تاسع محرم سنة 642هـ، ودفن بسيذمون، القرشي، الجواهر المفية، مصدر سابق، ج2، ص82.

⁽²⁾ ينظر: البابرتي: العناية شرح البداية، مصدر سابن، ج9، ص440.

⁽³⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل155. صورته: أرض مقسمة بين ثلاثة أشخاص لأحدهما السدس وللآخر النصف وللآخر الثلث، وكل واحد يريد نصيبه من الأرض بجزء معين، فيقوم الفاسم أو القاضي بذرع الأرض وتسمية كل جزء على حدة؛ ثم يقوم بكتابة أسمائهم بورق ويجعلها قرعة ويقلبها ويسحب الاسم الأول، فمن كان الأول بأخذ الجزء الأول من الأرض الذي سماه، ويسحب الثاني فيأخذ الجزء الثاني من الأرض المسماة، والثالث كذلك.... والله أعلم.

وكيفية ذلك أن يجعل الأراضي على عدد سهامهم بعد أن عدلت وسويت ثم يجعل بنادق سهامهم على عدد سهامهم، وتوضع على يدي عدل ويقرع بينهم، فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف (السهام وهر أول السهام ثم ينظر إلى البندقة لمن هي؛ فإن كانت لصاحب العشرة من البنادق العشرة يعطى له ذلك السهم، وتسعة أسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه فتكون سهام صاحبها على الاتصال؛ ثم يقرع بين الستة كذلك فأول بندقة تخرج توضع على طرف من إطراف] (أ) الستة الباقية؛ ثم ينظر إلى البندقة لمن هي، فإن كانت لصاحب الخمسة يعطى له ذلك السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم [ويبقى السهم] (2) الواحد لصاحبه وإن كانت هذه البندقة أسهم متصلة بذلك السهم ويسقى الشهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم العرف الله وضع عليه البندقة] (3) فتكون الخمسة الباقية الصاحب الراحد كان له الطرف الذي وضع عليه البندقة] (4) فتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة (6)

م، قوله: وَلَا يُدْخِلُ فِي الْقِسْمَةِ الدُّرَاهِمَ وَالدُّنَائِيرَ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ أَنَّ، قال السيخ الإمام بدر الدين (6) رحمه الله صورته [رجل ادعى] (7) دار بين جماعة فأرادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فإنه يجعل عوض البناء من الأرض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد ما زاد البناء من الدراهم إلا إذا تضرر فحينئذ للقاضي ذلك (8)(9)(10)

ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص626 - 627.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽⁶⁾ وهو: الإمام بدر الدين الكردري المعروف بخواهرزادة، وقد مرت ترجيته. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص82.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ج).

^{(8) [}ذلك] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: الزيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص251.

⁽¹⁰⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل155.

ي، توله (1): وَلَا يُدْخِلُ فِي الْقِسْمَةِ الدُّرَاهِمَ وَالدُّنَانِيرَ (2)، يريد به إذا أمكنت القسمة بدونهما أما إذا لم يكن عدل اضعف الأنصباء بالدراهم والدنانير، وفي بعض النسخ ينبغي للقاضي أن لا يدخل في القسمة الدراهم والدنانير؛ فإن فعل ذلك جاز وتركه أولى، وتجوز القسمة في المكيل والموزون والعدد لي [المتفاوت] (3) بعضه في بعض؛ وإن كان مما لا يباع بعضه ببعض مجازفة [لا يجوز قسمته مجازفة] (4×5).

ه، قوله: وَلَا يُذخِلُ فِي الْقِسْمَةِ الدُّرَاهِمَ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ (6)، لأنه لا شركة في الدراهم والقسمة من حقوق الاشتراك، ولأنه يفوت به التعديل في القسمة؛ لأن أحدهما يصل إلى عين العقار ودراهم الآخر في ذمته ولعلها لا تسلم له، وإذا كان أرضًا وبناء؛ فعن أبي يوسف رحمه الله أنه يقسم كل ذلك على اعتبار القيمة؛ لأنه لا يمكن اعتبار المعادلة إلا بالتقويم.

وعن أبي حنيفة على النه يقسم الأرض بالمساحة؛ لأنه هو الأصل في الممسوحات ثم يرد من وقع البناء في نصيبه أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم (7) في القسمة ضرورة كالأخ لا ولاية له في المال؛ ثم يملك تسمية الصداق ضرورة التزويج.

وعن محمد رحمه الله انه يرد على شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصة (8)، وإذا بقي فضل ولا يمكن تحقيق التسوية، بأن لا تفي العرصة بقيمة البناء، حينئذ يرد للفضل دراهم لأن الضرورة في هذا القدر، فلا يترك الأصل إلا بها وهذا يوافق رواية الأصل (9).

⁽أ) [قرله] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص228.

^{(3) [}المتقارب] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

^{(7) [}الدار] من (أ).

 ⁽⁸⁾ الغرّضةُ: يوزن الضربة كل يقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء، والجمع العرّاض والغرّضاتُ.
 الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص467.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص330.

. [الاشتراك في حق مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر]

م، قوله: فَإِنْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَلِأُحَدِهِمْ مَسِيلٌ (أ)، إلى آخر، صورة المسألة ما ذكر في المبسوط: دار بين رجلين وفيها صفة وفيها بيت وباب البيت في الصفة ومسيل ماء ظهر البيت على ظهر الصفة فاقتسما فأصاب الصفة أحدهما وقطعة من الساحة ولم يذكروا طريقا ولا مسيل ماء وصاحب البيت يقدر أن يفتح بابه فيما أصابه من الساحة ويسيل ماءه في ذلك، فإذا أراد أن يمر في الصفة ويسيل ماؤه على ما كان قبل القسمة فليس له ذلك سواء اشترط كل واحد منهما أن له ما أصابه بكل حق له أو لم يشترط؛ لأن المقصود قطع الشركة وتتميم المنفعة ولم يحصل، فتفسد القسمة وهذا إذا لم يشترط في القسمة الحقوق، أما إذا شرط ذلك فإن الطريق والمسيل يتركه بحاله في نصيب الأخر (٤٤٥).

قوله: شُفْلُ لَا عُلُوُ لَهُ (4)، إلى آخره، صورته أن يكون العلو مشتركا بين اثنين وسفله لآخر وسفل مشترك بينهما وعلو لآخر أو سفل وعلو مشترك بينهما، ذكر في المبسوط.

قال أبو حنيفة والله : يحتسب في القسمة ذراع من السفل بذراعين من العلو. وقال أبو يوسف: رحمه الله ذراع بذراع.

وقال محمد: رحمه الله يقسمه بالقيمة (5)، قيل إن أبا حنيفة شيئ أجاب بناء [أ/ 562] على ما شاهد من عادة أهل الكوفة في تفضيل السفل على العلو، وأبو يوسف

^{(1) (}وإن قسم بينهم والأحدهم مسيل في ملك الآخر أو طريق لم يشترط في القسمة، فإن أمكن صرف الطريق والمسيل عنه فليس له أن يستطرق ريسيل في نصيب الآخر وإن لم يمكن فسخت القسمة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽²⁾ السرخسي، المبسوط: مصدر سابق، ج15، ص14.

⁽³⁾ النسقي، المناقع، مصدر سابق، ل-155.

^{(4) (}وإن كان سفل لا علو له رعلو لا سفل له رسفل له علو قوم كل واحد على حدثه رقسم بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك). القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽⁵⁾ ورجه قولهم؛ قال السرخسي: (إن أبا حنيفة رحمه الله يقول في العلو الذي لا سفل له وفي السفل الذي لا علو له يحسب في القسمة ذراع من السفل بذراعين من العلو. وقال أبو يوسف رحمه الله يحسب العلو بالنصف والسفل بالنصف ثم ينظر كم جملة ذرع كل واحد منهما فيطرح من ذلك

رحمه الله أجاب بناء على ما شاهد من عادة (1) أهل بغداد في التسوية بين [...] (2) السفل والعلو في منفعة السكنى، وكان ما حكي عن أبي حنيفة الله وأبي يوسف رحمه الله يشير إلى أن المختار قول محمد رحمه الله، وإنما قالا كذلك لما أن القسمة في زمنهما كذلك.

وتفسير قول أبي حنيفة والله أن يجعل بإزاء مائة ذراع من العلو الذي لا سفل له ثلاثة وثلاثون ذراعًا من البيت الكامل [وبإزاء مائة ذراع من السفل الذي لا علو له ستة وستون ذراعا وثلث ذراع من البيت الكامل] (أن العلو عنده مثل نصف السفل، وعند أبي يوسف (أن رحمه الله يجعل بإزاء خمسين ذراعًا من البيت الكامل (أن مائة ذراع من العلو الذي لا سفل له؛ لأن السفل والعلو عنده سواء، وقول محمد رحمه الله لا يفتقر إلى التفسير والفتوى على قوله كذا في المبسوط (7x).

النصف. وقال محمد رحمه الله: بقسم ذلك على القيمة قيمة العلو أر قيمة السفل، لأنه شاهد اختلاف العادات في البلدان. وقيل بل هو بناء على أصل آخر وهو أن عند محمد رحمه الله وعند أبي حنيفة هيئك لصاحب السفل منفعتان منفعة السكنى ومنفعة البناء فإنه لو أراد أن يحفر في سفله سردابا لم يكن لصاحب العلو منعه من ذلك فلصاحب العلو منفعة واحدة وهي منفعة السكنى فإنه لو أراد أن يبني على علوه علوا آخر كان لصاحب السفل منعه من ذلك والمعتبر في الفسمة المعادلة في المنفعة فلهذا جعل بمقابلة ذراع من السفل ذراعين من العلو. وأبو يوسف رحمه الله يقول لصاحب العلو أن يبني على علوه إذا كان ذلك لا يضر بالسفل كما أن لصاحب السفل أن يحفر سردابا في السفل إذا كان لا يضر بصاحب العلو فاستويا في المنفعة). السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص16.

⁽l) [عادة] ساقطة من (ب).

^{(2) [}العلو] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}أبي حنيفة] من (ب).

⁽ة) [الكامل] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص16.

⁽⁷⁾ النسقى، المناقع، مصدر سابق، ل155.

· [الاختلاف في القسمة]

فوله: لَمْ يُصَدُّقُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ (1)، هذا اللفظ مشكل لأن البينة تترتب على دعوى صحيحة ولم يوجد للتناقض، وقد صرح في المبسوط وغيره أن البينة لا تقبل على ذلك فيحتمل (2) أن يكون المراد منه بإقرار صاحبه فإنه بمنزلة البينة كما ذكرنا في المبسوط لم يصدق على ذلك إلا أن يقر به صاحبه لأنه متناقض فيما يدعيه وكذبه شريكه أي في قوله أصابني إلى موضع كذا (3).

[فسخ القسمة]

قوله: وإذا استَحَقُّ بَعْضُ نَصِيبَ أَحَدِهِمَا (5)، إلى آخره، صورته: ما ذكر في المبسوط: إذا كانت الدار بين رجلين نصفين فاقتسماها فأخذ أحدهما الثلث من مقدمها وقيمته ستمائة أيضا وهي ميراث بينهما، أو اشترى ثم استحق نصف ما (6) في يدي صاحب المقدم فإن أبا حنيفة والشن قال في هذا يرجع صاحب المقدم على صاحب المؤخر بربع ما في يد، وقيمة ذلك مائة

 ⁽أ) (فإن ادعى أحدهما الغلط رزعم أن مما أصابه شيئا في بد صاحبه وقد أشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك إلا ببيئة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

^{(2) [}فحمل] من (ب، ج).

⁽³⁾ صورته: (رجل مات وترك دارا راينين فاقتسما الدار وأخذ كل واحد منهما النصف وأشهد على النسمة والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهما بيتا في يد صاحبه لم يصدق على ذلك إلا أن يقر به صاحبه من قبل أن قد أشهد على الوفاء يعني إنه أقر باستيفاء كمال حقه فبعد ذلك هو مناقض فيما يدعيه في يد صاحبه فلا تقبل بينته على ذلك ولكن إن أقر به صاحبه فإقرار، ملزم إباه والمناقض إذا صدقه خصمه فيما يدعي ثبت الاستحقاق له). ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص67.

⁽⁴⁾ الشفي، المنافع، مصدر سابق، ل156.

^{(5) (}وإذ استحق بعض نصيب أحدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند أبي حنيفة ورجع بحصة ذلك من نصب شريكه، وقال أبو بوسف: تفسخ القسمة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص 228.

^{(6) [}مما] من (أ).

وخمسون درهمًا إن شاء صح⁽¹⁾، وإن شاء نقض القسمة، وقال أبو يوسف: تبطل القسمة وما بقي في الحد⁽²⁾ أيديهما بينهما نصفان.

وقول محمد رحمه الله مضطرب والأصح (أنه مع أبي حنيفة والخاصل انه لو استحق بعض معين من نصيب أحدهما لا يفسخ القسمة بالإجماع، ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ بالاتفاق، والخلاف فيما إذا استحق بعض شائع من نصيب أحدهما، وإذا عرفنا هذا جننا إلى مسألة الكتاب.

نقوله: لغينه يحتمل أن يكون راجعًا إلى البعض المستحق، وإلى هذا مال صاحب الهداية، ويحتمل أن يكون راجعًا إلى النصيب أي استحق جزء شائع من نصيب معين ويكون قوله بعينه للتأكيد.

وقوله: لَمْ تُفْسَخُ الْقِسْمَةُ الله أراد [به انه] (أن لا ينقض القسمة جبرًا لكن له الخيار إن شاء نقض القسمة فيكون الباقي الذي في يديه وما في يد شريكه بينهما نصفان وإن شاء أجاز القسمة ورجع على شريكه بربع ما في يده ويدل عليه ما ذكر في المنظومة (3x7x6).

في الزاد: والصحيح قولهما (9) لأن في القسمة معنى البيع؛ ثم في المتبايعين إذا استحق بعض نصيب أحدهما كان بالخيار إن شاء أخذ الباقي ورجع بحصته وإن شاء فسخ فكذا في القسمة (11×11).

^{(1) [}صح] ساقطة من (ب: ج).

^{(2) [}الحد] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}والأصح] سانطة من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽⁵⁾ ما بين المعفونتين رردت [بيانه] من (ب).

 ⁽⁶⁾ وهي للإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي الشهير: بعلامة سمرقند، مؤلف النسفية، المتوفى
 سنة 537هـ. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1230.

⁽⁷⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص44.

⁽⁸⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل156.

⁽⁹⁾ ويقصد: قول أبي حنيفة ومحمد جننين.

⁽¹⁰⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص44.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل359.

. فصل في الكبرى: صبي أقر أنه بالغ وقاسم الولي (أ) فإن كان مراهقًا جازت قسمته ولم يقبل قوله إن كان غير بالغ وإن لم يكن مراهقًا ويعلم أن مثله لا يحتلم لم يجز قسمته ولم يقبل قوله إنه بالغ لأن الظاهر يكذبه في الثاني دون الأول ويهذه المسألة تبين أن بعد اثنتي عشرة سنة يشترط [شرط آخر] (2) لصحة الإقرار وهو أن يكون بحال يحتلم مثله (3).

وإذا غرم السلطان أهل القرية فأرادوا القسمة فقال بعضهم يقسم على قدر الأملاك (أ)، وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤوس ينظر إن كانت الغرامة (أ) لتحصين الأملاك قسمت على قدر الأملاك لأنها مؤنة الملك، وإن كانت لتحصين الأبدان قسمت على عدد (أ) الرؤوس الذي (أ) يتعرض لهم (أ)؛ لأنها كانت (أ) مؤنة الرؤوس ولا شيء على النساء والصبيان؛ لأنه لا يتعرض لهم (10).

في السراجية: إذا أراد أن يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور، قال الشيخ الإمام الزاهد المعروف بخواهرزادة رحمه الله: له ذلك، وقال الشيخ الإمام شمس الأثمة السرخسي رحمه الله: لا (11)، وعليه الفترى (12).

في التهذيب: ساحة لرجل فبني في ساحته بناء ورفعه حتى سد على الجار مهب الريح والشمس أو بني فيه مخرجا أو حماما أو حفر به بيرًا بالوعة أو أقعد فيه حداد إذ

⁽أ) [الرصي] من (ب: ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص630.

^{(4) [}الاملاق] من (أ).

^{(5) [}القرابة] من (ب).

^{(6) [}تدر] من (أ).

^{(7) [}الذين] من (أ).

^{(8) [}لهم] ساقطة من (أ).

^{(9) [}كانت] ساقطة من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج3، ص313 - 314.

^{(11) [}لا] ساقطة من (ب)،

⁽¹²⁾ الأوشي، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص461.

لا يمنع، وإن تلف به حائط جاره، لا يضمن؛ أما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحته ونحوها لا يمنع، والفتوى على انه إن كانت الكوة للنظر والساحة موضع النساء يمنع، في التهذيب(1).

في الذخيرة: حائط بين رجلين سقط، ولأحدهما بيوت عورة فطلب من جاره أن يبنى فأبى جاره، لا يجبر واحد منهما، وإن أراد أحدهما أن يبني في ملك نفسه فعل، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: هذا هو القياس، وهو قول علمائنا رحمهم الله، وقال بعضهم: لا بد من بناء يكون سترا بينهما وبه نأخذ؛ إنما قال أصحابنا رحمهم الله أنه لا يجبر؛ لأنهم كانوا في زمن أهل الصلاح، أما في زمائنا فلا بد من حاجز بينهما⁽²⁾، والله اعلم.

⁽¹⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص28.

⁽²⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص196.

كتاب الإكراه

ب، أكرهت فلانا إكراها: إذا⁽¹⁾ حملته على أمرٍ يكرهه، والكره بالفتح: الإكراه ومنه: القيد كره، والكره بالفتح: الإكراه ومنه: القيد كره، والكره بالضم الكراهة؛ وعن الزجاج⁽²⁾: كل ما في القرآن من الكره فالفتح فيه جائز إلا قوله تعالى: ﴿رَهُوَكُرْ اللَّكُمُ ﴾ (البقرة: 216) في مدورة البقرة، والإكراه: اسم لفعل يفعله المرء لغيره فينتغي به رضاه أو يفسد به اختياره (3).

[م] (⁴⁾، اعلم أن الإكراء على نوعين: كامل يفسد الاختيار ويوجب الإلجاء كالإكراء بالقتل، وقاصر يعدم الرضا ولا يوجب الإلجاء كالإكراه بالضرب والإكراء بجملته لا ينافي الخطاب لأن المكره مبتلى والابتلاء تحقق الخطاب (⁶⁾⁽⁵⁾.

[ثبوت الإكراه]

قوله: الْإِكْرَاهُ يَثْبُتُ خُكْمُهُ إِذَا حَصَلَ مِمَّنْ يَقْدِرُ (أَ)، إلى آخره، قالوا يعتبر في

^{(1) [}إذا] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المغرب.

⁽²⁾ هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج النحوي كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين وصنف كتابا في معاني القرآن وله كتاب الأمالي وكتاب ما فسر من جامع المنطق وكتاب الاشتفاق وكتاب العروض وكتاب القراقي وكتاب الفرق وكتاب خلق الإنسان وكتاب خلق الفرس وكتاب مختصر في النحو وكتاب فعلت وأفعلت وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب شرح أبيات سيبويه وكتاب النوادر وكتاب الأنواء وغير ذلك، توفي في جمادى الآخرة منه إحدى عشرة وثلاثمائة قال غيره مات يوم الجمعة الإحدى عشرة لبلة بقيت من الشهر، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مصدر سابق، ج أ، ص 49؛ والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج 6، ص 92.

⁽³⁾ المطرزي، المغرب، مصدر منابق، ص437 - 438، والمرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص272.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع، ل-186.

 ⁽⁵⁾ ينظر: البردوي، علي بن محمد البردوي، أصول البردوي - كنز الوصول إلى معرفة الأصول، ج1،
 359 مطبعة جاويد بريس، كراتشي. والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر ضابق، ج5، ص181.

⁽⁶⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل186.

 ^{(7) (}الإكراه يثبت حكمه إذا حصل ممن يقدر على إيقاع ما ترعد به سلطانا كان أو لصا). القدرري،
 مختصر القدرري، مصدر سابق، ص229.

الإكراء ومعنى في المكره وهي تمكنه من إيقاع ما توعد به، ومعنى في المكره، وهو أن يغلب على ظنه أن المكره يوقع ما توعد به، وإن غلب على ظنه أنه لا يفعل به لم يكن إكراها، ومعنى فيما أكره به وهو أن يكون متلفًا نفسًا [أ/ 563] أو متلفًا عضوًا، ومعنى فيما أكره عليه فهو إما أن يكون حقه أو حق غيره أو حق الشرع والاستدلال بالآية يحتمل أنه استدل به على قوله الإكراه يثبت حكمه إذا حصل ممن يقدر، لأن الآية دلت على رفع الإثم إذا جرى كلمة الكفر على اللسان بالإكراه وبدون الاعتقاد بحتمل أنه استدل بإطلاقه على أنه لا فرق (1) بين حصول الإكراه من السلطان وغيره ويحتمل الاستدلال بهما؛ ثم جملة ما في هذا الباب أن يقول الإكراه له (2) ثلاثة أحكام: الحرمة والجواز والضمان.

فأما حكم الحرمة: فهو على ثلاثة أوجه:

يجب أن يفعل: فإن لم يفعل فهو آثم رهو ما أكره على شرب الخمر وأكل الميتة بإكراه ويخاف التلف على نفسه أو على عضو من أعضائه ولو أكره بحبس أو ضرب لا يخاف عليه التلف لا يباح.

والثاني: ما يباح له أن يفعل: وإن ترك كان مأجورًا وهو الإكراء بوعيد التلف على أن يتكلم بالكفر أو يشتم مسلمًا أو يستهلك ماله أو يقتل صيد الحرم فإن فعل فهو معذور وان ترك فهو مأجور.

والثالث: لا يباح ذلك: كالإكراه على القتل والزنا، وأما حكم الجواز: فكل عقد يصح مع الهزل كالطلاق والعتاق صح⁽⁵⁾ مع الإكراد، وكل عقد لا يصح مع الهزل كالبيع والشراء ولا يصح مع الإكراد؛ لأن الإكراه يزيل الرضا ويخل بالقصد لأن المكره مختار بالنظر إلى الجماد وغير مختار بالنظر إلى الطائع فكان كالهازل؛ لأنه فعل باختياره ولكن لا يقصد التصرف.

^{(1) [}القرق] من (ب).

^{(2) [}له] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}جاز] من (ب).

وأما حكم الضمان: فكل شيء يصلح آلة له فيه فالضمان على المكره كما لو أكره على الأكل والشرب هذا إذا كان الإكراه بشيء (أ) بوعيد تلف نفس أو عضو على قتل أو أستهلاك بجب الضمان على المكره فإن كان الإكراه بشيء لا يخاف منه التلف فهو على الفاعل هذه الجملة من المنشور (3x2).

[الإكراه على فعل محرم]

ي، [قال]⁽⁴⁾ أصحابنا رحمهم الله: يعتبرون أن يكون المكره قادرًا على إيقاع ما توعد به وأن يكون غلب على ظنه أنه لا توعد به وأن يكون غلب على ظنه أنه لا ياشر ذلك فليس بمكره، وينقسم الوعيد: إلى قتل، وجرح، وإتلاف عضو، وضرب لمديد، أوحبس، وقيد، فإن أكره على تناول محظور بأمر يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه أو جرح]⁽⁵⁾ فهو على ثلاثة أوجه:

أحدها: يباح له التناول ويأثم بالامتناع إذا كان عالمًا بإباحة التناول وذلك ما يباح له ني حالة الضرورة كالخمر والميتة والدم وهو المراد من قوله: فَإِنْ صَبَرَ حَتَى أَوْقَعُوا بِهِ (6) ما توعد به، وَلَمْ يَأْكُلْ فَهُو آثِمٌ، فإن أكره عليه بأمرٍ لا يخاف على نفسه ولا عضو من أعضائه كالحبس والقيد والضرب الخفيف لا يباح ذلك.

والثاني: إذا أكره على الكفر بالله تعالى أو سب النبي ﷺ أو شتم مسلم أو استهلاك ماله بأمر يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه فإن فعل ذلك فهو معذور وإن امتنع

⁽أ) أيشيء إساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ وهو الكتاب المنشور في فروع الحنفية، للإمام السيد ناصر الدين أبي القاسم بن يوسف السرقندي الحنفي المتوفى سنة 556هـ. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1861.

و3) ينظر: أبر القاسم السمرقندي، الفقه الناقع، مصدر سابق، ج3، ص1323 وما بعدها: والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص253 وما بعدها؛ والبابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص233 وما بعدها.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع التسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

⁽³⁾ ما بين المعقولتين ساقط من (ب).

 ⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

حتى أوقع به ما توغد به فهو مأجور؛ وإن أظهر الكفر وسب النبي ﷺ وقلبه ثابت على ما أظهر لسانه فقد كفر وبائت منه امرأته والسبيل في ذلك أن ينوي به (أ) محمدًا النصراني أو اليهودي وغيرهما، وإن [كان قد] (أ) أكره بحبس أو قيد (أ) بأمر [لا] (أ) يخاف على نفسه أو على عضو من أعضائه ففعل فقد كفر وبائت منه امرأنه، وإن ادعى بأن قلبه مطمئن بالإيمان لا يلتفت إلى دعواه.

والثالث: إذا أكره على الزنا والقتل ففي هذا الوجه لا بِباح له بحال، سواء توعد به بأمر يخاف على نفسه [أو غير ذلك، ولو أكره على قتل مورثه بأمر يخاف على نفسه]⁽⁵⁾، أو على عضو من أعضائه فقتله لم يحرم من الميراث⁶⁾.

وإن أكره على عقد من العقود فهذا على وجهين: كل عقد يبطله الهزل [كالبيع والشراء والإجارة والإقرار لا يؤخذ المكره بشيء من ذلك، وإن أكره أن] (7 ببيع ماله فباعه على غير الثمن الذي أكره عليه فليس بمكره، وإن باعه بأقل مما أكره عليه فكذلك في القياس، وفي الاستحسان يكون مكرها.

وكل عقد يستوي فيه الهزل والجد؛ كالنكاح، والطلاق، والعتاق⁽⁸⁾، والظهار⁽⁹⁾، والطهار والرجعة، والفيء، والإيلاء، والتدبير، والعفو عن دم العمد، والنذر، واليمين؛ فهو صحيح، ويضمن المكره فيمة العبد سواء كان موسرًا، أو معسرًا، أو الولاء له، ويضمن نصف مهر امرأته إن كان قبل الدخول⁽¹⁰⁾، والمتعة إن لم يسم لها مهرًا، وفي النكاح إذا كان تزوجها على أقل من مهر مثلها تمم لها مهر المثل إذا طلبت المرأة ذلك ولا

^{(1) [}يوري به] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(3) [}نيد] سانطة من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيع.

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ، ب).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

^{(8) [}رالضمان] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ الظهار ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}الوطء] من (ب، ج).

يفرق (أ) بينهما، وإن لم يكن الزوج كفؤا للمرأة فللأولياء أن يفرقوا بينهما، فإن دخل بها وقد طاوعته في الجماع جاز النكاح، ولا يزاد على ذلك المهر ولا خيار لها؛ وإنما يثبت الخيار للأولياء، وإن دخل الزوج بها وهي مكرهة فقد رضي الزوج بكمال مهر مثلها، ويرجع في التدبير على المكره بنقصان قيمة المدبر (2).

فإذا مات المولى عنق المدبر وكان لورثته أن يرجعوا على المكره بما بقي من قيمة العبد، ولا يضمن المكره في العفو عن القصاص، فإن أكره القاتل أن يصالح أولياء المقتول على مال نفعل ذلك؛ سقط عنه القصاص ولا يلزمه المال.

ويختلف الإكراه باختلاف شرف المكره وديانته وقرة تركيبه وضعفه، حتى قال أصحابنا رحمهم الله: بأن السوط الواحد، والحبس، والقيد في يوم واحد إكراه في حق البعض دون البعض دون البعض دون البعض دون البعض على هذا يكون الأمر مفوضًا إلى رأي المجتهد.

وإن وقعت النار في السفينة، وقد علم يقينا أنه لو صبر احترق، ولو وقع في البحر غرق فعند أبي حنيفة والله ألقى نفسه في البحر إذا كان أخف من الاحتراق، وعندهما يصبر في السفينة (١٠).

ولو قال الرجل لأقتلنك أو لتلقين [نفسك]⁽⁵⁾ من الجبل، أو في النار وكل ذلك لا ينجيه (6)، ولكن في الإلقاء (7) [في الماء]⁽⁸⁾ نوع خفة فهو بالخيار عند أبي حنيفة الجين أن شاء صبر على القتل، [وإن شاء ألقى نفسه من الجبل، أو في النار، وقالا: ليس له إلا الصبر على القتل] (9)(10).

^{(1) [}ولا يعرف] من (ب).

⁽²⁾ الرومي، الينابيم، مصدر سابق، ل154.

^{(3) [}البعض] ساتطة من (ب).

⁽⁴⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البتابيم.

^{(6) [}المتحسنه] من (ج).

^{(7) [}القام] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ، ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ الرومي، اليثابيع، مصدر سابق، ل154.

في التهديب: شم في الأفعال المحظورة إذا تحقق [أ/ 564] الإكراه يسعه أن يفعل ذلك؛ إلا في قتل المسلم والزنا، فإنه لو صبر حتى قتل يكون مأجورًا، ولو فعل ذلك يأثم؛ أما في القتل وقطع الطريق يعزره الإمام ولا يحرم الإرث ويجب القصاص على المكره عند زفر رحمه الله على المباشر، وعند الشافعي (أ) رحمه الله، وعند أبي يوسف رحمه الله لا يجب القصاص أصلا وتجب الدية على المكره؛ وأما الحد في الزنا إن أكره الرجل فزنى عليه الحد عند أبي حنيفة ﴿ الله على المرأة فزنت لا حد عليها إجماعا (2).

ه، قوله: الْإِكْرَاهُ يَتُبُتُ حُكْمُهُ إذا حَصَلَ مِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى إِيقَاعٍ مَا تَوَعَدَ بِهِ سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لِصًا^{دَّ}، لأن الإكراه اسم لفعل يفعله المرء لغيره، فينتفي به رضاه أو يفسد به اختياره مع بقاء أهليته (⁶⁾، وهذا إنما يتحقق إذا خاف المكره تحقيق (⁵⁾ ما توعد به، وذلك إنما بكون من القادر والسلطان وغيره سيّان (⁶⁾ عند تحقق القدرة.

والذي قاله أبو حنيفة على الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان لما أن المنعة له والقدرة لا تتحقق بدون المنعة، فقد قالوا: هو اختلاف [عصر وزمان لا اختلاف] (7) حجة ويرهان ولم تكن القدرة في زمنه إلا للسلطان؛ ثم بعد ذلك تغير الزمان وأهله؛ ثم كما تشترط قدرة المكره لتحقق الإكراه يشترط خوف المكره وقوع ما يهدد

⁽¹⁾ ينظر: المارردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج2،186.

⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص179 - 180.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

^{(4) [}أهليته] ساقطة من (أ).

^{(5) [}تحقيف] من كتاب الهداية.

⁽⁶⁾ سِيَانِ، أي: مثلان، أراد بهما: سواءان، غير أنّ العرب تقول: هما سواء، وذلك في الجميع والراحد. وإذا جمعوا سِيَان قالوا: سواسية ولم يقولوا: سواسين كذا وكذا، وهم سواء، هذا هو العالي من كلام العرب، قال: سِيَان أفلح من يُعطِي ومن يَعدُ. الفراهيدي، العين، مصدر سابق، ج7، ص325.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

. به، وذلك بأن يغلب على ظنه أنه يفعله ليصير به محمولاً على ما ادعى إليه من الفعل (1).

في السراجية: الإكراه كما يتحقق من السلطان يتحقق من غيره عند أبي يوسف⁽²⁾ ومحمد⁽³⁾ رحمهم الله إذا كان قادِرًا على إيقاع ما يوعد به، وعليه الفتوى في زماننا⁽⁴⁾.

[اعتبار قبض الثمن في الإكراه]

م، قوله: رَإِنْ (5) كَانَ له (6) [قَبَضَ النَّمَنَ طَوْعًا فَقَدْ] (7) أَجَازَ الْبَيْعَ (8×9)، لأن البيع كان موقوف على إجازة البائع، ومن بوقف العقد (10) على إجازته إذا قبض الثمن من المشتري طائعا كان ذلك أجازة كما في بيع الفضولي (11×12).

قوله: وَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي يَدِهِ ((1) يجب عليه رد الثمن أن كان قائما لفساد العقد بالإكراء وإن كان هالكا لا يأخذ منه شيئا؛ لأن الثمن كان أمانة عند المكرء لأنه أخذه بأذن المشتري والقبض متى كان بأذن المالك فإنما بجب الضمان إذا قبضه

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص272.

^{(2) [}أبي حنيفة] من (أ).

^{(3) [}محمد] ساقط من (ج).

⁽⁴⁾ الأوشي، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص547.

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من جميع النسخ.

^{(6) [4]} ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ.

^{(8) [}المبيع] من (أ).

⁽⁹⁾ القدوري؛ مختصر القدوري؛ مصدر سابن، ص229.

^{(10) [}البيع] من (ج)، رسانطة من (ب).

^{(11) (}الفضوئي من يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي كالأجنبي يزوج أن يبيع). ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص237؛ والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص186؛ والزيلعي، تبين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص107.

⁽¹²⁾ النسفي، المتافع، مصدر سابق، ل186.

⁽¹³⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

للتمليك ولم يقبضه للتملك لأنه كان مكرها على قبضه فكان أمانة كذا في المبسوط (2x²).

[ضمان البيع]

قوله: ضَمِنَ قِيمَتَهُ لِلْبَائِعِ⁽⁶⁾: يعني المشتري غير مكره والبائع مكره لأن قبضه لنفسه بغير إذن مالكه فكان كالمغصوب وهذا لأن العقد فاسد فيكون مضمونا عليه بالقيمة وللمكره أن يضمن⁽⁶⁾ المكره أي⁽⁵⁾ للبائع المكره أن يضمن⁽⁶⁾ المكره إن شاء لأن فعل المكرد ينتقل إلى المكره ويصير هو كالآلة له⁽⁷⁾.

[الإكراه على أكل الميتة]

قوله: وَمَنْ أَكُوهَ عَلَى أَنْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ (9)، إلى آخره الأصل في هذا أن ما يباح تناوله حاله المخمصة يباح (10) تناوله حالة (11) الإكراه بوعيد تلف وما لا فلا، وهذا لأن الله تعالى قال: ﴿ وَلَا تَأْصُلُوا مِنْ اللَّهِ مُاللَّهِ ﴾ (الأنصام: 121) إلى قوله: ﴿ إِلَّا مَا اَضَطُرِدُتُمْ ﴾ (الأنصام:

⁽أ) ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص237، والزيلعي، ثيبين الحقالق، مصدر سابق، ج5، ص184.

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل-186.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

⁽أ) من (أ).

⁽ق) [لان] من (ب).

^{(6) [}أن يضمن] ساقطة من (ب).

 ⁽⁷⁾ ينظر: البابرتي، العتاية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص237، والزيلعي، تيين الحشائق،
 مصدر سابق، ج5، ص184.

⁽⁸⁾ التسفى، المناقع، مصدر سابق، ل186،

 ^{(9) (}رمن أكره على أن يأكل الميتة أر يشرب الخمر فإذا أكر، على ذلك بضرب أو حس أو قبد لم
 يحل له). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

^{(10) [}يباح] ساقطة من (ب، ج).

^{(11) [}حالة] ساقطة من (أ).

(119) ولم يفصل بين أن يكون الضرورة بسبب [المخمصة أو بسبب](أ) الإكراء فيدخل(2) تحته كلا النوعين(الآه⁴⁾.

قوله (5): وَإِنْ (6) لَمْ يَأْكُلُ فَهُوَ آئِمُ (7)، فإن قيل بنبغي أن لا يأثم لبقاء الحرمة له (8)؛ إذ الحرمة بصفة أنها ميتة أو خمر وبالضرورة لا ينعدم (9) ذلك، قلنا الحرمة لا تتناول حالة (10) الضرورة؛ لأنها مستثناة بالنص والضرورة (11)، والاستثناء من التحريم تحليل (12) فامتناعه عن التناول كامتناعه من تناول الطعام الحلال فيكون آثما (14×11).

[الإكراه على الكفر]

هـ (15)، قوله: وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَى الْكُفْرِ بِاللهِ تَعَالَى أَوْ سَنِ النَّبِيّ ﷺ بِحَبْسِ أَوْ قَيْدٍ (16) أَوْ ضَرْبٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِإِكْرَاهِ حَتَّى يُكُرّهَ بِأَمْرٍ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عُضْوٍ مَنْ أَعْضَائِهِ (17)، لأن الإكراه بهذه الأشياء ليس بإكراه في شرب الخمر لما مز ففي

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

^{(2) [}فيؤخذ] من (ب).

⁽³⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص239.

⁽⁴⁾ النسفي: المناقع، مصدر سابق، ل186.

^{(5) [}قرله] سائطة من (ب).

^{(6) [}ان] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

^{(8) [}ئه] سائطة من (أ).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [لانعدام] من (ب).

^{(10) [}حالة] ساقطة من (ب).

^{(11) [}والضرورة] ساقطة من (أ، ج).

^{(12) [}تحليل] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابن، ج3، ص274.

⁽¹⁴⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل186.

^{(15) [}م] من (ب).

^{(16) [}بقتل] من (أ).

⁽¹⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

توله: وَإِنْ صَبَرَ حَتَّى تُتِلَ وَلَمْ يُظْهِرْ الْكُفْرَ كَانَ مَأْجُورًا (8)، لأن خبيبًا (9) عَيْنَ صَبر على ذلك حتى صلب وسماه رسول الله ﷺ سيد الشهداء، وقال في مثله: (هو رفيقي

⁽أ) [الكفر] ساقطة من (ب).

^{(2) [}اشد] ساقطة من (ب).

^{(3) [}غيره] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}عثمان] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ وهو: عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي بنون ساكنة ومهملة أبو اليقظان مولى بني مخزوم صحابي جليل مشهور من السابقين الأولين، بدري قتل مع علي بصفين عن عمر 93سنة في عام 37هـ العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ج1، ص408.

⁽⁶⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، رقم الحديث: 3362، باب المكره على الردة. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج2، ص389.

⁽⁷⁾ المرغبتاتي، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص274.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص230.

⁽⁹⁾ هو الصحابي: خبيب بن عدي بن عامر بن مجدعة بن جحجب الأنصاري الشهيد، ذكره ابن سعد فقال: شهد أحدا وكان فيمن بعثه النبي في مع بني لحيان فلما صاروا بالرجيع غدروا بهم واستصرخوا عليهم وقتلوا فيهم وأسروا خبيا وزيد بن الدئنة فباعرهما بمكة فقتلوهما بمن قتل النبي في من قومهم وصلوهما بالتنعيم وعند صلبه قال: دعوني أصلي ركعتين فكان أول من سن لكل مسلم قتل صيرًا الصلاة. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج1، ص 246.

فِي الجنة)(أ)؛ ولأن الحرمة باقية والامتناع لإعزاز الدين عزيمة بخلاف ما تقدم للاستثناء(2).

[الإكراه على القتل]

في الزاد، قوله: وَإِنْ أُكْرِهَ بِقَتْلِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ لَمْ يَسَعْهُ أَنْ يقدم (3) عليه ويَضبِرُ حَتَّى يَقْتُلُ أُنَّ الزَاد، قوله: وَإِنْ أُكْرِهَ بِقَتْلِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ لَمْ يَبَاحِ بِالإكراهِ أَيضا، فإن قتله كان يَقْتُلُ أُنِّ الله الله الله الله على الذي أكرهه وإن كان القتل عمدًا، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وهو قول الشافعي (5) رحمه الله.

وقال: أبو يوسف رحمه الله عليه (6) الدية، وقال: زفر رحمه الله يجب القصاص على المكره، والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله؛ لأن المكره ليس بقائل لما أن المكره قائل بدليل أنه يحل دمه وحل دمه بدل على وجود القتل عنه بالحديث، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحد معان ثلاثة كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس بغير حق)(7) وقد انعدم المعنيان الأوليان فتعين

⁽¹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، عن أنس بن مالك، صححه مسلم، رقم الحديث: 1789، ياب غزرة أحد. مسلم، مسلم، وتحقيق: محمد أحد. مسلم، مسلم، وتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج3، ص1415، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص274.

^{(3) [}الإقدام] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص230.

⁽⁵⁾ ينظر: الدمياطي، أبو بكر ابن السيد محمد شطأ الشافعي، حاشبة إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، ج4، ص113، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، يبروت.

^{(6) [}عليه] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه، عن أمامة بن سهل بن حنيف، أن عثمان بن عفان هيئ أشرف يرم الدار فقال أنشدكم بالله تعالى تعلمون أن رسول الله في قال: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحد معان ثلاثة زنا بعد إحصان أو ارتداد بعد إسلام أر قتل نفس بغير حق يقتل به) فو الله ما زنيت في جاهلية ولا إسلام ولا ارتددت منذ بابعت رسول الله في ولا قتلت النفس التي حرم الله فيم تقتلوني، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم ولم يخرجاه، رقم الحديث:

الثالث لحل الدم، وإذا ثبت أن المكره قاتل فهذا ينفي أن يكون المكره قاتلا؛ لأن المكره أندا المكره قاتلا؛ لأن المكره إنما يكون المكرة أنه المكرة قاتلا إما²⁾ بانتقال فعل [أ/ 565] المكرة إليه فلا يبقى المكرة قاتلا ضرورة، وإذا ثبت أنه غير قاتل فلا يحل دمه قضية للحديث الذي روينا (^(6x4)).

[الإكراه على الطلاق]

قوله: وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَى طَلَاقِ المُزَاتِهِ أَوْ عِنْ عَبْدِهِ فَقَعَلَ (5) ذَلِكَ وَقَعَ مَا أَكْرِهَ عَلَيْهِ (6)، وقال: الشافعي رحمه الله لا يقع وعلى هذا التزويج (7)، والصحيح قولنا لما أن المكره ركن التصرف صدر ممن هو من أهله مضافا إلى محل قابل لحكمه عن ولاية فوجب أن يقع وإن فات الرضا يحكم قياشا على الهازل ويرجع على الذي اكرهه بقيمة العبد؛ لأنه اتلف ملك غيره على وجه التعدي فيلزمه الضمان ويستري في هذا الضمان اليسار والإعسار (6)؛ لأنه في حكم المباشر للإتلاف ولا سعاية على العبد لأن العتق وقع من جهة المولى وليس فيه حق لأحد فصار كالمختار وبنصف مهر المرأة إن كان قبل الدخول [بها لأن المكره] (9) قرر عليه ضمانًا كان (10) بصدد السقوط بأن تحصل الفرقة بسبب من جهة المرأة والتقرير ملحق بالابتداء في حق وجوب الضمان سدًّا لباب

^{8028،} باب ما يحل به دم المسلم. الحاكم، المستذرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص390.

^{(1) [}كان] من (أ).

⁽أيا] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص255.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل362.

^{(5) [}نقعل] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص230.

⁽⁷⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص173.

^{(8) [}رالاعتبار] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(10) [}كان] ساقطة من (أ).

التعدي، فإن كان (1) بعد الدخول فلا ضمان على المكره لأن المهر كان مستقرا قبل الإكراء بالدخول فلا يلزمه الضمان (2) .

[الإكراه على الزنا]

توله: وَإِنْ أَكْرَهَهُ عَلَى الزِّنَا وَجَبَ عَلَيهِ الْحَدُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يُكْرِهَهُ السَّلْطَانُ وَقَالُ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدٌ لَا يَلْزَمُهُ الْحَدُّ فَال أَبُو حَنِفَة عَيْثَ أَو لا، وهو قول زفر رحمه الله إذا أكرهه السلطان فعليه الحد والصحيح قوله، والثاني لأن إكراه غير السلطان يمكن دفعه بالسلطان، أما إذا أكرهه السلطان لا يمكن دفعه بأحد ومن أصحابنا رحمهم الله من قال هذا اختلاف عصر وزمان لأن في (5) زمنه لم يكن لغير السلطان قدرة إجبار الغير والآن قد تغير والمرأة إذا أكرهت على الزنا فلا حد عليها في قولهم جميعًا (6)(5).

[الإكراه على الردة]

ه، قوله: وَإِذَا⁽⁸⁾ أُكْرِهَ عَلَى الرِّدُةِ لَمْ تَبِنْ مِئْهُ الْمَرَأَتُهُ⁽⁹⁾، لأن الردَّة تتعلق بالاعتقاد، الا ترى أنه لو كان قلبه مطمئنًا بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا تثبت البينونة بالشك⁽¹⁰⁾. والله أعلم.

 ⁽١) [كان] مانطة من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص245 - 246.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل362.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، ص230.

^{(5) [}فيه] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: علاء الذين السمرقندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص275.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد النقهاء، مصدر سابق: ل362.

^{(8) [}رأن] من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص230.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص276.

كتاب السير

ب، السيرة الطريقة والمذهب، وجمعها سير، وقوله: ثم⁽¹⁾ تنشرُ الملائكةُ سيرته أي: صحيفة أعمالهِ وطاعاته (2)، على حذف المُضافِ، وأصلها: حالةُ السيرِ، إلا أنها غلبت في لِسانِ الشرع على أمور المغازي وما يتعلق بها كالمناسِكِ على أمور الحج (3).

م، السير: أمور الغزو، كالمناسك أمور الحج، والمراد به سير الإمام ومعاملاته مع الغزاة، وقبل سيرة المسلمين في المعاملة مع المشركين من أهل الحرب والمرتدين الذين هم علم أخبث الكفار بالإنكار بعد الإقرار (٩٪٥).

والجهاد: بذل الطافة وتحمل المشفة (6)، الهجوم: الإتيان بغتة والدخولُ من غير استئذاذٍ من باب طلب، المحاصرة: من الحصر: وهو المتع من باب طلب، والمعنى انه جعلهم في حصار (9)(6).

[حكم الجهاد]

قوله: الْجِهَادُ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ (11)، المقصود من الجهاد (12): إعزاز دين الله تعالى

^{(1) [}ثم] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المغرب، ص267.

^{(2) [}طاعته] من (أ): [طالعاته] من (ب).

⁽³⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص267.

^{(4) [}الإنكار] من (أ).

⁽³⁾ العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص94.

⁽⁶⁾ ينظر: المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص105.

^{(7) [}باب] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص543.

⁽⁹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص128.

⁽¹⁰⁾ التسفي، المتاقع، مصدر سابق، ل119.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

^{(12) [}من الجهاد] ساقطة من (ب). والجهاد: هو علم يعرف به أحوال الحرب وكفية ترتيب العسكر واستعمال السلاح وتحو ذلك، وهو باب من أبواب الققه تذكر فيه احكامه

وكسر شوكة المشركين⁽¹⁾ ولهذا صار حسنا وإلا فنفسه تعذيب عباد الله وتخريب بلاده، فإذا حصل المقصود بالبعض سقط عن الباقين، وهذا لأنه لو جعل فرضا في كل وقت على كل أحد عاد على موضوعه بالنقض فإن المقصود أن يأمن المسلمون ويتمكنوا من القيام بمصالح دينهم ودنياهم فإذا اشتغل الكل بالجهاد ولم يتفرغوا لذلك⁽²⁾.

ي، قوله: الْجِهَادُ فَسَرْضٌ (5)، لقوله تعالى: ﴿ أَنفِرُوا خِنَانًا رَثِقَالًا وَجَهِدُوا بِأَنْوَالِكُمُ وَأَنفُوكُمْ وَأَنفُوكُمْ وَالْتُوبِةِ: 41)، وقال النبي: ﷺ (الجهاد فرض ماض إلى يوم القيامة) (4).

وتفسير الجهاد: هو الدعاء إلى دين الله تعالى والقتال مع الذين امتنعوا من قبوله بالمال والنفس، فإذا قام به البعض⁽⁵⁾ سقط الفرض عن الباقين إذا كان بهم كفاية، [وإن لم يكن بهم كفاية]⁽⁶⁾ يفترض على الأقرب فالأقرب من العدو إلى أن تقع الكفاية، فإن

الشرعية؛ وقد بينوا أحواله العادية وقواعده الحكمية في كتب مستقلة ولم يذكره أصحاب الموضوعات بلفظ علم الجهاد ولكنهم ذكرو، في ضمن علوم كعلم ترتيب العسكر وعلم الآلات الحربية ونحو ذلك. الفنوجي، صديق بن حسن القنوجي (1978)، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، (تحقيق: عبد الجبار زكار)، ج2، ص217، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(1) [}المسلمين] من (أ).

⁽²⁾ النسفى؛ المنافع؛ مصدر سابق؛ ل119.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁴⁾ أخرجه أبو داود في سنه، عن أنس بن مائك، قال الشيخ الألباني: ضعف، رقم الحديث: 2532، باب في الغزر مع أنمة الجور. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص18، وأبي داود، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج2، ص324. وأخرجه الهندي في سننه، عن أبي الزبير، وقم الحديث: 1370، باب حقيقة الإسلام، الهندي، كنز العمال، مصدر سابق، ج1، ص49 - 150.

^{(5) [}البعض] سائطة من (ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

لم تقع الكفاية إلا بجميع الناس فقد (أ) صار فرض عين كالصوم والصلاة، ومن جاهد سقط الفرض عنه، ومن لم يجاهد ولا عذر له، أثم بتركه والقدرة على السلاح شرط (أ) للوجوب، ولا يشترط أمن الطريق ولو علم أنه حارب قتل وإن لم يحارب اسر لم يلزمه الفتال، وعلى الإمام أن يحصن الثغور ويقعد على أبوابها جيوشًا وجتودًا، وله أن يضرب الجعل على الناس إذا لم يكن في بيت المال شيء، والحراسة أفضل من صلاة الليل إن لم يكن ثمة أحد يحرسهم وإن كان ثمة من يحرسهم فالصلاة أفضل 6.

ب، (الجَعَائلُ) جمعُ جعيلةٍ وجَعَالَةٍ بالحركات الثلاث بمعنى الجُعلِ، وهو ما يُجعل للعامل على عمله، ثم سمي به ما يُعطى المجاهد ليستعين به على جهاده، وجعَلتُ له: أعطيت له الجُعلَ، واجتَعَلهُ هو: أخذهُ. ومنه: أن عبد الله الأنصاري⁽⁴⁾ سُبِل عن الرجل يجتعل الجعل، ثم يبدو له نيُجعل أقل مما اجتعل، قال: إذا لم يكن أراد الفضل فلا بأس به، وفي الشروح: فيجعل بفتح حرف⁽⁵⁾ المضارعة، وليس بذاك، وعليه جاء الحديث (أن أبي جعل لقومه مائةً من الإبل على أن يُسلموا)⁽⁶⁾.

⁽أ) [فقد] ساقطة من (ب).

^{(2) [}شرح] من (h).

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽⁴⁾ هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن عمرو بن سواد بن سلمة ويقال ابن حرام بن ثعلبة ابن حرام بن ثعلبة النحرام بن كعب بن علم بن سلمة السلمي الأنصاري المديني شهد بدرا مع النبي على كتيته أبو عبد الله، وقبل شهد العقبة مع أبيه، مات سنة ثمان أر تسع وسبعين بعد أن عمي وكان له يوم مات أربع وتسعون سنة وصلى عليه أبان بن عثمان وهو والي المدينة قال عمرو ابن علي آخر من مات بالمدينة جابر بن عبد الله في سنة تسع وسبعين. الأصبهائي، أحمد بن علي بن منجويه أبو بكر (1407هـ)، رجال صحيح مسلم، (تحقيق: عبد الله الليئي)، ط1، ج1، ص 113، دار المعرفة، يروت.

^{(5) [}حرف] سأقط من (ب).

⁽⁶⁾ أخرجه أبو داود في سننه؛ عن المقدام بن معد، قال الشيخ الألباني: ضعيف، وقم الحديث: 2934 باب العرافة. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص131؛ وأبو دارد، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج3، ص92.

وعن النخعي (1): أنه كان (2) في مسلحة، أي: في ثغر، فضرب عليهم [البَعثُ، أي (3): عُين عليهم] (4) أن يبعثوا إلى الحرب، فجعل إبراهيم وقعد (5)، أي: أعطى غيره جعلاً ليغزو عنه وقعد هو عن الغزو (6).

في الكبرى: لو استأجر أمير العسكر أجيرًا بأكثر من أجر المثل بما لا يتغابن الناس فيه، فعمل الأجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة؛ لأن الأمير أن مأمور بالعمل بشرط إلى نظر، وذلك يوجب تقييد (8) الأمر بأجر المثل، فصار كالقاضي، إذا استأجر أجير لليتيم بأكثر من أجر المثل، وعمل الأجير كانت الزيادة باطلة؛ ولو قال: أمير العسكر أو القاضي إذا استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي (9) فالأجر كله في ماله؛ لأن القاضي إذا قضى بالجور [فإن أخطأ] (10)، كان خطؤه على المقضي [أ/ 566] له، وإن تعمد ذلك؛ كان المغرم عليه في ماله؛ ولو قال: أمير العسكر لمسلم (11) أو ذمي إن قتلت ذلك الفارس فلك مائة درهم، فقتله لا شيء له، ولو كانوا قتلى فقال: الأمير من قطع

⁽¹⁾ هو: إبراهيم بن يزيد بن الأسود التخعي، يكنى أبا عمران، وهو التقي الحقي الفقيه الرضي كان للعلوم جامعا ومن نخوة النفوس واضعا وعن المتواضعين وافعا، وقبل إن النصوف الرقع للأذلاء والمتكبرين، وتوفي سنة 95ه، وقبل 96ه بالكوفة، وهو ابن تسع وأربعين منة وقبل ابن نيف وخمسين سنة، قال: ابن عون مات إبراهيم وهو ما بين الخمسين إلى الستين. أبو الفرج، صفة الصفوة، مصدر سابق، ج3، ص90، والأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج4، ص91.

^{(2) [}كان] ساقطة من (ب).

ر²) [ان] من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

 ⁽⁵⁾ الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد (ت189هـ) (1975)، السبر الصغير، (تحقيق: مجيد خدوري)، ط1، ج1، ص97: الدار المتحدة للنشر، بيروت.

⁽⁶⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص91.

^{(7) [}الأمين] من (ب، ج).

^{(8) [}تقليم] من (ب₎.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [لا ينتفي] من (ب: ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ج).

^{(11) [}لمسلم] ساتط من (ب).

رؤوسهم فله أجر عشرة دراهم جاز؛ لأن القتل جهاد، والاستئجار على الجهاد لا يجوز وقطع الرؤوس ليس بجهاد، فجاز الاستيجار عليه حمل رؤوس الكفار إلى دار الإسلام مكروه، لما روي عن عقبة بن عامر الجهني (1) خيشك أن أبا بكر الصديق حيشت قد أنكر ذلك قال: إنما يكفي الكتاب والخبر (2).

في الزاد، قوله: النجهادُ فَرْضُ عَلَى الْكِفَايَةِ إِذَا قَامَ [بِهِ]⁽³⁾ فَرِيقٌ مِن النَّاسِ سَقَطَ عَن الْبَاقِينَ وإِنْ⁽⁴⁾ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدُ أَثِمَ جَمِيعُ النَّاسِ بِتَرْكِهِ⁽⁵⁾، لأن في تكليف الكل بالجهاد انقطاع أصلهُ لانقطاع مادته من السلاح والثياب والمصالح والمزارع وغيرها بما يحتاج المرء إليه وهذا لا يجوز⁽⁶⁾.

[حكم قتال الكفار]

قوله: وَقِتَالُ الْكُفَّارِ وَاجِبٌ عَلَيْنًا وَإِنَّ لَمْ يَبْدُؤُونَا (٢) بالِقِتَالِ (8)، وقال الثوري (9):

 ⁽¹⁾ هو: عقبة بن عامر الجهني صحابي كبير أمير شريف فصيح مقرئ فرضي شاعر ولي غزو البحر
روى عنه علي بن رباح وأبو عشانة وخلق مات بمصر سنة 58هـ الدمشقي، الكاشف، مصدر
سابق، ج2، ص29.

⁽²⁾ الفتارى الكبرى، للإمام حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري المعروف بالصدر الشهيد، من أكابر الحنفية، (ت536هـ)، مخطوط، وهو الجزء الأول، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 567905، عدد لوحاتها: 278، سنة النسخ: 725هـ الصدر الشهيد، الفتارى الكبرى، ل181 - 182. وينظر: السرخسي، محمد بن أحمد (1997)، شرح السير الكبير إملاء محمد بن الحسن الشياني، (تحفيق: محمد حسن محمد إسماعيل)، ط1، ج1، مل ملك وما بعدها، دار الكتب العلمية، بيروت؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص131، والولوالجي، الفتاوى الولوالجية، مصدر سابق، ج2، ص295 – 296.

⁽³⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}انه] وردت من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 231.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل363.

^{(7) [}يبدزوا] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁹⁾ هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس مات سنة 61هـ، وله أربع رستون، العسقلاتي، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ج، ص244.

رحمه الله لا يجب حتى يبدؤوا، والصحيح قولنا؛ لأن قتالهم لو وقف على ابتدائهم لصار قتالهم على سبيل الدفع، وهذا يتحقق في حق المسلمين، فيجب أن يكون بين قتال الكفار والمسلمين فرقا، وليس ذلك إلا أن يجب قتالهم قبل ابتدائهم [قوله تعالى:](1) ﴿ أَنفِرُوا خِفَافًا ﴾ (التوبة: 41)، أي اخرجوا إلى الجهاد خفافا شبابا أغنيا، وثقالاً(2) شيوخًا فقراء (3).

توله: وَتِتَالُ الْكُفَّارِ وَاجِبُ عَلَيْنَا وَإِنْ لَمْ يَبْدَؤُونَا (4) اعلم أن رسول الله على وكان مأمورًا في الابتداء بالصفح والإعراض عن المشركين؛ ثم أمر بالدعاء إلى الدين بالموعظة والمجادلة بالأحسن؛ ثم أمر بالقتال إذا كانت البداية منهم؛ ثم أمر بالبداية بالقتال فقال: ﴿ فَأَقَنُلُوا النَّشِرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَثْمُوهُمْ ﴾ (التوبة: 5)، واستقر الأمر عليه وصار مشروعًا في جميع الأوقات (5).

أمن لا يجب عليهم الجهاد]

ه، قوله: وَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ عَلَى صَبِي، لأن الصبي مظنة الرحمة، وَلَا عَبْدٍ وَلَا المَوَاّةِ لَتَقَدَم حَق المولى والزوج، وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعَدٍ وَلَا أَقْطَعَ، لعجزهم، فَإِنْ مَجْمَ الْعَدُولُ لَتَقَدَم حَق المولى والزوج، وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعَدٍ وَلَا أَقْطَعَ، لعجزهم، فَإِنْ مَجْمَ الْعَدُولُ عَلَى بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى جَمِيعٍ (6) [المسلمين] (7) الدُّفْعُ تَخْرُجُ الْمَزَاّةُ بِغَيْرٍ إِذْنِ وَجَبَ عَلَى جَمِيعٍ (6) [المسلمين] (7) الدُّفْعُ تَخْرُجُ الْمَزَاّةُ بِغَيْرٍ إِذْنِ وَجَبَ عَلَى جَمِيعٍ (6) المسلمين ورق الدين ورق النكاح لا يظهر في حق بِغَيْرٍ إذْنِ سَيِّدِهِ (8)، لأنه صار فرض عين، وملك اليمين ورق النكاح لا يظهر في حق

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [م] والصواب ما أثبته (قوله تعالى).

^{(2) [}ريقال] من (أ).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، العبسوط، مصدر سابق: ج10، ص3؛ والأندريتي، عالم بن العلاء الدهلوي الهندي (ت786هـ) (الفتاري الثاتاري الثاتاري (تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن)، ط1: ج4، ص93، دار الكتب العلمية، بيررت.

^{(4) [}يبدؤوا] من جميع النسخ. القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 231.

 ⁽⁵⁾ ينظر: تاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص495. رجميع الاوقات أي: الأشهر الحرم، ذر القعدة ردو الحجة ومحرم ورجب.

^{(6) [}جميع] ساقطة من (ب).

^{(7) [}الناس] من جميع النسخ.

^{(8) [}مولاد] من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

فروض الأعيان كما في الصلاة والصوم، بخلاف ما قبل النفير؛ لأن بغيرهما مقنعًا فلا ضرورة إلى إبطال حق المولى [والزوج]⁽¹⁾.

[الدعوة إلى الإسلام]

م، قوله: دَعَوْهُمُ (2) إلَى الْإِسْلَامِ (3)، هذا في ابتداء الإسلام كان فرضًا، والآن من قبيل الاستحباب (4) لانتشار الدعوة (5).

[الدعوة إلى أداء الجزية وقبولها]

قوله: دَعَوْهُمْ إِلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ⁽⁶⁾، هذا في حق من تقبل عليه⁽⁷⁾ الجزية من أهل الكتاب وغيرهم، ومن لا يقبل عنه كالمرتدين وعبدة الأوثان من العرب تقاتلونهم إلى أن يسلموا؛ لأنه لا تقبل منهم إلا الإسلام⁽⁸⁾،

فَإِنْ بَذَلُوهَا (9)، أي قبلوا (10).

⁽أ) ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية. المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص378.

^{(2) [}درهم] من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁴⁾ قال: بعض المشايخ رحمهم الله: هذا كان في ابتداء الإسلام حين لم يعلم الكفار أنهم على ماذا يقاتلون؟ وإلى ماذا يدعون؟ فرجبت الدعرة لإعلامهم، فأما بعد ما انتشر الإسلام وظهر كل الظهور وعرف المشركون انهم إلى ماذا يدعون وعلى ماذا يقاتلون فالدعوة مستحبة تأكيذا للإعلام والإنذار وليست بواجبة، فإن قاتلوهم بناءً على هذه الدعوة فحسن. ينظر: الأندريتي، الفتاوى التاتار خانية، مصدر سابق، ج4، ص92.

 ⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119 وينظر: الأندريتي، الفتارى التاتارخانية، مصدر سابق،
 ج4، ص92.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽٦) [عنه] من (ج)، وساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل119.

^{(9) [}بذلوا] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل119.

النا، قولمه: فَلَهُمْ أُلِّهُ مَالِكُ لِلْمُسْلِمِينَ أَلَّ وَعَلَيْهِمْ مَا [عَلَيْهِمْ] أَلَامُ لعود المنعة، وعلى لعود الضرر، حتى لو قتل مسلم رجلا منهم يقتل المسلم قصاصا، ويجوز بياعاتهم ومعاملاتهم وعليهم ما على المسلمين من الحدود والقصاص، وهذا في حق من يقبل منه الجزية، ومن لا تقبل أن منه كالمرتدين وعبدة الأوثان من العرب لا فائدة في دعائهم إلى قبول الجزية لأنه لا يقبل منهم ألا الإسلام قال الله تعالى: ﴿ نُقَنِيْلُونَهُمْ أَرِّ يُسْلِمُونَ ﴾ (الفتح: 16)، فإن بذلوها أن فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين؛ لقول على الخينة: إنما بذلوا الجزية، لتكون دماؤهم كدمائنا، وأموالنا: والمراد بالبذل القبول وكذا المراد بالإعطاء المذكور فيه في المراد أنه أنه أنها المداد المناهور فيه في

أمن لا يجوز فتالهم]

ي، قوله: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ لَمْ تَبُلُغُهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ [إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَدْعُوهُمْ] (10)، فهذا الذي ذكر، كان في ابتداء [من زمان] (11) النبي عَيْدُ؛ أما في زماننا فلا حاجة إلى

⁽أ) وقد أشار المؤلف في بداية المخطوط انه رمز بالمنقول من كتاب الأنفع بـ (أ) ولم أعثر على ترجمته.

^{(2) [}نالهم] ساقطة من أ).

^{(3) [}اما] من (أ).

^{(4) [}المسلمين] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [على المسلمين] من (أ، ج). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

^{(6) [}يقتل] من (h).

^{(7) [}منهم] ساقطة من (أ).

^{(8) [}بدارها] من (أ).

⁽⁹⁾ المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابق، ج2، ص379.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب: القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقونتين وردت [بعث] من كتاب البنابيم.

الدعرة؛ لأنه ما من بلد ولا ثغرة ولا مكان، إلا وقد [بلغ](أ) بعث النبي غيرة ودعا إلى الإسلام فيكون الإمام مخيرًا بين البعث إليهم وتركه وله أن يقاتلهم جهرًا وخفيةُ(2).

[ه، قوله:] (أن يَكُورُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ لَمْ تَبَلَغُهُ الدَّعْوَةُ (1) إلى الإِسْلَامِ إِلَّا [بعد] (أن يَدُعُوهُمْ (6) وَلَا يَجُورُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ لَمْ تَبَلُغُهُ الدَّعْوَةُمْ (6) وَلَا عليه الصلاة والسلام في وصية أمراء الأجناد: (فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله) (7) ولأنهم بالدعوة يعلمون أنّا نقاتلهم على الدين لا على سلب الأموال وسبي الذراري، فلعلهم يجيبون فيكفي مؤنة القتال، ولو قاتلهم قبل الدعوة أثم للنهي، ولا غرامة لعدم (8) العاصم وهو الدين أو الإحراز [بالدار] (9) فصار كقتل النسوان والصبيان (10).

في الزاد: وهذا عندنا، وعند الشافعي رحمه الله في القديم يضمنون ما أتلفوا من الدماء والأموال (11)، والصحيح قولنا؛ لأن العصمة المقوّمة (12)، إما بالإحراز بالدار فكان (13) كما هو مذهبنا أو بالدين كما يزعمه الخصم، وكل ذلك غير موجود في حقهم، والقتل أما هو للحراب كما هو مذهبنا أو للكفر كما هو مذهب الخصم، وكل

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، رقد أثبتها من كتاب الينابيع.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽³⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من (ب، ج). -

^{(4) [}الدعوة] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعفولتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من مختصر القدوري.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

أخرجه مسلم في صحيحه، عن ابن عباس عن معاذ، رقم الحديث: 1331، باب الدعاء إلى
 الشهادتين وشرائع الإسلام. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج1، ص50.

^{(8) [}لهم] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

⁽¹⁰⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، 2، ص379.

⁽¹¹⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص239.

^{(12) [}للقوم] من (أ).

^{(13) [}فكان] ساقطة من (أ، ج).

ذلك موجود في حقهم ويجرد حرمة القتل لا يكفي للضمان كما في قتل النساء والذراري منهم (1).

في التحفة: فإن سمع رجلا قال: لا إله إلا الله أو قال: اشهد أن محمدًا رسول الله فإن كان من عبدة الأوثان أو من النتوية أو الدهرية لا يُباح قتله لأنه أتى بالتوحيد وإن كان من أهل الكتاب فيأتبان بالشهادتين لا يكفي ما لم يتبرأ عن دين اليهودية والتصرانية، وكذا إذا قال أنا مسلم أو مؤمن أو أنا مصل (2) لانهم يعتقدون أن دينهم الإسلام، وإذا قال أنا أنا مسلم على المسلمين بجماعة أو أنا على دين محمد الله لا يباح قتله لأن ذلك دلالة (4) الإسلام (5).

ه قوله: وَيُسْتَحَبُ أَنْ يَدْعُوَ مَنْ بَلَغَتُهُ الدُّعُوةُ، مبالغة في الإنذار، قوله: وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ (6)، لأنه صبح أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق (7) وهم غارون (8)، وعهد إلى أسامة (8) والنه

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل364

^{(2) [}صبي] من (ب، ج).

^{(3) [}أنا] ساقطة من (ب)،

^{(4) [}دلالة] ساقطة من (ب)،

⁽⁵⁾ علاء الدين السمرقندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص294 - 295.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ض231.

⁽⁷⁾ رهم قبيلة من بني خزاعة حيث كانوا قد جمعوا لرسول 本 選 لحربه وقائدهم الحارث بن أبي ضرار أبو جويرية بنت الحارث التي تزوجها رسول 的 選 بعد إسلامها. ينظر: القرشي، البداية والتهاية، مصدر سابق، ج4، ص156.

⁽⁸⁾ ونص الأثر: عن محمد بن يحيى بن حبان قال: قد حدثني بعض حديث بني المصطلق قالوا:
بلغ رسول الله أن بالمصطلق يجتمعون له وقائدهم الحارث بن أبي ضرار أبو جويرية بنت
الحارث زرج النبي فلما سمع بهم رسول الله خرج إليهم حتى لقيهم على ماء من مياههم يقال
له المريسيع من ناحية قديد إلى الساحل فتزاحف الناس واقتتلوا قتالا شديدا فهزم الله بني
المصطلق وقتل من قتل منهم ونفل رسول الله أبناءهم ونساءهم وأموالهم فأفاءهم الله عليه. ينظر:
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج2، ص109، دار الكتب العثمية،
يبروت.

 ⁽⁹⁾ هو: أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي الأمير أبو محمد وأبو زيد صحابي مشهور مات
سنة 54هـ: وهو ابن خمس رسبعين بالمدينة. العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق ج أ،
ص98.

أن يغير على [...](1) بني صباحًا(2) ثم يحرق، والغارة لا تكون بدعوة⁽³⁾.

[الاستعداد للقتال وطريقتهُ]

قوله: [أ/ 567] فَإِنْ أَبَوْا اسْتَغَانُوا عَلَيْهِمْ بِاللهِ تَعَالَى [وحاربوهم] (أن)، لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث سليمان بن بريدة (أن): (فإن أبوا ذلك فادعوهم إلى إعطاء الجزية إلى أن قال: فإن أبوها فاستعن بالله عليهم وقاتلهم) (أن)؛ ولأنه تعالى هو الناصر لأوليائه والمدتر على أعدائه فيستعان به في كل الأمور،

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت أبني على وزن جيلي ووضع في الشام من المعرب إلى وهي ساقط
من (ب، ج)، ومن كتاب الهداية ساقطة أيضًا.

⁽²⁾ وهم وقد النبي في الصباح هو: ابن ظريف بن زيد بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن كعب بن ربيعة بن ثعب بن ربيعة بن شبئا، وضبه ربيعة بن شعد بن ضبة. وقد على النبي وسماه عبد الله، ولم يرو عنه شيئا، ونسبه ابن الكلبي ومحمد بن حبيب، وشهد الجمل مع سيدتنا عائشة الخف، البُرِي، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري البُلمساني (1983)، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، (تحقيق: محمد التونجي)، ط1، ج1، ص255، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرباض.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص379.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ. ينظر: القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231. ونص القدوري كاملًا في هذه المسألة (فإن أبوا استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء وقطعوا أشجارهم وأفسدوا زروعهم ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسير أو تاجر وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكفوا عن وميهم ويقصدون بالرمي الكفار).

⁽⁵⁾ هو: سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي يرزى عن أبيه وعمران بن حصين روى عنه علقمة ابن مرقد ولد هو وأخره عبد الله بن بريدة في بطن واحد على عهد عمر لثلاث خلون من خلافته ومات سليمان سنة 105ه، عن عمر تسعين سنة بفنين قرية من قرى مرو وبها قبره وكان على قضاء مرو نيما قبل. ينظر: البستي، الثقات، مصدر سابق، ج4، ص303.

⁽⁶⁾ أخرجه أبر داود في سنته، عن سليمان بن بريدة، قال الألباني: حديث صحيح، رقم الحديث: 2، 25، باب في دعاء المشركين، أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص341.

وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمَجَانِيقَ كما نصب رسول الله ﷺ على الطائف، وَحَرَّفُوهُمُ الأنه عليه الصلاة والسلام أحرق البويرة (أ)، وأَرْسَلُوا عَلَيْهِمُ الْمَاءَ وَقَطَعُوا شَجَرَهُمْ وَأَنْسَدُوا زَرْعَهُمُ الْأَنْ في جميع ذلك إلحاق الكبت والغيظ بهم وكسر شوكتهم وتفريق جمعهم فيكون مشروعًا.

وَلَا بَأْسَ بِرَمْيِهِمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ [مُسْلِمَ] (2) أَسِيرُ أَوْ تَاجِرُ؛ لأن في الرمي دفعًا للضرر العام بالذب عن بيضة الإسلام، وقتل الأسير والتاجر ضرر خاص؛ ولأنه قلما يخلو حصن عن مسلم، فلو امتنع باعتباره لا نسد بابه.

فَإِنْ تَتَوْشُوا بِصِبْيَانِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأَسَارَى لَمْ يَكُفُّوا عَنْ رَمْيِهِمْ، لما بينا، وَيَفْصِدُونَ بِالرَّمْيِ الْكُفَّارَ! لأنه إن تعذر التمييز فعلاً، فقد أمكن قصدًا أن والطاعة بحسب الطاقة وما أصابوا منهم لا دينة عليهم، ولا كفارة لأن الجهاد فرض والغرامات [لا نقرن] أن النفروض، بخلاف حال المخمصة لأنه يمتنع لمخافة الضمان لما فيه من إحباء نفسها أما بالجهاد فمبني على إتلاف النفس فيمتنع حذر الضمان أن.

في الزاد، قوله: وَلَا بَأْسَ بِرَمْيِهِمْ وَإِنْ كَانَ (٥) فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرُ (٦)، وعن حسن بن زياد عليه أنه قال: لا يجوز تحريق حصن فيه مسلم أسير أو تاجر ولا هدمه

⁽¹⁾ البويرة: وهي اسم موضع نخل قرب المدينة لبني النضر، حيث إن رسول الله بين حرق نخل بني النضير، وأنزل الله قوله تعالى: ﴿ مَا قُطَعُتُ مِن لِمَنَهُ أَوْ رَكَ مُتُوهًا قَالِمَهُ عَلَى أَمُولِهَا فَيَإِذْنِ اللّهِ وَلِي تُحْرِي اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَن الحرف، (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، ج1، ص496، دار الغرب الإسلامي، ببروت.

 ⁽²⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب: القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

^{(3) [}قصد] سائطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابق، ج2، ص379 - 380.

^{(6) [}كان] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

عليهم (أ)؛ إلا أن ما ذكرنا في ظاهر الرواية، أنه أصح، لأن إعلاء كلمة الله تعالى وصيانة عامة أهل الإسلام أوجب من صيانة الأسير (2).

توله: فإن تَرَسُوا بِصِيْبَانِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأَسَارَى لَمْ يَكُفُّوا عَنْ رَمْبِهِمْ وَيَفْصِدُونَ بِالرَّمْيِ الْكُفُّارَ⁽⁵⁾، وقال الشافعي رحمه الله: إن بدؤونا جاز⁽⁴⁾، ولا يجوز لنا، أن نبدأ بهم، والصحيح: قولنا، لأن القتال واجب، فالتترس بمن لا يحل قتله لا يوجب خللا فيه كما لو تترسوا بصبيانهم؛ إلا أنهم يقصدون المشركين؛ لأنهم لو قدروا على التمييز فعلا لزمهم ذلك، وكذا إذا قدروا على التمييز [قصدًا]⁽⁵⁾ يلزمهم ذلك؛ لأن التكليف بحسب الطاقة، وعن أبي حنيفة والله الله لا بأس بتعليم الذمي والحربي القرآن والفقه (⁶⁾ من غير خلاف؛ لأنهم إذا قرؤوا القرآن وعرفوا ما فيه من الحكمة يصير ذلك حاملاً لهم على الإسلام، والظاهر من مذهب أصحابنا رحمهم الله أنه لا يجوز ذلك لما أنهم ربما يستخفون به فيمنعون من حفظه كما يمنعون من شراء المصحف (⁷⁾.

[إخراج المصاحف والنساء في الحرب]

هن قوله: وَلَا بَأْمَن بِإِخْرَاجِ النِّسَاءِ وَالْمَضَاحِفِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ عَسْكُرٌ عَظِيمٌ
 يُؤْمَنُ مَعَهُمْ (8)، لأن الغالب هو السلامة، والغالب كالمتحقق (9).

في النافع: لأن الظاهر هو النصرة والفتح، كما قال عليه الصلاة والسلام: (خير

⁽¹⁾ يعنى: فيه الدية والكفارة.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل364.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁴⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج14، ص184.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بالبينة] من (ب، ج)، والصحيح ما أثبته من كتاب الزاد.

^{(6) [}والفقه] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل364 - 365.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁹⁾ المرغينائي، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص380.

. الطلائع أربعون وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يغلب اثني عشر ألف عن قلة إذا كانت كلمتهم واحدة)(²X¹⁾.

[م]^(د)، قوله: لن يغلب اثني عشر ألفا، أي: هو عدد كثير وإذا صاروا مغلوبين في وقت، وليس ذلك عن قلة بل لتفرق الكلمة، أي: لاختلاف آرائهم⁽⁴⁾.

ب⁽⁵⁾: الطليعة، واحدةُ الطلائِع في الحرب، وهم الذين يبعثون ليطلعوا على أخبارِ العدو ويتعرفوها، قال صاحب العين⁽⁶⁾: وقد يسمى الرجل الواحد في ذلك طليعة، والجميع أيضا إذا كانوا معًا. وفي كلام محمد رحمه الله: (الطلبعة) الثلاثةُ والأربعةُ، وهي دون السرية⁽⁷⁾.

في الكبرى، لا بأس بهذه الطبول التي تضرب في الحرب لاجتماع الناس؛ لأنها ليست بطبول لهو(⁸⁾.

ه قوله: وَيُكُرَهُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ فِي سَرِيْةٍ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا (٩)، لأن فيه تعريضهن على الضياع والفضيحة وتعريض المصاحف على الاستخفاف فإنهم يستخفون بها مغايظة

⁽¹⁾ الحديث: لم أعثر على نص الحديث إلا بلغظ آخر. أخرجه أبر دارد في سنه، عن ابن عباس عن النبي يَثِيَّةُ قال: (خيرُ الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخيرُ الجيوش أربعة آلاف ولن يعلب النا عشر ألغا من قلة)، قال الشيخ الألباني: صحيح، وقال: أبر داود والصحيح أنه مرسل، رقم الحديث: 2611، باب فيما يستحب من الجيوش والرفقاء والسرايا. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج3، ص36؛ وأبو داود، سنن أبي دارد (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص36.

⁽²⁾ أبر القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج2، ص839.

^{(&}lt;sup>3</sup>) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ النسفى؛ المتافع؛ مصدر سابق، ل119.

⁽ō) أياً من (ب، ج).

⁽⁶⁾ رهو: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، (تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرالي)، ج2، ص12، دار ومكتبة الهلال.

⁽⁷⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص318.

⁽⁸⁾ الصدر الشهيد، الغتاوي الكبرى، مصدر سابق، ل181.

^{(&}lt;sup>9</sup>) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

للمسلمين؛ وهو التأويل الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو)(1).

م، الجيش: الجمع العظيم من الفرسان (2) والرجالة، والجند كذلك؛ وأما السرية فتحو أربعمائة يسيرون بالليل ويمكثرن بالنهار، وكذا في المبسوط (3).

[قتال المرأة]

قوله: وَلَا تُقَاتِلُ الْمَوْأَةُ [إِلَّا بِإِذْنِ زُوْجِهَا وَلَا الْعَبُدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُّ اللهِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُ الْعَبْدُ وَلَا الْعَبْدُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ على حق الشرع، إلا أن يهجم العدو؛ لأنه صار فرض عين، وحق العبد لا يظهر في حق فروض الأعيان كما في الصلاة والصوم (5).

[ما لا ينبغي في القتال]

ي، قوله: وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَغْلِرُوا وَلَا يَغُلُوا وَلَا يُمَثِلُوا (6)، فالغدر هو تحقير الأمان ونقض العهد، والغلول هو الخيانة في المغتم؛ بأن يمسك شيئًا مما غنمه هو أو غيره ولم يظهره، أو احتال (7) على تخلية [بعض] (8) الأسارى، حتى التحقوا بدار الحرب، والمثلة (6)؛ أن يقطعوا أطراف الأسارى أو أعضاؤهم، كالأذن والأنف واللسان

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن ابن عمر، رقم الحديث: 2828، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1090.

^{(2) [}الغزاة] من (ب).

 ⁽³⁾ ينظر: السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج10، ص4؛ والنسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبته من كتاب، القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل.119.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231،232.

^{(7) [}حال] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت (أطراف)، من جميع النسخ.

 ^{(9) [}والمسألة] من (ب). والمَثْلَةُ: بفتح الميم رضم الثاء العقوبة والجمع المَثْلاث، وأنثلُهُ جعله مثله،
 يقال أمثل السلطان فلانا إذا قتله قَوْدًا. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص256.

ِ رالأصبع، ثم يقتلوهم أو يخلوا سبيلهم⁽¹⁾.

ه، قوله: وَلَا يَقْتُلُوا⁽²⁾ امْرَأَةُ وَلَا صَبِيًا وَلَا شَيْخًا فَانِيًا وَلَا أَعْمَى وَلَا مُغَعَدًا⁽³⁾، لأن المبيح [للقتل] (4) عندنا هو الحراب ولا يتحقق منهم، ولهذا لا يقتل يابس (5) الشق والمقطوع اليمين والمقطوع يده ورجله من خلاف، والشانعي رحمه الله يخالفنا في الشيخ [الفاني] (6)، والمقعد والأعمى، لأن المبيح عنده الكفر (7)، والحجة عليه ما بيناه، وقد صح أن النبي نهى عن قتل الصبيان والذراري، وحين رأى من المرأة مقتولة قال: (هذه ما كانت هذه تقاتل فلم قتلت) (8).

م، والنهي عن قتل النساء معلول بالعلة؛ أن (10) كفرهن غير مفض إلى الحراب فيتعدى الحكم إلى الصبي والشيخ الفاني الذي فنيت قوته و لا يرجى عوده (11).

ه، قوله: إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ هَوُلَاءِ مِثْنُ [ا/ 568] [يكون](12) لَهُ رَأْيٌ فِي الْحَرْبِ أَوْ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مِلْكَهُ (13×14)،

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽أر لا يقتلوا] مكررة من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ. :

^{(5) [}لابس] من (ج).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج6، ص167.

⁽⁸⁾ أخرجه ابن ماجه في سننه، عن حنظلة الكاتب، قال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغير،، رقم الحديث: 2842، باب الغارة والبيات وقتل النساء والصيان. ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله الغزويني، سنن ابن ماجه، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، ج2، ص948، دار الفكر، يبروت أحمد بن حنيل، مسند أحمد بن حنيل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج4، ص1534.

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص380 - 381.

^{(10) [}عن] من (أ).

⁽¹¹⁾ النسفي؛ المنافع، مصدر سابق، ل119.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(13) [}ملكة] سانطة من (ب).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

لتعدي ضرره (1) إلى العباد، وكذا يقتل من قاتل هؤلاء دفعا لشرد؛ ولأن القتال مبيح حقيقة، وَلَا يَقْتُلُوا مَجْنُونُا، [لأنه غير مخاطب إلا أن يقاتل فيقتل دفعًا لشره، غير أن الصبي والمجنون يقتلان ما داما يقاتلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الأسر، لأنه من أهل العقوبة لتوجه الخطاب نحوه، وإن كان يجن ويفيق فهو في حال إفاقته كالصحيح (2).

[الصلح مع الأعداء]

قول،: فَإِنْ صَالَحَهُمْ مُدَّةً، [ثُمَّ]⁽⁷⁾ رَأَى [أَنَّ]⁽⁸⁾ نَقْضَ الصُّلُحِ أَنْفَعَ (⁹⁾ نَبَدُ إليهمْ وَقَاتَلَهُمْ (¹⁰⁾، لأنه عليه الصلاة والسلام نبذ الموادعة (¹¹⁾ التي كانت بينه وبين أهل مكة، ولأن المصلحة لما تبدلت كان النبذ جهادًا وإيفاء (¹²⁾ العهد ترك الجهاد صورة ومعنى فلا بد من النبذ تحرزًا عن الغدر، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (في العهود وفاء لا

^{(1) [}ضرورة] من (ب).

⁽²⁾ المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابق: ج2، ص381.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(5) [}راردع] من (ب).

⁽⁶⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص381.

⁽⁷⁾ ما بين المعقولتين وردت [ر] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(9) [}انفع] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص232.

^{(11) [}الوديعة] من (ب).

^{(12) [}ويقاء] من (أ، ج).

. غدر) (1)، ولا بد من اعتبار مدة يبلغ فيها خبر النبذ إلى جميعهم، ويكتفي في ذلك بمضي مدة يتمكن ملكهم بعد علمه بالنبذ من إنفاذ الخبر إلى أطراف مملكته لأن بذلك ينتفى الغدر (2).

قوله: وإذا بَدَرُوا بِخِنانَةٍ قَائلَهُمْ وَلَمْ يَنْبِدُ إليهمْ إذا كَانَ [ذَلِكُ] (أَ بِاثِفَاتِهِمْ (أُ)، لأنهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة إلى نقضه، بخلاف (أنّ ما إذا دخل جماعة منهم فقطعوا الطريق ولا منعة (أنّ لهم حيث لا (آ) يكون هذا نقضًا للعهد؛ ولو كانت لهم منعة وقاتلوا المسلمين علائية يكون نقضًا للعهد في حقهم دون غيرهم لأنه بغير إذن ملكهم فقعلهم لا يلزم غيرهم، حتى لو كان بإذن ملكهم صاروا ناقضين للعهد لأنه باتفاقهم معنى (8).

م، وادع، أي: صالح، نبذ العهد، نقضه (9)، قوله تعالى: ﴿ نَائِدً إِلَيْهِ مُعَلَىٰ سَوّا مَ ﴾ (الأنفال: 58)، أي: الق إليهم الخبر بأنك نقضت العهد لتكون أنت وهم في العلم (10)

⁽أ) أخرجه أبي دارد في سننه، عن سليم بن عامر، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2759، باب في الإمام يكون بينه وبين العدر عهد نيسبر إليه. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص88. سابق، ج3، ص88.

⁽²⁾ المرغيناني، الهدابة، مصدر سابق، ج2، ص381.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبته من كتاب مختصر القدوري.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص232.

^{(5) [}بخلاف] ساقطة من (ب).

^{(6) [}ينتعه] من (أ).

^{(7) [}لا] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص381 - 382.

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119، قوله: وادع: يقصد بأن النبي عليه الصلاة والسلام لما دعا للصلح مع أهل مكة بأن صالحهم مدة ورأى أن نقض الصلح أنفع في حقهم نبذ إليهم وقائلهم لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا تَعَافَنَ مِن قَرْمِ خِيالَةُ فَالْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سُولَةٍ إِنَّ أَلَتَ لَا يُحِبُ لَقَايَدِينَ الله الله الآية: 88]. أبر القاسم السمر قندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج2، ص 842.

^{(10) [}العلم] ساقط من (ج).

بالتقض على سواء، ولا تقاتلهم قبل الإعلام بالنقض لأنه خيانة (ا⁽²⁾⁽¹⁾.

قوله: قَاتَلُهُمْ وَلَمْ يَشِيدُ إليهمْ (³⁾، أي: لم يخبرهم بالنقض لأنه لا يكون عذرًا إذا كانت البداية بالخيانة (⁴⁾ باتفاقهم (⁵⁾،

[ما يستعمل في دار الحرب]

هد⁽⁶⁾، قوله ⁽⁷⁾:وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْلِفَ الْعَسْكُرُ فِي ذَارِ الْحَرْبِ وَيَأْكُلُوا مِمَّا وَجَدُّوهُ مِنَ الطُّعَامِ (8)، قال [ويَنْكَ] (9: أرسل ولم يقيده بالحاجة وقد شرطها في رواية، ولم يشترطها في الأخرى، وجه الأولى: أنه مشترك [بين الغانمين] (10) فلا يباح الانتفاع به إلا للحاجة كما في الثياب والدواب.

وجه الأخرى: قوله عليه الصلاة والسلام في طعام خيبر: (كلوها واعلفوها ولا تحملوها) (11) ، ولأن الحكم يدار على دليل الحاجة، وهو كونه في دار الحرب لأن الغازي لا يستصحب قوت (12) نفسه وعلف ظهره مدة مقامه فيها (13) والمبرة (14) منقطعة

^{(1) [}جنابة] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج5، ص457.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(4) [}بالجنابة] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119.

^{(6) [}الهاء] ساقطة من (أ).

^{(7) [}فرالهم] من (أ)، [قرابه] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

 ⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين وردت [العبد الضعيف] من كتاب الهداية، وهو يقصد به: صاحب الهداية برهان الدين المرغيناني، وهو ما ذكره أبو السعود من آداب وعادات الإمام صاحب الهداية.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ أخرجه البيهقي في مننه، عن عبد الله بن عمرو، قال البيهقي في إسناده ضعف، رقم الحديث: 17783، باب ما فضل في يده من الطعام والعلف في دار الحرب. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج9، ص61، والزيلعي، نصب الرابة، مصدر سابق، ج3، ص409.

^{(12) [}قرة] من (ج).

^{(13) [}نبها] ساقطة من (ب).

⁽¹⁴⁾ البيزة: رهي: الطعام يمتاره الإنسان وقد ماز أهله من باب باع. الرازي، مختار الصحاح، مصدر مابن، ص642.

فبقي على أصل الإباحة للحاجة، بخلاف السلاح لأنه أل يستصحبه فانعدم دليل الحاجة، وقد تمس الإباحة للحاجة وقد تمس ألا إليه [الحاجة] أن فتعتبر حقيقتها فيستعمله، ثم يرده في المغنم إذا استغنى عنه، والدابة مثل السلاح والطعام كالخبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن ألا يت أقل.

قوله (6): وَيَسْتَعْمِلُوا الْحَطَبَ، وفي بعض النسخ الطبب، وَيَدْهُنُوا بِالدُّهْنِ، ويوقحوا به الدابة لمساس الحاجة إلى جميع ذلك، وَيُقَاتِلُونَ بِمَا يَجِدُونَهُ مِنَ السِّلَاحِ كُلُّ ذَلِكَ بِعَا يَجِدُونَهُ مِنَ السِّلَاحِ كُلُّ ذَلِكَ بِعَا يَجِدُونَهُ مِنَ السِّلَاحِ كُلُّ ذَلِكَ بِعَارٍ قِسْمَةٍ (7)، وتاويله إذا احتاج إليه بأن لم يكن له سلاح وقد بيناه (8).

قوله: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِعُوا شَيْنًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَتَمَوّلُونَهُ (9)، لأن البيع يترتب على الملك ولا ملك على ما قدمناه (01) [...] (11)، وإنما هو إباحة وصار كالمباح له الطعام، وقوله: ولا يتمولوه إشاره إلى أنهم لا يبيعونه بالذهب والفضة والعروض؛ لأنه لا ضرورة إلى ذلك، فإن باعه أحدهم رد الثمن إلى الغنيمة؛ لأنه بدل عين كانت للجماعة، [وأما الثباب] (12) والمتاع فيكره الانتفاع بها قبل القسمة من غير حاجة للاشتراك، إلا أنه يقسم الإمام بينهم في دار الحرب إذا احتاجوا إلى الثباب والدواب والمتاع؛ لأن المحرم يستباح للضرورة فالمكروه أولى، وهذا لأن حتى المدد

⁽أ) [لأنه] ساتطة من (أ).

^{(2) [}س] من (ا).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

^{(4) [}كالثمن] من (أ).

⁽⁵⁾ المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابق، ج2، ص386 - 387.

^{(6) [}ترله] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387.

^{(&}lt;sup>9</sup>) القدوري، مختصر اللدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(10) [}بيئاه] من (h).

^{(11) [}لان] من (ب)، رهي زائدة.

⁽¹²⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (ب).

[يحتمل] (1) وحاجة هؤلاء متيقن بها فكان أولى (2) بالرعاية ولم يذكر القسمة في السلاح، ولا فرق في الفصلين [وإن السلاح، ولا فرق في الفصلين إذا احتاج واحد يباح له الانتفاع في الفصلين [وإن احتاج الكل يقسم في الفصلين] (3)، بخلاف ما إذا احتاجوا إلى السبي (4)، حيث لا يقسم لأن الحاجة إليه من فضول الحوائج (5).

ني التهذيب: ولو ذبح نعمًا، يرد جلده إلى المغنم (6).

ي، قوله: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَتَمَوَّلُونَهُ (7) يريد به أنه لا يجوز أن يباشر البيع ولا أن يتخذه مالاً لنفسه فإن باع منها شيئًا ردّ ثمنه إلى الغنيمة، ولا يفادون أسارى المسلمين بأسارى الكفار، ولا بمال يكون عونا لهم علينا مثل السلاح والكُراع (8)، ويفادون أسارى المسلمين بالدراهم والدنانير والصقر والبازي والكلب والفهد والثياب.

وقالا (⁹⁾: تجوز ⁽¹⁰⁾ مفاداة أسارى المسلمين بأسارى المشركين؛ [وأما مفاداة أسارى المشركين بالمال، لا تجوز في المشهور من الروايات] (¹¹⁾؛ وقال: محمد رحمه الله في السير الكبير، لا بأس إذا كان للمسلمين في ذلك حاجة (¹²⁾، وعنه أيضًا: لا بأس بأن يفادى بالشيخ الفاني والعجوز الفانية إذا كانا بحال لا يرجى منهما ولد، وأما النساء

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [محتمل] من جميع النسخ.

^{(2) [}أولى] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

^{(4) [}الثنى] من (ب).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387.

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة الثيرة، مصدر سابق، ج2، ص261.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁸⁾ الكُرَاعُ: الخيل والبغال والحمير، وهذا عن محمد وحمه الله تعالى. المطرزي، المغرب، مصدو سابق، ص436.

⁽⁹⁾ ويقصد الإمامين أبو يوسف ومحمد رحمهما الله.

^{(10) [}لا يجرز] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

⁽¹²⁾ السرخسي، شرح السير الكبير، مصدر سابق، ج4، ص317.

والصيان لا⁽¹⁾ يفادى بهم أسارى المسلمين، وإن اضطر⁽²⁾ [أ/ 569] [المسلمون إلى ذلك جاز، وكذلك إذا أخذوا الكراع والسلاح منهم فطلبوا أن يفادوها⁽³⁾ لم يسع لنا أن نفعل ذلك إلا عند الاضطرار]⁽⁴⁾، وقال محمد رحمه الله: إن طلب المشركون رجلاً من أسراهم برجل من المشركين⁽⁵⁾ أو برجلينا لم يسعهم ذلك، وذكر محمد رحمه الله في الأصل أن المفاداة لا تجوز عند أبي حنيفة والشنة أصلاً، وقالا: تجوز بالنفس دون المال]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

[اثر إسلام الكافر]

م، قوله: ومَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ اللهُمُ معناه في دار الحرب؛ لأنه لو هاجر إلى دار الإسلام وأسلم لا يصير ماله وأولاده في دار الحرب محرزًا بإسلامه لتباين الدارين حقيقة وحكما (9).

هـ (10)، قوله: ومَنْ أَسُلَمَ مِنْهُمُ، معناه في دار الحرب، أَحْرَزَ بِإِسْلَامِهِ نَفْسَهُ، لأَنَّ الإِسلامِ ينافي ابتداء الاسترقاق، وَأَزلَادَهُ الصِّغَارَ، لأنهم مسلمون بإسلامه تبعًا، وَكُلُّ

 ^{(1) [}الا] ساقطة من (ب).

^{(2) [}اضطرار] من (أ).

⁽³⁾ اینادرهم] من (ا، ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}المسلمين] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل155 - 156.

⁽⁸⁾ قوله: (ومن أسلم منهم أحرز بإسلامه نفسه وأرالاده الصغار ركل مال هو في يبدد أو وديعة في يد مسلم أو ذمي). القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁹⁾ النسفي، المتافع، مصدر سابق، ل120. أي: (لأن نفسه صارت معصومة بالإسلام وكذلك أولاد، الصغار صاروا مسلمين بإسلامه وماله في يد، حكما فلا يثبت فيه حكم الفيء). الرازي، خلاصة الدلائل، مصدر سابق، ج2، ص360.

^{(10) [}م] من (ب).

مَالٍ⁽¹⁾ هُوَ⁽²⁾ فِي يَدِهِ⁽³⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (من أسلم على مال فهو له)⁽⁴⁾ ولأنه سبقت يده الحقيقة إليه يد الظاهرين عليه⁽⁵⁾.

قوله: أَوْ وَدِيعَةٍ فِي يَـدِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِبِّيٍ⁽⁶⁾، لأنه في يـد صحيحة محترمة ويـده كـده⁽⁷⁾.

قوله: فَإِنْ ظَهَرْنَا (8) عَلَى الدَّارِ فَعَقَارُهُ فَي مُ (٢)، وقال الشافعي رحمه الله: هو له؛ لأنه في يده فصار كالمنقول (10)، ولنا أن العقار في يد أهل الدار وسلطانهم إذ هو من جملة [...] (11) دار الحرب، فلم يكن في يده حقيقة، وقيل هذا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما الآخر، وفي قول محمد رحمه الله وهو قول أبي يوسف الأول هو كغيره من الأموال بناء على أن اليد حقيقة لا تثبت على العقار عندهما، وعند محمد رحمه الله تثبت.

وَزَوْجَتُهُ فَنِيءٌ، لأنها كافرة حربية لا تتبعه في الإسلام، وكذا حَمْلُهَا فَيْءٌ، خلافًا

^{(1) [}مالهم] من (ب).

^{(2) [}هر] ساقطة من (أ، ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁴⁾ أخرجه البيهقي في سنته، عن أبي هريرة، بلفظ: (من أسلم على شيء فهو له)، وقال الشاقعي رحمه الله: وكأن معنى ذلك (من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له)، قال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف جدا، رقم الحديث: 18038، باب من أسلم على شيء فهو له. البيهقي، سنن البياده ضعيف جدا، رقم الحديث: 1130، باب من أسلم على شيء فهو له. البيهقي، سنن البيادي، مصدر سابق، ج9، ص113 وأبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (1984)، مسئل أبي يعلى، (تحقيق: حسين سليم أسد)، ط1، ج10، ص226، دار المأمون للتراث، دمشق.

⁽⁵⁾ المرغبتائي، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁷⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387.

^{(8) [}ظهر] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ قرأه: (فإن ظهرنا على الدار فعقاره رزوجته وحملها فيء وأولاده الكبار فيء). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽¹⁰⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص256.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين وردت [من] من (أ).

للشافعي رحمه الله وهو يقول إنه مسلم تبعًا كالمنفصل (أ)، ولنا أنه جزؤها فيرق برقها، والمسلم محل للتملك تبعًا لغيره بخلاف المنفصل، لأنه حر⁽²⁾ لانعدام الجزئية عند ذلك.

وَأُولَادُهُ الْكِبَارُ فَيْءٌ، لأنهم كفار حربيون ولا تبعية، ومن قاتل عن عبيده فهو فيء، لأنه لما تمرد على مولاه خرج من يده، فصار تبعًا لأهل دارهم، وما كان من ماله في يد حربي فهو فيء غصبًا كان أو وديعة لأن يده ليست بمحترمة، وما كان غصبًا في يد مسلم أو ذمي فهو فيء عند أبي حنيفة اللين الوقال محمد رحمه الله:](قال محمد رحمه الله: عند أبي حنيفة اللهنة).

قال وين أن كذا ذكر الاختلاف في السير الكبير، وذكروا في شرح الجامع الصغير قول أبي يوسف مع قول محمد رحمهما الله، لهما إن المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بإسلامه فيتبعها ما له فيها، وله انه مال أن مباح فيملك بالاستيلاء، والنفس لم تصر معصومة بالإسلام، ألا ترى أنها ليست بمتقومة إلا أنه محرم التعرض في الأصل لكون مكلفًا وإباحة التعرض بعارض شره وقد اندفع بالإسلام بخلاف المال؛ لأنه خلق عرضة للامتهان، فكان [...] أن محلاً للتملك، وليست في يده حكمًا فلم تثبت العصمة (آ).

[إضعاف العدو مادياً]

قوله: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَاع السِّلَاحُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ولا يُجهز إليهم (⁸⁾، لأن النبي

⁽أ) الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص367.

^{(2) [}جزء] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت من جميع النسخ [قالا] سهرًا، والصحيح ما أثبته مِن كتاب الهداية.

⁽⁴⁾ ويقصد به صاحب الهداية رحمه الله.

⁽ō) [مال] ساقطة من (ب).

^{(6) [}أولى] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387 - 388.

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص232.

يَّ نهى عن بيع ⁽¹⁾ السلاح من أهل الحرب وحمله إليهم، ولأن فيه تقويتهم على قتال المسلمين فيمنع من ذلك، وكذا الكراع لما بينا، كذا الحديد لأنه أصل السلاح، وكذا [بعد]⁽²⁾ الموادعة لأنها على شرف النقض أو الانقضاء فكانوا حربًا علينا، وهذا هو القياس في الطعام والثوب إلا أنا عرفناه بالنص فإنه على أمر ثمامة (6) أن يمير أهل مكة وهم حرب عليهم (4).

قوله: وَلَا يُفَادُونَ (5) بِالْأَسَارَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ لَا بَأْسَ أَنْ يُولُفُ وَلَا يَفِادَى بِهِمْ (6) أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ (7)، وهو قول الشافعي رحمه الله؛ لأنه فيه تخليص المسلم، وهو أولى من قتل الكافر والانتفاع به (8)، وله أن فيه معونة (9) للكفار؛ لأنه يعود حربًا علينا ودفع شر حرابه خير من [تخليص المسلمين] (10)؛ لأنه إذا بقي في أيديهم كان ابتلاء في حقه غير مضاف إلينا، والإعانة بدفع أسيرهم إليهم مضاف إلينا، أما المفاداة بمال منهي فأخذه منهم لا يجوز في المشهور من المذهب لما بينا، وفي السير الكبير أنه لا بأس به إذا كان بالمسلمين حاجة استدلالاً بأسارى بدر (11)، ولو كان أسلم الأسير في أيديهم؛ لأنه لا يفيد إلا إذا طابت نفسه به الأسير في أيدينا لا يفادى بمسلم أسير في أيديهم؛ لأنه لا يفيد إلا إذا طابت نفسه به

^{(1) [}ييم] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

⁽³⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 457، باب دخول المشرك المسجد. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص179. وأمامة هو: ثمامة بن أثال ابن التعمان ابن مسلمة بن عبة بن ثعلبة بن يربرع بن ثعلبة بن الدؤل بن حيفة الحنفي أبو أمامة اليمامي. العسقلاني، الإصابة في ثمييز الصحابة، مصدر سابق، ج1، ص410.

⁽⁴⁾ المرغبناني، الهذاية، مصدر سابق، ج2، ص382.

^{(5) [}يفادي] من جميع النسخ؛ وقد أثبت الصحيح من كتاب المختصر.

^{(6) [}بهم] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁸⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص348.

^{(9) [}مونه] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [استنقاذ الأسير المسلم] من كتاب الهداية.

⁽¹¹⁾ ينظر: السرخسي، شرح السير الكبير، مصدر سابق، ج4، ص296.

وهو مأمون على إسلامهم^(أ).

في الزاد، قوله: وَلَا يُفَادِوْنَ بِالْأُسَارَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا بَأْسَ أَنْ يُفَادَى بِهِمْ أُسَارَى الْمُسْلِمِينَ (2)، وهو قول الشافعي رحمه الله، والصحيح قول أبي حنيفة خينه الأن (3) فيه (4) إعانة (5) الكفار بما يختص به القتال فلا يجوز، كما لا يجوز إمدادهم بأهل الذمة، وبيع السلاح منهم (6).

ب، المجاهر: عند العامة الغني من التجار، وكأنه أريد المُجهِزُ، وهو الذي يبعث التجار بالجهاز، وهو فاخر المتاع، أو يسافر به فَحرِف إلى المجاهز⁷⁷.

[م، قوله] (8): وَلَا يَجُوزُ الْمَنْ عَلَيْهِمْ (8)، أي: لا يتركهم من غير ضرب خراج ولا جزيد عليهم (10)، وعند الشافعي رحمه الله يجوز الأسران، لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّا مَنَا يَعَلَّمُ وَلَا عَنْ وَإِما تَفْدُونَ فَدَاء، والمعنى ﴿ فَإِنَّا مَنَا وَإِما تَفْدُونَ فَدَاء، والمعنى التخيير بعد الأسر بين أن يمنوا عليهم فيطلقوهم بعد (11)، وبين أن يفادوهم، وحكم اسارى المشركين، أما القتل، وأما الاسترقاق (12)، فإن أبا حتيفة عليه يقول: ذكر المن والفداء المذكورين في الآية يدل على انه نزل ذلك في يوم بدر ثم نسخ، كذا في الكشاف (13).

⁽¹⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق: ج2، ص384 - 385.

⁽²⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(3) [}كان] من (ب).

^{(4) [}فيه] ساقطة من (ب).

^{(5) [}اهانة] من (ب)،

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل367.

⁽⁷⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابق، ص105.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر ألقدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽¹⁰⁾ أي: على الاسرى.

^{(11) [}يعد] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹²⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص410.

⁽¹³⁾ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاريل في وجوه التأويل، (تحقيق: عبد الرزاق المهدي)، ج4، ص320، دار إحياء التراث العربي، يروت.

فإن قيل: هذا النص لا يخلو من أن يكون منسوخا أو لم يكن، فإن كان منسوخا ينبغي أن لا يجوز الأمران، كما هو مذهب أبي حنيفة وللنه، وإن لم يكن منسوخا ينبغي أن يجوز الأمران، كما هو مذهب الشافعي رحمه الله، قيل: إنه غير منسوخ، وتأويل المن المذكور في النص في أهل الكتاب، فيمن عليهم بعد [أسرهم]⁽¹⁾ على أن يصيروا أكرة⁽²⁾ للمسلمين، كما فعل النبي في بأهل خيبر، أو ذمة [كما فعل]⁽³⁾ عمر⁽⁴⁾ وذكر في المبسوط روى محمد رحمه عمر⁽⁵⁾ وذكر في المبسوط روى محمد رحمه الله أن ذلك كان في عبدة الأوثان من العرب؛ لأنه لا يجوز⁽⁶⁾ استرقاقهم، فلم يكن في المن والمفاداة إبطال حق المسلمين⁽⁷⁾.

في الزاد، قوله: وَلَا يَجُوزُ الْمَنُ عَلَيْهِم، وقال الشافعي: لا بأس بذلك إذا رآه الإمام، والصحيح قولنا؛ لأنه لما حصل في أيدينا ثبت حق الاسترقاق لنا، فلا يجوز إسقاط حق ثبت في المال(⁸⁾،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إسلامهم] من جميع النسخ.

^{(2) [}أكراء] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}عمرو] من (ب). الصحيح هو الصحابي الجليل سيدنا عمر بن الخطاب عَبْث.

⁽⁵⁾ شرح التأويلات: تأويلات أهل السنة، للإمام أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، (ت333هـ). ينظر: البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص92.

^{(6) [}يجوز] من (ب).

⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل120. وينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10،ص25 وص40.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل367. المراد بالمن عليهم هو الإنعام عليهم بأن يتركهم مجانا من غير استرقاق ولا ذمة ولا قتل، خلاقا للشافعي فإنه يقول: «من رسول الله - ﷺ - على بعض الأسارى يوم بدر، يعني أبا عزة الجمحي» ونص الحديث: عن ابن عباس عنف، قال: كان ناس من الأسارى يوم بدر ليس لهم قداء فجعل رسول الله ﷺ قداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة. أخرجه الحاكم في مستدركه، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقم الحديث: 152، باب قسم الفيء. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج2، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج2، ولأنه

ي، قوله: وَلَا يَجُوزُ الْمَنُ عَلَيْهِمْ، يريد به أنه لا برد إليهم مدينة أو حصنًا قد أخذوها منهم ولا يخلي سبيل الأساري حتى يلحقوا بدار الحرب(1).

ظهر عليه إذا غلبه، والغنيمة اسم للمال المصاب بالقتال على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى.

الفيء: اسم [أ/ 570] للمال المصاب من أموائهم بعد ما يصير الدار دار الإسلام بغير قتال، وحكم الأول: بخمس [وسائره للغانمين، وحكم الثاني: أن يكون لكافة المسلمين ولا يخمس]⁽²⁾، كالخراج والجزية، كذا في المسوط⁽³⁾.

أأثر الفتح عنوةً]

ه قوله: وإذا فَتَحَ الْإِمَامُ بَلَدًا عَنْوَةً، أي: قهر، فَهُو بِالْجَيَارِ إِنْ شَاءَ قَسُمَهَا بَيْنَ [الْغَانِمِينَ]⁽⁴⁾، كما فعل رسول الله ﷺ بخيبر، وَإِنْ شَاءَ أَقَرْ أَهْلَهَا عَلَيْهَا [وَوَضَعْ عَلَيْهِمْ الْجَزْيَةَ وَعَلَى أَرَاضِيهِمْ الْخَرَاجَ]⁽⁵⁾، كذلك فعل عمر شخ بسواد العراق بموافقة من الصحابة شخصه ولم يحمد من خالفهم، وفي كل من ذلك قدوة فيتخير، وقيل الأولى هو الأول عند حاجة الغانمين، والثاني عند عدم الحاجة، ليكون عدة في الزمان الثاني، وهذا في العقار.

أما في المنقول المجرد فلا يجوز المن بالرد عليهم لأنه لم يرد به الشرع فيه، وفي العقار خلاف الشافعي رحمه الله (6)، لأن في المن إبطال حق الغانمين أو ملكهم فلا

بالأسر والقسر ثبت حق الاسترقاق فيه للغانمين. البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج5، ص475.

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽²⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص7، وج3، ص18.

⁽⁴⁾ ما بين المعقولتين وردت [المسلمين] من جميع النسخ.

 ⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عليها رقطع عليهم الخراج] من كتاب المختصر. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁶⁾ ينظر: النوري: المجموع، مصدر سابق، ج3، ص452 والنوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج2، ص234.

يجوز من غير بدل يعادله، والخراج غير معادل لقلته بخلاف الرقاب لأن للإمام أن يبطل حقهم رأسًا بالقتل، والحجة عليه ما رويناه؛ ولأن فيه نظرًا لأنهم كالأكرة (أ) العاملة للمسلمين العالمة برجوه الزراعة والمؤن مرتفعة مع ما أنه يحظى به الذين يأتون من بعد، والخراج وإن قل حالاً فقد جل مآلاً لدوامه، وإن من عليهم بالرقاب والأراضي يدفع إليهم من المنقولات بقدر ما يتهيأ لهم العمل ليخرج عن حد الكراهة (2).

قوله: وَهُوَ فِي الْأَمَارَى بِالْجِيَارِ إِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ (3)، لأنه عليه الصلاة والسلام قد قتل، ولأن فيه حسم مادة الفساد، وَإِنْ شَاءَ اسْتَرَقَّهُمْ، لأن فيه دفع شرهم من وفور المنفعة لأهل الإسلام، وَإِنْ شَاءَ تَرَكُهُمْ أَحْرَارًا ذِمَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، لما بينا، إلا مشركي العرب والمرتدين، على ما نبين أن شاء الله تعالى (4).

قولة: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدُهُمُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ^(دَ)، لأن فيه تقويتهم على المسلمين، فإن أسلموا لا يقتلهم لاندفاع الشر بدونه، وله أن يسترقهم توفيزا للمنفعة⁽⁶⁾ بعد انعقاد سبب الملك بخلاف إسلامهم قبل الأخذ لأنه ثم ينعقد السبب بعد⁽⁷⁾.

م، روي أن النبي ﷺ جاء إلى باب الكعبة وفيها رؤساء قريش فأخذ بعضادتي الباب وقال: ماذا ترون أني صانع بكم، فقالوا: أخ كريم [وابن أخ كريم] هم ملكت فأنصح، فقال: إنبي أقول لكم كما قال أخبي يوسف لإخوته ﴿ قَالَ لَا تَنْمِيبَ عَلَيْكُمْ مُ

 ⁽¹⁾ الأُكَرَةُ: بِفتحتين، جمع أُكَار بالتشديد، وهو الحراث. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص20.

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص384.

 ⁽³⁾ قوله: (رهو في الأسارى بالخيار إن شاء قتلهم وإن شاء استرقهم وإن شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين). القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص384.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(6) [}المتعة] من (أ).

⁽⁷⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص384.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}ملكت] ساقط من (ج).

البَوْمَ ﴾ (يوسف: 92)، فقال: أنتم (1) الطلقاء لكم أموالكم (2).

في الطحاوي: قال: ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل الذمة على القتال مع أهل الحرب؛ لأنه لا يأمن من غدرهم وخيانتهم للمسلمين، إلا أن يكون الإسلام هو الغالب فلا بأس بأن يستعين بهم حينئذ، فإذا فعل ذلك يرضخ لهم ولم يعطهم سهما كاملا من الغنيمة،

قال: وما غنم المسلمون من الأرضين كان للإمام أن يقسمها بينهم كما يقسم الغنائم إذا فتح أرضا [من أرض أهل]⁽⁵⁾ الحرب فهو فيها⁽⁴⁾ بالخيار والرأي فيها إلى الإمام يفعل ما هو خير للمسلمين، إن شاء دفع الخمس من رجالهم ونسائهم وذراريهم وأموالهم وأراضيهم، وقسم أربعة أخماس الكل بين الذين انتتحوها وغنموها، وإذا قسمها بينهم جعل الأراضي عشرية إلا إذا رضخ منها أهل الذمة ووضع عليهم الخراج، وإن شاء قتل رجالهم ودفع نساءهم وذراريهم وأموالهم وأراضيهم الخمس وقسم أربعة أخماس بين الغائمين، هذا إذا لم يسلم رجالهم.

أما إذا اسلم سقط عنهم القتل، ولا يسقط عنهم الاسترقاق والأسر؛ لأنهم اسلموا بعد الظهور والقهر والغلبة، وإن شاء قسم الكل وترك الأرضين وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة أبدا، وإن شاء نقل إليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية، خراج مقاسمة أو خراج مقاطعة، فيصرف خراجها إلى المقاتلة، وإن شاء من عليهم وجعلهم أحرارًا وترك أموالهم وأراضيهم في أيديهم ملكًا لهم ويضع على أعناقهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج، وإن أسلموا سقط عنهم جزية الرؤوس، ولا يسقط خراج الأرض، وكذلك لو باع هذا الذمي أرضه من مسلم فهي خراجية على حالها في قولهم جميعًا(ق.

^{(1) [}انتم] ساقطة من (ب).

 ⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل120، والزرعي، محمد بن أبي بكر أبوب الزرعي أبو عبد الله
 (1986)، زاد المعاد في هدي خير العباد، (تحقيق: شعيب الأرناؤوش، عبد القادر الأرناؤوش)، ط41، ج3، ص407، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الكويت.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [الغنالم]، وساقطة من (ج).

 ⁽أبها] سانطة من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج7، ص68 - 176 - 187 - 192.

في التهليب: ولو أسلم الأسير قبل أن يقسم لا يقتل، ولو قتله أحد لا شيء عليه والأحب أن يقتله غير من أسره وبعد القسمة عليه الكفارة والدية (1).

ي، قوله: وَإذا فَتَحَ الْإِمَامُ بَلَدًا عَنُوةً (2)، يتخبر في رقاب الرجال البالغين العقلاء المقاتلين بين القتل والترك بعقد الذمة والاسترقاق، ولا سبيل له إلى قتل الشيخ الفاني، والراهب الذي لا يخالط الناس والنساء والصبيان والمجانين، وقال أبو حنيفة والشخه والراهب الذي لا يخالط الناس والنساء والصبيان والمجانين، وقال أبو حنيفة والذا كان مع المشركين امرأة [تقاتل] (3) أو صبي أو مجنون أو شيخ كبير؛ فلا بأس بقتله عند قيام الحرب، ويقتل مقطوع اليد البمين، ويقتل المجنون الذي يجن (4) تارة ويفيق تارة أخرى، ومقطوع إحدى الرجلين، ولا يقتل مقطوع إحدى الرجلين، ولا يقتل مقطوع إحدى البرجلين عن خلاف، ولو كان الرهبان يُدُلُون المشركين على عورات المسلمين فقتلهم مباح، ولو طعن حربي المسلم برمح فنفذ في جوفه؛ قال أبو حنيفة رضي الله: عنه لا بأس أن يمشي إليه فيقتله، وإن كان الرمح في جوفه، ولا يكون حنيفة رضي الله: عنه لا بأس أن يمشي إليه فيقتله، وإن كان الرمح في جوفه، ولا يكون حنيفة رضي الله: في التهلكة؛ لأن الظاهر أنه لا ينجو من الطعن (5).

⁽⁴⁾ قال الزيبدي: (أي رجل من المسلمين قتل أسيرًا في دار الإسلام أو في دار الحرب قبل أن يقسموا وقبل أن يسلموا فلا شيء عليه من دية ولا قيمة ولا كفارة؛ لأنهم على أصل الإباحة فإن تسميم الإمام أو باعهم حرمت دماؤهم، فإن قتلهم قاتل غرم قيمتهم ووجبت عليه الكفارة إذا قتلهم خطأ، لأن القسمة والبيع تقرير للرق فيهم وإصفاط لحكم القتل عنهم فصار القاتل جائية كمن قتل عبد غيره ولا يجب عليه القود، لأن الإباحة التي كانت في الأصل شبهة والقصاص يسقط بالشبهة؛ فإن أسلم الأمير قبل أن يقسم حرم دمه وقسم في الغنيمة، لأن القتل عقوبة على الكفر فيرتفع بالإسلام، وأما القسمة فلأن الإسلام لا ينافي الاسترقاق). الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص263.

⁽²⁾ قوله: (وإذا فتح الإمام بلدا عنوة فهو بالخيار، إن شاء قسمه بين الغانسين وإن شاء أقر أهله عليه ووضع عليهم الخراج رهو في الأسارى بالخيار، إن شاء قتلهم وإن شاء استرقهم وإن شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [مقاتلة] من جميع النسخ، وهي ساقطة من (ب).

^{(4) [}يجن] ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

قوله: وَإِذَا أَرَادُ الْإِمَامُ الْعَوْدُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ (1)، ومعه غنيمة لا يقدر على نقلها (2)، فما كان من ماشية ذبحها وأحرقها، وما كان من حديد ونحوه دفنه في التراب، ويكسر كل شيء لا ينتفع به بعد الكسر، [أ/ 571] ويهرق المائعات، كل ذلك على وجه لا ينتفع العدو بذلك، ويقتل كل من يصلح للقتال، ويترك [النساء] (3) والصبيان والمشايخ في الطريق حتى يموتوا من العري والجوع والعطش (4).

ه قوله: وإذا أَرَادَ الْإِمَامُ الْعَوْدَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ذَبِهَا وَحَرَتَهَا وَلَا يَعْفِرُهَا وَلَا يَتْرُكُهَا (أَنَّ) وقال الشافعي رحمه الله: يتركها لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذبح الشاة إلا لمأكله (أأ). ولنا أن ذبح الحبوان يجوز لغرض صحيح ولا غرض (أأ) أصح من كسر شوكة الأعداء (أق) ثم يحرق بالنار ليقطع منفعته عن الكفارة وصار كتخريب البنيان، بخلاف التحريق [حيًا] (أو) لأنه منهي عنه، وبخلاف العقر لأنه مثله، وتحرق الأسلحة أيضًا، وما لا يحترق منها بدفن في موضع لا يقف عليه الكفار إبطالاً للمنفعة عليهم (أأ).

في الزاد: وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْعَوْدَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرُ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ذَبَحَها وَحَرَقَهَا وَالصحيح إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ذَبَحَها وَالصحيح

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(2) [}نقدها] من (ب: ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من مخطوط البنابيع.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽⁵⁾ قول: (وإذا أراد الإمام العود إلى دار الإسلام ومعه مواش فلم يقدر على نقلها إلى دار الإسلام ذبحها وحرقها ولا يعفرها ولا يتركها). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

 ⁽⁶⁾ ينظر: الشريئي، محمد الخطيب الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج4،
 ص227، دار الفكر، بيروت.

⁽٦) أغرض] ساقطة من (أ).

^{(8) [}العدر] من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [قبل الذبح] من كتاب الهداية.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابن، ج2، ص385.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

قولنا؛ لأن إلحاق الغيظ والضرر بهم من أكد الأغراض⁽¹⁾.

[مكان تقسيم الغنائم]

ه، قوله: وَلَا يَفْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ حَتَّى يُخْرِجَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ (2)، وقال الشافعي رحمه الله: لا بأس بذلك (3)، وأصله: أن الملك للغانمين لا يثبت قبل الإحراز بدار الإسلام عندنا، وعنده يثبت، ويبنى على هذا الأصل عدة من المسائل ذكرناها في كفاية المنتهى (4) بتوفيق الله تعالى، له أن سبب الملك الاستيلاء إذا ورد على مال مباح كما في الصيود (5)، ولا معنى للاستيلاء سوى إثبات اليد وقد تحقق.

ولنا أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب، والخلاف ثابت نيه والقسمة بيع معنى فتدخل تحته، ولأن الاستيلاء إثبات اليد الحافظة والناقلة، والثاني متعدم لقدرتهم على الاستنقاذ ووجوده ظاهرًا؛ ثم قيل موضع الخلاف ترتب الأحكام على القسمة إذا قسم الإمام لا⁶⁾ عن اجتهاد، لأن حكم الملك لا يثبت بدونه، وقيل الكراهة، وهو كراهة تنزيه (7) عند محمد رحمه الله فإنه قال: على قول أبي حنيفة

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاه، مصدر سابق، ل368.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232. :

⁽³⁾ معنى قوله: (لا بأس) محمول ما إذا قسم الإمام في دار الحرب فقسمه جائز، فإن لم يكن معه حمولة يحمل عليها المغنم أو احتاج المسلمون إليها، أو كانت علة فقسم لها المغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز، غير أن أحب ذلك إليتا وأفضله أن لا يقسم شيئًا من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى بخرجه إلى دار الإسلام. ينظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص 334.

 ⁽⁴⁾ وهو: كفاية المنتهى في شرح بداية المبتدي، وهو احد مؤلفات صاحب كتاب الهداية، وهو كتاب
عزيز الوجود يقع في ثمانين مجلدًا. ينظر: المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج1، ص8.

^{(5) [}الصور] من (ب).

^{(6) [}Y] ماقطة من جميع النسخ، والمثبت من كتاب الهداية.

⁽⁷⁾ كراهة التنزيه: معناها: ما نهي عنه نهيًا غير جازم، مثل: أكل الثوم والبصل، فمن أكلهما ممنوع من دخول المسجد. ينظر: السلمي، عياض بن نامي السلمي (2005)، أصول الفقه الذي لا يسع الفقية جهله، ط1، ص51، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

. وأبي يوسف رحمهما الله لا تجوز القسمة في دار الحرب، وعند محمد رحمه الله الأفضل أن يقسم في دار الإسلام، ووجه الكراهة أن دليل البطلان راجح إلا أنه تقاعد عن سلب الجواز فلا يتعاقد عن إيراث الكراهة (1).

في الزاد: وَلَا يَقْسِمُ غَنِينَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ حَتَّى يُخْرِجَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلامِ، هذا هو المشهور [...]⁽²⁾ من مذهب أصحابنا رحمهم الله، وعن أبي يوسف رحمه الله، إنه أن قسمه في دار الحرب جاز، وأحب إلي⁽³⁾ أن يخرج إلى دار الإسلام فيقسم، وقال الشافعي رحمه الله: تجوز قسمتها في دار الحرب، والصحيح قولنا؛ لأنه يؤدي إلى إسقاط حق⁽⁴⁾ المدد وفيه ضرر للمسلمين وخوف الكرة عليهم لأجل تأخير المدد⁽⁵⁾.

في الطحاوي: ولو قسم في دار الحرب جاز عندنا؛ لأنه قضاء في فصل مختلف فه (6).

في التحقية: فأما أحكام الأنفال⁽⁷⁾ والغنائم ههنا ثلاثة أشياء: النقل⁽⁸⁾، والغنيمة، والقيء.

أما النفل؛ فما خصه الإمام لبعض الغزاة (9) تحريضًا لهم [على القتال لزيادة قرة وجرأة منهم بأن قال: من قتل قتيلا فله سلبه، أو قال: لسرية] (10) فقال: ما أصبتم فهو لكم، أو قال: لأحد معين، ما أصبت فهو لك فإنه مختص به ويثبت الملك له في النفل

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص 385.

^{(2) [}طلب] من (ب).

^{(3) [}إلى] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}حن] سانطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل368؛ والشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص334.

⁽⁶⁾ أي: ثر قسم بعد أن أصبحت دار الحرب دار إسلام، وثم يقسمها قبل ذلك، لظهور المسلمين وحيازتهم ثها، جاز تقسيم الغنائم فيها. ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج7، ص24.

^{(7) [}الانعال] من (أ):

^{(8) [}النقل] من (أ).

^{(9) [}الغزاة] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبته من كتاب التحفة.

ولا يشاركه فيه غيره من الغزاة، والسلب عبارة عن ثياب المقتول وسلاحه التي أمعه ودابته التي عليها وسرجها وآلاتها وما عليها من الجعبة التي فيها من الأموال، وما على المقتول من الكيس الذي فيه الدراهم، فإما ما يكون مع غلامه على فرس آخر وأمواله على دابة أخرى فذلك من الغنيمة يشترك فيه الغزاة كلهم وهذا عندنا، وعند الشافعي رحمه الله السلب للقاتل وإن لم ينص عليه الإمام وهي مسألة معروفة (2).

وأما الفيء: فما حصل من غير مقاتلة، فهو خاص لرسول الله على، والخمس الأربابه المذكورين، فيتصرف فيه رسول الله على كيف ما شاء، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفَتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَاكِنَّ اللّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ, عَلَى مَن بَشَاهُ ﴾ (الحشر: 6).

وأما الغنائم: فهو اسم لما وجد من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة بسبب القتال بإذن الإمام؛ ثم يتعلق بالغنائم أحكام منها: حكم ثبوت [الحق](3) والملك فيها(4).

فنقول: هذه أقسام ثلاثة: أحدها أن يتعلق لكم (أن حق التملك للغزاة بنفس الأخذ والاستيلاء ولا يثبت الملك به قبل الإحراز بدار الإسلام عندنا، خلافا للشافعي رحمه الله فإن عنده في قول يثبت الملك بنفس الأخذ، وفي قول بعد الفراغ من القتال وانهزام العدو، ويبتنى على هذا الأصل فروع منها:

أن الإمام إذا باع شيئًا من الغنائم لا لحاجة الغزاة، أو باع واحد من الغزاة في دار الحرب فإنه لا يضمن، ولو مات⁶ واحد من الغزاة لا يورث سهمه، ولو لحق مدد الجيش قبل القسمة في دار الحرب يشاركونهم في الغنيمة، ولو قسم الإمام في دار

^{(1) [}الذي] من (ب).

 ⁽²⁾ ينظر: النووي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، منهاج الطالبين وعمدة المفتين، ج1، ص93،
 دار المعرفة، بيروت.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الحد] من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب التحقة.

⁽⁴⁾ علاء الدين السمر قندي، تحفة الفقهاء، مصدر سابن، ج3، ص297.

^{(5) [}لكم] سائطة من (ب، ج).

^{(6) [}أن] من (أ).

الحرب للاجتهاد ولا باعتبار حاجة الغزاة فإنه لا يصح القسمة عندنا⁽¹⁾، وعند الشافعي رحمه الله خلاف ما ذكرنا في هذه الفصول⁽²⁾.

ب، الرِدءُ بالكسر: العون (³⁾. قتلهُ قتلاً، والقتلةُ: المؤة، وبالكسر: الهيئة والحالة، والقتلى جمع قتيل، وقاتلهُ مقاتلةُ وتتالاً، والمقاتلةُ المقاتِلونَ، والهاء للتأنيث على تأويل الجماعةِ، والواحدُ: مقاتل (4).

[حق المدد في الغنيمة]

ي، قوله: وإذا لَجِقَهُم المَدَدُ فِي ذارِ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِزُوا الْغَنِيمَةُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ شَارَكُوهُمْ فِيهَا (5) يريد به إذا لحقهم في دار الحرب قبل قسمة الغنيمة، فإن قيل: بأن قسمة الغنيمة لا تجوز عندكم في دار الحرب فوجب أن يشاركهم المدد اعتبارًا بما إذا كان قبل القسمة قلنا: فعم، إلا أن القسمة صادفت محل الاجتهاد فنفذت، وعلى هذا قال صاحب الكتاب (6): قسمها بين الغانمين [أ/ 572] قسمة إيداع، كيلا يصادف حكمه (7) محل الاجتهاد فيملك كل واحدٍ ما أصابه منها، وإن لحقهم المدد في دار الحرب بعدما باعوا الغنيمة وأخذوا ثمنها، فلاحق لهم فيها؛ لأنه استقر حق الغانمين في البيع وكذا الجواب في [السلب] (8).

ه قوله: وإذا لَحِقَهُمْ المَدَدُ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِزُوا الْغَنِيمَةَ بِدَارِ الْإِسْلَامِ

^{(1) [}عندنا] سانطة من (h ج).

⁽²⁾ علاء الذين السمرقندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص298 - 299. وينظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص142.

^{(3) [}ساقطة] من (ب). المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص205.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص401.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 233.

⁽⁶⁾ ويقصد به صاحب كتاب القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(7) [}حكمه] ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين وردت [السبي] من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب: الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

شَارَكُوهُمْ فِيهَا⁽¹⁾، خلافا للشافعي رحمه الله بعد انقضاء القتال⁽²⁾، وهو بناء على ما مهدناه من الأصل، وإنما ينقطع حق المشاركة عندنا بالإحراز أو بقسمة الإمام في دار الحرب أو ببيعه المغانم فيها، لأن بكل [واحد]⁽³⁾ منها يتم الملك فينقطع [حق]⁽⁴⁾ شركة المدد⁽⁵⁾.

قال: وَلَا حَتَّ لِأَهْلِ سُوقِ الْعَسْكَرِ فِي الْغَنِيمَةِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا (6)، وقال الشافعي رحمه الله: في أحد قوليه يسهم (7) لهم، لقوله عليه الصلاة والسلام: (الغنيمة لمن شهد الوقعة) (8)؛ ولأنه وجد الجهاد معنى بتكثير السواد (9x01)، ولنا أنه لم توجد المجاوزة على قصد القتال فانعدم السبب الظاهر فيعتبر السبب الحقيقي وهو القتال، فيفيد الاستحقاق على حسب حاله فارسًا أو راجلاً عند القتال، وما رواد مرقوف على عمر وينه، وتأويله أن يشهدها على قصد القتال (11).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

⁽²⁾ التروي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج10، ص263.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽ة) المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص385 - 386.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

⁽⁷⁾ إيسهم ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ وإسناده: عن طارق بن شهاب يقول إن أهل البصرة غزوا أهل نهاوند فأمدوهم بأهل الكوفة وعليهم عمار بن ياسر فقدموا عليهم بعد ما ظهروا على العدو فطلب أهل الكوفة الغنيمة وأراد أهل البصرة أن لا يقسموا لأهل الكوفة من الغنيمة فقال: رجل من بني تميم لعمار بن ياسر أيها الأجدع تريد أن تشاركنا في غنائمنا قال: وكانت أذن عمار جدعت مع رسول الله على فكتبوا إلى عمر بن الخطاب على فكتب إليهم عمر (إن الغنيمة لمن شهد الوقعة). وحديث طارق بن شهاب إسناده صحيح، رقم الحديث: 17733، باب الغنيمة لمن شهد الوقعة، البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج9، ص50.

^{(9) [}الشراء] من (ب).

⁽¹⁰⁾ الديمياطي، إعانة الطالبين، مصدر سابق، ج2، ص205؛ والماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص413.

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص386.

ني الزاد: وَلَا حَنَّ لِأَهْلِ سُوقِ الْعَسْكَرِ فِي الْعَنْيِمَةِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله وفي قول آخر لهم سهم (أ)، والصحيح قولنا: لأنهم قصدوا التجارة بالخروج دون الجهاد، وقد قال ﷺ: (ولكل امرئ ما نوى)(5x²).

[أحوال المرأة في القتال]

في الطحاوي: وإن كان فيهم نساء يداوين الجرحى ويقمن بمصالح المقاتلة والغزاة، أو فيهم عبيد يقاتلون مع الغزاة بإذن مواليهم، أو فيهم أهل الذمة حضروا للقتال بإذن الإمام وقاتلوا مع المسلمين (4)، فإن الإمام يرضخ (5) لهم، ولا يبلغ لراجلهم سهم الرجالة ولا لفارسهم سهم (6) الفرسان، وكذلك حكم الغلام المراهق الذي لم يبلغ العشرة (7) والمعتود (8) إذا قاتلا يرضخ لهما ولا يسهم.

وأما المرأة إذا دخلت دار الحرب لخدمة زوجها، والعبد (أ) إذا دخل لخدمة مولاه ولا يقاتل فلا يعطى له من الغنيمة أشيء إذا لم يقاتل، وكذلك الرجل إذا دخل للتجارة في المعسكر فلا يسهم بشيء إذا لم يقاتل، فإن [...] (10) قاتل كما يقاتل الغزاة أسهم له

⁽¹⁾ ريقصد بالقولين: الأول: يعين سهم لمن شارك بالقتال. والثاني: من لم يشارك بالقتال وهم الصبيان والمجانبن والنساء والعبيد والتجار وأعل الذمة، حيث يفضل من قاتل على من لم يقاتل، إلا أن الأوزاعي قال: بسهم لجميع هؤلاء استدلالا بالحديث (الغنيمة لمن شهد الواقعة). ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص413.

 ⁽²⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن عمر بن الخطاب، رقم الحديث: 1، باب بده الوحي.
 البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص3.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل368.

^{(4) [}الإمام] من (ب).

⁽⁵⁾ يُرضَخ: أي يعطى لهم شيء قلبل دون السهام. النسفي، طلبة الطلبة، مصدر سابق، ج أ، ص189.

^{(6) [}سهم] ساقطة من (ب).

^{(7) [}العشرة] ساقطة من (أ، ج).

^{(8) [}المعترء] ساقط من (ب).

^{(9) [}العيد] ساقط من (ب).

^{(10) [}كأن] من (ب).

كما يسهم لهم، [وكذلك الرجل](1) يؤاجر نفسه لخدمة إنسان فلا سهم له من الغنيمة](2)، كالعبد، إلا إذا قاتل مع الغزاة يسهم له كما يسهم لهم، وبطلت أجرته عن المستأجر في مدة القتال مع العدو(3).

أحوال الغزاة وأمان الكافرا

وفي التحفة: ولا ينبغي للغزاة أن يقر⁽⁴⁾ واحد⁽⁵⁾ من⁽⁶⁾ اثنين منهم، والحاصل أن الأمر مبني على غالب الظن، فإن غلب في ظن المقاتل أنه يغلب ويقتل فلا بأس أن يفر منهم ولا [عبرة بالعدد]⁽⁷⁾ حتى لو أن الواحد إذا لم يكن معه سلاح [فلا بأس بأن يغر من اثنين معهما السلاح]⁽⁸⁾ أو من الواحد الذي معه السلاح؛ ثم [...]⁽⁹⁾ الغزاة هل لهم أن يؤمنوا الكفرة فإن كان عندهم أن القوة للكفرة يجب أن يؤمنوا حتى [يتقووا]⁽¹⁰⁾ ثم يخبروهم (²¹⁾ بنقض الأمان ويشتغلوا بالقتال، لأن الأمان في هذه الحالة في معنى القتال؛ ثم أمان الواحد الحر أو العبد المقاتل أو المرأة صحيح بلا خلاف.

فأما أمان⁽¹²⁾ العبد المحجور فلا يصح عند أبي حنيقة وعند أبي يوسف رحمهما

ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرقين ساقط من (أ).

 ⁽³⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج7، ص137؛ والأندريتي، الفتارى التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص197.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [يغزو] من (ب).

^{(5) [}احد] من (ب).

^{(6) [}من] ساقطة من (ب).

 ⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [من غيرهم من العدر] من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب التحفة.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [السلاح] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ينفروا] من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب التحقة.

^{(11) [}يخرجوهم] من (أ).

^{(12) [}أن] من (ب).

الله، ومحمد والشافعي رحمه الله يصح والمسألة معروفة، وأما أمان الصبي المراهق فلا يصح [عندهم وعند محمد يصح، وأجمعوا أنه لا يجرز أمان التاجر] في دار الحرب، ولا الأسير فيها، ولا أمان من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا، ويستوي فيه الأعمى والمريض والشيخ الكبير لأن هؤلاء من أهل الرأي؛ ثم بعد صحة الأمان (2) [...] في للإمام أن ينقض إذا رأى المصلحة فيه لكن (4) يخبرهم بذلك؛ ثم يقاتلهم حتى لا يكون [تغريرًا لهم] (5).

وكذلك الجراب في المرادعة وهو الصلح على ترك القتال مدة بمال أو بغير مال تجوز من الإمام إن رأى المصلحة ثم يخبرهم بالنقض وينقض [حتى لا يكون تغريرًا] (6)، وما أخذ من المال إن لم يتم المدة يرد إليهم بقدره، وكذلك الموادعة في حق المرتدين وأهل البغي جائزة إذا كان فيه مصلحة لأن هذا بمنزلة الأمان والله أعلم، وهذا إذا كان الصلح على أن يكونوا على [حكم الكفر، ولو صالحناهم بحال على أن يكونوا على وعيرون ذمة ولا يجوز لنا (8) أن ننقض ذلك كعقد [اهل] (9) الذمة سواء (10).

م، قوله: وَقَالَ أَبُو بُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَصِحُ أَمَانُهُ (الله الله عبد الله على سهم مترشد (12) ورمى به إلى قوم محصورين فرفع ذلك إلى عمر فأجاز أمانه، وقال هذا

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبته من كتاب التحقة.

^{(2) [}الأمان] ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لأن] وهي ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ إثم من (أ، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عذرًا بهم] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقر فتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من (أ، ج).

^{(8) [}لتا] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعفوفتين ساقطة من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ علاد الدين السمر قندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص296 - 297.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

^{(12) [}مترسيد] من (ب): [مرسيد] من (ج). منرسيت: وهي باللغة الفارسية القديمة، من كتاب المبسوط، ج10، ص70.

أمان (1)، كذا في المبسوط (2).

ني الزاد، قوله: وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ الْعَبْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ إِلَّا أَنْ يَأْذُنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْقِتَالِ، وقالا يَصِحُ أَمَانُهُ (أَنَهُ (أَنَهُ أَنَهُ وَهُو قُولُ الشَّافِعي رحمه الله (أُنَّ)، وذكر الطحاوي قول أبي يوسف مع أبي حنيفة بجيئه، [والصحيح قول أبي حنيفة] (أنّ)، لأن الأمان لم يصادف محله فيلغو، بيانه أن محل الأمان الخائف والكافر لا يخاف من العبد المحجور عن القتال، وبيان أن محل الأمان الخائف لأنه إثبات الأمن وهذا لا يتحقق إلا في محل فيه خوف فجاء ما قلنا (أ).

[حكم تملك أموال الحرب]

ي، وإذا غَلَبَ التُّرْكُ عَلَى الرُّومِ (7)، فالترك حربي مثل الروم فإذا غلبوا على الروم [وأخذ أموالهم، واسترق أولادهم] (8) ملكوها، فإنْ غَلَبْنَا عَلَى التُّرْكِ حَلَّ لَنَا مَا نجده (9) مِنْ أَمْوَالِهِمْ واسترقاق أولادهم، وكذلك على العكس ولا يمنع صلحنا مع أحد الفريقين عن ذلك، وإن دخل المسلم دار الحرب بأمان فاشترى منهم من أموالنا ومماليكنا، وقد كانوا أخذوها منا بالقهر والغلبة، ثم أخرجها إلى دار الإسلام فوجدها مالكها أخذها بالثمن الذي اشتراها التاجر، وإن كان اشتراها بخمر أحذها بالقيمة،

⁽¹⁾ قال عمر فيشت: (إنه رجل من المسلمين وهذا العبد كان مقاتلا لأن الرمي فعل المقاتل ولأنه إذا كان متمكنا من القتال لوجود الإذن من مولاه قهم يخافونه فعقده يكون على نفسه ثم يتعدى حكمه إلى الغير). السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص70.

 ⁽²⁾ النسفي، المضافع، مصدر سابق، ل121، رينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10،
 ص70.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

⁽⁴⁾ الشائعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص227.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق؛ أ،369.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيع.

^{(9) [}يحل] من (ج).

وكذلك إذا وهبه الحربي منه شيئًا أن أو اشتراه بما ليس له مثل، وإن [أسر] أمرة أخرى من يد المشتري الأول أحق به من أخرى من يد المشتري الأول فاشتراه تاجر آخر فأخرجه فالمشتري الأول أحق به من المالك القديم، فإذا أخذه فالمالك بالخيار إن شاء أخذه بالثمنين جميعًا، وإن شاء تركه، وإن ترك الأول أخذه، فللمالك أن يأخذه بما اشتراه الثاني (3).

وإن اشترى العبد المأسور رجل فلم يقبضه حتى أسر [أ/ 573] ثانيًا ثم اشتراه آخر فأخرجه إلى دار الإسلام، فحق الأخذ [للبائع، ثم يأخذه] (أ) منه بالثمنين إن شاء، وإن تركه البائع فللمشتري الأول أن يأخذه بالثمن الذي اشتراه الثاني، ويدفع للبائع الأول ثمنا آخر وإن لم يأخذه فلا شيء عليه، وإن كانت المأسورة جارية فاشتراها مسلم فأخرجها إلى دار الإسلام ثم زوجها من رجل فولدت أولادًا [...] (أ) فللمالك القديم أن يأخذ الجارية مع أولادها ويبطل النكاح في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهم أرقاء، فإذا أعتق التاجر أولادها فللمالك القديم أن يأخذ الأم بالثمن الذي اشتراها التاجر به فإن عميت (أ) المأسورة بعد ما اشتريت كان للمالك أن يأخذها بالثمن في قولهم، وقبل في قول أبي حنيفة والله يأخذها بقيمتها عمياء،

وإذا وجد المالك ماله في الغنيمة قبل القسمة أخذه بغير شيء، وإن وجده بعد القسمة أخذه بالقيمة، وإن كان عبدًا فأعتقه الذي كان في سهمه، نفذ عنقه ويطل حق المالك، وإن باعه من رجل كان له أن يأخذه بالثمن الذي باعه منه، وليس له أن ينقض البيع وعن محمد رحمه الله له نقضه وأخذه بالقيمة، ولو فدى الحر المأسور رجل بامرأة جاز وضمن ما أدى عنه، وكذلك في المكاتب عند أبي حنيفة وإلى ، ولو أمر الحر حرًا آخر بأن يشتري حرًا فاشتراه رجع (٢) بثمنه على الأمر ولا يرجع به على

إساقطة] من (أ: ج).

⁽²⁾ ما بين المعقر فنين وردت [اشتري] من جميع النسخ.

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(5) [}نعلي] من (أ).

^{(6) [}عملت] من (h).

^{(7) [}رجل] من (ب).

 $^{(1)}$ لمأسو ر $^{(1)}$

في التحفة: فأما حكم أموالنا التي أخذوا من المسلمين بالقهر والغلبة في دار الإسلام قبل أن يحرزوا بدار الحرب لا يثبت [الملك] (2) [لهم، وإن أحرزوا] (3) [يثبت] (4) الملك [لهم] (5) عندنا، وعند الشافعي رحمه الله لا يثبت، وكذا الجواب في عبيدنا إذا أخذوا في دار الإسلام (6).

في الزاد، قوله: وإذا غَلَيُوا عَلَى أَمْوَالِنَا وَأَحْرَزُوهَا بِدَرَاهِم مَلَكُوهَا (7)، وقال الشافعي رحمه الله: لا يملكونها (8). والصحيح قولنا، لأن الاستيلاء ورد على مال مباح غير مملوك، لأن العصمة حيث تثبت [إنما] (9) تثبت [يصفة الملك وبعد الإحراز بدار الحرب زال الملك فيزول ما يثبت] (01) صفة له، أو صيانة له (11)، وبيانه زوال الملك بعد الإحراز بدارهم، أن الملك عبارة عن القدرة الحقيقية المعتبرة شرعًا، وبعد الإحراز زالت القدرة الحقيقية المعتبرة شرعًا، وبعد الإحراز مباح غير مملوك فيوجب إفادة الملك كالحطب، والحشيش، والفقه الجامع بينهما حاجة المستولى (12) إليه (13).

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب التحقة.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب التحقة.

⁽⁶⁾ علاء الدين السمر قندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص304.

⁽⁷⁾ توله: (وإذا غلبوا على أموالنا فأحرزوها بدراهم ملكوها فإن ظهر علبها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهي لهم بغير شيء، وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن أحبوا). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

⁽⁸⁾ بنظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابق، ج3، ص316.

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين رردت (إنما الملك فيسن] من (ب، ج)،

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(11) [}له] ساقطة من (أ، ب).

^{(12) [}المتولي] من (أ).

⁽¹³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابن، ل369.

[تملك الإنسان بالغلبة]

ه، قوله: وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْنَا أَهْلُ الْحُرْبِ بِالْغَلَبَةِ مُذَبِّرِينَا وَأُمْهَاتِ أَوْلَادِنَا وَمُكَاتَبِينَا وَأَحْرَارَنَا وَنَمْلِكُ عَلَيْهِمْ جَبِيعَ ذَلِكَ (أ)، لأن السبب إنما يفيد [الملك] (أ) في محلة والمحل [المال] (أ) المباح والحر معصوم بنفسه، وكذا من سواه لأنه تثبت الحرية فيه من وجه، بخلاف رقابهم لأن الشرع أسقط عصمتهم جزاء على جنايتهم وجعلهم أرقاء ولا جناية من هؤلاء (أ).

م، الشرع أسقط عصمتهم وضرب الرق (ق) عليهم وجعلهم عرضة للتمليك والابتذال جزاء على خيانتهم (أ)، لأنهم لما أنكروا وحدانية الله تعالى جازاهم الله تعالى بأن جعلهم عبيد عبيده (7).

ه، وإذا لم يثبت الملك لهم عند أبي حنيفة والله يأخذه المالك [القديم] (8) بغير شيء موهوبًا كان أو مشترى أو مغنومًا قبل القسمة وبعدها يؤدي عوضه من بيت المال، لأنه لا يمكن إعادة القسمة، لتفرق الغانمين وتعذر اجتماعهم، وليس [له] (9) على المالك جعل الآبق لأنه عامل لنفسه إذ في زعمه أنه ملكه (11×11).

في الزاد، قوله: وإن أَبْنَ عَبْدُ الْمُسْلِمِ فَدَخَلَ إليهمْ فَأَخَذُوهُ لَمْ يَمْلِكُوهُ (12) عِنْدَ أبي

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الحكم] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص393 - 394.

^{(5) [}الرقاب] من (ب).

⁽⁶⁾ إجنايتهم من (ب، ج).

⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل121.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ: وقد أثبتها من كتاب الهداية.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

^{(10) [}ملكه] سانطة من (أ).

⁽¹¹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص394.

^{(12) [}يمكنوا] من (أ).

حَنِيفَةَ عِنِينَ ، وقالا مَلَكُوهُ وإِنْ نَدْ إليهم بَعِيرٌ فَأَخَدُوهُ مَلَكُوهُ العبد أيضًا، والصحيح قوله، لأن العبد حين انفصل من دار الإسلام قبل أن يصل (2) إلى دار الحرب زالت يد المولى عنه لاستحالة ثبوت يده في دار أخرى، ولهذا لو وهبه لابنه الصغير في هذه الحالة لم يجز فصار في يد نفسه، فهم حين أخذوه من يد نفسه، وهي بدلا يتعلق بها حق (3) التمليك فصار كمن اشترى من العبد أو استوهب بخلاف المتردد في دار الإسلام، لأن يد المولى ثابتة حكما، بخلاف البعير لأنه لا يد له أصلاله).

[قسمة الغنائم بدار الحرب]

ه قوله: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ حَمُولَةٌ [يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْغَنِائِمَ قَسُمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ قِسْمَةَ إِيدَاعِ لِيَحْمِلُوهَا إِلَى دَارِ] أَنَّ الْإِسْلَامِ ثُمَّ يَرْتَجِعُهَا أَنَّ مِنْهُمْ وَيَقْسِمُهَا أَنَّ وَاللَّهِ وَلَمْ يَسْرَطُ رَضَاهُم، وهو رواية السير الكبير (10) ولم يشترط رضاهم، وهو رواية السير الكبير (10) والجملة في هذا أن الإمام إذا وجد في المغنم حمولة يحمل الغنائم عليها لأن الحمولة والمحمول لهم، وكذا إذا كان في بيت المال فضل حمولة لأنه مال المسلمين، ولو كانت للغائمين أو لبعضهم لا يجبرهم في رواية السير الصغير (11)، لأنه ابتداء إجارة

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابن، ص233.

^{(2) [}يصير] من (أ).

^{(3) [}حق] ساتطة من (ب).

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل369 - 370.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}يجمعها] من (ب)،

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233 - 234.

⁽⁸⁾ ويقصد به صاحب الهدابة المرغيناني.

⁽⁹⁾ ويقصد به: مختصر القدوري،

⁽¹⁰⁾ رهو كتاب من تأليف الإمام محمد بن الحسن الشبياني، وهو آخر مصنفاته والتي تعرف بظاهر الرواية.

⁽¹¹⁾ وهو: أيضًا من كتب ظاهر الرواية في المذهب الحنفي، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وهو كتاب محقق مطبوع، حققه مجيد خدوري، دار النشر؛ الدار المتحدة للنشر - بيروت، ط1، سنة 1975، وعدد اجزائه: 1.

وصار هذا كما إذا نفقت دابته في مفازة ومع رفيقه فضل حمولة ويجبرهم في رواية السير الكبير، لأنه دفع الضرر العام بتحميل ضرر خاص⁽¹⁾.

م، الحمولة: ما يحمل عليه من فرس أو بعير أو بغل أو حمار (2).

[حق الميت في الغنيمة بدار الحرب]

هـ، قوله: وَلَا يَجُورُ بَيْعُ الْغَنَائِمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ⁽³⁾، في دار الحرب، لأنه لا ملك قبلها،
 وفيه خلاف الشافعي رحمه الله⁽⁴⁾.

م، قوله: وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَنَائِمِ [قَبْلَ الْقِسْمَةِ]⁽⁵⁾، أي لا يجوز للغانمين بيعها، لأن للإمام ولاية البيع كذا ذكره في المبسوط، [وذكر في شرح أبي نصر رحمه الله الحق يثبت بنفس الأحذ ويتأكد بالإحراز [ويملك بالقسمة]⁽⁶⁾، والدليل عليه ما ذكر في المبسوط]⁽⁷⁾، إذا أعتق رجل من الجند جارية من الغنيمة في القياس ينفذ عنقه، لأن حقهم تأكد بالإحراز ألا ترى أنه بالقسمة يتعين ملك كل⁽⁸⁾ واحد منهم والقسمة لتمييز الملك لا لابتداء الملك فتبين به أن الملك كان ثابتًا من قبل⁽⁹⁾.

في الزاد، وَمَنْ مَاتَ مِن الْغَانِمِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْغَبِيمَةِ (10)، وقال الشافعي رحمه الله: إذا مات بعد انقضاء الحرب فنصيبه لورثته (11)، لما

⁽¹⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص386.

⁽²⁾ التسفى، المناقع، مصدر سابق، ل121.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، ص234.

 ⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص386، والمارودي، أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البدادي (ت450هـ)، الإنتاع في الفقه الشافعي، ص178، المكتبة الشاملة.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من (ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(8) [}كل] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق: ل121؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص50.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽¹¹⁾ ينظر: النوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص378.

ذكرنا، أنها لم تملك قبل الإحراز بدار الإسلام، فلا يجري فيها الإرث(1).

قوله: وَمَنْ مَاتَ [من الغانمين] (2) بَعْدَ إِخْرَاجِهَا إِلَى دَارِ [أ/ 574] الْإِسْلَامِ فَنَصِيبُهُ لِوَرَثَتِهِ، لَمَا أَنْ حقهم قد استقر بالحيازة (3).

في الطحاوي: ومن مات في دار الحرب من الغانمين فإنه ينظر: إن مات بعد ما قسم الإمام، أو بعد ما باع الإمام وفرغ والغنائم في دار الإملام، أو بعد ما باع الإمام وفرغ والغنائم في دار الإملام، أو في دار الحرب ليقسم الثمن بينهم، أو بعد ما نفل الإمام لهم شيئًا من الغنيمة تحريضًا للقتال، أو بعد ما فتح الإمام (أ) دار الحرب وأجرى فيها حكمًا من أحكام المسلمين وجعلها دار الإسلام، فإن مات بعدما وجد واحد من هذه الأشياء التي ذكرنا صار نصيبه موروثًا عنه لورثته، وإذا مات قبل وجود (أ) واحد من هذه الأشياء بعد إصابة الغنيمة فلا يكون نصيبه موروثًا عنه (أ).

ولو لحقه المدد من الغزاة بعدما غنمه الأولون، [هل يشاركونهم أم لا؟ ففي الموضع الذي مات واحد من الأولين] (7)، لا يكون نصيبه موروثا عنه، والمدد يشاركونهم في الغنيمة ويكون المدد والأولون فيه شرعا سواء، وفي الموضع الذي لو مات واحد من الأولين يكون نصيبه موروثًا عنه، والمدد إذا لحقهم لا يشاركونهم في الغنيمة، وهذا كله عندنا(8)، وعند الشافعي رحمه الله يصير ملكا لهم

 ^{(1) (}وذلك لأن حق الغانمين لا يثبت فيها ما لم يحرزوها بدار الإسلام ولا يملكونها إلا بالقسمة فمن مات منهم قبل ذلك لا يستحق منها شيئا). ينظر: الزييدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص266.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [منهم] من جميع النسخ.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، أ.370.

^{(4) [}الإسلام] من (ج).

^{(5) [}وجود] ساقطة من (ج).

⁽⁶⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاري التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص143.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ وهي كالأتي: لأنها مرتبطة بقول الطحاوي:

⁻ إن مات بعدما رجد واحد من الأولين أو الأشياء التي ذكرها الطحاوي رحمه الله أعلاه، صار نصيبه موروثا عنه لورثته، والمدد إذا لحق الجيش قبل القسمة في دار الحرب يشاركهم بالقسمة.

بالإصابة (١) والأخذ (٢)، حتى إن واحدًا منهم لو مات بعد الإصابة والأخذ فلا يشاركونهم فيها (٤).

[نفل الإمام في حال القتال]

م، التنفيل (⁴⁾: عند الفقهاء، وهو ما يحرض الإمام بعض الغانمين فيقول: من قتل قتيلاً فله سلبه سمي قتيلا⁽⁵⁾ لقربه من القتل وسمي ما على المقتول من الثياب والسلاح سلبا لأنه يسلب غالبا ويعود⁽⁶⁾ إليه ⁽⁷⁾.

- رإذا مات قبل وجود واحد من الأشياء التي ذكرها الطحاوي، بعد إصابة الغنيمة فلا يكون نصيبه موروثًا عنه لورثه، ويكون نصيبه بين عامة الغانمين، والمدد إذا لحق الجيش بعد القسمة في الدار الحرب لا يشاركهم بالقسمة.

ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص503؛ والأندريني، الفتارى التاتارخانية، مصدر سابق، ج5، ص539 - مصدر سابق، ج5، ص539 - 539.

- (أ) [بالأصالة] من (ب).
- (2) [والأخذ] ساقطة من (ب).
- (3) رهي: لو مات الرجل بعد انقضاء الحرب ربعد حيازة المال وقبل الحيازة انتقل حقه إلى ورثته، والمدد لا يشاركونهم بالقسمة. ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج14، ص159، والتوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص377 378.
- (4) وهو ما نقله الإمام أو صاحب الجيش بعض أمل العسكر من شيء زائدا على ما يصيبه من قسمة الغنائم ترغيبا له في القتال، ولا يتغل إلا في وقت القتال أو بعد القسمة من الخمس، أو مما أذاء الله عليه، فأما إذا أواد التنفيل بعد وضع الحرب أوزارها من وأس الغنيمة فليس له ذلك، فالتنفيل: هو إعطاء شيء زائد على سهام الغانمين، ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، (تحقيق: على محمد البجاوي، ومحمد أبو القضل إبراهيم)، ط2، ج4، ص13، دار المعرفة، لبنان.
 - (5) [قتيلا] ساقط من (ج).
 - (6) [بيؤول] من (ب، ج).
 - (7) النسقي، المتافع، مصدر سابق، ل121.

ي، قوله: وَيُحَرِضْ بِالنَّفُلِ⁽¹⁾ عَلَى الْقَتْالِ⁽²⁾، فالتنفيل أن يقول الإمام من أخذ شيئًا فهو له، وإذا أصاب بعد ذلك الدراهم والدنائير وغيرهما فهي له ولا خمس فيه، وإن قال: [من أخذ شيئًا فله الربع أو النصف فله ما شرط له وما بقي يجب فيه الخمس ويشاركهم فيه الأخذ، وإن قال: [⁽³⁾ لسرية قد جعلت لكم الربع فلها ذلك وما بقي [بينهما]⁽⁴⁾ وبين الغانمين⁽⁵⁾.

وإن قال: مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً قَلَهُ سَلَبُهُ (6)، [وهو ما] (7) كان له ما على المقتول من الثياب والسلاح وما في وسطه من الهميان (8) سواء كان فيه دراهم أو دنائير وغيرهما، وله ما ركب من الفرس وما عليه من اللجام والسرج والحقيبة [وجميع ما فيها وسائر الآلة ولا خمس فيه، وأما غلامه وجنيبته] (9) وأمتعته التي كانت على دابة أخرى فليس بسلب، وإن قتل اثنان أو ثلاثة رجال إن كان المقتول مبارزًا بحيث يقاومه الكل فسلبه لهم وإن كان عاجزًا عنهم فسلبه غنيمة، وإن ضربه رجلٌ وأخرجه من أن يكون مقاتلاً؛ ثم ضربه رجل آخر فسلبه للأول، وإن كان على العكس فهو للثاني، ومن أسر كافرًا فهو بالخيار رجل آخر فسلبه وإن شاء أتاه إلى الإمام (10).

في التهذيب: رإذا أخذ المنفل له جارية وحاضت في يده، لا(11) يبيعها ولا يطأها

^{(1) [}بالنقل] من (أ)،

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

⁽⁸⁾ الهميان: هو كيس للنفقة بشد في الوسط، تأليف: إبراهيم مصطفى، أحمد الزبات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، (تحقيق: مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ج2، ص996، دار الدعوة، القاهرة.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

^{(11) [}لا] ساقطة من (ب).

قبل الإحراز إلى دار الإسلام، وعند محمد رحمه الله له ذلك(1).

ه قوله: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُنْفِلَ الْإِمَامُ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَيُحَرِّضَ بِهِ عَلَى الْقَتَالِ فيقول:
مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ أَوْ يَقُولُ لِلسَّرِيَةِ قَدْ جَعَلْت لَكُمْ الرُّبْعَ بَعْدَ الْخُمُسِ⁽²⁾، معناه بعدما
رفع الخمس لأن التحريض مندوب إليه، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النِّيُ حَرْضِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ﴾ (الأنفال: 65) وهذا نوع تحريض، ثم قد يكون التنفيل بما
ذكر (3)، وقد يكون لغيره إلا أنه لا (4) ينبغي للإمام أن ينفل بكل المأخوذ لأن فيه إبطال
حق الكل، فإن فعله مع السرية جاز لأن التصرف إليه قد تكون المصلحة فيه (5).

قوله: وَلَا يُنْفِلُ بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ، لأن حق الغير تأكد فيه بالإحراز، قوله: إلّا مِن الْخُمْسِ⁽⁶⁾، لأنه حق للغانمين في الخمس.

ثم التنفيل قطع حق الباقين، فأما الملك فإنما يثبت بعد الإحراز بدار الإسلام لما مرّ من قبل حتى لو قال الإمام: من أصاب جارية فهي له فأصابها مسلم واستبرأها ألى يحل له وطؤها، وكذا لا يبيعها، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: له أن يطأها، ويبيعها لأن التنفيل يثبت به الملك عنده كما يثبت بالقسمة في دار الحرب وبالشراء من الحربي ووجوب الضمان بالإتلاف فقد قبل على هذا الاختلاف (6).

في الزاد، قوله: وَإِذَا لَمْ يَجْعَلْ السَّلَبَ لِلْقَاتِلِ فَهُوَ مِنْ جُمَلَةِ الْغَنِيمَةِ وَالْقَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءُ⁽⁹⁾، وقال الشافعي رحمه الله: إذا قتل المسلم وهو ممن يسهم له كافرًا مقبلا لا

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابن، ج3، ص505.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبن، ص234.

^{(3) [}ذكرنا] من (أ).

^{(4) [¥]} ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص392.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(7) [}فاشتراها] من (أ).

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص392.

^{(9) (}وإذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل وغيره فيه سواء، والسلب ما على المقتول من ثبابه وسلاحه ومركبه). القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص234.

مدبرًا فله سلبه شرط الإمام له ذلك أو لم يشرط (1)، والصحيح قولنا: لأنه من جملة الغنيمة وهبي لجميع الغانمين، لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم ﴾ (الأنفال: 41) الآية (2).

م، قوله: وَمَرْكَبِهِ^{رد}ٌ، هو معطوف على كلمة ما فيكون مرفوعًا، ولا يستقيم عطفه على الثياب والسلاح⁽⁴⁾.

أالانتفاع بالغنيمة بدار الحربا

ه قوله: وَمَنْ فَضَلَ مَعَهُ عَلَفٌ أَوْ طَعَامٌ رَدُهُ إِلَى الْغَنِيمَةِ، معناه إذا لم تقسم، وعن الشافعي رحمه الله مثل قولنا، وعنه أنه لا يرد اعتبارًا بالمتلصص، [ولنا أن الاختصاص ضرورة الحاجة، وقد زالت بخلاف المتلصص] (5) لأنه كان أحق به قبل الإحراز وبعده، وبعد القسمة تصدقوا به إن كانوا أغنياء وانتفعوا به إن كانوا محاويج لأنه صار في حكم اللقطة لتعذر الرد على الغائمين وإن كانوا انتفعوا به بعد الإحراز ترد قيمته إلى المغنم (6)، إن كان لم يقسم، وإن قسمت الغنيمة فالغني يتصدق بقيمته، والفقير لا [شيء عليه] (7) لقيام القيمة مقام الأصل فأخذ حكمه (8).

[قسمة الغنيمة]

في الزاد، قوله: وَيَقْسِمُ الْإِمَامُ الْغَنِيمَةَ فَيُخْرِجُ خُمُسَهَا وَيَقْسِمُ الْأَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ بَيْنَ

⁽¹⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص393 - 399.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل370 - 371.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل121. ومركبه: وهو ما على مركبه من السرج والآلة، وما على الدابة من ماله في جنيه أو على رسطه، وغلامه وما كان مع غلامه على دابة أخرى، وما كان على فرس آخر فليس ذلك بسلب وهو غنيمة لجميع الجيش، ينظر: القدوري، مختصر القدوري، مصدر مابق، 234.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}المغانم] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص388.

. الْغَانِمِينَ (1)، لقوله تعالى: ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَيْمَتُم نِن ثَيْءٍ ﴾ (الانفال: 41) الآية، لأن النبي ﷺ قسم أربعة الأخماس بين الغانمين (3)،

توله: لِلْفَارِسِ سَهْمَانِ وَلِلرَّاجِلِ سَهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ لِلفَارِسِ ثَلَاثُهُ أَسْهُم (⁶⁾، وهو قول الشانعي رحمه الله تعالى (⁵⁾. والصحيح، قول أبي حنيفة عِيْنَ (⁶⁾، لأن الاستحقاق بالقتال والفرس لا يقاتل كان ينبغي أن لا يستحق بالفرس شيء؛ لما أنه آلة من آلات الحرب فلا يستحق به كسائر الآلات، إلا أن الآثار اتفقت على مسهم واحد فأحذنا بما اتفق عليه الأثر، وفيما اختلفت (⁷⁾ فيه الآثار

⁽¹) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽²⁾ أخرجه البيهقي في سننه، وننصه: عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين قال: أنيت النبي في أخرجه البيهقي في سننه، وننصه: عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين قال: أنيت النبي في وهو بعرض فرسا فقلت يا رسول الله ما تقول في الغنيمة قال: لله خمسها وأربعة أخماس للجيش، قلت فما أحد أولى به من أحد قال: لا ولا السهم نستخرجه من جنبك ليس أنت أحق به من أخبك المسلم. قال: الحديث صحيح، رقم الحديث: 12641، بناب إخراج الخمس من وأس الغنيمة. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج6، هـ 224.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁵⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج2، ص98. وحجة الإمام الشافعي حديث: نافع عن ابن عمر ويضف قال: قسم رسول الله وي ي عبير للفرس سهمين وللراجل سهما، قال: قسر، نافع فقال: إذا كان مع الرجل فرس قلّه ثلاثة أسهم فإن لم يكن له فرس قلة سهم، الحرجه البخاري في صحيحه، وقم الحديث: 3988، باب غزوة خير، البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، صحيحة، وقم الحديث: 4886، باب غزوة خير، البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، صحيحة، وقم الحديث وحديث البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4،

⁽⁶⁾ وحجة الإمام أبي حنيفة حديث: يزيد الأنصاري عن عمه مجمع بن جاربة الأنصاري وكان أحد القراء الذين قرؤوا القرآن قال: قسمت نحير على أهل المخديبة تقسمها رسول الله على غلى ثمانية عشر سهما وكان الجيش ألفا وخمسمائة فيهم ثلاثمائة فارس فأعطى الفارس سهمين وأعطى الراجل سهما. أخرجه أبو داود في سنته، قال الشيخ الألباني: حديث حسن، رقم الحديث: 3015، باب ما جاء في حكم أرض خير، أبو داود، منن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص60.

⁽أ) أختلف] من (أ).

بقينا على أصل القياس (ا⁽²⁾).

قوله: وَلَا يُسْهَمُ [أ/ 575] إلَّا لِفَرَسِ وَاجِدِ⁽³⁾، وقال أبو يوسف رحمه الله: يسهم لفرسين، والصحيح قولنا، لأن ما زاد على فرس واحد⁽⁴⁾ لا يحتاج إليه للقتال فصار كالفرس الثالث⁽⁵⁾.

قوله: وَالْبَرَاذِينُ وَالْعِتَّاقُ سَوَاءُ⁽⁶⁾، وفي قول بعض الناس لا سهم⁽⁷⁾ للبراذين، وقال: الصحيح قول العامة، لأنه من الخيل، ولأنه [...]⁽⁸⁾ يصلح كل واحد منهما المنفعة لا يصلح لها الآخر، فالجيد⁽⁹⁾ يصلح للطلب والهرب، والبرذون أثبت على⁽¹⁰⁾ حمل السلاح وأكثر انعطافا⁽¹¹⁾ في القتال، فإذا كان في كل⁽¹²⁾ واحد منهما منفعة تختص بالقتال تساويا⁽¹³⁾.

ب، البرذون: التركي من الخيل، والجمع: البراذين، وخلافها العراب، والأنشى برذونة (14).

وعتاق الخيل والطير كرائمها، وقيل: مدار (15) التركيب على التقدم، منه: عتق الفرس

 ^{(1) (}فإن الأصل، أن الدليلين إذا تعارضا رتعذر التوفيق والترجيح يصار إلى ما بعد، لا إلى ما قبله).
 ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج5، ص492.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(4) [}راحد] ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(7) [}سهم] ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين رردت [لا] من (ب، ج) وهي زائدة.

⁽⁹⁾ ويقصد الخبل العربية.

^{(10) [}ني عمل] من (أ).

^{(11) [}العطايا] من (أ).

^{(12) [}كل] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371.

⁽¹⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص45.

^{(15) [}سدار] من (ب).

الخيل إذا تقدمها فنجا⁽¹⁾ منها⁽²⁾.

م⁽⁵⁾، البرذرن: فرس العجم، العتاق: فرس العرب، الإنفاق الإهلاك في الغرض ومنه النفقة وإنما خص بلفظ نفق، لأنه هلك في الغرض المطلوب له وهو الجهاد، الوقعة الحرب⁽⁴⁾ بحقيقة (⁵⁾ السبب⁽⁶⁾، عند الشافعي رحمه الله بشهود ⁽⁷⁾ الوقعة مقامه، الاعتبار لحقيقة القتال، لكن الوقوف عليه متعذر أو متعسر فأقيم شهود الوقعة مقامه، لأنه أقرب إلى القتال لنا، إن السبب هو المجاوزة، لأن الوقوف على شهود الوقعة متعسر كما كان الوقوف على حقيقة القتال متعسر الأنه أن للإمام إنما يكتب أسامي الفرسان والرجالة عند المجاوزة فارسا أو راجلاً (18/10).

 ⁽أ) [فتجاوز] من (أ).

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص330.

^{(3) [}د] من (ب).

^{(4) [}الحرب] ساقطة من (ب).

⁽ق) [بحقيقة] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}السب] ساقط من (أ).

^{(7) [}شهرد] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ لأن الغنيمة لمن شهد الرقعة، ينظر: الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، مصدر سابق، ج3، ص96.

^{(9) (}لأن المجارزة نفسها قتال لأنهم يلحقون الخوف بها والحالة بعدها حالة الدوام ولا معتبر بها ولأن الرقوف على حقيقة القتال متعسر وكذا على شهود الوقعة، لأنه حالة النقاء الصفين فتقام المجارزة مقامه إذ هو السبب المفضي إليه ظاهرا إذا كان على قصد القتال فيعتبر حال الشخص حالة المجاوزة فارسا أو راجلا، فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهم الفرسان ولو كان بقتل رجل وأخذ القيمة منه، فإذا بقي قرسه وقائل راجلا لفيق المكان يستحقه بالطريق الأولى، وإن دخلها راجلا فاشترى فرسا استحق سهم راجل). ينظر: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، البحر الوائق شرح كنز الدقائق، جدة، ص96، ط2، ج5، ص96، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

⁽¹⁰⁾ ينظر: السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج10، ص44. وجه الرواية: من أثبت اسعه في ديوان الرجالة والفرسان فقد انعقد له سبب الاستحقاق، ومن دخل دار الحرب قارسا ثم قاتل واجلا بأن كان القتال على باب حصن أو في السفية فإنه يستحق سهم القارس، وعند الشافعي وحمه الله لأنه قاتل وله فرس معد للقتال عليه لو احتاج إليه فيستحق سهم الفرسان كما يستحق الردء السهم مع المباشر.

⁽¹¹⁾ الشقى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

[الاعتبار في الغنيمة بالابتداء]

في الزاد، قوله: وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ قَارِسًا فَنَفَقَ فَرَسُهُ اسْتَحَقُّ (1) سَهُمَ فَارِسٍ، ومن دَخَلَ رَاجِلاً وَاشْتَرَى فَرَسًا [اسْتَحَقُّ] (2) سَهُمَ رَاجِلٍ، فالمعتبر عندنا، حالة الدخول، وعند الشافعي رحمه الله المعتبر حال شهود الوقعة (3).

والصحيح قولنا، لأنه وجد القتال منه فارسًا تقديرًا، وسبب استحقاق سهم الفرسان⁽⁴⁾ القتال [فارسًا، لأن القتال]⁽⁵⁾ سبب الإصابة [والإصابة سيب]⁽⁶⁾ [لثبوت الملك لأنه سبب] الاختصاص بالمصاب حقيقة، فتكون سببًا للاختصاص بالمصاب شرعًا، والملك ليس إلا للاختصاص الحاجز، إلا انه لا يمكن الوقوف على القتال حقيقة فأقيم السبب الظاهر الدال عليه مقامه [ومجاوزة الدرب فارسًا سبب دال على القتال فارسًا فارسًا فارسًا موجودًا تقديرًا كما أقمنا السفر مقام المشقة في حق اثبات الرخصة⁽⁸⁾.

[ممن لهم الرضخ]

ه، قوله: وَلَا يُسْهَمُ لِمَعْلُوكِ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا لصبِيٍ وَلَا لَذِبْتِي وَلَكِنْ يَرْضَحُ لَهُمْ الْإِمَامُ عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى اِلْإِمَامِ⁽⁹⁾، لما روي (أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يسهم للنساء

⁽أ) [ليستحق] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعفرنتين وردت [فله] من (ب، ج)، رساقطة من (أ).

⁽³⁾ دليل الشافعي: قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (الغنيمة لمن شهد الوقعة فإن حضر واحد من هؤلاء فارسا أسهم له سهم فارس، وإن حضر راجلا أسهم له سهم راجل، فإن قاتل التجار مع المسلمين أسهم لهم فرسان إن كانوا فرسانا وسهم رجاله إن كانوا رجالة). ينظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج4، 277؛ والنووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص385.

^{(4) [}الفرسته] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371 - 372.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

والصبيان والعبيد ولكن يرضخ لهم) (أ)، ولما استعان [عليه الصلاة والسلام] (2) باليهود على اليهود [لم يعطهم شيئًا من الغنيمة بمعنى لا يسهم لهم، ولأن الجهاد عبادة] (5) والذمي ليس من أهلها والصبي والمرأة عاجزان عنه، ولهذا لم يلحقهما فرضه والعبد لا يمكنه المولى وله منعه إلا أنه يرضخ لهم تحريضًا على القتال مع إظهار انحطاط رتبتهم، والمكاتب بمنزلة العبد لقيام الرق وتوهم عجزه فيمنعه المولى عن الخروج إلى القتال؛ ثم العبد إنما يرضح له إذا قاتل لأنه دخل لخدمة المولى فصار كالتاجر.

والمرأة يرضخ لها إذا كانت تداوي الجرحى، وتقوم على المرضى لأنها عاجزة عن حقيقة القتال، [فيقام هذا النوع من الإعانة مقام القتال بخلاف العبد لأنه قادر على حقيقة القتال]⁽⁴⁾، والذمي إنما يرضخ له إذا قاتل أو دل على الطريق، ولم يقاتل لأن فيه منفعة للمسلمين، إلا أنه يزاد على السهم في الدلالة إذا كانت فيه منفعة عظيمة، ولا يبلغ به السهم إذا قاتل لأنه جهاد والأول ليس من عمله، ولا يسؤى بينه وبين المسلم في حكم الجهاد⁽⁵⁾.

⁽أ) الرواية: عن ابن عباس أنه قال: كتب إليه نجدة يسأله: هل للعبد من المغتم سهم؟ وهل كن النساء يحضرن الحرب مع رسول الله يَشْقُ؟ ومتى يجب للصبي السهم في المغتم؟ وعن سهم ذوي الغربي؟ قال: فكتب إليه ابن عباس، أنه لا حق للعبد في المغتم ولكن يرضخ له، وكتب أن النساء كن يخرجن مع النبي يَشِيُّ يداوين الجرحى وأنه برضخ لهن، وأنه لا حق للصبي في المغتم حتى يحتلم، وكتب إليه في سهم ذوي الفربي أن عمر عرض علينا أن يزوج منه أبمنا ويقضي منه من مغرمنا فأبينا ذلك عليه، إلا أن يسلمه كله وأبى ذلك، قال الشيخ حسين أسد: رجاله ثقات والحديث صحيح، وقم الحديث: 2630، باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة. أبو يعلى، مسئد أبي يعلى، مصدر سابق، ج5، ص4؛ وأبو دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج5،

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽³⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية: مصدر سابق، ج2، ص390.

ي، قوله: وَلَكِنْ أَنْ يَرْضَحُ لَهُمْ الْإِسَامُ عَلَى حسب مَا يَـرَى أَنْ يريـد به مادام [ذلك] (3) أقل من السهم، أما إذا رأى ان يعطي مقدار السهم أو أكثر (4) فليس له ذلك (5).

[تقسيم الخمس]

في الزاد، قوله: وأَمَّا الْخُمْسُ فَيُقَسِّمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُم سَهُمُ لِلْيَتَامَى وَسَهُمُ لِلْمَسَاكِينِ وَسَهُمُ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ وَيَدْخُلُ فُقَرَاءُ [ذَوِي الْقُرْبَى]⁽⁶⁾ فِيهِمْ وَيُقَدِّمُونَ وَلَا يَدْفَعُ إِلَى أَغْنِيَائِهِمْ شَيْئًا⁽⁷⁾، وقال الشافعي رحمه الله: له خمس الخمس يستوي فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم⁽⁸⁾ بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويكون لبني هاشم وبني المطلب دون بني أمية وبني نوفل⁽⁹⁾،

والصحيح قولنا: لأن الخلفاء الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة أسهم، ولو كان لذوي القربي سهم ما حل لهم إسقاطه (10).

قُولُه: فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ اللهُ تُعَالَى لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ مِن الْخُمْسِ⁽¹¹⁾ لنفسه فإنما هُوَ لِاقْتِشَاحِ الْكَلَامِ تَبَرُّكَا بِاسْمِهِ تَعَالَى (12)، لما روى سفيان الثوري (13) عن عيسى بن

^{(1) [}ولا] من (ب).

⁽²⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}أو كسر] من (أ).

⁽⁵⁾ الرزمي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بني هاشم] من جميع النسخ.

^{(7) [}شيء] ساقطة من (أ). الفدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234 - 235.

^{(8) [}ويقسم] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابن، ج8، ص431 - 432.

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل372.

^{(11) [}ني الخمس] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽¹³⁾ سفيان الثوري، هو سغيان بن سعيد بن مسروق الثوري من ولد ثور بن عبد مناة بن عدنان، ومات سفيان الثوري بالبصرة مستنزا من السلطان، ودفن عشاءً وذلك في سنة 161هـ، وهو ابن

مسلم (أ) حَلِث، قال: سألت الحسن بن محمد (أ) حَلَث عن قول الله تعالى: ﴿ وَأَعَلَمُوا اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَعَلَمُوا اللهُ عَالَى: ﴿ وَأَعَلَمُوا اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلهُ عَلَمُ اللهُ عَلَّمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلّهُ عَلَمُ عَلّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلّمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلّمُ عَلّمُ عَلَمُ عَلّمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلّمُ عَلَمُ عَا عَلَمُ عَلّمُ عَلَمُ عَلّمُ عَلَمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلمُ عَلمُ عَلمُ عَلَمُ عَلمُ عَلمُ عَلمُ

قوله: وَسَهُمُ النَّبِيِ ﷺ سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَمَا سَقَطَ الصَّفِيُ (٢٠)، وقال الشافعي رحمه الله: هو للإمام بعده، ومنهم من قال: يجعل في الكراع والسلاح (٢٠)؛ والصحيح قولنا، لأن هذا السهم لو كان باقيا لأفرزه الأئمة بعده وصرفوه في وجهه ولو فعلوا ذلك لنقل إلينا كما نقل إسقاطه (٥٠).

في فتارى الحجة رحمه الله ولا يأخذ الإمام من الغنائم لنفسه شيئًا وهو بمنزلة رجل منهم⁽⁷⁾.

أربع وسنين سنة، وله من الكتب كتاب الجامع الكبير يجري مجرى الحديث وكتاب الجامع الصغير وكتاب المامع الصغير وكتاب الفرائض. ابن نديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص314.

⁽أ) هو: عيسى بن مسلم الصفار ريعرف بالأحمر من أهل سر من رأى (سامراء) حدث عن مالك ابن أنس رحماد بن زيد راسماعيل بن عياش أحاديث منكرة ررى عنه ابنه مسلم، توفي في المحرم من سنة 229هـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج11، ص160.

⁽²⁾ هو: الحسن بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب القرشي ثم الأموي ولي القضاء يسر من رأى في أيام جعفر المتركل وبعد، فأخبرني الأزهري أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عرفة قال سنة أربع ومانتين فيها ولي جعفر بن عبد الواحد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب قضاء الفضاة واستخلف على القضاء يسر من رأى الحسن بن محمد أبن أبي الشوارب وكان أنتى فقيه وقاض وكان من السخاء وإظهار المروءة والكرم على حالة لم ير عليها حاكم قط، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابن، ج7، ص410.

⁽³⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج5، ص507.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁵⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص 441.

 ⁽⁶⁾ والصفي: شيء كان بصطفيه لنفسه ﷺ مثل درع أو سبف أو جارية. ينظر: البابرتي، العناية شرح
 الهداية، مصدر سابق، ج5، ص507 - 508.

⁽⁷⁾ ينظر: الرازي، خلاصة الدلائل، مصدر سابق، ج2: ص374؛ والعيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص174.

[استحقاق ذوي القربي]

في الزاد: وَسَهُمْ ذُوِي الْقُرْنِي كَانُوا يَسْتَحِقُونَهُ فِي زَمَنِ النّبِي يَنْ بِالنّصرة وَيَعْدَهُ بِالْفَقْرِ (1)، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: يستحقونه بالاسم (2). والصحيح قولنا، لما روى أن النبي على أعطى بني هاشم وبني المطلب ولم يعط بني نوفل ولا بني عبد شمس، فجاء عثمان بن أبي العاص وجبير بن مطعم وقالا: إنا لا ننكر فضل بني هاشم لمكانك الذي وضعك (3) الله فيهم، أما نحن وبني المطلب في القرابة إليك سواء فما بالك أعطيتهم وحرمتنا، فقال على: إنهم لا يزالون معي في الجاهلية والإسلام هكذا وشبك بين أصابعه (4)، فتبين أن المراد [أ/ 576] من قوله تعالى: ﴿ وَلِذِي ٱلْقُرْبَى ﴾ والأنفال: (4) قرب النصرة فلا يكون للخصم فيها حجة (5).

م، قوله: وَيَذَخُلُ ثُقَرَاءُ ذُوِي الْقُرْبَى فِيهِمْ أَنَّ ، أَي يَتَامَى ذُوي القربى [يدخلون في سهم المساكين وابن السبيل من دوي القربى [يدخلون في سهم المساكين وابن السبيل من ذوي القربى [دعلون في سهم القربى] (8) كذلك، وسبب الاستحقاق في هذه الأصناف الثلاث الاحتياج، غير أن سببه مختلف في نفسه من اليتم والمسكنة وكونه ابن السبيل، الصفي شيء نفس يصطفيه الإمام لنفسه من فرس أو جارية (9).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽²⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابن، ج3، ص301.

^{(3) [}رصل] من (ب).

 ⁽⁴⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن جير بن مطعم، رقم الحديث: 3311، باب مناقب قريش.
 البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1290.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل372.

^{(6) (}رأما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى رسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذري القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى أغنيائهم). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁹⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

قرله: رَسَهُمُ ذَوِي الْقُرْنَى (1)، إلى آخره، هذا الذي ذكره اختيار الكرخي رحمه الله، فإنه يقول: إنما سقط بموته هذا السهم في حق الأغنياء منهم دون الفقراء، والطحاوي كان يقول: سقط في حق الفقراء منهم جميعًا.

ووجه الأول ما روي أن عمر هلك أعطى الفقراء ترجيحًا للقرابة، ومعنى الحديث أن أصل النسب بنو عبد مناف كان له أربعة بنين هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس والرسول عليه الصلاة والسلام كان من أولاد هاشم، فإنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، وجبير بن مطعم كان من بني نوفل، فإنه جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، وعثمان كان من بني عبد شمس، فإن عثمان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وكان بنو هاشم أولاد جده، وبني المطلب وبنو نوفل وبنو عبد شمس من أولاد أخي جده، وولد جد الإنسان أقرب إليه من ولد أخي جده.

فهذا معنى قولهما لا ننكر فضل بني هاشم، فأما نحن أي بنو نوفل وبنو عبد شمس مع بني المطلب في القرابة سواء أشكل ذلك عليهما فسألا رسول الله في فأزال إشكالهما ببيان علة الاستحقاق، إنه النصرة دون القرابة، ولم يرد به نصرة القتال فقد كان موجودًا في عثمان وجبير، وإنما أراد نصرة الاجتماع إليه للمؤانسة في حال ما هجره الناس على ما روي: أن الله تعالى لما بعث رسوله من بني هاشم ورأت قريش آثار الخير فيهم حسدوهم (2) وتعاقدوا فيما بينهم أن لا يجالسوا بني هاشم ولا ينام يكلموهم حتى يدفعوا إليهم رسول الله في للقتلوه، وتعاقد بنو هاشم [فيما بينهم على] (3) القيام بنصرة رسول الله في عهد قريش على المطلب في عهد بنو هاشم حتى دخلوا معهم (4) الشعب وكانوا فيه ثلاث ودخل بني المطلب في عهد بنو هاشم حتى دخلوا معهم (4) الشعب وكانوا فيه ثلاث

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

^{(2) [}صدورهم] من (ب: ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وزدت (على) من (ب).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [عليهم] من (ب).

سنين مع رسول الله ﷺ حتى أكلوا العِلهِزُ⁽¹⁾ من الجهد⁽²⁾، القصة، وإذا ثبت الاستحقاق بتلك النصرة المخصوصة، ولا تبقى تلك النصرة بعد وفاة رسول الله ﷺ، فلا يبقى الاستحقاق لا للإنتاج بعد موته بل لانعدام الحكم لعدم علته (3).

[العبرة في التخميس]

قوله: مُغِيرِينَ⁽⁴⁾، يجرز بلفظ التثنية، والجمع أظهر بدليل، قوله: فَأَخَذُوا، لأنهم ما أخذوه بقوة الإمام، يعني: أنهم ما أخذوه غلبة وقهرًا بل أخذوه اختلاسًا وسرقة فلا يكون غنيمة، لأن الغنيمة هي المأخوذة قهرًا وغلبة، والخمس إنما شرع في الغنائم⁽⁵⁾.

في الزاد، قوله: وَإِذَا دَخَلَ وَاحِدٌ أَو اثْنَانِ دَارَ الْحَرْبِ مُغِيرِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَأَخَذُوا شَيْئًا لَمْ⁽⁶⁾ يُخَمِّشُ⁽⁷⁾، وقال الشافعي رحمه الله: يخمس⁽⁸⁾. والصحيح قولنا، لأن العدد اليسير لا يدخلون لإعزاز الدين بل لاكتساب المال فصاروا كالتجار⁽⁹⁾.

ه، ولو دخل الواحد أو الاثنان بإذن الإمام فيه روايتان: والمشهور أنه يخمس لأنه لما أذن لهم الإمام فقد التزم نصرتهم بالإمداد فصار كالمنعة(10).

قوله: فْإِنْ اللهُ حَلَت جَمَاعَةً لَهُمْ مَنْعَةٌ فَأَخَذُوا شَيْئًا خُمِسَ وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ لَهُم

⁽¹⁾ العِلهِرُ: الربر مع دم الحلم يؤكل في المجاعة، المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص355.

^{(2) [}الجهد] ساقط من (ب).

⁽³⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

 ^{(4) (}رإذا دخل الواحد أو الاثنان إلى دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام فأخذوا شيئًا لم يخمس).
 القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل122-

⁽أ) (لم) ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ القدوري؛ مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁸⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص372 - 373.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل372.

⁽¹⁰⁾ المرفياني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص391.

^{(11) [}فإن] ساقطة من (ب، ج).

. الْإِمَامُ (أ)، لأنه مأخوذ قهرًا وغلبة فكان غنيمة، ولأنه يجب على الإمام أن ينصرهم إذ لو خذلهم كان فيه وهن المسلمين بخلاف الواحد والاثنين لأنه لا تجب عليه نصرتهم (2).

ي، قوله: وَإِذَا دَخُلَ وَاجِدُ أَو اثْنَانِ دَارَ الْحَرْبِ مُغِيرِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَأَخَذُوا شَيئًا لا خُمس نيه (3) أوإن دخل جماعة لها منعة فأخذوا شيئًا، يجب فيه الخمس، وإن كان دخولهم بغير إذن الإمام (4) وذكر في الأصل إذا دخل الواحد أو الاثنان أو الثلاثة بغير إذن الإمام فأخذوا شيئًا فهو لهم، ولا خمس فيه، وإن كانوا أربعة ففيه الخمس، وذكر بأن هذا ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله لا خمس فيه حتى يبلغ عددهم تسعة، فإذا بلغ تسعة ففيه الخمس، وان كان المسبي (5) عبدًا فأعتقه أحدهم عتق، وإن كانوا عشرة فصاعدًا لم يعتق.

وقال أبو حنيفة بين : أقل السرية مائة رجل، وقال أبو يوسف رحمه الله: أقلها تسعة، وفائدة التقدير متى كانت السرية ولبس للمسلمين هناك عسكر يجب الخمس فيما أخذوه، وإن لم تكن سرية فلا خمس فيه، وكان أبو حنيفة بين يقول: إذا دخل الرجل وحده فأخذ شيئا وليس للمسلمين هناك عسكر فلا خمس فيه، وان دخل جماعة لها منعة فأخذوا شيئا فلا خمس فيه حتى يبلغ الرجال تسعة، فإذا صاروا تسعة فهم سرية، والمشهور أنه إذا دخل دار⁽⁰⁾ الحرب من لا منعة له بإذن الإمام فأخذ شيئا يجب فيه الخمس، وكذلك لو دخلت طليعة في دار الحرب بإذن الإمام فأخذت شيئا أيجب فيه الزكاة الآل، وإذا دخل بعضهم بإذن الإمام وبعضهم بغير إذنه ولا منعة لهم، فالحكم

⁽أ) القدوري: مختصر القدوري؛ مصدر سابق، ص235.

⁽²⁾ المرغيناني: الهداية: مصدر سابق، ج2، ص391.

⁽³⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

ر5) [السي] من (أ).

^{(6) [}دار] ساقطة من (ج)،

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

في كل واحد منهم حالة الاجتماع كما في حالة الانفراد، وإن كانت لهم منعة يجب الخمس فيما أخذوه (1).

[التاجر بدار الحرب]

ه، قوله: وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا فَلَا يَجِلُ لَهُ أَنْ يَتَعُرُضَ لِشَيْءٍ مِنْ أَمُوالِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ وَلَا مِنْ دَمَائِهِمْ أَن لا يتعرض لهم بالاستثمان، فالتعرض بعد ذلك يكون غدرًا والغدر حرام إلا إذا غدر بهم ملكهم وأخذ أموالهم أو حبسهم، أو فعل غيره بعلم الملك ولم [يمنعه] (3) لأنهم هم الذين نقضوا العهد، بخلاف الأسير لأنه غير مستأمن، فيباح له التعرض وإن أطلقوه طوعًا، فإنْ غَذَرَ بِهِمْ أعني التاجر فأخذ شَيئًا وَحَرْجَ بِهِ مَلَكُهُ مِلْكًا مَحْظُورًا لورود الاستيلاء على مال مباح إلا [أ/ 577] أنه حصل بسبب الغدر، فأوجب ذلك خبثًا فيه فيؤمر بالتصدق به، وهذا لأن الحظر لغيره لا يمنع انعقاد السبب (4).

في الكبرى: مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشترى من أحدهم ابنه أر ابنته بطوع، تكلموا، قال أكثر المشايخ: البيع باطل مطلقًا، وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله: إن كانوا برون جواز البيع فالبيع جائز، وإلا فالبيع باطل، لأنهم يبيعون بطريق القهر والغلبة، وذلك يختلف باختلافهم فيما بينهم، والمختار أنه لا يجوز البيع في الوجهين، لما مر، لأنه أن من (5) ملك بالقهر عتق (6)، فإذا باع فقد باع ما لا يملك، لكن روايتهم

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

^{(2) (}رإذا دخل المسلم دار الحرب تاجرًا فلا يحل له أن يتعرض بشيء من أموالهم ولا من دمائهم، قإن غدر بهم فأخذ شيئا وخرج به ملكه ملكًا محظورًا). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين وردت (منعهم) من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص395.

^{(5) [}من] ساتطة من (أ).

⁽⁶⁾ في حالة العنق، إذا كان له صلة قرابة بالمشتري. ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص408.

جواز البيع معتبر في شيء آخر تبين، فإذا⁽¹⁾ بطل البيع، فمتى أخرجه إلى دار الإسلام، قال بعضهم: يملكه، لأن البيع إن بطل فإذا ذهب به المشتري فذلك منه قهر فيملكه بالقهر، وقال أكثرهم: يكون حرًا، لأن البائع لا يملك التصرف فيه بيعًا ووطئا فلا يملك المشتري، والصحيح أن البائع أن كان يرى جواز البيع ملكه مطلقًا، لأن المشتري أخذه قهرًا فملكه بالقهر.

وإن كان البائع لا يرى جوازه، فهو على التفصيل: إن اشتراه وذهب به كرمًا ملكه لأنه ابتداء (2) قهر على الحربي في دار الحرب فيملكه، وإن ذهب به وهو طائع لم يملكه، لأنه لم يوجد منه القهر في دار الحرب فيملكه.

أهدى ملك من ملوك أهل الحرب إلى رجل من المسلمين هدية من أحرارهم ومن بعض أهله، فإن لم يكن بين المهدي والمهدى له قرابة كانوا مماليك للمهدي إليه، وإن كان المهدي ذا رحم محرم من المهدي أو امة له قد ولدت منه لم يصر ملكا للمهدى إليه، لأن في الوجه الأول أن المهدي لو استولى على المهدي⁽⁵⁾ ملكه تكذلك المهدى إليه وفي الوجه الثانى لا⁽⁴⁾.

في ملتقط الملخص، مسلم دخل دارهم بأمان، فسرق صبيًا وأخرجه إلينا، فالصبي مسلم بخلاف ما لو اشتراه هناك ثم أخرجه، فإنه على دينه، ولم يذكر في الفصل الأول أن الصبي عبد أو حر ينبغي أن يكون عبده، وسمعت أستاذي افتخار الأئمة طاهر البخاري⁽⁵⁾ رحمه الله قال: قد اشتريت تركية ونكحتها لاحتمال أنها أخرجت بالسرقة أو بالخلابة أو غير ذلك، فهذا يدل على أنه ليس بعبد لكن الظاهر أنه عبد، لأن سبب

^{(1) [}نقد] من (h ب).

^{(2) [}ابتداء] ساقطة من (ب).

^{(3) [}المهدى] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ الصدر الشهيد، الفتارى الكبرى، مصدر سابق، ل184. وينظر: ابن ماز،، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص408 - 409.

 ⁽⁵⁾ هو: طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفى سنة 542هـ، من مؤلفاته: خلاصة الفتاوى
 وكتاب النصاب والواقعات. حلجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص718.

الملك إنما هو الإخراج إلينا بطريق القهر والغلبة، وهذا المعنى موجود في السرقة فالورود ثم يكون(1) وردًا هنا⁽²⁾.

[الحربي المستأمن]

وقوله: وَإِذَا دَخَلَ الْحَرِبِيُ إِلَيْنَا مستامناً لَمْ يُمَكُنْ أَنْ يُقِيمَ (أَ) فِي ذَارِنَا سَنَةً وَيَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ إِذَا أَقَمْت تَمَامَ السَّنَةِ وَضَعْت (أَنَّ عَلَيْك الْجِزْيَةُ (5)، والأصل أن الحربي لا يمكن من إقامة دائمة في دارنا إلا بالاسترقاق أو جزية (6)، لأنه يصير عينًا (7) لهم وعونًا علينا فتلحق المضرة بالمسلمين، ويمكن من الإقامة اليسيرة لأن في منعها قطع الميرة والجلب وسد باب التجارة نقصلها بينهما بسنة، لأنها مدة تجب فيها الجزية فتكون الإقامة لمصلحة الجزية؛ ثم إن رجع بعد مقالة الإمام قبل تمام السنة إلى وطنه فلا سبيل عليه، وإذا مكث سنة فهو ذمي، لأنه لما أقام سنة بعد تقدم الإمام إليه صار ملتزمًا للجزية فيصير ذميًا، وللإمام أن يؤقت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين، وإذا عقد مقالة الإمام يصير ذميًا لما قلنا: ثم لا يتركه أن يرجع إلى دار الحرب، لأن عقد الذمة لا ينقض، كيف وأن فيه قطع الجزية وجعل ولده حربيًا علينا وفيه مضرة بالمسلمين (8).

ي، فإن سكت عنه وأقام مدة يقيم مثله، يقول له الإمام إما أن تخرج وإلا جعلتك ذميًا، فإن أقام بعد ذلك سنة جعله ذميًا (9).

 ⁽ا) [یکون] ساقط من (ب).

⁽²⁾ بنظر: فاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص537 - 538.

ر3) [يقسم] من (أ)·

^{(4) [}رصفت] من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

 ⁽⁶⁾ الجزية: من الجزاء، ما تفرضه الدولة على رؤوس أهل الذمة في مقابلة كننا عن تتالهم وإقرارهم
 بدارنا. القلعجي رقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص164.

^{(7) [}عوناً] من (ج).

⁽⁸⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص396.

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

. م، قوله: عَلَى خَطَرٍ⁽¹⁾، أي: على تردد واضطراب، وذكر في المغرب، الخطر: الإشراف على الهلاك⁽²⁾، أي: هذا المال يعرض أن يصيرها لكاني حق صاحبه بالأسر وغيره⁽³⁾،

ي، قوله: فَإِنْ أُسِرَ أَرُ قَتَلَ سَقَطَتْ دُيُونَهُ وَصَارَتْ الْوَدِيعَةُ فَيْفًا (4)، يريد به إذا أسر أو قتل بعدما ظهر المسلمون على الدار، وأما إذا قتل قبل الظهور على الدار أو مات حتف أنفه قبل الأسر أو هرب في وقت الظهور على الدار فوديعته وديونه له ولورثته من بعده، فلا يكون فيثًا، وإذا كان رهنًا، قال أبو يوسف رحمه الله: أخذه المرتهن بدينه، وقال محمد رحمه الله: يباع ويستوفى فى دينه والفضل (5) لبيت المال (6).

في الزاد، قوله: وإن أُسِرَ أَوْ قَتَلَ سَقَطَتْ دُيُونُهُ وَصَارَتْ الْوَدِيعَةُ فَيُثَا أَلَّ، وقال الشافعي رحمه الله: تكون الوديعة لورثته، وله في الديون قولان: أحدهما أنه لورثته، والآخر إنه مغنوم 6. والصحيح قولنا، أما الوديعة فلأنها لو بقيت لبقيت له، وهو لم يبق فصار كأن المال في يده عند الغلبة عليه فكان فيثًا، وأما الدين فلأن المطالبة به قد سقطت من جهة المستحق على التأبيد، فأشبه البراءة، ولأن يد من عليه الدين أسبق بما في ذمته من يد الغانمين فكان هو أولى به 6.

ب، وَجَفَ الفرس أو البعير: عدا وجيفًا وأوجفه صاحبه إبجافا، وقوله: وما أوجَفَ

^{(1) (}وإن عاد إلى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمي أو دينا في ذمتهم نقد صار دمه مباحا بالعود وما في دار الإسلام من ماله على خطر، فإن أسر أو قتل سقطت ديونه وصارت الوديعة فيئا). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 235.

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص162.

⁽³⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

^{(5) [}رائنل] من (ج).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽⁷⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁸⁾ التوري، المجموع، مصدر سابق ج19، ص452 - 453.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل373 - 374.

المسلِمون عليه،أي: أعملوا خيلهم أو رِكابهُم في تحصيلهِ(١).

[أموال الأعداء بغير قتال]

م قوله: زمّا أَرْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحُرْبِ بِغَيْرِ قِتَالِ صُرِفَ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُضِرَفُ الْخَرَاجُ (2)(3) قانوا: هو مثل الأراضي التي [أجلوا] (4) أهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك، وقال الشافعي رحمه الله: فيهما الخمس اعتبارًا بالغنيمة (5)، ولنا: ما روي عنه أنه عليه الصلاة والسلام أخذ الجزية (6)، وكذا عمر ومعاذ (7) ويضع في بيت المال ولم يخمس؛ لأنه مال مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال، بخلاف الغنيمة لأنه مملوك بمباشرة الغانمين وبقوة المسلمين فاستحق الخمس بمعنى واستحقه الغانمون بمعنى وفي هذا السبب واحد وهو ما ذكرناه فلا معنى لإيجاب الخمس (8).

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب؛ مصدر سابق، ص518.

⁽²⁾ الخراج: وهو ضرب على أرض العجم التي فتحت عنوة فأبقيت بأيدي أصحابها وضرب عليها الخراج ويسكنوها بشيء معلوم، أو الأرض التي صالح أهلها عليها على خراج يؤدونه. القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص55.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، ص235.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [تخلوا] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ الشافعي؛ الأم، مصدر سابق، ج4، ص157.

⁽⁶⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن الزهري في قوله: فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب قال: صائح النبي على أهل فدك وقرى قد سماها لا أحفظها وهو مُحاصر قُوما آخرين قارسلوا إليه بالصلح، قال: فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب، يقول: بغير قنال قال الزهري: وكانت بنو النضير للنبي تلئي خالصا لم يفتحوها عنوة افتتحوها على صُلح نَقسمها النبي الله بين المهاجرين لم يُعط الأنصار منها شيئا إلا رجلين كانت بهما حاجة. قال الشيخ الألباني: ضعف الإسناد، وقم الحديث: 2971، باب في صفايا وسول الله تلئي من الأموال، أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص104.

^{(7) [}معاوية] من (ب).

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص397.

ب، الجلاء بالفتح والمد الخروج عن الوطن والإخراج، يقال: جلا السلطان القوم عن أوطانهم [أ/ 578] وأجلاهم فجلوا وأجلوا (1)، أي: أخرجهم فخرجوا كلاهما يتعدى ولا يتعدى (2).

الغلث: بفتح العين وسكون اللام: قرية موقوفة على العلوية، وهي أول العراق شرقى دجلة (4).

وضع الخراج من شرطه أن يقر أهلها على الكفر⁽⁵⁾.

[الحيز في إحياء أرض الموات]

في شرح القدوري أرض العرب كلها عشرية، وهي أرض الحجاز⁽⁶⁾ وتهامة واليمن ومكة والطائف والبرية يعني البادية، العذيب قرية من قرى الكوفة والقادسية موضع (⁷⁾ بينه وبين الكوفة خمسة عشر ميلاً، الحجر بفتخ الحاء والجيم بدليل ما ذكر في بعض الروايات إلى أقصى صخرة باليمن، يبرين موضع الدهناء موضع ببلاد تميم مشارق الشام قرى الشام، سمي سواد العراق لخضرة أشجاره وزروعه وهو الذي فتح على عهد عمر والشام، عقبة حلوان آخر سواد العراق، العلث قرية موقوفة على العلوية، عبادان حصن ضمن صغير على شط البحريقال في المثل ليس وراء عبادان قرية (⁸⁾.

قوله: مُعْتَبَرَةً بِحَيْزِهَا (٩)، أي بقربها، لأن حيز الشيء يعطى له حكمه كفناء الدار

^{(1) [}واجلوا] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ أولا يتعدى ساقط من (أ).

⁽³⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص95.

⁽⁴⁾ المطرزي: المغرب: مصدر سابق، ص355.

⁽⁵⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص398.

^{(6) [}الحجاز] ساقطة من (ب).

^{(7) [}موضع] ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج6، ص31.

⁽⁹⁾ قوله: (ومن أحيا أرضًا مواتًا فهي عند أبي يوسف معتبرة بحيزها، فإن كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به، ولا يجوز إحياء ما قرب من العامر، لهذا وكان القياس أن تكون البصرة خراجية لأنها من حيز أرض الخراج، لكن القياس ترك بإجماع الصحابة عِشِيْطه فإنهم وظفوا عليها العشر^{دا}،

الأصل، عند محمد رحمه الله، أن المؤنة فيما هو غير (2) منصوص عليه تدور مع الماء لأنه سبب النماء وسبب الخراج الأرض النامية فيعتبر في ذلك الماء، نهر الملك على طريق كوفة من بغداد، يزدجر ملك من ملوك العجم (4x3).

[الخراج الذي وضعه عمر ﴿ عُثُ]

ه، قرله: وَالْخَرَاجُ اللَّذِي وَضَعَهُ عُمَرُ بُنُ الْخَطَّابِ - ﴿ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ فِي كُلِّ جَرِيبٍ يَبْلُغُهُ الْمَاءُ [ويصلح للزرع] قَفِيزُ هَاشَفِيُّ وَهُوَ الصَّاعُ وَدِرْهَمُ، وَفِي جَرِيبٍ كُلِّ جَرِيبٍ الْكَرْمِ الْمُتُصِلِ وَالنَّخُلِ الْمُتَصِلِ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ (6)، هذا هو المنقول عن عمر ﴿ لَكُ مُ اللّه بعث عثمان بن حنيف (6) حتى يمسح سواد العراق وجعل حذيفة ﴿ قَنْ مَشْرَفًا [عليها] (7)، فمسح فبلغ ستة وثلاثين (8) ألف ألف ألف (9) جريب،

⁽¹⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص399.

^{(2) [}غير] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ قوله: (وقال محمد: إن أحياها بيثر حفرها أو عين استخرجها أر بماء دجلة أو القرات أو الأنهار العظام التي لا يملكها أحد فهي عشرية، وإن أحياها بماء الأنهار التي احتفرها الأعاجم مثل فهر الملك وفهر يزدجرد فهي خراجية). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص236.

⁽⁴⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج2، ص257.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁶⁾ هو: عثمان بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي أبو عمرو المدني، صحابي شهير، استعمله عمر بن الخطاب على مساحة أرض الكوفة (السواد، أي: العراق) بعد فتحها، وعلي بن أبي طالب على على البصرة قبل وقعة الجمل ومات في خلافة معاوية. العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر مابق ج1، ص383.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصواب من كتاب الهداية.

^{(8) [}ستين] من (ب).

⁽٩) [ألف] ساقطة من (أ).

ورضع على ذلك ما قلنا، وكان ذلك بمحضر من الصحابة (1) وفضه من غير نكير، فكان إجماعًا منهم، ولأن المؤن متفاوتة فالكرم أخفها مؤنة والمزارع أكثرها مؤنة والرطاب بينهما والوظيفة [...] (2) تتفاوت بتفاوتها، فجعل الواجب في الكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، وفي الرطبة أوسطها (3).

[قوله: رَمَا سِوَى ذَلِكَ مِن الْأَصْنَافِ] (4) كالزعفران والبستان وغيرهما [يُوضَعُ عَلَيْهَا بِحُسَبِ الطَّاقَةِ (5) (6) لأنه ليس فيه توظيف عمر جَبُّث، وقد اعتبر الطاقة في ذلك فيعتبر فيما لا توظيف فيه، قالوا: ونهاية الطاقة أن يبلغ الراجب نصف الخراج لا يزاد عليه لأن التنصيف عين الإنصاف لما كان لنا أن نقسم الكل بين الغانمين، والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل (7) متفرقة وأشجار [أخر] (8)، وفي ديارنا وظفوا من الدراهم في الأراضي كلها وترك كذلك لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أي شيء كان (9).

^{(1) [}أصحابنا] من (أ).

^{(2) [}تندارك] من (ب)،

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص399 - 400.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽ة) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(7) [}غليل] من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2: ص400.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽¹¹⁾ ينظر: أخرجه البخاري في صحيحه، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان علين ، وقم الحديث: 3497. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3: ص353.

رحمه الله لا يجوز، لأن عمر ﴿ فَانْ عُمْ مَرْدُ حَيْنَ أَخْبُرُ بَزِيادَةُ الطَّاقَةُ (أُ.

في التهذيب: أرض خراجية جعلت بستانًا يوضع عليه الخراج بقدر الطاقة، قيل: الربع وقيل: الثلث وقيل: النصف، والفتوى على الثلث، ولو لم يُعرف المالك ودفعها الإمام إلى القوم، فالفتوى على النصف (2x⁶⁾.

الجريب: أرض طولها ستون ذراعًا وعرضها كذلك، وقيل: ما تعارفه⁽⁴⁾ الناس في كل بلدة وفي بلدنا أي: عشرية ستون في أربعين ذراعًا بذراع ملك الكسرى وهو يزيد على ذراع العامة بقبضة⁽⁵⁾، وتحقيقه عشرة أذرع العامة من سبعة الشاهجاني⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

م، الجريب: أرض طولها ستون ذراعًا في ستين ذراعًا بذراعان(8) الملك، [وذراع

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

^{(2) [}النصف] ساقط من (ب).

⁽³⁾ وهي كالآئي: (ولو أن أرضا من أرض الخراج عجز عنها صاحبها أو عطلها وتركها كان للإمام أن بأخذها ويدفعها إلى من يقوم عليها، وإن لم يجد من يأخذها ويؤدي عنها الخراج دفعها إلى من يزرعها على الثلث أو الربع أو أقل من ذلك على قدر ما تحتمل وعلى قدر ما يحتمل من يأخذها لذلك، وكذلك النخل والشجر الذي كان فيها له أن يدفع ذلك معاملة على النصف والثلث وأقل من ذلك على قدر ما يرى وما يحتمل وعلى قدر من يجد ممن يعمله فيدفع ذلك على قدر ما يرى من ذلك). بنظر: الشيباني، السير الصغير، مصدر سابق، ج1، ص262.

^{(4) [}يعرفه] من (أ).

⁽⁵⁾ ريقصد: بذراع الملك كسرى، رهو الفرق في عدد الأذرع، فذراع الملك سبع قبضات، وذراع العامة ست قبضات. ينظر: العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص226. قائدة: الفيء: ما يؤخذ من أرض العشر: ما يؤخذ من زكاة الفيء: ما يؤخذ من أرض الصلح. العشر: ما يؤخذ من زكاة الأرض التي أسلم أهلها عليها والتي أحياها المسلمون من الأرضين. الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، مفاتيح العلوم، ج1، ص39، دار الكتب العلمية، يبروت.

⁽⁶⁾ وهي: بلدة من بلاد فارس، رمعناها: نفس السلطان، لأن (الجان) هي النفس أو الررح و(الشاه) هو السلطان، سميت بذلك لجلالتها عندهم. الحمري، معجم البلدان، مصدر سابق، ج5، ص113. وقبل: الشاهجان يطلق على الثباب الرقيقة. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد أبن إسماعيل (1965)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، (تحقيق: محمد أبن الفضل إبراهيم)، ط1، ج1، ص542، دار المعارف، القاهرة.

⁽⁷⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص209.

^{(8) [}بذراع] من (ب)،

الملك] (1) يزيد على ذراع العامة بقبضة من قبضات الرجل الوسط، وأراد بالملك نوشيروان (2) ومراد بما قال سبع قبضات مع كل قبضة إبهام موضوع، القفيز (ق) الهاشمي ثمانية أرطال، قال القاضي ظهير الدين (4) رحمه الله: القفيز من الحنطة والشعير، وفي شرح الطحاوي قفيز بما يذرع فيها وهو الصحيح، الرطبة بالفتح الإسفست (5) النخيل المتصل الذي اتصل بعضها ببعض على وجه يكون كل الأرض مشغولة بها، وإنما كان على هذا التفصيل [أجماع الصحابة] (6)، لأن المؤن متفاوتة، فالزراعة أكثر مؤنة، والكرم أخفها مؤنة، أوالرطاب بينهما] (7)، والوظيفة تتفاوت بتفاوتها، ألا ترى أن الواجب العشر فيما سقى بغرب أو دالية (8×9).

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ وهو: الملك كسرى نوشيروان في بلاد فارس، وكان سلطان زمانه وعادلًا. ينظر: النكري، القاضي عبد النبي ابن عبد الرسول الأحمد نكري (1421هـ): دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: (تحقيق: وتعربب عباراته الفارسية حسن هاني فحص)، ط1، ج4، ص113، دار الكتب العلمية، لبنان.

⁽³⁾ القفيز: مكيال كان يكال به قديما ويختلف مقداره في البلاد. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص418.

⁽⁴⁾ هو: الإمام ظهير الذين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر القاضي المحتسب ببخارى: الحنقي، المتوفي سنة 619هـ، صاحب الفتارى الظهيرية ذكر فيه أنه جمع كتابه من الواقعات والنوازل، مما يشتد الافتقار إليه وقوائد غير هذه. ينظر: زادة، أسماء الكتب، مصدر سابق، ص221، وحاجى خليفة، كشف الظنوف، مصدر سابق، ج2، ص1226.

⁽⁵⁾ هو: القثاء والبطيخ والباذنجان وما يجري مجراه. ينظر: المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص209. وهي أيضًا: الإسفست، بالكسر وهي الفصفصة أي الرّطبة من علف الدراب. ينظر: الزيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج5، ص37.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرنين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ويقصد بـ (غرب أو دالية) فالغرب: بتسكين الراء الدلو العظيمة والدالية المتجنون، والمتجنون البكرة البكرة العظيمة. النسفي، طلبة الطلبة، مصدر سابق، ج1، ص197 وينظر: الأزدي، أبو بكر محمد ابن الحسن بن دريد (1987)، جمهرة اللغة، (تحقيق: رمزي منير بعليكي)، ط1، ج2، ص1061، دار العلم للملاين، بيروت.

⁽⁹⁾ التسفى، المثاقع، مصدر سابق، ل122.

قوله: فَإِنْ لَمْ تُطِقُ مَا وُضِعَ⁽¹⁾ عَلَيْهَا [نَقَصَهَا الْإِمَامُ]⁽²⁾، هكذا في جميع ما تقدم من الجريب الذي فيها قفيز ودرهم، ومن جريب الرطبة⁽³⁾ والكرم المتصل، الاصطلام الاستئصال⁽⁴⁾.

ي، ويوضع على أرض الخراج في كل جريب قفيز هاشمي، وهو صاغ ودرهم، والجريب ستون ذراعًا في ستين بذراع ملك كسرى وذلك سبع قبضات، ولا يكرر الخراج وإن تكررت الغلة، وقال أبو يوسف رحمه الله: في النخلة [الملتفة] (5) والشجرة لا أزيد على وظيفة جريب الكرم، وقال محمد رحمه الله: يوضع [عليه] ما تطيق، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله مثل قوله، وزاد عليه فقال: إن كان يعتمد ما تحت النخل من الأرض مسحت الأرض، ولا يؤخذ من [النخل] (7) شيء، ولو كانت له أشجار ملتفة [وفي وسطها] (8) مزرعة، فعليه [أ/ 579] خراج الأرض، وفي الثمرة مقدار ما تطيق، ولا يزيد على عشرة دراهم، هكذا ذكره في عمدة المفتي (9/0).

وقال أبو يوسف رحمه الله: لا ينبغي للوالي أن يزيد على وظيفة عمر شخت، وقال محمد رحمه الله: لا بأس بذلك إذا كانت أراضيهم وجماجمهم (11) تحتمل......

^{(1) [}رقع] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

^{(3) [}التخيل] من (ب).

⁽⁴⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل-122.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [المنقلة] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، والصواب ما أثبت من كتاب البناييع.

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين وردت [الغلة] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين وردت [فرسطها] من (أ).

⁽⁹⁾ وهو كتاب عمدة المفتي والمستفتي: للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازه، أبو محمد، برهان الأثمة، حسام الدين، من أكابر الحنفية، من أهل خراسان. قتل بسمرقند سنة 336هـ ودفن في بخارى. الزركلي، الأعلام للزركلي، مصدر سابق، ج5، ص51.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽¹¹⁾ والجُمجُمة: بالضم عِظام الرأس، ربعبر بها عن الجملة، فيقال: وضع الإمام الخراج على الجماجم على كل جمجمة كذا. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص99.

أكثر من ذلك، [وفي خراج حسن] (1) بن زياد، قال أبو حنيفة على المناه وظيفة عمر على وظيفة عمر على وظيفة عمر على وعن أبي يوسف رحمه الله مثله، وانفقت الروايات عنهم لكن النقصان ههنا جائز، فإن جعل أرضه كرمًا، فعليه خراج وظيفة الأرض إلى أن يطعم، فإذا [أطعم أن] (2) كان الخراج ضعف وظيفة الكرم [أخذ منه وظيفة الكرم] (3) وإن كان أقل أن من ذلك أخذ منه النصف، إلا أن يكون ذلك أقل من قفيز ودرهم، فوين أنه يؤخذ منه وظيفة الأرض فحينئذ يؤخذ منه قفيز ودرهم، وروي في رواية أخرى أنه يؤخذ منه وظيفة الأرض حتى يطعم إطعام الكروم، فإن قلع (5) الكروم وذرعها حبوبًا، فعن أصحابنا يجب عليه خراج الكرم.

ركذلك إذا زرع في أرض الزعفران ما هو أحسن منه (6)، فإنه يؤخذ منه خراج الزعفران [ويوضع في أرض الزعفران] (7)، والبستان ما يطيق، ولا يزاد على نصف الخراج، والبستان [أرض] (8) محوط فيها نخيل وأشجار متفرقة، وقيل: يعتبر في الزعفران القيمة، فإن أخرجت الأرض (9) قدر الخراج يؤخذ منه نصفه، وإن أخرجت] (10) [مثلي] (11) الخراج أخذ منه كله، لو أخر أرضه فاتخذها المستأجر كرمًا، فالوظيفة على المؤاجر والزيادة على المستأجر، وفي رواية مقدار خراج الزرع على المؤاجر والزيادة على المستأجر، ويؤخذ الخراج من أرض النساء والصبيان والمجانين، فإن ذهب [بعض] (12)

⁽أ) ما بين المعقرفتين وردت [وعن الحسن] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}اقل] ساقطة من (ب).

^{(5) [}قطع] من (ب).

^{(6) [}ت،] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أن كان] من جميع النسخ.

^{(9) [}الأرض] سائطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [نصف] من جميع النسخ.

⁽¹²⁾ ما بين المعترفتين ساقط من جميع النسخ.

الخارج من الأرض إن كان الباقي ضعف الخراج، أخذ منه كل الخراج، ولو كان الخراج ولو كان الخراج أقل من ذلك أخذ منه بقدره، وإن هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم (1).

ذكر في كتاب الخراج لحسن بن زياد رحمه الله أن الإمام بالخيار عند أبي حنيفة شخ إن شاء عمرها من بيت المال وغلتها للمسلمين، وإن شاء دفعها إلى غيرهم مقاطعة، ويكون ما أخذ منهم لبيت المال.

وعن أبي يومف رحمه الله في الإملاء: إذا مات أهل الخراج دفع الإمام أراضيهم مزارعة، وإن شاء [...]⁽²⁾ أجرها، ويضع الغلة في بيت المال، وإن هربوا أجرها فأخذ منها مقدار الخراج، ويحفظ ما بقي لأهلها فإذا رجعوا ردّها عليهم، ولا يؤاجرها ما لم تمض السنة التي هربوا فيها.

وقال محمد رحمه الله: في الزيادات: إذا عجز أهل الأرض عن عمارتها ليس للإمام أن يدفع الأراضي إلى غيرهم لكن يؤاجرها، ويأخذ الخراج من أجرتها، فإن لم يجد أحدًا يستأجرها باعها ممن يقوى على الخراج، وخراج المقاسمة: أن يدفع الأرض على أن يكون له نصفه أو ثلثه أو ربعه، وحكمه حكم العشر، حتى لا تجب الوظيفة إلا في الخارج منها(5).

في الذخيرة: الأراضي التي يريد الإمام توظيف الخراج عليها ابتداء، إذا زاد على وظيفة عمر هيئك على قول محمد رحمه الله، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله لا يجرز، وهو الصحيح⁽⁴⁾.

[الحالات التي لا خراج عليها]

ه، قوله: وَإِنْ غَلَبَ عَلَى أَرْضِ الْخَرَاجِ الْمَاءُ⁽⁵⁾ أو انْقَطْعَ عَنْهَا أو اضطلَمَ الزَّرْعَ آفَةً
 فَلَا خَرَاجَ عَلَيْهِمْ⁽⁶⁾، لأنه فات التمكن من الزراعة وهو النماء التقديري المعتبر في

⁽¹⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [دفعها إلى غبرهم مقاطعة] وهي ساقطة من (أ، ج) وكتاب الينابيع.

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽⁴⁾ ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج2، ص511.

^{(5) [}المال] من (أ).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

الخراج، وفيما إذا اصطلم الزرع آفة فات النماء التقديري في بعض الحول، وكونه ناميًا في جميع الحول وكونه ناميًا في جميع الحول وكونه المحقيقة عند خروج الخارج (2).

هـ (أن التمكن كـان ثابتًا وهـو الذّواع (أن التمكن كـان ثابتًا وهـو الذي فوته، قولـه: فـإن عطَلَهَا صَـاحِبُهَا فَعَلَيْهِ الْخَـرَاعُ (أن التمكن كـان ثابتًا وهـو الذي فوته، قالوا: ومن انتقل إلى أخش الأمرين من غير عذر فعليه الخراج الأعلى؛ لأنه هـو الـذي ضيع الزيادة وهـذا يعـرف ولا يفتى بـه كيلا يتجرأ الظلمة على أخذ أمـوال الناس (أن).

م، توله: وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الحرب هكذا وقع في بعض النسخ، والصحيح مِنْ أَهْلِ الْخَرَاجِ (6) بنقاء الأرض مستحقة للمقاتلة، المستحق للخراج هو المقاتلة، وقد بقيت الأرض مستحقة للمقاتلة؛ لأن الخراج مؤنة فيها معنى العقوبة، والإسلام لا ينافي المؤنة بوجه وينافي العقوبة من وجه، فلا (7) يتبدأ على المسلم؛ لأنه لما تردد بين أن يجب وبين أن لا يجب، فلا يجب بالشك، وجاء البقاء عليه؛ لأنه لا تردد بين أن يبطل وبين أن لا يبطل فلا يبطل (8) بالشك، ومثل هذا يقال فيما إذا اشترى [المسلم أرض الخراج من الذمي (9).

[لا يجمع بين الخراج والعشر]

قوله: وَلَا عُشْرَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ(أُلْ)، نحر أن يشتري المسلم أرض

^{(1) [}وكونه] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

^{(3) [}الهام] ساقطة من (ا، ج).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص236.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

 ^{(6) (}ومن أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽٦) [فلا] ساقطة من (أ).

^{(8) [}فلا يبطل] ساقطة من (أ، ج).

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل123.

⁽¹⁰⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

الخراج [من اللذمي](1)، أو يشتري اللذمي](2) أرض العشر [من المسلم، فلا يجب العشر](3)، والخراج على المسلم في الأولى، وعلى الذمي(4) في الثانية(5).

ه، وقوله: وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْخَرَاجِ أُخِذَ مِنْهُ الْخَرَاجُ عَلَى حَالِهِ⁽⁶⁾، لأن فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فأمكن إبقاؤه على المسلم⁽⁷⁾.

قوله: وَيَجُورُ أَنْ يَسْتَرِيَ الْمُسْلِمُ أَرْضَ الْخُرَاجِ مِن اللَّذِيقِ وَيُؤْخَلُ مِنْهُ الْخُراجُ مِن اللَّهِ وَيَوْخَلُ مِنْهُ الْخُراجُ الْمُراءُ الْخُراجُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلَمُ مِنْ غير وكانوا يؤدون خراجها، فدل على جواز الشراء وأخذ الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة (11).

ني الخلاصة (12): السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض وتركه عليه جاز عند أبي يوسف، وعليه الفتوى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج (13).

⁽أ) [من الذمي] ساقط من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ أوعلى الذمي] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل123.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁷⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

^{(9) [}قلتا] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين وردت [أرض] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

⁽¹²⁾ إني الخلاصة أساقطة من (ب). الخلاصة: (خلاصة الفتاوى) للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفى سنة 542هـ، وهو كتاب مشهور معتمد في مجلد، ذكر في أوله أنه كتب في هذا الفن خزانة الواقعات وكتاب النصاب، فسأل بعض إخرانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها فكتب الخلاصة جامعة للرواية خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل، وكتب فهرست الفصول والأجناس على رأس كل كتاب ليكون عونا لمن ابتلي بالفتوى، حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق ج ا، ص 718.

⁽¹³⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج1، ص240.

في السراجية: يعني من له حق في الخراج كطالب العلم والقاضي والمفتي والمعلم بلا أجرِ والغازي ونحو ذلك يجوز جعله له (أ).

في الكبرى:رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة، فإن بقي من السنة مقدار ما يقدر المشترى على زراعتها يجب الخراج على المشترى زرع أو لم يزرع، وإن لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع؛ [أ/ 580] لأنه إذا أبقى ذلك ألغدر أن بقي التمكن، وإلا فلا، وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وإن المعتبر مدة يدرك الزرع فيها، أم أن مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا يكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام.

والفتوى على أنه مقدر بثلاثة أشهر إن بغي وجب على المشتري وإلا فعلى البائع، هذا إذا باعها فارغة، فإن باعها وفيها أذرع لم يبلغ ولم ينعقد الحب فالخراج على المشتري بكل حال، وإن بلغ وانعقد الحب فكان هذا، ولو باع أرضًا فارغة على السواء، ولو باعها أمن رجل ثم ان المشترى باعها] أن من آخر ثم الثاني باعها من ثالث ومكث عند كل واحد منهم شهرًا حتى مضى الحول لا خراج على واحد منهم، هكذا ذكر في الكتاب، وفيه نظر والصواب، أن يجب على من كان في يده وبقي لتمام السنة ثلاثة أشهر (7).

ه، قوله: وَلَا عُشْرَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ⁽⁸⁾، وقال الشافعي رحمه الله:

⁽¹⁾ الأوشى، الفتاوى السراجية، مصدر سابق، ص150.

^{(2) [}ذلك] ساقطة من (ب).

^{(3) [}القدر] ساقط من (ب، ج)،

^{(&}lt;sup>4</sup>) أي من (ب).

⁽a) [نيها] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ الصدر الشهيد، الفتاري الكبرى، مصدر سابق، ل.55. رينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، ص514 - 515.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

[تقدير الجزية]

قوله: وَالْجِزْيَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: جِزْيَةٌ تُوضَعُ بِالتُرَاضِي وَالصَّلْحِ فَتُقَدَّرُ بِحَسَبِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الإِنْفَاقُ⁽¹¹⁾، كما صالح رسول الله ﷺ [أهل]⁽¹²⁾ نجران على ألف ومائتي حلّة،

^{(1) [}في محلين] ساقط من (ب).

^{(2) [}بنيين] ساقطة من (ج)،

^{(3) [}مختلفين] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ينظر: المارردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج3، ص253.

⁽⁵⁾ أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه، عن الشعبي، قال الحديث ضعيف، رقم الحديث: 10608، باب لا يجتمع خراج وعشر على أرض. ابن أبي شبية، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، ج2، ص419، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج3، ص442.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ.

^{(7) [}لا] سائطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع التسخ.

^{(9) [}عشر] ساتط من (ب).

⁽¹⁰⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابن، ج2، ص400 - 401.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽¹²⁾ ما بين المعقرفتين رردت [بني] من جميع النسخ.

. ولأن الموجب هو النراضي فلا يجوز التعدي إلى غير ما وقع عليه [الاتفاق]⁽²X¹⁾.

م، المعتمل: الذي يكتسب أكثر من حاجته ولا مال له، والمتوسط: الذي له مال ولكنه لا يستغني بماله عن العمل، والفائق في الغناء: وهو صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج إلى العمل، وقيل: الفائق الذي يملك عشرة آلاف درهم فصاعدًا، والمتوسط الذي يملك ما دون المائتين، أو لا يملك شيئًا (3)، كذا في شرح القدوري (4).

في الزاد: وقال الشافعي رحمه الله: هذه مقدرة بدينار ويستوي فيها الغني والفقير (5)، والصحيح قولنا: لأن عمر خان كذا فعله بمحضر من الصحابة الشخم من غير نكير (6).

في المتعلق المعلقة في الملتقط: نصراني يكتسب، فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه، هكذا فعل عمر فين مع الذمي ووظف له من بيت المال إظهارًا لحسن السيرة بين الرعية، وفي الملتقط أيضًا: يجوز الصلح مع قوم من أهل الحرب على صلح بني تغلب (7)، اتباعا بفعل عمر فينت (8).

⁽أ) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ. وقد أثبته من كتاب الهداية.

⁽²⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج2، ص401.

⁽³⁾ وهو: الفقير الذي ليس بمعتمل، فلا جزية عليه.

ينظر الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص274.

⁽⁴⁾ النسفى، المتافع، مصدر سابق، (123.

⁽⁵⁾ وهو مقدار الجزية التي تدفع من الكفار بدل الإسلام في دار الإسلام وهي مقدرة بدينار على الغني والفقير، ولأنها شرعت لحقن الدم أو لسكنى الدار أو للمجموع والغني والفقير سواء. ينظر: النوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج10، ص312؛ والدمشقي، تقي الدين أبي بكر ابن محمد الحسيني الحصيني الشافعي (1994)؛ كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، (تحقيق: على عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان)، ط1، ج1، ص510، دار الخير، دمشق.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل376.

⁽⁷⁾ بنر تغلب: وهم النصارى الذين أمر سيدنا عمر بن الخطاب خشت بأخذ الجزية منهم، البلاذري، أحمد بن يحبى بن جابر (1403هـ)، فتوح البلدان: (تحقيق: رضوان محمد رضوان)، ج1، ص185؛ دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁸⁾ أبر القاسم السمرقندي، محمد بن يرسف الحسيني (ت556هـ) (1420هـ)، الملتقط في الفتاوي

في الجامع الصغير الخاني (أ) ومن لا مال له ولا كسب فهو من أهل المواساة، ولا يؤخذ منه شيئًا، وكذا إذا كان كسبه لا يفضل عن قوته؛ لأنه لا يجد أن يؤدي به الجزية فلا يجب عليه (2).

في تفسير الثعلبي، قال سعيد بن جبير (أ) على : كانت الصحابة في يتصدقون على فقراء أهل الذمة، فلما كثر فقراء المسلمين، قال رسول الله في : (لا تتصدقوا إلا على أهل دينكم) (أ)، فأنزل الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدُنهُمْ ﴾ (البقرة: 272) فتمنعهم المصدقة ليدخلوا في الإسلام حاجة منهم إليها ﴿ وَلَا كِنَّ اللّهَ يَهْدِى مَن يَشَكَاءُ ﴾ (البقرة: 272)، وعن عمر بن عبد العزيز فلك أنه قال: (بلغني أن عمر رضي الله عنه أنه رأى رجلاً من أهل الذعة يسأل عن أبواب المسلمين، فقال: ما أنصفناك أخذنا منك الجزية ما دمت شابًا ثم ضيعناك اليوم)، فأمر أن يجري عليه قوته من بيت المال (5).

الحنفية، (تحقيق: محمود نصار والسيد بوسف أحمد)، ط1، ص79، دار الكتب العلمية، يروت.

⁽¹⁾ وهو من شرح الإمام قاضي خان الحسن بن منصور الأورزجندي (ت593هـ). ابن تطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص151.

⁽²⁾ ينظر: قاضبخان، فتأرى قاضيخان، مصدر سابق، ج1، ص243.

⁽³⁾ هو: سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوني، ثقة ثبت، نقيه من الثائثة، وروابته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج سنة 95هـ، ولم يكمل الخمسين. العسقلاني، تقريب النهذيب، مصدر سابق ج1، ص234.

⁽⁴⁾ أخرجه ابن أبي شية في مصنفه، عن سعيد بن جبير، رقم الحديث: 10398، باب ما قالوا في الصدقة في غير أعل الإسلام. ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، ج2ء ص401.

⁽⁵⁾ الثعالبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (2002)، الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، (تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور)، طأ، ج2، ص274، دار إحياء التراث العربي، يروت.

ي، فَيَضَعُ عَلَى الْغَنِيِ الظَّاهِرِ الْغِنَى⁽¹⁾، إلى آخره، قال بشر المربسي⁽²⁾ رحمه الله: [الغني]⁽³⁾ [من]⁽⁴⁾ يملك مقدار الدية، والفقير من لا يملك نصاب الزكاة، والوسط من يملك نصابا، وقال عيسى بن أبان⁽⁵⁾ رحمه الله: إن كان يملك ما يكفيه [ويكفي]⁽⁶⁾ وعياله، ويفضل فهو غني، وإن كان يملك ما يكفيه ويكفي عياله، ولا يفضل فهو وسط، وإن كان لا يملك ما يكفيه ويكفي عياله، وهو أقل من الكفاية، فهو فقير، وكان أبو جعفر يقول: [انظر]⁽⁷⁾ إلى كل بلدة، في البلاد الصغار صاحب عشرة آلاف يعد من المكثرين حتى المكثرين؛ لأن البلاد مختلفة، فصاحب عشرة آلاف ببلخ لا يعد من المكثرين حتى يكون صاحب خمسين ألفًا أو نحوها، وأهل بغداد ومثل ذلك من البلاد⁽⁸⁾ لا يعدون

⁽أ) (فيضع على الغني الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية وأربعين درهما يؤخذ منه في كل شهر أربعة دراهم وعلى الغنير المعتمل دراهم وعلى المتوسط الحال أربعة وعشرين درهمًا في كل شهر درهمين، وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهمًا في كل شهر درهم)، القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

^{(2) [}المريشي] من (أ). هو: بشر بن غيات بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي العدوي، المعتزلي المعتزلي المتكلم، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي وبرع فيه ونظر في الكلام والفلسفة، قال الصيمري: فيما جمعه ومن أصحاب أبي يوسف خاصة بشر بن غياث المريسي، وله تصانيف وروايات كثيرة عن أبي يوسف، وكان من أهل الورع والزهد غير أنه رغب الناس عنه في ذلك الزمان الاشتهار، بعلم الكلام وخوضه في ذلك، مات سنة 219ه، وقبل: سنة 228هـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص164.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين وردت من جميع النسخ [ما].

⁽⁵⁾ هو: عيسى بن أبان أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة، من أهل فسا، وكان فقيها سريع الانفاذ للحكم، ويقال إنه كان قلبل الأخذ عن محمد بن الحسن، وكان عيسى شيخًا عفيفًا، وولي القضاء بالبصرة عشر سنين، ومات في المحرم سنة 221هـ، وله من الكتب كتاب الحج كتاب خبر الواحد كتاب الجامع كتاب البات القياس كتاب اجتهاد الرأي. الذهبي، سبر أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج10، ص440،

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين وردبت [ينظر] من جميع النسخ.

^{(8) [}من البلاد] ساقطة من (ب).

صاحب خمسين ألفا من المكثرين (أ).

في النصاب⁽²⁾: والصحيح أن ينظر إلى حال كل بلدة؛ لأن عادة البلدان مختلفة فيعتبر في كل بلدة عرفهم⁽³⁾.

ي⁽⁴⁾، وإذا كان [الرجل]⁽⁵⁾ في أكثر السنة غنيًا أخذت منه جزية الأغنياء، وإن كان في أكثر السنة فقيرًا أخذت منه جزية الفقراء، ومن مرض أكثر السنة لم تؤخذ منه جزية، والفقير المعتمل⁽⁶⁾: هو الذي يقدر على تحصيل الدراهم والدنانير بأي وجه كان، وإن [لم]⁽⁷⁾ يحسن⁽⁸⁾ حرفة أصلاً، وتجب الجزية في أول الحول عند أبي حنيفة هيئ الاه أنه [يؤخذ]⁽⁹⁾ منه في آخر الحول، [إذا بقي منه يوم أو نحوه، فإن مضت السنة لم تؤخذ منه الجزية]⁽¹⁰⁾ في قوله (11)، وقالا: تؤخذ منه ما دام ذميًا، فإن مات في أثناء الحول سقطت [عنه]⁽¹¹⁾ الجزية في قولهم جميعًا، وكذلك إذا مات بعد الحول عند علمائنا رحمهم الله، ولا توضع الجزية على عبدة الأوثان من العرب؛ لأنه لا يقبل منهم إلا الإملام أو السيف ولا يسترقون (13).

في الكبرى: نصراني عجل خراج رأسه لسنتين؛ ثم أسلم يرد وعليه خراج سنة،

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، لـ158.

 ⁽²⁾ رهو: للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفى سنة 342هـ حاجي خليفة،
 كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص718.

⁽³⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج6، ص45.

^{(4) [}الياء] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}المعتمد] من (h).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}يجر] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [أخذ] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ أي: قول أبي حنيفة رحمه الله.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹³⁾ الرومي، اليثابيع، مصدر سابق، ل158.

فإن أدى خراج سنة؛ ثم أسلم في أول السنة لا يرد عليه شيء؛ لأن في المسألة الأولى الدعى خراج رأسه للسنة الثانية قبل الوجوب فيرد عليه، وفي السنة أأ الثانية أدى خراج السنة الأولى [لكن] بعد [أ/ 581] الوجوب، لكن هذه المسألة هي قول أولئك المشايخ الذين قالوا بوجوب الجزية في أول الحول، وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفترى (3)،

[اهل الجزية]

ه قول المؤرَّب و تُوضَعُ الْجِزْبَةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَّابِ وَالْمَجُوسِ (١٩٥)، لقول، تعالى: ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حَتَّى يُعَطُّوا الْجِزْيَةَ عَن يَدِوهُمْ صَنْغِزُونَ ﴾ (التربـــة: 29)، ووضع رسول الله ﷺ الجزية على المجوس (٩).

م، قوله: مِنَ الْعَجَمِ، كلمة من العجم: لبيان (⁷⁾ عبدة الأوثان فحسب؛ [لأن عبدة] (⁸⁾ الأوثان من العرب لا جزية عليهم فاحتاج إلى البيان (⁹⁾.

هـ (10) قوله: وعَبَدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ العجم (11)، وفيه خلاف الشافعي رحمه الله، هو يقول: إن الفتال واجب لقوله تعالى: ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَىٰ لَاتَكُونَ فِتُنَانَةٌ ﴾ (الأنفال: 39)

⁽أ) [المسالة] من (أ، ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ الصدر الشهيد، الفتارى الكبرى، مصدر سابق، ل57. ينظر: ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج1، ص243.

^{(4) [}المجوس] ساتطة من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁶⁾ المرغيناني؛ الهداية؛ مصدر سابق، ج2، ص401.

^{(7) [}ليان] سانطة من (ب).

 ⁽⁸⁾ ما بين المعقونين سانط من (أ).

^{(&}lt;sup>9</sup>) النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل123.

^{(10) [}الهاء] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

إلا أنا عرفنا جواز تركه في حق أهل الكتاب، بالكتاب أن وفي حق المجوس، بالخبر، فبقي في حق المجوس، بالخبر، فبقي في حق من ورائهم على الأصل، ولنا: أنه يجوز استرقاقهم، فيجوز ضرب الجزية عليهم، إذ كل واحد منهما يشتمل على سلب النفس منهم، فإنه يكتسب، ويؤدي إلى المسلمين (2)، ونفقته في كسبه، وإن ظهر عليهم قبل ذلك (3)، فهم ونساؤهم وصبيانهم في ، لجواز استرقاقهم (4).

[في الزاد: والصحيح قولنا: لأنه يجوز استرقاق رجالهم، فيجوز أخذ الجزية منهم، كأهل الكتاب](8x⁵).

هر (أ)، وَلا تُوضَعُ عَلَى عَبَدَةِ الْأَوْتَانِ مِنَ الْعَرَبِ (8)، ولا المرتدين؛ لأن كفرهما قد تغلظ، أما مشركو العرب فلأن النبي عَيَّةُ نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم والمعجزة في حقهم أظهر، وأما المرتد فلأنه كفر يربه بعدما هدي للإسلام ووقف على محاسنه فلا يقبل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف زيادة في العقوبة، وعند الشافعي رحمه الله [...] (9) يسترق مشركو العرب (10)، وجوابه ما قلنا.

^{(1) [}بالكتاب] ساقطة من (ب).

^{(2) [}المسلم] من (h).

^{(3) [}ذلك] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص401 - 402.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد النقهاء، مصدر سابق، ل376.

^{(7) [}ي] بن (ب، ج).

^{(8) (}ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب ولا على المرتدين ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا أعمى ولا فقير غير معتمل). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

^{(9) [}لا] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ردليل الشافعية ما ذكره النوري: ((قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا مَنْأَبِّمَدُ وَإِنَّا فِئَاتَ ﴾ [محمد، من الآبة: 4]، وإن النبي يَثِينُة قال يوم حنين: لو كان الاسترقاق جائزًا على العرب لكان اليوم: إنما هو أسرى وقداء، ذكره البيهقي أن الشاقعي ذكره في القديم من حديث معاذ بن جبل عن الواقدي)). ينظر: النووي، المجموع، مصر صابق، ج19، ص312؛ وابن الملقن، البدر المنير، مصدر سابق، ج9، ص120.

وإذا ظهر عليهم، فنساژهم وصبيانهم فيء، لأن أبا بكر عطف استرق نساء بني حنيفة وصبيانهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين، ومن لم يسلم من رجالهم قتل لما ذكرنا(1).

[العفو عن الجزية]

وَلَا جِزْيَةَ عَلَى المَرَأَةِ، وَلَا صَبِيَّ؛ لأنها وجبت بدلاً عن القتل، أو عن القتال، وهما لا يقتلان، ولا يقاتلان لعدم الأهلية.

وَلَا عَلَى زَمِنٍ وَلَا عَلَى أَعْمَى، وكذا المفلوج (2) والسّبخ الكبير لما بينا، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه تجب إذا كان له مال لأنه يقتل في الجملة (5) إذا كان له رأي (4).

قوله: وَلَا [عَلَى] (قَ فَقِيرٍ غَيْرٍ مُغتَمِلٍ (6)، خلافًا للشافعي رحمه الله، له إطلاق حديث معاذ هنت (7). ولنا أن عثمان شنت لم يوظفها على فقير غير معتمل (8) وكان ذلك بمحضر من الصحابة عنت ، ولأن خراج [الأرض] (9) لا يوظف على أرض

⁽¹⁾ المرغيتاني، الهذاية، مصدر سابق، ج2، ص402.

⁽²⁾ المفلوج: اليابس الشق، يراد باليس بطلان حسه وذهاب حركته. المطرزي، المغوب، مصدر سابق، ص553.

^{(3) [}الحماد] من (أ).

⁽⁴⁾ المرغيتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص402.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}معتمد] من (أ).

⁽⁷⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن أبي رائل عن معاذ أن النبي في لما وجهه إلى اليمن أمره أن بأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعًا أو تبيعة رمن كل أربعين مسنة ومن كل حالم يعني محتلمًا دينارًا أو عدلة من المعافر ثياب تكون باليمن. قال الشيخ الألباني: صحيح، وقم الحديث: 1576، باب في زكاة السائمة. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابن، ج2، ص101؛ أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج3، ص131.

^{(8) [}معتمد] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

 $V^{(1)}$ طاقة لها، فكذا هذا الخراج والحديث محمول على المعتمل $V^{(2)}$.

في الزاد: والصحيح قولنا؛ لأن غير المعتمل لا يطيق الأداء والطاقة معتبرة كما في خراج الأراضي(⁴⁾.

ه، قوله: وَلا عَلَى الرُّهْبَانِ الَّذِينَ لَا يُخَالِطُونَ النَّاسَ (5)، كذا ذكرها هنا، وذكر محمد رحمه الله عن أبي حنيفة خبّت توضع عليهم إذا كانوا يقدرون على العمل وهذا قول أبي يوسف (6) رحمه الله، وجه الوضع عليهم أن القدرة على العمل هو الذي ضبعها (7) فصار كتعطيل الأرض الخراجية، ووجه الوضع عنهم أنه لا قتل عليهم إذا كانوا لا يخالطون الناس والجزية في حقهم لإسقاط القتل، [ولا بد أن يكون المعتمل صحيحًا ويكتفى [بصحته] (8) في أكثر السنة (9).

[سقوط الجزية]

قوله: وَمَنْ أَسْلَمَ وَعَلَيْهِ جِزْيَةٌ سَقَطَتْ عَنْهُ (10)، وكذلك إذا مات كافرًا، خلافًا للشافعي رحمه الله فيهما، له أنها وجبت بدلاً عن العصمة أو عن السكني، وقد وصل إليه المعوض فلا يسقط [11) عنه العوض بهذا العارض، كما في الأجرة والصلح عن دم العمد (12).

^{(1) [}لا] ساقطة من (أ).

^{(2) [}المعتمد] من (أ).

⁽³⁾ المرغينائي، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص402.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل376.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236 - 237.

^{(6) [}أبي حنيفة] من (ب).

^{(7) [}ضبطها] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص402 - 403.

⁽¹⁰⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹²⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابق، ج2، ص250.

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: (لبس على مسلم جزية)(1)؛ ولأنها وجبت عقوبة على الكفر، ولهذا تسمى جزية وهي والجزاء [واحد](2) [وعقوبة الكفر](3) تسقط بالإسلام، ولا تقام بعد الموت؛ ولأن شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر(4) وقد اندفع بالموت والإسلام؛ ولأنها وجبت بدلاً عن النصرة في حقنا وقد قدر عليها بنفسه بعد الإسلام والعصمة تثبت بكونه آدميًا والذمي يسكن ملك نفسه، فلا معنى لإيجاب بدل العصمة والسكنى(5).

في الزاد: والصحيح قولنا: لقوله عليه الصلاة والسلام: (ليس على مسلم جزية)، وهذا ينفى الابتداء والبقاء⁽⁶⁾.

[وقت أداء الجزية]

في الخلاصة: ولو أدى الجزية في أول السنة [ثم أسلم في آخر السنة]⁽⁷⁾، لا يرد عليه شيء، وهذا على قول من يقول بوجوب الجزية في أول السنة، وهو الصحيح في النصاب، وعليه الفتوى⁽⁸⁾.

ه قوله: وَإِنْ الْجَتَمَعُ عَلَيْهِ حَوْلَانِ [تَـذَاخَلَتْ] (9) [الجزيتانُ] (10)، وفي الجامع الصغير: ومن لم يؤخذ منه خراج رأسه حتى مضت السنة وجاءت سنة أخرى لم يؤخذ،

⁽¹⁾ أخرجه أبو دارد في سننه، عن ابن عباس، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 3053، باب: في الذمي يسلم في بعض السنة عل عليه جزية. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق: ج3، ص171، أبو دارد، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص136.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(4) [}الشراء] من (أ).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص403.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء: مصدر سابق، ل376.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج6، ص52.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يدخلان] من جميع السخ.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

وهذا عند أبي حنيفة هيئك، وقال أبو يوسف رحمه الله ومحمد: [يؤخذ منه](1)، [رهو قول الشافعي رحمه الله](2). وإن مات عند تمام السنة لم يؤخذ منه في قولهم جميعًا، وكذلك إن مات في بعض السنة.

أما مسألة الموت نقد ذكرناها، وقيل خراج الأرض على هذا الخلاف، وقيل لا تداخل فيه بالاتفاق⁽³⁾.

لهما في الخلافية (أن الخراج وجب عوضًا، والأعواض إذا اجتمعت وأمكن استيفاؤها تستوفي وقد أمكن أفيما نحن فيه بعد توالي السنين، بخلاف ما إذا أسلم لأنه تعذر واستيفاؤه.

ولأبي حنيفة عني أنها وجبت عقوبة على الإصرار على الكفر على ما بيناه، ولهذا لا تقبل منه لو بعث على يد نائبه في أصح الروايات بل يكلف أن يأتي به بنفسه فيعطى قائمًا والقابض منه قاعد، وفي رواية يأخذ بتلبيبه 60 ويهزء هزًا ويقول أعط الجزية يا ذمي فئبت أنه عقوبة، والعقوبات إذا اجتمعت تداخلت كالحدود ولأنها وجبت بدلاً عن القتل في حقهم وعن النصرة في حقنا كما ذكرنا لكن في المستقبل لا في الماضي، لأن القتل إنما يستوفى (7) لحراب قائم في الحال (8) لا لحراب ماض، وكذا النصرة في الماضي، ثم قول محمد رحمه الله في الحارة).

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽³⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص403.

⁽⁴⁾ قبال صباحب العيني: الخلافية؛ أراد بها نسخ الخلافيات، حيث إن المحققين من أصحابنا المتقدمين صنفوا نسخا مشتملة على المسائل الفقهية الخلافية، وطريقة الخلاف، وذكروا فيها كثيرا من المسائل الخلافية، ينظر: العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج10، ص449.

^{(5) [}ذكر] من (ب).

⁽⁶⁾ رهو: موضع من ثياب الرجل في عنقه. الفراهيدي، العين، مصدر سابق، ج8، ص318.

^{(7) [}يسبق] من (ب).

^{(8) [}الحلال] من (ب).

^{(9) [}نصرة المسلمين] من (ب).

⁽¹⁰⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص403.

في الجامع الصغير وجاءت سنة أخرى حمله بعض المشايخ رحمهم الله على المضين المشايخ رحمهم الله على المضي المخارًا، وقال الوجوب بآخر السنة فلا بد من المضي ليتحقق (2) الاجتماع فتتداخل، وعند البعض هو مجرى على حقيقته، والوجوب عند أبي حنيفة خيث بأول الحول فيتحقق الاجتماع بمجرد المجيء، [والأصح أن الوجوب عندنا في ابتداء الحول، وعند الشافعي رحمه الله في آخر الحول اعتبارًا بالزكاة (3). ولنا أن ما وجب بدلاً عنه أنه لا يتحقق إلا في المستقبل على ما قررناه فتعذر إيجابه بعد مضي الحول فأرجبناه في أوله (5).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة عن [وأبي يوسف] (6)، لأنها عقوبة إذا اجتمعت أسبابها من جنس واحد تداخلت كالحدود، وقال أصحابنا رحمهم الله: الجزية تجب بأول الحول. وقال الشافعي رحمه الله: بمضي الحول. والصحيح قولنا: لأنه مال يجب [عند] (7) إسقاط القتل فكان وجوبه حال سقوط القتل، كالصلح عن دم العمد (8).

⁽أ) [المعنى] من (ب).

^{(2) [}يستحق] من (ب).

⁽³⁾ قال الشيرازي: (وتجب الجزية في آخر الحول، لأن النبي يَنْ كتب إلى أهل اليمن أن يؤخذ من كل حالم في كل سنة دينار، وروى أبو مجلز أن عثمان بن حنيف وضع على الرؤوس على كل رجل أربعة وعشرين في كل سنة، فإن مات أر أسلم بعد الحول لم يسقط ما وجب لأنه عوض عن الحقن والمساكنة وقد استوفى ذلك قاستقر عليه العوض كالأجرة بعد استيفاء المنفعة. فإن مات أو أسلم في أثناء الحول ففيه قولان: أحدهما: أنه لا يلزمه شيء لأنه مال يتعلق رجوبه بالحول فسقط بموته في أثناء الحول كالزكاة. والثاني: وهو الصحيح أنه يلزمه من الجزية بحصة ما مضى لأنها تجب عوضًا عن الحقن والمساكنة وقد استوفى البعض فوجب عليه بحصته كما لو استأجر عيثًا مدة واستوفى المنفعة في بعضها ثم هلكت العين). ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابق، ج3: ص308.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص403 - 404.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفنين وردت [عليه] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء: مصدر سابق، ل376 - 377.

[إحداث البِيعة والكنيسة في دار الإسلام]

م، وَلَا يَجُوزُ إِخْدَاتُ [أ/ 582] بِيعَةً وَلَا كَنِيسَةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا خصاء في دار الإسلام فلا كنيسة) (الله والمراد إحداثهما، [وَإِذَا] (الله الله الكَتَائِسُ وَالْبِيعُ الْقَدِيمَةُ أَعَادُوهَا (أنّ)، لأن الأبنية لا تبقى دائمًا، ولما أقرهم الإمام فقد عهد إليهم الإعادة إلا أنهم لا يمكنون من نقلها لأنه إحداث في الحقيقة، والصومعة (أ) للتخلي فيها بمنزلة البيعة بخلاف موضع الصلاة في [البيت] (أ) لأنه تبع للسكنى، وهذا في الأمصار دون القرى لأن الأمصار هي التي تقام فيها الشعائر بها، فلا تعارض بإظهار ما يخالفها [...] (أ)، وقيل في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى أيضًا لأن فيها بعض ما يخالفها [...] (أ) يمنعون من ذلك في القرى أيضًا لأن فيها بعض وفي أرض العرب (آ) يمنعون من ذلك في أمصارها وقراها لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب) (الهوا).

⁽¹⁾ أخرجه البيهقي في سنته، عن ابن عباس، بلقظ: (لا خصاء في الإسلام ولا بنيان كنيسة)، وقال حديث ضعيف، رقم الحديث: 19578، باب كراهية خصاء البهائم. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج10،24.

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [رإن] من جميع النسخ.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

 ⁽⁴⁾ الصومع: بيت العبادة عند النصارى ومتعبد الناسك، و(الصومعة) الصومع هو بناء بعد لخزن الحبوب، والجمع صوامع، مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص 1085.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [البيعة] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [رظاهرها] من جميع النسخ وهي زائدة، وأثبتها من كتاب الهداية.

^{(7) [}العراق] من (ب).

⁽⁸⁾ أخرجه البيهةي في سننه، عن مالك، وهو متفق عليه، رقم الحديث: 18531، باب ما جاء في نفسير أرض الحجاز رجزيرة العرب. البيهةي، سنن البيهةي الكبرى، مصدر سابق، ج9، ص208، والعسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص135.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص404.

م، قوله: أَعَادُوهَا (أَ)، لأن التوارث جرى من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا بترك البيع، والكنائس في ديارنا، وهذا إذا كان في ذلك الموضع، وإن قالوا نُحوُلها إلى موضع آخر لهم، لم يمكن لهم ذلك، وتمنع عن الزيادة على البناء الأول، كذا في الفتارى (3x²).

ب، يقال: جزيرة العرب لأرضها ومحلتها؛ لأن بحر فارس وبحر الحبشة ودجلة والفرات قد أحاطت بها⁽⁴⁾.

[تمييز الدمي]

ه، قوله: وَيُؤْخَذُ عَلَى أَهْلِ الذِّمْةِ بِالتَّهْيِزِ عَن الْمُسْلِمِينَ فِي زِيِّهِمْ وَمَرَاكِبِهِمْ وَسُرُوجِهِمْ وَمَلَابِسِهِمْ وَلَا يَرْكُبُونَ الْخَيْلَ وَلَا يَحْمِلُونَ الْسَلَاحَ (5)، وفي جامع الصغير: ويؤخذ من أهل الذمة بإظهار الكستيجات (6) والركوب على السروج التي [هي] (7) كهيئة الأكف، وإنما يؤخذ بذلك إظهارًا للصغار عليهم وصيانة لضعفة المسلمين، ولأن المسلم يكرم والذمي يهان، فلا يبتدأ بالسلام ويضيق عليه الطريق، فلو لم تكن علامة مميزة فلعله يعامل معاملة المسلمين وذلك لا يجوز، والعلامة يجب أن تكون خيطًا غليظًا من الصوف يشده على وسطه دون الزنار من الإبريسم فإنه جفاء في حق أهل عليظًا من الصوف يشده على وسطه دون الزنار من الإبريسم فإنه جفاء في حق أهل الإسلام، ويجب أن يتميز نساؤهم عن نسائنا في الطرقات والحمامات، ويجعل على دورهم علامات كيلا يقف عليها سائل يدعو لهم بالمغفرة. قالوا: الأحق أن لا يتركوا أن يركبوا إلا للضرورة، وإذا ركبوا للضرورة فليتزلوا مجامع المسلمين فإن لزمت

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص273.

^{(&}lt;sup>2</sup>) ريقصد فتاري قاضيخان.

⁽³⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل124.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص88.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁶⁾ الكستيج: عن أبي بوسف: خيط غليظ بقدر الأصبع يشده الذمي فوق ثبابه دون ما يتزينون به من الزنانير المتخذة من الإبريسم، ومنه: أمر عمر خاف أعل الذمة بإظهار الكستيجات. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص438.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ.

الضرورة اتخذوا سروجًا بالصفة التي تقدمت ويمنعون من لباس يختص به أهل العلم والزهد والشرف⁽¹⁾.

ي، قرله: وَيُؤخَذُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَةِ بِالتَّمْيِزِ عَن الْمُسْلِمِينَ فِي زِيْهِمْ وَمَرَاكِبِهِمْ (2)، وينبغي للإمام أن [يأمرهم] (3) بإظهار الكستيجات، وذلك مثل الخيط الغليظ يشذُ على وسطه، [ويلبسون] (4) قلانس مضربة (5) ويركبون سروجًا يكون على قربوسها (6) مثل الرمانة، وليس لهم أن يلبسوا طيالس (7) المسلمين، ولا أردية مثل أرديتهم.

وفي الجامع الصغير: يركبون على السروج كهيئة الأكف، وإنما يأخذهم الإمام بإظهار الكستيجات صغارًا لهم ومذلة؛ ولأن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (لا تبدؤوهم بالسلام وألجئوهم إلى أضيق الطريق)(8)، فإذا لم تكن لهم علامة يعرفون بها لا يأمن أن يبدؤوهم بالسلام ويدعو لهم بالمغفرة والرضوان وذلك لا يجوز، حتى قال أصحابنا رحمهم الله: يجب أن تكون على دورهم (9) علامة تعرف بها من ديار المسلمين كيلا يقف السائل على أبوابهم فيدعو لهم بالمغفرة.

⁽¹⁾ المرغبتاني؛ الهداية، مصدر سابق، ج2، ص404.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين وردت [يأخذهم] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أن يلبسوا] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ المُضربة: كل ما أكثر تضريه بالخياطة وكساء أر غطاء كاللحاف ذو طاقين مخيطبن خياطة كثيرة ينهما قطن وتحوه. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر مسابق، ج1، ص1113.

⁽⁶⁾ القربوس: حتو السرج، كحلزون للسرج، وهما قربوسان وهما متقدم السرج ومؤخره، ويقال لهما: حنواه وهما من السرج بمنزلة الشرخين من الزحل، وجمعه قرابيس، الزييدي، تاج العرومي، مصدر سابق، ج16، ص361.

⁽⁷⁾ وهو ثوب من حرير منسوج ليس بعربي. الزييدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج16، ص205.

⁽⁸⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن حفص بن عمر، بلفظ: (لا تبدؤوهم بالسلام وإذا لقبتموهم في الطريق فاضطروهم إلى أضبق الطرق)، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 5205، باب في السلام على أهل الذمة. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص352 أبو داود، منن أبي داود معدر سابق، ج4، ص352 أبو داود، منن أبي داود.

^{(9) [}رؤوسهم] من (ب، ج).

ولا يكره [للمسلم] (1) أن يعزيهم (2) ويعود مرضاهم، و[يأكل] (3) من طعامهم، فإذا جاء يوم (4) عيدهم وضعوا في كنائسهم القديمة الصلبان (5) إن شاؤرا، فلا يمكنهم الإمام أن يخرجوها من الكنائس ويطوفوا بها في المصر، ولا يضربون الناقوس (6) إلا في جوف الكنيسة، وليس لهم أن يحدثوا كنيسة في المصر لم تكن قبل ذلك، وإن كانوا في الرستاق (7) كان لهم ذلك، وليس لأحدهم (8) أن يمنعهم الإمام (9) منه (10).

في الزاد: وقد قال أصحابنا رحمهم الله: ليس لهم إظهار شيء من المعاصي في أمصار المسلمين، ولا يبيعون الخمر، ولا الخنزير ظاهرًا، لأن هذا لم يدخل تحت العهد(11).

ب، صَغُرُ صِغرًا وصِغارًا إذا ذلُ (12).

[معيار نقض العهد]

ه، قوله: زمن المُتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ [أَرْ قَتْلَ مُسْلِمًا](13) أَرْ سُبُ النَّبِي ﷺ أَوْ زُنَى بِمُسْلِمَةً لَمْ يَتُتَقِفُ عَهْدُهُ (14)، لأن الغاية التي يسمي إليها القتال التزام الجزية لا أداؤها،

⁽أ) ما بين المعقوفتين وردت [للمسلمين] من جميع النسخ.

^{(2) [}يعرنهم] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [يأكلوا] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ أيوم أساقط من (ج).

^{(5) [}الصلبانات] من (ب، ج).

 ⁽⁶⁾ النافرس: مضراب النصاري الذي يضربونه إيذانا بحلول رقت الصلاة. مجموعة من المؤلفين،
 المعجم الرسيط، مصدر سابق، ج2، ص814.

 ⁽⁷⁾ الرُّستَاقُ: فارسي معرب، ويقال: رُسدانٌ أبضًا وهو السواد والجمع الرَّساتينُ. الرازي: مختار الصحاح، مصدر سابق، ص267.

^{(8) [}لهم] من (ب)، [ك] من (ج).

^{(9) [}الإمام] ساقطة من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل158.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء؛ مصدر سابق، ل377.

⁽¹²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص293.

⁽¹³⁾ ما بين المعقر ثنين ساقط من (ب).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

والالتزام باق. وقال الشافعي رحمه الله: سبّ النبي ﷺ يكون نقضًا؛ لأنه [نوكان مسلمًا] (أ) ينقض إيمانه فكذا أمانه إذ عقد الذمة خلف عنه (2). ولنا أن سبّ النبي ﷺ كفر (3) منه والكفر المقارن لا (4) يمنعه فالطارئ لا يرفعه (5).

في الزاد: والصحيح قولنا؛ لأن الجزية خلف عن الإسلام فيجب إبقائها (٥) ما أمكن (٦).

ه، قوله: وَلَا يَتْتَقِضُ الْعَهْدُ إِلَّا أَنْ يَلْحَقُوا بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ يَغْلِبُوا عَلَى مَرْضِعٍ فَيُحَارِبُونَا فَا، لأنهم صاروا حربًا علينا فيعرى عقد الذمة عن الفائدة وهي دفع شر الحراب، وإذا نقض الذمي العهد فهو بمنزلة المرتد، معناه في الحكم بموته باللحاق لأنه التحق بالأموات، وكذا في حكم ما حمله من ماله إلا أنه لو أسر [...] (9) يسترق بخلاف المرتد (10 المردد) المرتد (10 المردد) المردد (10 المرددد) المردد (10 المردد) المردد (10 المردد) المردد (10 المردد)

في الكبرى: وإذا امتنع أهل الجزية عن أداء الجزية يقاتلون لأن الابتداء يقاتلون إذا امتنعوا عن القبول وكذا في الانتهاء (12).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ ينظر: المجموع شرح المهذب: ج19، ص427.

^{(3) [}كفر] ساقط من (أ).

^{(4) [}لما] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص404 - 405.

⁽أ) إيفائيا] من

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل377.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [لا] من (أ).

^{(10) [}المرتد] ساقط من (ب).

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابق، ج2: ص405.

⁽¹²⁾ انصدر الشهيد، الفتاوي الكبرى: مصدر سابق، ل57.

في فتاوى الحجة: وذكر في الملتقط: إذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية يقاتلون (أ)، إطفاء لنار (2) أهل الشرك وإعلاء (أ) لنور الإيمان (أ) ألا ترى أنهم إذا امتنعوا عن قبول الجزية والإيمان يقاتلون فكذلك إذا امتنعوا عن الأداء والله اعلم (أ).

[معاملة المرتد]

ع قوله: وَإِذَا ارْتَدُ الْمُسْلِمُ عَن الْإِسْلَامِ وَالْعِيَادُ بِاللهِ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ كَانَتْ
 لَـهُ شُبِهَةٌ كُشِفَتْ عنه (٦)، لأنه عساه اعترته شبهة فتزاح وفيه دفع [شره](١٤) باحسن الأمرين، إلا أن العرض على ما قالوا غير واجب لأن الدعوة بلغته (٩).

قوله: وَيُحْبَسُ ثَلَائَةَ أَبّامٍ فَإِنْ أَسَلَمَ وَإِلّا قُتِلَ⁽¹⁰⁾، وفي الجامع الصغير: المرتد يعرض عليه [أ/ 583] الإسلام [حرًا كان أو عبدًا] (المناه أبى قتل، وتأويل الأول أنه يستمهل فيمهل (¹²⁾ ثلاثة أيام لأنها مدة ضربت لإبلاء الأعذار، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله: أنه يستحب أن يؤجله ثلاثة أيام طلب ذلك أو لم يطلب، وعن الشافعي رحمه الله: أن على الإمام أن يؤجله ثلاثة أيام ولا يحل له أن يقتله قبل ذلك لأن ارتداد المسلم يكون عن شبهة ظاهرًا فلا بد من مدة يمكنه التأمل فقدرناها بالثلاثة.

⁽¹⁾ أبو القاسم السمرقندي، الملتقط، مصدر سابق، ص70.

^{(2) [}لتاثرة] من (أ).

^{(3) [}أهل] ساقطة من (ب).

^{(4) [}أعلانا] من (ب).

^{(5) [}الإسلام] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج10، ص7.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص406.

⁽¹⁰⁾ القدارري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(12) [}نيمتيل] سانطة من (أ).

ولنا قوله تعالى: ﴿ فَٱقْنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: 5) [من غير قيد الإمهال] أنا، وقوله عليه الصلاة والسلام: (من بدل دينه فاقتلوه) أنا؛ ولأنه كافر حربي بلغته الدعوة فيقتل للحال من غير استمهال، وهذا لأنه لا يجوز تأخير الواجب لأمر موهوم، ولا فرق بين الحر والعبد لإطلاق الدليل. وكيفية توبته أن يتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام لأنه لا دين له ولو تبرأ عنما انتقل إليه كفاه لحصول المقصود (6).

م، التوبة عن الردة (٢٠): أن يأتي بكلمة الشهادة، ويتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام (5).

هـ، قوله: فَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ كُرِهَ [لَهُ ذَلِكَ] (6) وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ (8x7)، ومعنى الكراهية ههنا ترك المستحب، وانتفاء الضمان، لأن الكفر مبيح (للقتل] (9) والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب(10).

قوله: وَأَمَّا [المَراةُ إذا ارتدت](11) فَلَا تُقْبَلُ(12)، وقال الشافعي: تقتل لما روينا، ولأن ردة الرجل مبيحة للقتل من حيث إنه جناية مغلظة (13) فتناط بها عقوبة مغلظة (14)

⁽أ) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽²⁾ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 2854، باب لا يعذب بعذاب الله. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1098.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص406.

^{(4) [}الارتداد] من (ب).

⁽⁵⁾ التسفي، المنافع، مصدر سابق، ل124.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(7) [}القائل] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁸⁾ القدوري؛ مختصر القدوري، مصدر سابق؛ ص237.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين مناقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽¹⁰⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص406.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [المرتدة] من جميم النسخ.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص237.

^{(13) [}متغلة] من (أ).

^{(14) [}متغلة] من (h).

وردة المرتدة تشاركها [فيها فتشاركها] أأ في موجبها (2).

ولنا أن النبي ﷺ (نهى عن قتل النساء) (أن)، ولأن الأصل تأخير الأجزية إلى دار الآخرة إذ تعجيلها يخل بمعنى الابتلاء، وإنما عدل عنه [دفعًا] (أن) لشر ناجز، وهو الحراب ولا يتوجه ذلك من النساء لعدم صلاحية البنية بخلاف الرجال فصارت المرتده كالأصلية (أن).

قوله: وَلَكِنْ تُحْبَسُ حَتَّى تُسْلِمُ أَنَّ الآنها امتنعت عن إيفاء حق الله تعالى بعد الإقرار، فنجبر [على إيفائه] (7) بالحبس كما في حقوق العباد. وفي الجامع الصغير وتجبر المرأة على الإسلام حزة كانت أو أمة والأمة يجبرها مولاها، وأما الجبر فلما ذكرنا، ومن المولى لما فيه من الجمع بين الحقين ويروى: تضرب [...] (8) في كل أيام مبالغة في الحمل على الإسلام (9).

في نوائد الجامع الصغير (10): وعن أبي حنيفة خشط، إنها تخرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطًا إلى أن تموت أو تسلم، وعن أبي حنيفة خشط في الأمة يبعث إليها كل يوم من يهددها ويضربها تسعة وثلاثين سوطًا وهي في يد......

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص159.

⁽³⁾ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 2852، باب قتل النساء في الحرب. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1098.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لدفع] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق: ج2، ص406 - 407.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص237.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين وردت (تسعة وثلاثين) من (أ).

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص407؛ والشيباني، للإمام محمد بن الحسن الشيباني (1432م)، الجامع الصغير، (تحقيق: محمد بوينوكالن)؛ ط1، ص158، دار أبن حزم، يبروت.

⁽¹⁰⁾ وهي: لمحمد بن محمد بن محمد السرخسي، رضي الدين، برهان الإسلام، الفقيه الحنفي، توني سنة 544هـ، من تصانيفه: (عيون المسائل، فوائد الجامع الصغير للشيباني، المحبط في الفروع). ولم أعثر عليه. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق: ج6، ص91.

ب لاما⁽¹⁾.

في التحقة: فأما المرأة: لا تقتل⁽²⁾ عندنا. وعند الشافعي رحمه الله تقتل⁽³⁾⁽¹⁾. ولكنها تحبس وتجبر على الإسلام وتضرب في كل ثلاثة أيام إلى أن تسلم. وكذا الجراب في الأمة [إلا أن الأمة]⁽⁵⁾ تحبس في بيت المولى؛ لأن ملكه قائم، بخلاف المرأة المرتدة [المنكوحة]⁽⁶⁾، فإن النكاح قد بطل بالردة. ولو لحقت بدار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم، لهم أن يسترقوا المرتدة دون المرتد.

فأما الصبي العاقل إذا ارتد فردته صحيحة عند أبي حنيفة ومحمد عين كإسلامه، وعند أبي يوسف رحمه الله إسلامه صحيح وارتداده لا يصح. وعند الشافعي رحمه الله كلاهما لا يصح والمسألة معروفة (7). [لكن لا يقتل] (8) ويعرض عليه الإسلام، [ولكن لا يعبس، ولا يضرب، وإذا بلغ الآن يعرض عليه الإسلام] (9) جبرًا، ويحبس، ويضرب، ولكن لا يقتل؛ لأنه لا يجب القتل بهذه الردة. فعلى هذا الصبي إذا حكم بإسلامه تبعًا لأبويه؛ ثم بلغ كافرًا، ولم يسمع منه الإقرار بعد [البلوغ فإنه يجبر على الإسلام، ولكن لا يقتل أيضًا، فأما إذا سمع من الإقرار بعد البلوغ يقتل إذا ارتد] (10).

⁽¹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10،108؛ وملا خسرو، درر الحكام، مصدر سابق، ج1، ص303.

^{(2) [}تقبل] من (أ).

^{(3) [}تقبل] من (أ).

⁽⁴⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج3، ص32.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ دليل الشافعية ما ذكر، النووي: (قوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى بستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر). أخرجه أبو داود في سنه، عن عائشة، قال الشيخ الألباني: صحيح، باب في المجنون يسرق أو يصبب حدًا، رقم الحديث: 4398. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص139، أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الإلباني)، مصدر سابق، ج4، ص223.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الإسلام يقتل] من جميع النسخ.

والسكران إذا ارتد في حال ذهاب عقله، فالقياس أن تصح ردته في حق الأحكام، والسكران إذا ارتد في حق الأحكام، وفي الاستحسان لا تصح، وإن ذهب [عقله] (أ) بسبب البرسام والإغماء، فارتد في تلك الحالة لا تصح ردته قياسًا، واستحسانًا؛ لأن الكفر لا يصح بدون القصد (2).

[آثار الردة]

ه، توله: وَيَزُولُ [...] (ق) مِلكُ الْمُرْتَدِّ عَنْ أَللَاكِهِ بِرِدْتِهِ زُوالاً مُراعًا فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَتْ إلى حَالِهَا (أَ)، قالوا هذا عند أبي حنيفة على وعندهما لا يزول ملكه؛ لأنه مكلف محتاج فإلى (ق أن يقتل يبقى ملكه كالمحكوم (أ) عليه بالرجم والقصاص، وله أنه حربي مقهور تحت أيدينا، حتى يقتل ولا قتل إلا بالحراب وهذا يوجب زوال ملكه ومالكيته غير أنه مدعو إلى الإسلام بالإجبار عليه ويرجى عوده إليه فتوقفنا في أمره، فإن أسلم جعل العارض كأن لم يكن في حق هذا الحكم وصار كأن لم يزل مسلمًا ولم يعمل بالسب، وإن مات أو قتل على ردته أو لحق بدار الحرب، وحكم بلحاقه واستقر كفره فيعمل السب عمله وزال ملكه (آ).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة هيئ عنه: لأن المرتد هالك حكمًا؛ [لأنه ارتكب جريمة استحق بها تلف نفسه فكان هالكًا حكمًا: ولو كان هالكًا حقيقة زالت أملاكه قطعًا، وإذا كان هالكًا حكمًا] (8) زالت أملاكه زوالاً مراعاً لما أنه مدعو إلى الإسلام برجاء وجوده منه فيتعلق حقه به (9).

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ علاء الذين السمرقندي: تحفة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص309 - 310.

^{(3) [}القصد] من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽ت) [قال] من (ب).

^{(6) [}كالمعلوك] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابق، ج2، ص407.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل378.

هـ، تولـه: وَإِنْ تُتِـلَ أَوْ مَـاتَ عَلَى رِدَّتِهِ الْتَقَـلَ مَـا اكْتَـسَبَهُ فِـي حَـالِ إِسْـلَامِهِ إلَى وَرَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ وَكَـانَ مَـا اكْتَسَبُهُ فِي حَـالِ رِدَّتِهِ فَيْئًا (أَ)، وهـذا عند أبي حنيفة ﴿ فَنَهُ اللهُ وَقَالَ أَبُو بُوسَف ومحمد رحمهما الله: كلاهما لورثته، وقال الشافعي رحمه الله: كلاهما فيء؛ لأنه مات كافرًا والمسلم لا يرث من الكافر؛ ثم هو مال حربي لا أمان له فيكون فينًا (²⁾.

ولهما أن ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بيناه فينتقل بموته إلى ورثته فيستند إلى ما قبيل ردته إذ الردة سبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم، لأبي حنيفة هيئك أنه يمكن الاستناد في كسب الإسلام لوجوده قبل الردة، ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدمه قبلها، ومن شرطه وجوده ثم إنما يرثه [في رواية] (أن من كان وارثًا له حالة الردة ويقي وارثًا إلى وقت موته في رواية عن أبي حنيفة هيئك اعتبارًا للاستناد، وعنه أنه يرثه من كان وارثًا له عند الردة ولا يبطل استحقاقه بموته بل يخلفه وارثه لأن الردة بمنزلة الموت، وعنه أنه يعتبر وجود الوارث عند الموت، لأن الحادث أن الميع قبل القيض وترثه امرأته المسلمة إذا مات أو قتل على ردته وهي في العدة لأنه يصير قارًا.

وإن كان صحيحًا وقت الردة والمرتدة كسبها⁶⁾ لورثتها لأنه لا حراب منها فلم يوجد سبب القيء بخلاف المرتد عند أبي حنيفة فيش، ويرثها زوجها المسلم إن ارتدت، وهي مريضة لقصدها إبطال حقه، وإن كانت صحيحة لا يرثها لأنها لا تقتل فلم يتعلق حقه بمالها بالردة بخلاف المرتد⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽²⁾ النووي، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص237.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}من كان] ساقطة من (ب).

^{(5) [}الولد] ساقط من (أ).

^{(6) [[}كسابها] من (أ)، [كسباها] من (ج).

⁽⁷⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص407 - 408.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة في الأنه كان مسلما مالكًا له، فإذا تم هلاكه يخلفه وارثه في ماله كما لو مات المسلم ولا يقال بان زوال ملكه، إما أن يكون قبل الردة أو معه أو بعد، والحكم لا يسبق السبب ولا يقترن به، بل يعقبه وبعد الردة هو كافر؛ لأنا نقول يلي المزيل (أ) [للملك ردته كما ان المزيل](2) للملك في حق المسلم موته؛ ثم الموت يزيل الملك [عن الحي لا عن الميت فكذا الردة تزيل المالك](3) عن المسلم (4).

م، قوله: فَإِنْ أَسْلَمَ كَذَا وَإِنْ مَاتَ وَإِلَّا قُتِلَ (5)، كذا تفسير قوله: زوالاً مراعًا (6).

ه، قوله: وَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا وَحَكَمُ الْحَاكِمُ بِلْحَاقِهِ عَتَقَ مُدَبُّرُهُ وَأُمْهَاتُ أَوْلَادِهِ وحلت الدُّيُونُ أَلَّ التي عليه وَنُقِلَ مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ إِلَى وَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (6)، وقال الشافعي رحمه الله: يقى ماله (9) موقوفًا كما كان لأنه نوع غيبة فأشبه الغيبة في دار الإسلام (10). ولنا أنه باللحاق صار من أهل الحرب وهم أموات في حق أحكام الإسلام لانقطاع ولاية الإلزام كما هي منقطعة عن الموتى فصار كالموت، إلا أنه لا يستقر لحاقه إلا بقضاء القاضي [لاحتمال العود إلينا] (11) ولا بد من قضاء

⁽أ) [الرجل] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقها، مصدر سابق، ل378.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁶⁾ ورد نص صاحب المنافع كذا (زوالًا مراعًا، أي: موقوفًا، وإن أسلم كذا وإن قتل كذا، وهذا عند أبي حنيفة وحمه الله وعندهما لا يزول ملكه، لأن الورثة أحق بماله وأقرب إليه، وقد أمكن التوريث فتورث، وهذا لأن الردة هلاك وتمامه بالقتل أو الموت). النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل 124.

^{(7) [}الذيون] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

^{(9) [}ماله] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج6: ص175.

⁽¹¹⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

القاضي⁽¹⁾، وإذا تقرر موته ثبتت الأحكام المتعلقة به وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي ثم يعتبر كونه وارثًا عند لحاقه، [في قول]⁽²⁾ محمد رحمه الله لأن اللحاق هو السبب والقضاء لتقرره بقطع الاحتمال، وقال أبو يوسف رحمه الله: وقت القضاء لأنه يصير موتًا بالقضاء، والمرتدة إذا لحقت بدار الحرب فهي على هذا [الخلاف]⁽³⁾.

قوله: وَتُقْضَى الدُّيُونُ الَّتِي لَزِمَتُهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ مِمَّا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ وَمَا لَزِمَتُهُ وَي حَالِ الْإِسْلَامِ وَمَا لَزِمَةُ أَمِي الدُّيُونِ فِي اللَّهُ وَي [حَال] (6) مِمَّا اكْتَسَبَهُ في [حَال] (6) ردَّته، قال خَيْثُ (7): هذه رواية عن أبي حنيفة خَيْثُ، [وعنه] (8) أنه يبدأ بكسب الإسلام فإن لم يفِ بذلك يقضى من كسب الردّة، وعنه على عكسه؛

وجه الأول: أن المستحق بالسببين مختلف وحصول كل واحد من الكسبين باعتبار السبب الذي وجب به الدين فيقضي كل دين من الكسب المكتسب في تلك الحالة ليكون الغرم والغنم.

وجه الثاني: أن كسب الإسلام ملكه حتى يخلفه الوارث فيه، ومن شرط هذه الخلافة الفراغ عن حق المورث فيقدم الدين عليه، أما كسب الردة فليس بمملوك له لبطلان أهلية الملك بالردة عنده فلا يقضى دينه [منه]⁽⁹⁾ إلا إذا تعذر قضاؤه من محل آخر، فحينئذ يقضى منه كالذمي إذا مات ولا وارث له يكون ماله لجماعة المسلمين ولو كان عليه دين يقضى منه كذا ههنا.

⁽أ) [القاضي] ساقط من (أ: ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عند] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ. المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص408.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁷⁾ ويقصد به: صاحب كتاب الهداية رحمه الله.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁹⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

وجه الثالث: أن كسب الإسلام حق الورثة وكسب الردّة خالص حقه، فكان قضاء الدين منه أولى إلا إذا تعذر بأن لم يف به، فحيتلذ (أ) يقضى من كسب الإسلام تقديمًا لحقه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: تقضى ديونه من الكسبين لأنهما جميعًا ملكه حتى يجري الإرث فيهما (2).

م، قوله: وَمَا بَاعَهُ أَو الْمَتُواهُ (قَرَهُ)، اعلم أن تصرفات المرتد أربعة أنواع: نافذ بالاتفاق كالمفاوضة (قائم نافذ بالاتفاق كالمفاوضة (قائم) ومختلف فيه كالبيع والشراء، عند أبي حنيفة والشيئ يتوقف بين أن ينفذ بالإسلام أو يبطل بالموت، وعندهما: نافذ إلا عند أبي يوسف رحمه الله ينفذ كما ينفذ من الصحيح حتى يعتبر من جميع المال، وعند محمد رحمه الله ينفد كما ينفذ من المريض (6).

[جباية الخراج من غير المسلمين]

في الزاد: وَنَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ضِغْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ [مِنَ الزُكَاةِ] (أَ، لأن عمر عِنْتُ صالحهم على ذلك (8).

قوله: وَيُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صِبْتِانِهِمْ شَيْءٌ (9)، وقال الشافعي (10)

^{(1) [}نح] من (ج).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص408.

⁽³⁾ أواشتر به] من (أ).

^{(4) (}وما بأعه أو اشتراء أو تصرف فيه من أمواله في حال ردته موقوف). القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص237.

^{(5) [}كالمعاوضة] من (ج).

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل124.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء: مصدر سأبق، ل379.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

^{(10) [}الشافعي] ساقط من (أ).

وزفر⁽¹⁾ رحمها الله: لا يؤخذ من نسائهم⁽²⁾، والصحيح قولنا؛ لأن هذا المال وجب بالصلح فجاز أخذه من النساء لقوله عليه الصلاة والسلام: (خذ من كل حالم⁽³⁾ وحالمة (⁴⁾(^{5,6)}.

م، بنو تغلب: قوم من العرب طالبهم عمر وللله بالجزية فأبوا، وقالوا: إنا نستنكف من ذلك، ولكن تعطي الصدقة مضاعفة فصالحهم وللله على ذلك، (فبعد ذلك) (7) كلما جاؤوا بأموالهم يقول عمر وللله عنه جزية سموها ما شئتم فباعتبار زعمهم يؤخذ من نسائهم ولا يؤخذ من صبيانهم، وباعتبار زعمنا يصرف مصارف الجزية عملاً بالشبهين (8).

قوله: فضارَى بَنِي تَغْلِبَ⁽⁹⁾، هم قوم من نصارى صالحهم عمر شخ على أن كل مال لو كان لمسلم يؤخذ منه شيء فيؤخذ منهم ضعف ذلك ولو كان لمسلم لا يؤخذ منه فلا يؤخذ منهم (10).

ه، قوله: وَمَا جَبَاهُ الْإِمَامُ مِن الْخُرَاجِ وَمِنْ أَمْوَالِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، إلى آخره (11)،

^{(1) [}زفر] ساقط من (ج).

⁽²⁾ ينظر: النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج10، ص316 – 317؛ والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص278.

^{(3) [}حالهم] من (أ).

^{(4) [}رحاملة] من (أ).

⁽⁵⁾ أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، قال الحاكم: في المستدرك صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه، رقم الحديث: 1926، باب كم يؤخذ منهم في الجزية، الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، ج10، ص328؛ والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج1، ص445.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاه، مصدر سابق، ل379.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ج).

⁽⁸⁾ النسفي: المنافع، مصدر سابق، ل125.

⁽⁹⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

^{(10) [}منهم] ساقطة من (أ).

⁽ أ أ) (وما جباد الإمام من الخراج ومن أموال بني تغلب وما أهداد أهل الحرب إلى الإمام والجزية تصرف في مصالح المسلمين فتسد منها الثغور وتبني القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين

لأنه مال بيت المال، فإنه وصل إلى المسلمين من غير قتال وهو معدّ لمصالح المسلمين وهؤلاء عملتهم، ونفقة الذراري على الآباء، فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا إلى الاكتساب فلا يتفرغون للقتال، ومن مات في نصف السنة فلا شيء له من العطايا، لأنه نوع صلة ولبس بدين ولهذا سمي عطاء فلالله يملك قبل القبض ويسقط بالموت وأهل العطايا في زماننا مثل القاضي والمدرس والمفتي (2).

م، قوله: فَيُسَدُّ بِهِ النُّغُورُ⁽³⁾، وتفسير لمصالح المسلمين، الثغر: موضع المخافة من العدو⁽⁴⁾.

ب (5)، والقَنطَرَةُ: ما يبنى على الماء للعبور، والجسر عام، الجِسرُ: ما يعبر به النهر وغيره، مبنيا كان أو غير مبني، والفتح لغة (7×6).

في الكبرى: الرباط الذي جاء الأثر في قضله أن يكون في موضع لا يكون وراءه إسلام لأن ما دونه لو كان مرابطا وكل المسلمين في بلادهم (8) كاثرا مرابطين، وقال بعضهم: إذا أغار العدو على موضع مرة يكون ذلك الموضع رباطًا إلى أربعين سنة، [أ/ 585] وإذا غار مرتين يكون رباطًا إلى مائة وعشرين سنة، وإذا أغار ثلاث مرات يكون رباطًا إلى ما الأول وهو الأول وهو الأول.

رعمالهم وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذراريهم). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

^{(1) [}نهو] من (ب).

⁽²⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص405 - 406.

⁽³⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص238.

⁽⁴⁾ التسفي، المنافع، مصدر سابق، ل125.

^{(5) [}الباء] ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}لغة] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص90 - 418.

^{(8) [}ني بلادهم] ساقط من (ج).

⁽⁹⁾ الصدر الشهيد، الفتاري الكبرى، مصدر سابق، ل180.

ي، [وأموال] (1) بيت المال [على] (2) أربعة أنواع؛

منها: ما يوضع (3) فيه زكاة السوائم والعشور والكفارات، وما أخذ العاشر من [مازة] (4) تجار المسلمين، [ومصرف] (5) ذلك إلى سبعة أصناف دون المؤلفة قلوبهم.

ومنها: ما يوضع فيه خمس الغنائم والرِّكاز والكنوز والمعادن ويصرف ذلك في زماننا إلى ثلاثة أصناف: اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، يستوي فيه فقراء ذري القربى وغيرهم، [وكان] (6) مصرفها في زمن النبي عليه المغتراء، فسقط سهم الأغنياء وسهم النبي عليه السلام] (7)، وسهم لقرابته من الأغنياء والفقراء، فسقط سهم الأغنياء بموته عليه وقال الشافعي رحمه الله: سهم (8) ذوي القربى قائم [على حاله] (9) يصرف بموته فلك، وسهم النبي فلم انتقل إلى الخليفة (10)، وقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنْما غَنِمْتُم لِي مَنْ مُنْ وَ فَانَ لِللهِ مُنْكُون الله الخليفة (10)، تفسيره عندنا: أنه يخرج الخمس [كله] (11) على اسم الله تعالى تبركا به؛ ثم يصرف إلى ما ذكرنا من المصارف، لا أن يكون لله الخذي المسجد ذكره سهم سادس، وقال بعضهم: بل له سهم كسائر السهام يصرف إلى عمارة المسجد الحرام.

ونوع منها: يوضع فيها خراج الأرض والجزية، وما يؤخذ من بني نجران (12) من

 ⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [رمال] من كتاب الينابيع.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين وردت [من] من كتاب البنابيع.

⁽³⁾ أيرضع] مكررة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [مال] من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [فيصرف] من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وكانوا] من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(8) [}سهم] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوقتين وردت [بحاله] من جميع النسخ؛ وهو ما أثبته من كتاب البتابيع.

⁽¹⁰⁾ ينظر: النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص355.

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽¹²⁾ نجران: بالفتح ثم السكون، وأخره نون، وهي من مخاليف اليمن تقع بين مكة واليمن، سميت بنجران ابن زيدان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان؛ لأنه أول من عمرها، وكان أهلها

[الحلل]⁽¹⁾ ومن بني تغلب من الزكاة المضاعفة، وما أخذ العاشر من تجار أهل الذمة والمستأمنين، يصرف ذلك إلى عمارة الرباطات والقناطير والجسور وسد النغور والمستأمنين، يصرف ذلك إلى عمارة الرباطات والقناطير والجسور وسد النغور والدروب وكري الأنهار العظام التي لا يملكها احد كسيحون⁽²⁾ وجيحون⁽³⁾ و دجلة والفرات، ويعطى من ذلك أرزاق المقاتلة وذراريهم، وأرزاق القضاة والمفتين والمعلمين والمحتسبة والولاة، وكل ذلك بقدر الكفاية، وما لا بد لهم منه من غير إسراف⁽⁴⁾ ولا تقتير، ولا يحل لهم الفضل، وترصد به الطرقات من الداعرين واللصوص⁽⁵⁾.

في فتاوى الحجة: ومال 60 الخراج والجزية وما صولح عليه الكفارة، يصرف إلى المصارف المذكورة؛ إلى القراء 70 والمؤذنين ومصالح المسلمين وإصلاح الحياض والشوارع وتكفين الفقراء وشراء الجارية لإرضاع اللقطاء والأيتام كما يقتضيه رأي الإمام.

وقال في الفتاوى: للسيد الإمام ناصر الدين أبي القاسم السمر قندي (B) رحمه الله:

يدينون بدين العرب يعبدون نخلة، ثم انتقلوا إلى النصرانية. الحدوي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج5، ص266.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [النخيل] من جميع النسخ.

⁽²⁾ سيحون: بفتح أوله وسكون ثانيه وحاء مهملة وآخره نون، نهر مشهور كبير بما وراء النهر قرب خجنلة بعد سمرقند، يجمد في الشتاء حتى تجوز على جمده القوافل، وهو في حدود بلاد الترك. الحمري، معجم البلدان، مصدر سابق، ج3، ص294.

⁽³⁾ جيحون: يفتح الجيم، وهو اسم أعجمي، وهو نهر عظيم يخرج من موضع يقال له ويوسان وهو جبل يتصل بناحية السند والهند وكابل في حدود بلخ حتى يخرج من بلاد الترك ثم الجرجانية مدينة خوارزم ولا يتتقع بهذا النهر من هذه البلاد التي يمر بها إلا خوارزم لأنه يصب في بحيرة تعرف بيحيرة خوارزم. الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج2: ص196 - 197.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [إشراف] من (ب).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل158.

^{(6) [}رأما] من (ب: ج).

^{(7) [}الفقراء] من (أ).

 ⁽⁸⁾ الفتارى: رهي جامع الفتاوى أو الجامع الكبير في الفتاوى للإمام ناصر الدين السمرقندي
 (ت-556هـ)، وهو نفس مؤلف كتاب الملتقط وخلاصة المفتي والفقه النافع وغيرها، وقد سبقت ترجمته.

يصرف إلى ما فيه صلاح دار الإسلام والمسلمين (1) وسد الثغور والمقاتلة وأمرائهم وعطياتهم وسلاحهم وكراعهم ليقاتلوا أعداء الله تعالى ويفتحوا (2) البلاد، ويصرف إلى أمن الطريق وإلى أرزاق الولاة (3).

ي، ومنها: مال اللقطات وتركة من مات ولا وارث له، أو ترك زوجًا أو زوجة لا غير، يصرف [ذلك إلى] (4) نفقة المرضى وأدويتهم وعلاجهم، و[كفن] (5) أموات المسلمين، وإلى نفقة اللقيط وعقل جنايته، ونفقة من عجز عن الكسب، وليس لهم من يقوم ويتعهد به، فإن كان [لهؤلاء] (6) مال؛ فلا حق لهم في ذلك (7).

في التهذيب: ومن مات من مقاتلة المسلمين في نصف السنة ليس له من العطاء شيء، وفي آخر السنة يستحب أن يعطى ورثته (⁸⁾.

في المحيط⁽⁰⁾: قال محمد رحمه الله: في آخر كتاب الزكاة من الأصل؛ يجب أن يكون بيوت المال [أربعة؛ أحدها: بيت مال]⁽¹⁰⁾ الزكاة والعشور والكفارات إذا وصلت إلى يد الإمام.

والثاني: بيت مال الخراج (11) والجزية وصدقات بني تغلب، وما يأخذ العاشر من الكفرة.

والثالث: بيت مال الخمس يعني خمس الغنائم والمعادن والركاز والكنوز.

^{(1) [}المسلمين] ساقط من (ب).

^{(2) [}ريقطعرا] من (ب).

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، ص539.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعفوفتين وردت [جهاز] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقين وردت [الهم] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل158.

⁽⁸⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج3، ص283.

⁽⁹⁾ كتاب المحيط هو نفس كتاب الذخيرة وقد مر تبيانه.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(11) [}الخوارج] من (ب).

والرابع: بيت مال اللقطات والتركات (1)، وإنما وجب أن يكون بيوت المال أربعة [أما بيت مال الزكاة والخراج والخمس] (2)؛ فلأن بكل مال منها حكما يختص به لا يشاركه مال آخر فيه، فمتى جعل الكل في بيت واحد، وخلط لا يمكنه [إقامة حكم] (3) كل مال، [وأما بيت مال اللقطات والتركات؛ لأنه ربما يظهر لها مستحق بعينها، فلو خلطها بغيرها لا يمكنه ردها بعينها على مستحقها] (4)، فيجعل بيوت الأموال أربعة (5) لهذا. بيان ذلك (6):

إن مال الزكاة، وعشور الأراضي والكفارات مصروفة إلى المذكورين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْفَدَكُ لِلْفُقْرَاءِ ﴾ (التوبة: 60) الآية، إلا أنه لا يجوز صرفها إلى المقاتلة، وإلى المقاتلة، وإلى المقاتلة، وإلى المقاتلة، وإلى سد ثغور المسلمين، وبناء الحصون في الثغور، وإلى مراصد الطرق في دار الإسلام ليقع الأمن عن قطع الطريق من جهة اللصوص، وإلى كرى الأنهار العظام وإلى الذي فيه صلاح المسلمين، وإلى من فرغ (7) نفسه لعمل المسلمين نحو القضاة والمفتين والمؤذين والمعلمين، وإلى عمارة المساجد والقناطر، وإلى معالجة المرضى إذا كانوا فقراء، وإلى تكفين الموتى الدين لا مال لهم، وإلى نفقة اللقيط وعقل إحياته] (8)، وما أشبه ذلك.

فالحاصل: أن هذا النوع من المال يصرف إلى ما فيه صلاح الدين، وصلاح دار الإسلام والمسلمين، ومال الخمس، يصرف إلى فقراء المسلمين الهاشمي وغيره سواء.

^{(1) [}واستركات] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إفراز] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}أربعة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ابن مازد، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج2، ص538.

^{(7) [}نوع] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين وردت [جنابته] من جميع النسخ.

واللقطات والتركات، تصرف إلى ما فيه صلاح المسلمين كمال الخراج والجزية، إلا أنه يجعل لها بيت على حدة، لما ذكرنا أنه ربما يظهر لها مستحق بعينها.

ولو كان في بعض بيوت المسلمين⁽¹⁾ هذه الأموال، ولم يكن في البعض مال، فللإمام أن يصرف [مال]⁽²⁾ ذلك البيت⁽³⁾ إلى هذا البيت عند الحاجة حتى إذا لم يكن في بيت مال (الخراج مال، وفي بيت مال الصدقة مال)⁽⁴⁾، فللإمام أن يأخذ من بيت مال الصدقة، ويصرفه إلى المقاتلة، ثم إذا وصل إليه مال الخراج، يرد على بيت مال الصدقة مثل ما أخذ؛ لأنه لا حق للمقاتلة في مال الصدقة، وإنما صرف إليهم على وجه القرض، فيرد مثله عند القدرة، إلا إذا صرف إلى فقراء المقاتلة، فحيئة (⁽⁵⁾ لا يرد؛ لأنه صرفه إلى مصرفه إلى مصرفه.⁽⁶⁾.

ولو لم يكن في بيت مال الصدقة مال، وصرفه [مال الخراج]⁽⁷⁾ إلى الفقراء⁽⁸⁾، ثم وصل إليه مال الصدقات، لا يرد مثله إلى بيت مال الخراج؛ [لأن الخراج]⁽⁹⁾ له حكم الغنيمة، وللفقراء حظ من الغنيمة، وإنما كان لا يعطي للفقراء من مال [أ/ 586] الخراج؛ لاستغنائهم بالصدقات، فإذا احتاج وصرف إليه [كان الصرف]⁽¹⁰⁾ إلى المصرف، فلا يصير قرضًا⁽¹¹⁾.

ني التحقة، قال على: إذا خرج طائفة على الإمام على التأويل، وخالفوا الجماعة: فإن لم يكن لهم منعة؛ فللإمام أن يأخذهم ويحبسهم حتى يحدثوا توبة، وإن كانت لهم

^{(1) [}المسلمين] ساقطة من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}البيت] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}نح] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابن، ج2، ص539.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}فقراء] المسلمين من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ ابن مازد، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج2، ص539.

منعة؛ فإنه يجب على الذين لهم قرة وشوكة، إن لم يعينوا إمام أهل العدل، ويقاتلوهم حتى [يهزموهم] (1) ويقتلوهم، وبعد الانهزام يقتلون مدبريهم (2)، وأسراهم، ويجهزون على جريحهم، وأصله قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَابَهِنَانِ مِنَ الْمُوّمِنِينَ اَقْنَتُلُوا فَأَصَلِحُوا بِيّبَهُمّا فَإِنْ عَلَى بَعْتَ إِحَدَى اللهُ وَإِن طَابَهُمَا عَلَى الْمُوْمِنِينَ اَقْنَتُلُوا فَأَصَلِحُوا بِيّبَهُمّا فَإِنْ عَلَا الإمام بَعْتَ إِحَدَى اللهُ وَلَا يَعْمَلُ بَهِم ما يفعل عن أسراهم، فلا بأس به أيضًا؛ ثم قتلى أهل العدل [شهداء] (ق)، فاعل بهم ما يفعل بالشهداء يكفنون في ثبابهم ولا يغسلون، ويصلون (4) عليهم، فأما قتلى أهل البغي، لا يصلى عليهم، سواء كان لهم منعة أو لم يكن وهو الصحيح، ولكن يغسلون، ويكفنون، ويدفنون؛ لأن هذه [من شيمة] (5) الموت (6).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يخرجوهم] من جميع النسخ.

^{(2) [}برراريهم] من (ب)، [بدرهم] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}لا يصلون] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [سنة] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ علاء الدين السمرقندي، تحقة القفهاء، مصدر سابق، ج3، ص313 - 314.

كتاب البغاة

في السراجية: إذا ظهرت جماعة (أنه من أهل القبلة رأيًا، ودعت إليه، وقاتلت عليه، وصارت لهم منعة وشوكة وقوة، فإن كان ذلك لظلم السلطان في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم، فإن كان لا يمتنع من الظلم، وقاتلت تلك الطائفة السلطان، فلا ينبغي للناس أن يعينوهم، ولا أن يعينوا السلطان، وإن لم يكن لأجل ذلك أنه ظلمهم، ولكنهم قالوا: الحق معنا وادعوا الولاية، فللسلطان أن يقاتلهم، وللناس أن يعينوا (2).

[معاملة البغاة]

ا، قوله: وَإِذَا تَغَلَّبَ قَوْمُ (أنَّ تغلب على ناحية كذا، أي: استولى عليه قهرًا وظلمًا.
 قوله: فِنْةُ، أي: جماعة ونصرة.

قوله (١٠): رَيْتُبَعْ مُولِيهِم، أي: الذين ولوا أدبارهم وفروا منهم اتبعهم، وقتلهم دفعًا للفساد، والمولي: المعرض عن الحراب (٥) والقتال (١٥).

قول، وَإِنْ لَمْ (⁷⁾ يَكُنْ لَهُمْ (⁸⁾ فِئَةٌ لَمْ يُجْهَرُ عليهم (⁹⁾، لأنه إذا كان لهم فئة، فالمعرضون عن القتل يلتحقون بهم (¹⁰⁾، فيعودون ويقاتلون مع أهل العدل، بخلاف ما إذا لم يكن لهم فئة، لأنه انقطع بعضهم بجرح بعضهم، وفرار بعضهم، فلا يعودون.

^{(1) [}جماعة] سالطة من (ب).

⁽²⁾ الأوشي، الفتاوي السراجية، مصدر سابق، ص300.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

^{(4) [}نوله] ساقطة من (ب).

^{(5) [}الحرب] من (ب)،

^{(6) [}الفتل] من (ب، ج).

^{(7) [}لم] ساقطة من (أ).

^{(8) [}لهم] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

⁽¹⁰⁾ إبهم اساقطة من (ب).

م، أَجْهَزُ عَلَى الجَريح⁽¹⁾، وهو الإسراع على قتله⁽²⁾.

ه، قوله: وَإِذَا تَغَلَّبُ قُوْمٌ مِن الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَلَدٍ وَخَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ ذَعَاهُمُ إِلَى الْحَوْدِ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَكُشَفَ عَنْ شُبُهُتِهِمْ (6)، لأن عليًا وَفَى قعل كذلك بأمل حروري (6) قبل قتالهم؛ ولأنه أهون الأمرين ولعل الشر (5) يندفع (6) به فيبدأ به (7).

[قتال البغاة وآثاره]

قول ه: وَلَا يَبْدَوُهُمْ بِالْقِتَالِ حَتَّى يَبْدَوُوهُ (الله في مختصره: وذكر الإمام المعروف جَمْعَهُمْ أِنْ الله عندا الله وي مختصره: وذكر الإمام المعروف بخواهر زادة رحمه الله أنه عندنا يجوز أن يبدأ بقتالهم إذا تعسكروا واجتمعوا.

وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز حتى يبدؤوا بالقتال حقيقة؛ لأنه لا يجوز قتل المسلم إلا دفعًا لهم (11)، وهم مسلمون بخلاف الكافر؛ لأن نفس الكفر مبيح عنده (12).

⁽¹⁾ القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق: ص239.

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل125.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 239.

⁽⁴⁾ حرورية: هي قرية بظاهر الكوفة، وقبل: موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا على بن أبي طالب خت فنسبوا إليها، وقال ابن الأنباري: حروراء كورة، وقال أبو منصور: الحرورية منسوبون إلى موضع بظاهر الكرفة نسبت إليه الحرورية من الخوارج وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليًا، وكان عندهم تشدد بالذين حتى مرقوا منه. وكما سيأتي ذكرها من قبل المصنف في المتن. الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج2، ص245 ومجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص165.

^{(5) [}الشران] من (أ).

^{(6) [}يدنع] من (ب، ج).

^{(7) [}به] ساقطة من (ب).

^{(8) [}يدأ] من (أ)، [من يدأره] من (ب)، [يدر،] من (ج).

^{(9) [}بدأو] من (أ)، [بدأره] من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

^{(11) [}لهم] سائطة من (أ).

⁽¹²⁾ قال الماوردي: إذا اجتمع الخوارج في موضع تميزوا به عن أهل العدل ولم يخرجوا عن طاعة الإمام وقصدوا بالاعتزال أن ينفردوا عن مخالفهم ويتساعدوا على معتقدهم كانت دارهم من

ولنا أن الحكم يدار على الدليل وهو الاجتماع والامتناع، وهذا لأنه لو انتظر الإمام حقيقة القتال منهم ربما لا يمكنه الدفع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم، وإذا بلغنا أنهم يشترون السلاح، [ويتأهبون] (أ) للقتال ينبغي أن يأخلهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدثوا توبة دفعًا للشر بقدر الإمكان، والمروي عن أبي حنيفة هيك من لزوم البيت محمول على حال عدم (2) الإمام، أما إعانة (3) [...] (4) الإمام (5) الحق فمن الواجب عند [الغناء] (6) والقدرة (7).

قوله: فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِئَةٌ أُجْهِزَ عَلَى جَرِيجِهِمْ وَاتَّبِعَ مُوَلِّيهِمْ⁽⁸⁾، دفعًا لشرهم كيلا يلتحقوا⁽⁹⁾ بهم.

قوله: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِئَةً لَمْ يُجْهَزُ عَلَى جَرِيجِهِمْ وَلَمْ (10) يُتْبَعْ مُوَلِّيهِمْ (11) لاندفاع الشر بدونه. وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز ذلك في الحالين، لأن القتال إذا تركوه لم يبق قتلهم دفعًا (12). وجوابه ما ذكرنا أن المعتبر دليله لا حقيقة.

جملة دار أهل العدل تقام عليهم الحدود وتستوفى منهم الحقوق ولا يبدؤون بحرب ولا قنال ما لم يبدؤوا بالمنابذة والقتال. المارودي: الحاوي الكبير: مصدر سابق ج13، ص119.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يتباهون] من جميع النسخ.

^{(2) [}تقدم] من (ب).

^{(3) [}الإعانة] من (ب).

^{(4) [}نبه] من (ب).

⁽a) [للإمام] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الغني] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص411.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص239.

^{(9) [}يلتحقا] من (أ، ب).

^{(10) [}رلا] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

⁽¹²⁾ قال النووي: (إذا ألفوا سلاحهم لم يجز قتالهم، لأن الظاهر من حالهم ترك القتال والرجوع إلى الطاعة فإن انهزموا نظرت، فإن انهزموا إلى غير فئة لم يجز اتباعهم ولا يجاز على جريحهم). ودليله: ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن مسعود: يا ابن أم عبد ما حكم من يفيء

. قوله: وَلَا تُسْبَى لَهُمْ ذُرِئِةٌ وَلَا [يغنم] (1) لَهُمْ مَالٌ (2)، لقول علي عبلان يوم الجمل: ولا يفتل أسير ولا يكشف ستر (3)، ولا يؤخذ مال، وهو القدوة في هذا الباب، وقوله في الأسير: تأويله إذا لم يكن (4) لهم فئة، فإن كانت يقتل الإمام الأسير، وإن شاء حبسه لما ذكرنا، ولأنهم مسلمون، والإسلام يعصم النفس والمال (5).

[أموال البغاة]

قوله: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُقَاتَلُوا بِسِلَاجِهِمْ إِن اخْتَاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيه (716)، وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز والكراع (8) على هذا الخلاف، له أنه [مال] (9) مسلم فلا يجوز الانتقاع به إلا برضاه (10)، ولنا أن عليًّا خِيْتُ قسم السلاح فيما بين الصحابة رضوان الله

من أمتي؟ نقلت الله ورسوله أعلم، فقال لا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا يقتل أسبرهم رواء البيهقي والحاكم، وفي لفظ: ولا يذنف على جريحهم، وزاد ولا يغنم فبؤهم. أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب قتال أهل البغي، رقم الحديث: 2662. الحاكم، المستدرك على المحيحين، مصدر سابق، ج2، ص168. النووي، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص203.

- (أ) ما بين المعقوفتين وردت [يقسم] من كتاب الهداية.
- (2) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.
 - (3) [سانر] من (ب).
 - (4) [يكن] سائطة من (ب).
 - (5) المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص411.
 - (6) [إلى ذلك] من (ب).
- (7) القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.
- (8) الكراع: وهي الخيل والبغال والحمير. القلعجي وقنيني، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ص379.
 - (9) ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.
- (10) قال النووي: (لا يجوز الانتفاع بسلاحهم وكراعهم من غير اذنهم من غير ضرورة الموله ﷺ: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه) ولأن من لا يجوز أخذ ماله لم يجز الانتفاع بماله من غير اذنه ومن غير ضرورة كغيرهم، وإن اضطر إليه جاز). والحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده، عن أبي حرة الرقاشي، قال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف، ياب الغصب، رقم الحديث:

عليهم باليصرة، وكانت قسمته للحاجة لا للتمليك، ولأن للإمام العدل أن يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة ففي مال الباغي أولى، والمعنى فيه إلحاق الضرر الأدنى لدفع الأعلى (1).

في الزاد: وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُقَاتَلُوا بِسِلَاجِهِمْ إِنْ احْتَاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلِيهِ⁽²⁾، وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز⁽³⁾. والصحيح قولنا، لأن للإمام ان يأخذ سلاح المسلمين إذا احتاج إليه فلان؛ فأخذ سلاح الباغي كان ذلك⁽⁴⁾ أولى⁽⁵⁾.

ه، قوله: وَيَخْبِسُ الْإِمَامُ أَمْوَالُهُمْ وَلَا يَرُدُهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يُقَبِّمُهَا حَتَّى يَتُوبُوا [فَيَرُدُهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يُقَبِّمُهَا حَتَّى يَتُوبُوا [فَيَرُدُهَا عَلَيْهِمْ] (⁶⁾⁽⁷⁾⁽⁶⁾، أما عدم القسمة فلما بيناه، وأما الحبس: فلدفع شرهم بكسر شوكتهم، ولهذا يحبسها عنهم فإن كان لا يحتاج إليها إلا أنه يبيع الكراع لأن حبس الثمن أنظر وأيسر، وأما الرد (8) بعد التوبة فلاندفاع الضرورة [ولا استغنام] (9) فيها (10).

[جيابة البغاة]

قوله: وَمَا جَبَاهُ أَهْلُ الْبَغْيِ مِن الْبِلَادِ الَّتِي غَلَبُوا عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ وَالْعُشْرِ لَمْ يَأْخُذُهُ الْإِمَامُ ثَانِيًا (117)، لأن ولابة الأخذ له باعتبار الحماية ولم يحمهم (127).

^{1570.} أبر يعلى، مسئد أبي يعلى، مصدر سابق، ج3، ص140؛ النوري، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص205؛

⁽¹⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص411 - 412.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

⁽³⁾ ينظر: النووي، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص205.

^{(4) [}ذلك] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل380.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب: ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

^{(8) [}لرد] ساقط من (ب: ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [والاستغناء] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص412.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص239.

^{(12) [}يجمعهم] من (ب).

قوله: فَإِنْ كَانُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ [أَجْزَأً](أ) مَنْ أَخَذَ مِنْهُ(2)، بوصول الحق إلى ستحقه(3).

قوله: وإن لم يكونُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ (4) [رَأَفْتَى] (5) أَهْلُهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَى أَنْ يُعِيدُوا ذَلِكَ (6)، لأنه لم يصل [أ/ 587] إلى مستحقه. قال هَيْتُ: قالوا الإعادة عليهم في الخراج لأنهم مقاتلة فكانوا مصارف وإن كانوا أغنياء، وفي العشر إن كانوا فقراء فكذلك لأنه حق الفقراء وقد بينا، في الزكاة وفي المستقبل يأخذه الإمام لأنه يحميهم (7) فيه لظهور ولايته (8).

ب، الحرورية: فرقة من الخوارج فمنسوبة إلى حروراء (9) قرية بالكوفة، كان بها أول (10) تحكيمهم واجتماعهم (11) إلى عثمان خفت أجهز عليه، بضم الأول مبنيا للمفعول، من أجهز على الجريح إذا أسرع في قتله، وفي كلام محمد (12) رحمه الله: جزحة رجل وأجهز عليه آخر، عبارةً عن إتمام (13) القتل (14).

يوم الجمل: وقعة عائشة ﴿ فَا إِبالبِصرة مع علي ﴿ فَا اللَّهُ مَا مَا مَا مُنْكُ] (15)، سميت........

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين وردت [اجزي] من جميع النسخ.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص239.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص413.

⁽⁴⁾ أنى حقه إساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين وردت [فعلي] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص239.

^{(7) [}يجمعهم] من (ب).

⁽⁸⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص412 - 413.

^{(9) [}حرورة] من (ب): [حرور] من (أ).

^{(10) [}أول] ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابن، ص119.

^{(12) [}محمد] ساقط من (أ).

^{(13) [}تمام] من (أ).

⁽¹⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص105.

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

بذلك لأنها كانت على جمل اسمه عسكر(1).

ي (2)، باب ما يصير الرجل به (3) مسلما

قال ابن مقاتل عضى: سمعت الحسن على يقول: إذا قال الرجل لذمي: أسلم فقال: أسلمت؛ فهو إسلام منه في قول علمائنا رحمهم الله.

[وقال نصير رحمه الله] (أ): سألت (5) الحسن شخص عن نصراني؛ قال: قبلت الإسلام على يصير مسلمًا أم لا؟ فقال: إذا قال: اشهد أن لا إله إلا الله، واشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وقبلت الإسلام، وقركت ديني؛ فقد صار مسلمًا.

وقال أبو القاسم رحمه الله: في نصراني أراد أن يشتري من رجل شيئًا فقال [له] (6) الرجل: إنما يباع هذا من مسلم، فقال: [أنا] (7) مسلم؛ لا يصير بذلك (8) مسلما. وإسلام الصبي العاقل جائزٌ عندنا، خلافًا لزفر والشافعي (9) رحمهما الله (10).

[انواع الكفار]

ثم الكفار على ضربين: منهم من يجحد الباري سبحانه وتعالى كعبدة الأوثان، ومنهم من يُقر به ويشرك به غيره كالثنوية (11)؛ وإذا قال: احد من هؤلاء: أشهد أن لا إله

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص98.

^{(2) [}الياء] ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}به] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

⁽أب) أسأل] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}بذا] من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: الماوردي: الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج13، ص171.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽¹¹⁾ الشوية: القائلون في الربوبية بالاثنين النور والظلمة أزليان قديمان. وهم فرق من المجوس،

. إلا الله، كان ذلك (أ) إسلامًا منهم، وكذا إذا قال: أشهد أن محمدًا رسول الله، وذكر محمد رحمه الله في السير⁽²⁾ الكبير: إذا حمل رجل على مشرك فقال: لا إله إلا الله، كان ذلك إسلامًا منه، وكذا إذا قال: اشهد أن محمدا رسول الله، وهو ممن لا يقول ذلك فهو مسلم، ينبغي أن يُكفَّ عنه، وكذا إذا شهد برسالة محمد عَيَّا، وقال: أنا على الإسلام أو الحنيفية.

ومنهم من يقر بالتوحيد ويجحد بالرسالة، فإذا قال لا إله إلا الله؛ لا يصير مسلمًا بذلك، [وإذا](5 قال محمد رسول الله فقد صار مسلما.

وأما أهل الكتاب إذا قال: اشهد أن محمدًا رسول الله لا يصير بذلك مسلمًا حتى (⁴⁾ يتبرأ من الدين الذي كان عليه؛ لأن طائفة من اليهود يقرون بأنه عليه الصلاة والسلام نبي مرسل من الله تعالى مبعوث إلى العرب خاصة (⁵⁾.

ولـو قــال اليهـودي أو النـصراني: أشـهد أن لا إلـه إلا الله، وأتبـرا مـن اليهوديـة والنصرانية لا يصير به مسلمًا؛ لاحتمال أنه تبرأ من النصرانية ودخل في اليهودية، أو تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية، ولو قال أتبرأ من النصرانية واليهودية، وأدخل⁶⁾

وهي تشمل المانوية: أصحاب ماني بن فاتك الحكيم الذي ظهر في زمن سابور بن أردشير، وغيرهم من الطوائف الثنوية التي سميت بأصحابها، وقالوا بأن مذهبهم يعتمد على أساسين: الأول جوهر النور فاضل حسن نير صاف نقي طيب الربح حسن المنظر ونفسه نفس خيرة كريمة حكيمة نفاعة منها الخير واللذة والسرور والصلاح وليس فيها شيء من الضرر ولا من الشر، والثاني جوهر الظلمة على ضد ذلك من الكدر والنقص ونتن الربح وقبح المنظر ونفسه نفس شريرة بخيلة سفيهة منتنة ضرارة منها الشر والفساد، ينظر: أبو فرج، عبد الرحمن بن علي ابن محمد (1405هـ)، تلبيس إبليس، (تحقيق: السيد الجميلي)، ط1، ص57 – 58، دار الكتاب العربي، بيروت.

^{(1) [}ذلك] ساقطة من (ب).

^{(2) [}السير] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب الينابيع.

^{(4) [}حتى] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽b) [الدخول] من (l).

في دين (1) الإسلام أو في دين محمد؛ كان مسلمًا، ولو قال أنا مسلم، أو مؤمن لا يصير به مسلمًا، وروى الحسن عن أبي حنيفة بين [أنه] (2) يسأل أي شيء أردت بهذا القول؟ فإن قال: أردت به ترك دين النصرانية، أو اليهردية والدخول في دين الإسلام صار مسلمًا، فإن رجع عنه بعد ذلك (3) فهو مرتد يباح قتله، وإن قال: أردت بقولي أسلمت؛ أي أني على حق و[لم] (1) أرد به الرجوع عن ديني، لا يكون مسلمًا، ولو لم يسأل عنه حتى صلى مع المسلمين في المسجد أو أقر بأنه صلى بجماعة، أو أذن في بعض المساجد؛ فهو مسلم عندنا، خلافا للشافعي (5) رحمه الله (6).

وقال أبو حنيفة هيئة: لوقال المشرك: [برئت من الشرك و] (7) دخلت في الإسلام؛ لا يكون (8) مسلمًا حتى يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، وبرئت من الشرك، ودخلت في الإسلام؛ فإن ترك واحدة في هذه الأربعة لا يكون مسلمًا.

ولو صلى المشرك أو الكتابي في مسجد (9) [جماعة، أو أذن في مسجد] (10) جماعة؛ حكم بإسلامه، ولو صلى وحده، أو قرأ (11) القرآن، أو تلقته لا يكون مسلمًا، وعن محمد رحمه الله إذا صلى وحده وقد استقبل القبلة؛ فقد صار مسلمًا، ولو شهد

^{(1) [}دين] سائطة من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب اليناييع.

^{(3) [}بعد ذلك] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعفوفتين وردت [ما] من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽⁵⁾ ينظر: الشاقعي، الأم، مصدر سابق، ج1، ص195.

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أني] من جميع النسخ.

^{(8) [}لا يصير] من (أ).

^{(9) [}مسجد] ساقط من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(11) [}وقرأ] من (ب)، [أو أقرأ] من (ج).

الشهود بأنهم قد رأوه قد⁽¹⁾ صلى [سنة]⁽²⁾، ولم يقولوا مع جماعة [وهو يقول صليتُ صلاتي] (1)؛ لا يحكم بإسلامه (4).

وذكر في نوادر داود⁽⁵⁾ بن [رشيد]⁽⁶⁾: لو شهدوا أنه صلى صلاة واحدة مثل صلاتنا واستقبل قبلتنا جعلته مسلمًا، وإن أبى الإسلام ضربت عنقه، ولو شهد جماعة أنهم رأوه قد⁽⁷⁾ حج أو تهيأ للإحرام، ولبى وشهد المناسك كلها فهو مسلم، وإن امتنع عن الإسلام فهو مرتد، ولو شهدوا⁽⁸⁾ أنه كان يلبي، ولم يروه أنه شهد المناسك؛ لم يحكم بإسلامه، فإن لبى ولم يشهد المناسك، أو شهد المناسك ولم يلب لا يصير [به]⁽⁹⁾ مسلمًا، وقال ابن مقاتل: في إمام صلى بقوم شهرًا؛ ثم قال: إني كنت مجوسيًا؛ فصلاتهم جائزة، ويضرب هو ضربًا شديدًا، ويحس حتى يسلم،

وذكر في البرامكة (10) بأنه يستتاب فإن لم ينب قتل، وروى [ابن مقائل](11) عن الحسن المشت في كافر أذن؛ إن كان [أذانه](12) في وقت الصلاة بصير به مسلمًا، ويجبر على الإسلام، وكذلك إن صلى في وقت الصلاة بجماعة، وإن أذن في غير وقت

 ⁽١) [قد] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين وردت [صلاة] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميم النسخ.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

^{(5) [}دارد] ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت أرستماً من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب البنابيع.

^{(7) [}قد] ساقط من (ب).

^{(8) [}شهد الشهرد] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب اليتابيع.

⁽¹⁰⁾ لعل المراد به: جامع البرامكة للإمام أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة هيئين. والبرامكة: من أهل يبوتات بلخ وهم أسرة فارسية مشهورة، وكانوا أيام الدولة العباسية ذوي شأن إلى أن تفاهم هارون الرشيد وقتل جعفر بن يحيى البرمكي. ينظر: القرشي، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج10، ص189.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقظ من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب اليتابيع.

الصلاة لم يجبر، وإسلام المكر، جائز استحسانًا، فإن عاد إلى الكفر أجبر على الإسلام ولا يقتل (1)، وكذا إسلام السكران.

وذكر في كتاب الارتداد لحسن بن زياد لا يصير بالإكراه مسلمًا، وقال أبو يوسف رحمه الله: لو شهد اثنان⁽²⁾ على نصراني بأنه أسلم أجير على الإسلام؛ فإن⁽³⁾ أبى عن الإسلام قُتِل، وقال أبو حنيفة خفض: [إذا جحد]⁽⁴⁾ لم تقبل⁽⁵⁾ شهادتهما عليه، وكذلك لو شهد به رجل وامرأتان من المسلمين، ويترك على دينه، وجميع الكفار في هذا سواء، ولو شهد نصرانيان على نصرانية⁽⁶⁾ بالإسلام قبلت شهادتهما، وأجبرت على الإسلام، ولا تقبل⁽⁷⁾ إن امتنعت عن ذلك⁽⁸⁾.

في الزاد⁽⁹⁾: وفرقة من أهل الكتاب يقولون محمد رسول الله إلى العرب دون بني إسرائيل [أ/ 588] فهذه الفرقة لا يكون أحد منهم مسلمًا بإتيان الشهادتين حتى تبرؤوا من الدين الذي هم (10) عليه، ولو قال واحد منهم إني مؤمن لم يكن بذلك مسلمًا؛ لأنهم يزعمون أن الإيمان والإسلام ما هم عليه، وما روي في الحديث، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، فإن ذلك في عبدة الأوثان وكانت الغلبة لهم في ذلك الزمان، ولو قال النصراني إني اشهد أن لا إله إلا الله وأبرأ من النصرانية لا يكون مسلمًا لجواز أن يتبرأ من النصرانية بدخوله في دين آخر من اليهودية وغيرها،

إلا يقبل عن (ج).

^{(2) [}نصرانیان] من (أ).

ر3) [نأن] سانطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

ر5) [يقتل] من (أ).

^{(6) [}تصرائي] من (أ).

^{(7) [}لا تقتل] من (ب).

⁽⁸⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل161.

^{(9) [}التهذيب] من (أ)، حيث وردت في حاشية النسخة.

^{(10) [}كان] من (ب).

ِ فَإِنْ قَالَ: مَعَ ذَلِكَ دَحَلَتَ فِي دَينَ (أَ) الإسلام؛ أو في دين محمد ﷺ كان مسلمًا، لأنه قد تبرأ من دينه ودخل في ديننا⁽²⁾.

في كفاية البيهقي (5): الوثني الذي يجحد الباري سبحانه (4) تعالى يصبر مسلمًا بإحدى الشهادتين، ويقول: أنا مسلم قد أسلمت على الحنيفية أنا على دين الإسلام، أو قال: دخلت في الإسلام، أو دين محمد رضي وإن مات بعد، يصلى عليه، وإن رجع يصبر مرتدًا لوجود أماراته؛ لأنه كان على خلافة.

والموحد الذي يجحد الرسالة لا يصير مسلمًا بقوله: لا إله إلا الله، ويصير مسلمًا بقوله: محمد رسول الله، أو قوله: دخلت في الإسلام، أو دين محمد عليه الصلاة والسلام، وإن رجع يصير مرتدًا⁽⁵⁾؛ فهذا⁽⁶⁾ لأنه لا ينتقل عن باطله إلا بهذا، واليهودي والنصرائي الذي بين ظهراني المسلمين لا يصير مسلمًا بالشهادتين، ولا بقوله: أنا مسلم، أو مؤمن حتى يتبرأ من الدين⁽⁷⁾ الذي⁽⁸⁾ كان عليه مع هذا لان منهم من يقول محمد رسول الله إلى العرب دون بني إسرائيل، وهم يقولون الإسلام والإيمان دينهم⁽⁶⁾، إذا قال اليهودي: لا إله إلا الله يتبرأ من اليهودية وأدخل في دين الإسلام، أو دين محمد مسلمًا أو مسلمًا أو دين محمد

⁽أ) [دين] سائط من (ب).

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل380.

⁽³⁾ وهو كتاب الإمام البيهقي إسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقي أبي القاسم الحنفي ولد سنة 328 وتوفي سنة 402هـ، من تصانيفه: الخلافيات، سمط الثريا في معاني غريب الحديث؛ الشامل في الفروع، كفاية الفقهاء، مجرد في الفروع، نقض الاصطلام. ينظر: البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص209.

^{(4) [}سيحانه] ساقطة من (أ، ج).

⁽ق) [مرندا] ساقط من (ب).

^{(6) [}نبذا] سانطة من (أ، ج).

^{(7) [}الدين] ساقط من (أ، ج).

^{(8) [}الذي] ساقط من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [بنينهم] من (ج).

⁽¹⁰⁾ ينظر: قاضيخان: فتارى قاضيخان، مصدر سابن، ج3، ص510 والموصلي: الاختيار، مصدر سابن، ج4، ص150.

[شهادة أهل الكتاب بالإسلام]

في الذخيرة: قال أبو يوسف رحمه الله: إذا كانت شهادة الكتابي برسالة محمد عليه الصلاة والسلام جوابًا؛ كان دخولاً في الإسلام، وعن بعض⁽¹⁾ مشايخنا؛ إذا قبل للنصراني أمحمد رسول الله بحق؟ قال: نعم؛ إنه لا يصير مسلمًا، وهو الصحيح لأنه يمكنه أن يؤول⁽²⁾ فيقول: إنه رسول الله بحق إلى العرب والعجم لا إلى بني إسرائيل، وكذلك إذا قبل له أمحمد رسول الله بحق إلى العرب والعجم؟ فقال: نعم؛ لا يصير مسلمًا، لأنه يمكنه أن يقول: هو رسول الله إلى العرب والعجم؛ إلا أنه لم يبعث بعد رسول.

[في الاعتقاد]

في تمهيد أبي شكور السالمي رحمه الله: ثم الاعتقاد (أ) منها ما يوجب حكم الإيمان به كأصل الإيمان، وهو أن الكافر إذا صلى بالجماعة، أو حضر الجمعة والعيد، وصلى مع جماعة، أو أذن، أو أقام، أو حج مع المسلمين؛ فإنه يُحكم بإسلامه، ولو رجع إلى الكفر يحكم بردته، ولو صلى وحده لا يكون مسلمًا، وكذلك المسلم لو مجد للأصنام، أو تابع الكفار بفعل من أفعالهم التي يكون دينًا عندهم؛ فإنه يصير كافرًا.

وكذلك لو أظهر من نفسه علامة الكفار كقلنسوة المجوس، والمصلى، والزنار (6)، ونحو ذلك؛ فإنه يصير كافرًا سواء فعل من غير اعتقاد وسخرية، أو من اعتقاد، ولو فعل تقية، أو مكرها فإنه لا يصير كافرًا، وكذلك لو لبس لباس الكفار ما لا يكون علامة

^{(1) [}بعض] ساقطة من (ب).

^{(2) [}يؤل] ساقط من (ب).

 ⁽³⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاري الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص96؛ رابن نجيم، البحر الرائق،
 مصدر سابق، ج5، ص80.

^{(4) [}الاعتماد] من (ب)،

⁽⁵⁾ الزنار: هو حزام بشده النصرائي والمجوسي على وسطه. ينظر: مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ص836؛ والفيروز آبادي، محمد بن يعفرب، القاموس المحيط، ص514، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكفر، أو اتندى بسيرتهم التي لا⁽¹⁾ يكون دينًا عندهم وإنما يكون لهوا وإجماعا⁽²⁾؛ فإنه لا يحكم بكفره، وهذا كله بمعنى وهو أن الاعتقاد على كل⁽³⁾ شيء شرط لصحة ذلك على الحقيقة، وكل عمل [يدل على الاعتقاد فإنه يعمل عمل الاعتقاد، وكل عمل يحتمل]⁽⁴⁾ الشبهة؛ فإنه لا يدل على الاعتقاد⁽⁵⁾.

وروي عن محمد بن الحسن انه ذكر مسألة في كتاب المنتقى: إن الرجل إذا قال: لا إله إلا الله، ولم يتبرأ عن الكفر فإنه يكون منافقًا، لأن التبرؤ عن الكفر شرط لصحة الإيمان؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكُفُرْ بِٱلطَّاعُوتِ وَيُؤْمِنُ بِٱللَّهِ فَقَدِ السَّمَاكَ إِلْفَاعُوتِ وَيُؤْمِنُ بِٱللَّهِ فَقَدِ السَّمَاكَ إِلْفَاعُوتِ وَالْفِقِي ﴾ (البقرة: 256) (7x6).

[في الإيمان وتوية الياس]

في الخلاصة: إيمان اليأس غير مقبول، وتوبة اليأس المختار أنها مقبولة (8)؛

قال الشيخ الإمام الزاهد المفسر فخر الأئمة: في تفسيره فصلا في إيمان اليأس وتوبته؛ فيقول: إن إيمان اليأس غير مسموع لأحد من العباد حتى لو آمن مجوسي وسمع منه في تلك الحالة (٩٩ لا يكون ذلك إيمان يأس بل يكون إيمان اختيار، ولكن مع هذا لا يثبت القول بأنه من أهل الجنة، لأن هذا في علم الله تعالى يعلم باطنه كما يعلم

⁽l) [Y] ساقطة من (أ).

^{(2) [}راجتماعاً] من (ب، ج).

^{(3) [}كل] سائطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [به لا يحتمل] من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: المرصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج4، ص150؛ والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص103.

⁽⁶⁾ سورة البقرة، الآية: 256.

 ⁽⁷⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيحان، مصدر سابق، ج3، ص509؛ والأندريتي، الفتارى التاتارخانية،
 مصدر سابق: ج4، ص96.

⁽⁸⁾ خلاصة الفتاوي، للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفي 542هـ، مخطوط، جامعة الملك سعود، عدد لوحاتها: 379، تحت رقم: 1515، ل352.

^{(9) [}الحاجة] من (ب).

ظاهره، فإن كان اعتقاده موافقًا لإقراره فهو من أهل الجنة، وإن كان باطنه خلاف ظاهره فهو ليس من أهل الجنة؛ حتى لو تكلم بكلمة الشهادة عن تصديق؛ ثم ظهر له اليأس فإنه يكون مؤمنًا من أهل الجنة، وإن رأى المملّك وصار الغيب عيانا له وارتفع عنه خطاب الله تعالى فآمن في تلك الحالة لا يكون مؤمنًا، وذلك الإيمان لا يسمعه احد سوى الملائكة، ولو كان ذلك الإيمان مقبولا يبعث احد كافر⁽¹⁾ يوم القيامة قال الله تعالى: ﴿ وَإِن مِنْ أَهْلِ الْكِنْتِ إِلَّا لِيُرْمِئَنَ هِهِ قَبْلُ مُوتِدٍ ﴾ (النساء: 159)، وقال الله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفُهُمْ إِيمَنَهُمْ المِنْ اللهُ اللهُ

^{(1) [}كافر] ساقط من (ب).

^{(2) [4]} ساقطة من (أ).

^{(3) [}سانطة] من (ب، ج).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي وهناك قال في حق قوم يونس عليه السلام).

^{(5) [}بنودان] من (أ)، [بنودار] من (ج).

^{(6) [}بشان] من (أ، ج).

^{(7) [}جديد] ساقط من (أ، ج).

^{(8) [}كه] من (أ).

^{(9) [}من] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (ب، ج).

، بكردابنديم]⁽¹⁾⁽²⁾،

فإن قيل: إذا كان المؤمن لا يترك الإيمان [في حالة الاختيار] (6)، وفي حالة اليأس كل [...] (4) كافر يؤمن، والمؤمن لا يترك الإيمان فما (5) هذا الخرف [وهو خوف] (6) الخاتمة قلنا: هذا الخوف في حالة الاختيار لا في حالة اليأس، فإنه إذا كان مرتكبا للذنوب مصرًا انقطعت اللطيفة من الله تعالى، وثباته على الإيمان بفضل الله تعالى ولطف، وإذا انقطعت اللطيفة يختار الكفر، [أ/ 589] وذلك الوقت وقت اجتماع الشدائد والمكاره وابتلاع المرادات فلعله يجري على لسانه في حالة الاختيار ما يذهب به دينه وإيمانه، ولعله اعتقد شيئًا باطلاً فيظهر ذلك عند النزع (7).

وما روي عن أبي حنيفة هيئ انه قال: أكثر ما يسلب الإيمان عند النزع، والمراد به هنا⁽⁸⁾؛ انه يظهر ذلك عند النزع؛ إلا أن يكون المراد به حقيقة السلب، جننا إلى توبة المؤمن عند اليأس فنقول: [إنه]⁽⁹⁾ لو قلنا: إنه لا تقبل توبته عند اليأس أبطلنا حرمة الإيمان، وقيمته، وسوينا بين المؤمن والكافر، وإن [قلنا انه يقبل من سوينا بين]⁽¹⁰⁾ حالة الاختيار، والاضطرار، وأثبتنا الإيمان لكل فاسق شرير من العذاب فإنه ما من فاسق إلا ويتوب عند النزع فلا يبقى لفاسق خوف العذاب فيكون هذا تمسكا بمذهب المرجنة؛

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية ولم يوفق مصدري في ترجمته لأنه باللغة الفارسية القديمة.

 ⁽²⁾ ينظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (1992)، رد المحتار على
 الدر المختار، ط2: ج4، ص230 - 231، دار الفكر، بيروت.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}رقت] من (ب).

^{(5) [}ني] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج2، ص190.

^{(8) [}نيما] من (ب: ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ: ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ).

فالأسلم والأولى أن يقال: بأن التوبة في ذلك الوقت معلق بمشيئة الله تعالى إن شاء قبل لحرمة إيمانه، وإن شاء رد لنا خيره إلى حالة الاضطرار (1).

وقال أهل خراسان: التوبة في حالة اليأس من المؤمن لا تقبل، لأنه ارتفع الأمر عن العبد وقت اليأس فلا تقبل توبته كما بعد الموت، وهذا تاب بعد زوال الخطاب، ولأن قبول التوبة ثواب، ولا ثواب إلا للمختار، وعند المعاينة صار مضطؤا.

 ⁽¹⁾ ينظر: العيني، بدر اللين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج1، ص107.
 دار إحياء التراث العربي، بيروت.

^{(2) [}الأصل] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ هو: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف الفسوي من أهل فسا الحافظ عن أبي عاصم رأبي نعيم وعنه النسائي والترمذي وعبد الله بن درستويه وغيرهم ثقة مصنف خير صالح مات 277ه، وقبل بعدها. ينظر: الدمشقي، الكاشف، مصدر سابق، ج2، ص394؛ والبستي، الثقات، مصدر سابق، ج9، ص287.

^{(4) [}تربة العبد] من (ج).

⁽⁵⁾ أخرجه الترمذي في سنته، عن ابن عمر، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن، رقم الحديث: 3537، باب في قضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص547، وأحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص1721.

⁽⁶⁾ ما بين المعفوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي البأساء هو النضيق والصعوبة والنضواء الألم والمرض يعني ابتليناهم بنقص المال والجسم).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي حتى يتضرعوا ويرجعوا لأن البلاه إذا أتى بحب النضرع والخضوع حتى يذهب البلاه).

مُامَنَتُ ﴾ (يونس: 98) أي: قلم تك أهل قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها في ذلك الوقت ﴿ إِلَّا قَرْمَ يُولُسُ لَنّا مَامَوُا كُشُفنا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِرْيِ ﴾ (يسونس: 98) [هيج كروهي نبوده است كي أيمان نياورد: اند بوقت باس كه ابشان را از آن أيمان باس نفعي بوده است مكر قوم يونس را وان خصوصية ايشان را بدان بود كه ايمان أيشان بوقت بركشتند وايمان غر أيشان بوقت بركشتند وايمان غر أيشان بوقت باس أذ بيم عذاب بدان دليل كه جون عذاب بشان برود بكفر بازكر أيشان بوقت باس أذ بيم عذاب بود دليل بر أن كه جون عذاب بشان برود بكفر بازكر أيشان بوقت باس أذ بيم عذاب بود دليل بر أن كه جون عذاب بشان برود بكفر باذكر الشان بوقت باس أذ بيم عذاب بود دليل بر أن كه جون عذاب بشان برود بكفر باذكر أيشان بوقت باس أذ بيم عذاب بود دليل بر أن كه جون عذاب بشان برود بكفر باذكر أنها أشاسير (2)،

والصحيح إن لم يكن إيمانهم إيمان يأس، وذلك العذاب كان لهم بمنزلة رقع الطور فوق قوم موسى عليه السلام، وكالسيف لأهل بدر، والقتل للكفار؛ ألا ترى أنه لم يزل عنهم الخطاب، ولم يسلب عنهم الاختيار فلاذ هو عنهم الروح، ولا تغيرت صورتهم مع بقاء الروح، ولا عاينوا الملك، ولا شيء من أحكام الآخرة، وبدليل أنه سمع منهم الإيمان وإيمان اليأس غير مسموع لنا، لأنه لو سمع بحكم بإيمانهم حتى يدفنوا في مقابر المسلمين، ويصلى عليهم فدل أنه كان منهم إيمان اختيار لا إيمان يأس بدليل أن الله تعالى قال: ﴿ فَلَمْ بُكُ يَنفُعُهُمْ إِيكُنُهُمْ لَمَّا رَأَوْ المَّاسُ وقع التناقض في استثناء بالذين خلوا من قبل، فلو قلنا: بأنه قبل إيمانهم عند اليأس وقع التناقض في كلام الله تعالى فدل أن ذلك إيمان اختياري التأويل الصحيح للآبة والله أعلم،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي لم يكن هناك قوم لم يكونوا مؤمنين إلى وقت نزول البأس فآمنوا عند البأس فنقعهم إيمانهم الا قوم يونس وخصوصيتهم هو الأجل أن إيمانهم وقت البأس لم يكن من خوف العذاب بدليل لو أن إيمانهم كان من خوف العذاب لكفروا عند زواله).

⁽²⁾ ينظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (1995)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالفرآن، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ج6، ص295، دار الفكر للطباعة والنشر، يبروت. والطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبر جعفر (1405م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج11، ص171، دار الفكر، بيروت.

﴿ فَلُوَلَا كَانَتْ فَرَيْدُ مَامَنَتْ فَنَفَعَهَ إِيمَانُهُمّا ﴾ (يونس: 98)؛ ثم الكلام إلا قوم يونس ابتداء؛ إلا بمعنى لكن أي: ولكن قوم يونس صلوات الله عليه لما آمنوا إيمان اختيار كشفنا عنهم عذاب الخزي، وإلا (أ) بمعنى لكن كثير في القرآن (2).

قال الله تعالى: ﴿ لَتَتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرِ ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ (الغاشبة: 22، 23) يعني لكن من تولى وكفر. قوله: ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّودَ ﴾ (البقرة: 63) أي: فوق رأسكم الجبل [كفيتم اكر قبول كنيد وارالي كوه برشمان زينم معتزلة عليهم اللعنة كويند كه برد اشتن كوه بر سر ايشان كرامت ايشان را بود تا سايه دارد شان جه اكر از بهر قبول إيمان (أن) واحكام توريث كوش لازم ايداز خداى ﴿ جبر كردن على بر ايمان (أن) والجبر على الإيمان لا يجوز وإيمان المجبور غير مقبول.

الجواب: قلنا لما كان هذا إكراها على الإيمان لا جبرًا، والإكراه على الإيمان جائز، والمجر لا يجوز، وهذا لأن الجبر يسلب الاختبار كما في الموت، والمرض، والفقر، [بنده دريتها مجبور است لا جرم ورا اختيار نيست] أن والإكراه لا يسلب عنه الاختيار، ولكن يسلب عنه الرضا لا غير، وقوله: ﴿ أَفَأَنْتَ تُكُرِهُ النَّاسَ حَقَى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ولكن يسلب عنه الرضا لا غير، وقوله: ﴿ أَفَأَنْتَ تُكُرِهُ النَّاسَ حَقَى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس: 99) هذا منسوخ بآية القتال والله أعلم 6).

^{(1) [}وأمرا] من (أ).

 ⁽²⁾ ينظر: السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تقسير السعرقندي المسمى بحر العلوم، (تحقيق: محمود مطرجي)، ج2، ص132 - 133، دار الفكر، بيروت. والزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج2، ص353.

^{(3) [}الإسلام] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها رأي قلنا إما أن تقبلوا أو نسقط عليكم الجبل والمعتزلة قالوا: إن رفع الجبل عليهم هو كرامة لهم حتى يظلهم والا سبكون هذا جبرا على الإيمان).

⁽دّ) ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (العبد في هذا مجبور ولا اختبار له).

⁽⁶⁾ ينظر: البيضاوي، ناصر الدين أبو الخبر عبد الله بن عمر بن محمد، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (6) وتظر: البيضاوي)، ج5، ص485، دار الفكر: بيروت. والرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تفسير القرآن، (تحقيق: أسعد محمد الطيب)، ج1، ص129، المكتبة العصرية، صيدا.

ي (أ)، فصل ما (2) يصير المسلم به كافراً [وما لا يصير] (أ)

قال أبو حنيفة هيئت: في السير الكبير لا يكون الكفر كفرًا حتى يعقد عليه القلب، وذكر في كتاب المخارج لموسى بن نصير الرازي (4) رحمه الله قال علماؤنا هيئته أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد رضوان الله عليهم: كل من كفر بلسانه طائعًا وقلبه مطمئن بالإيمان؛ فهو كافر بالله تعالى لا ينفعه ما في قلبه من الضمير،

وإنما يُعرف المؤمن من الكافر بلسانه فإذا كفر بلسانه كان كافرًا عند الله تعالى وعندنا، ولا يكون مؤمنًا عند الله تعالى، وعن أبي يوسف لو أراد أن يقول لا إله إلا الله فجرى على لسانه بطريق الخطأ مع الله إله فلا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى، وعن محمد رحمه الله لو أراد أن يقول: أكلت فقال (5): كفرت لم يكفر (6)، وهذا القول محمول على انه فيما بينه وبين الله تعالى، أوأما في القضاء فقد كفر.

وعن أبي حنيفة عضي لو أمر رجلاً أن يكفر بالله] (7)، نقد كفر هو قبل أن يكفر المأمور، [أ/ 590] ولو عزم [على] (8) أن يأمرهُ بالكفر فكذلك، ولو قال النصراني:

والغرناطي، محمد بن أحمد بن محمد الكلبي (1983)، التسهيل لعلوم التتزيل، ط4، ج2، ص99، دار الكتاب العربي، لبنان.

⁽أ) [الباء] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}نيما] من (ب)،

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ هو: أبو سهل موسى بن نصر الضرير البغدادي الحنفي المعروف بالرازي من أصحاب محمد ابن الحسن الشيباني: له من النصائيف كتاب الخراج وكتاب المخارج مختصر في الفروع. البغدادي: هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص477.

^{(5) [}نقد] من (ج).

^{(6) [}لم يكفر] ماقطة من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع.

لرجل اعرض علي الإسلام حتى أسلم فقال [له] (أ): اذهب إلى فلان العالم حنى يعرض عليك الإسلام فتسلم؛ فإنه يكفر، وقال أبو الليث رحمه الله: سألت عن ذلك أبا جعفر فقال: لا يكفر، ولو أفتى لامرأة بالكفر حتى تبين من زوجها، فقد كفر من قبلها، وتجبر المرأة على الإسلام، وتضرب خمسة وسبعين سوطًا، وليس لها أن تتزوج إلا بزوجها [الأول] (أ)، هكذا قال أبو بكر (أ) رحمه الله، وكان أبو جعفر يفتي بهذا ربه ناخذ (أ).

وقال ابن مقاتل رحمه الله: لو قال الخمر حلال وهو يعلم بأنه حرام فقد كفر، وقال أبو نصر رحمه الله: ولو قال: [تا حرام يابم حلال⁽⁵⁾ را جه كنم]⁽⁶⁾ لم يكفر وهو عاص، وقال إبراهيم بن رستم⁽⁷⁾ إن من زعم أن إتيان المرأة الحائض حلال فقد كفر، ولو تشاجر مع امرأته فقال بالفارسية: [هر زماني كافرشوم⁽⁸⁾ يكفر]⁽⁹⁾، وكذلك إذا قال: إن كان غدًا كذلك؛ وإلا أكفر، فإنه يكفر في الحال، ولو قال الرجل لامرأته ينبغي لكِ أن تسجدي لله، ولي سجدة لا يكفر، لأن المراد من هذه السجدة الشكر والمنة، وقال أبو نصر (10) رحمه الله تعالى: لو قال امرأتي أحب إلى من الله تعالى فليس بمسلم، وكذلك

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع التسخ؛ وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

 ⁽³⁾ في التاتارخانية ورد الكرخي وهو الأصح والله أعلم. ينظر: الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص272.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

رق) [طلال] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الغارسية؛ ومعناها (أي مادمت قادرا على الحرام ماذا أفعل الحلال).

⁽⁷⁾ هو: إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي أحد الأعلام تفقه على محمد بن الحسن، وسمع من مالك والثوري وشعبة وحماد بن سلمة وهو خراساني مروزي وغيرهم، مات في اليوم العاشر وهو يوم الأربعاء لعشر بقين من جمادي الآخرة سنة 211هـ، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص37 - 38.

^{(8) [}بشوم] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (في أي وقت أكفر يكفر).

⁽¹⁰⁾ هو: أبر نصر محمد بن سلامه البلخي

. كل من كان خلقه أحب إليه من الله تعالى يستتاب عن ذلك ويجدد عقد النكاح بعد التوية (1).

وعن أبي منصور الماتريدي⁽²⁾ من قال للسلطان الظالم عادل [يكفر، وقبل يجب أن] (3) لا⁽⁴⁾ يُكفر؛ لأنه قد يعدل في بعض الأشياء، ولو ارتد الصبي العاقل يجبر على الإسلام في [قول أبي حنيفة ومحمد عنيضاً (⁵⁾ ولا يقتل، وقال أبو يوسف رحمه الله: ارتداده لا يصح، ولو بلغ وهو مرتد أجبر على الإسلام [ولم يقتل] (6) في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما (7).

وقال أبو القاسم⁽⁸⁾؛ لو طالب رجالاً شيئًا؛ فقال: [اكرى اوخداي جهانست ازوي بستانم]⁽⁹⁾ فقد كفر؛ فإن تاب ورجع وإلا ضرب⁽¹⁰⁾ عنقه، وإن قال [اكر اوبيغا مبراست]⁽¹³⁾ كان أيسر، ولو قيل لرجل [حكم⁽¹²⁾ خدا جنين است]⁽¹³⁾ فقال: من حكم

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽²⁾ هو: محمد بن محمد بن محمود أبو منصور المائريدي، وأصله من سمرقند إمام المتكلمين ومصصح عقائد المسلمين، تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني وتفقه عليه الحكيم القاضي إسحاق بن محمد السمرقندي وغيرهم، توفي 333هـ، ومن تصانيفه: التوحيد، ومآخذ الشرائع، وتأويلات أهل السنة، وغيرها، ينظر: الزركلي، الأعلام للزركلي، مصدر سابق: ج7، ص19.

⁽³⁾ ما بين المعقرنين ماقط من (ب).

⁽f) [¥] سانطة من (f).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت قولهما من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ الرومي، البتابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽⁸⁾ هو: أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار البلخي الفقيه المحدث، تفقه على أبي جعفر المغيدواني وسمع منه الحديث، وكان إماما كبيرا ببلخ، توفي 326هـ، لبلة الاثنين من شهر شوال. القرشي، الجراهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص78.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي إذا كان رب الكون فسآخذ، منه).

^{(10) [}لا يضرب] من (ب): [وإلا يضرب] من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا كان رسولًا).

^{(12) [}حكم] ساقط من (أ).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي حكم الله هو كذا).

[خدا راجه دائم يا جة كنم] (1) فهذا استخفاف بأمر الله تعالى فيكفر.

وكذلك إذا قال في جواب المؤذن كذبت، ولو قال لخصمه الله بيني وبينك حاكم؛ فقال له: [خداي عز وجل حاكم رانشايد] (كافري به ازين كارست] (ق) لا يكفر، ولو قال لرجل الست بمسلم؛ فقال: لا؛ يكفر؛ إلا أن يغلط في ذلك، ولو قالت المرأة [لعنت (4) خداي برشوى دانشمند باد] (5) فإنها تكفر إن أرادت به الاستخفاف بالشريعة، ولو قالت: [كافر بودن به است ازانكك باتوبودن] (6) قيل بأنها كفرت والأولى أن لا تكفر.

ولو قال لرجل: [هرروز هم جون تواز كل بكنم]⁽⁷⁾، وأراد به أنه يخلق ويصور [مثله]⁽⁸⁾ لحمًا ودمًا نقد كفر، وإن أراد به صفته لا يكفر، ولو قال أعطني حقي، وإلا آخذ منك يوم القيامة، فقال: [تومرا كجايأبي دران ابنوهي]⁽⁹⁾ لا يكفر، ولو قال: [اكر فلان بيغامير بودى من برونكرويدم]⁽¹⁰⁾ يكفر كما إذا قال لو أمرني الله بأمر لا أفعله، أو لا أؤمن، أو قال لو أمرني الله بعشر صلوات فإني لا أفعلها، أو قال: لو كانت القبلة من هذه الناحية ما كنت أصلى.

ولو قيل له في حال الغضب أما تخشى من الله تعالى فقال: لا يكفر وينبغي له أن يعود إلى الإسلام، وعن محمد رحمه الله لو ادعى على رجل الكفر فجحده فالجحود

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي وما يعرفني بحكم الله أو وماذا أفعل بحكم الله).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا يصلح الله حكمًا).

⁽³⁾ ما بين المعتموفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي الكفر أحسن من هذا العمل).

^{(4) [}كفت] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لعنة الله على الزوج العالم).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي الكفر أحسن من بقائي معك).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرقتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (في أي يوم سأصنع من الطين مثلك).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي كبف ستجدني ذلك اليوم).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لو كنت الرسول الفلاني لم أصدقك).

منه توبة وإسلام، وقال إبراهيم بن يوسف (1) لو صلى رياء فلا أجر له، وعليه الوزر، وقال بعضهم: يكفر، وقال بعضهم: لا أجر له ولا وزر عليه، وهو كأن لم يصل (2).

ولو قال المريض: إن شئت توفيتني مسلما، وإن شئت توفيتني كافرا فقد صار كافرا، ولو قال الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى فقد كفر؛ إلا أن يكون متأولاً، ولو قال المدعي للحاكم: حلفه بالطلاق فقد اختلفوا في كفره، ولو قال: [اكر بيغا مبران وفرشتكان كواهي دهند استوار ندارم] (3 كفر، ولو عاب النبي على بشيء من العيوب يكفر، وكذا (4 قال بعضهم: إذا قال لشعره على شعير (5×7).

[في مصباح الدين ومفتاح اليقين⁽⁸⁾: ولو قال لغيره: (خداي داندترا بيوسة بدعاء يادمي دارم]⁽⁹⁾؛ فقد اختلف المشايخ في كفره، صبي يبكي فيطلب أباه وأبوه يصلي فقال الرجل للصبي: [مكرى كه بدر تو لقاء الله ميكند]⁽¹⁰⁾ فهذا ليس بكفر، لأن معناه خدمت الله [مي كند]⁽¹¹⁾، وإذا قال فقيه [أي دانشمندك، وقال: لعلوي أو علوك] لا يكفر

⁽¹⁾ هو: إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة البلخي الإمام المشهور كبير المحل عند أصحاب أبي حنيفة وشبخ بلخ وعالمها في زمانه لزم أبا يوسف حتى برع وررى عن سفيان بن عيينة، وغيرهم، توني سنة 241هـ، وقيل 239هـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق: ج1، ص51.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل162.

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لو شهد الرسل والملائكة لم أصدق).

^{(4) [}وكذا من] ساقطة من (ب)، [ولهذا) من (ج).

^{(5) [}الشعرة] من (أ).

^{(6) [}تعبر] من (أ).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161 - 162.

⁽⁸⁾ لم أوفق في العثور على ترجمة لهذا الكتاب.

^{(&}lt;sup>9</sup>) ما بين المعفوفتين وردت باللغة الفارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمته لأنه باللغة الفارسية القديمة.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا تبكي أبوك يلقى الله).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، ومعتاها (أي يخدم الله).

إن لم يكن قصده الاستخفاف بالدين الاماد الاستخفاف الدين الماد المستخفاف الدين الماد المستخفاف الماد الم

في التمهيد^(3,4)؛ القول في الاستثناء، والشك في الإيمان

اجتمعت الفقهاء من أهل السنة والجماعة أن من شك في إيمانه فإنه يصير كافرًا، ومن شك في إيمانه فإنه يصير كافرًا، ومن شك في إيمان الغير، أو قال له يا كافر؛ ينظر: إن كان فيه شبهة الكفر فإن الشاتم له بالكفر لا يصير كافرًا، وإن لم يكن فيه شبهة الكفر فإنه يكفر؛ بيانه أن المشكوك فيه إن كان عريفًا (5)، أو عشارًا (6)، أو عوائًا (7)؛ فإن الشاتم له بالكفر، والشاك في إيمانه لا (8) يصير كافرًا (9).

[م، العريف السيد انه عارف بأحواله](10)، وإن كان فاسقًا معلنا مصرًا على فسقه جاهلا في علوم الدين؛ إن كان يقول له: يا كافر، فإن القائل يصير كافرًا، وإن شك في إيمانه لا يصير كافرًا، وإن أرتكب الكبائر ولم يصر على ذلك، ولم يعلن، أو هو عالم بعلوم الدين فإنه لا يجوز الشك في إيمانه، [ومن شك في إيمانه](11) يكون مبتدعًا، وهذا كله راجع إلى معنى، وهو إن المعاصي لا توجب سلب الإيمان، ولكن نسيان

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص240.

^{(3) [}التهذيب] من (أ).

⁽⁴⁾ ولعله في كتاب التمهيد: وهو للإمام أبي المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي المترفى سنة 508هـ، مختصر أوله الحمد الله الذي لا يحمد على نعمه إلا بنعمة منه... إلخ. ولم اعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص484.

⁽⁵⁾ وهو: الرجل العراف. ينظر: مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص595.

⁽⁶⁾ وهو الرجل الظالم الذي يأخذ من القوم عشر أموالهم. ينظر: فارس بن زكريا، أبو الحسين أحمد (1979)، معجم مقاييس اللغة، (المحقق عبد السلام محمد هارون)، ط2، ج4، ص324، دار الفكر، يه وت.

⁽⁷⁾ وهو: الرجل الواشي. ينظر: الزييدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج35، 431.

^{(8) [}لا] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: الأندريتي، الغتاوي التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص277.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ).

التوبة، وتحقير الذنب، وعدم رؤية العقوبة بالذنب يوجب سلب الإيمان، وكذلك من لم ير المعاصي قبيحًا، ولم ير الطاعة (²⁾، فإنه يصير كافرًا، ومن يتوهم في هذه المعاني بدليل أفعاله يجوز الشك في إيمانه، ومن تلفظ بلفظ مثل هذه فإنه يحكم بكفره (⁽³⁾).

ومعنى الشك في الإيمان هو أن يعرف الله تعالى، ويعرف رسوله ريقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويصدق في ذلك؛ ثم يشك فيه بأن هذا [أ/ 591] الإيمان، وهذا القول هل هو إيمان منه؛ أم هو مزيل للكفر؟ فهذا هو الشك في الإيمان، والإيمان لا يثبت مع الشك في الإيمان، والإيمان لا

وروى حماد بن أبي حنيفة الله الله عنه المدينة، ونزل عند مالك رحمه الله عبر بعد وفاة أبي حنيفة الله عنال له كان أبي لا يقول في القرآن إلا كلام الله غير مخلوق، وكان يفضل الشيخين (6)، ويحب الخَتَنين (7)، ويؤمن بالقدرين، وكان لا يُكفر أحدًا من أهل القبلة بالذنب، وكان لا يشهد (8) لأحد من المسلمين بالجنة، ولا بالنار بعينه، وكان لا يقول بالشك في الإيمان؛ فقال مالك رحمه الله: وما الشك؟ فقال: عندنا أقوام يؤمنون بالله ورسوله؛ ثم يقولون: لا ندري أن هذا القول هل هو إيمان أم لا؟ وهل هو أخرجنا من الكفر بهذا القول أم لا؟ فتيسم مالك علي تعجبًا منهم، ولأن من وهل هو أخرجنا من الكفر بهذا القول أم لا؟ فتيسم مالك عليه تعجبًا منهم، ولأن من

^{(1) [}رجرب] من (أ).

^{(2) [}الطاعات] من (أ).

 ⁽³⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج5، ص583؛ والأندريتي، الفتارى الناتارخانية،
 مصدر سابق، ج4، ص266.

 ⁽⁴⁾ بنظر: الأندريني، الفتاوى التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص277.

⁽⁵⁾ هو: أبو إسماعيل حماد ابن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت كان على مذهب أبيه رضي الله تعالى عنه، وكان نقيها من الصلاح، والخير على قدم عظيم، توفي ني ذي القعدة سنة 176هـ رحمه الله تعالى. ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج2، ص205.

⁽⁶⁾ يعنى: الخليفتين أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب النفيد.

⁽⁷⁾ يعني: الخليفتين عثمان بن عفان رعلي بن أبي طالب غيض.

^{(8) [}لا يشهد] ساقطة من (ب).

مُنك في الإيمان فقد أنكر النص، لأن الله أمر بالإيمان بهذا القول، وبهذا الإيمان، وعلم بالقرآن صفة الإيمان بقوله تعالى: ﴿ فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَآ إِلَّهَ إِلَّا أَللَهُ وَأَسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ ﴾ (محمد: 19)، وقوله: ﴿ شَهِدَاللَهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ (آل عمران: 18)؛ ثم سماهم مؤمنين بهذا القول، وبهذا الإيمان، ومن شك في صحة ذلك فإنه يُكفر.

وأما الاستثناء: في الإيمان هل هو شك أم لا؟ فقال بعض الفقهاء: بأن هذا شك في الإيمان، وقال بعضهم: ليس بشك.

وصورة الاستثناء: وهو أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله فين، وهذا هو المذهب عند الشافعي رحمه الله، ولو قال: آمنت بالله إن شاء الله تعالى لا يصح إيمانه ويصير كافرًا، وقال أبو حنيفة فينضه: ينبغي له أن يقول: أنا مؤمن حقًا، وهذا هو الأصح، لأن الله تعالى مدح أهل الإيمان، وقال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًا ﴾ (الأنفال: 4)، فإن قبل: إن الله تعالى وصفهم بصفة قبل هذا؛ شم سماهم مؤمنين حقًا، وهو قول في نا الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا المُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكِرَ اللهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَاينتُهُ وَلِللهُ اللهُ وَالمُنال: 2).

الجواب: هذه صفة المؤمن لا صفة الإيمان، ونحن كذا نقول: إن المؤمنين يتفاوتون، فإن رُب مؤمن يكون أصلح من الآخر، فأما في الإيمان لا تفاوت فيه، فالفامق والمصلح في الإيمان سواء كما في الكفر، وهكذا روي في الأخبار، (أن النبي التفامق والمصلح في الأنصار يقال له حارثة؛ فقال له: كيف أصبحت يا حارثة؟ فقال: أصبحت مؤمنًا حقًّا؛ قال عليه الصلاة والسلام: إنه لكل حق حقيقة الخبر إلى آخره) أم قال: عليه الصلاة والسلام عبد نور الله الإيمان في قلبه؛ ثم قال له: أصبحت فألزم، دل إن هذا مشروع على الحقيقة (2).

⁽¹⁾ أخرجه الطيراني في معجمه، باب الحارث بن مالك الأنصاري، رقم الحديث: 3367. الطيراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (1404هـ)، المعجم الكبير، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)، ط2، ج3، ص266، مكتبة الزهراء، الموصل.

⁽²⁾ ينظر: الأندريتي، الغتاوي الثانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص277.

فإن قبل ما تقولون في علم الله، وحكمه ماذا يكون؟ لأن الله تعالى يعلم عواقب الأمور، وكل من علم انه يموت [كافؤا لا يموت مسلمًا، ولا يتبدل] (أ) ذلك، ولعل هذا الرجل يقول: أنا مؤمن حقًا (2)، وفي علم الله أنه يموت كافؤا.

الجواب: قلنا كما أن الله تعالى يعلم عواقب الأمور، كذلك يعلم مبادئ الأمور، وكل من كان مؤمنًا في الحال في علم الله، وكذلك مع أن علم الله تعالى يعلم (أنه انه يموت كافرًا، فإنه لا يصير كافرًا في الحال ما لم يوجد منه الكفر، كما أن الله تعالى يعلم أن العالم يفنى فلا يصير فانيًا في الحال، وكذلك يعلم إن أهل الجنة يدخلون الجنة، وإن أهل النار [يدخلون النار] (4)، ومع ذلك يؤخر إلى أوقاتها، كذلك مهنا (5).

وروي عن سفيان النوري⁽⁶⁾ أنه كان يقول: أنا مؤمن في الحال عندي⁽⁷⁾ حقًا، ولا أدري عند الله ما حالي، وأنا مؤمن عند الله إن شاء الله، [وقال أبو حنيفة خضي أنا مؤمن لأن حقًا عندي، ومؤمن عند الله إن شاء الله تعالى]⁽⁸⁾، وقال بعضهم: لا خلاف في المسألة؛ لأن الشافعي رحمه الله قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى على وجه الخوف، وقال أبو حنيفة خشي: أنا مؤمن حقا على وجه (9) حسن الظن بالله، والأصح أن

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [مسلما أر الا] من (أ).

^{(2) [}حقا] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ أيعلم ماقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

 ⁽⁵⁾ ينظر: ابن أبي العز، محمد بن علاء الدبن علي بن محمد الأذرعي الصالحي الدمشقي (1391هـ).
 شرح العقيدة الطحارية، ط4، ج1، ص274 - ص395، المكتب الإسلامي، بيروت.

⁽⁶⁾ هو: سفيان بن سعيد الإمام أبو عبد الله الثوري أحد الأعلام علما رزهدا حدث عنه حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل وغيرهم، قال ابن المبارك: ما كثبت عن أفضل منه، وقال ووقاء لم ير سفيان مثل نفسه، توفي في شعبان سنة 161ه، عن أربع وستين سنة. الدمشقي، الكاشف، مصدر سابق، ج1، ص49.

^{(7) [}عندي] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽٩) [رجه] ساقط من (أ).

المذهب عند أبي حنيفة على أنه قال: أنا مؤمن عند الله (١)، وعند الملائكة، وفي اللوح، وفي علم الله تعالى.

وقال الشافعي رحمه الله: أنا مؤمن عند الناس، وعند الملائكة، [وأما في اللوح]⁽²⁾، وفي علم الله تعالى فلا أدري إن شاء الله تعالى أكون مؤمنًا، [وتحقيق هذا ما⁽¹⁾ ذكرنا أن الله تعالى يعلم الأشياء كما هي في الحال، كما أن أبا بكر جبن حين كان كافرًا فإن الله تعالى، تعالى]⁽⁴⁾ علم أنه كافر، وإذا أسلم علم أنه مسلم، وكتابة اللوح الموافق لعلم الله تعالى، فصح ما قلنا⁽⁵⁾.

في النسفية: وسئل عن قتل الأعونة، والسعاة، والظلمة في الفترة؟ فقال: يباح لأنهم ساعون في الأرض بالفساد، قيل: إنهم يمتنعون عن السعي بالفساد في أيام الفترة، ويختفون؛ فقال: ذلك امتناع ضروري، ﴿ وَلَوْرُدُّوْالْمَادُوْالِمَاءُوَاكِمَاءُ ﴾ (الأنعام: 28) كما نشاهد، قال لقد سألت الإمام أبا شجاع عنه؛ فقال: يباح قتلهم ويثاب قاتلهم، قال: وكان رجلان من أفضل الأعونة يقرآن كتاب التوحيد، وهما الجعلي والخطبي فلما خرجا أثنى عليهما بعض أصحابه؛ قال: نعم لو كانا مسلمين؛ قيل: وكيف؛ قال: من شرط الإسلام الشفقة على أهل الإسلام [...] (6)، والفرح بفرحهم، والحزن بحزنهم، والأعرنة بخلاف ذلك، وإني رأيتهم تحقيق ذلك فاسمعوا، لو نادى السلطان إني احتجت إلى مائة ألف درهم فانقدوها إلى يومين، أو ثلاث كيف يصير الناس؟ قال: محزونون؛ قال: وكيف هذين؟ قالوا: فرحين؛ قال: ولو بدا للسلطان فنادى أني قد (7)

⁽الناس] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما ساقطة من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

 ⁽⁵⁾ ينظر: الشريبي، مغني المحتاج، مصدر صابق، ج4، ص137 والسبكي، أبو الحسن تقي الدين
 علي بن عبد الكافي الشافعي: فتاوى السبكي، ج1، ص60، دار المعرفة، لبنان.

^{(6) [}الشنقة] من (ب).

^{(7) [}قد] سائطة من (أ، ج).

عِفوت عنكم كيف يصير الناس؟ قالوا: فرحين، وكيف يصير هذين؟ قال: محزونين؛ قال فكيف يكرنان مسلمين حيث فرحا بحزنهم وحزنا بفرحهم (أ).

في الكبرى؛ في عمل القلب، والفاظ مستنكرة

رجل يعمل أعمال البر، ويقع في قلبه انه ليس بمؤمن؛ فإن كان الواقع في قلبه انه ليس بمؤمن؛ فإن كان الواقع في قلبه انه ليس بمؤمن بشيء، وإن أفعاله، وأعماله لا تنفعه؛ لأنه عصى الله تعالى فهو مؤمن صالح، لقوله عليه الصلاة والسلام: (المؤمن من أمن جار، بوائقه)⁽²⁾، وإن كان يقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لأنه لا يعرف الله تعالى؛ فإن استقر قلبه على ذلك فهو كافر، وإن خطر ذلك بقلبه ووجد إنكاره من نفسه [أ/ 592] فهو مؤمن، لأنه لا يمكن التحرز عنه.

رجل هم بالسيئة فالخطران بباله معقو بالحديث، ولا أنم عليه، أما لو عزم عليه فعليه الإثم، لأنه يمكن التحرز عنه بخلاف مجرد الخطران بباله، رجل تمنى الموت لضيق عيشه (⁽¹⁾)؛ أو غضب من عدوه، وما شاكل ذلك يكرد (⁽⁴⁾)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتمنى أحدكم الموت من ضر نزل به) (⁽⁵⁾، وإن نمنى الموت لتغير زمانه،

 ⁽¹⁾ ينظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج4، ص64، رنظام الدين، الشيخ
 نظام الدين البلخي وجماعة من علماء الهند (1991)، الفتارى الهندية، ج5، ص361، دار الفكر،
 بيروت.

⁽²⁾ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة بلفظ: (لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه): وقم الحديث: 46: باب بيان تحريم إبداء الجار. والبوائق معناها الشر. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج1، ص80. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، عن أنس بن مالك، قال الشيخ شعيب الأرتاؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث: 510، باب الجار. ابن حبان، صحيح ابن حبان: مصدر سابق، ج2، ص264؛ وأحمد بن حبل: مستد أحمد بن حنيل (تحقيق: شعيب الأرثؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص3448.

^{(3) [}عيشه] ماقط من (ب).

^{(4) [}يكره] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أنس بن مالك، رقم الحديث: 5347، باب نهي تمني المريض المريض المريض المريض الموت. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص2146.

وظهور المعاصي مخافة الوقوع فيها فلا بأس به كما روي في الحديث المعروف في مثل هذه الصورة؛ أن النبي ﷺ قال: (فبطن الأرض خير لكم من ظهرها)(الأ²⁾.

في تجنيس الملتقط: ولو سئل عن رجل، أو امرأة ما الإيمان؟ فقال: لا أدري كفر بالله، ولو قال: [تو بكوئي]⁽³⁾ فوصف بين يديه؛ فقال: علمت، ولكن لا أقدر أن أصف كذا لا يكفر، ولو قال: [نداتم]⁽⁴⁾ فنكاحه لم ينعقد⁽⁵⁾.

في السراجية: لا يتبغي أن يُسأل العاميّ عند التوحيد، لكن يقال له: ليس الدينُ هكذا (6).

في الظهيرية (⁷⁾: ويتبغي للرجل إذا زفت إليه امرأته أن لا يغشاها حتى يسألها عن الإسلام؛ فإن وصفت، أو وصف هو فعلمت وإلا بانت، والسبيل فيه أن يصف هو بنفسه؛ ثم يقول: هل أنت على هذا؟ (8).

في النسفية: سئل عن امرأة قبل لها: [توحيد مي داني] (9) فقالت: لا؛ هل تكفر وهل يفسد النكاح؟ فقال: إن أرادت [أن التوحيد الذي يقرؤه الصبيان في المكتب هي لا تحفظه؛ لم يؤثر في فساد نكاحها شيئًا: وإن أرادت] (10) أنها لا تعرف وحدانية الله تعالى؛

 ⁽¹⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن أبي هريرة، قال أبو عيسى حديث غريب، رقم الحديث: 2266،
 باب رقم: 78. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص529.

⁽²⁾ الصدر الشهيد، الغناوي الكبرى، مصدر سابق، ل-187.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي أنت قل).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا أدري).

 ⁽⁵⁾ ينظر: أبو اللبث السمرة تدي، نصر بن محمد أبي اللبث السمرة تدي (ت373هـ): خزانة الفقه،
 (الناسخ مصطفى بن إمام المترفى سنة 1065هـ)، مكتبة جامعة الملك بن عبد العزيز - فسم المخطوطات - المملكة العربية السعودية، رقم المخطوط: 6891، رقم اللوحة: 108.

⁽⁶⁾ الأوشى، الفتارى السراجية، مصدر سابق، ص310.

⁽f) [الظهرية] من (f).

⁽⁸⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج2، ص204.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي هل تعرفين التوحيد؟).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

فليست بمؤمنة، والنكاح لم يصح (أ).

سئل: عن اسرأة قبل لها في مرضها (٤) وكثرة اشتغالها صلى ولا تنهاوني بالصلاة؛ فإن الله تعالى يؤاخذك بتركها؛ فقالت: إن عاقبني الله على ترك الصلاة مع ما بي من مرض، ومشغة الولد، وسائر الاشتغال فقد ظلمني؛ هل تكفر بالله؟ قال: نعم، لأن هذا كفر وردة؛ فقد وصفت الله تعالى بالظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وقد نزه نفسه بقوله: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِطَلَّم لِلْقِيدِ ﴾ (فيصلت: 46)، وبقوله: ﴿ إِنَّ الله مُنْقَالَ ذَرَّة ﴾ (النساء: 40)، وبقوله: ﴿ إِنَّ الله لَا يُظلِمُ النّاسَ شَبّنًا ﴾ (يونس: 44).

سئل: عن امرأة قالت: في مرضها [وضيق يدها بارى بدائمى خداي تعالى مراجرا افريده است جون ازجيزها دينار مراهيج جيز نيست [⁴) هل تكفر؟ فقال: لا⁶)، وهو خطأ حملها عليه الضجر، وقلة الصبر، وروي أن النبي على الله الله الله الله الله الله لملائكته لا تكتبوا على عبدي في ضجره شيئًا) (6)، وحكي عن السيد الإمام أبي شجاع رحمه الله أنه قال: في معلم لم يأت تلاميذه يوم الخميس بتمام الوظائف نغضب، وقال: إن البهود خير من المسلمين يقضون حقوق معلم صبيانهم بأوفر ما يفعل المسلمون فقال: إن هذا المعلم قد كفر وعرض عن الإسلام حيث فضل اليهودية على الإسلام وهو كفر بيقين نعوذ بالله من ذلك (7).

⁽أ) ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص584 - 585.

^{(2) [}موضها] من (أ).

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهائي، مصدر سابل: ج5، ص555.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي يا ليتني أعرف لماذا خلقتي الله وأنا لا أملك دينارا).

^{(5) [}٧] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ أخرجه الهندي في كنزه، عن الديلمي عن علي بن أبي طالب، الحديث ضعيف، رقم الحديث: 10320. الهندي، كنز العمال، مصدر سابق، ج4، ص235.

⁽⁷⁾ ينظر: ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج3، ص575.

سئل: عن امرأة قالت لزوجها: ألا تخاف الله تذهب إلى الزوجة وتتركني ولا تنفق على ولا تنفق على ولا تنفق على ولا تنفق على ولا تراعيني؟ فقال الزوج: [نمى ترسم (1) خداي را كيست كه از وى ترسم] (2) هل يكفر؟ فقال: نعم، لأن هذا استخفاف بالله تعالى، وذلك كفر، وهذه المسألة مسطورة؛ أن من قال الآخر (3) لا تخاف الله فقال: لا أنه يكفر (4).

سئل: عن امرأة قالت إن لم يطلقني زوجي تمجست، أو قالت إن أقمت معه فالمجوسي خير مني فهذا القول ردة تبين من زوجها وتكفر بالإسلام فتجبر على الإسلام (5) بذلك لأن من عزم أن يكفر بعد ألف سنة يكفر للحال قال فإن قالت إن لم يطلقني زوجي وأقمت معه فأنا مجوسية فهي يمين عند أصحابنا رحمهم الله (6).

سئل عن سكران دخل بيته وأمر امرأته أن تتخذ لأقرانه طعاما فأبت فضربها ضربا شديدا أو كثيرا فقالت: [مسلمان نى كه مرابدين صفة مي زنى]⁽⁷⁾، فقال: [وي مسلمان ني يست وي كافر ست]⁽⁸⁾؛ ثم ذكر له بعد ذلك فقال: [هرجه أورا دردنيا ست ازوى بسه است⁽⁹⁾ طلاق]⁽¹⁰⁾ هل تطلق امرأته ثلاثا؟ فقال: نعم، قيل: ألم يكن قوله [وى مسلمان نيست وى كافر ست ردة]⁽¹¹⁾، تحرم عليه امرأته والمعتدة بسبب الردة لا يلحقها الطلاق.

وكذا من قال نسائي طوالق لم تطلق معتدة عن طلاق بائن إلا بالنية وهل بانت بالردة قال لا لأن ردة السكران لا تصح استحسانا لعدم الاعتقاد منه والقياس أن يصح

(11) ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي ليس مسلما بل كافرا).

⁽أ) [تركم] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين باللغة الفارسية، ومعناها (فقال لا أخاف ومن الله حتى أخاف منه).

^{(3) [}له] من (ب)، وساقطة من (ج).

⁽⁴⁾ ينظر: الأندريشي، الغناوي التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص238.

^{(5) [}الإسلام] ساقط من (أ، ج).

⁽⁶⁾ ينظر: الأندريتي، الغتاوي الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص267.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (لست مسلما لكونك تضربني بهذه الصورة).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي ليس مسلما بل كافرا).

^{(9) [}است] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين باللغة القارسية، ومعناها (أي كل ما هو له في الدنيا هو بثلاث طلقات). ولما مهار والدوة عند واللغة النارسية ومعناها وأو لا مراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة

طلاقه وعتاقه وسائر تصرفاته فإذا لم يصر مرتدًّا لا تقع الفرقة، وكان إيقاع الثلث في حال قيام النكاح من كل وجه فيصح، قيل أليس حد السكر عند أبي حنيفة عن الا لا يعرف الرجال من النساء والأرض من السماء وهذا الرجل لم يكن بهذه الصفة فلم يكن سكران فلماذا لا تعتبر ردته وتقع الفرقة (أ) قال السؤال وقع عن السكران فوجب (أ) إجراء (أ) الفتوى على ظاهر اللفظ وبناء الحكم على تسمية المستفتى ولم يجب التعرض بصفة السكران انه كيف كان؟

من فتاوى الشفي: قال: وكان مجوسي [بسربل]⁽⁴⁾ كثير المال، حسن التعهد لفقراء أهل الإسلام، بطعم جائعهم، ويكسو عاريهم، وينفق على مساجدهم، ويعطي أدهان سرجها، ويقرض محاويجهم، وربما يهبها منهم فلا يقبضها إذا قضوها، وكذلك يضع، فدعي المزين لحلق شعر رأس ولده (5)، وجز ناصيته، وعمل وليمة، ودعا إليها فشهدها كثير من أهل الإسلام، وأهدى إليه بعضهم هدايا؛ فاشتد على إمامهم، ومفتيهم الإمام العارف محمد بن محمد (6) رحمه الله وكتب إلى أستاذه شيخ الإسلام (7): إن أدرك أهل بلدك فقد ارتدوا بأسرهم، وشهدوا (8) شعائر (9) المجوس، وأظهروا الفرح به، وعظموه، وأهدوا إليه؛ فاستفتاه هل هو كما زعمت؟ فذكر [الشيخ الإمام] (10) شيخ الإسلام رحمه

^{(1) [}الفرقة] ساقطة من (أ).

^{(2) [}في جنب] من (ب، ج).

^{(3) [}أجزاء] من (ب، ج).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين باللغة الفارسية القديمة.

^{(5) [}أبنه] من (ب).

⁽⁶⁾ هو: محمد بن محمد بن محمد بن الفضل الماهاني المروزي القاضي أبو نصر من أهل مروا قال أبو سعد: في ذيله كان من أهل العلم والقضل وكان من فقهاء أصحاب أبي حنيقة حتى صار محدث عصره، وحدث بالكثير، وسمعوا منه: ولد في سنة 412هـ، ومات سنة 503هـ، رحل إلى العراق والشام والجزيرة، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص125.

⁽⁷⁾ وهو: الإمام أبو الحسن السغدي، والمتوفى سنة 461هـ

^{(8) [}شهرًا] من (أ)، [اشعروا] من (ج).

^{(9) [}وإشعار] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

الله: إجابة دعوة أهل الذمة مطلق في الشريعة، ومجازات المجوس بإحسانه من باب الكرم والمروة (1)، وحلق الرأس [أ/ 593] ليس بشعار أهل [...] (2) الضلالة، والحكم غير ممكن بردة أهل الإسلام بهذا القدر من الدلالة فالأولى لأهل الإسلام أن لا يوافقوهم على مثل [هذه الأحوال] (3) التي يختصون بها لإظهار الفرح المسرة [والله الهادي إلى الرشاد] (5x4).

في خزانة الفقه: ولو قال: لو⁶⁾ كان⁽⁷⁾ فلان نبيًا لا يؤمن به، فإنه يكفر، لأنه قصد أن ينكر أمرا مفروضًا من أوامر الله تعالى، ومن قصد ذلك يكفر من ساعته⁽⁸⁾.

ولو قال لرجل: الكفر خير من هذا العمل؛ إن فعلت قال: يكفر، وتبين عنه امرأته، لأنه ليس عمل من الأعمال أقبح من الكفر، وإن أراد به تقبيح ذلك الأمر ولا يكفر، ولو قال: لا إله وأراد أن يقول إلا الله، ولم يقل لم يكفر؛ لأنه معتقد مصر على الإيمان.

ولو قال لرجل: اسمه محمد يا ابن الزانية فكل عبد الله على هذا الاسم وهو غير ذاكر للرسول عليه الصلاة والسلام، [ولا يكفر لأن إفهام الناس لا يقع على الرسول على الرسول على المسلمين على أحسنه وأجمله، ولو قال: وهو ذاكر للرسول يكفر (10).

⁽l) [المروة] ساقطة من (ب).

^{(2) [}الإسلام] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص576؛ والأندريتي، الفتاري الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص270.

^{(6) [}ئر] ساتطة من (أ).

^{(7) [}كان] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ أبر الليث السمر قندي، خزانة الفقه، مصدر سابق، ل107.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ بنظر: الأندريتي، فتارى التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص245.

ولو مر على رجل وهو يؤذن فقال: كذبت؛ يكفر من ساعته، لأن فيه قول [الله أكبر الله أكبر الله أكبر] (أ) لا إنه إلا الله محمد رسول الله، وهذا صدق محض.

رجل قال: لامرأته إن لم تكوني لي أحب من الله فأنت طالق؛ قيل هذا ليس بمسلم فيستناب عما قال، ويجدد نكاحه إذا علم امرأته الارتداد، وأمرها بذلك يكفر؛ لأنه رضي بكفرها (2).

رجل قال: متى أجد الحرام لم أحول حول الحلال يكفر بهذا، وهو عاص، ولو قال: لو كان دبني على الله تعالى أنا اقبض منه؛ هذا كفر، لأنه اعتقد أن يغلب على الله تعالى، ولو قال: إن كان هو نبيًا لا يكفر لأنه قد يغلب على النبي ﷺ.

[في المتفرقات]

نصراني جاء إلى رجل، وقال: أعرض علي الإسلام لأسلم، فقال له الرجل: اذهب إلى فلان الفقيه حتى يعرض عليك الإسلام، فتسلم، اختلف المشايخ فيه، وينبغي أن لا يكفر؛ لأنه عسى لا يعلم ذلك؛ لأن من الكفر ما لا يزول بقوله: لا إله إلا الله محمد رسول الله ما لم يتبرأ عن دينه، وهو لا يعلم بذلك، وإن علم يكفر⁽³⁾.

رجل عاب النبي ﷺ في شيء يكفر! لأنه استخفاف به (١٠).

ولر تمنى أن لا يكون الخمر حرامًا لا يكفر؛ لأنه كان حلالاً، وكذلك لو⁽⁵⁾ تمنى أن لا يكون صرم رمضان فرضًا لما يشق عليه ذلك لا يكفر.

ولو نمنى أن لا يحرم الزنا، والظلم، وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر، لأن حرمة هذه على وجه الحكمة، ومن أراد الخروج عن الحكمة فقد أراد بحكم الله تعالى ما ليس بحكمه، وهذا جهل بربه (6).

أ) ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص417 ـ 418.

⁽³⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص517.

⁽⁴⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص559.

^{(5) [}لو] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني: مصدر سابق، ج5، ص568.

ولو تمنى أن لا يكون فلان نبيًا إن أراد به الاستخفاف بذلك النبي، أو عدارة له يكفر.

ولو قال: ينبغي لك أن تسجد لله تعالى، وتسجد لي لا يكفر؛ لأن مراد الناس من هذا: الشكر والمنة لا حقيقة السجود.

ولو قال: عند المشاجرة مع رجل: الله حاكم بيننا، فقال ذلك الرجل: لا ينبغي أن يكون الله حاكما بيننا (1) يكفر، لأن الناس علموا بأسرهم أن الله هو الحاكم بين عباده شريفهم وحقيرهم (2).

وينبغي أن لا يلعن على يزيد بن معاوية (5)، ولا يطعن فيه؛ لأن النبي في نهى عن لعن المصلين، ومن كان من أهل القبلة فلا يحل لأحد أن يلعنه؛ إلا الرسول في لأنه يعلم أحوال الناس بإعلام الله تعالى إياه، ولا يعلم ذلك غير، ولأن احد وإن كان فاضلا فقاتله لا يكفر بقتله، وان يتعود لسانه بالخير كان أفضل من أن يقول اللعن.

رجل سمى الأمر بالمعروف عرفًا، فإن قال ذلك على وجه الرد والإنكار خيف عليه الكفر، لأن الأمر بالمعروف فريضة بالكتاب، ومن رد فريضة الكتاب يكفر⁶.

رجل يقرأ القرآن ولا يعمل به فقرأته طاعة يثاب عليه، ولا يكون مستهزئا: وعسى

^{(1) [}بيننا] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاوي الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص418 - 419؛ وقاضيخان، فتاري قاضيخان، فتاري قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص516.

⁽³⁾ هو: يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو خالد ولد سنة 26 للهجرة، وتوفي بدمشن لأربع عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة 64ه، وعهد إليه أبوه بالخلافة فبويع سنة 60ه، ولاذ بمكة والحسين بن علي ونهض إلى الكوفة وأرسل ابن عمه مسلم بن عفيل بن أبي طالب ليبايع له بها نقتله عبيد الله بن زياد وأرسل الجيوش إلى الحسين نقتل ثم خرج أهل المدينة على يزيد وخلعو، في سنة ثلاث وستين، العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج11، ص316.

 ⁽⁴⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص419 - 420؛ وابن ماز،، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص567.

يحمله (١) ذلك على العمل به، وكذلك من ارتكب كبيرة، ولم يتب حتى مات، وكان ذلك يصلى لا يكون مستهزئًا؛ لأنه مطيع لله تعالى بصلواته.

ورجل قال: لامرأته يا كافرة؛ فقالت: أنا كافرة فطلقني؛ بانت من زوجها، وتجبر على الرجوع، والتربة حسمًا لباب الردة (²⁾.

وإذا قيل لرجل: إنك قلت كذا؛ فقال: إن كنت كذا قلته فأنا كافر، وهو يعلم انه قال فإنه يكفر.

وروي عن ابن مسعود والله أن من حلف (أن على الاستقبال إن فعلت كذا فهو (أن يهودي، أو نصراني يكفر بهذا اليمين، وإن لم يكن هذا مذهب علمائنا رحمهم الله؛ ثم لما كفر بذلك فلأن يكفر بهذا أولى والمسألة مختلفة بين المشايخ فالأصوب قول من قال: إنه يكفر (أن).

ولو قال لرجل بالفارسية: [أي بار خداي من] الله الله الله يأثم.

والكلام في الكفر إن كان لا يعرف معناه لا يكفر، وقال أبو القاسم الصفار يكفر، وقال أبو نصر الثبوسي لا يكفر، وهذا أصح (٦).

ولو (8) أن امرأة قالت: إن لم افعل كذا فأنا كافرة، ولم تفعل فهذا يمين فعليها الكفارة، وإن لم (9) تنو يقع على العمر (10)، ولا تحنث حتى تموت؛ فإذا مانت فعليها أن توصى بالكفارة، وإن نوت الكفر كفرت من ساعتها.

^{(1) [}تكميل] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص521.

^{(3) [}حلف] ساقطة من (ب).

^{(4) [}قانا] من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص420.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة القارسية، ومعناها (إلاهي وقتًا)، موقع جوجل.

 ⁽⁷⁾ ينظر: الأندريني، الفتاوى التانارخانية، مصدر سابق، ج4: ص271.

⁽⁸⁾ إلى ساقطة من (أ).

^{(9) [}لم] ساقط عن (ب).

^{(10) [}الكفر] من (ب).

ولو قالت امرأة أصيبت بولدها: [همين داري وباز ستندي](1) لا تكفر؛ لأنها وصفت الله تعالى بالأخذ والإعطاء (2).

رجل مات ابن له فقال: يا رب تأخذ ممن له واحد، ولا تأخذ ممن له عشر، وأنا أجتهد بجمع المال؛ فقال: أرجو أن لا يكفر؛ لأنه لم يصف الله تعالى بالظلم⁽³⁾.

رجل علم ولده القرآن، والأدب، وما توجب الشريعة فلما بلغ مبلغ الرجال تركه، وأراد الأب أن يصرف أمواله ألى وجه الخير ويحرمه عن الميراث؛ فقال: صرفه إلى ذلك خير له من تركه له؛ لأن في ذلك إعانة له على المعصية.

رجل قال لآخر: ابن الحمار يحاسب علمك، إن أراد به علم الدين كفر (ق).

رجل قال: بالفارسية [أكر ما دروغ [كويم خداي دروغ](6) كويد](7) لا يكفر؛ لأنه علم أن الله تعالى لا يكذب.

المرأة إذا قالت لزوجها: [توني خدائي سريداني] (8)، فقال: نعم يكفر، لأن السر والغيب واحد؛ فمن ادعى الغيب كفر.

رجل قال: إن الله تعالى سلم داود إلى أوريا^{را)}، فيقول له: إن شئت فألقه في النار، فإنه يكفر؛ فكأنه يقول في الله تعالى بما لا علم له بذلك (¹⁰⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي تملك هذا وتأخذه مرة أخرى).

⁽²⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاوي الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص420.

⁽³⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص514.

^{(4) [}عاله] من (ب).

⁽⁵⁾ نظر: ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج5، ص569.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا أنا أكذب فالله يكذب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أنت إله لتعلم السر).

⁽⁹⁾ هو: أوريا بن حنانا، وزوجها في غزاة بالبلقاء مع أيوب بن صوريا ابن أخت داود عليه السلام وذكر بعضهم أنه أحب أن يقتل أوريا ويتزوج امرأته واسمها تشايع بنت شايع وهي من أجمل النساء كانت في وقته فكان ذنبه هذا القدر. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، معالم التزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، ج4، ص53، دار المعرفة، بيروت.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الولوالجي: الفتاوي الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص421.

رجل قال لامرأته هب أني لست بمسلم (أ) لا يكفر، ولو قيل له: لست بمسلم؛ فقيال: لا، ليم يكفر؛ لأن معنى هذا الكلام: أن [أ/ 594] أفعنالي ليست كأفعنال المسلمين (2).

ولو قال لآخر عند المشاجرة: [مرد بان الله وباسمان برو وبا خداي جنك كن] (5) فإنه يكفر، لأنه أثبت في كلامه شيئين: أحدهما؛ المكان لله تعالى، وإنه بريء عن ذلك بل هو خالق المكان، والثاني؛ أنه أثبت له قوة المقابلة مع الله تعالى، وهذا كفر صريح (4).

تزوج امرأة لم يحضر بها شاهد فقال: [خدائرا وبيغامبر مراكواه كرديم] (5) يكفر، لأنه يعتقد أن الرسول يعلم الغيب، ولا شهادة لمن لا علم له به، ومن اعتقد هذا كفر، وبه قال الشيخ أبو القاسم الصفار رحمه الله (6).

رجل ضرب عبده فقال له: رجل أنت لست بمسلم؛ فقال: لا، إن تعمد بذلك كفر، وإن أراد جوابه، أو جرى على لسانه غلطا لم يكفر،

ولو قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، إن قال ذلك من غير تأويل كفر، رتفسيره: أن يقول: لا أدري أخرج من الدنيا مسلمًا أم لا؟ إن أراد به الاستثناء في الحال فإنه ليس بمؤمن، لأن الاستثناء يبطل كلامه الأول.

رجل أطلق كلمة الكفر إلا أنه لا يعتقد؛ اختلف جواب المشايخ فيه، والصحيح انه يكفر؛ لأنه استخف⁽⁷⁾ بدينه (⁸⁾.

^{(1) [}بمسلم] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر، قاضيخان، فناوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص512.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (اذهب إلى السماء وقاتل الله).

⁽⁴⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية: مصدر سابق، ج5، ص421 - 422.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي جعلنا الله والرسول شهودا يكفر).

⁽⁶⁾ بنظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص517؛ والولوالجي، الفتارى الولوالجية، مصدر سابق، ج5؛ ص421 - 421.

^{(7) [}استخلف] من (ج)،

⁽⁸⁾ ينظر: الولوالجي، الفتارى الولوالجية، مصدر سأبق، ج5، ص422.

[الألفاظ التي يصير المسلم بها كافراً]

قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: سبعون لفظا يصير المسلم به كافرًا: أن يقول الله تعالى شريك، أو ولد، أو زوجته، أو جاهل، أو عاجز، أو ناقص ألى بذاته، أو صفاته، أو لا يؤمن بكتاب من كتبه، أو نبي من أنبيائه، أو جحد فريضة الله تعالى؛ كالصوم، والصلاة، والزكاة، والحج، والغسل، أو جحد وعدًا، أو وعيدًا مما ذكره في القرآن من النزع، وعذاب القبر، والحشر، والقيامة (2)، والميزان، والحساب، والصراط، والجنة، والنار، أو كذب شيئًا مما ذكره (3) في القرآن، أو جحد الأخبار الواردة المتواترة؛ كما ورد في مسح الخف، وغيره، أو أنكر آية، أو عاب في آية، أو أخذ الخطأ فيه، إيا كويد سير (4) شدم از قران خواندن (3)، أو قبل له: ثم لا تصلي؟ فقال: [سيرشدم تاكي كتم ابن بيكار] (6)، أو قال في الزكاة: [تاكي دهم تاوانرا] (7)، أو قام كافر في المجلس، وقصد بأن يسلم؛ فقال له العالم: اجلس إلى آخر المجلس، أو قال للمسلم: [خداي عز وجل (8) مسلما أني ازتوبستاند] (9)(10).

وكذلك لو قال: [مسلم آخر آمين] (11)؛ يكفران جميعًا الداعي والمؤمن، أو قال: من [فلاتي رانيكوا نتوانم ديد خواهم كه أو كافر بود] (12) يكفر في الحال، أو قال

 ^{(1) [}نقیض] من (ب، ج).

^{(2) [}القيام] من (أ): [القيمة] من (ب، ج).

^{(3) [}وعدً] من (ب).

^{(4) [}مبر] من (ب، ج).

 ⁽⁵⁾ ما بين المعفرفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي قال شبعت من قراءة القرآن).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين ورد باللغة الفارسية، ومعتاها (أي شبعت حتى متى أفعل هذا).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي حتى منى أعطي).

^{(8) [}عز وجل] سائطة من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعفوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي أخذ الله منك إسلامك).

⁽¹⁰⁾ أبي اللبث السمرقندي، خزانة الفقه، مصدر سابق: ل.106.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ولم يوفق المصدر في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ولم يوفق المصدر في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

الخصم أعطني حقى وإلا فآخذك يوم القيامة؛ فقال: أعطني الحنطة حتى يعطى لك الشعير بالقيامة؛ يكفر بقول بعض المشايخ، أو قال: [خداي تعالى جه تواند كرد جز از درزخ] (أ)، أو قال أبو بكر الصديق لم يكن من الصحابة كفر، لأن الله تعالى سماه صاحبه إذ يقول: ﴿إِذْ يَكُولُ لِصَكِحِهِ وَلَا تَحْدَرُنْ إِنَ اللّهُ مَعْنَا ﴾ (التوبة: 40)، ولو قذف عائشة خطط بالزنا كفر.

ولو زعم أن الصغائر والكبائر حلال كفر بالله، وكذلك لو قال⁽²⁾: لو كان الله أمرني بالصلاة أكثر من خمسة بالصلاة أكثر من خمسة دراهم⁽³⁾.

لوسأل عن رجل أو امرأة ما الإيمان؟ فقال: لا أدري كفر بالله، ولو قال: [توبكوى] (4) [فوصف] نبين يديه فقال: علمت ولكن لا أقدر أن اصف كذا لا يكفر، أو قال: لمسلم لا يصيبه المرض والخسران قال نسي الله هذا، أو قال: لمسلم قص شاربك لأنها سنة فقال: لا أفعل، وإن كانت سنة، أو قال: لو أمرني الله تعالى يوم القيامة أن أدخل الجنة مع فلان لا أدخل فيها من عداوة فلان، أو رجل أراد أن يقرأ الفرآن فيقرأ الم تنزيل فقال له آخر: [الم رازبون كرفتي] (6)، أو قال رجل: اذهب (7) الفرآن حتى تمشي إلى مجلس (9) العلم، فقال: بمجلس علم [مراجه كارستباكويد جه

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي ماذا بستطيع الله أن يفعل سوى جهنم).

^{(2) [}أو قال] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ أبو اللبث السمرتندي: خزانة الفقه، مصدر سابق، ل107.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ورد باللغة الفارسية، رمعناها (أي أنت قار).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [فوم حلف] من الأصل.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ورد باللغة الفارسية، ولم يوفق المصدر في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

^{(7) [}اذهب] ساقطة من (ج).

^{(8) [}عني] من (ب).

^{(9) [}بمجلس] من (أ)، [لمجلس] من (ب).

خيراست دران ياجه شرست، باكويد كه كي تواند كردن انج ايشان كويند] (أ) أو قال: لمحمد عليه الصلاة والسلام فقيرك على رجه التصغير [...] (2) والاستخفاف، أو سمع الأذان [...] (5) أو قراء القرآن يقول هذا صوت الطوافين يكفر، ولو قال: استقبلني أمر كفرت كل ساعة لا يكفر، أو قال [در اسمان خداى دارم ودرزمين ترا] (4) الأصح أن لا يكفر، ولو قال: عمر وعلي وسائر الصحابة لم يكونوا من الصحابة، أو قذف نسوة النبي يستحق اللعنة (5).

[في المتفرقات]

في تجنيس الملتقط؛ ولو قال لخصم أعطني حقي؛ وإلا فآخذك يوم القيامة فقال: [كندم مراده بالقيامة جو ترا دهم] كندم مراده بالقيامة جو ترا دهم] كفر، يقول بعض المشايخ، ولو قال: [اكر فلان قبله كردد روي سوى اونكنم] أو قال: [فلان ناحية كعبه كردد روى سوى اونكنم] كفر بالله، ولو نادى رجلاً؛ فقال: [يامغ يامغ] فأجابه لبيك، ولو قال: [درآسمان خلاى دارم ودرزمين ترا] (10)، فالأصح أن لا يكفر.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي لا علاقة لي أو قال وماذا فيه من خير أو شر أو قال ومن يستطيع أن يفعل ما يقولون).

^{(2) [}رالتخفيف] من (ب).

^{(3) [}والإقامة] من (ب).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي عندي في السماء الله وفي الأرض أنت).
 (5) ينظر: أبو الليث السمرقندي، خزانة الفقه، مصدر سابق، ل107 - 108.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أعطني الحنطة وفي القيامة أعطيك

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لو توجه فلان للقبلة فلن أنوجه إليها).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لو توجه فلان للكمية فلن أنوجه إليها).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (دجال دجال) موقع جوجل للترجمة.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي عندي في السماء الله وفي الأرض أنت).

ولو قال: أعطني حقى وإلا آخذك يوم القيامة فقال: [بقيامت مراكجايابي] (1) لا يكفر، وكذلك لو قال: [جيزي زيادتي سراد: تابقيامت جملة (2) بازدهم] (3) او قال: لمسلم احذر المعصية فقال: [تن ازبهر درزخ نهادم] (4) لا يكفر، أو قال: عمر رعثمان وعلي خف ما كانوا من أصحاب رسول الله يَنْفِيّ لا يكفر، ويستحق اللعنة إلا عائشة خف ما كانوا من أصحاب رسول الله يَنْفِيّ لا يكفر، ويستحق اللعنة إلا عائشة من سمى محمدًا؛ فقال: [يا حرام زاده وهرجه همه نام تست اكر در أن ساعت رسول را عليه الصلاة والسلامياد دارد كافر شود واكر ياد ندارد كافر نشود واكر ياد ندارد كافر نشود] (5) ولو قال: [جرا كرد حرام حلال نكردي] (6) نقال: [تاحرام بابم حلال راجه كنم كافر نكردد] (7)، ولو قال: [جرا كرد حرام حلال نكردي] كنم كافر نكردد]

في السراجية: ولو قال: [اكر خداى مرابهشت دهدبي تونخواهم] الأصح إنه لا يكفر (١٠٠٠).

كافر قال لمسلم: أعرض علي الإسلام حتى أسلم عندك؛ فقال: امكث حتى نذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام فتسلم عنده؛ الأصح انه لا يكفر (11).

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي كيف تجدني في القيامة).

^{(2) [}جملة] ساتطة من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أعطني شيئا زائدا الأرد، لك في القيامة).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة القارسية، رمعناها (أجعل الجسد في جهتم).

 ⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي يا ابن الحرام وكل من سمي باسمك إذا كان ذاكرا للرسول ﷺ في ذلك الوقت بكفر وإذا لم يتذكر، لا يكفر).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لماذا فعلت الحرام ولم تفعل الحلال).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي ما دمت احصل على الحرام ماذا العل بالحلال).

⁽⁸⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوي قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص516.

 ⁽⁹⁾ ما بين المعقونين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي إذا أعطاني الله الجنة قبلا أريدها بدرنك).

⁽¹⁰⁾ الأرشي، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص302.

⁽¹¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص517.

لو قال: الله يعلم أني لم افعل كذا، وهو يعلم أنه فعل؛ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: يكفر في أصح القولين، وعن الشيخ (1) الإمام السرخسي رحمه الله أنه قال: في مثل هذا أنه (2) ينظر: إن كان الحالف يعتقد أن مثل هذا الكلام كاذبا كفر يكفر (3) وإلا فلا، وعليه الفتوى لحسام الدين رحمه الله من مجموع شمس الأئمة الحلواني رحمه الله.

ولو أكل طعامًا حرامًا فقال: بسم الله يكفر، ولو قال: عند الفراغ الحمد الله لم يكفر عند بعض العلماء، ولو قال بسم الله عند شرب الخمر، وعند الخمر وعند الزنا يكفر بالاتفاق(1).

في فتاوى الصيرفي: قال قاضي خان رحمه الله: غصب [طيرًا] (ق) فقال: [أ/ 595] هذا حلال لا يكفر، سأل أيضًا غصب طعامًا فقال: عند أكله بسم الله لا يكفر، ولو ذكر عند شرب الخمر قال: إن كان على وجه الاستخفاف يكفر وكذا عند الزنا(6).

وفي المحيط: إذا قال بسم الله: عند الزنا يكفر، وقال القاضي بدر الدين (⁷⁾ رحمه الله: لا يكفر لأنه يحتمل أن يتبرك باسم الله تعالى ليمتنع عنه (8×8).

 ^{(1) [}الثيخ] ساقط من (أ).

^{(2) [}انه] سانطة من (ب).

^{(3) [}يكفر] ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج3، ص566.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [خبراً] من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: الأندريني، فتارى التاتارخانية، مصدر سابن، ج4، ص256

⁽⁷⁾ هو: عمر بن عبد الكريم الورسكي، العلامة بدر الدين البخاري، تفقه عليه شمس الأثمة الكردري ببخارى، تفقه على أبي الفضل الكرماني، توفي ببلخ سنة 594هـ، من تصانيفه: شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في الفروع. ينظر: الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص992، والباباتي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص785.

^{(8) [}عنه] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص416.

باب مسائل ألفاظ الكفر

في الذخيرة: إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير، ووجه واحد يمنع التكفير؛ فعلى المفتي أن يميل إلى الذي يمنع التكفير تحسينًا للظن بالمسلم؛ ثم إن كان نية القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم، وإن كان نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا ينفعه فتوى المفتي، ويؤمر بالتوبة، والرجوع عن ذلك، ويتجدد النكاح بينه وبين امرأته (أ).

في الصغرى (2)، وفي الجامع الأصغر: إذا أطلق كلمة الكفر عمدًا لكنه لم يعتقد ضميره على ضميره على الكفرا [قال بعضهم: لا يكفر، لأنه يتعلق بالضمير، ولم يعتقد ضميره على الكفرا (3)، وقال بعضهم: يكفر،

قال صاحب الجامع الأصغر: وهو الصحيح عندي لأنه استخف بدينه (4).

في النصاب: ولو أطلق كلمة الكفر؛ إلا انه لا يعتقد؛ اختلف جواب المشايخ، والأصح أنه يكفر، لأنه استخف بدينه، وهذا الباب (5) مشتمل على أتواع نوع منها فيما يضاف إلى الله تعالى (6).

في الذخيرة: إذا قال: يا رب [اين ستم مبسئل] (آ)؛ فقد قال بعض مشايخنا: إنه يكفر، وقال بعضهم: إنه خطأ، وقال بعضهم: إنه ليس بخطأ؛ قال شمس الأثمة

⁽¹⁾ ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج5، ص550.

⁽²⁾ وهي للإمام نجم الدين يوسف بن أحمد بن أبي بكر الخوارزمي جمال الأثمة الخاصي الفقيه الحنفي الشهير بالفطيس توفي سنة 634هـ، له الفتاوى الصغرى والفتاوى الكبرى ورنب فتاوى السراجية. ينظر: الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص554.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ الفتاري الصغرى، للإمام نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمي الخاصي، مخطوط، جامعة الملك سعود، عدد لوحاتها: 246، تحت رقم: 1883، ل237.

⁽ة) [النصاب] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: الراوالجي، الفناري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص422.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي لا ترض بهذا الظلم).

الحلواني رحمه الله: [الأصح عندي أنه ليس خطأ] (1)، وكذلك إذا قال بالعربية: يا رب لا ترض بهذا الظلم؛ قال شمس الأئمة: هذا ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّالْمُكُرُولَكُونَ ﴾ (الأنبياء: 112)، والله تعالى لا يحكم إلا بالحق⁽²⁾.

في الخلاصة: لو قال: يا رب [اين ستم مبسند](ك)؛ الأصح إنه لا يكون خطأً (٩).

في الذخيرة: ولو قال: [خداي برتو ستم كند جنانك توبر من ستم كردي] (5)؛ اختلف المشايخ في كفره، والأصح أنه يكفر، ومن قال: لا يكفر يحمله على معنى جازاك الله تعالى على ظلمك، قال الله تعالى: ﴿ وَجَزَا الله تعالى على الشورى: 40)، وجزاء السيئة ليس بسيئة على الحقيقة، ولكن يطلق اسم الشيء على ما يقابله مجازًا (6).

في النصاب: قيل: لو أراد أن يحلف بالله تعالى، فقال المدعي حلفه بالطلاق يكفر، والأصح أنه لا يكفر.

في الذخيرة: ولو قال لرجل لا يمرض: هذا مما نسيه الله، أو قال: هذا منسي الله تعالى، فهذا كفر عند بعض المشايخ وهو الصحيح (7).

في النصاب: لو قال أنا مجوسي أن فعلت كذا وهو كاذب، أو قال الله تعالى يعلم أني لم (8) افعل كذا وهو كاذب لا يكفر وقيل يكفر وهو الصحيح، وكذلك لو قال: [خداى ميذاند كه من اين كالا بدء درم

⁽¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقطة من جميع النسخ، والصواب ما ألبته من كتاب المحيط.

⁽²⁾ ابن مازد، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج5، ص553.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا ترض بهذا الظلم).

⁽⁴⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي الثانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص236.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي ظلمك الله كما ظلمتني).

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص555؛ والأندريني، الفتاوى النانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص236.

⁽⁷⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابن، ج5، ص553.

^{(8) [}لم] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة القارسية، ومعناها (أي يعلم الله أني لم أفعل كذا).

خريدم] (1)، ويعلم انه فعل أو يعلم انه اشتراه بأقل من ذلك فإنه يكفر وتبين امرأته فإن اسلم يصل إليه ثواب طاعاته التي حصلت له قبل الردة.

في الصغرى: في الجامع الأصغر: إذا وقعت بين رجلين منازعة في شيء! نقال أحدهما: للآخر [نردبان بنه وباسمان برو وباخداي جنك كن] (2)، فإن أبا بكر العياضي، وغيره [من أصحابنا قالوا: لا يكفر، قال صاحب الجامع الأصغر، وهو الصحيح عندنا، وقال أبو سلمة (ق) وبعض الأجلاء] (4) من أصحابنا من فقهاء بخارى؛ بكفر (ق)(6)،

في النصاب لو قال: [اكر خداى مرابهشت دهد بى تو نخواهم]⁽⁷⁾، قيل يكفر، والأصح انه لا يكفر، ولو قال: والعياذ بالله [هرجه خداي كفت دروغ كفت](⁸⁾ أن فعلت كذا قيل انه ليس بيمين والصحيح انه يمين.

نوع آخر (٩) في القرآن والصلاة والصوم والقبلة

في الذخيرة: من زعم أن المعوذتين ليستا من القرآن، فقد ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله لا يكفر، لأنه روى عن ابن مسعود (10)،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي يعلم الله أني اشتريت هذه البضاعة بعشرة دراهم).

 ⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي اذهب للسماء وقائل الله).

⁽³⁾ هو: محمد بن محمد الفقيه أبو سلمة السمرقندي صاحب كتاب جمل أصول الدين تفقه على أبي أحمد العياضي وتخرج به رحمه الله تعالى، ولم اعثر له على سنة وفاة. ينظر: القرشي، الجواهر المفية، مصدر سابق، ج2، ص118.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ الخاصي، الغناري الصغرى، مصدر سابق، ل235.

⁽⁶⁾ ينظر: قاضيخان: فتارى قاضيخان، مصدر سابق: ج3، ص515؛ والأندريتي: الفتارى التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص238.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا اعطاني الله الجنة فلإ أريدها بدرنك).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية: ومعتاها (أي كل ما قاله الله هو كذَّب إن فعلت كذا).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [آخر] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ هو: عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل أبو عبد الرحمن الهللي المكي صار من كبراء الأصحاب وأخذ القرآن عن رسول الله على وأقشى إلى الخلق وكان حسن الهيئة وطيب الرائحة

وأبي بن كعب⁽¹⁾ أنهما ليستا من القرآن، فإذا كان لهذا الكلام صحة⁽²⁾ تأويل، فلا يكفر، وبعض المشايخ على أنه يكفر، وحكي عن الإمام جمال الدين⁽³⁾ رحمه الله، أنه قال: ذكر في آخر تفسير أبي الليث حديثًا أن من زعم أن المعرذتين ليستا من القرآن فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين، ومثل هذا الوعيد إنما ورد في حق الكفار دون المؤمنين، ولأن الأمة أجمعت بعد الصدر الأول أنهما من القرآن، والإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم، والأول اقرب إلى الصواب؛ لأن الإجماع المتأخر وإن كان لا يرفع الخلاف [المتقدم]⁽⁴⁾ عند أبي حنيفة وأبي يوسف شيخ عنهما على ما هو المذكور، وعند عامة المشايخ، وعند علمائنا الثلاثة على ما ذكر، شمس الأئمة السرخسي لكن يبقى لهذا الكلام تأويلا صحيحًا، فلا يوجب الكفر⁽⁵⁾.

إذا صلى إلى غير القبلة متعمدًا فوافق ذلك القبلة؛ قال أبو حنيفة والنه عنه المعنى المستخف به، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله قال الفقيه هذا، وكذا لو صلى بغير طهارة، أو صلى مع الثوب النجس، وقال القاضي الإمام ركن الإسلام على السغدي: لو صلى إلى غير القبلة متعمدًا، [أو مع الثوب النجس متعمدًا] (6)؛ لا يكفر، ولو صلى

وموصوفا بالذكاء والفطنة وكان مقتدا به في معاني القرآن توفي سنة 32ف ودفن بالبقيع. الأدنروي، طبقات المفسرين، مصدر سابق، ج1، ص4.

⁽¹⁾ هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبر المنذر الأنصاري المدني أخذ القرآن ومعانبه عن رسول الله ﷺ وكان سبد القراء توفي سنة 33هـ، وفيه اختلاف. الأدنروي، طبقات المفسرين، مصدر سابق، ج1، ص5.

^{(2) [}صحة] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ جمال الدين: المحبوبي الحنفي عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك بن عمر الأنصاري العبادي، المحبوبي، النجاري، العلامة جمال الدين أبر الفضل. كان مدرسًا محدثًا: عارفًا بمذهب أبي حنيفة، وكان ذا هيئة وعبادة، وإليه انتهت رياسة الحنفية بما وراء النهر. وتفقه عليه خلق، وانتفعوا به، وتوفي سنة 630هـ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000)، الوافي بالوفيات، (تحقيق: أحمد الأرنازوط وتركي مصطفى)، ج19، ص229، دار إحياء التراث.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص562.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

ِ بغير وضوء متعمدًا يكفر؛ قال الصدر الشهيد رحمه الله وبه نأخذ⁽⁴⁾.

وفي كتاب التحري⁽²⁾: إذا تحرى ووقع تحريه على جهة، وترك تلك الجهة، وصلى إلى جهة أخرى، روي عن أبي حنيفة خض قال: أخشى عليه الكفر لإعراضه عن القبلة، واختلف المشابخ في كفره؛ وهذا لأنه لما⁽³⁾ وقع في تحريه إلى جهة انتصب تلك الجهة قبلة في حقه، فصار كما لو رأى القبلة، وصلى إلى غيرها، وهناك اختلف المشابخ في كفره؛ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في شرح كتاب التحري والأظهر أنه إذا صلى إلى غير القبلة على وجه الاستهزاء، والاستخفاف يصير كافرًا⁽⁴⁾.

في السراجية: وإذا صلى بغير طهارة عمدًا، قيل: يُكفر، وقبل: إنما يُكفر إذا فعل ذلك استخفافًا، أو على اعتقاد الحقيقة (5).

في الخلاصة: قيل لآخر صَلِّ، وهو وقت الصلاة؛ فقال: لا أصلي يكفر، ولو قال: لا أصلي بلغر، ولو قال: لا أصلي بأمرك لا يكفر أه، وذكر بعد هذا انه لو قال: لا أصلي ولم أر فرضًا يكفر وهو الأصح (آبر8). [1/ 596]

⁽¹⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص564.

 ⁽²⁾ وهو: من مؤلفات الإمام محمد بن الحسن الشيباني، ابن النديم؛ القهرست؛ مصدر سابق، جأ،
 ص.287.

^{(3) [}لما] سائطة من (ب).

⁽⁴⁾ أبن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج3، ص564 - 565.

⁽⁵⁾ الأرشي، الفتارى السراجية؛ مصدر سابق، ص126.

^{(6) [}لا يكفر | ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ طاهر البخاري، الخلاصة، مصدر سابق، ل356.

⁽⁸⁾ وهي تحتمل أربعة رجوه:

الوجه الأول: إذا قال لا أصلي؛ لأني صليت.

والوجه الثاني: لا أصلي بأمرك، فقد أمرني بها من هو خير منك.

والوجه الثالث: لا أصلى نسقا ومجانةً، فهذه الثلاث ليست بكفر.

الوجه الرابع: لا أصلي إذ ليس تجب عليَّ الصلاة، ولم أژمر بها؛ يعني جحونًا بها: وفي هذا: بكذ. .

ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص514؛ وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص563 - 564.

في الذخيرة: لو قال: ليت صوم رمضان لم يكن فرضًا، فقد اختلف المشايخ في كفره، والصواب ما نقل عن الشيخ الإمام أبي بكر⁽¹⁾ محمد بن الفضل أن هذا على نيته إن نوى أنه قال ذلك من أجل أن لا يمكنه أداء [صومه]⁽²⁾ لا يكفر⁽³⁾.

رجل عطس مرات⁽⁴⁾، فقال له رجل بحضرته: يرحمك الله مرة بعد مرة فعطس مرة⁽⁵⁾ أخرى؛ فقال له ذلك الرجل: [بجان امدام أز يرحمك الله كفتن]⁽⁶⁾، أو قال: [دل تنك شد مارا]⁽⁷⁾، أو قال: [ملول شديم]⁽⁸⁾، فقد قيل: لا يكفر، وهو الجواب الصحيح؛ لأن قوله: يرحمك الله دعاء له، ولو قال له: ضأق قلبي من دعائك؛ لا يكفر كذا ههنا⁽⁹⁾⁽⁹⁾.

في الخلاصة: رجل قال لمديونه أعط دراهمي في الدنيا فإنه لا دراهم [في الآخرة](12) فقال: [ده ديكربده وبان جهان باز خواهي اوبازدهمت](12) كفر كذا أجاب الإمام الفضل (13) وكثير من أصحابنا رحمهم الله وهو الأصح (14)(15)(14).

^{(1) [}أبي بكر] ساقط من (ب)، [ربكر] ساقط من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [حقوقه] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ابن مازء، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج5، ص565.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [مرة أخرى] من (أ).

^{(5) [}مرة] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي خرجت روحي من قولي يرحمك الله).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي تعكر مزاجي).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي ضجرت).

ر⁹) [مذا] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج5، ص566.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقونتين وردت [في القيامة] من أ، ج، وما أثبته هو الصحيح من كتاب الخلاصة.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أعطئي عشرة أخرى وسأردها لك في الآخرة).

⁽¹³⁾ ريقصد الإمام أبر بكر محمد بن الفضل.

^{(14) [}الصحيح] من (ب).

⁽¹⁵⁾ طاهر البخاري، الخلاصة، مصدر سابق؛ ل356.

⁽¹⁶⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص521.

نوع آخر فيما يقال لغيره يا كافر وإمثاله

في الذخيرة: رجل قال لامرأته: يا كافرة، يا يهودية، يا مجوسية: فقالت: [همجنينم] (أ)، أو قالت: [اكرهمجنين نيمي با تو [همجنينم] (أ)، أو قالت: [اكرهمجنين نيمي با تو نة باشم] (أ)، أو قالت: [اكر همجنين نيمي با تو صحبت نداري] (أ)، أو قالت: [اكر همجنين نيمي با تو صحبت نداري] (أ)؛ لا تكفر، وقد قبل: تكفر نداري] (أ)؛ لا تكفر، وقد قبل: تكفر أيضًا، لأن هذا على المجاراة، أو التحقيق، والأول أصح أنها لا تكفر، لأن الغالب نيما بين الناس أنهم يريدون بهذا التعليق، وبه كان يفتي القاضي الإمام جمال الدين رحمه الله (أ).

وقال على هذا إن قالت المرأة لزوجها: يا كافر يا يهودي يا مجوسي، فقال الزوج: [همجينم] (8) أو قال: [اكر همجنين نيميى برون آي] (9) أو قال: [اكر همجنين نيميى بودمى ترا ندارمي] (11) فقد كفر، أو قال: [اكر جنينميا من مباش] (11) فهو على الاختلاف، والصحيح أنه لا يكفر (12).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أنا كذلك).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أنا كذلك طلقني).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الغارسية: ومعناها (أي إذا لم أكن كذلك فلا أكون معك).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا لم أكن كذلك نلا أصاحبك).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لست عندك).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

⁽⁷⁾ ابن مازه المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص571 - 572.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، ومعناها (أنا كذلك).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة القارسية: رمعناها (أي أنا كذلك أخرجي من عندي).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعفوفتين وردت باللغة الفارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا كنت كذلك فلا تبقى معي).

⁽¹²⁾ ابن ماز، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص572. وينظر: الأندويني، النشارى التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص264.

ولو قال المسلم لأجنبي: يا كافر، أو لأجنبية: يا كافرة، ولم يقل المخاطب شيئًا، أو قال لامرأته: يا كافرة، ولم تقل المرأة شيئًا، أو قالت لزوجها: يا كافر، ولم يقل الزوج شيئًا؛ قال الفقيه أبو بكر الأعمش البلخي⁽¹⁾ رحمه الله: يقول يكفر هذا القائل، وقال غيره من مشايخ بلخ: لا يكفر، فانعقدت فاستفتيت هذه المسألة ببخارى! فأجاب بعض أئمة بخارى أنه لا يكفر فرجع الجواب إلى بلخ، فمن أفتى بخلاف الفقيه أبي بكر رجع إلى قوله (2).

والمختار للفترى في جنس هذه المسائل أن القائل بمثل هذه المقالات، إن كان أراد الشتم، ولا يعتقده كافرًا، فخاطبه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر؛ لأنه لما اعتقد المسلم كافرًا، فقد اعتقد دين الإسلام كفرًا [فقد كفر] (الله على كفر السلام كفرًا ألقد كفر الله المسلم كافرًا المسلم كافر

وإذا قال: هو يهودي، أو نصراني، أو مجوسي، أو بريء من الإسلام، وما أشبه ذلك؛ إن فعل كذا فهو على وجهين: أما إن حلف على أمر في المستقبل، أو على أمر ماض، وقد ذكرناها في كتاب الإيمان من هذا الكتاب فلا يفيده (6).

⁽¹⁾ هو: محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله، أبو بكر، المعروف بالأعمش، حنفي، تفقه عليه ولده أبو القاسم عبيد الله: والفقيه أبو جعفر الهندواني، توفي سنة 675هـ. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص56.

 ⁽²⁾ أبن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص572.

^{(3) [}كافرًا] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

 ⁽⁵⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص57 - 572؛ والأندريني، الفشارى
 التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص264.

⁽⁶⁾ الوجه الأول: إن حلف بهذه الألفاظ وعلق الكفر بأمر ماض؛ وقال: هو يهودي إن كان فعل كذا وقد كان فعل وقد كان فعل وهو عالم وقت اليمين أنه كاذب اختلفوا فيه؛ قال بعضهم: يصير كافراء لأن التعليق بالماضي تنجيز أي: أتجز بالماضي، فيصير كأنه قال: هو يهودي ونصراني، وقال بعضهم: لا يكفر ولا يلزمه الكفارة لأنها غموس أي: تغمس صاحبها بالإثم والنار.

الوجه الثاني: وإن حلف بهذه الألفاظ على أمر في المستقبل؛ ثم فعل ذلك، قال بعضهم: لا يكفر ويلزمه الكفارة، والصحيح ما قاله بعض المشايخ إنه ينظر: إن كان في اعتقاد الحالف أنه لو

نوع آخر في الذخيرة: إذا وضع قلنسوة المجوسي على رأسه، فقد قال بعض مشايخنا: لا يكفر، وقال بعضهم: يكفر، وبعض المتأخرين قالوا: إن كان لضرورة نحو دفع البرد، أو غيره بأن كانت البقرة لا تعطيه اللين بدونها لا بأس به، ولكن الصحيح أنه يكفر، وما ذكر من الضرورة ليس بشيءا لأنه يمكنه أن يمزقها، ويخرجها عن تلك الهيئة حتى تصير شبه قطعة (أ) اليد (2) فيدفع ضرر البرد، فلا ضرورة إلى لبسها على تلك الهيئة (5).

في الخلاصة: ولو وضع على رأسه شبه قلنسوة المجوس من العمامة المختار انه لا يكفر (⁵⁾⁽⁶⁾.

نوع آخر في الذخيرة، والصغرى (6): إذا قال للسلطان، أو لغيره من الجبابرة: [اي خداي] (7) يكفر، ولو قال: [اي بارخداي] (8) فكذلك يكفر (9) عند بعض المشايخ؛ لأن بار بلغة فارس [بزرك بود] (10) فقوله: [بارخداي معناه خداي بزرك] (11)، ومن قال

حلف بذلك على أمر في الماضي يصير كافرًا في الحال، فيصير كافرًا، وإن حلف على أمر في المستقبل وفي اعتقاده أنه لو فعل ذلك يصير كافرًا، فإذًا فعل ذلك بصير كافرًا، وإن لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت اليمين على أمر في المستقبل، أو في الماضي.

ينظر: ابن مازء، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج5، ص557؛ وقاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج1، ص533، والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج8، ص134.

- (1) [قطمعة] من (أ).
- (2) [اليد] ساقطة من (أ).
- (3) ابن عازه؛ المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج3: ص574.
- (4) ينظر: قاضيخان، قنارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص519.
 - (5) طاهر البخاري، الخلاصة، مصدر سابق، ل355.
 - (6) [والخلاصة] من (ب).
- (7) ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، ومعناها (أي يا إلهي).
- (8) ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية: ومعناها (أي يا عظمة الله).
 - (9) [يكفر] ساقط من (ج).
 - (10) ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (يعني عظيم).
- (11) ما بين المعقوفتين وردت باللِّغة الفارسية، ومعتاها (أي قوله بار خداي معتاه عظمة الله).

لغيره: [خدا بزرك أليس] (أ)، انه يكفر كذا هنا، وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله انه قال: إن عرف هذا القائل أن معنى هذه الكلمة ما قلنا، أو قصد بها ذلك المعنى يكفر، وإن لم يعرف معنى هذه الكلمة حقيقة رجوت أن لا يفكر، وعن الفقيه أبي جعفر، وجماعة من أئمة بلخ انه لا يكفر، وقال صاحب الجامع الأصغر هو الصواب عندي (2).

في النصاب: ولو قال: [اي بار خداي من](³⁾؛ قال أبو نصر الديوسي: لا يكفر هو لصحيح.

نوع آخر في المتفرقات في الخلاصة: لو استحل وطء امرأته الحائض يكفر ذكر، الإمام السرخسي في كتاب الحيض، وفي النوادر، عن محمد رحمه الله أنه لا يكفر؛ هو الصحيح (4)، ولهذا لو وطنها المزوج الثاني في الحيض حلت على الأول، وقبل: هذا اصح، وفي استحلال اللواطة بامرأته لا يكفر هو الأصح (5).

في النصاب: ولو قال للفسق والفساد [اين نيز راهي ومذهبي است] (6) قيل: يكفر، والأصح انه لا يكفر.

في الذخيرة: لو قال: [فلان را مصيبت رسيد]⁽⁷⁾، وقال للمعزي: [بزرك مصيبتى رسيد ترا]⁽⁸⁾، فبعض مشايخ بلخ قالوا: يكفر القائل: وبعض المشايخ قالوا: إنه لبس بكفر، ولا خطأ، وإليه مال الحاكم عبد الرحمن⁽⁹⁾، والقاضي الإمام أبو علي

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

⁽²⁾ ابن مازه المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج5، ص577.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة الفارسية: ومعناها (أي يا عظيم ربي).

⁽⁴⁾ طاهر البخاري، الخلاصة، مصدر سابق، ل355.

 ⁽⁵⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص517 - 518؛ وابن مازء، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج3، ص568.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي هذه أيضا طريق ومذهب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أصابته مصيبة).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، ومعناها (أصابتك مصيبة عظيمة).

 ⁽⁹⁾ هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الكاتب الحاكم الإمام تفقه على أبي بكر محمد
 ابن الفضل الكماري. القرشي، الجواهر المضية، مصدر صابق، ج1، ص308.

ِ النسفي⁽¹⁾ رحمه الله، وعليه الفترى، لأن كل مكروه مصيبة⁽²⁾.

ولو سمع صوت هامة⁽⁶⁾؛ فقال: يموت واحد؛ قيل يكفر في النصاب، والأصح انه لا يكفر⁽⁴⁾.

في التمهيد: أجمعنا جميعًا على أنه لا يجوز زوال الإيمان من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فأما الصحابة رضوان الله عليهم فهم على فريقين:

منهم من سبق لهم الأمن بشهادة النبي على وهم النقباء العشرة، وكذلك في حق الحسن والحسين عيض كما قال النبي على (إنهما سيدا شباب أهل الجنة) وكذلك فاطمة على ومن مثلهم في الشهادة، والبشارة عن النبي الم إذا صدر في حقه؛ فنقول: إذ قول النبي الم صدق، وهو يكون كما قال؛ فأما غيرهم من الصحابة لا يذكر منهم [1/ 597] الأخير، ولا نشهد لأحد بالجنة قطعًا، ولكن نرجو لهم أكثر ما لغيرهم من المؤمنين (6).

⁽¹⁾ هو: الحسين بن الخضر بن محمد بن بوسف الفقيه القشيديرجي القاضي أبو على النسفي، قال السمعاني كان إمام عصره ثفقه ببغداد وثاظر المرتضى في ترريث الانبياء، من أصحاب الإمام أبي بكر محمد بن الفضل اجتمع به بيخارى، وله أصحاب وتلامذة توفي سنة 424هـ، وقد قارب الشمانين من العمر، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص211.

⁽²⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص570.

⁽³⁾ الهامة: من طير الليل، رهو الصدى، والجمع هام، وكانت العرب تزعم أن روح الفتيل الذي لا يدرك بثأر، تصير هامة فترقو عند فبره تقول: اسقوني اسقوني فإذا أدرك بثأر، طارت، وقد نفى ذلك الإسلام. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص705؛ وابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ح15، وابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ح12، ص624،

⁽⁴⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص520.

⁽⁵⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن أبي سعيد الخدري، قال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغير، وقم الحديث: 3768، باب مناقب الحسن والحسن عليهما السلام. الترمذي، ممنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص656، أحمد بن حنبل، مسئد أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج3، ص641.

⁽⁶⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص284.

وأما سائر المؤمنين، والكافرين لا نفول لأحد بعينه إنه من أهل الجنة، أو من أهل النار؛ المؤمنين، والكافرين لا نفول لأحد بعينه إنه من أهل النار؛ النام مات مؤمنًا فهو من أهل النار؛ فأما في الجملة؛ نقول: إن المؤمنين كلهم من أهل الجنة، والكافرين كلهم من أهل النار؛ ثم لا يجوز الأمن من سلب الإيمان عند المعاينة بشؤم المعاصي عند أهل السنة والجماعة.

وقالت المرجئة (أ: إذا وجد منه الإيمان فإن المعاصي لا تضره، لأن الإيمان عطاء الله تعالى، فلا يجوز عليه التهديد والخلع، لأن هذا يكون رجوعًا من الله تعالى في عطائه، وهذا لا يجوز (2).

الجواب قلنا: ليس فيه هذا رجوع من الله تعالى، ولكن إنما يكون الرد من العبد من حيث إنه لا يعرف قدره ولم يرد حقه والله تعالى يقول: ﴿ نَلَا يَأْمَنُ مَكُر اللّهِ إِلّا الْقَوْمُ الْخَوْسِرُونَ ﴾ (الأعراف: 99)، وقول هذا ﴿ سَنَسَتَدَوْبُهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف: 182)، وروي عن أبي حنيفة خيف أنه قال: أكثر ما يسلب الإيمان عند المعاينة، وهذا إنما يكون بزوال الإيمان قبل النزع بسبب من الأسباب كاستحلال الحرام، وتحريم (3) الحلال، أو كلمة الكفر جهزا، أو فعلاً، أو ذكر شيئًا بكون فيه رد

⁽¹⁾ المرجنة على معنين: أحدهما: بمعنى الناخير كما في قوله تعالى: ﴿ أَرَّحِهُ وَأَخَهُ ﴾ [الشعراء: من الآية: 36]؛ أي أمهله وأخره، والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجنة على الجماعة بالمعنى الأول قصحيح لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر فإنهم كانوا يقولون لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر الطاعة، وقبل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار، وقبل: الإرجاء تأخير علي شخت عن الدرجة الأولى إلى الرابعة، فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان، والمرجئة أربعة أصناف: رجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة القدرية، ومحمد بن شبيب والصالحي والخالدي من مرجئة القدرية، وكذلك الغيلانية أصحاب غيلان الدمشقي أول من احدث القول بالقدر والأرجاء، ينظر: الشهرمتاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي يكر أحمد (1404هـ)، الملل والنحل، (تحقيق: محمد سيد كيلاني)، ج أ، ص139 ، دار المعرفة، بيروت.

⁽²⁾ ينظر: الأندريني، الفتاري الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص284.

^{(3) [}استحرام] من (ب).

الإسلام وهو لا يعلم ذلك ولم يتب فمنه حتى عاين ذلك فتاب عند المعاينة، والتوبة عند ذلك لا تنفع.

[فصل في الإيمان]

ثم الإيمان على ضربين مجمل (أ)، ومفسر هكذا روي عن أبي حنيفة على ف

وصورة المجمل: أن يقول: آمنت بالله، وبجميع ما قال الله على ما أراد الله، وآمنت برسول الله، وبما قال رسول الله [على ما أراد رسول الله](2).

وصورة المفسر: أن يذكر جميع شرائط الإيمان ويؤمن به، واختلفوا أن الإيمان المفسر بعد المجمل هل يكون إيمانًا أم لا؟

قال بعضهم: هذا تكرار المجمل، وقال بعضهم: يكون إيمانًا بنفسه، والأصح أن يقول إنه لو كان بحال إذا ذكر أوصاف الإيمان وشرائطه بين بديه فإنه يقول آمنت بذلك كله، فالمفسر يكون تكرارًا للمجمل، ولو قال كنت ما علمت بأن الإيمان به واجب، فإنه ينظر: أن كان حربيًا، أو كان ذميًا وآمن إيمانًا مجملاً، وكان لا يعلم النفسير فإذا علم فيقول كنت ما علمت ذلك والآن آمنت فإنه يكون إيمانه إيمان الأول، فإن لم يؤمن بهذا فإنه يحكم بردته.

وإن كان مسلمًا ولد في دارانه الإسلام نقال كنت وما علمت أن الإيمان به واجب، فإن إيمان المجمل ما كان إيمانًا، ولأنه يجب عليه الاستيقان في الإيمان والأحكام

⁽أ) المجمل: ما يحتاج إلى بيان ما قيه والذي لا يفهم منه المراد، ونقول الإجمال قد يكون في الاسم المشترك مثل: الفرء ينطلق على الحيض والطهر، والشفق يطلق على الحمرة والبياض، والذي بيده عقدة التكاح بطلق على الأب والزرج، والمراد من اللفظة واحد من هذين في هذه المراضع، أبو المظفر، متصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي شم الشافعي، (ت-489هـ)، قواطع الأدلة في الأصول، (تحقيق: محمد حسن إسماعيل)، ط1، ج، ص263، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}دار] ساقط من (ب).

الذي كان قبل ذلك من النكاح وغيره غير جائز ومعقد (1) وكله يكون باطلاً؛ ثم الإيمان المجمل يتم بشهادة واحدة عند أبي حنيفة عنت وهو أن يقول لا إله إلا الله؛ ثم يجب عليه الثبات والتقرير بأوصاف الإيمان.

وعند الشافعي رحمه الله يتم بشهادتين، وهو أن يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ ثم يجب عليه سائر أوصاف الإيمان وشرائطه (2). وحد شرائط الإيمان وأوصافه كل مسألة يجب الإيمان به من الأمر (3)، والنهي (4)، والناسخ (5)، والمتسوخ (6)، والأحكام (7)، والإثبات (8)، والتجانب بحيث لا يصح الإيمان بخلافه فإنه يكون شرط الصحة الإيمان، ويكون وصفًا للإيمان الدليل عليه ما روي أن النبي في أنه سأل عن الإيمان فقال: (أن يقر بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله) (9)، سنذكره.

^{(1) [}رلا منعقد] من (ب، ج).

⁽²⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج15، ص323.

 ⁽³⁾ الأمر: هو اللفظ الغال على طلب الفعل بطريق الاستعلاء واحترز بلفظ الاستعلاء عن الالتماس والدعاء. البزدري، كشف الاسرار، مصدر سابق، ص155.

⁽⁴⁾ النهى: طلب الكف عن الفعل. أبو المظفر، قواطع الادلة في الاصول، مصدر سابق، ص124.

 ⁽⁵⁾ النسخ: وهو رفع حكم أو لفظ شرعي بدليل شرعي متأخر من الكتاب أو السنة. الفلعجي وقنيبي،
 معجم لغة الفقهاء: مصدر سابق، ص112.

⁽⁶⁾ المنسوخ: ما ارتفع شرعا بعد ثبوته شرعا، أو ما ارتفع العمل به من التصوص الشرعية بنص شرعي آخر متأخر عنه. القلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء: مصدر سابق، ص464.

⁽⁷⁾ الأحكام: ما اقتضاء خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين من طلب الأمر والنهي، أو تخيير المباح، أو وضع الصحيح والفاسد. العثيمين، محمد بن صائح بن محمد، المتوفى 1421هـ، الأصول من علم الأصول، طبعة عام 1426هـ، ص10، دار ابن الجوزي، السعودية.

⁽⁸⁾ الإثبات: وهو إثبات الأحكام المذكورة قطعًا، أو ظنًّا، عمومًا، أو خصوصًا إلى غير ذلك. ابن أمير النحاج، التقرير والتحبير في علم الأصول، مصدر سابق، ج1، ص45.

⁽⁹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ (أن تؤمن بالله وملائكته وكتابه ولقائه ورسله وتؤمن بالبعث وتؤمن بالقدر كله)، بأب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم الحديث: 10. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج1، ص40.

وحكم الإيمان العدالة، وموجب الإيمان الجنة بأخبار الله تعالى إذا كان مقرونًا بالتصديق، ولو أقر باللسان ولم يعتقد بالجنان فإنه يحكم بإسلامه ويجري عليه أحكام المسلمين ما لم يظهر خلاف ذلك لقوله تعالى: ﴿ وَلَانَقُولُوا لِمَنَ أَلْقَى إِلَيْكُمُ مُ السَّكُمُ لَسَّتَ مُؤْمِنًا ﴾ (النساء: 94) يعني إذا قال: السلام عليكم إلى مؤمن! فإنه يقبل قوله حكمًا، فأما إذا لم يعتقد فإنه لا يكون من أهل الجنة، ويكون حكمه كأحكام المنافقين.

قال أهل السنة والجماعة: شرائط الإيمان ما يجب الإيمان به ولا يصح بدونه ويكفر بالإنكار والرد، وهو كل ما يثبت بالنص، أو بالخبر المتواتر (1)، ويإجماع الأمة (2) فإنه يوجب القبول والاعتفاد به، وكل ما ثبت بالخبر الواحد ولم تنفق الأمة على قبوله فإنه لا (3) يكون شرطًا لصحة الإيمان، وكل ما ثبت بالخبر الواحد واتفقت الفقهاء على صحة ذلك واجتمعت على قبوله من غبر تأويل فإنه يكون من شرائط الإيمان كعذاب القبر، والصراط، والميزان، والشفاعة، والمعراج إلى السماء، ومثل هذا ثبت بالخبر الواحد، ولكن الفقهاء والصحابة اتفقوا على صحة ذلك وقبولها محل الإجماع، فإنه يوجب الإيمان به؛ ثم من أنكر ذلك هل (4) يصير كافرًا أم لا؟ [قال

⁽¹⁾ الخبر المتوانر: هو الذي انصل بك من رسول الله على انصالا بلا شبهة حتى صار كالمعاين المسموع منه وذلك أن يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أماكنهم ويدوم هذا الحد فيكون آخره وأرسطه كطرفيه وذلك مثل نقل القرآن والصلوات الخمس وأعداد الركعات ومقادير الزكوات وما أشبه ذلك. البزدوي، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، مصدر سابق، ص150.

 ⁽²⁾ إجماع الأمة: اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد في في عصر من العصور على حكم شرعي.
 وهر على نوعين:

الأول اجماع قولي: وهو أن يصرح كل مجتهد بالحكم.

الثاني إجماع سكوتي: وهو أن ينطق بعض المجتهدين بالحكم ويسكت الباقون دون اعتراض عله.

القلعجي رقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سأبق، ص44.

⁽٦) [١] ساقطة من (ب).

^{(4) [}ها] سانطة من (أ):

بعضهم: يصير (1) كافرًا] (2)، وقال بعضهم: لا يصير كافرًا، لأنه تأويل في ذلك وأخطاء فيكون مبتدعًا يحكم بفسقه، وأما الشرائع فليس من الإيمان ويصح الإيمان بدونها وهو العمل بالأركان عند أهل السنة والجماعة.

وقالت المعتزلة والروافض والخارجية (أن بأن الشرائع من الإيمان، وهو قول الشافعي رحمه الله (أن والقرق بين الشرائع والشرائط عندنا؛ أن الشرائط تسمى ملة، والشرائع تسمى خدمة، والملة تصح بدون الخدمة، والخدمة لا تصح بدون الملة، والملة يشترط فيها الدوام، ولو ترك شيئًا من الأوامر وارتكب شيئًا من النواهي؛ ينظر: إن فعل ذلك استحلالاً فإنه يكفر، وإن فعل عصيانًا فإنه لا يكفر (أن هذا كله عند أهل السنة والجماعة، والدليل عليه (أن قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ البِّرِ مَنْ مَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة: 177)، فالله

^{(1) [}يصير] ساقط من ب.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

⁽³⁾ وهم الخوارج: والخوارج عشرون فرقة: وأول فرقة هي المحكمة الأولى أتباع عروة بن حدير اخو مرداس الخارجي، ومنهم بدأ سيدنا علي بن أبي طالب بقتالهم وقتلهم، والثانية: الأزارقة وهم انباع أبي راشد نافع بن الأزرق وهم من اشد الخوارج وأكثرهم. والثالثة: التجدات، والرابعة: الصفرية، والخامسة: العجاردة..... وكلهم متفقون على أمرين لا مزيد عليهما في الكفر والبدعة.

أحدهما: أنهم يزعمون أن علياً وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين وكل من رضي بالحكمين كفروا كلهم.

ينظر: الإسفراييني، التبصير في الدين، مصدر سابق، ج1، ص45 وما بعدها.

⁽⁴⁾ ينظر: الديمياطي، إعانة الطالبين، مصدر سابق، ج4، ص159.

⁽⁵⁾ أيكفراً ساقط من (ج).

^{(6) [}عليه] ساقط من (ب).

قال المهتدي أبو شكور السالمي رحمه الله: اعلم أن شرائط الإيمان ما⁽⁴⁾ قال النبي عليه الصلاة والسلام: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى)⁽²⁾، فأصله [أ/ 598] الإيمان بالله تعالى وهو أن يقر ويعتقد كما هو المذكور في اعتقاد الطحاوي⁽³⁾ أن الله تبارك وتعالى واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء، ولا يغني، ولا يبيد، ولا يكون إلا ما يريد، لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأوهام أن ولا يشبهه الأنام، خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة، مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة، ومازال بصفاته قديمًا قبل خلقه، ولم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، فكما كان بصفاته أزليًا كذلك لا يزال عليها أبديًا، ليس منذ خلق استفاد اسم الخالق لا بأحداث البرية، استفاد اسم الباري له من معنى الربوبية، ولا مربوب، ومعنى الخالقية، ولا مخلوق كما أنه محيي الموتى بعد ما أفنى، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق أق قبل

^{(1) [}ما] ساقطة من (أ، ب).

⁽²⁾ أخرجه مسلم في صحيحه: بلفظ (أن تؤمن بالله وملائكته وكتابه ولقائه ورسله وتؤمن بالبعث وتؤمن بالبعث وتؤمن بالقدر كله)، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم الحديث: 10، مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج1، ص40. وأخرجه الإمام أحمد بن حبل في مسنده عن أبن عمر بين قال الشيخ شعبب الأرتاؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث: 191: باب ما جاء بالإيمان خبره وشره. أحمد بن حبل، مسند أحمد بن حبل، مصدر سابق، ج1، ص28، وأحمد بن حبل، مسند أحمد بن حبل (تحقيق: شعيب الأرتؤوط)، مصدر سابق، ج5، ص474.

 ⁽³⁾ وهو ثالامام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سالامة الطحاوي المتونى سنة 321هـ زاده، أسماء
 الكتب، بصدر سابق، ج1، ص185.

^{(4) [}الأنهام] من (أه ج).

⁽ة) [الباري] من (ب).

إنشائهم، وذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، خالق الخلق بعلمه، وقدر لهم أقدارًا، وضرب لهم (1) آجالاً، لم يخلف (2) عليه [شيء قبل أن خلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، أمرهم بطاعته ونهاهم] (3) عن معصية، وكل شيء يجري بقدرته، وينفذ بمشيئته لا مشيئة العباد، إلا ما شاء لهم وما شاء لهم كان وما لم يشأ لهم لم يكن، يهدي من يشاء ويعصم، [ويعافي فضلاً منه، ويضل] (4) من يشاء، ويخذل، ويتلي عدلاً منه، وكلهم يتقلبون في مشيئته وعدله لا راد لقضائه، ولا معقب (5) لحكمه، ولا غالب لأمره، آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلا من عنده (6).

[أنواع الإيمان]

في التمهيد: والإيمان بالملائكة: أن يقر بأن الملائكة كلهم عباد الله مخلوقين معصومون مقدسون مطهرون مطيعون (⁷⁾ لله ﷺ (8).

والإيمان بكتبه: أن يقر أن جميع كتب الله تعالى كلها كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق وكله كلام واحد⁹.

^{(1) [}لهم] سانطة من (أ).

^{(2) [}يخف] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}معصبة] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1414هـ)، تخريج العقيدة الطحاوية، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، ط2، ص31 وما بعدها، المكتب الإسلامي، بيروت. والبراك، عبد الرحمن بن ناصر بن براك ابن إبراهيم (2008)، شرح العقيدة الطحاوية، ط2، ص21، دار التدمرية.

^{(7) [}مطيعين] ساقطة عن (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي (2000)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط1.ج7، ص115، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁹⁾ بنظر: الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج7، ص116.

والإيمان بالرسل: أن يقر أن الأنبياء صلوات الله عليهم كانوا عبيد الله، وكانوا من بني آدم خلقوا معصومين مؤيدين كاملين العقل والعبادة، ولا يجوز القصور في عملهم لأن عملهم وإن قل يكون وافرًا مقبولا تامًا كاملا، وكلهم كانوا على دين واحد، وملة واحدة، وهو دين الإسلام وملة الحنيفية (أ).

والإيمان بمحمد على: أن يعتقد أن محمدًا على كان رسولاً الله، [ولان هو رسول الله] (ك)، ولا يجوز العزل والخلع عن النبوة، وكان خاتم الأنبياء، ولا يجوز بعده نبيًا غير نزول عيسى عليه السلام، [وكان مدة عيسى] (أن تبله بالرسالة والشريعة، ووفاته تكون بعده، ويجب الاعتقاد بأن محمدًا على كان أعلم الخلائق، وأفضلهم، خلاف ما قالت الروافض: إن عليًا رضي الله تعالى عنه كان أعلم من محمد على وأفضل، وهذا منهم كفر، وأما الخضر اختلف الناس فيه؛ [فقال بعضهم: إنه ولي] (أن)، وقال بعضهم: إنه نبي، وقال بعضهم: إنه رسول، وأجمعوا أنه ليس بصاحب الشريعة، وصاحب الكتاب الكتاب إبالاتفاق (ق)؛ ثم محمد رسول الله كان صاحب الشريعة وصاحب الكتاب] (أن)، وكان أفضل وأعلم من جميع الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين (آ).

والإيمان باليوم الآخر: أن يقر بأن مجيء القيامة وحشر هذه الأجساد بعينها حق وصدق، وهو أن الله تعالى يحشُر هذا بعينه من حيث إنه يجعل التراب لحمًا وعظمًا كما كان العين يكون هذا العين والجوهر يكون هذا الجوهر بعينه، ولكن يتغير من صفة

⁽¹⁾ ينظر: الرازي: التفسير الكبير، مصدر سابق، ج3، ص7 - 10.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (1993)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تحثيق: عبد السلام عبد الشاقي محمد)، ط1، ج3، ص537، دار الكتاب العلمية، لبنان.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من أ.

⁽⁷⁾ ينظر: التميمي، التقسير الكبير، مصدر سابق، ج6، ص165 - 169.

إلى صفة؛ وتغيير الصفة لا يوجب تخليفًا آخر، فلا يكون شخصًا آخر بل يكون هذا الشخص بعينه (1).

والإيمان بالقدر خيره وشره من الله تهالى: أن يقر بأن الخير والشر الكل يكون بقضاء الله تعالى وبقدره وبمشيئته وإرادته وبعلمه وبحكمه ثم الخير والطاعة يكون بأمره وبرضاه والشر والمعصية ليس بأمر الله ولا يرضاه ثم معنى القدر هو الإحداث والإيجاد ومعلوم انه ليس بمحدث ولا موجد سوى الله تعالى (2).

في بداية الصابوني (أن فيان قيل: قال (أن النبي على خبرًا عن الله تعالى (من لم يرض بقضائي، ولم يصبر على بلائي ولم يشكر على نعماي فليطلب ربا سواي) (أن فلو كان الكفر بقضائه لزمنا أن ترضى به، وذلك لا يجوز قلنا الكفر مقضي الله تعالى لا قضاؤه فإن قضاءه صفة والكفر صفة العبد وقضاؤه أن خلق الكفر في الكافر (أن شرا قيحا باطلا عند اختيار العبد على وجه يستحق به عقاب الأبد ونحن نرضى بهذا على أن المراد من الحديث الأمراض والمصائب التي تصيب الإنسان من غير اختيارهم فأما ما يباشر العبد باختياره فهو يرضى به اشد الرضا من غير تحريض فلا يكون مراد ما للحديث.

⁽¹⁾ ينظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (نحقيق: محب الدين الخطيب)، تأليف: ج1، ص52، دار المعرفة، يبروت.

 ⁽²⁾ ينظر: الملاعلي القاري، علي بن سلطان محمد القاري (2001)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (تحقيق: جمال عبتاني)، ط1، ج1، ص240، دار الكتب العلمية، لبنان.

 ⁽³⁾ هو كتاب البداية في أصول الفقه لأحمد بن محمود بن أبي بكر الصابرني ثوفي سنة 580هـ
 زاد،، أسماء الكتب، مصدر سابق، ج1، ص69.

⁽⁴⁾ کاڻ من پ.

⁽⁵⁾ أخرجه أبو يكر اليهقي، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 196، باب القدر خيره وشره. أبو يكر اليهقي، أحمد بن الحسين بن على بن موسى الخُشرَؤ جردي الخراساني المتوفى 458هـ (2003)، شعب الإيمان، (تحقيق: عبد العلى عبد الحميد حامد)، ط1، ج1، ص377، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السافية ببومباي بالهند، والألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، ص849، المكتب الإسلامي.

^{(6) [}العبد] من (ب).

القول في إيمان المقلد: اختلف أهل⁽¹⁾ القبلة في صحة إيمان المقلد، قال أبو حنيفة وسفيان ومالك والأوزاعي⁽²⁾ وعامة الفقهاء وأهل الحديث رحمهم الله تعالى: يصح إيمانه ولكنه عاص بترك الاستدلال، قال الرستفغني⁽³⁾ والجرمي⁽⁴⁾ والحكيم⁽⁵⁾: شرط صحة الإيمان أن يعرف صحة قول الرسول بدلالة المعجزة، وعند الأشعري⁽⁶⁾ أن

- (2) هو: عبد الرحمن بن عمرو شبخ الإسلام أبو عمرو الأوزاعي الحافظ الفقيه الزاهد عن عطاء ومكحول ورأى محمد بن سبربن وعنه قتادة وغيرهم وكان رأسا في العلم واحد زمانه وإمام عصره وأرانه كان ممن لا يخاف في الله لومة لائم مقوالا بالحق والعبادة مات في الحمام في صفر سنة 157هـ الكاشف ج1، ص638.
- (3) هو: أبر الحسن على بن سعيد الرستفعني الفقيه الحنفي، رهذه النسبة إلى رستفعن رهي قرية من قرى سمرقند، وهو من كبار مشايخ سمرقند، وكان من تلاميذ، أبو متصور الماتريدي، فرزق أبو منصور في علم الحقيقة؛ ورزق أبو القاسم الحكيم الحكمة، ومن مصنفاته إرشاد المهتدي والزرائد والفوائد. السمعاني، الأنساب، مصدر سابق، ج3، ص62.
- (4) الحريسي من ب: الحرتمي من ج. الجرمي هو: عبد الله بن زيد بن عمرو أبو قلابة الجرمي الأزدي الحريس من بن المهلب عبد الرحمن ويقال معاوية بن عمرو: أخرج البخاري في الأزدي اليمان رغير موضع، وعن أنس بن مالك، ولا يعرف له تدليس، مات بالشام سنة 106هـ، وقيل الإيمان رغير موضع، وعن أنس بن مالك، ولا يعرف له تدليس، مات بالشام سنة 106هـ، وقيل 107هـ، قال أحمد بن حنبل: أبو قلابة وابنه من الفقهاء ذوي الألباب. الباجي، سليمان بن خلف ابن سعد أبو الوليد (1986)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، (تحقيق: أبو لباية حسين)، طأ، ج2، ص820، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض.
- (5) [الجكمي] من (أ)، [الحكيمي] من (ج)، وهو: أبو القاسم الحكيم، إسحاق بن محمد بن إسماعيل، أبو القاسم، الحكيم السمرقندي قاض حنفي لقب بالحكيم لكثرة حكمته وموعظة، تولى قضاء مسرقند أياما طويلة، وكانت سبرته محمودة، توفي بسمرقند سنة 345هـ، من كتبه الصحائف الإلهية والسواد الأعظم في التوحيد. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص 139.
- (6) هو: على بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري الصحابي، صاحب الأصول الإمام الكبير وإليه بنسب الطائفة الأشعرية وأبو بكر الباقلاني ناصر مذهبه، قال مسعود بن شيئة: في كتاب التعليم كان حنفي المشعب معتزلي الكلام لأنه كان ربيب أبي على الجبائي وهو الذي رباه وعلمه الكلام، مولده تقريبا سنة 324هـ، بغداد، ودفن بين الكرخ وباب البصرة الغرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص353.

^{(1) [}أعل] ساقط من (ب).

يعرف ذلك بدلالة العقل، وعند المعتزلة ما لم يعرف كل مسألة بدلالة العقل على وجه يمكنه دفع الشبهة لا يكون مؤمنًا.

والصحيح ما عليه عامة أهل العلم؛ فإن الإيمان هو التصديق مطلقًا كمن أخبر، مخبر فصدقه صح أن يقال آمن به وآمن له، فإذا أخبر المقلد ما يجب الإيمان به فصدقه كان مؤمنًا فيستحق (1) ما وعد الله تعالى للمؤمنين.

والمعرفة غير الإيمان بدليل انه ينفك عنه فإن أهل الكتاب يعرفون نبوة محمد على كما يعرفون أبناءهم ولا يصدقونه (2) كما نطق به الكتاب وهذا الخلاف فيمن نشاء على شاهق الجبل ولم يتفكر في العالم ولا في الصانع أصلا فأخبر بذلك [فصدقه لا](3) من نشاء في بلاد المسلمين وسبح الله تعالى عند رؤية صنائعه فهو خارج عن حد التقليد وإذا ثبت أن الإيمان هو التصديق [أ/ 599] والإقرار شرطه إجراء الأحكام فإذا وجد حصل الإيمان ولم يتصور فيه الزيادة والنقصان خلاف للشافعي رحمه الله حيث يجعل الأعمال من الإيمان فيقول بزيادة الإيمان عند زيادة الأعمال وبنقصائه حين ينقص العمل (4).

في التمهيد: القول في الاستدلال والتقليد:

قالت المعتزلة: الهداية والقضل من الله تعالى للعباد⁽⁵⁾ هو الآيات الدالة على إثبات الصائع ووحدانيته، وليس له فضل وهداية غير هذا؛ مثل الاهتداء، واللطف، وانشراح الصدر.

^{(1) [}فيقف] من (ب).

⁽²⁾ إيصدقونه] ساقطة من (ب).

 ⁽³⁾ ما بين المعقوقتين وردت [قأما] من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: الرملي، محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي، غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، ج1، ص6، دار المعرفة، بيروت، وتقي الدين بن نيمية، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام (1997)، درء تعارض العقل والنقل، (تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن)، ج7، ص44، دار الكتب العلمية، بيروت، والزركشي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج4، ص56، وإبن أمير الحاج، التقرير والتحيير، مصدر سابق، ج3، ص457.

^{(3) [}للعباد] ساقطة من (ب).

وقال أهل السنة والجماعة: بأن لله تعالى فضلاً، وهداية، ولطفًا، وانشراحا لقلوب العارفين بالتعريف عند الاستدلال.

وقال بعض المتصوفة: لا سبيل للاستدلال في معرفة الصانع لأن الأشياء إنما تعرف بالصانع ومن المحال أن يعرف الصانع بالأشياء وقالوا بأن الله تعالى يجذب قلوب العارفين وأسرارهم ويهديهم إلى معرفته من غير الاستدلال.

وسئل السبلي (أ) رحمه الله بم عرفت ربك؟ فقال: عرفت الله بالله لولا هو وإلا لما عرفت، والدليل على أن المعرفة تحصيل بالاستدلال؛ قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدُيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كُفُورًا ﴿ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

وسئل علي بن أبي طالب عن بم عرفت ربك؟ قال: بفسخ الغرائم ونقض الهمم.

وسئل أبو حنيفة علي عن عرفت ريك؟ فقال: بخروج الجنين من بطن أمه بصورة حسنة فعلمت انه ليس من نجم ولا طبع، ولكته من تقدير صانع.

وسئل حاتم الأصم (2) بم عرفت ربك؟ فقال: بوجود الأثر في كل شيء.

⁽¹⁾ الشبلي: أبو بكر الشبلي البغدادي، قبل اسمه دلف بن جحدر وقبل جعفر بن يونس وقبل جعفر ابن دلف شيخ الطائفة الصوفية؛ أصله خراساني من أهل سروسة من قرية يقال أنها شبلية ومولده بسر من رأى، وكان أبوه من كبار حجاب الخلافة، وولي هو حجابة أبي أحمد الموفق؛ ثم لما عزل أبو أحمد من ولاية حضر الشبلي مجلس بعض الصالحين؛ ثم صحب الجنيد وغيره وصار من شأنه ما صار، وكان فقيها عارفا بمذهب مالك وكتب الحديث عن طائفة وقال الشعر وله ألفاظ وحكم وحال، توفي الشبلي في ذي الحجة سنة 3344 والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر الله. أبو فرج، صفة الصفوة، مصدر سابق، ج2، ص456 والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج5، ص56، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج5، ص56، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر

⁽²⁾ وهو: حاتم بن عنوان بن يوسف الأصم كنيته أبو عبد الرحمن وهو من قدّما، مشايخ خراسان من أهل بلخ صحب شقيق بن إبراهيم وكان أستاذ أحمد بن خضرويه وهو مولى للمثنى بن يحيى المحاربي مات بواشجرد حند رباط يقال له رأس سروند على جبل فوق واشجرد سنة 237هـ، وله أسند الحديث. أبو الفرج، المتظم في تاريخ الملوك والأمم، مصدر سابق، ج11، ص253:

فالاستدلال بالآيات الدالة سبب لحصول المعرفة بقضل الله وهدايته هو الأصح فالتقليد ضد الاستدلال وحد التقليد اخذ قول الغير من غير دليل، [وقال بعضهم التقليد متابعة الغير بالفعل وبالقول من غير دليل] ثم المقلد في المعرفة والإيمان هل يكون مؤمنا أم لا؟

قالت المعتزلة والأشعرية إن المقلد لا يكون مؤمنا وقال المنقشعة من الكرامية إن المقلد يكون مؤمنا.

وقال أهل السنة والجماعة بأن المقلد إذا كان له التصديق يكون مؤمنًا.

قال المهتدى أبو شكور السالمي رحمه الله مصنف الكتاب ورأيت بخط القاضي الإمام الأجل شيخ الإسلام إمام الأئمة أبي سعيد خليل بن إسماعيل [السجزي]⁽¹⁾ ببلخ⁽²⁾ رحمه الله جواب الفترى أن المقلد في الإيمان هل يكون مؤمنًا؟ فأجاب بأن لا يكون مؤمنًا، وذكر علته وقال: فلم يقلد في معرفته الصانع والآيات الدالة للمعرفة في إثبات الصانع قائمة كالسماء والأرض والشمس والقمر والليل والنهار وتأثيره في الأشياء كلها دليل على إثبات الصانع ووحدائيته.

وإنما قالت المعتزلة: بأن التقليد في الإيمان لا يجوز والمقلد ليس بمؤمن، وحد التقليد عندهم أن كل مسألة يجب الإيمان به من الأحكام والشرائع ومعرفة الصانع والرسل ونحوه يجب أن يعرف ذلك بالدليل أو الحجة ويصف ذلك من غبر شبهة حتى يخرج من التقليد ولهم أصول في مذاهبهم، وخمس مسائل تسمى أصول الخمس فمن

والأزدي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد (1998)، والطبقات الصونية، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط أ، ج أ، ص 86، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [السنجري] من جميع النسخ.

⁽²⁾ هو: الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل بن موسى بن عبد الله بن عاصم بن جنك السجزي أبو سعيد القاضي الحنفي، وقيل إن اسمه محمد والخليل لقب له ويعرف بشيخ الإسلام وإليه ينسب أبر القاسم أحمد بن محمد الخليلي الزيادي رحل إلى بلاد العراق وانشام والجزيرة والحجاز وخراسان وفي طريقه من حران إلى الشام دخل حلب أو بعض عملها وكان نقيها على رأي أبي حنيفة هيئك، توفي القاضي بسرخس سنة 378ه، وقيل سنة 373ه، بفرغانه. أبي جرادة، بغية الطلب في تاريخ حلب، مصدر سابق، ج7، ص3373.

. لا يعرف ذلك لا يكون مؤمنًا عندهم، منها مسألة التوحيد، ومسألة العدل، ومسألة البين، ومسألة الوعد، ومسألة الوعيد.

أما مسألة التوحيد: قالوا إن القرآن مخلوق وليس لله صفات لأن الصفات لغير الله وغيره لا يكون قديمًا ولا خالقًا فيكون مخلوقًا.

ومسألة العدل: من الله انه لا يقض الشر ولا يريده ولا يخلق فلو أراد ذلك ويخلقه ويعذب⁽¹⁾ فاعله لا يكون عدلاً منه.

ومسألة البين: أن المؤمن إذا ارتكب كبيرة فإنه يخرج عن الإيمان ولا يدخل في الكفر فيكون بين الحالين.

ومسألة الوعد والوعيد: هو أن الثواب والعقاب⁽²⁾ واجب على الله تعالى وعندهم فإذا وعد ثوابًا، أو وعد عقابًا فلا يجوز له أن يمنع ذلك، ولو لم يدفع لا يكون عدلاً عندهم هذا هو الأصول بحسب من لم يعلم ذلك ولم يعتقد لا يكون مؤمنًا عندهم ويكون مقلدًا.

ولهذا المعنى قال أهل السنة والجماعة [إن المقلد يكون مؤمنًا لأن كل واحد لا يكون أن يخرج عن حد التقليد إذا كان التقليد هذا.

وقالت الاشعرية: بأن العبد يخرج عن حد التقليد إذا عرف الله تعالى بجميع صفاته بالدليل أو الحجة ويمكن البيان عنه.

وقال الكرامية (5): من قال لا إله إلا الله ولم يعرف الله ولم يعلم الصانع من المصنوع، ولم يعتقد ذلك فإنه يكون مؤمنًا، وهذا هو التقليد المحض ولهذا المعنى،

^{(1) [}ثم] يغيب من (أ).

^{(2) [}العقاب] ساقط من (ب).

⁽³⁾ الكرامية: رهي طائفة منسوبة إلى محمد بن كرام السجستاني العابد المتكلم شيخ الكرامية ساقط الحديث على بدعته أكثر عن أحمد الجوياري ومحمد بن تميم السعدي وكانا كذابين، وقد بقرية من قرى زريح ونشأ بسجستان، ويقول ابن كرام الإيمان قولا بلا معرقة، والإيمان قول باللسان، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن، وإن الله تعالى إنه جسم لا كالأجسام، تعالى عن هذا، وقد سجن بنسابور لأجل بدعته ثمانية أعوام؛ ثم أخرج وسار إلى بيت المقدس ومات بها في سنة عجم شمس الذين الذهبي، شمس الذين محمد بن أحمد الذهبي (1995)، ميزان الاعتدال في

وقال فقهاؤنا: من أهل السنة والجماعة] (أ) إن القول الفرد ليس بإيمانه وإن المقلد إذا كان له التصديق يكون مؤمنًا، وإذا لم يكن له التصديق لا يكون مؤمنًا، والدليل على أن المقلد المحض ليس بمؤمن عند أهل السنة والجماعة لأنهم شرطوا التصديق أو المقلد المحض ليس بمؤمن عند أهل السنة والجماعة لأنهم شرطوا التصديق أوصحة الإيمان والتصديق] (2) لا يكون بدونه المعرفة والمعرفة لا تكون بدون الاستدلال، وهذا هو المعنى بما أشار إليه شيخ الإسلام الخليل بن أحمد السجزي رحمه الله، فإذا عرف أن له صانعًا وللعالم صانعًا خرج عن حد التقليد.

وصورة المسألة: إذا سألته [من خلقك؟](4) فيقول: الله أو يقول خالق السموات والأرض، فإنه لا يكون مقلدا وصح إيمانه، ولو قال: لا أدري ومع ذلك يقول لا إله إلا الله فإنه لا يكون مؤمنًا.

وذكر محمد بن الحسن رحمه الله مسألة في الجامع الكبير (ق) تدل على صحة ما ذكرنا، وهو أن المرأة إذا لم تعرف صفة الإيمان والإسلام قال محمد رحمه الله: يفرق بينها وبين زوجها، وبيان ذلك إذا وصف الإيمان والإسلام والدين بين يديها فلو قالت هكذا آمنت وصدقت، فإنها تخرج عن حد التقليد ويجوز نكاحها، [ولو قالت: لا أدري، أو قالت: ما عرف لا يجوز نكاحها] (6)، وقال بعض الفقهاء: [أ/ 600] ينبغي أن يرصف لها الإسلام بين يديها؛ ثم تارة تذكرة صوابا وتارة يذكر خطأ، ولو أنها علمت الخطأ من الصواب فإن نكاحها جائز وإلا فلا.

وقال بعض النفقهاء: التقليد الذي هو الإيمان عند أهل السنة والجماعة، وهو أن الناس تلقنوا كلمة الشهادة والأذان ولا يعلمون تفسيرها ويعرفون الله بالخبر والتقليد

نقد الرجال، (تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود)، ط1، ج6، ص314، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽أ) ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}لا تكرن] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

ر5) [الصغير] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

من حيث الصنع والتأثير، ويعتقدون صحة الإسلام، ويعلمون أن دين الإسلام خيرً الأديان، ولكن لا يعلمون وصف ذلك باللسان، فإنهم يكونون مؤمنين عند أهل السنة والجماعة.

وروي أن حماد بن أبي حنيفة بيض سأل أباء عن هذه المسألة فقال أبو حنيفة خيف دوي أن حماد بن أبي حنيفة بيض سأل أباء عن هذه المسألة فقال أبو حنيفة خيف دوي عالم ينفعه (أ) جاهل باسمه (أ) ما هذا إلا كقدحين أحدهما عسل والآخر سم، وكان رجل لا يعرف اسمهما ولكن يعلم أن العسل خير من السم فإن جهله باسمه لا يضره، ولو أن رجلاً وصف عنده الإيمان وشرائطه فاعترف قال هو يكون مؤمنًا، ولو قال لا أدري لا يكون مؤمنًا.

في التفسير الزاهد: قولمه تعالى: ﴿ وَيَتَفَصَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (آل عمران: 191) أن لهما صانعًا قادرًا عالما والتفكر ثلاثة تفكر في عيوب نفسه ليصلحها وأنه بمنزلة عبادة يوم وليلة وتفكر في آلاء الله ونعمائه فيحمله ذلك على الشكر بالطاعة وأنه بمنزلة عبادة سنة وتفكر في خلق السموات والأرض ودلائل وحدانيته فيحمل ذلك على الثبات على الإيمان وأنه بمنزلة ستين سنة (6).

في نهاية الأصول: قوله عليه الصلاة والسلام: (عليكم بدين العجائز)(أ)، قلنا: لم

^{(1) [}ينفسه] من (ب: ج).

^{(2) [}ياسمه] ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشفي أبو الفذاء (1401هـ)، تفسير الفرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، ج2، ص184، دار الفكر، بيروت.

⁽⁴⁾ ينظر: أخرجه الألباني في سلسلته الضعيفة، قال الألباني: الحديث لا أصل له، رقم الحديث: 33. الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الضعيفة، جأ، ص130، مكتبة المعارف - الرياض. وقال صاحب المقاصد السخاوي: أيضا لا أصل له، رقم الحديث: 714. السخاري، أبو الخبر محمد أبن عبد الرحمن بن محمد (1985)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، (تحقيق: محمد عثمان الخشت)؛ طأ، ج، ص464، دار الكتاب العربي، بيروت. وينظر: العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (1405ه)؛ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، (تحقيق: أحمد القلاش)، ط4، ج2، ص92، رقم الحديث: 1774، مؤسسة الرساقة، بيروت.

يصح هذا عن رسول الله على بل قيل الكفر والإيمان، فقالت عجوز: قال الله تعالى: حين ادعى عمرو بن عبيد (ألمنزلة بين الكفر والإيمان، فقالت عجوز: قال الله تعالى: ﴿ هُوَ اللّذِى خُلَقَكُرُ فِي مُرَّا لَكُو مُرَالَدُى خُلَقَكُرُ فِي مُرَّا لَكُو مِن العجائز، وهذا في الحقيقة أمر بأتباع الدليل ونهى عن الخروج عما يوجب ظاهر الكتاب والسنة، ولو صح الخبر نقول: من العجائز من هي مسلمة، ومنها من هي الكتاب والسنة، ولو صح الخبر نقول: من العجائز من هي مسلمة، ومنها من هي مجوسية، ومنها من هي البعض على المعض لا بد له من الدليل؛ ثم على تقدير صحة كلامك لو كان هذا أمرًا بتقليد العجائز فلا بد للعجائز من تقليد غيرهن، إذ لو اعتقدن بالدليل فالرجال أولى منهن من الذي نقلا وه التحو والفقه والتفسير والحديث، فإن العجائز لا تتعلمن ذلك لكن المراد من هذه الكلمة لو صحت عليكم بدين يستوي في معرفته الرجال والنساء فأصل الدين لا يتفاوت بين العجائز والعقلاء، فإن النبي على دعا جميع الخلق إلى دين واحد وإيمان المقلد صحيح كامل كإيمان المستدل والمحقق.

في التمهيد⁽⁵⁾: القول في محل⁽⁴⁾ الإيمان وبقائه: أجمعنا على أن محل الإيمان القلب، واللسان؛ والقلب محل الاعتقاد، واللسان محل الإقرار؛ وهما ركنا الإيمان عند أهل السنة والجماعة، فأما الإقرار والتصديق عرض، لأنهما من صفات العبد، والعرض لا يبقى زمانين، ولكن حكم الإيمان يبقى على الدوام بإبقاء الله تعالى إباه؛ ثم الشخص

⁽أ) [نيل] سانطة من (أ).

⁽²⁾ هو: عمرو بن عبيد بن باب ويقال ابن كيسان التميمي أبر عثمان البصري مولى بني تميم من أبناء فارس شيخ القدرية والمعتزلة روى عن الحسن البصري وعبيد الله بن أنس بن مالك وحماد بن سلمة وسفيان بن عيينة وسليمان الأعمش وهو من أقرانه وغيرهم، مات سنة ثلاث أو 142هـ، في طريق مكة. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (1980)، تهذيب الكمال، (تحقيق: بشار عواد معروف)، ط1، ج22، ص123، مؤسسة الرسالة، بيروت.

^{(3) [}التمهيد] سأقط من (ب، ج).

^{(4) [}محال] من (ب، ج).

لا يخرج عن حكم الإيمان بفناء هذا العرض عنه، ووزان هذه المسألة النكاح؛ وهو أن النكاح إيجاب وقبول، والإيجاب والقبول عرض لا ببقى زمانين حتى وجد بتلاشى؛ إلا أن حكمه يبقى وهو الحل ما لم يعترض عليه شيء يزيله ويناقضه كالطلاق وما أشبهه، وكذلك ههنا بل حكم الإيمان أقوى وآكد ففناء لفظ الإقرار، وفناء عمل التصديق وهو الضمير، والعمل لا يوجب فناء حكم الإيمان ما لم يعترض عليه ضده ونقيضه وهو الكفر.

فنقول: إن المرء إذا آمن فإنه يحكم بإيمانه، ولو اقر بعد ذلك الوفاء فإن الإيمان هو الإقرار الأول، وما سوى ذلك تكرار عنه، ولو لم يقل إلا مرة وعاش سنين فإنه لا يحكم بكفره ما لم يظهر منه ضده، ولو مات على ذلك فإنه يصلى عليه ويكون مؤمنًا إذا لم يظهر الخلاف منه؛ فإن قيل: إن المؤمن إذا مات فإيمانه يكون مع الجسد أو مع الروح.

قلنا: إيمان في حكم الله تعالى لا يكون مع الجسد ولا مع الروح، إلا أن روحه وجسده يكون مؤمنًا بحكم الإيمان في حكم الله تعالى كما في حال حياته، أن الإيمان ليس مع الروح ولا مع الجسد ولا معهما(أ) جميعًا، ولكن الإيمان يكون مع الروح والجسد؛ فتقول: إن الإيمان ليس في العبد والعبد ليس في الإيمان ولكن العبد في حكم الإيمان بحكم الله تعالى والإيمان والعبد كلاهما في حكم الله تعالى إن شاء الله تعالى والله المعين.

⁽أ) إنهما] من (أ).

كتاب الحظر والإباحة

ب، الحظرُ المنع والحَرزُ، ومنه: حظيرةُ الإبلِ، والمحظورُ خلافُ المباح؛ لأنه ممنوع منه، وحل له الشيء حلا فهو حل وحلال من باب ضرب، ومنه: الزوج أحق برجعتها ما لم تحل لها الصلاة، والحلال مما يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع، وأما قوله في الحج: على أهل المدينة إن صادوا وهم مُحرمون فحكمهم كذا، وإن صادوا وهم أجله فحكمهم كذا، فكأنه قاسه على زمانٍ وأزمتةٍ ومكانٍ وأمكنةٍ (1).

في اللامشي: الحرام في اللغة: هو الممنوع، وكذا المحرم، يقال: حَرُمتُ الرُّجُلُ العطية حِرماتُا، أي منعته، والحرمة والحرمان والتحريم هو المنع. وكذا النهيُ في اللغة هو المنع، ومنه قول القائل

"لا تنبه عسن خلسقٍ وتسأتي مثلبه عسارٌ عليسك إذا فعلست عظيمُ "دي

أي لا تمنع، وكذا الحظرُ المنعُ، على خلاف (ق)، والمحظورُ الممنوعُ، ومنه سمي (4) الحظيرةُ (5)، وحدُ المحرّم والمنهيُ [والمحظور] (6) على خلاف حد الفرض والواجب القطعي، فمن قال: حد الواجب ما يستحق الذم على تركه، قال: حد الحرام ما ياثم متركه، قال: حد الحرام ما يأثم متركه، قال: حد الحرام ما يأثم بفعله ويثاب على تركه بنية [أ/ 601] التقريب إلى الله تعالى (7).

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص 131 - 137.

⁽²⁾ وهو قول الشاعر: المتوكل بن عبد الله بن نهشل بن كنانة بن خزيمة من شعراء الإسلام، وهو من أهل الكوفة كان في عصر معاوية وابنه يزيد. ينظر: الأصبهاني، أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، (تحقيق: على مهنا وسمير جابر)، ج12، ص187، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.

^{(3) [}على خلاف] ساقط من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [سمع] من (ب).

^{(3) [}الحظرة] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

أصول اللامشي، وهو للإمام أبي الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي، من وراء النهر، عاش في أواخر الخامس وأوائل السادس الهجري. اللامشي، أبو الثناء محمود بن زيد

وقال عين : تكلموا في معنى المكروه، والمروي عن محمد نضًا، أن كل مكروه حرام، إلا أنه لما لم يجد فيه نضًا قاطعًا لم يطلق عليه لفظ الحرام، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف عين إنه إلى الحرام أقرب⁽¹⁾.

في الكبرى: الشبهة إلى الحرام أقرب، هكذا قال أبو يوسف رحمه الله، لأنه لو لم يكن حقيقة يجعل كذا احتياطًا، وأما المكروه: تكلموا فيه، والمختار ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: إنه إلى الحرام أقرب، وقد روي عن محمد رحمه الله نطا أن كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه (2).

ب، الحرير: الإبريسم المطبوخ، وسمي الثوب المتخذ منه حريرًا، وفي جمع (5) التفاريق (أ): الحرير ما كان مصمتًا أو لُحمتهُ حرير، وثوب مصمت على لون واحد، وفي باب الكراهية: الذي سَدَاهُ ولحمته إبريسم، وقيل: ناسخ من إبريسم، وقيل: هو ما ينسج من إبريسم غير مطبوخ، ثم يطبخ ويصبغ على لون واحد، وإناءٌ مصمت خلاف مفضض (أ).

أ، قوله: إبريسمًا، بفتح الراء وكسرها مروي.

أاستعمال الحرير]

هـ⁶⁾، قوله: ولَا يَجِلُ⁽⁷⁾ للزِجَالِ لُبُسُ الْحَرِيرِ وَيَجِلُ لِلنِّسَاءِ⁽⁸⁾، لأن النبي ﷺ نهى عن

الماتريةي (1995)، أصول اللامشي، (تحقيق: عبد المجيد تركي)، ط1، ص60 - 61، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

⁽¹⁾ أمير باد شاء، محمد أمين (ت972هـ)، تيسير التحرير، ج2، ص192، دار الفكر، بيروت.

⁽²⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص274.

^{(3) [}جميع] من (ا: ب).

⁽⁴⁾ وهو للإمام محمد بن محمد بن أبي القاسم البقائي زبن المشايخ أبو الفضل الخوارزمي الحنفي المعروف بالآدمي المتوفى بجرجان سنة 76قف الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص98.

⁽ة) المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص120 - 299.

^{(6) [}الهاء] سائط من (أ).

^{(7) [}يحل] ساقطة من (ج).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

لبس الحربر والديباج، وقال: (إنما يلبسه من لا خلاق له في الآخرة) (أ)، وإنما حلّ للنساء بحديث آخر، وهو ما رواء عدّة من الصحابة في منهم علي في أن النبي للنساء بحديث آخر، وهو ما رواء عدّة من الصحابة في منهم علي في أن النبي يَقِينُ خرج وبإحدى يديه حرير وبالأخرى ذهب وقال: هذان محرمان على ذكور أمتي حلال لإنائهم)، ويروى (حلَّ لإنائهم) إلا أن القليل عفو وهو مقدار ثلاث أصابع أو أربع كالأعلام والمكفوف بالحرير، لما روى (أنه يَنِينُ نهى عن لبس الحرير إلا في (أبع كالأعلام والمكفوف بالحرير) أراد الأعلام، وعنه في الله الله كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير) أن الله المرير) أنه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير)

قوله: ولا بَأْسَ بِتَوَشِّدِهِ⁽⁷⁾، والنوم عليه عند أبي حنيفة خِيْث، وقالا: يكره وفي الجامع الصغير ذكر قول محمد رحمه الله وحده ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله، وإنما ذكره القدوري وغيره من المشايخ رحمهم الله، وكذا الاختلاف في ستر الحرير

 ⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 846، باب يلبس أحسن ما يجد. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص302.

⁽²⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن أبي موسى الأشعري، قال رسول الله في (حرم لباس الحرير والـذهب على ذكور أمتي وأحل لإنائهم)، قال شعيب الأرنؤوط: صحيح بشواهده، رقم الحديث: 1720، باب ما جاء في الحرير والذهب الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج4، صحاباً، أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج4، ص 3451.

^{(3) [}ني] سائطة من (أ، ج).

⁽⁴⁾ أخرجه البيهقي في سننه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه مسلم عن عبيد الله الغواريري، رقم الحديث: 5878، باب الرخصة في العلم وما يكون في نسجه قز وقطن أو كتان وكان الفطن الغالب. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج3. ص269.

⁽⁵⁾ أخرجه أبو دارد في سننه، عن أبي عمر مولى أسماء بنت أبي بكر عبينه، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 4054، باب الرخصة في العلم وخيط الحرير. أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص49 أبي دارد، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج4، ص78.

⁽⁶⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص365 - 366.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

وتعليقه على الأبواب. لهما العمومات ولأنه من زي الأكاسرة والجبابرة والتشبه بهم حرام، قال عمر فضي (إباكم وزي الأعاجم) (1) وله (2) ما روي (أنه عليه الصلاة والسلام جلس على مرفقة حرير) (3) وقد كان على بساط عبد الله بن عباس فيض مرفقة حرير (4) ولأن القليل من الملبوس مباح كالأعلام فكذا القليل من اللبس والاستعمال، والجامع كونه نموذجًا على ما عرف (5).

أُنَّ؛ قوله (7): بِتُوَسُّدِهِ (8) وهو أَخذَ الوسادة.

[في السراجية: يكرهان يلبس الذكور قلنسوة من الحرير، أو الذهب، أو الفضة، أو الفضة، أو الفضة، أو الكرباس الذي خيط عليه إبريسم كثيرًا، أو شيءٌ من الذهب، أو الفضة أكثر من قدر أربع أصابع] (9)(9).

في التحفة: قال رحمه الله: لا خلاف بين الأمة على إباحة [استعمال الحرير، للنساء، لبسًا، واستفراشًا، وجلوسًا عليه ونحو] (الماء فأما في حق الرجال: فاللبس حرام بالإجماع، بأن جعله قباء، أو قميصًا، أو قلنسوة، وهو حرير خالص، في غير حال الحرب، [فأما في حالة الحرب فكذلك عند أبي حنيفة، وعندهما: يباح اللبس في حال

⁽¹⁾ أخرجه ابن حبان في صحيحه، من حديث قتادة، قال الشيخ شعيب الأرناؤرط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث: 5454، باب الإباحة للمرء أن يكون مطلق الإزار في الأحوال. ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج12، ص269.

^{(2) [}وله] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ لم أعثر على مثل هذا الحديث في كتب الحديث.

 ⁽⁴⁾ العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، كتاب الكراهية، ج2، ص221،
 والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، نصل في اللبس، ج4، ص227.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص366.

^{(6) [}م] من (ب).

^{(7) [}قوله] ساقطة من (ب).

^{(8) [}يترصف عن (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ الأرشى، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص 328.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

الحرب] (1)، فأما إلباس الصبيان والمجانين: فحرام على الأولياء، ويأثمون بذلك [أما لا حرمة] (2) في حقهم فلأنه لا خطاب عليهم (3).

م، لما حرم لبسه للذكور حرم الباسه كالخمر لما حرم شربه حرم سقيه (4).

في الطحاري: وأما لبس الحرير والقز فيكره للرجال، ولا بأس للنساء وكذلك للصغار، ولا بأس النساء وكذلك للصغار، ولا بأس أبسهم، وقال أبو للصغار، ولا بأس أبدلك لإنائهم ويكرد لذكورهم والإثم على من ألبسهم، وقال أبو يوسف ومحمد رحمها الله: لا يكره للرجال في الحرب، وهذا إذا كان صقيقًا (أ) مما يصلح للانقاء من العدو، وفي الحرب، وأما إذا كان رقيقًا لا يصلح لذلك، فإن ذلك يكره بالإجماع، ولو جعله سترًا لم يكره ذكرها في العيون (7)8).

هراه، قوله: وَلَا بَأْسَ (10) بِلْبُسِ [الْحَرِيرِ](11) وَالْدِيبَاحِ (12) فِي الْحَرْبِ عِنْدَهُمَا (13\(14\))، لما روى السُعبي (15) رحمه الله: (أنه ﷺ رخص في لبس الحريس والديباج في

⁽¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين وردت [الإحرام] من جميع النسخ.

⁽³⁾ علاء الدين السمر قندي، تحفة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص341 - 342.

⁽⁴⁾ التسفي، المنافع، مصدر سابق، ل125.

^{(5) [}ولا باس] ساقطة (ب).

⁽⁶⁾ الصفيق: هو الثوب المتين جيد النسيج، الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج26، ص29.

⁽⁷⁾ أبو الليث، عيون المسائل، مصدر سابق، ص180.

⁽⁸⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج8، ص529 - 530، وزين الدين الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت666هـ) (1417هـ)، تحفة الملوك، (تحقيق: عبد الله نذير أحمد)، ط1، ص228، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

^{(9) [}الهاء] ساقطة من (أ).

^{(10) [}بأس] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقطة من قول القدوري.

⁽¹²⁾ الديباج: ضرب من النياب سداه ولحمته حرير، وهو قارسي معرب. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص559.

^{(13) [}عندهما] ساقطة من (ب: ج).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر الغدوري؛ مصدر سابق، ص240.

⁽¹⁵⁾ هو: أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي هذه النسبة إلى شعب وهو بطن من همدان والمشهور

الحرب) (1) ولأن فيه ضرورة فإن الخالص منه أدفع لمعرّة السلاح وأهيب في عين العدو لبريقه، ويكره عند أبي حنيفة بين الأنه لا فصل فيما روينا والضرورة اندفعت بالمخلوط، وهو الذي لحمته (2) حرير وسداه غير ذلك، والمحظورة لا يستباح إلا لضرورة، وما رواه محمول على المخلوط (3).

في التحفة: أما إذا كان لحمته حريرًا، فلا يكر، في الحرب، بالإجماع، ويكره في غير الحرب، وإذا كان [السدى] (4) حريرًا لا غير؛ لا يكره بالإجماع (5).

ب، الديباج: الشوب الذي مداه ولحمته إبريسم، وعندهم اسم للمنقش (6)، والجمع: دبابيج، وعن النخعي: أنه كان له طيلسان مدبع، أي: أطرانه [منقشة] (7) مزينة بالديباج (8).

بها، من أهل الكوفة كان من كبار التابعين وجلتهم وكان نقبها شاعرًا روى عن خمسين ومائة من أصحاب رسول الله بين على دعابة فيه، وكانت أمه من مبي جلولا، مولد، سنة 20هـ، وقبل سنة 10هـ، وكان اكبر من أبي إسحاق السبيعي، ومات سنة 109هـ، وقبل سنة 105هـ، وقبل سنة 104هـ، وروي عن الشعبي أنه قال ولدت سنة جلولا، فإن كان هذا صحيحا فإنه مات وهو ابن ست وثمانين سنة لأن جلولا، كانت سنة تسع عشرة في خلافة عمر، وعن الأصمعي قال إن أم الشعبي كانت من سبي جلولا، وهي قرية بناحية فارس. السمعاني، الأنساب، مصدر سابق، ج3، صفور سابق، ج3،

- (1) أخرجه ابن ماجه في سنه، عن أسماء بنت أبي بكر، (أنها أخرجت جبة مزررة بالديباج، فقالت: 2819، كان النبي على بلس هذه إذا لقي العدر)، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 942، باب لبس الحرير والديباج في الحرب، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج2، ص942.
- (2) معناها خيوط النسج العرضية يلحم بها السدى والقرابة؛ والسدى، أو سداه بمعنى النسيج. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص555. والفراهيدي، العين، مصدر سابق، ج7، ص285.
 - (3) المرغيتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص366.
 - (4) ما بين المعقوفتين وردت [سداء] من جميم النسخ.
 - (5) علاء الدين السمرتندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص341.
 - (6) [المنقوش] من (ج).
 - (7) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المغرب.
 - (8) المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص175.

ثوب مكفّف: [كف] (1) جيبه وأطراف كميه بشيء من الديباج (2).

لحمةُ الثوب: خلاف سداه، [وفي مثلِ](³⁾: الحَم ما أسديت، يضرب في إتمام⁽⁴⁾. الأمر^{رت}.

والمُلحَمُ: مِن الثيابِ ما سداه إبريسمُ ولحمته غير ذلك (6) إبريسم. الخزُّ: اسمُ دابةٍ، ثم سمى الثوب المتخذ من ويره خزًّا (7).

ارتفق به انتفع، ومنه: المِرفقة لوسادة الاتكاء، ومنها قوله في الإيلاء: على أن لا يجتمعا في مرفقة واحدة، ومرفقةً تصحيفً، إلا أن تصح روايتها⁽⁸⁾.

النموذج: بالفتح، والأنموذج بالضم: تعريب نُموذه (9).

في الكبرى (10): حلف لا يلبس من غزل فلانة (11)، فلبس تكة (12) من غزلها، حنث عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يحنث (13)، وبه يفتى، لأن شرط الحنث اللبس، وليس يسمى بالتكة لابسًا، فرق بين هذا وبين الكراهية، فإن لبس تكة الحرير يكره بالاتفاق، والفرق (13) أن المكروه (13) استعمال الحرير مقصودًا سواء صار لابسًا أو لم

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المغرب.

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص443.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}المام] من (ب).

⁽⁵⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص454.

^{(6) [}ذلك] ساقطة من (أ، ج).

⁽⁷⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص158.

⁽⁸⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص213 - 214.

⁽⁹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص508.

^{(10) [}التحقة] من (أ).

^{(11) [}نانه] من (أ).

⁽¹²⁾ النِّكَةُ بالكسر: رباط السراويل. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق، ص1207.

^{(13) [}يحنث] ساقطة من (أ، ب).

^{(14) [}والفرق] ساقط من (أ).

^{(15) [}المكرر،] ساقط من (ب).

يصر، وقد وجد النزر والعروة (11) أ...] (2) ويقال بالفارسية [أو كله (5) وكويك] (4) لا يحنث في اليمين ولا يكره في الحرير لأنه لا يعد لابشًا، ولا مستعملا إياه (5).

[استعمال الدهب والفضة]

هـ، توله: وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ التَّحَلِّي بِالذَّهَبِ لما روينا ولا بالْفِضَةِ لانه في معناء إلا الْخَاتَم وَالْمِنْطَقَةَ وَحِلْيَةَ السَّيْفِ مِنَ الْفِضَةِ (٥)، تحقيقًا لمعنى النموذج والفضة أغنت عن الذهب إذ هما من جنس واحد كيف وقد (٦) جاء في إباحة ذلك آثار.

وفي الجامع الصغير [أ/ 602] ولا يتختم إلا⁽⁸⁾ بالفضة (⁹⁾، وهذا نص على أن التختم بالحجر والحديد والصفر حرام، ورأى رسول الله ﷺ على رجل خانم صفر فقال: (ما لي أجد منك رائحة الأصنام، ورأى على آخر خاتم من حديد فقال: ما لي أرى عليك حلية أهل النار) (10).

⁽¹⁾ العروة: من الثوب مدخل زره، وما يستمسك به ويعتصم. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص101.

^{(2) [}رائه] من (ب).

^{(3) [}افكله] من (أ)، [اذ فله] من (ب).

^{(&}lt;sup>4</sup>) ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمتها لأنها باللغة القارسية القديمة.

⁽⁵⁾ ينظر: ابن مازه المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج4، ص544.

 ^{(6) (}ولا يجوز للرجل التحلي بالذهب والفضة ولا بأس بالخاتم والمنطقة رحلية السيف من الفضة).
 القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(7) [}رقد] ساقطة من (ب).

^{(8) [}الا] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ الشيباني، الجامع الصغير، مصدر سابق، ص232.

⁽¹⁰⁾ أخرجه أبو داود في سنته، عن عبد الله بن بويدة، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث، 4223، ياب ما جاء في خاتم الحديد. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابن، ج4، ص90؛ أبي دارد، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص144.

ومن الناس من أطلق في الحجر الذي يقال له [يشب] (1) لأنه ليس بحجر إذ ليس به ثقل الحجر وإطلاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه؛ والتختم بالذهب على الرجال حرام لما روينا، وعن على الله النبي الله الله التحتم بالذهب) (2) ولأن الأصل فيه التحريم والإباحة ضرورة الختم أو النموذج، وقد اندفعت بالأدنى وهو الفضة والحلقة هي المعتبرة، لأن قوام الخاتم بها، ولا معتبر بالفص (1) حتى يجوز أن يكون من حجر ويجعل الفص (4) إلى باطن كفه بخلاف النسوان لأنه تزين في حقهن، وإنما يتختم القاضي والسلطان لحاجته إلى الختم، فأما غيرهما [فالأصل] (5) أن يترك لعدم الحاجة إليه (6)(7).

ي، ويكره للرجال التختم بما سوى الفضة، ولا يزاد [على مثقال] (8)، ولو اتخذ خاتم فضة وفصه (9) من ياقوت أو عقيق أو فيروز، وينقش عليه اسم من أسماء الله تعالى؛ فلا بأس به، وينبغي أن يتختم في خنصره اليسرى لا في اليمنى، ويجعل فصه إلى جانب كفه، وكان النبي عَمَيْقُ بتختم باليمنى وأبو بكر وعمر وعثمان هيئه كانوا يتختمون بالشمال (10).

ب، اليَشبُ: حجر يضرب إلى الصفرة يتخذ منه خاتم ويجعل في حمالة السيف فينفع المَعِدَةُ، وعن ابن زكرياء في الصَّيدنة: اليشف بالفاء، وكذا في القاتون، وفي بعض

⁽l) ما بين المعقونتين وردت [لم بثبت] من جميع النسخ.

⁽²⁾ أخرجه الترمذي في سنته، عن على بن أبي طالب رضي الله عنه، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 1737، باب ما جاء في كراهية خاتم الذهب. الترمذي، منن الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص87.

^{(3) [}بالغض] من (أ)؛ [بالقبض] من (ج).

^{(4) [}الفض] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين وردت [فالأفضل] من جميع النسخ.

^{(6) [}إليه] ساقطة من (ب، ج).

 ⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص366 - 367.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

^{(9) [}رفصه] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل159.

. النسخ بالميم، وتحريك الشين خطأً⁽¹⁾.

[في بسئان الفقيه أبي الليث رحمه الله عن أنس بن مالك نقش خاتم رسول الله ثلاثة أسطر: مطر منها محمد، وسطر منها رسول، وسطر منها الله، وكان في خاتم أبي بكر: نعم القادر الله، وكان نقش خاتم عمر بخت كفي بالموت واعظًا يا عمر، وكان نقش خاتم عثمان بخت التصبرن أو لتندمن، وكان نقش خاتم علي بخت الملك لله، وإذا كان على فصه اسم الله تعالى، أو اسم نبي من الأنبياء فإنه يستحب له إذا دخل الخلاء أن يجعل الفص في كمه، وإذا أراد أن يستنجي أن يجعل في يمينه، لأنه لو استنجى مع ذلك كان فيه استخفاف وترك التعظيم الشيام.

ه، قوله: وَيُكُرَهُ أَنْ يَلْبَسَ [الصَّبِيُ] (أَ الدُّهَبَ وَالْحَرِيرُ (أَ)، لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرّم اللس حرّم الإلباس كالخمر لما حرّم شربه حرّم سقيه، قال: وتكره الخرقة التي تحمل فيمسح بها العرق، لأنه نوع تجبّر وتكبّر، وكذا التي (أله يمسح بها الوضوء أو يمتخط بها، وقيل إذا كان عن حاجة لا يكره وهو الصحيح، وإنما يكره [إذا كان] عن حاجة والبحلوس (11).

⁽¹⁾ المطرزي: المغرب: مصدر سابق، ص555.

^{(2) [}الكلمة] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁴⁾ أبر اللبث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمر تندي (2003)، بستان العارفين، طأ، ج1، ص379، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوقتين وردت [الذكور من الصبيان] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(7) [}الذي] من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ أرصاراً ساقط من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ المرغبتاتي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص367.

[استعمال الحناء]

في التهذيب: وروى الحسن عن أبي حنيفة هنك أن خضاب شعر الرأس واللحية بالحناء، أو الوسمة (أ) حسن تركه، إلا للمقاتلة ترهيبًا لأعداء الدين، ولا ينبغي للرجل أن يختضب يديه ورجليه بالحناء وكذا الصبي (2).

ي، ولا ينبغي أن يخضب يد الصبي الذكر (أن ورجله إلا عند الحاجة، ويجوز ذلك للنساء، وعن أبي حنيفة هيئ إن خضب رأسه أو لحيته بالحناء والوسمة [فهو حسن] (أنه) ويجوز أن يأخذ من لحبته إذا طالت، ولا بأس بنتف الشيب، ويكره تغييره بالحناء (أن والسواد، عن أبي حنيفة هيئ يكره أن يحلق قفاه إلا عند الحجامة ولا يحلق شعر حلقه، وعن أبي يوسف لا بأس بذلك، ولا بأس (أن بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه بالمخنث، وعن محمد رحمه الله يدفن الظفر، والشعر، والحيض، والدم، ويكره التوقيت في تقليم الأظفار (7).

ب، الوسمةُ: بكسر السين وسكونه: شجرةُ ورقها خضابٌ، [وقبل: هي الخطرُ]⁽⁸⁾، وقبل: هي الخطرُ] المنفر وقبل: هي العِظِلمُ يُجفَف ويطحن، شم يخلط بالحناء فيقناً لونه وإلا كان أصفر [...] (19,0).

 ⁽أ) الوسمة: نبأت عشبي زراعي للصباغ من الفصيلة الصليبية. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص989.

⁽²⁾ أبو الليث، عيون المسائل، مصدر سابق، ص180.

^{(3) [}الذكر] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}بالحناء] ساقطة من (أ، ج).

⁽⁶⁾ أولا بأس] سائطة من (أ).

⁽⁷⁾ الرومي، اليثابيع، مصدر سابق، ل159.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [واسود] وهي ما أثبته من كتاب المغرب.

⁽¹⁰⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص527.

هـ (أن قوله: وَلَا يَجُوزُ الْأَكُلُ وَالشُّرْبُ وَالِادِهَانُ (أن وَالتَّطَيُّبُ فِي آيَةِ الدُّهُ وَالْفِضَةِ لِلزِجَالِ وَالنِسَاءِ (أن أَعُلُ وَالشَّرْبُ وَالِادِهَانُ وَالسَلام في الذي يشرب في إناء الذهب والفضة: (إنما يجر جرَّا (أق في بطنه نار جهنم) أن وأتى أبو هريرة خَيْتُ بشراب في إناء فضة فلم يقبله وقال: نهانا رسول الله يَخْيُرُ وإذا ثبت هذا في الشرب، فكذا في الإدهان ونحوه الأنه في معناه، والأنه تشبه بزي المشركين، وتنعم بتنعيم المترفين والمسرفين، وقال في الجامع الصغير: يكره (أن ومراده التحريم ويستوي فيه الرجال والنساء لعمرم النهي، وكذا الأكل بملعقة الذهب والفضة، والاكتحال بميل الذهب والفضة، وكذا ما أشبه ذلك [كالمكحلة] (أن والمرآة وغيرهما لما ذكرنا (أ)).

[استعمال الزجاج والرصاص والبلور والعقيق]

وقوله: وَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ آنِيَةِ الزُّجَاجِ وَالرُّصَاصِ وَالْبَلُّورِ وَالْعَقِيقِ⁽¹⁰⁾، وقال الشافعي رحمه الله: يكره لأنه في معنى الذهب والفضة [في التفاخر به](^{12×11)}. قلنا

^{(1) [}الهاء] ساقطة من (ب).

^{(2) [}والادهان] ساقط من (ب).

^{(3) [}والنساء] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(5) [}يخرجه] من (ب).

 ⁽⁶⁾ أخرجه البخاري في صحيحه؛ عن أم سلمة، رقم الحديث: 5311، باب آنية القضة. البخاري،
 صحيح البخاري، مصدر سابق: ج5، ص2133.

⁽⁷⁾ الشياني؛ الجامع الصغير، مصدر سابق؛ ص232.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص363.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽¹²⁾ وللشافعي في استعمال الأواني من غير الذهب والفضة، كالزجاج والنحاس وغيرهما إذا كان على حاله، أو زين بالأحجار الكريمة كالعقيق وغيره، ففيه قرلان:

أحدهما: أن استعمالها حرام؛ لأن المباهاة بها أعظم، والمفاخرة في استعمالها أكثر.

ليس كذلك لأنه ما كان من عادتهم التفاخر بغير الذهب والفضة (أ).

في الزاد: والصحيح قولنا؛ لأن المنع كان لأجل التفاخر ولم يكن لهم عادة في التفاخر بغير الذهب والفضة (2).

ه قوله: وَيَجُوزُ الشَّرْبُ فِي الْإِنَّاءِ الْمُفَضَّضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللَّهُ وَالرَّكُوبُ عَلَى السَّرِجِ الْمُفَضَّضِ وَالْمُقَضَّضِ وَالْمُقَضَّضِ وَالْمُقَضَّضِ الْمُفَضَّضِ اللَّهُ عَلَى الكرسي والسَّرِيرِ الْمُفَضَّضِ الذَاكان يتقي موضع الفضة، ومعناه يتقي موضع الفم، وقيل هذا وموضع اليد في الأخذ وفي السرير وفي السرج موضع الجلوس، وقال أبو يوسف رحمه الله: يكره ذلك، وقول محمد يروى مع قول أبي حنيفة ﴿ اللهِ عَلَى هذا الخلاف اللهِ عَلَى هذا الخلاف الإناء المضبب بهما (4).

وكذا إذا جعل ذلك في السيف والمشحذ⁽⁵⁾ وحلقة المرآة، أو جعل المصحف مذهبًا، أو مفضضًا، وكذا الاختلاف في اللجام والركاب والثفر⁽⁶⁾ إذا كان مفضضًا، وكذا الاختلاف فيم اللجام والركاب والثفر⁽⁶⁾ إذا كان مفضضًا، وكذا الثوب إذا كان فيه كتابة بذهب أو فضة على هذا، وهذا الاختلاف فيما يخلص، فأما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع، لهما أن يستعمل في جزء من الإناء⁽⁷⁾ يستعمل جميع الأجزاء فيكره⁽⁸⁾، كما إذا استعمل موضع الذهب والفضة،

والقول الثاني: أن استعمالها حلال لاختصاص خواص الناس بمعرفتها وجهل أكثر العوام بها، والذهب والفضة بعرف قدرهما الخاصة والعامة.

الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج1، ص78.

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص363.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الققهاء، مصدر سابق، ل382.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(4) [}الذهب والفضة] من (ب).

 ⁽⁵⁾ المشحد: البسنة، والجمع مشاحد، مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق: ج1، ص984.

⁽⁶⁾ الثفر: سير في مؤخر السرج ونحوه يشد على عجز الدابة تحت ذنبها، والجمع: ألفار. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص201.

^{(7) [}الأجزاء] من (ب).

^{(8) [}فيلزمه] من (ب).

. ولأبي حنيفة خضى أن ذلك تابع ولا معتبر بالتوابع فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحرير والمعلم (1) في الثوب ومسمار الذهب في الفص (2).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة هيئ الأن الفضة تابعة للإناء حتى دخلت في البيع تبعا فلا يكره كطراز الثوب (3).

أ، قوله: يجرجر⁽⁴⁾ في بطنه نار جهنم، بنصب الراء ورفعها، أما النصب بمعنى الجرجرة الترديد أي يرددها من جرجرة الفحل إذا ردد صوته في حنجرته، وأما الرفع بمعنى الجرجرة التصوت⁽⁵⁾.

ب، بابٌ⁽⁶⁾ مُضبَّبٌ: مشدرد بالضَّباب⁽⁷⁾ [جمع ضبَّة]⁽⁸⁾، وهي الحديدة العريضة التي يضبب بها على الاستعارة، ومنه: [وضبُب]⁽⁹⁾ أستانهُ بالفضة، إذا شدّها بها⁽¹⁰⁾.

مرَّة الشيءَ: إذا طلاه بماء الذهب أو الفضة وما تحت ذلك حديدٌ أو شبه، ومنه قولٌ: ممرَّة، أي: مُزخرفٌ (11).

سلم الباب: أوثقه بالمسمار، وهو وتد من حديد، وسَمَرَ بالتخفيف لغة يُقال: [باب](12) مسمر ومَسمورً (13).

^{(1) [}العلم] من (أ، ب).

⁽²⁾ المرغبتاني: الهداية، مصدر سابق، ج4، ص363 - 364.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد القنهام، مصدر سابق، ل382.

⁽⁴⁾ الجرجرة: صوت وقوع الماء في الجوف. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج4: ص125.

⁽⁵⁾ ينظر: النسفي، طلبة الطلبة؛ مصدر سابق، ج1، ص98.

^{(6) [}باب] ساقطة من (ب).

^{(7) [}بالضبط] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفين وردت [وضبت] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص304.

⁽¹¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص476.

⁽¹²⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من جميع النسخ. وهو ما أثبته من كتاب المغرب.

⁽¹³⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابق، ص259.

في الطحاوي: وكل إناء من غير الذهب والفضة فليس بمكروء، وكذا الأكل والشرب منه والانتفاع به بوجه من الوجوء للرجل والمرأة كالحديد والنحاس والصفر(1) والخشب وما أشبه ذلك مما يقع الانتفاع به(2).

أتحلية المصاحفأ

ه قوله: وَيُكُرُهُ التَّغْشِيرُ وَالنَّقُطُ فِي الْمُصْحَفِ⁽⁵⁾، لقول ابن مسعود فيشنه: جرّدوا القرآن ويروى جرّدوا المصاحف⁽⁴⁾، وفي التعشير⁽⁵⁾ [...]⁽⁶⁾، والنقط ترك التجريد، ولأن التعشير⁽⁷⁾ يخل بحفظ الآي، والنقط يحفظ عليه الإعراب اتكالاً فيكره، قالوا في زماننا لا بد للعجم من دلالة فترك ذلك إخلال في الحفظ وهجران القرآن فيكون حسنًا⁽⁸⁾.

في الزاد: قال مشايخنا رحمهم الله: هذا في زمانهم أما في زماننا النقط حسن، وإنه أمر لا بد منه للعجم، لأنه ليس في وسعهم معرفة الإعراب من غير دلالة؛ فكان في تركه تكليفهم ما ليس في وسعهم فيصير سببًا لهجران القرآن، وكان الشيخ أبو الحسن⁽⁹⁾ يقول: لا يكره كتابة تراجم السور على حسب ما جرت به العادة لما فيه من الإبانة عن معنى السور فكان بمنزلة [كتابة]⁽¹⁰⁾ التسمية في أوائل السور⁽¹¹⁾.

^{(1) [}الصفر] ساقط من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص282.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽⁴⁾ ينظر: الزيلعي، نصب الرابة، مصدر سابق، ج4، ص269.

^{(5) [}التعثير] من (أ).

^{(6) [}والمصحف] من (ب).

⁽أ) (التعثير) من (أ).

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص379.

⁽⁹⁾ ويقصد أبو الحسن الكرخي رحمه الله.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [كتبه] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل382.

قوله: وَلَا بَأْسَ بِتَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ⁽¹⁾، ونقش المسجد وزخرفته بماء الذهب، لما فيه من تعظيم بيت الله تعالى، وما ورد من النهي محمول على انه إذا قصد بذلك زينة الدنيا⁽²⁾.

ه قوله: وَلَا بَأْسَ بِتَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ⁽³)، لما فيه من تعظيمه وصار كنقش المسجد وتزيينه بماء الذهب، وقد ذكرناه من قبل⁽⁴⁾.

قوله: في المُصاحَفِ أن أي: في المكتوبات في المصحف، م، التَّغشِيرُ أن الفصل بين عشر آيات (7).

أأحكام قراءة القرآن

ي⁽⁸⁾، ولو مات رجل وأجلس وارثه على قبره من يقرأ القرآن عليه؛ قيل: بأنه يكره، والأصح أنه لا يكره، وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو نبت على قبره شوكة أو حشيش يكره قطع ذلك مادام رطبًا، لأنه قيل: مادام رطبًا يسبح فيستأنس الميت به، فالقراءة عند القبور تنفع، وينبغي لحامل القرآن أن يختم في كل⁽⁹⁾ أربعين يومًا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لابن عمر خبث: (اقرؤوا القرآن في أربعين يومًا) وقال أبو حنيفة خبيت: من قرأ القرآن في كل سنةٍ مرتين نقد أدى حقه، وعن محمد القراءة

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل382.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 240.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص379.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽أ) [التعثير] من (أ).

⁽⁷⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل.125.

^{(8) [}الباء] ساقط من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [ذلك] من (ب).

⁽¹⁰⁾ أخرجه الترمذي في سنته، عن عبد الله بن عسر، قال الترمذي: حديث حسن غريب، رقم الحديث: 2947، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف. الترمذي، منن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص197.

في المصحف أحب [إلي] (١)؛ ويستحب له أن يجمع أهله وولده عند الختم ويدعو لهم (٤).

في السراجية: قراءة القرآن عند القبور مكروه [عند أبي حنيفة] (3)، وعند محمد (4) رحمه الله لا، وعليه الفتوى (5).

[تحلية المساجد]

أ، قوله: وَنَقْشِ الْمَسْجِدِ وَالزُّخْزِفَةِ بِمَاءِ اللَّهْبِ⁽⁶⁾، الزخرفة التزيين.

في التهذيب: ولا بأس أن ينقش المسجد بالجص والساج⁽⁷⁾، وماء الذهب؛ والفضة، لا بأس دليل على أن المستحب غير؛، وهو الصرف إلى الفقراء، وعليه الفتوى(8).

[بناء المساجد في الأراضي المغصوبة]

ي، قال أبو يوسف رحمه الله: إذا غصب أرضًا فبناها مسجدًا أو حمامًا أو حانوتًا، فلا بأس بالصلاة في المسجد والدخول في الحمّام للاغتسال، وفي الحانوت للشراء، وليس له أن يستأجرها؛ وإن غصب دارًا فجعلها مسجدًا لا يسع لأحد أن يصلي فيه، ولا أن يدخله، وإن جعلها مسجدًا جامعًا لا يجمع فيه، وإن جعلها طريقًا ليس له أن

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل159.

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(4) [}محند] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ الأرشي، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص313.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽⁷⁾ الساج: شجر يعظم جدًّا ويذهب طولًا وعرضًا، وله ورق كبير يتغطى الرجل بورقة منه فتكنه من المطر، وله واتحة طبية تشابه واتحة ورق الجوز مع رقة ونعومة حكا، أبو حنيفة، وجمعها ساجات ولا ينبت إلا بالهند ويجلب منها إلى غيرها. الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج6، ص.49.

⁽⁸⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص283 - 284؛ وابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص45.

يمر بها، وعنه أيضًا: المكروه والشبهة إلى الحرام أقرب، وعن أبي يوسف رحمه الله في المكروه مثله وقال خلف ونصير: المكروه إلى الحلال أقرب، ويكره الجلوس في المسجد ثلاثة أيام للمأتم، ويجوز استعمال (أ) في غير المسجد للرجال وتركه أفضل، ولا بأس (2) بكتابة العلم لنفسه، ويكره بالأجرة، إلا عند الضرورة، وتكره الخياطة (5) فيه (4).

حكم دخول غير المسلمين المساجد

ه، ولا بأس بأن يدخل أهل الذمة المسجد الحرام، وقال الشافعي رحمه الله: يكره ذلك (5) وقال مالك رحمه الله: [يكره في] (6) كل مسجد؛ للشافعي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا المُمْرِكُونَ بَحِنَّ فَلَا يَعْرَبُوا المسجد الْحَرَامَ بِعَدَ عَامِهِمْ هَكَذَا ﴾ (التوبية: 28)، ولأن الكافر لا يخلو عن جناية لأنه لا يغتسل اغتسال يخرجه عنها والجنب يجتنب المسجد (7)، وبهذا يحتج مالك رحمه الله، والتعليل بالنجاسة عام فينظم المساجد كلها (8)، ولنا ما روي أن النبي ﷺ [/ 604] انزل وفيد ثقيف في مسجده وهم كفار (9)،

^{(1) [}استعمال] ساقطة من (1: ج).

^{(2) [}باس] ساقطة من (ب).

^{(3) [}الكتابة] من (ب).

⁽⁴⁾ الرومي، اليتأبيع، مصدر سابق، ل159.

⁽⁵⁾ ينظر: المارردي: الحاري الكبير، مصدر سابق، ج11، ص48.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ينظر: المارردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج14، ص335.

⁽⁸⁾ ينظر: القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن وشد (1408هـ)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، (تحقيق: محمد حجي)، ط2: ج1، ص409، دار الغرب الإسلامي، بيروت. والغرناطي، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري أبو عبد الله المراق المالكي (1416هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط1، ج1، ص464، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁹⁾ أخرجه أبو دارد في سننه، عن أوس بن حذيفة، قال الشيخ الألباني: ضعيف: باب نحزيب الفرآن، وقم الحديث: 1393. أبو داود: سنن أبي داود، مصدر سابق، ج2، ص55؛ أبو داود، سنن أبي دارد (تحقيق: الالبائي)، مصدر سابق، ج1، ص527.

ولأن [الخيث] (1) في اعتفاده فلا يؤدي إلى تلويث المسجد، والآية محمولة على الحضور استيلاء واستعلاء، أو طائفين عراة كما كان عادتهم في الجاهلية (2).

[في إخصاء البهائم]

قوله: وَيُكُرُهُ امْتِخْدَامُ الْخُصْيَانِ⁽³⁾، لأن الرغبة في استخدامهم حثّ الناس على هذا الصنيع وهو مثله محرمة (⁴⁾.

قوله: وَلَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْبَهَائِمِ وَ[إِنْزَاءُ] (أَ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ (أَ)، لأن في الأول منفعة للبهيمة (أَ) والناس، وصح أن النبي ﷺ ركب البغلة (أَ)، فلو كان هذا الفعل حراما لما ركبه لما فيه من فتح بابه (6).

[ولا يكره إخصاء اليهائم ولا إنزاء الحمير على الفرس، والفرس على الحمير، والا يكره إخصاء اليهائم ولا إنزاء الحمير على الفرس، والفرس كان له عشرة والكراهية المروية في الخبر لأجل الثوب لا لأجل الفعل، لأن الفرس كان له عشرة على رسول الله عليه السلام؛ فأحب النبي عليه السلام أن يستعملوا بإنزاء الفرس على الفرس؛ حتى يكثر ذلك، والدليل عليه أن رسول الله عليه السلام ركب البغل ولو كان مكروها لما ركبها فاتخذها] (11×10).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين رودت [الجنب] من جميع النسخ.

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص379 - 380.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص380.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [نزول] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(7) [}البهائم] من (ب).

⁽⁸⁾ قال صاحب نصب الراية: أخرجه البخاري ومسلم من حديث البراء بن عازب يلفظ (رأيت رسول الله على بغلته البيضاء)، رقم الحديث: 40. الزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج4، ص 270.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص380.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ينظر: العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج12، ص242 - 243.

ب، خَضَاهُ: نزع خُصيَهِ، [...] (1) يخصيهِ (2) خصاءً على فِعالٍ، فَقَال (3): والإخصاءُ في معناه خطأ، وأثنا الخصي كما جاء في حديث الشعبي على فعلٍ فقياش، وإن لم نسمعه، والمفعول خصيً على فعيلٍ، والجمع: خصيانً (4).

النَّزُوُ والنَّزُوانُ: الوثبُ.

م، خصاه: نزع خصيبه خصاءً وأنه منهي عنه، وجه التمسك ما ذكر في الهداية، وهذا الفعل لو كان حرامًا لما ركبه ولا ضحّاء لما فيه من فتح بابه إذ هو مُتبع⁽⁵⁾ لأمته.

[في قول العبد والصبى والفاسق]

في الزاد: ومن باع شيئًا ولم يخبر أن ذلك الشيء لغيره، فلا بأس بأن يشترى منه ويقبل قوله إنه له، وإن كان غير ثقة إلا أن يكون مثله لا يملك مثل ذلك الشيء وجب التنزه (7) منه (8).

ي، قوله: وَيَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ فِي الْهَدِيَّةِ وَالْإِذْنِ قَوْلُ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ وَالصَّبِيِّ ⁹، يريد [به] (10 إذا قال: إن هذا الشيء أهداه إليك فلان؛ يحل له أن يأكله ويتصرف فيه على أي وجه كان.

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين رردت [كما جاء] وساقطة من (ب، ج)، وهي زائدة.

^{(2) [}يخصيه] سأقطة من (ب).

^{(3) [}نقال] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابق، ص161 - 489.

⁽ق) أتبع من (ب، ج).

⁽⁶⁾ النسقي، المناقع، مصدر سابق، ل125.

^{(7) [}الشراء] من (ب).

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد النقها، مصدر سابق، ل383.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابن، ص240.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ؛ رهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

وكذلك إذا رأى رجلاً يبيع شيئًا، ويعلم المشتري [بأنه لغيره]⁽¹⁾، فقال له: أذِن لي صاحبه ببيعه فإنه يسعه أن بشتري ذلك [منه]⁽²⁾، ويطأها إن كانت جارية.

وكذلك لو قالت الجارية [لرجل]^{دد}: بعثني مولاي إليك هدية، قإنه بسعه أن يأخذها، ويشترط أن يكون المخبر عاقلاً⁴⁾.

قوله: وَلَا يَقْبَلُ فِي أَخْبَارِ اللَّهِ بَانَاتٍ إِلَّا قُولَ الْعَدْلَ⁽⁵⁾، فهذا الذي ذكره مثل الشهادة على مثل رؤية هلال شهر⁽⁶⁾ رمضان، ويقبل قول الواحد في نجاسة الشيء [وطهارته]⁽⁷⁾، وحله وحرمته، سواء كان مسلمًا أو كافرًا، والاثنان أولى، هكذا ذكره⁽⁸⁾ في عمدة المفتي⁽⁹⁾.

ه، قوله: وَيَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ فِي [الْهَدِيَّةِ] (10) وَالْإِذْنِ قَوْلَ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ وَالصَّبِيّ (11)، لأن الهدايا تبعث عادة على أيدي هؤلاء، وكذلك لا يمكنهم استصحاب الشهود على الإذن عند الضرب في الأرض والمبايعة في السوق، فلو لم يقبل قولهم يؤدي إلى الحرج.

وفي الجامع الصغير: إذا قالت جارية [لرجل](12): بعثني مولاي إليك هدية وسعه أن يأخذها لأنه لا فرق بين ما إذا أخبرت بإهداء المولى غيرها أو نفسها لما قلنا(13).

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل160.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(6) [}شهر] ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}ذكره] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل160.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الهدايا] من جميع التسخ.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹³⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص364.

قوله: و[...] أن يُقْبَلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ قَوْلَ الْقَاسِقِ، وَلَا يَقْبَلُ فِي أَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ إلَّا قول الْعَدُلُ (200) ووجه الفرق أن المعاملات يكثر وجودها [فيما] (4) بين أجناس (5) الناس، فلو شرطنا شرطًا زائدًا يؤدي إلى الحرج فيقبل قول الواحد فيها عدلاً كان أو فاسقًا كافرًا كان أو مسلمًا عبدًا كان أو حرًا ذكرًا كان أو أنثى دفعًا للحرج.

أما الديانات فلا يكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات، فجاز أن يشترط فيها زيادة شرط فلا يقبل إلا قول المسلم (6) العدل، لأن الفاسق منهم والكافر لا يلتزم الحكم، فليس له أن يلزم المسلم بخلاف المعاملات، لأن الكافر لا يمكنه المقام في ديارنا، إلا بالمعاملة ولا يتهيأ له المعاملة إلا بعد قبول قوله فيها فكان فيه ضرورة، ولا يقبل فيها فول المستور في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة خيف أنه يقبل قوله فيها جربًا على مذهبه أنه يجوز القضاء به، وفي ظاهر الرواية هو والفاسق سواء حتى يعتبر فيهما أكثر الرأي (7).

قال: ويقبل فيها قول العبد والحرّ والأمة إذا كانوا عدولاً، لأن عند العدالة الصدق راجح والقبول لرجحانه، فمن المعاملات ما ذكرناه، ومنها التوكيل، ومن الديانات الإخبار بنجاسة الماء حتى إذا أخبره مسلم مرضي لم يتوضأ به ويتيمم، ولو كان المخبر فاسقًا أو مستورًا تحرّى، فإن كان أكبر رأيه أنه صادق يتيمم ولا يتوضأ به، وإن أراق الماء ثم تيمم "كان أحوط ومع العدالة يسقط احتمال الكذب، فلا معنى للاحتياط بالإراقة.

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين وردت [لا] من (ب، ج).

^{(2) [}العدل] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240 - 241.

⁽⁴⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(5) [}أجناس] ساقطة من (ب).

^{(6) [}المعلم] من (ج).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص364 - 365.

^{(8) [}توضأ] من (ب).

أما التحرّي فمجرد ظن ولو كان أكبر رأيه أنه كاذب يتوضأ به ولا يتيمم لترجح جانب الكذب بالتحرّي، وهذا جراب الحكم، فأما في الاحتياط فيتيمم بعد الوضوء لما قلنا، ومنها الحل والحرمة إذا لم يكن فيه زوال الملك وفيها [...](1) تفاصيل وتفريعات لما ذكرناها في كفاية المنتهي (2).

أفي تلبية المناسبات

ومن دُعي إلى وليمة، أو طعام فوجد ثمة لعبًا، أو غناءً، فلا بأس بأن يقعد ويأكل، قال أبو حنيفة هيئ : ابتليت بهذا مرة [فصبرت] (أن) وهذا لأن إجابة الدعوة سنة، قال عليه الصلاة والسلام: (من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم) أنا، فلا يتركها لما اقترنت به البدعة من غيره كصلاة الجنازة واجبة الإقامة، وإن حضرتها إنياحة أنا، فإن قدر على المنع منعهم، [[وإن لم يقدر عليه يصبر، وهذا إذا لم يكن مقتدى [به] أنا، فإن كان [مقتدى] أن ولم يقدر على منعهم] (أنا يخرج ولا يقعد، [أ/ 605] لأن في ذلك شين الدين وفتح باب المعصية على المسلمين؛ والمحكي عن أبي حنيفة هيئ في الكتاب كان قبل أن يصير مقتدى [به] أنا، ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وإن لم يكن مقتدى، لقوله تعالى: ﴿ فَلَا نَقُعُدُ بَعَدُ اللّهِ صَرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظّائِمِينَ ﴾

 ^{(1) [}تعریف] من (ب).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص365.

⁽³⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ أخرجه ابن حبان في صحيحه، عن أبي هريرة، قال الشيخ شعب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشبخين، رقم الحديث: 5304، باب الأمر بإجابة الدعوة إذا دعي المرء إليها. ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج12، ص116؛ أحمد بن حبل، مسند أحمد بن حبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص3192.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [مناحة] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إلا] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

. (الأنعام: 68)، وهذا كله بعد الحضور، [ولو علم قبل الحضور] (1) لا يحضره؛ لأنه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما إذا هجم عليه؛ لأنه قد لزمه، ودلّت المسألة على أن الملاهي كلها حرام (2) حتى التغني بضرب القصب، وكذا قول أبي حنيفة ابتليت؛ لأن الابتلاء بالمحرم يكون (3).

أفي الاستماع للملاهي

في الكبرى: استماع صوت الملاهي كلها كالضرب بالقصب وغير ذلك حرام؛ لأنه من الملاهي، وقد قال عليه السلام: (استماع صوت الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر)⁽⁴⁾، وهكذا خرج على وجه التشديد لعظم الذنب؛ إلا أن يسمع بغتة فيكون معذورًا، والواجب أن يجتهد ما أمكنه حتى لا يسمع، لما روي أن النبي يَخِيَّة (أدخل أصبعيه في أذنيه)⁽⁵⁾، ولا بأس بأن يكون ليلة العرس ويضرب للشهرة وإعلان النكاح، ولو أظهر الرجل الفسق في داره ينبغي أن يتقدم إليه أبلاء⁽⁶⁾ للعذر، فإن كف لم يتعرض له لأنه ترك، وإن لم يكف فالإمام بالخيار: إن شاء حبسه وإن شاء أدبه مياطًا، وإن شاء أزعجه عن داره، لأن الكل يصلح للتعزير (7x⁸⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(2) [}حرام] ساقط من (ج).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص365.

⁽⁴⁾ لم أعثر على نص الحديث في كتب التخريج، ولكن ذكره صاحب نيل الأوطار من حديث أبي هريرة (استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر)، باب ما جاء في آلة اللهود الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (1973)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، ج8، ص264، دار الجيل، بيروت.

 ⁽⁵⁾ أخرجه ابن ماجه في سننه، عن مجاهد، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 1901، باب الغناء والدف. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج1، ص613؛ أبي دارد، سنن أبي دارد (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص434.

^{(6) [}أولًا] من (ب، ج).

^{(7) [}التعذر] من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص306 - 308، وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص112.

[النظر إلى الأجنبية]

ه، ولا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ مِن الْأَجْنَبِيَةِ إِلَّا إِلَى وَجْهِهَا وَكُفَّيْهَا (4)، لقوله تعالى:
﴿ وَلَا يَبُعِكَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَاظَهَ رَعِتُهَا ﴾ (النور: 31)، قال علي (5) وابن عباس شخه:
ما ظهر منها الكحل والخاتم، والمراد موضعهما وهو الوجه والكف، كما أن المراد بالزينة المذكورة مواضعها، ولأن في إبداء الوجه والكف ضرورة لحاجتها إلى المعاملة مع الرجال أخذًا وإعطاء والجلوس (6) وغير ذلك، وهذا تنصيص على أنه لا يباح النظر إلى [قدميها، وعن أبي حنيفة شخ أنه يباح [لأن فيه بعض الضرورة، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يباح] (5) النظر إلى] (8) ذراعيها أيضًا لأنه قد يبدو منها عادة (9).

قُولُه (10): وإِنْ (11) كَانَ لَا يَأْمَنُ (12) الشَّهْوَةَ لَا يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ (13)، لقوله عليه

⁽l) [له] ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}السعودة] من (ب، ج).

⁽³⁾ الأرشي: الغثاري السراجية، مصدر سابق، ص330.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(5) [}علي] ساقطة من (ج).

^{(6) [}الجلوس] ساقط من (ب: ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص368.

^{(10) [}نوله] ساقط من (ب).

^{(11) [}ومن] من (ب).

⁽¹²⁾ إياس] من (ج).

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

الصلاة والسلام: (من نظر إلى محاسن امراة اجنبية عن شهوة صب في عينيه الآنك (1) يرم القيامة)(2)، فإذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحرزًا عن المحرم، وقوله لا يأمن (3) بدل على أنه لا يباح إذا شك في الاشتهاء كما إذا علم أو كان أكبر رأيه ذلك، ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفيها، وإن كان يأمن الشهوة لقيام المحرم وانعدام الضرورة والبلوى بخلاف النظر؛ لأن فيه بلوى، والمحرم قوله عليه الصلاة والسلام: (من مس كف امرأة ليس منها بسبيل وضع على كفه جمر يوم القيامة)(4)، وهذا إذا كانت شابة تشتهي، أما إذا كانت عجرزًا لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها لانعدام خوف الفتنة، وقد روي أن أبا بكر هيث كان يدخل بعض القبائل التي يدها لانعدام خوف الفتنة، وقد روي أن أبا بكر هيث كان يدخل بعض القبائل التي عجوزًا لتمرضه، وكان يصافح العجائز، وعبد الله بن الزير (6) فيث استأجر عجوزًا لتمرضه، وكانت تغمز رجله وتفلي رأسه، وكذا إذا كان شيخًا يأمن على عمو وعليها لما قلنا، وإن كان (7) لا يأمن عليها لا تحل مصافحتها لما فيه من النعريض نفسه وعليها لما قلنا، وإن كان الأمن عليها لا تحل مصافحتها لما فيه من النعريف

⁽¹) [الافك] من (ب).

⁽²⁾ العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، وقم الحديث: 949، ج2، ص225، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، وقم الحديث: 14، ج4، ص239.

⁽³⁾ لا بأس من ب.

⁽⁴⁾ قال صاحب الدراية: لم أجد هذا الحديث، وقال صاحب نصب الرابة: غريب. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، رقم الحديث: 949، ج2، ص225، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، رقم الحديث: 15 ج4، ص240.

^{(5) [}كان] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد كنيته أبو بكر ويقال أبو خبيب أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق حملت به بمكة وخرجت مهاجرة إلى المدينة وهي حامل بعبد الله بن الزبير فلما دخلت المدينة نزلت قباء فولدته وأنت به رسول الله على ووضعته في حجره فدعا رسول الله على بتمرة فمضغها وحنكه بها فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله على ثم دعا له وبرك عليه وهو أول مولود ولد في الإسلام من المهاجرين المدينة؛ قتله الحجاج بن يوسف يوم الثلاثاء لمسيم عشرة ليلة خلت من شهر جمادى الآخرة في المسجد سنة 72هـ، وقد قبل أول سنة 73هـ، البستى، الثقات، مصدر سابق، ج3، ص212.

^{(7) [}كان] سانط من (أ).

للفتنة، والصغيرة إذا كانت لا تشتهي يباح مشها والنظر إليها لعدم خوف الفتنة (أ.

م، قوله: إلّا لِحَاجَةٍ، بأن دُعي إلى أداء الشهادة، أو كان حاكمًا ينظر بتوجيه الحكم عليها بإقرارها أو بالشهادة (2).

[ما يباح من النظر]

ه قوله: وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْكُمْ (أَ عَلَيْهَا، وَلِلشَّاهِدِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْهَدُ (أَ) عَلَيْهَا أَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيْ (أَء)، للحاجة إلى إحياء حقوق الناس بواسطة القضاء وأداء الشهادة، ولكن (أَ يَبْغي أَن يقصد به أداء الشهادة، أو الحكم عليها لاقضاء الشهوة وتحرزًا عما يمكنه التحرز عنه وهو قصد القبيح، وأما النظر لتحمل الشهادة إذا اشتهى قبل يباح، والأصح أنه لا يباح، لأنه يوجد من لا تشنهى فلا ضرورة بخلاف حالة الأداء، ومن أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس بأن ينظر إليها وإن علم أنه يشتهيها، لقوله عليه الصلاة والسلام فيه (أ): (أبصرها فإنه (8) أحرى أن يودم (1) بينكما) (10)، ولأن مقصوده إقامة السنة لا قضاء الشهوة (11).

⁽¹⁾ المرغبناني، الهذاية، مصدر سابق، ج4، ص368.

⁽²⁾ التسفى، المناقع، مصدر سابق، ل-126.

^{(3) [}شهد] من (ب، ج).

^{(4) [}الشهادة] من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري؛ مصدر سابق، ص241.

^{(6) [}لكن] ساقطة من (ب).

^{(7) [}نيه] سانطة من (ب).

^{(8) [}نانها] من (أ).

^{(9) [}تردم] من (أ).

⁽¹⁰⁾ أخرجه الترمذي في سته، عن المغيرة بن شعبة، قال الترمذي: حديث حسن، رقم الحديث: 1087، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص 397.

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص369.

م، وتوله: زينجُوزُ لِلطَّبِيبِ⁽¹⁾، هذا إذا كان⁽²⁾ لم يقدروا على امرأة تعلم ذلك⁽³⁾ ويخافون أن تهلك، أو يصيبها [بلاءً]⁽⁴⁾، أو وجع، وينبغي أن تستركل شيء إلا في موضع تلك الجراحة (5).

ه، قوله: رَيَجُوزُ لِلطَّبِبِ أَنْ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ الْمَرْضِ مِنْهَا (6)، للضرورة، ويتبغي أن يعلم أمرأة مداواتها، لأن نظر الجنس إلى الجنس أسهل، فإن لم يقدر فليستر كل عضو منها سوى موضع المرض؛ ثم ينظر ويغض بصره ما استطاع لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها فصار كنظر الخافضة (7) والختان، وكذا يجوز للرجل النظر إلى موضع الاحتقان من الرجل لأنه مداواة، ويجوز للمرض، وكذا (8) للهزال (9) الفاحش على ما روى عن أبى يوسف رحمه الله لأنه أمارة المرض (10).

قوله: وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ جَمِيعَ بَدَنِهِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ (¹¹)، لقوله عليه الصلاة والسلام: (عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبته)(¹²⁾، ويروى (ما دون سرته إلى

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(2) [}كان] ساقط من (أ).

^{(3) [}ذلك] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل126.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 241.

 ^{(7) [}الحاقثة] من (أ، ب). والخافضة: هي الخاتئة للنساء. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج7، ص146.

^{(8) [}ركذا] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁹⁾ الهزال: الضعف من شدة المرض، مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص892.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص369.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽¹²⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه على الصحيحين بلفظ، عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، قال يختج: (ما بين السرة إلى الركبة عورة)، قال الذهبي في التلخيص: أظنه موضوعا، رقم الحديث: 6418 باب ذكر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج3، ص657.

ركبته حتى يجاوز ركبته) (1)، ويهذا ثبت أن السرة ليست بعورة، خلافًا لما يقول أبو عصمة (2) والشافعي رحمه الله (4)، عصمة (2) والشافعي رحمه الله (4)، والمركبة عورة، خلافًا لما قاله الشافعي رحمه الله (4)، والفخذ عورة خلافًا لما يقوله أصحاب الظواهر (5)، وما دون السرة إلى منبت الشعر عورة خلافًا لما يقوله الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الكماري (7)(5) رحمه الله تعالى

(1) قال العسقلاني: لم أعثر على نص الحديث؛ وقال الزيلعي: أخرجه الدارقطني عن أبي أبوب، وهو حديث غريب، باب شروط الصلاة، رقم الحديث: 2. الزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج1، ص122.
 ص297؛ والعسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج1، ص122.

(2) وهو: أبو عصمة نوح بن أبي مريم واسمه يزيد بن جعونة الجامع المروزي، يروي عن الزهري ومقاتل بن حيان أبي بسطام، لقب بالجامع، لأنه أول من جمع الفقه عن أبي حنيفة، وقبل: إنه كان جامعا بين العلوم وكان له أربعة مجالس: مجلس الأثر، ومجلس لأقاويل أبي حنيفة، ومجلس النحو، ومجلس الأشعار، مات سنة 173هـ، وكان حينها على قضاء مرود القرشي؛ الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص258.

 (3) دليلهم حديث: (عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبته)، أما حكم المسألة فقي عورة الرجل خمسة أرجه:

الأول: وهو الصحيح المنصوص أنها ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة من العورة، قال الشيخ أبو حامد نص الشافعي على أن عورة الحر والعبد ما بين سرته وركبته وأن السرة والركبة ليسنا عورة.

والثاني: أنهما عورة.

والثالث: السرة عورة دون الركبة.

والرابع: الركبة عورة دون السرة.

والخامس: أنَّ العورة هي القبل والدبر فقط وهو شاذ.

ينظر: النوري، المجموع، مصدر سابق، ج3، ص168؛ والنوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج1، ص283.

(4) دليل الشافعية: ما اخرجه مسلم في صحيحه: عن عائشة (كان رسول الله مخطعها في يتها كاشفا عن فخذيه أو ساقيه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحال...الحديث، باب فضائل عثمان عشف: رقم الحديث: 2401. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج4، ص 170.

(5) ينظر: ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري أبو محمد، المحلى، (نحقيق: لجنة إحياء التراث العربي)، ج3، ص210 - 211، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(6) [البخاري] من (أ)، [الكمادرري] من (ب: ج).

(7) هو: محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري، تفقه عليه القاضي أبو على النسفي، والإمام الحاكم عبد الرحمن بن محمد الكانب، قال الحاكم: في تاريخ نيسابور ورد نيسابور وأقام بها معتمدًا فيه العادة، لأنه لا معتبر بها مع النص بخلافه، وقد روى أبو هريرة ولله [أ/ 606] عن النبي هي أنه قال: الركبة من العورة (أ)، وأبدى الحسن بن علي هيت سرته فقبلها أبو هريرة الله ، وقال في لجرهد (أ): (وار فخذك أما علمت أن الفخذ عورة) (أ)، ولأن الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والمبيح في قولهما، ومثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة أخف منه [في الفخذ، وفي الفخذ لخف منه] (أ) في السوأة حتى أن كاشف الركبة ينكر عليه برفق، وكاشف الفخذ يعنف عليه، وكاشف السرأة يؤدب إن لج، وما يباح إليه للرجل (أ) من الرجل يباح المس، لأنهما فيما ليس بعورة سواء (أ).

في الزاد: الركبة من العورة عندنا، وعند الشانعي رحمه الله ليست من العورة، والصحيح قولنا: لقوله عليه الصلاة والسلام: (الركبة من العورة)(^{8,77)}.

متفقها ثم قدمها حاجا فحدث بها وكتب ببخارى في سنة 359هـ، وعقد له مجلس الإملاء ومات يبخارى بوم الجمعة لست بقين من شهر رمضان سنة 381هـ، وهو ابن ثمانين سنة وحمه الله تعالى. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص107 - 108.

 ^{[1] [}من العورة] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ جرهد بن خويلد الأسلمي، مكن الصفة وشهد الحديبية. الأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج1، ص353.

⁽³⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن جرهد، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2795، باب ما جاء أن الفخذ عورة. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص110 أبو دارد، سنن أبي دارد (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص70.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(5) [}للرجل] ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ المرغينائي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص369.

⁽⁷⁾ اخرجه الدارقطني في سنه، عن على بن أبي طالب، قال: ضعيف، رقم الحديث: 4، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها. الدارقطني، على بن عمر أبو الحسن البغدادي (1966م)، سنن الدارقطني، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني)، ج1، ص230، دار المعرفة، يبروت.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل383.

أفيما يخص النظر من الرجل والمراة]

قوله: وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَيه مِنْهُ أَا، إذا أمِنت الشهوة لاستواء الرجل والمرأة في النظر إلى ما ليس بعورة كالثياب والدواب، وفي كتاب الخنثى من الأصل أن نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه، لأن النظر إلى خلاف الجنس أغلظ، فإن كان في قلبها شهوة، أو أكبر رأيها أنها تشتهي، أو شكّت في ذلك يستحب لها أن تغض بصرها، ولو كان الناظر هو الرجل إليها وهو بهذه الصفة لم ينظر، وهذا إشارة إلى التحريم.

وجه الفرق أن الشهوة عليهن غالبة وهو كالمتحقق اعتبارًا، فإذا اشتهى الرجل كانت المشهوة موجودة (2) في الجانبين، ولا كذلك إذا اشتهت المرأة، لأن المشهوة غير موجودة (3) في جانبه حقيقة واعتبارًا فكانت من جانب واحد والتحقق من الجانبين في الإفضاء إلى المحرم أقوى من التحقق في جانب واحد (4).

قوله: وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى مَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتْظُرُ إِلَيه مِنَ الرَّجُلِ (5)، لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالبًا كما في نظر الرجل إلى الرجل، وكذا الضرورة قد تحققت إلى الانكشاف فيما بينهن؛ وعن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى محارمه، بخلاف نظرها إلى الرجل لأن الرجال يحتاجون إلى زيادة الانكشاف للاشتغال بالأعمال والأول أصح (6).

في الزاد: باعتبار معنى المجانسة، ولهذا تغسل المرأة المرأة بعد موتها، كما يغسل الرجل الرجل، والعرف(7) الظاهر(8) في جميع البلدان بناء الحمامات للنساء وتمكينهن

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت أغير} من جميع النسخ وهي زائدة، والصحيح ما أثبته من الهداية.

^{(3) [}موجودة] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص369 - 370.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص370.

^{(7) [}الفرق] من (ب).

^{(8) [}الظاهر] ساقط من (ب).

ِ من دخولها دليل على صحة ما قلنا⁽¹⁾.

ه، قال: وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ أُمَتِهِ الَّتِي تَحِلُ لَهُ وَمِنْ زَوْجَتِهِ إِلَى فَرْجِهَا⁽²⁾، وهذا إطلاق في النظر إلى سائر بدنها عن شهوة وغير شهوة، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: (غض بصرك إلا عن أمتك وامرأتك)⁽³⁾، ولأن ما فوق ذلك من [المن]⁽⁴⁾ والغشيان مباح فالنظر أولى، إلا [أن الأولى]⁽⁵⁾ أن لا ينظر إلى كل واحد منهما إلى عورة صاحبه، لقوله عليه الصلاة والسلام: (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ما استطاع ولا يتجردان تجرد العير)⁽⁶⁾، ولأن ذلك يورث النسيان لورود الأثر، وكان ابن عمر شيئين يقول: الأولى أن ينظر فيكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة (7).

ي⁽⁸⁾، ويباح للرجل أن ينظر إلى [عين]⁽⁹⁾ فرج امرأته ومملوكته، وإلى فرج نفسه! لأن الاستمتاع أبلغ من النظر، وليس ذلك من الأدب، وقال أبو يوسف رحمه الله في الإملاء: سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته، وهي تمس فرجه؛ لكي تتحرك إليه، فقال: لا بأس بذلك، وأرجو أن يعظم له الأجر، ولا يحل له أن يأتيها من الدبر،

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاه، مصدر سابق، ل384.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽³⁾ لم أجد الحديث بهذا اللفظ. أخرجه أبو دارد في سنه، عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، قال رسول الله ﷺ: (احفظ عورتك إلا من زرجتك أو ما ملكت يمينك)، قال الشيخ الألباني: حسن، رقم الحديث: 4017، باب ما جاء في النعري. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج4، ص4015. صودر سابق، ج4، ص72.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت [المسيس] من جميع التسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

 ⁽⁶⁾ أخرجه أبن ماجه في سننه، عن عتبة السلمي، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 1921،
 باب التستر عند الجماع. أبن ماجه، سنن أبن ماجه، مصدر سابق، ج1، ص618.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص370.

^{(8) [}الياء] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

إلا عند أصحاب الظواهر⁽¹⁾، وهو خلاف إجماع الصحابة⁽²⁾، وقال النبي ﷺ: (من أتى حائضًا أو امرأة في دبرها فهو كافر بما أنزل على محمد ﷺ: (طبعة المراة ا

[ما ينظر من المحارم]

ه، قوله: وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ إِلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَالطَّدْرِ وَالسَّاقَيْنِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى ظَهْرِهَا وَيَطْبَهَا وَفَجْلِها فَ، والأصل فِيه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهْرَ مِنْهَا وَيُطْبَهِ وَيَعْرُفِنَ عَلَى جُنُوبِينٌ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لَا عَلَهْ مَر مِنْهَا وَيُصَرِّينَ يِحْمُرُونَ عَلَى جُنُوبِينٌ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهْمَ وَمِنْهَا وَيُصَرِّينَ يَحْمُرُونَ عَلَى جُنُوبِينٌ وَلَا يُبْدِينَ وَيَنْتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهْمَ وَمِنْهَا وَيُصَرِّينَ إِنْهَا اللّهِ وَالْمَوْدِ وَالْمَالِقُونِهِ وَالْمَوْدُ وَاللّهُ أَوْلَا الْهِرْفِيقِينَ أَوْ مَا مَلَكُتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ النَّورِ: 31)، والمراد والله أعلم مواضع الزينة، وهي ما ذكر في الكتاب فَنَ الزينة، بخلاف الظهر والفخذ والبطن، لأنها و [العنق] في والقدم، لأن كل ذلك موضع الزينة، بخلاف الظهر والفخذ والبطن، لأنها ليست مواضع الزينة، ولأن البعض يدخل على البعض من غير استئذان واحتشام ليست مواضع الزينة، ولأن البعض يدخل على البعض من غير استئذان واحتشام ليست مواضع الزينة، ولأن البعض يدخل على البعض من غير استئذان واحتشام الميست مواضع الزينة، ولأن البعض يدخل على البعض من غير استئذان واحتشام الميس من غير استئذان واحتشام الميناء والمؤلِد الله المناه واحتشام المناه واحتشام المؤلِد الله المناه والمؤلِد المؤلِد المؤلِد المؤلِد المؤلِد اللهُ المؤلِد المؤلِ

⁽¹⁾ ابن حزم، المحلى، مصدر سابق، ج10، ص69. (وانفقوا على أن الحائض لا تصلي ولا تصوم أيام حيضها، ولا يطؤها زوجها في فرجها، ولا في دبرها). ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري أبو محمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، ج1، ص23، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽²⁾ ينظر: علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص332.

 ⁽³⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن أبي هريرة، رقال: الحديث ضعيف، رقم الحديث: 135، باب
 ما جاء في كراهية إنيان الحائض. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج1، ص242 243

⁽⁴⁾ الرومي؛ اليتابيع، مصدر سابق، ل159.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(6) [}الأصل] من (ب، ج)،

⁽⁷⁾ حرف الباء من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العين] من جميع النسخ.

. والمرأة في بيتها في ثباب مهنتها عادة فلو حرم النظر إلى هذه المواضع أدى إلى الحرج، وكذا الرغبة تقل للحرمة المؤبدة [فقلما تشتهي بخلاف ما وراءها لأنها لا تنكشف عادة، والمحرم من لا تجوز] (أ) المناكحة بينه وبينها على التأبيد بنسب كان أو بسبب كالرضاع والمصاهرة لوجود المعنيين فيه، وسواء كانت المصاهرة بنكاح أو سفاح في الأصح لما بينا (أ).

في الزاد، قوله: وَلَا بَأْمَن أَنْ يَمَشَ مَا يَجُوزُ [لَهُ] (أَنَّ يَنْظُرُ إِلَيه مِنْهَا (أُنَّ لَمَا روى أن النبي يَثَيِّةُ كان يقبل رأس فاطمة ﴿ يَنْهَا، ويقول: أجد منها ربح الجنة (أَنَّ).

هر⁽⁶⁾، لتحقق الحاجة إلى ذلك في المسافرة وقلة الشهوة للمحرمية، بخلاف وجه الأجنبية وكفها حيث لا يباح المس، وإن أبيح النظر لأن الشهوة متكاملة، إلا إذا كان يخاف عليها أو على نفسه الشهوة، فحينئذ لا ينظر ولا يمس لقوله عليه الصلاة والسلام: (العينان تزنيان وزناهما النظر واليدان تزنيان وزناهما البطش)⁽⁷⁾.

وحرمة الزنا بذوات المحارم أغلظ فيجتنب، ولا بأس والمسافرة بهن، لقوله على المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها إلا ومعها زوجها أو ذو رحم محرم

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص370.

 ⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل384.

^{(6) [}الهاء] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ أخرجه الإمام أحمد في مسند، عن أبي هريرة، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناد، صحيح على شرط مسلم، رقم الحديث: 8507، باب زنا الجوارح درن الفرج. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل أحمد بن حنبل مسند الإمام أحمد بن حنبل رتحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص4108. وأخرجه اليهقي في سنه، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 13289، باب تحريم النظر إلى الأجنبات من غير سبب مبيح. البيهقي، من البيهقي، الكبرى، مصدر سابق، ج7، ص89.

منها)(أ)، وقوله عليه الصلاة والسلام: (ألا لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل فإن ثالثهما الشيطان)(2)، والمراد⁽⁵⁾ [إذا لم](4) يكن محرمًا، فإن احتاجت إلى الإركاب والإنزال، فلا بأس أن يمسها من وراء ثبابها ويأخذ ظهرها وبطنها دون ما تحتهما إذا أمنا الشهوة، فإن خافها(5) على نفسه، أو عليها متيقنًا، أو ظنًّا، أو شكًّا، فليجتنب⁽⁶⁾ ذلك بجهده، ثم إن أمكنها الركوب بنفسها يمتنع عن ذلك أصلاً، وإن لم يمكنها يتكلف بالثباب كيلا تصيبه حرارة عضوها، وإن لم يجد الثباب [أ/ 607] يدفع (7) الشهوة عن قلبه بقدر الإمكان (8).

[النظر إلى الإماء]

قوله: رَ[...]⁽⁹⁾ يَنْظُرُ الرُّجُلُ مِنْ مَعْلُوكَةِ غَيْرِهِ إِلَى مَا [...]⁽¹⁰⁾ يَجُوزُ [لَهُ] أَنْ يَنْظُرَ ⁽¹¹⁾

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ (بومين)، رقم الحديث: 1139، باب مسجد بيت المقدس، البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص400. وأخرجه ابن ماجه في سننه، عن أبي سعيد، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2898، باب المرأة تحج بغير رئي. ابن ماجه، سنن أبن ماجه، مصدر سابق، ج2، ص968، أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص73.

⁽²⁾ أخرجه الإمام أحمد في مستده، عن عبد الله بن عامر، قال الشيخ شعب الأرنازوط: صحيح لغيره، رقم الحديث: 15734، باب لا يخلو رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان. أحمد بن حنيل، مسند الإمام أحمد بن حنيل، مسند الإمام أحمد ابن حنيل، مسند الإمام أحمد ابن حنيل (تحقيق: الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج3، ص4751.

^{(3) [}المرأة] بن (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين وردت [أن] من (ب).

^{(5) [}خاف] من (ب).

^{(6) [}نتجنب] من (أ، ب).

⁽⁷⁾ إيمنع من (ب)،

⁽⁸⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص371.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لا] من (ب، ج) وهي زائدة.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين وردت [لا] من (ب، ج) وهي زائدة.

^{(11) [}أن ينظر] ساقطة من (أ).

إليه مِنْ ذَوَاتِ مَخَارِمِهِ⁽¹⁾؛ لأنها تخرج لحوائج مولاها وتخدم أضيافه، وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الأجانب كحال المرأة داخلة في حق محارم [الأقارب]⁽²⁾، وكان عمر خيث إذا رأى جارية [متقنعة]⁽⁶⁾ علاها بالدرّة، وقال: ألقي عنك⁽⁴⁾ الخماريا دفار⁽⁵⁾ أنتشبهين بالحرائر⁽⁶⁾، ولا يحل النظر إلى بطنها وظهرها خلافًا لما يقوله محمد بن مقاتل⁽⁷⁾ رحمه الله: أنه يباح إلا إلى ما دون السرة والركبة، لأنه لا ضرورة كما⁽⁸⁾ في المحارم، بل أولى لقلة الشهرة فيهن، وكما لها في الإماء ولفظة المملوكة تنتظم المديرة والمكاتبة وأم الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبة عند أبي حنيفة شخت على ما عرف، فأما الخلوة بها والمسافرة فقد قيل يباح كما في المحارم، وقد قيل لا يباح لعدم الضرورة [فيهن]⁽⁶⁾، وفي الإركاب والإنزال اعتبر محمد رحمه الله في الأصل الضرورة فيهن، وفي ذوات المحارم مجرد الحاجة ⁽¹⁰⁾.

في السراجية: للأمة أن تسافر [فوق](⁽¹⁾ ثلاثة أيام بلا محرم على رواية الكتاب، والفتوى على أنه يكره في زماننا(⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص241.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين وردت [متنقبة] من جميع النسخ.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [عليك] من (ج).

⁽⁵⁾ دفار: يقال للأمة يا دفارٍ بكسر الراء أي دفرة منتنة. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص 218.

⁽⁶⁾ ينظر: السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (1418هـ)، تفسير السمعاني تفسير الوطن، الفرآن، (تحقيق: ياسر بن إبراهبم وغنيم بن عباس بن غنيم)، ط1، ج4، ص307، دار الوطن، الرياض،

^{(7) [}مقائل] ساقط من (ب)،

^{(8) [}كما] ساقطة من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميم النسخ.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابق، ج4، ص371.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹²⁾ الأرشى، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص336.

ه، قوله: وَلا بَأْسَ أَنْ يَمَسُ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الشِّرَاءَ وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ (1)، كذا ذكره في المختصر (2)، وأطلق أيضًا في الجامع الصغير ولم يفصل، وقال مشايخنا رحمهم الله: يباح النظر في هذه (5) الحالة، وإن اشتهى للضرورة، ولا يباح (4) المش إذا اشتهى أو كان أكبر رأيه ذلك، لأنه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة. قال: وإذا حاضت الأمة لم تعرض في إزار واحد، ومعناه بلغت وهذا لما بينا أن الظهر والبطن منها عورة، وعن محمد رحمه الله أنها إذا كانت تشتهي ويجامع مثلها فهى كالبالغة لا تعرض في إزار واحد لوجود الاشتهاء (5).

قوله (6): وَالْخَصِيُ فِي النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنَبِيْةِ كَالْفَحْلِ (7)، لقول عائشة شخا: الخصي مثله فلا يبيح ما كان حرامًا قبله؛ ولأنه فحل يجامع (8)، وكذا المجبوب (19)؛ لأنه يسحق (10) الخصي مثله (11) وينزل، وكذا المخنث في الرديء من الأفعال لأنه فحل فاسق.

والحاصل: أنه يؤخذ فيه بمحكم كتاب الله تعالى المنزل فيه، والطفل الصغير (12) مستثنى بالنص (13).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص 241.

^{(2) [}المحيط] من (ب).

^{(3) [}هذه] ساقطة من (ب).

^{(4) [}يباح] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ المرغبتاني، الهذابة، مصدر سابق، ج4، ص371 - 372.

^{(6) [}توله] ساقط من (ب، ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 241.

^{(8) [}يجامعها] من (ب).

⁽⁹⁾ المجبوب: الخصي الذي قد استؤصل ذكره وخصياء. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001)، تهذيب اللغة: (تحقيق: محمد عوض مرعب)، ط1، ج10، ص272، دار إحياء التراث العربي، يروت.

^{(10) [}يستحن] من (أ، ب).

^{(11) [}الخصي مثله] ساقطة من (أ، ج).

^{(12) [}الصغير] ساقط من (ب).

⁽¹³⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص372.

· [نظر المملوك إلى سيدته]

قوله: وَلَا يَجُوزُ لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَنْظُرُ مِنْ سَيِّدَتِهِ إِلَّا إِلَى مَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَنْظُرُ إِلَيهِ مِنْهَا (أَ)، وقال مالك رضي الله تعالى عنه: هو كالمحرم (2)، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله: لقوله تعالى: ﴿أَوْمَامَلَكُتْ أَيْمَنْهُنَّ ﴾ (النور: 31)، ولأن الحاجة متحققة للدخول عليها من غير استئذان (3).

ولنا أنه فحل غير محرم ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة، لأنه يعمل خارج البيت، والمراد بالنص الإماء، قال سعيد والحسن (⁶⁾ وغيرهما: لا تغرنكم سورة النور فإنها نزلت في الإناث دون الذكور (⁵⁾.

قوله (أ): وَيَعْزِلُ عَنْ أَمْتِهِ بِغَيْرٍ إِذْنِهَا، وَلَا يَعْزِلُ عَنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا (أَ)، لأنه عليه الصلاة والسلام نهى العزل عن الحرة إلا بإذنها، وقال لمولى الأمة: (اعزل عنها إن شئت) (8)، ولأن الوطء حق الحرة قضاء للشهرة، وتحصيلاً للولد ولهذا (9) تخير في الجبّ والعنة ولا حق للأمة في الوطء فلهذا لا ينقض حق الحرة بغير إذنها ويستبدّ به المولى (10).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

 ⁽²⁾ ألعدوي، على الصعيدي المالكي (1412هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني،
 (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، ج2، ص598، دار الفكر، بيروت.

 ⁽³⁾ البجيرمي: سليمان بن عمر بن محمد، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، ج3، ص326، المكتبة الإسلامية، دبار بكر، تركيا.

⁽⁴⁾ ويقصد بـ (سعيد بن جبير)، والحسن البصري،

⁽⁵⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج4، ص372.

^{(6) [}قوله] ساقطة من (ب: ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁸⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن جابر، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2173، باب ما جاء في العزل. أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص218.

^{(9) [}رليذا] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص372.

في الكبرى: رجل عزل عن امرأنه بغير إذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان، وظاهر جواب الكتاب أنه لا يسعه، وذكر هنا أنه يسعه لسوء هذا الزمان، ولو عالجت في إسقاط الولد لا تأثم ما لم يستبن شيء من خلقه، لأن ما لم يستبن شيء من خلقه لا يكون ولذًا(1).

في فوائد الجامع الصغير: رجل تزوج أمة (2) فالإذن في العزل إلى المولى، وهذه المسألة تبتنى على جواز العزل عند عامة العلماء خلافًا لبعض الناس، لما روي عن النبي في إنه سئل عن العزل فقال: (تلك الموزودة الصغرى) (أ)، وجه قول عامة العلماء ما روي عن ابن مسعود هيك أنه سئل عن العزل فقال: لو أخذ الله ميثاق نسمة (4) من صلب رجل فهو خالقها، وإن صبها على صخرة [إن شئتم فاعزلوا] (5)، وإن شئتم فلا تعزلوا (6).

ومما يتصل بهذا رجل صب ماؤه في رحم امرأة وأرادت المرأة الإسقاط، إن كان بعد انقضاء مدة ينفخ فيه الروح وذلك بعد انقضاء مائة وعشرين يومًا لا يجوز ذلك إجماعًا، وإن كان قبل ذلك، قال بعضهم: لا يكره، وكان الفقيه على بن موسى القمي (7)

⁽أ) ينظر: فاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص312 - 313، وابن ماز،، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج1، ص315. وملا خسرو، درر الحكام، مصدر سابق، ج1، ص315.

^{(2) [}امرأة] من (ب).

⁽³⁾ أخرجه أبو دارد في سنته، عن أبي سعيد الخدري، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2171، باب ما جاء في العزل. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج2، ص252) أبي دارد، منن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص218.

^{(4) [}تسمة] من (أ)، [نسبة] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ أخرجه الطبراني في معجمه ولكن بلفظ آخر، عن علقمة قال: سئل ابن مسعود عن العزل فقال: (لو أخذ الله مثاق نسمة في صلب رجل ثم أفرغه على صفا لأخرجه من ذلك الصفا فإن شئت فأتم وإن شئت فلا تعزل)، باب العزل، رقم الحديث: 9664. الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، ج9، ص335.

⁽⁷⁾ علي بن موسى بن يزداد أبو الحسن القمي الفقيه الحنفي إمام أهل الرأي في عصر، بلا مدافعة له مصنفات منها أحكام الفرآن وهو كتاب جليل سمع محمد بن شجاع الثلجي رمنه أبو بكر أحمد

يقول يكره، لأن النطفة بعدما وقعت في الرحم فمآله الحياة، فيعطى له حكم الحياة كما قلنا في كسر البيض في حق المحرم (1).

[الاحتكار]

ه، قوله: وَيُكُرُهُ الِاحْتِكَارُ فِي أَقْوَاتِ الْآذَمِئِينَ وَالْبَهَائِمِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ (2) فِي بَلَدٍ يَضُرُ (5) الإحْتِكَارُ بِأَهْلِهِ (4)، وكذلك التلقي فإذا كان لا يضر الناس (5) فلا بأس به، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) (6)، ولأنه تعلق به (7) العامة؛ وفي الامتناع عن البيع إبطال حقهم وتضيق الأمر عليهم فيكره إذا كان يضر بهم ذلك، وذلك (8) بأن كانت البلدة صغيرة بخلاف ما إذا لم يضر بأن كان المصر كبيرًا، لأنه حابس ملكه من غير إضرار بغيره،

وكذا التلقي على هذا التفصيل لأن النبي عن الله المجلب) (9) ،

ابن سعيد بن نصر وتخرج به جماعة من الكبار وأملى بنيسابور مات سنة 350هـ الأدنروي، طبقات المفسرين، مصدر سابق، ج1، ص87.

 ⁽¹⁾ ينظر: ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص118؛ واليابرتي، العناية شرح الهداية،
 مصدر سابق، ج3، ص400؛ واللكتوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ص187.

^{(2) [}ذلك] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}يضيق] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(5) [}الناس] ساقطة من (أ، ج).

⁽⁶⁾ أخرجه الدارمي في سنته، عن عمر بن الخطاب على ، قال الشيخ حسين اسد: اسناده ضعيف، وقم الحديث: 2544، باب في النهي عن الاحتكار. القارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص324.

^{(7) [}به] ساقط من (ب).

^{(8) [}وذلك] ساقط من (أ: ب).

⁽⁹⁾ أخرجه أبو داود في سنته، عن أبي هريرة، قال الشيخ الألباني: صحيح، باب في التلقي، رقم الحديث: 3437. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج3، ص269، أبو دارد، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص281.

و (عن تلقي الركبان) (1)، قالوا: هذا إذا لم يلبس المتلقي على التجار سعر البلدة فإن لبس فهو مكروه في الوجهين لأنه غادر بهم.

وتخصيص الاحتكار بالأقوات كالحنطة والشعير والتين والقت، والفتوى وأن في قول أبي حنيفة هيئ ، وقال أبو يوسف رحمه الله: كل ما يضر بالعامة حبسه فهو احتكار، وإن كان ذهبًا أو فضة أو ثوبًا، وعن محمد رحمه الله تعالى قال: لا احتكار في الثياب، فأبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر حقيقة الضرر، إذ هو المؤثر أقى الكراهية، وأبو حنيفة هيئ اعتبر المضرر المعهود المتعارف، ثم المدة إذا قصرت لا يكون احتكارًا لعدم الضرر، وإذا طالت يكون احتكارًا مكروهًا لتحقق الضرر، ثم قيل هي مقدرة بأربعين يومًا لقوله يَنْ (من احتكر طعامًا أربعين [يوما] أن فقد برئ من الله وبرئ مقدرة بأربعين يومًا لقوله يَنْ (من احتكر طعامًا أربعين ايوماً أن فقد برئ من الله وبرئ وقد مؤ في غير موضع، ويقع التفاوت في المأثم بين أن يتربص العزّة وبين أن يتربص العرّة وبين أن يتربص المدة؛ فالحاصل المقحط والعياذ بالله، وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا، إما يأثم وإن قلّت المدة؛ فالحاصل أن التجارة في الطعام غير محمودة أن.

قوله: وَمَن احْتَكَرَ غَلَةً ضَيْعَتِهِ أَوْ مَا جَلَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ فَلَيْسَ بِمُحْتَكَرٍ⁽⁷⁾، أما الأول فلأنه [...]⁽⁸⁾ خالص حقه لم يتعلق به حق العامة (⁹⁾ الا ترى أن له أن لا ينزرع (¹⁰⁾،

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن ابن عباس، باب أجرِ السمسرة، وقم الحديث: 2154. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص795.

^{(2) [}الفترى] ساقط من (أ، ب).

^{(3) [}الأثر] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت [ليلة] من (أ).

⁽⁵⁾ أخرجه الإمام أحمد بن حبل في مسند، عن ابن عمر، قال الشيخ شعب الأرناؤوط: إسناده ضعيف لجهالة أبي بشر، رقم الحديث: 4880، باب ما جاء في الاحتكار، أحمد بن حبل، مسئل أحمد بن حبل، مصدر سابق، ج2، ص33، أحمد بن حبل، مسئد أحمد بن حبل (تحقيق: الأرثؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص434.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص377.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(8) [}ظاهر] من (ج).

^{(9) [}المعاملة] من (ب).

^{(10) [}يزول] من (ب).

فكذلك له أن لا يبيع، وأما الثاني فالمذكور قول أبي حنيفة وللت لأن حق العامة إنما يتعلق بما جمع في المصر وجلب إلى فنائها، وقال أبو يوسف رحمه الله: يكره الإطلاق ما روينا، وقال محمد: كل ما يجلب منه إلى المصر في الغالب فهو بمنزلة فناء المصر يحرم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف ما إذا كان البلد بعيدًا لم تجر العادة بالحمل منه إلى المصر لأنه لم يتعلق به حق العامة (1).

م، الإختِكَارُ: حبس الطعام للغلاء (3)(أ).

قوله: اخْتَكَرَ غَلَّةَ ضَيْعَتِهِ مع قوله لَيْسَ بِمُحْتَكَرٍ (⁴⁾، يعني ليس بمحتكر شرعًا، وفي الشرع أن يستحق الوعيد الذي في قوله المحتكر ملعون (⁵⁾.

ه، قوله: زلا يُنْبَغِي لِلشَّلْطَانِ أَنْ يُسَغِرَ عَلَى النَّاسِ⁽⁶⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق)⁽⁷⁾، ولأن الثمن حق⁽⁸⁾ العاقد؛ وإليه تقديره فلا ينبغي للإمام أن يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين، وإذا رفع إلى القاضي هذا الأمر يأمر المحتكر ببيع ما فضل عن قرته (9) وقوت أهله على اعتبار السعة في ذلك وينهاه عن الاحتكار، فإن (10) رفع إليه مرة أخرى حبسه

المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابن، ج4، ص377.

^{(2) [}للغلاء] ساقط من (ب).

⁽³⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل126.

^{(4) (}رمن احتكر غلة ضيعته أو ما جليه من بلد آخر فليس بمحتكر). القدوري، مختصر القدوري، محمدر مابق، ص241.

⁽⁵⁾ النسفي: المنافع، مصدر سابق: ل126.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁷⁾ أخرجه أبو داود في سننه: عن أنس، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 3451، باب في التسعير. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص272؛ أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني): مصدر سابق، ج3، ص286.

^{(8) [}من] من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [قرته] ساقط من (ب، ج).

^{(10) [}فإذا] من (ب).

وعزره على ما يرى زجرًا له (أ)، ودفعًا للضرر عن الناس.

فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعديًا فاحشًا، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصيرة، فإذا فعل ذلك وتعدى رجل عن ذلك وباع بأكثر منه أجازة القاضي، وهذا ظاهر عند أبي حنيفة هينك، [...] (2) لانه لا يرى الحجر على الحر وكذا عندهما إلا أن يكون الحجر على قوم بأعيانهم، ومن باع منهم بما قدره الإمام صح لانه غير مكره على البيع، وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه؟ قيل: هو على الاختلاف الذي عرف في بيع مال المديون، وقيل يبيع بالاتفاق لأن أبا حنيفة هيئك يرى الحجر لدفع ضرر عام وهذا كذلك (4).

أبيع السلاح ايام الفتنة]

ه⁽⁸⁾، قوله⁽⁹⁾:

^{(1) [}أحراله] من (أ).

^{(2) [}سئل عن ذلك] من (ب).

⁽³⁾ المرغيثاني، الهذاية: مصدر سابق، ج4، ص377 - 378.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁵⁾ لم أعثر على الحديث إلا في صحيح الألباني. قال الشيخ الألباني: ضعيف، وهو مروي عن أنس ابن مالك رضي الله عنه. ينظر: الألباني، صحيح رضعيف الجامع الصغير وزيادته، مصدر سابق، ص846.

^{(6) [}وهذا] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ التسفي، المنافع، مصدر سابق، ل126.

^{(8) [}الهاء] ساقط من (ب، ج).

^{(9) [}قوله] ساقط من (ب).

. وَيُكْرَهُ بَيْعُ السِّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفِتْنَةِ (1)، ممن يعرف منه (2) أنه من أهل الفتنة، [لأنه تسببت الى المعصية، وقد بيناه في السير، وإن كان لا يعرف أنه من أهل الفتنة] (3) لا بأس بذلك لأنه يحتمل أن لا يستعمله في الفتنة فلا يكره بالشك (4).

[في المتفرقات]

في التهذيب: عن محمد رحمه الله تعالى؛ في رجل رأى رجلاً قتل أباه عمدًا، أو أقر به عنده؛ وقال القاتل: قتلته بقصاص لي عليه، أو ارتد ولم يعلم الابن وسعه أن يفتله ووسع من أراه وسمع إقراره أن يعين الابن عليه، وإن اخبر العدلان الابن بما قال القاتل، لم يعجل بقتله، ولو قتل كان في سعة، وكذا لو رآه يغيب ماله، أو سمع إقراره به له أن يأخذه منه، وإن شهد عند الابن شاهدان أن بقتل أبيه أو غصب ماله لا يقتله ولا يأخذ ماله حتى يقضى القاضي 60 به 67.

في ملتقط الملخص: يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس، وفي الحرب، ومع امرأته احترازًا عن الخصومة(8).

⁽¹⁾ القذوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(2) [}منه] ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص378.

^{(5) [}شاهد] من (ب).

^{(6) [}القاضى] ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ قال صاحب البدائع: (إن الشهادة ليست بحجة بنفسها بل بقضاء القاضي لما فيها من تهمة جر النفع فلا تندفع التهمة إلا بقضاء القاضي (فأما) الإقرار فحجة بنفسه إذ الإنسان غير منهم في الإقرار على نفسه فهو الغرق، وكذلك يحل لمن عاين القتل أو سمع إقرار، به أن يعين الولي على قتله، لأنه إعانة لصاحب الحق على استيفاء حقه ظاهرا، ولو شهد عند الابن اثنان بما يدعيه القاتل مما يحل دمه من القتل والردة فإن كانا ممن يقضي القاضي بشهادتهما لو شهدا عنده لا ينبغي للابن أن بعجل بالقتل لجراز أن يتصل القضاء بشهادتهما فيتين أنه قتله بغير حق والامتناع عن المباح أولى من ارتكاب المحظور)، ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج5، ص 130.

⁽⁸⁾ ينظر: أبر الليث، بستان العارفين، مصدر سابق، ص103.

في الصيرفية (1): سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله عمن في كمه (2) كتاب، فجلس يبول؛ قال: إن أدخله مع نفسه المخرج يكره، وإن اختار لنفسه مبالاً (3) لا يكره إن كان طاهرًا (4)، وعلى هذا إذا كان في جيبه دراهم (5) فيها مكتوب بسم الله أو شيء من القرآن يكره، ونظيره إذا كان له خاتم مكتوب عليه اسم من أسماء الله تعالى فأراد أن يدخل الخلاء والخاتم في أصبعه، أو أراد أن يأتي أهله والخاتم في أصبعه أنه لا يكره (6).

وأما نشر الدراهم؛ قال برهان الدين (⁷⁾: جاز، لأن فيه إعزازًا لا إهانة، تصدق على الذي يقرأ القرآن؛ قال: يكره أن قرأ في السوق زجرًا له قراءة الفاتحة بعد المكتوبة لأجل المهمات للناس مكروه سواء قرأ (⁸⁾ جهرًا ومخافتة مع الجمع، لأنها بدعة لم تنقل عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين، وختم القرآن كذلك [شتان خواندن] (⁹⁾، هكذا أفتى برهان الدين.

⁽¹⁾ الفتاوى الصيرفية: للإمام مجد الدين، أسعد بن يوسف بن علي البخاري الصيرفي، المعروف: بآهر، قال بعض تلاميذنه: إنه لما كتب أجوبة الأثمة الذين يعتمد على أجوبتهم القاضي وقت القضاء فبعضها منصوص في كتب الأثمة وبعضها مقبس على أجوبتهم وانتخب من كتب المتقدمين والمتأخرين مسائل عجية ولم يرتبها ولم يجانسها فرتبها وجنسها بعض طلبته وزاد: في بعضها بإجازته ما يجانسه من مسموعاته بلفظ: قلت ووضع علامات، حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص225.

^{(2) [}مكة] من (أ).

^{(3) [}مالًا] من (ب).

^{(4) [}ظاهر] من (أ).

^{(3) [}درهمًا] من (أ، ج).

^{(6) [}يكره] من (أ).

⁽⁷⁾ وهو: برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري، (ت616هـ)، صاحب المحيط البرهاني وغيرها.

^{(8) [}كان] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي الفراءة السريعة).

ِ واختار قاضي⁽¹⁾ جمال الدين⁽²⁾ أنه⁽³⁾ لا يكره، واختيار قاضي خان رحمه الله أن كان صلاة بعدها سنة يكرد وإلا لا، والله أعلم⁽⁴⁾.

^{(1) [}قاضي] ساقط من (ج).

^{(2) [}الدين] ساقط من (ب). هو: القاضي جمال الدين بن يوسف بن موسى بن محمد الفقيه الحنفي نزيل مصر المعروف بالمطي، المتوفى بالقاهرة سنة 803هـ، من تصائيفه المعتصر من المختصر من مشكل الآثار للطحاري. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص558.

^{(3) [}أنه] سائطة من (أ، ب).

⁽⁴⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص38 - 42 - 49.

كتاب الوصايا

ب (1)، أوصى فلان إلى زيد ولعمرو بكذا إيصاء، و[قد] (2) وصى به توصية ، والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والمائية والمرصي به وصية والمناه والمرضية والمرضة والمرضية والمرضة والمرضة والمرضة والمرضة والمرضية والمرضة والم

[إجازة الورثة الوصية]

في الطحاوي، قال أبو جعفر رحمه الله: لا وصية لوارث، إلا أن يجيز ذلك (أن سائر الورثة بعد موت الموصى، وهم أصحاء بالغون (10)، اعلم بأن الوصية إبجاب الملك بعد الموت كالميراث؛ إلا أن الفرق وقع بينهما، أن الميراث يدخل في ملك الوارث من غير قبول، والوصية لا تدخل في ملك الموصى له من غير قبول، والقبول على

^{(1) [}الباء] ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}الوصايا] من (أ)، [الوصاية] من (ب).

^{(4) [}غبيته] من (أ، ج)، [أو عينه] من (ب). والصحيح ما أثبته من المغرب.

^{(5) [}عنه] من (ب).

⁽⁶⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابق، ص528 - 529.

^{(7) [}نيجوز] من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص153 - 154.

^{(9) [}ذلك] ساتطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ أبو جعفر، مختصر الطحاري، مصدر سابق، ص156. والجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج4، ص153.

. ضربين: قبول بالدليل، وقبول بالصريح؛ فالصريح (أ): أن يقول قبلت بعد موت الموصى، والدليل: أن يموت الموصى فيكون [أ/ 609] موته قبولاً للوصية ويكون ذلك ميراث لورثته (2).

[حالات الوصية]

ثم الوصاية على أربعة أوجه: في وجه يجوز سواء كانت^{(ق} أجازت الورثة أو لم يجيزوا، وفي وجه إذا أجازت الورئة يجوز⁽⁴⁾، أو لم يجيزوا لا يجوز⁽⁵⁾، وفي وجه لا يجوز وإن أجازت الورثة⁽⁶⁾، [وفي وجه اختلفوا فيه.

أما الوجه الذي يجوز أجازت الورثة](أ)، أو لم يجيزوا: إذا أوصى لأجنبي⁽⁸⁾ بثلث ماله، وكذلك إذا أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت وصيته ولا يحتاج إلى إجازة بيت المال⁽⁹⁾.

والذي يجوز بإجازة الورثة: إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله لأجنبي فإن ما زاد على الثلث لا يجوز إلا بإجازة [الورثة، وكذلك لو أوصى لواحد من الورثة فإنه لا يجوز إلا بإجازة](10) سائر الورثة وهم أصحاء بالغون(11).

^{(1) [}فالصريح] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص333؛ وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص416.

^{(3) [}كانت] ساقطة من (أ).

^{(4) [}يجوز] ساقط من (أ).

^{(5) [}يجرز] سأنطة من (ج).

^{(6) [}الورثة] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(8) [}لصبي] من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص18.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص161.

والذي لا يجوز وإن أجازه الورثة: وهو⁽¹⁾ أنه⁽²⁾ إذا أوصى لحربي وهو في دار الحرب فإنه لا يجوز، ولو أوصى لحربي مستأمن يجوز في ظاهر الرواية، والقياس أن لا يجوز، وفي الاستحسان يجوز⁽¹⁾، والوصية للذمي جائزة سواء كان كتابيًا أو مجوسيًا قياسًا واستحسانًا. وكذلك إذا وصى الذمي للمسلم أو الذمي يجوز، وهؤلاء كلهم لا تجوز وصيتهم للحربي الذي في دار الحرب، ولو أن المستأمن أوصى بجميع ماله لمسلم أو لذمي يجوز، فإن كانت معه ورثة مستأمنون يعتبر إجازتهم إن أجازوا جاز⁽¹⁾

^{(1) [}وهر] ساقط من (ج).

^{(2) [}انه] ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ وجه النباس وهو قول أبي يوسف: أن الوصية أخت المبراث ولا مبراث للقاتل، لقوله ﷺ: (ليس للقاتل من الميراث شيء)؛ أخرجه النسائي في سننه، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدود بأب توريث القاتل، رقم الحديث: 6367. النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج4، ص49. رإن أوصى به الورثة فكذلك الوصية، وهذا لأن الحرمان كان بطريق العقوبة حقًّا للشرع فلا يتغير ذلك بوجود الرضا من الورثة، والدليل عليه أنه لو أرضى لحربي في دار الحرب لم تجز الرصية لتباين الدار، وإن أجازت الورثة، وإنما امتنعت الوصية للحربي لكونه محاربًا حكمًا والقاتل محارب له حقيقة فالأن لا تنفذ الوصية له بإجازة الورثة كان أولى. وجه الاستحسان وهو قول أبي حنيفة ومحمد: وجه قولهما أن الوصية للقاتل أقرب إلى الجواز من الوصية للوارث؛ لأن الأمر في نفس الوصية للوارث مشهور، وفي نفي الوصية للقاتل مسبور، والعلماء انفقوا على أن لا وصية للوارث، واختلفوا في جواز الوصية للقاتل، ثم بإجازة الورثة تنفيذ الوصية للوارث فكذلك للقاتل والمعتى فيهما واحدا وهو أن المغايظة تنعدم عند وجود الرضا من الوارث بالإجازة في الموضعين جميعًا بخلاف ميراث القاتل، فإن ثيوت الملك بالميراث بطريق الحكم حتى لا يتوقف على القبول ولا يرتد بالرد، والإجازة إنما تعمل فيما تعتمد القبول ويرتد بالرد وبخلاف الوصية للحربي في دار الحرب؛ لأن بطلانها لانعدام الأهلية في جانب الموصى له، فإن من في دار الحرب في حق من هو في دار الإسلام كالميت ولهذا تنقطع العصمة بتباين الدارين حقيقة وحكما، والميت لا يكون أهلا للوصية له ولا تأثير للإجازة في إلبات الأهلية لمن ليس بأهل. ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص 177 - 178.

^{(4) [}جاز] ساقط من (أ).

وإن لم يجيزوا تجوز الوصية من الثلث، ولا يعتبر إجازة الورثة الذين⁽¹⁾ في دار الحرب [ولا المال [[الذي في دار الحرب]⁽²⁾، وإنما يعتبر المال]]⁽⁵⁾ الذي معه والورثة الذين⁽⁴⁾ معه أيضًا⁽⁵⁾.

وأما الوصية التي هي على الاختلاف: إذا أوصى لقاتله وأجازت (أ) الورثة في قول أبي حنيفة ومحمد هينظ تجوز، وعلى قول أبي بوسف رحمه الله لا يجوز، وفي كل موضع بحتاج إلى الإجازة، إنما يجوز إذا كان المجيز من أهل الإجازة؛ نحو ما إذا أن أجاز وهو بالغ عاقل صحيح، ولو أجاز وهو صغير أو مجنون لا تجوز إجازته، ولو كان مريضًا وهو بالغ إن برئ من ذلك المرض صحت إجازته، وان مات في ذلك المرض نإجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى إن الموصى له إذا كان وارثه لا يجوز إجازته؛ إلا أن يجيزه ورثة المريض بعد موته، ولو كان أجنبيًا تجوز إجازته ويعتبر ذلك من الثلث، هذا معنى قول الطحاوى في الكتاب.

إلا أن يجيز ذلك سائر الورثة وهم أصحاء بالغون، ولو أجاز بعض الورثة ولم يجز ً البعض في حق الذي أجاز كأنهم كلهم أجازوا في حق الذي لم يجز كأنهم كلهم لم يجيزوا⁽⁸⁾.

وبيانه: إذا مات وترك ابنين وأوصى لرجل بنصف ماله، فإن أجازه الورثة فالمال بينهم أرباعًا للموصى له ربعان وهو النصف وربعان للابنين لكل واحد منهما ربع

^{(1) [}الذي] من (ب)، [والذبن] ساقطة من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [الذي] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص155 وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص417.

^{(6) [}أجازه] من (ج).

^{(7) [}إذا] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج4، ص156 - 157؛ رابن الشحة، لسان الحكام، مصدر سابق، ج6، ص41. لسان الحكام، مصدر سابق، ج6، ص41.

المال، وإن لم يجيزوا فللرصي له ثلث المال والثلثان للابنين لكل واحد ثلث المال، ولو أجاز أحدهما ولم يجز الآخر جعل في حق⁽¹⁾ الذي أجاز كأنهم كلهم أجازوا يعطى له ربع المال، وفي حق الذي لم يجز كأنهم كلهم لم يجيزوا يعطى له ثلث المال والباقي للموصي؛ فيجعل المال على اثني عشر سهمًا لحاجة (2) إلى الثلث والربع، فالربع للذي [أجاز وهو ثلاثة، والثلث للذي] (5) لم يجز وهو أربعة فبقي خمسة فهي للموصى له (5).

[أنواع الوصية]

ثم الوصية على ثلاثة أنواع: في وجه يكون الموصى له كالمودع، والوصية [في يد الموصى، أو] (6) في يد الورثة كالوديعة.

وفي وجه يكون الموصى له⁽⁷⁾ كالشريك. وفي وجه كالغريم⁽⁸⁾.

أما الوجه الذي يكون المال كالوديعة والموصى له كالمودع: نحو ما إذا أوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى إنه لو هلك من غير تعد لا ضمان عليه كالوديعة سواء.

وأما الوجه الذي يكون كالشريك مع الورثة: نحو ما إذا أوصى له بثلث ماله أو ربع ماله فيكون مال الميت مشتركًا بينهما ما هلك هلك بالحساب [وما بقي بقي

 ^{(1) [}حق] سانطة من (أ).

^{(2) [}لحاجتنا] من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}أقرال] من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج28، ص162.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(7) [}الوصي] من (ب).

⁽⁸⁾ الغريم: أي الدائن؛ أو هو لفظ مشترك يطلق على من له الدين وعلى من عليه الدين. القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ص331؛ ومجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص213.

بالحساب الله وإنما يعتبر مال الموصي بعد موته لا قبل موته، حتى إنه لو أوصى لرجل بلث ماله ولا مال له (2) ثم انه استفاد مالاً؛ ثم مات فإنه يعطى ثلث ذلك المال (3) للموصى له، وكذلك لو كان له عند الوصية مال كثير؛ ثم هلك بعضه أو استهلكه فإنه يعتبر ماله وقت موته (4).

وأما الوجه الذي يكون الموصى له بمنزلة الغريم: نحر ما إذا أوصى بدراهم مرسلة أقل وله دراهم [أو ليس له دراهم] أأن ثم مات فإنه يعطى للموصى له تلك الدراهم إن كانت حاضرة، ولو ألى لم تكن حاضرة، فإنه تباع تركته ويعطى ذلك الرجل ألى الداهم وصار هذا كالدين! إلا أن الفرق بين هذا وبين سائر الديون لا تعتبر ألى انه يبدأ أولاً بدين الصحة؛ ثم بدين المرض (أأنا)؛ ثم ما بقي حينئذ يؤدي دين ألوصية، وفرق آخر أن سائر الديون لا تعتبر من ثلث مائه ودين الوصية يعتبر من الثلث، والأفضل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشيء إذا كان له ورثة لأن الوصية صلة للأجانب وإن لم يوص فإنه يكون صلة لأقربائه فهذا أولى، والأفضل لمن كان له

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(2) [4]} ساقطة من (ب).

^{(3) [}المال] ساقطة من (4).

⁽⁴⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص417.

⁽⁵⁾ الدراهم المرسلة: أي الدراهم المطلقة، والمراد بها في بأب الوصية بثلث المال الدراهم الغير المقيدة بكسر من الكسور كنصف المال وثلثه، والحاصل أنها الدراهم المعينة التي ما عبرت بكونها ثلث المال أو تصفه بل عين عددها؛ بأن أوصى بثلاثين درهما من ماله لرجل ولآخر بسين درهما. النكري، دستور العلماء، مصدر سابق، ج2، ص73.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽أبر] ساقطة من (أ).

^{(8) [}ذلك الرجل] ساقطة من (أ، ج).

^{(9) [}لا يعتبر] ساقط من (ب، ج).

^{(10) [}الموصى] من (ب).

⁽¹¹⁾ أمن من (ب).

مال كثير أن لا يتجاوز من الثلث فيما لا معصية فيه⁽¹⁾.

أالوصية بالإشارة

في الكبرى: مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فأشار برأسه ويعلم منه أنه يعقل؛ قال ابن مقائل: رحمه الله تعالى تجوز وصيته [عندي ولا تجوز]⁽²⁾ عند أصحابنا رحمهم الله، وحكى الطحاوي رحمه الله إذا استتم⁽³⁾ سنة⁽⁴⁾ صار كالأخرس، وفتوى الفقيه أبي الليث رحمه الله انه إذا فهم منه الإشارة⁽⁵⁾ جاز.

وقال قاضي خان رحمه الله: يفتى على ما قال الفضلي رحمه الله: انه إن مات قبل أن يقدر على النطق جازت وصيته بإشاراته، لأنه عند ذلك يظهر انه وقع اليأس⁽⁶⁾ على كلامه فصار كالأخرس؛ أصابه فالج فذهب⁽⁷⁾ لسانه، أو مرض فلم يقدر على الكلام؛ ثم أشار بشيء أو كتب بشيء وقد تقادم وطال أراد به مدة سنة فهو بمنزلة الأخرس، والفتوى على ما تقدم⁽⁸⁾.

وإن كان له مال كثير يوصى بثلث ماله، ينبغي أن يبدأ بذي ⁶⁹ قرابته إن كانوا فقراء فإن كانوا أغنياء فللمحتاجين من جبرانه أوصى بوضية؛ ثم جن، قال محمد رحمه الله: إن أطبق عليه الجنون حتى بلغ سبعة أشهر فوصيته باطلة، وإن أفاق قبل ذلك فحكمه فيما [أ/ 610] أوصى على حاله، وروي عنه أنه قال: إن أفاق قبل السنة فهو كما لو كان

⁽¹⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج4، ص157؛ والعيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ص416؛ وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص416؛ وابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج6، ص672.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}مستنمر] من (أ)، [استمر] من (ج).

^{(4) [}منه] من (ب).

^{(5) [}الإشارات] من (ج).

^{(6) [}الناس] من (ب).

^{(7) [}نعفه] من (ب).

⁽⁸⁾ قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص425.

^{(9) [}بذي] ساقطة من (ب).

. صحيحًا، عن أبي يوسف رحمه الله أن وقته شهر والفتوى على انه لا يؤقت فيه شيء بل يفوض ذلك إلى رأي القاضي كما هو قول أبي حنيفة خلائ ، فإن مست الحاجة إلى التوقيت فالفتوى على الجنون المطبق في حق التصرفات يقدر بسنة، لأن لما حال عليه الفصول الأربعة ولم يفق على استحكام جنونه حينئذ (1).

أمشروعية الوصية]

ي، الوصية مشروعة بالكتاب والسنة.

أما الكتاب نقوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعَدِ وَصِدِيّةٍ يُوصِينَ بِهِا آوْدَيْنِ ﴾ (النساء: 12). أما السنة: ما روي عن محمد عن أبي حنيفة عن عطاء بن السائب (2) عن أبيه عن سعد (3) والله أنه قال: (يا رسول الله أوصي بمالي كله؟ فقال: لا، قال: فبنصفه، قال لا، قال: فبثلثه، قال: الثلث والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس (4)، أي يبدون أكفهم للناس في المسألة، وقيل: معناد يسألون

⁽أ) ينظر: قافسيخان، فتارى قافسيخان، مصدر سابق، ج3، ص1425 والجسماص، شارح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص140 وأبن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص417.

⁽²⁾ عطاء بن السائب، الإمام الحافظ محدث الكوفة، أبر السائب، وقيل أبر زيد وقيل: أبر يزيد وأبر وخلق وأبر محمد الكوفي عن أبه السائب بن زيد وقيل ابن يزيد وقيل ابن مالك الثقفي مولاهم وخلق كثير، وكان من كبار العلماء لكنه ساء حفظه قليلا في أواخر عمره حدث عنه الثوري والحمادان وشعبة وابن عينة وخلق كثير، ت سنة 136هـ الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج6، ص 110.

⁽³⁾ سعد بن أبي رقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهيب عبد مناف القرشي الزهري المكي: أحد العشرة العبشرين بالجنة، وأحد السابقين الأولين، وأحد من شهد بدرا والبحديية وأحد السنة أهل الشورى، وشهد مع رسول الله على المشاهد كلها، ولاء عمر شخك الجيوش التي بعنها إلى بلاد فارس، في معركة القادسية، توفي بالمدينة سنة 55ع، وقبل 51ه، وفيل 58ه، وقبل 57ه، وقبل 58ه، وقبل 58م، وقب

⁽⁴⁾ أخرج البخاري في صحيحه، عن سعد بن أبي وقاص، رقم الحديث: 2591، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1006.

[الكفالة]⁽¹⁾ من الناس ولا يبدون أكفهم، وقوله عليه المصلاة والسلام: (إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة [في]⁽²⁾ أعمالكم)⁽³⁾، ولأن المرض حالة التوبة والرجوع إلى الله تعالى و آخر عهده بالدنيا وأول إقباله إلى الآخرة، فيحتاج أن يستدرك بعض ما فرّط نفسه في حال صحته، [وقيل: بأنها واجبة على العموم]⁽⁴⁾، وقيل: بأنها واجبة للوالدين والأقربين، والصحيح أنها مندوبة⁽⁵⁾، وليست بواجبة⁽⁶⁾.

في الزاد: الوصبة غير واجبة وهي مستحبة، ومن الناس من قال: بوجوبها، والصحيح قولنا، لأنها إثبات حق في ماله لغيره بعقد فلا يكون واجبًا كالعارية (7) والهبة (8).

م (⁹⁾، الرصية: مشررعة بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، والقياس يأبي جوازها؛ لأنها تمليك مضاف إلى حال زوال المالكية، ولو كان مضافًا إلى حالة قيام المالكية بأن يقول ملكتك غدًا لا يجوز فهاهنا (10) أولى، إلا إنا جوزناها لحاجة الناس إليها فإن

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الكفاية] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين وردت [على] من جميع النسخ.

⁽³⁾ أخرجه ابن ماجه في سننه، عن أبي هريرة، قال شعيب الأرنؤوط: حديث محتمل للتحسين، رقم الحديث: 2709، باب الوصية بالثلث. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج2، ص904؛ أحمد بن حبل، مسند أحمد بن حبل (تحقيق: الأرتؤوط)، مصدر سابق، ج6، ص3676.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

 ⁽⁵⁾ المندوب: بفتح الميم، اسم مفعول، معناه المرغوب فيه. القلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ص463.

⁽⁶⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، 162.

⁽⁷⁾ العارية: مشددة الياء على المشهور ويجوز نخفيفها، جمعها عواري، أي الشيء المعار. القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ص300.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل386.

^{(9) [}الميم] ساقط من (ب)، [وهاء] من (ج).

^{(10) [}فهنا] من (ب، ج).

الإنسان معذور [بأمله مُصِر] (أ) بذنوبه مقصر في عمله فإذا مرض وخاف الموت بغتة يريد أن يتدارك بعض ما فرط من أمور آخرته على وجه، لو مضى فيه لتحفق مقصده المالي، ولو أنهضه البر يصرفه إلى مطلبه الحالي وفي الشرع الوصية ذلك⁽²⁾.

[أحكام الوصية]

قوله: والْوَصِيَّةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ (³⁾، معنى قول (⁴⁾ من قال إنها واجبة على كل واحد ممن له شيء؛ ثم أثبت مذهبه بقوله:

زهِي مُسْتَحَبُةُ (ق)، وإلى ذلك أشار على بقوله: (إن الله تصدق عليكم) (6)، وهذا اللفظ إنما يستعمل فيما يكون مشروعًا لنا لا علينا، والثاني: قوله على: (ضعوها حيث أحببتم) (7) فرض إلى محبنا (8)، وذلك ينافي الوجوب، قيل لفظ التصدق هنا مجاز عن التفضل (9).

قوله: وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيْةُ لِلْوَارِثِ⁽¹⁰⁾، أي وارثًا برث من الموصى عند الموت، والمعتبر كونه وارثًا أو غير وارث وقت الموت [لا وقت الوصية]⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

⁽²⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل-197.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، ص242.

^{(4) [}قول] من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁶⁾ سېق تخريجه.

⁽⁷⁾ لم أعثر على نص الحديث إلا بلفظ آخر. أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه، عن ابن سيرين قال: (7) لم أعثر على نص الحديث الحديث: 30777، ياب في الجل يوصي بثلث ماله لغير ذي القربي. أبن أبي شية، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، ج6، ص213.

^{(8) [}محبتنا] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع؛ مصدر سابق، ل197.

^{(10) (}ولا يجوز الوصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة ولا يجوز بما زاد على الثلث ولا للقائل). القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص242.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

وَلَا تَجُوزُ للِقَاتِل عامدًا كان أو خاطئًا بعد أن يكون مباشرًا (١٠).

قوله (2): وَيَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ لِلْكَافِرِ (3)، أراد به الذمي، لأن الوصية لأهل الحرب باطلة، كذا في المبسوط (4)(5).

[قبول الوصية]

ه، قوله: رَقَبُولُ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَإِنْ قَبِلَهَا الْمُوصَى لَهُ فِي حَالِ⁶⁾ الْحَيَاةِ أَوْ رَدُّهَا فَذَلِكَ بَاطِلٌ⁷⁾، لأن أوان ثبوت حكمه بعد الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله [كما لا يعتبر]⁽⁸⁾ قبل العقد⁽⁹⁾.

توله: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ بِدُونِ النُّلُثِ⁽¹⁰⁾، سواء كان الورثة (11) أغنياء أو فقراء، لأن في التنقيص صلة القريب بترك ما له عليهم بخلاف [استكمال] (12) الثلث لأنه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة، ثم الوصية بأقل من الثلث أولى من تركها؛ قالوا: إن كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرثون فالترك أولى، لما فيه من الصدقة على القريب، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح (13) (14)، ولأن فيه

 ⁽¹⁾ النسقى، المتاقع، مصدر سابق، لـ197.

^{(2) [}قوله] ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁴⁾ ينظر: السرخسي: الميسوط، مصدر سابق، ج28، ص93.

⁽⁵⁾ التسفى؛ المنافع؛ مصدر سابق، ل197.

^{(6) [}حال] ساقط من (ب، ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ المرغيثاني، الهذاية، مصدر سابق، ج4، ص515.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(11) [}الأولياء] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [استعمالهم] من النسخة (أ).

⁽¹³⁾ الكاشح: هو مضمر العداوة، المترلي عنك بوده، والعدر المبغض كأنه يطوي العداوة في كشحه أو كأنه يوليك كشحه أي الخاصرة. الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج7، ص67.

⁽¹⁴⁾ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، عن حكيم بن حزام، قال الشيخ شعبب الأرناؤوط: حديث صحيح، رقم الحديث: 15355، باب الصدقة على ذي الرحم. أحمد بن حنبل، مسند الإمام

رعاية حق الفقراء والقرابة جميعًا، وإن كانوا أغنياء أو يستغنون بنصيبهم، فالوصية أولى لأنه يتغيي بها لأنه يكون صدقة على الأجنبي والتركة هبة [من] (أ) القريب والأولى أولى لأنه يتغيي بها وجه الله تعالى، وقيل: في هذا الوجه يخير لاشتمال كل واحد منهما على فضيلة (2) وهو الصدقة والصلة (3) فيتخير بين الخبرين (4).

[ردُ الوصية]

قوله: ومنْ أَرْضَى إلَى رَجُلٍ فَقَبِلَ الْوَصِيَّةَ فِي رَجْهِ الْمُوصِي [فَهُوْ رَدِّ]⁽⁵⁾، وردها في غير وجهه فلبس برد، لأن الميت مضى لسبيله معتمدًا [عليه]⁽⁷⁾، فلو صح [رده في غير]⁽⁸⁾ وجهه في حياته، أو بعد مماته صار مغرورًا من جهته فردٌ ردْه، بخلاف الوكيل بشراء عبد بغير عينه، أو ببيع ماله حيث يصح ردْه في غير وجهه لأنه لا ضرر⁽⁹⁾ هنالك، لأنه حيّ قادر على التصرف بنفسه (10).

قوله: وإن ردها في وجهه فهو رد⁽¹¹⁾، لأنه ليس للموصى ولاية إلزامه التصوف ولا [غرور]⁽¹²⁾ فيه لأنه يمكنه أن ينيب غيره⁽¹³⁾.

أحمد بن حبل، مصدر سابق، ج3، ص402؛ أحمد بن حبل، مسند الإمام أحمد بن حبل (تحقيق: الأرنؤوط)؛ مصدر سابق، ج5، ص3570.

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(2) [}نضلته] من (أ).

^{(3) [}الصلة] ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابن، ج4، ص515.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الموصي] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين وردت [أحد] من (ب).

^{(9) [}لا ضرب] من (أ).

⁽¹⁰⁾ المرغينائي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص538.

^{(11) [}صورة] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعفوفتين وردت [عذر] من جميع النسخ.

⁽¹³⁾ المرغيتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص538.

[تمليك الموصى به]

قوله: وَالْمُوضَى بِهِ يُمْلَكُ بِالْقَبُولِ⁽¹⁾، خلافًا لزفر رحمه الله، وهو احد قولي الشافعي رحمه الله: وهو يقول: الوصية أخت الميراث إذ كل منهما خلافه لما أنه انتقال؛ ثم الإرث يثبت من غير قبول فكذا الوصية (2). ولنا أن الوصية إثبات ملك جديد، ولهذا لا يرد الموصى له بالعيب [ولا يرد عليه بالعيب] (3) ولا يملك أحد إثبات الملك لغير؛ إلا بقبوله، أما الوراثة فخلافة حتى يثبت فيه هذه الأحكام فيثبت جبرًا من الشرع من غير قبول (4).

قوله: إلّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاجِدَةٍ وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ الْمُوصِي ثُمُ يَمُوتُ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ [فَيَدُخُلُ الْمُوصَى بِهِ فِي مِلْكِ وَرَثَته (5) (6)(7)، استحسانًا، والقياس أن تبطل الوصية لما بينا أن الملك موقوف على القبول فصار كموت المشتري قبل قبوله بعد إيجاب البائع، وجه الاستحسان أن الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تمامًا لا يلحقه الفسخ من جهته وإنما توقفت لحق الموصى له فإذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط [أ/ 611] فيه الخيار للمشتري إذا مات قبل الإجازة (8)(8).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽²⁾ ينظر: النوري، المجموع، مصدر سابق، ج⁹، ص336؛ والنوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص144.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع التسخ.

⁽⁴⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج4، ص515.

^{(5) [}الهاء] عائدة إلى المرصى له.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب)، ووردت العبارة من (ب) [وعو أن يموت الموصى له قبل القبول ثم يموت الموصى به].

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(8) [}الإجارة] من (ب).

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص515.

[الوصية للفاسق او الكافر أو العبد]

قوله: وَمنْ أَوْضَى إِلَى عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ آخُونِهُمْ الْفَاضِي مِنَ الْوَصِيةِ وَنَصَبَ غَيْرَهُمُ أُنَّ وهذا اللفظ يشير إلى صحة الوصية لأن الإخراج يكون بعدها، وذكر محمد رحمه الله: أن الوصية باطلة، قيل معناه في جميع هذه الصور لأن الوصية سبطل، وقيل في العبد معناه باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غيره معناه سبطل، وقيل في الكافر باطل أيضًا لعدم ولايته على المسلم، ووجه الصحة شم الإخراج أن أصل النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة، وولاية الفاسق على أصلنا، وولاية الكافر في الجملة، إلا أنه لم يتم النظر لتوقف ولاية العبد على إجازة المولى، وتمكنه من الحجر بعدها، والمعاداة الدينية الباعثة للكافر على ترك النظر في حق المسلم، وانتهام الفاسق بالخيانة فيخرجه القاضي من الوصاية ويقيم غيره مقامه إتمامًا [للنظر، وشرط في الأصل أن يكون الفاسق] مخوفًا علية في المال وهذا يصلح عذرًا في إخراجه وتبديله بغيره ".

م، قوله: أخرجهم القاضي مِنَ الْوَصِيّةِ (ألم) في هذا اللفظ أشارة إلى صحة الوصية، لأن الإخراج إنما يكون بعد الصحة، ووجه الصحة ثم الإخراج أن أصل النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة، وولاية الفاسق على أصلنا، وولاية الكافر في الجملة، لو اشترى عبدًا مسلمًا ينفذ شراؤه إلا أنه لا يتم النظر لتوقف ولاية العبد على إجازة المولى، والمعاداة الدينية باعثة للكافر على ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق فيخرجهم القاضي من الوصاية (5).

في الزاد: وأما الكافر فإطلاق هذا اللفظ يقتضي جواز الوصية، وذكر الشيخ أبو الحسن رحمه الله أنها باطلة، فيحتمل أن معنى ذلك أن للقاضي أن يبطلها، ويحتمل أنها باطلة حقيقة، والأول أصح لكونه أهلاً للتصرف، إلا أن للقاضى أن يخرج، لما أن

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص538 - 539.

⁽⁴⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁵⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل197.

الكافر لا يؤتمن على المسلم، وأما الفاسق فهو مذهبنا، وعند الشافعي رحمه الله لا يصح⁽¹⁾. والصحيح قولنا؛ لكونه أهلاً للتصرف إلا أن [القاضي]⁽²⁾ يخرجه عن الوصاية لما قلنا إنه لا يؤتمن عليه⁽³⁾.

في الكبرى: عن أبي يوسف رحمه الله أن الدخول في الوصاية أول مرة غلط، والثاني: [خيانة] (⁶⁾ وقال [وعن] (⁶⁾ غيره، والثالث: سرقة. وقيل: لو كان الوصي عمر بن الخطاب عليمت لا يتجو من الضمان (⁶⁾.

وقال الحسن بن زياد: لا يقدر الوصي أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب على الخطاب عبد أو وقال بشر بن الوليد على على على وصي فيه خير (8) منذ خمسين سنة أو أكثر. وقال أبو مطيع (9) رحمه الله: أقضي (10) منذ (11) عشرين سنة ما رأيت عما عدل في مال ابن أخيه الوصي إذا اتهمه القاضي، قال أبو حنيفة: يجعل القاضي (12) معه غيره،

⁽¹⁾ قال أبو إسحاق: (لا تجوز الوصية إلا إلى بائغ عاقل حر عدل فأما الصبي والمجنون والعبد والفاسق فلا تجوز الوصية إليهم لأنه لا حظ للميت ولا للطفل في نظر هؤلاء ولهذا لم تثبت لهم الولاية، وأما الكافر فلا تجوز الوصية إليه في حق المسلم، ولأنه غير مأمون على المسلم). ينظر: الشيرازي، المهلب، مصدر سابق، ج1، ص463.

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاد، مصدر سابق، ل387.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت [جناية] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [في] من (ب)، وساقطة من (أ، ج)، والصحيح ما أثبته.

⁽⁶⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص439.

⁽⁷⁾ ينظر: ابن عابدين، ود المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج6، ص700.

^{(8) [}حين] من (ب)، [عين] من (ج)،

⁽⁹⁾ هو: الحكم بن عبد الله بن مسلم أبو مطيع البلخي الخراساني الفقيه صاحب أبي حتيفة رحمه الله تعالى، ولي أبو مطيع قضاء بلخ تفقه به أهل تلك الديار وكان بصيرا بالرأي علامة كبير الشأن، ومات سنة 199ه، عن أربع وثمانين سنة. ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج2، ص334 - 335.

^{(10) [}أرصى] من (ب، ج).

^{(11) [}مثل] من (ب، ج).

^{(12) [}القاضي] ساقط من (ب).

. وقال أبو يوسف رحمه الله: يخرجه وهو القياس الظاهر، لأن الأب لو كان حيا وخيف منه على مال الصبي يخرج من يده فالرصي أولى وبه يفتى (1).

في الطحاوي: قال: والأوصياء البالغون الأحرار على ثلاث مراتب:

إما أن يكون الوصي أمينًا قويًا يمكنه القيام على مال الميت والحفظ وما يحتاج إلى التصرف فليس للحاكم أن يعزله.

وإما أن يكون الوصي أمينًا ولكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فللقاضي أن يشد عضده بأمين آخر ولا يعزله لأنه أمين.

وإما أن يكون خائنًا قد ظهرت خيانته فللقاضي أن يعزله، وينصب وصيًا آخر أمينا حتى لا يفتى⁽²⁾ تركة الميت⁽³⁾.

هر⁴⁾، قوله: وَمَنْ أَوْضَى إِلَى عَبْدِ نَفْسِهِ وَفِي الْوَرَثَةِ كِبَارٌ لَمْ تَصِحُ الْوَصِيَّةُ (5)، لأن للكبير أن يمنعه أو يبيع نصيبه فيمنعه المشتري فيعجز عن الوفاء بحق (6) الوصاية فلا يفيد فائدته (7).

في الطحاوي: قال ومن أوصى إلى عبده، فإنه ينظر: إن كان الورثة كلهم كبارًا، أو بعضهم صغارًا ولا تجوز الوصية إلى العبد، لأن العبد لا ولاية له على الكبار، لأن الكبار يبيعونه فيكون محجورًا عليه فلا يمكنه التصرف فلذلك لا يجوز، وأما إذا كانت الورثة كلهم صغارًا على قول أبي حنيفة على يجوز الوصية، وعندهما لا يجوز.

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص463 - 464.

^{(2) [}لا يتوى] من (ب، ج).

⁽³⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص182 - 183 وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص421.

^{(4) [}الهاء] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(6) [}عن] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص539.

ولو أوصى إلى مكاتبه يجوز سواء كانت الورثة صغارا أو كبارًا، لأنهم لا يمكنهم بيع المكاتب فأشبه الحر، فإن أدى وعتق مضى الأمر، ولو عجز⁽¹⁾ فصار حكمه حكم العبد على ما ذكرنا وأرصى إلى المستسعى يجوز عندهما، لأنه بمنزلة الحر عندهما، وعند أبي حنيفة هشك بمنزلة المكاتب فيكون حكمه حكم المكاتب، والوصاية إلى الصغير تجوز كالوكالة⁽²⁾، ولكن لا يلزمه العهدة كالوكيل الصغير إذا تصرف [لا يلزمه العهدة]⁽³⁾، والعهدة على الذي تصرف لأجله⁽⁴⁾.

[الوصية إلى العاجز]

ه قوله (ق)؛ ومَنْ (6) يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَصِيَّةِ ضَمْ إليه الْقَاضِي غَيْرَهُ (7)، رعاية لحق الموصي والورثة، وهذا لأن [تكميل] (8) النظرة يحصل بضم الآخر إليه لصيانته و [نقص] (9) كفايته فيتم النظر بإعانة غيره، ولو شكا إليه الوصي ذلك لا (10) يجيبه حتى يعرف ذلك [حقيقة] (11) لأن الشاكي قد يكون كاذبًا تخفيفًا على نفسه، ولو ظهر عند القاضى عجزه أصلاً استبدل به رعاية للنظر من الجانبين.

ولو كان قادرًا على التصرف أمينًا [فيه ليس للقاضي أن يخرجه لأنه لو اختار

^{(1) [}مضى الأمر] من (ب).

^{(2) [}كالولاية] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

 ⁽⁴⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص184، والسرخسي، المبسوط،
 مصدر سابق، ج28، ص24؛ والمرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص539.

^{(5) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}لأنه] من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [تمليك] من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وزدت أبعض] من جميع النسخ.

^{(10) [}٧] ساقطة من (ب).

 ⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

غبره الله أو الله الله الله كان مختار الميت ومرضيه اله الله أولى، ولهذا قدّم على أبي أن الميت مع وفور شفقته فأولى أن يقدّم على غيره، وكذا إذا شكا الورثة أو بعضهم من الوصي إلى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدو له منه خيانة لأنه استفاد الولاية من الميت غير أنه إذا ظهرت الخيانة فالميت إنما نصبه وصيًا لأمانته وقد فاتت، ولو كان في (4) الأحياء لأخرجه منها فعند عجزه ينوب القاضي منابه كأنه لا وصي له (5).

في الكبرى: إذا تصرف واحد من أهل بيت⁽⁶⁾ السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم أن الأمر لو رفع إلى القاضي حتى ينصب وصيًّا فإنه يأخذ المال ويفسده، أفتى أبو نصر الدبوسي رحمه الله بأن تصرفه جائز للضرورة، قال قاضى خان رحمه الله: هذا استحسان وبه يفتى.

غريب نزل في بيت رجل فمات وترك دراهم ولم يوص يرفع رب البيت الأمر إلى المحاكم حتى يأمر، بشراء الكفن من ماله، وإن لم يجد القاضي كفنه كفنًا وسطًا كما مر قبل هذا ذكر هنا، وهذا إذا كان لا يعلم مفسده في الرفع إلى القاضي، أما إذا علم [أ/ 612] فلا كما ذكرنا.

وعن أبي سليمان الجوزجاني رحمه الله انه قال: مات رجل يقال له ليث المروزي (⁷⁾ ولم يوص إلى احد فباع محمد رحمه الله متاعه وكتبه في بيع من يزيد ولم يكن محمد قاضيًا يومئذ قال: هو الحق عندنا (⁸⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}أب] ساقط من (ب).

^{(4) [}من] من (أ).

⁽³⁾ المرغيتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص539.

^{(6) (}بيت] ساقط من (أ).

^{(7) [}المروي] من (أ). ولم أعثر على ترجمة له؛ إلا أنه ذكر نفس النص أعلاه في الجواهر المضية.ينظر: القرشي: الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص417.

⁽⁸⁾ ينظر: نظام الدين، الفتاوى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص155.

[تصرف أحد الوصيين]

ها (أ) قوله: وَمَنْ أَوْصَى إِلَى الْشَيْنِ لَـمْ يَجُـزُ لِأَحَـدِهِمَا أَنْ يَشَصَرُنَ عِنْـدَ أَبِي حَيْنِهُـةَ وَمُحَمَّدٍ (2) هِيْنِكَ دُونَ صَاحِبِهِ (3)، إلا في أشياء معدودة نبيّنها إن شاء الله تعالى.

وقال أبو يوسف رحمه الله: ينفرد كل [واحد]⁽⁴⁾ منهما بالتصرف في جميع الأشياء، لأن الوصاية سبيلها الولاية وهي وصف شرعي لا تتجزأ فيثبت لكل واحد منهما كاملاً كولاية الإنكاح [للأخوين]⁽⁵⁾، وهذا لأن الوصاية خلافة، وإنما تتحقق إذا انتقلت الولاية إليه على الوجه الذي كان ثابتًا للموصي، وقد كان يوصف الكمال، ولأن⁽⁶⁾ اختيار الأب إياهما يؤذن باختصاص كل واحد [منهما]⁽⁷⁾ بالشفقة⁽⁸⁾، فينزل [ذلك منزلة قرابة]⁽⁹⁾ [كل واحد]⁽¹⁰⁾.

ولهما أن الولاية تثبت بالتفويض فيراعي وصف (التفويض وهـو وصف](¹²⁾ الاجتماع؛ إذ هو شرط مفيد وما رضي الموصي إلا بالمثني، وليس الواحد كالمثني

^{(1) [}الهاء] ساقطة من (ب).

^{(2) [}محمد] ساقط من (ج).

^{(3) (}ومن أرصى إلى اثنين لم يجز لأحدهما أن يتصرف عند أبي حنيفة ومحمد دون صاحبه إلا من شراء كفن الميت وتجهيزه وطعام أولاده الصغار وكسرتهم ورد وديعة بمينها وقضاء دين وتنفيذ وصية بعينها وعتق عبد بعينه والخصومة في حقوق الميت). القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

 ⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}لأن] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}بالشفعة] من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

بخلاف الأخوين في الإنكاح، لأن السبب هناك القرابة؛ وقد قامت بكل واحد منهما كمالاً، ولأن الإنكاح حق مستحق لها على الولي حتى لو طالبته بإنكاحها من كفء يخطبها يجب عليه، وههنا [حق التصرف للموصي، ولهذا يبقى مخيرًا في التصرف ففي الأول أوفى حقًا على صاحبه فصح، وفي الثاني استوفى](1) حقًا لصاحبه فلا يصح، أصله الدين الذي عليهما، ولهما بخلاف الأشياء المعدودة لأنها من باب الصرورة لا من باب الولاية. ومواضع الضرورة مستثناة أبدًا، وهي ما استثناه في الكتاب(2) وأخواتها(5).

ققال: إلَّا فِي شِرَاءِ الْكَفَنِ لِلْمَيِّتِ وَتَجْهِيزِهِ، لأن في التأخير فساد الميت، ولهذا يملكه الجيران عند ذلك.

زطّعام [أولاده] (4) الضِغَارِ وَكِسْرَتِهِم، لأنه يخاف موتهم جرعًا وعربانًا. وَرَدِّ وَدِيعَةٍ بِعَيْنِهَا، ورد المغصوب والمشترى شراءً فاسدًا، وحفظ الأموال، وْقَضَاء الديون، لأنها ليست من باب الولاية فإنه لا (5) يملكه المالك، وصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه، وحفظ المال يملكه من يقع في يده فكان من [باب] (6) الإعانة، ولأنه لا يحتاج فيه إلى رأي، وَالمُخْصُوعَة فِي رأي، وَتَغْفِيدِ وَصِيْةٍ بِعَيْنِهَا أَوْ عِنْقِ عَبْدٍ بِعَيْنِهِ، لأنه لا يحتاج فيه إلى رأي، وَالمُخْصُوعَة فِي خَبِّ الْمَيِّب، لأن الاجتماع فيها متعذر ولهذا ينفرد بها احد الوكيلين، وقبول الهبة، لأن في التأخير خوف القوات، ولأنه تملكه الأم والذي في حجره فلم يكن من باب الولاية، وأبيع] (5) ما يخشى عليه التوى (8) والتلف، لأن فيه ضرورة لا يخفى، وجمع الأموال

⁽أ) ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ الكتاب ويقصد به القدوري.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص539 - 540.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين سائط من جميع النسخ.

^{(5) [}لا] سائطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين وردت [قبول] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ النوى: الشيء انفتل وانثنى وانعطف والرمل وغيره اعوج والأمر عسر، ويقال: التوت علي حاجتي وعن الأمر تثاقل ولوية اتخذها. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص615.

الضائعة، لأن في التأخير خشية الفوات، ولأنه يملكه كل من وقع في يده فلم يكن من باب الولاية (1).

قال في الجامع الصغير: وليس لأحد الوصيين أن يبيع أو يتقاضى، والمراد بالتقاضي الاقتضاء كذا كان المراد منه في عرفهم، وهذا لأنه رضي بأمانتهما جميعًا في القبض، ولأنه في معنى المبادلة لا سيما عند اختلاف الجنس على ما عرف فكان من باب الولاية، ولو أوصى إلى كل واحد على الانفراد، قيل ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بمنزلة الوكيلين إذا وكل كل واحد على الانفراد، وهذا لأنه لما افرد فقد رضي برأي الواحد، وقيل الخلاف في الفصلين واحد [وهو الأصح]⁽²⁾، لأن وجوب الوصية عند الموت بخلاف الوكيلين، لأن الوكالة تتعاقب، فإن مات أحدهما جعل القاضى مكانه وصيًا آخر.

أما عندهما فلأن الثاني عاجز عن التصرف بالتفرد، فيضم القاضي إليه وصيًا آخر نظرًا للميت عند عجزه، وعند أبي يوسف رحمه الله الحي منهما، وإن كان يقدر على التصرف فالموصي قصد أن يخلفه متصرفًا في حقوقه، وذلك ممكن التحقق بنصب وصي آخر مكان الميت، [ولو أن الميت منهما] (أن إذا أوصى إلى الحي، فللحي (أ) أن يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما إذا أوصى إلى شخص آخر ولا يحتاج القاضي إلى نصب وصي آخر، لأن رأي الميت باق حكمًا برأي من يخلفه، وعن أبي حنيفة والتي أنه لا ينفرد بالتصرف لأن الوصي ما (أن رضي بتصرفه يحده، بخلاف ما إذا أوصى إلى غيره، لأنه ينفذ تصرفه برأي المثنى كما رضيه المتوفى (أ).

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص540.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع التسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}فللحر] من (ب، ج).

^{(5) [}ما] ساقطة من (ب).

^{(6) [}نصبه] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص540 - 541.

في الزاد: والصحيح قولهما، لأن الموصي رضي برأيهما دون رأي أحدهما فأشبه الوكيلين؛ إلا فيما يكون في تأخيره إلى اجتماعهما ضرر، أو يكون مما لا يفتقر إلى الرأي كما ذكرنا(أ).

في الكبرى: ولو أوصى بنصيب بعض الورثة إلى رجل ونصيب من بقي إلى آخر فهما يشتركان في ذلك كله، وكذا لو أوصى إلى رجل بدين⁽²⁾، وإلى آخر بعتق عبد فهما وصيان، وهذا قول أبي حنيفة خينك، وقال أبو يوسف رحمه الله: كل واحد منهما⁽⁵⁾ وصي على ما يسمى له ولا يدخل معه الآخر، وكذا لو أوصى بثمراته في بلد إلى رجل وثمراته في بلد آخر مثل ذلك، كذا ذكره الكرخي رحمه الله، وذكره في باب الأوصياء؛ أقام على ابنته وصيًا وآخر على ابنه، وجعل أحدهما وصيًا على ماله الحاضر، والآخر على ماله الغائب، فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيئا فيما أوصى إلى آخر كان الأمر على ما شرط بلا خلاف، وإن لم يشترط فحينئذ المسألة مختلفة، والفتوى على قول أبى حنيفة خينت (4).

في النسفية: وسئل عن امرأة وابنة صغيرة وأخ وطلب الأخ من القاضي أن يجعله وصيًا في تركة أبيه؛ هل يصح بغير رضا المرأة؟ فقال: نعم، فإن كان في هذه المرأة ألف درهم غطر⁽⁵⁾ بقية نقد فأخذته على الخفية بمهرها بغير رضا سائر الورثة؛ هل لها ذلك؟ قال: نعم، قبل فإن حلفت بالله ما في يدها من تركته شيء من الدراهم التي يجب عليها إخراجه ليفسم الورثة؛ هل تأثم بهذه اليمين؟ قال: لا، وإن لم تقبض هذه الدراهم منها فطلبت من الوصي أيضًا مهرها من هذه التركة وأنكر الوصي قيام هذا الدين لها عليه فأقامت البيئة على دعواها من المهر على الوصي؛ هل تقبل؟ قال نعم.

^{(1) (}نحو شراء الكفن وشراء ما لا بدّ منه تلصغير، فإن في تأخير هذه الأشياء إلى اجتماعهما ضررا، والموصى قصد به الاحتياط دون الضرر). الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سأبق، ل387.

^{(2) [}بدرن] من (أ).

^{(3) [}منهما] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر، قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص443.

^{(5) [}عطر] من (أ).

وسأل عمن أوصى لأم ولده بشيء بعدما أعتقها ويخرج ذلك من الثلث؛ هل تصح هذه الوصية(1) فقال: نعم؛ إن لم يتزوجها [أ/ 613] وتوفى عنها.

وسأل عمن أوصى لعبده بماله (2) فمات؛ ما حكمه؟ فقال: إن أوصى له بعين من أعيان ماله لم يصح لأنه تمليك ملك العين والعبد لا يملك وإن ملك، وإن أوصى بثلث ماله مطلقًا يصح وتكون وصية بالعتق؛ فإن خرجت قيمة (3) العبد من الثلث عتق كله بغير سعاية؛ وإن خرج بعضه عتق (4) وسعى في بقية قيمته.

وقيل: فإن أوصى بألف أو ألفين أو بشيء من الدراهم والدنائير المرسلة في وصية المال للعبد؛ هل يصح وتكون وصية بالعتق أم لا؟ قال: لا رواية فيه عن أصحابنا والرواية في العتق وفي الثلث على ما بينا هنا؛ والجواب فيه شكل لقائل أن يقول لا يصح لأنه وصية بالدراهم لا بالعتق والعبد لا يملك الدراهم، ولقائل أن يقول يصح ويصرف إلى العتق لأنه وصية بمالية الألف فصار كالوصية بجزء شائع في المال فيصرف إلى العتق بقدره.

[إجازة الورثة الوصية]

ه، قوله: وَمَنْ (قَ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِثُلُثِ مَالِهِ [وَلِآخَرَ بِثُلُثِ مَالِهِ] (6) وَلَمْ تُجِزُ الْوَرَنَةُ فَاللَّهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ (7) لأنه بضيق (8) الثلث (9) عن حقهما إذ لا يزاد عليه عند عدم الإجازة على ما تقدم، وقد تساويا في سبب الاستحقاق فيستريان في الاستحقاق، والمحل يقبل الشركة فيكون بينهما (10).

^{(1) [}الوصية] ساقطة من (ب).

^{(2) [}يمانة] من (ب).

^{(3) [}تسمة] من (ب).

^{(4) [}عتق] ساقطة من (ب).

⁽a) أومن} ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق: ص242.

^{(8) [}يعتق] من (l).

^{(9) [}الثلث] ساقط من (h).

⁽¹⁰⁾ المرغباني، الهذاية، مصدر سابق، ج4، ص518.

قوله: فَإِنْ أَرْضَى لِأَحَدِهِمَا بِالنُّلُثِ وَلِلْآخَرِ بِالسُّدُسِ فَالنُّلُثُ⁽¹⁾ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا⁽²⁾، لأن كل واحد منهما يدلى بسبب صحيح وضاق الثلث عن حقيهما فيقتسمانه على قدر حقيهما، كما في أصحاب الديون فيجعل الأقل سهمًا [والأكثر سهمين]⁽³⁾، فصار ثلاثة أسهم: سهم⁽⁴⁾ لصاحب [الأقلّ]⁽⁵⁾، وسهمان لصاحب الأكثر⁽⁶⁾.

في التحفة: إذا اجتمعت الوصايا لأحدهم الثلث، وللآخر الربع، وللآخر الخمس: فإن أجازت الورثة؛ جاز في الكل، وإلا [يصرف إلى] (⁷⁾ الكل في الثلث بقدر الوصية، ويتضاربون في ذلك، فيكون ثلث الثلث لهذا، وربع الثلث، وخمس الثلث للآخرين كما في المواريث⁽⁸⁾.

في الطحاوي، قال: ولو أوصى لرجل بربع ماله ولآخر بنصف ماله، فإن أجازت الورثة يكون النصف للذي أوصى له بالنصف، والربع للذي أوصى له بالربع، وبقي الربع فيكون بين الورثة على فرائض الله تعالى، ولو لم تجز الورثة فإنما تجوز الوصية من الثلث فيكون الثلث بينهما على سبعة أسهم، أربعة من ذلك للموصى له بالنصف، وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع، وهذا قول أبي حنيفة فيك.

وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: يقسم بينهما على ثلاثة أسهم، سهمان للموصى له بالنصف، وسهم للموصى له بالربع؛ وإنما يقسم على سبعة عند أبي حنيفة على الله من مذهبه أن الموصى له بالنصف لا يضرب إلا بالثلث، والموصى له بالربع يضرب إلا بالثلث، فاحتجنا إلى حساب له ربع وثلث وذلك اثنى عشر الثلث

⁽أ) [فلا ثلث] من (ج).

⁽²⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}سهم] ساقط عن (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518.

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين وردت أيضرب] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ علاء الدبن السمر تندي، تحفة الفقهاء، مصر سابق، ج3، ص209 - 210.

^{(9) [}يضرب] ساقط من (ج)،

⁽¹⁰⁾ إبالربع ساقط من (ب، ج).

ومن ذلك أربعة، والرابعة ثلاث فيجعل وصيتهما على سبعة أسهم، وذلك ثلث المال، وثلثا المال مثلا، وذلك أربعة عشر، فيجعل المال كله على واحد وعشرين: سبعة من ذلك للموصى ذلك للموصى له بالنصف، وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع.

وعندهما يقسم⁽²⁾ الثلث بينهما على ثلاثة أسهم، لأن الموصى له بالنصف [[...]⁽⁵⁾ يضرب بجميع وصيته عندهما، والموصى له بالربع بمثل نصف النصف] للأنه فيجعل كل ربع سهما، النصف يكون سهمين، والربع يكون أن سهما، فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهما على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف، وسهم للموصى له بالربم (6).

ه، توله: فَإِنْ أَرْضَى لِأَحَدِهِمَا بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلِلْاَخْرِ بِثُلُبُ مَالِهِ فَلَمْ تُجِزَ الْوَرْثَةُ فَاللَّهُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَسْهُم عندهما أَنَّ ، وقال أبو حنيفة عِنْك: الثلث بينهما نصفان ولا يضرب أبو حنيفة عِنْك للموصى له بما زاد على الثلث إلا (8) بالمحاباة والسعاية والدراهم المرسلة، لهما في الخلافية (9) أن الموصى قصد شيئين: الاستحقاق والنفضيل فامتنع الاستحقاق] (10) لحق الورثة ولا مانع من التفضيل فيثبت كما في المحاباة وأختيها.

⁽أ) [له] من (أ).

^{(2) [}يعتبر] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وبالثلث] من (أ، ج) وهي زائدة على النص، والصحيح ما أثبته.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}يكون] مانط من (أ، ب).

⁽⁶⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص374 والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص292.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(8) [}إلا] ساقطة من (ج).

⁽⁹⁾ قال صاحب العيني: الخلافية؛ أراد بها نسخ الخلافيات، حيث إن المحققين من أصحابنا المتقدمين صنفوا نسخا مشتملة على المسائل الفقهية الخلافية، وطريقة الخلاف، وذكروا فيها كثيرا من المسائل الخلافية. العيني، البناية شرح الهداية، مصدر صابق، ج10، ص449.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وله أن الوصية وقعت بغير المشروع عند عدم الإجازة من الورثة، إذ لا نفاذ⁽¹⁾ لها بحال فيبطل أصلاً، والتفضيل يثبت⁽²⁾ في ضمن الاستحقاق؛ فبطل ببطلانه كما في المحاباة الثابتة في ضمن البيع بخلاف مواضع الإجماع لأن لها نفاذًا في الجملة بدون إجازة الورثة بأن كان في المال سعة فتعتبر فيه التفاضل لكونه مشروعًا⁽³⁾ في الجملة بخلاف ما إذا أوصى بعين من تركته وقيمته تزيد على الثلث فإنه يضرب بالثلث، وإن احتمل أن يزيد المال فيخرج من الثلث لأن هناك الحق تعلق⁽⁴⁾ بعين ألا التركة بدليل أنه لو هلك واستفاد مالاً آخر تبطل الوصية، وفي الألف المرسلة لو هلكت التركة تنفذ فيما يستفاد قلم يكن متعلقًا بعين ما تعلق به حق الورثة (6).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة على الأن الضرب لظهور الاستحقاق، فإذا بطل الاستحقاق العلى العلى حق الورثة بطل الضرب أيضًا (أ).

ب، وقالوا: ضَرَبَ في مالهِ سهمًا، أي: جَعَلَ، رعلى ذَا قولهُ في المختصر: أبو حنيفة عبين لا ينضرب للموصى له فيما زاد على الثلث، على حذف المفعول، والصحيح كأنه قيل: لا يجعل [له](8) شيئًا فيه ولا يُعطيهُ(9).

ي، ومعنى قولِه: وَلَا يَضْرِبُ [أَبُو حَنِيفَةَ لِلْمُوضَى لَهُ](10) بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ(11)،

^{(1) [}نقاد] من (أ، ب).

^{(2) [}لا يثبت] من (ب).

^{(3) [}مشروطًا] من (ب)،

^{(4) [}تعلن] ساقطة من (ب).

^{(5) [}بغير] من (ب)،

⁽⁶⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل388.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص306 - 307.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(11) (}ولا يضرب أبو حنيفة رحمه الله للموصى له بما زاد على الثلث إلا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة)، القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

يعني بلغوا الزيادة على الثلث فيجعل كأنه أوصى له (1) بالثلث لا غير، وإنما كان كذلك؛ لأنه أوصى له بمقدار لو انفرد لما استحق الزيادة على الثلث عند عدم إجازة الورثة، بخلاف المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة؛ فإنها تحتمل أن يكون مقدار ثلث ماله، أو اقل، ألا ترى انه إذا أوصى لرجل بألف درهم ومات ولا يعرف له مال غيرها، فإن له الثلث، فإن ظهر له بعد ذلك مثلاه أو أكثر كان له أن يرجع بثلثي الألف، وكذا في المحاباة والسعاية.

ثم المحاباة: هي بيع ما يساوي ألفًا بخمسمائة في [مرضه](2).

والسعاية (أنَّ: هي العتق الواقع في المرض.

والمعلق بالموت كالمدبر، والموصى له بعثقه.

والدراهم المرسلة: هي كل وصية كانت بغير عينها، ولم ينسب إلى جزء من المال، وذلك مثل قوله: أوصيت لفلان بألف درهم، أو بمائة دينار، وما أشبه ذلك (⁴⁾.

ب، الرسل: بفتحتين الجماعة، [أ/ 614] ومنه ⁽⁵⁾: وكان القوم يأتونه أرسالاً، أي: متتابعين جماعةً وجماعةً.

والأملاكُ المرسلةُ: هي المُطلقةُ التي تثبت بدون أسبابها من الإرسال خلاف التقييد (6)، ومنه: الوصية بالمال المرسل، يعني: المُطلقَ غير المقيد بصفة الثلث أو الربع.

والحديثُ المرسل: في اصطلاح المحدثين: ما يرويه المحدث بإسناد [صحيح]⁽⁷⁾ متصل إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ ولم يذكر من بينه وبين رسول الله

^{(1) [4]} سائطة من (ب، ج).

^{(2) [}موضعه] من (أ).

^{(3) [}رائسعابات] من (أ).

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل163.

^{(5) [}منه] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}النقسيم] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

ﷺ كما يفعل ذلك: سعيد بن المسيب، ومكحول⁽¹⁾، والنخعي⁽²⁾، والحسن رضوان الله عليهم أجمعين، [ومنه]⁽³⁾: المراسيلُ حجةٌ، وهو اسم جمع له كالمناكير للمُنكر⁽⁴⁾.

م⁽⁵⁾، وصورة المحاباة: أن يكون له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة، وقيمة الآخر ستمائة، وأرصى بأن يباع أحدهما بمائة درهم (6) لفلان، والآخر بمائة درهم لفلان آخر؛ فهاهنا قد حصلت المحاباة لأحدهما بألف درهم (7) وللآخر بخمسمائة، وذلك [كله] (8) وصيته، لأنه في المرض، فإن لم يكن له مال غير هذين العبدين ولم يجز الورثة جازت محاباتهما بقدر الثلث أفيكون الثلث بينهما [(9) أثلاثا يضرب الموصى له بالألف بحسب وصيته وهي الألف و [الموصى له] (10) الآخر بحسب وصيته وهي الألف و الموصى له أ

وصورة السعاية: أن يوصي بعتق عبدين قيمة أحدهما ألف، وقيمة الآخر ألفان، ولا مال له غيرهما، ولم يجز الورثة الوصية يعتقان من الثلث وثلث المال ألف فيوزع

⁽أ) هو: أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي من سبي كابل ببلاد السند؛ كان مولى لامرأة من هذيل وقبل هو مولى سعيد بن العاص؛ وكان معلم الأوزاعي وغيره، ومقامه بالشام، ولم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا وكان لا يقتي حتى يقول: لا حول ولا قرة إلا بالله العلي العظيم هذا رأي والرأي يخطئ ويصيب، وسمع أنس بن مالك، وتوفي سنة بضع عشرة ومالة هجريه وضي الله عنه. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج5، ص280.

⁽²⁾ هو: إبراهيم بن يزيد النخعي أبو عمران الكرفي الفقيه عن خاله الأسود وعلقمة ورأى عائشة وعنه الحكم ومنصور والأعمش وكان عجبا في الورع والخير متوقيا للشهرة رأسا في العلم مات 96هـ الدمشقي، الكاشف، مصدر سابق، ج1، ص227.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص208.

^{(5) [}الميم] ساقط من (ب: ج).

^{(6) [}درهم] سانط من (ب).

^{(7) [}درهم] ساقط من (أ، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

عليهما أثلاثًا؛ الثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي، والثلثان للذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي وهو ألف وثلاثمانة وثلاثة وثلاثون وثلث.

وصورة الدراهم المرسلة: أن يوصي لأحدهما بالألف، وللآخر بالألفن، وثلث ماله ألف، ولمراهم المرسلة: أن يوصي لأحدهما بالألف، ويضرب كل واحد منهما ماله ألف، ولم يجز الورثة؛ يكون الثلث بينهما أثلاثا، ويضرب كل واحد منهما بجميع وصيته، [لأن ما]⁽¹⁾ يضرب في هذه المواضع الثلث [بجميع وصيته]⁽²⁾، لأن [الوصية]⁽⁶⁾ في مخرجها صحيحة هنا لجواز أن [يحصل]⁽⁴⁾ له مال يخرج هذا القدر من الثلث، ولا كذلك فيما يوصي بثلث ماله لإنسان، ولآخر بجميع ماله، لأن اللفظ في مخرجها لم يصح، لأن ماله لو كثر تدخل فيه تلك الوصية، كذا قاله بدر الدين (5) رحمه الله الم

أفيما لم تجز الوصية

ه، قوله: زَمَنْ أَرْضَى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُجِيطُ بِمَالِهِ لَمْ تَجُزُ الْوَصِيَّةُ (7)، لأن الدين مقدّم على الوصية لأنه أهم الحاجتين، فإنه فرض والوصية تبرع، وأبدًا يبدأ بالأهم فالأهم؛ إلَّا أَنْ يُبْرِقَهُ الْغُرَمَاءُ، لأنه لم يبق الدين فتنقذ الوصية على الحدّ المشروع لحاجته إليها (8).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وإنما] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [اللفظ] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يكون] من جميع الشخ.

⁽⁵⁾ هو: محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردري المعروف بخواهرزادة العلامة بدر الدين ابن أخت الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الستار الكردري شمس الأثمة تفقه على خاله شمس الدين الكردري توفي في ذي القعدة سنة 651عـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص 131.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، لـ200.

 ^{(7) (}ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم يجز الوصية إلا أن يبرأ الغرماء من الدين). القدوري،
 مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص515.

قوله: وَمَنْ أَوْضَى بِنَصِيبِ ابْنِهِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ، ولو أَوْضَى بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ جَازَ⁽¹⁾، لأن الأول وصية بمال⁽²⁾ [الغير لأن]⁽³⁾ نصيب الابن [ما يصيبه بعد الموت، والثاني وصية بمثل نصيب الابن]⁽⁴⁾ ومثل الشيء غيره وإن كان يتقدّر به⁽⁵⁾ فيجوز، وقال زفر رحمه الله: يجوز في الأول أيضًا [فينظر]⁽⁶⁾ إلى الحال والكل ماله [فيه]⁽⁷⁾، وجوابه ما قلنا⁽⁸⁾.

في الطحاوي: قال ولو أوصى لرجل بمثل [[نصيب ابنه، فهذا لا يخلو إما أن يوصي بمثل (أن نصيب ابنه فهذا لا يخلو إما أن يوصي بمثل في بمثل نصيب ابنه أو له ابن، أو لم يكن، أو أوصى بنصيب ابن لو كان، أو بمثل نصيب ابنت ألى كانت، فأما إذا أوصى بنصيب أبنه أو ابنته وله ابن أو بنت (13) فإنه لا تصح الوصية لأن نصيب أبنه ثبت بنص الكتاب.

فإذا أوصى بنصيبه لرجل نقد أراد تغيير ما فرض الله تعالى في كتابه [فلا يصح](14)، ولو أرصى [...](15) نصيب ابنه أو ابنته وليس⁽¹⁶⁾ له ابن............

⁽أَ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(2) [}بمثل] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}من] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [نظرا] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518.

^{(9) [}بمثل] ساقطة من (ج).

^{(10) [}ابن] من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

⁽¹²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(13) [}أبته] من (أ)، [أخت] من (ب).

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أه ج).

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بمثل] من (أ).

^{(16) [}ليس] ساقطة من (ج)،

أو أخ⁽¹⁾ فإنه تجوز⁽²⁾ [الوصية، لأنه ليس فيه تغيير ما فرض الله تعالى في كتابه.

ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو ابنة فإنه يجوز [⁽⁵⁾، لأن مثل الشيء غيره لا عينه فيقرر (⁶⁾ نصيب الابن؛ ثم يزاد عليه بمثله فيعطى للموصى له، وإن كان أكثر من الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة، وإن كان ثلثا أو اقل منه تجوز من غير إجازة، نحو ما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له بنصف المال، لأن مثل الابن كالابن.

ولو كان له ابنان يكون المال بينهما نصفين، كذلك هاهنا يكون المال بينهما نصفين نصف للابن ونصف للموصى له إن أجاز الابن جاز وإن لم يجز الابن فللموصى له الثلث، ولو كان له ابنان فإنه يكون له ثلث المال، ولا يحتاج إلى الإجازة.

ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة فيكون للموصى له نصف المال، لأن نصيب ابنته نصف المال فله أيضا نصف المال إن أجازت الابنة وإن لم تجز له الثلث.

ولو كانت له ابنتان والمسألة بحالها فيكون للموصى له ثلث المال، لأن الابنتين لهما ثلثا المال لكل واحد ثلث المال فمثل نصيب إحداهما يكون ثلث المال أيضا فالثلث⁶⁾ يكون للموصى له.

ولو أوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب كما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه يعطى له نصف المال إذا أجاز الابن، ولو أوصى بمثل نصيب ابن مقدر فلا بد من أن يقدر نصيب المال إذا أجاز الابن، ولو أوصى بمثل نصيب ذلك الابن سهم ومثله يكون سهما (7) فلك والابن حتى يكون له مثل نصيب ذلك الابن سهم ومثله يكون سهما أيضا فقد أوصى له بسهم من ثلاثة أسهم في الحاصل (8).

^{(1) [}ابنة] من (ب، ج).

^{(2) [}لا يجرز] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعفونتين ورد من (ب) وفيه نص مكرر.

^{(4) [}نينرز] من (أ).

⁽a) [فالثلث] ساقط من (ب).

^{(6) [}نصب] ساقط من (ج).

^{(7) [}ينهما] من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص470؛ ونظام الدين، الفتاوي الهندية، مِصدر سابق، ج6، ص99.

· [ما يعتبر من الثلث]

ه، قوله: وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرْضِهِ أَوْ بَاعَ رَحَابِي أَوْ وَهَبَ فَذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزُ وَهُوَ مُعْتَبُورُ أَنْ مِنَ النُّلُثِ وَيَضْرِبُ بِهِ مَعَ أَصْحَابِ الْوَصَايَا أَدَى، آوفي بعض النسخ فهو وصية مكان قوله جائز، والمراد الاعتبار من الثلث والضرب مع أصحاب الوصايا] (ألى لا حقيقة الوصية، لأنها إيجاب بعد الموت، وهذا منجز [...] (ألى غير مضاف، واعتباره من الثلث لتعلق حق الورثة به، وكذلك ما ابتدأ المريض إيجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية لأنه يتهم فيه كما في الهبة، وكل ما أوجبه بعد الموت فهو من الثلث، وإن أوجبه في حال [صحته اعتبارًا بحالة الإضافة دون حال] (ألى العقد وما نفذه من التصرف، فالمعتبر فيه حال العقد، فإن كان صحيحًا فهو من جميع المال، وإن كان مريض صح منه فهو كحال الصحة لأن بالبرء تبيّن أنه لا حق لأحد في ماله (أ).

ي، فإن اجتمعت الوصايا كلها، يُقدم العتق المنجز في المرض، والمعلق بالموت، وهي التدبير الصحيح، والمحاباة المنجزة في المرض، وما سواها [من الوصايا]⁽⁷⁾ لا يقدم بعضها على بعض، سواء كانت وصية بالثلث: [أو وصية بالعتق]⁽⁸⁾، أو [أ/ 615] وصية بالمحاباة؛ لأن⁽⁹⁾ كل واحدة من الوصايا يحتمل الفسخ⁽¹⁰⁾ بالرجوع وغيره،

^{(1) [}مقبوض] من (ب).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}بعد المرت] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص526.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(9) [}لأن] ساقطة من (أ).

^{(10) [}القسخ] ساقط من (ب).

فاستوى الجميع، بخلاف⁽¹⁾ العتق المنجز والمعلق [بالموت]⁽²⁾، وهو التدبير [والمحاباة المنجزة](3).

ولو قال: أوصيت لفلان بهذا العبد، أو بهذه الجارية أو بعين آخر من ماله، وهو أكثر من الثلث، لا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث في قول أبي حنيفة خيض، كما قال في سائر الوصايا، ذكره القدوري رحمه الله في التقريب.

وكذلك إذا أوصى لرجل بعيد قيمته مثل (4) نصف ماله، والآخر بعيد قيمته (5) مثل ثلث ماله، فعند أبي حنيفة ﴿ فَتَ الثلث بينهما نصفان، وعندهما يقسم الثلث على خمسة أسهم؛ للموصى له بالأرفع (6) ثلثه، وللموصى له بالأوكساثنان (7)، ولو هلك [العبد] (8) الموصى به؛ بطلت الوصية في قولهم بخلاف المرسلة (9).

أفيمن حابي ثم اعتق]

هـ (10)، قوله (11): فَإِنْ حَاتِى ثُمُ أَعْتَقَ وضَاقَ النُّلُثُ عَنْهُمَا فَالْمُحَانِاةُ أَوْلَى عِنْدَ أَبِي حَنْدَ أَلِي عِنْدَ أَلِي عِنْدَ أَلِي عَنْدُ أَلِي عَنْهُمَا مَسْوَاءٌ، وقالا الْعِثْقُ أَوْلَى فِي أَلِي عَنْهُمَا سَوَاءٌ، وقالا الْعِثْقُ أَوْلَى فِي أَلِي عَنْهُمَا مَسْوَاءٌ، وقالا الْعِثْقُ أَوْلَى فِي الْمُسْأَلَتَيْنِ (12)، والأصل فيه أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل من

^{(1) [}لأن] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}مثل] ساقطة من (ب).

^{(5) [}قيمته] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}بالأربع] من (أ).

⁽أبيان] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين وردت [العين] من كتاب البنابيع.

^{(&}lt;sup>9</sup>) الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل163.

^{(10) [}الهاء] ساقط من (ب).

^{(11) [}قوله] ساقط من (ب، ج).

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

أصحابها (أ) يضرب بجميع (2) وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض، إلا العتق الموقع (5) في المرض، والعتق المعلق بموت الموصي كالتدبير الصحيح، والمحاباة في البيع إذا وقعت في المرض، لأن الوصايا قد تساوت والتساوي (4) في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في نفس الاستحقاق، وإنما قدم العتق الذي ذكرناه آنفا لأنه أقوى، فإنه لا يلحقه الفسخ لا يلحقه الموصي وغيره يلحقه، وكذلك والمحاباة لا يلحقها الفسخ من جهة الموصي، وإذا تقدم ذلك فما بقي من الثلث [بعد ذلك يستوي فيه من سواهما من أهل الوصايا، ولا يقدم البعض على البعض.

لهما] (ق) في الخلافية أن العتق أقوى لأنه لا يلحقه الفسخ والمحاباة يلحقها، ولا معتبر بالتقديم في الذكر لأنه لا يوجب التقديم في الثبوت، وله أن المحاباة أقوى لأنها تثبت في ضمن عقد المعارضة، فكان تبرعًا بمعناه لا (أ) بصيغته، والإعتاق نبرع صيغة ومعنى، فإذا وجدت المحاباة أولاً دفع الأضعف، وإذا وجد العتق أولاً وثبت وهو لا يحتمل الدفع كان من ضرورته المزاحمة، وعلى هذا قال أبو حنيفة عن : إذا حابى ثم أعتق [ثم حابى] (أ) قسم الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما؛ ثم ما أصاب المحاباة الأخيرة قسم بينهما وبين العنق، لأن العتق مقدم عليها فيستريان، ولو أعتق ثم حابى ثم أعتق قسم بينه الثلث بين العتق الأول والمحاباة [نصفين] (8) وما أصاب العتق قسم بينه أعتق الثانى، وعندهما العتق أولى بكل حال (9).

^{(1) [}أصحابناً] من (ج).

^{(2) [}بجميع] ساقط من (ب)،

^{(3) [}الراقع] من (ب).

^{(4) [}النساري] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

^{(6) [}ا] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع اتسخ.

⁽⁹⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص526.

ي (أ)، فإن كان له عبدان أحدهما يساوي ألفين، فباعه ممن تجوز له الوصية بالألف، والآخر يساوي ألفًا فأعتقه، ولا مال له سواهما؛ فالمحاباة أولى في فول أبي حنيفة الخيث ، والعتق جائز، ويسعى [للورثة] (2) في جميع [...] (3) قيمته.

وقالا: العتق أولى سواء تقدم أو تأخر، والمشترى بالخيار إن شاء أخذ العبد بألفين، وإن شاء رده، فإن تقدم العتق⁽⁴⁾ فالثلث بينهما نصفان في قول أبي حنيفة بخف، ويسعى [العبد]⁽⁵⁾ في نصف قيمته والمشتري بالخيار: إن شاء أخذ العبد بألف وخمسمائة، وإن شاء تركه، فإن رضي بالأخذ⁽⁶⁾ سعى المعتق [للورثة]⁽⁷⁾ بخمسمائة، وإن رضي بالترك، عتق العبد، ولا سعاية عليه، وإن مات المعتق قبل أن يؤدي شيئًا من السعاية، وقد كان المشتري اختار الأخذ فهو بالخيار إن شاء أخذ العبد بألف وستمائة، وإن شاء نقض البيع؛ لأن الوصية تصح من الثلث، والثلث كان بين المشتري والمعتق نصفين، فمات المعتق مستوفيًا لنصف الثلث، والثلث كان بين المشتري في نصف الثلث، فيضمه إلى سهام الورثة، وذلك أربعة، فنصير خمسة، وجملة السهام ألفا درهم يأخذ منها خمسها على المشترى [وذلك أربعة، فنصير خمسة، وجملة السهام ألفا درهم يأخذ وستمائة] (9,001).

وأما عندهما فالعتق أولى بكل حال وقد مات مستوفيًا لجميع الثلث، والمشتري بالخيار إن شاء أخذ العبد بألفين، وإن شاء تركه، ولو كان له عبدان قيمة أحدهما

^{(1) [}الياء] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}المحاباة] من (ب).

^{(4) [}العنن] ساقط من (ب).

 ⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [المعنق] من جميع النسخ.

^{(6) [}بالأخر] من الينابيع.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل164.

. ألف (1) وماثة، فأوصى أن يباع من زيد بمائة، وقيمة الآخر [ستمائة](2)، فأوصى أن يباع من عمرو [بمائة](3)، ولا مال له سواهما، كان الثلث بينهما أثلاثًا، لصاحب المحاباة بالألف ثلثاه، ولصاحب المحاباة بخمسمائة ثلثه.

وكذلك لو أوصى لأحدهما بألغي درهم، وللآخر بألف درهم⁽⁴⁾ ولا مال أله سوى ثلاثة (5) آلاف، فالألف بينهما أثلاثًا وهي مسألة الدراهم المرسلة، وإن كان له ثلاثة أعبد قيمتهم سواء فباع احدهم وحابى ثم أعتق ثم باع وحابى فالثلث بين صاحبي المحاباة نصفان؛ لأنهما من جهة واحدة، ثم ما أصاب صاحب المحاباة الثانية، [فهو بينه وبين المعتق؛ لأن العتق مقدم عليها، فيصير للمعتق ربع الثلث] (6)، ولصاحب إلمحاباة] (7) الثانية ربع الثلث، وللأول نصف الثلث، وإن أعتق أولاً ثم حابى، ثم أعتق؛ فالثلث بين المعتق الأول وبين المحاباة نصفان، ويشارك المعتق [الشاني المعتق] (8) الأول بالحصص؛ لأنهما من جهة واحدة (9).

قإن أعتق ثم حابى، ثم أعتق [ثم حابى](10) فالثلث بين المعتق الأول وبين المحاباة نصفان، [ويشارك المعتق الأول صاحب الأخير فيما أصابه](11)، ثم يشارك المعتق الآخر الأول فيما أصابه من ذلك.

ولو أعنق ثم حابي يتحاصان في الثلث عند أبي حنيفة على وعندهما (12)

⁽أ) [ألف] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [الفّا] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بخمسمالة] من جميع النسخ.

^{(4) [}درهم] سائط من (أ، ب).

^{(5) [}ثلاثة] سانطة من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعترفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيم، مصدر سابق، ل164.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع التسخ.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(12) [}عندهما] سانطة من (ب).

يبدأ بالعتق، فإن فضل منه شيء صُرف إلى المحاباة، وإلا فلا، وعلى هذا الخلاف إذا وهب أولاً [ثم حابى] أن أو حابى الأن أو حابى الأن أو حابى الفسخ، فإن المحاباة أولى عنده، وعندهما يتحاصان؛ لأن كل واحدة منهما تحتمل الفسخ، فاستويا وهي مسألة المحيط.

وذكر في التقريب قال أبو حنيفة هيئت: إذا تصدق بالف و[أقبضها] (أن وهب لذي رحم محرم منه، وقبض أب محابى فالمحاباة أولى عند أبي حنيفة، وقالا: هما سواء، ولو أوصى لرجل بألف، ووهب لآخر ألفًا، وسلمها إليه، وأعتق عبدًا، وكل ذلك يزيد على الثلث؛ فإنه يبدأ بالعتق وكذلك إذا أوصى لرجل بثلث ماله، ووهب لآخر، وسلم ثم باع، وحابى؛ فإنه يبدأ بالمحاباة (5).

[الوصية بسهم من ماله]

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين رردت (اقتضاها) من جميع النسخ.

^{(4) [}رأتتضى] من (ب).

⁽⁵⁾ الرومي: البتابيع، مصدر سابق، ل164.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لو] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

^{(8) [}متين] سأقط من (ب).

⁽⁹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 6355، باب ميراث ابنةِ ابن مع ابنة. اليخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص2477.

ِفَإِن إِياسًا (أ) قال: السهم في اللغة عبارة عن السدس، ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة فيعطى ما ذكرنا، قالوا هذا كان في عُرفهم وفي عُرفنا السهم كالجزء (2).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة ﴿ فَاكُ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ اللَّهِ الْمَالِ اللَّهِ الْمَالِ و وأدنى سهام ذري الأنساب هو السدس فقدرت الوصية به (3).

م، قال الشيخ الإمام خواهرزادة رحمه الله: أن له أخس الهما الورثة عند أبي حنيفة والله الشيخ الإمام خواهرزادة رحمه الله: أن له أخس فعلى رواية كتاب حنيفة والله أن يكون أقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس، وعلى رواية الجامع الوصايا جوز النقصان عن السدس، وعلى رواية الجامع الصغير جوز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس، وقالا: بأن له أخس سهام الورثة لا أن يزيد على الثلث فحينئذ يعطى له الثلث.

وصورة هذه المسألة: رجل مات وترك ابنًا وامرأة، وأوصى لرجل بسهم من ماله؛ فعلى قول أبي حنيفة خشت على رواية الرصايا وهو تولهما يعطى له أخس سهام الورثة، وهو تصيب المرأة فيزاد أخس سهام الورثة على أصل المسألة وهي ثمانية فيصير تسعة (أ) يعطى الموصى له سهم وللمرأة [...] (أ) الثمن والباقي للابن لأنه صار موصى له بمثل نصيب المرأة، وعلى رواية الجامع الصغير يعطى له سدس ماله لأن السدس أكثر من أخس سهام الورثة.

وان مات وترك امرأة وأخًا لأب وأم أو أخًا لأب فأخس سهام الورثة الربع، فعلى

⁽أ) [أناسا] من (أ). وهو: إياس بن معاوية، قاصي البصرة العلامة أبو واثلة، يروي عن أيه وأنس وابن المسيب وسعيد بن جبير وغيرهم، وكان يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والسؤدد والعقل قلما روي عنه، وقد وثقه ابن معين أنه شيء في مقدمة صحيح مسلم واستوعب شيخنا المزي أخبار، في تهذيبه وابن عساكر قبله توفي سنة 121هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج5، ص551.

⁽²⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518 - 519.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل-389.

^{(4) [}آخر] من (ب).

⁽ق) أسبعة أ من (ب).

^{(6) [}السهم] من (ب).

رواية الوصايا يعطى له السدس لأنه لا يجوز أبو حنيفة عن الزيادة على السدس، وعلى رواية الوصايا، ويجرز النقصان عنه، وأخس سهام الورثة أكثر من السدس فيعطى له السدس سهم من ستة أسهم، وعلى قولهما يعطى له الربع [لأن الربع] (أ) أخس سهام الورثة وانه اقبل من الثلث، وعلى قول أبي حنيفة على رواية الجامع الصغير يعطى له الربع أيضا، لأنه [...] (2) يجوز الزيادة دون النقصان على هذه الرواية كذا ذكر في الوصايا في موضعين (3).

في الطحاوي: قال ولو أوصى بسهم من ماله فإن على قول أبي حنيفة و الله ينظر (٩) إلى سدس جميع المال، وإلى أخس سهام الورثة أيهما كان اقل فذلك له ويانه:

إذا كانت القريضة من أربعة أو من ثلاثة فالسدس أقل من أخس سهام الورثة فيعطى له، ومتى كانت الفريضة أكثر من ستة فلا يعطى له السدس، وإنما يعطى له أخس سهام الورثة، وأما على قولهما يعطى له أخس سهام الورثة في الأحوال كلها إلا إذا جاوزا أخس سهام الورثة عن الثلث، فحينئذ يعطى له الثلث ولا يعطى الأخس؛ لأن الوصية لا تكون أكثر من الثلث، وكذلك هذا الاختلاف فيمن (5) أقر بسهم من داره عند أبي حنيفة بين يقع ذلك على سدس [...] (6) الدار، وعندهما البيان إلى المقر،

وكذلك لو عتى سهمًا من عبده عنمد أبي حنيفة على المدار (7) وعندهما البيان على المقر، وكذلك لو أعتق سهما من عبده عند

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لا] من (أ، ب).

⁽³⁾ النسفى، المناقع، مصدر سابق، ل.200.

^{(&}lt;sup>4</sup>) أنقل من (ب).

^{(5) [}فيمن] ساقطة من (ب).

^{(6) [}من] من (ب).

^{(7) [}الدار] من (ب)، وساقطة من (ج).

. أبي حنيفة ولات يقع ذلك على سدس العبد] عتى الكل لأن العتى عندهما لا يتجزأاً!

ه، قوله: ولو أَرْضَى بِجُزْءِ مِنْ مَالِهِ قِيلَ لِلْوَرَثَةِ أَعْطُوهُ مَا شِئْتُمْ (2)، لأنه مجهول يتناول القليل والكثير غير أن الجهالة لا تمنع صحة الوصية والورثة قائمون مقام الموصى وإليهم البيان (3)،

ي⁽⁴⁾، ولو أَرْضَى [لَهُ]⁽⁵⁾ بِجُزْءِ مِنْ مَالِهِ، أو بنصيبٍ، أو بشقصٍ⁽⁶⁾، أو ببعضٍ، أو بحظٍ، أو بشيءٍ؛ فللورثة أن يعطوه ما شاؤواِ⁽⁷⁾،

[الإيضاء بأكثر من وصية]

ه قوله: وَمَنْ أَوْصَى بِوصَايَا مِنْ حُقُوقِ اللهِ تَعَالَى قُدِّمَتُ الْفَرَائِضُ مِنْهَا [على غيرها](8) قَدَّمَهَا الْمُوصِي أَوْ أَخْرَهَا مِثْلُ الْحَجِّ وَالزُّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ(9)، لأن الفريضة أهم من النافلة، والظاهرة منه البداية مما هو الأهم، فإن تساوت في القوة بدئ بما قدّمه الموصي إذا ضاق عنها الثلث، لأن الظاهر انه يبتدئ بالأهم، وذكر الطحاوي رحمه الله أنه يبتدئ بالزكاة ويقدمها على الحج وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وفي رواية عنه أنه يقدم الحج وهو قول محمد رحمه الله، وجه الأولى: أنهما وإن استويا في الفريضة فالزكاة تعلق بها حق العباد فكان أولى، وجه الأخرى: أن الحج

⁽¹⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص163؛ والعيني: البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج13، ص420 - 421.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص519.

^{(4) [}الياء] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميم النسخ.

^{(6) [}سنغض] من (أ)، الشقص بالكسر: السهم، قال ابن دريد: يقال: لي في هذا المال شقص؛ أي سهم. الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج18، ص15.

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل163.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص243.

يقام بالمال والنفس والزكاة بالمال قصرًا عليه فكان [الحج أقوى اثم تقدم الزكاة] (أ) والحج على الكفارات لمزيتها عليها في القوة، وقد جاء فيهما من الوعيد ما لم يأت في الكفارات (أ) والكفارة (أ) في القتل والظهار، واليمين مقدمة على صدقة الفطر الأنه عرف وجوبها بالقرآن دون صدقة الفطر، [وصدقة الفطر] (أ) مقدمة على الأضحية للاتفاق على وجوبها [بالقرآن] (أ) والاختلاف في الأضحية وعلى هذا القياس (أ) يقدم بعض الواجبات على بعض (7).

قوله: وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبُ قُدِمَ مِنْهُ مَا قَدُمَهُ الْمُوصِي (8)، لما بينا وصار كما إذا صرح (9) بذلك، قالوا إن الثلث يقسم (10) على جميع الوصايا ما كان لله وما كان للعبد، فما أصاب القرب صرف إليها على الترتيب الذي ذكرناه، ويقسم على عدد القرب ولا يجعل الجميع بوصية (11) واحدة، لأنه إن كان المقصود بجميعها رضا الله سبحانه وتعالى فكل واحدة في نفسها مقصود فتنفرد كما تنفرد وصايا الآدميين (12).

ني التحفة: ثم إنما يصرف إلى الحج الفرض، والزكاة والكفارات إذا أوصى بها، فأما بدون الوصية لا يصرف الثلث [إليها](13) بل يسقط عندنا، خلافًا للشافعي رحمه

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}الكفارة] من (أ، ج).

^{(3) [}والكفارة] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع التسخ.

^{(6) [}القياس] ساقط من (ب، ج).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص528.

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [خرج] من (ب).

^{(10) [}يقدم] من (ب).

^{(11) [}كرصية] من (ب: ج).

⁽¹²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4: ص528 - 529.

⁽¹³⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

الله تعالى على ما ذكرنا في الزكاة، فإذا أوصى يعتبر من الثلث، لتعلق حق الورثة بماله في مرض الموت (1).

[الوصية بالحج]

ه قوله: وَمَنْ [أ/ 617] أَوْضَى بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ أَحَجُّوا عَنْهُ رَجُلاً مِنْ بَلَدِهِ (2) يَحُجُّ وَاكِبًا (3)، لأن الواجب لله تعالى الحج من بلده، ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده، والوصية لأداء ما هو الواجب عليه وإنما قال راكبًا؛ لأنه [لا] (4) يلزمه أن يحج ماشيًا فانصرف إليه على الرجه الذي وجب عليه (5).

قوله (6): فَإِنْ لَمْ تَبَلَغُ الْوَصِيَّةُ النَّفَقَةَ أَحَجُوا عَنْهُ رجلاً مِنْ حَنِثُ تَبَلَغُ (7)، وفي القياس لا يحج عنه لأنه أمر بالحجة (8) على صفة عدمناها (9) فيه غير أنّا جوّزناه، لأنّا نعلم أن الموصي قصد تنفيذ الرصية فيجب تنفيذها ما أمكن، والممكن فيه ما ذكرنا، وهو أولى من إبطالها رأسًا (10).

قوله (11)؛ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ حَاجًا فَمَاتَ فِي الطَّرِينِ وَأَوْضَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ حُجَّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ فِنْكَ (12)، وهو قول زفر رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد

⁽¹⁾ علاء الدين السمر قندي، تحقة الفقهاه، مصدر سابق، ج3، ص211 - 212 والمارردي، الحاري الحاري الكير، مصدر سابق، ج4، ص19.

^{(2) [}من بلئه] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽⁴⁾ ما بين المعفر فتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج4: ص529.

^{(6) [}قوله] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

^{(8) [}أمرنا بحجة] من (ب، ج).

ر9) [تدمناها] من (أ).

⁽¹⁰⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص529.

^{(11) [}قوله] ساقطة من (ب).

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

رحمهما الله: يحج عنه من حبث بلغ استحسانًا، وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق، لهما أن السفر بنية الحج وقع قربة وسقط فرض قطع المسافة بقدره، وقد وقع أجره على الله فيبتدأ من ذلك المكان كأنه من أهله، بخلاف سفر التجارة لأنه لم يقع قربة فيحج عنه من بلده، وله أن الوصية تنصرف إلى الحج من بلد، على ما قررناه أداء للواجب على الوجه الذي وجب(1).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة فيشك، لأنه ما أتى من الخروج قد بطل لقوله عليه الصلاة والسلام: (كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلى الثلاث ولد صالح وعلم علمه الناس ينتفعون به وصدقة جارية)، ولأن الأمر المطلق ينصرف إلى ما أوجب الله تعالى عليه، وهو الحج من بلده (13).

[الرجوع عن الوصية]

م⁽⁴⁾، ثوله ⁽⁵⁾: وَيَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ عَن الْوَصِيَّةِ ⁽⁶⁾، لأن [...]⁽⁷⁾ القبول موقوف على الموت والإيجاب من غير قبول يصلح إبطاله كما في البيع، قوله ⁽⁸⁾ أو قال: نحو أن يوصى بالأمة لرجل؛ ثم باعها الموصي، أو أعتقها، أو كاتبها، أو دبرها، أو أوصى بعيد لرجل؛ ثم أوصى بعد ذلك أن يعتق.

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص529.

⁽²⁾ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة، بلفظ: (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث إلا من صدقة جارية أو علم ينتقع به أو ولد صالح يدعو له)، وقم الحديث: 1631، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج3، ص1255.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل390.

^{(4) [}الهاء] من (ج)، وساقطة من (ب).

^{(3) [}قوله] ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 243.

^{(7) [}الرجوع] من (ب).

^{(8) [}توله] ساقطة من (ب).

أو⁽¹⁾ فَعَلَ مَا يَدُلُ عَلَى الرُّجُوعِ [كَانَ رُجُوعًا] (2)(3) نحو أن يوصي بثوب ثم قطعه وخاطه، أو يقطن ثم غزله، أو بغزل ثم نسجه، والأصل أن كل فعل لو فعله الإنسان في ملك غيره ينقطع [به حق المالك] (4) عن العين فإذا فعله الموصي كان رجوعًا، لأن العين التي جعلت به الوصية صارت عينا آخر، وفيما إذا باع العين الموصى به ثم اشتراه فقد خرج عن الوصية، لأنه بالبيع زال (5) الملك العائد إليه بالشراء (6) له حكم ملك جديد، والمسائل من شرح الطحاوي رحمه الله تعالى (7).

ه، قوله: وَيَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ عَن الْوَصِيَّةِ⁽⁸⁾، لأنه تبرع لم يتم فجاز الرجوع فيه كالهبة وقد حققناه في كتاب الهبة، ولأن القبول يتوقف على الموت والإيجاب يصح بإبطاله قبل القبول كما في البيع⁽⁹⁾.

قوله: وَيَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ عَن الْوَصِيَّةِ عَلَى الرُّجُوعِ [...] ((10) كَانَ رُجُوعًا ((11)) أما الصريح فقام مقامه قوله قد أبطلت أما الصريح فقام مقامه قوله قد أبطلت وصار كالمبيع بشرط الخيار، [فإنه يبطل الخيار] ((21) فيه بالدلالة؛ ثم كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فإذا فعله الموصي كان رجوعًا، وقد عددنا هذه الأفاعيل في كتاب الغصب.

⁽أ) [قرله] من أل.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين وردت من ب (به حق المالك).

^{(5) [}زاد] من (أ).

^{(6) [}بسرایة] من (ب).

⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق؛ ل-200.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽⁹⁾ المرغيناني؛ الهداية، مصدر سأبق، ج4، ص516 - 517.

^{(10) [}كأنه] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽¹²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

وكل بعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليم العين إلا بها فهو رجوع إذا فعله مثل السويق أن يلته بالسمن، والدار يبني فيها الموصي، والقطن يحشو به، والبطانة يبطن بها، والظهارة يظهر بها لأنه لا يمكنه تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لأنه حصل في ملك الموصي من جهته بخلاف تخصيص (2) الدار الموصى بها وهدم أن بنائها لأنه تصرف في التابع وكل تصرف أوجب زوال ملك الموصي (4) فهو رجوع، كما إذا باع الشيء الموصى به؛ ثم اشتراء أو وهبه؛ ثم رجع فيه لأن الوصية لا تنفذ إلا في ملكه فإذا أزاله كان رجوعًا، وذبح الشاة الموصى بها رجوع (5) لأنه للصرف إلى حاجته عادة فصار هذا المعنى أصلاً أيضًا، وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعًا لأن من أراد أن يعطى ثوبه غيره يغسله عادة فكان تقريرًا (6).

ي، وللموصي أن يرجع بجميع (7) ما أوصى به؛ إلا فيما وقع لازتما كالمحاباة المنجزة، والتدبير، والهبة المقبوضة لذي رحم محرم [منه] (8)، وإن أوصى لرجل [بعين] (9)؛ ثم قال: فسخت فيه الوصية، أو رجعت عنها، أو باعه من آخر، أو أعتقه، أو دبره، أو أخرجه (10) عن ملكه بأي وجه كان فهو رجوع عن الوصية؛ وإن اشتراه بعدما باعه أو وهبه من غير الموصى أه؛ ثم رجع (11) عن هبته صح رجوعه وبطلت الوصية؛

⁽¹⁾ السويق: طعام بتخذ من مدفوق الحنطة والشعير سمي بذلك لانسباقه في الحلق. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص465.

^{(2) [}تجصص] من (ب، ج).

^{(3) [}ويعدم] من (أ).

^{(4) [}الموصى] ساقط من (ب).

^{(5) [}رجرع] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص517.

^{(7) [}بجميع] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بعيد] من جميع التسخ.

^{(10) [}أو أخرجه] ساقطة من (ب).

⁽١١) [رجع] ساقطة من (ب).

. وكذلك إن غصبه رجل فضمن له قيمته أر مثله؛ ولو ردت [العين] (1) المغصوبة إلى الغاصب لم تبطل الوصية؛ وإن أوصى بالثلث أو بالربع لا يصح رجوعه عن ذلك إلا بالقول؛ وإن قال لعبده: إن مت من مرضي هذا فأنت حر، ليس له الرجوع عن ذلك إلا بالفعل، بأن بيعه أو يهبه، أو يتصدق به.

قعلى هذا خرج الجواب عن قوله: فَإِذَا صَرْحَ بِالرُّجُوعِ أَو قال أَوْ فَعَلْ مَا يَدُلُ عَلَى الرُّجُوعِ كَانَ رُجُوعًا أَنَ بِأَن أُوصى لرجل بثوب نقطعه وخاطه، أو أوصى بقطن فغزله، أو جعله حشوًا في الجبة، أو أوصى بغزل فنسجه، أو بحديد فاتخذه إناء أو سلاحًا، أو بشأة فذبحها، أو بذهب وفضة فصاغهما حليًا [أو قلبًا] (أنَّ فذلك كله رجوع عن الوصية؛ وكذلك إذا [خالطه بماله على وجه لا يتميز كالسويق إذا لته بالسمن، والثوب إذا صبغه، والساحة إذا بنى فيها، والأرض إذا] (4) حفرها (5) كرمًا (6)، أو غرسها أشجارًا، والآس (7) بمنزلة الشجرة فإن زرعها رطبة لم يكن هذا رجوعًا (8).

وكذلك إذا أوصى بدار فجصصها [لأن ذلك [مؤونة]⁽⁹⁾ الجدار فصار كالثوب إذا غسله فإن جصصها]⁽¹⁰⁾ بغير الجص فهو رجوع، وإن هدمها فليس برجوع، كما إذا قطع الثوب ولم يخطه، وإن أوصى لرجل بشيء؛ ثم قال: اشهدوا بأني لم أوصِ له بشيء، لا يكون رجوعًا، وهو رواية عن الجامع الكبير، وقيل: بأنه قول محمد رحمه الله، [أ/

⁽¹⁾ ما بين المعفونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(5) [}صرفها] من (أ، ب)،

^{(6) [}كرما] ساقط من (ب).

 ⁽⁷⁾ الأس: شجر دائم الخضرة: يبضي الورق، أبيض الزهر، أو وردية، عطري، وثمار، سود تؤكل غضة. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص28.

⁽⁸⁾ الرزمي، الينابيع، مصدر سابق، ل-165.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بمنزلة] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

618] وفي رواية المبسوط: يكون رجوعًا (1)، وقيل: بأنه قولهما، وهو أصح الروايتين، وعلى هذا إذا أوصى لرجل بشيء؛ ثم عرض عليه من الغد، وقال: لا أعرف هذه الوصية، وإن قال: تركت الرصية فهو رجوع، وكذلك إذا قال: كل وصية أوصيت بها (2) ففلان فهي باطلة، وإن قال: فهي لفلان، كان رجوعًا عن الأول، ووصية للثاني (3).

في الطحاوي: الوصية على أربعة أوجه: في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول والفعل جميعًا، وفي والفعل جميعًا، وفي وجه والفعل جميعًا، وفي وجه وجه يحتمل الفسخ من جهة الفعل، وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة الفعل، وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة الفعل ولا يحتمل الفسخ من جهة القول]⁽⁵⁾.

أما الوجه الذي يحتمل الفسخ بهما جميعًا (6) هي: الوصية بالعين لرجل ففسخه من جهة القول، أن يقول فسخت الوصية أو رجعت [عن تلك الوصية، وفسخه أو يخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه.

وأما الوصية التي لا يمكن الرجوع عنها بهما جميعًا هو التدبير.

وأما الوصية التي يجوز الرجوع عنها بالقول ولا يجوز بالفعل كالوصية بثلث ماله، أو بربع ماله، أو رجع عنها بالقول تبطل الوصية ولو أخرجه عن ملكه بالبيع والهبة لا تبطل الوصية، وتنفد من ثلث الباقي.

وأما الوصية التي يصح الرجوع عنها من جهة الفعل؛ لا يجوز [الرجوع عنها]⁽⁸⁾ من جهة القول هو التدبير المقيد، وهو أن يقول إن مت من مرضي كذا فأنت حر بعد

⁽¹⁾ السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج27، ص163.

^{(2) [}بيا] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل165.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}جميعًا] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

موتي لو رجع بالقول لا يصح ولو رجع بالفعل يصح (1) كما إذا باعه (2).

ه، قوله: زمَنْ جَحَدَ الْوَصِيّةَ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا (أَنَّ) كذا ذكره محمد رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: يكون رجوعًا لأن الرجوع نفي أبي الحال والجحود نفي في الماضي [والحال فأولى أن يكون رجوعًا، ولمحمد رحمه الله: أن الجحود نفي في الماضي] (أن والانتفاء في الحال ضرورة ذلك، وإذا كان ثابتًا في الحال كان الجحود لغوًا، ولأن الرجوع إثبات في [الماضي ونفي في] (أن الحال والجحود نفي في الماضي والحال فلا يكون رجوعًا حقيقة، ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة (أن).

في فنارى السراجية: جحود الوصية على رواية المبسوط (⁸⁾ رجوع، وعليه الفتوى، وعلى رواية الجامع الكبير لا⁽⁹⁾.

في الكبرى: أرصى بوصايا في مرضه؛ ثم صح وبراء بعد ذلك سنين فهو على وصاياه الأول ما لم يرجع عنها، إن لم يكن قال في وصيته: إن مت في مرضي هذا؛ أوصى بالفارسية [أكرمن ازين بيمارى بميرم ويا مرا ازين بيمارى مرك آيد] (10)، فإن كان قال ذلك؛ ثم برأا ثم مات بطلت وصاياه (11).

⁽أ) [يصح] سائطة من (أ).

⁽²⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص418 - 419.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

^{(4) [}نفي] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص517.

⁽⁸⁾ قال صاحب المبسوط: (إذا أرصى بعبد، لرجل، ثم أوصى به لآخر، ولو لم يوص به لأحد ولكنه جحد رصية الأول، وقال لم أوص له، فهذا رجوع هكذا ذكر هنا، وذكر في الجامع: إذا قال اشهدوا أني لم أوص له لا يكون رجوعًا). السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص163.

⁽⁹⁾ الأوشي، الفتاوى السراجية، مصدر سابق، ص574.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية؛ ومعتاها (أي إذا مت من مرضي هذا أو جاءني الموت من هذا المرض).

⁽¹¹⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام: مصدر سابن، ص342.

[تحديد الوصية في العموم]

ه، قوله: وَمَنْ أَوْصَى لِجِيرَائِهِ فَهُمْ الْمُلَاصِقُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِنْ أَ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: الملاصق وغيره [ممن] (2) يسكن محلة الموصي ويجمعهم مسجد المحلة، وهذا استحسان، وقوله خِنْتُ قياس، لأن الجار من المجاورة وهي الملاصقة حقيقة؛ ولهذا يستحق الشفعة بهذا الجوار، ولأنه لما تعذر صرفه إلى الجميع يصرف إلى أخص الخصوص وهو الملاصق، وجه الاستحسان أن هؤلاء كلهم يستون جيرانًا عرفًا وقد تأيد بقوله ﷺ: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) (3) وفسره بكل من سمع النداء، ولأن المقصد بر (4) الجيران واستحبابهم ينتظم الملاصق وغيره، إلا أنه لا بد (5) من الاختلاط وذلك عند اتحاد المسجد، وما قاله الشاقعي رحمه الله: الجوار إلى أربعين دارًا بعيد (6). وما يروى فيه ضعيف، قالوا: ويستوي فيه الساكن، والمالك، والذكر، والأنشى، والمسلم، والذمي، لأن اسم الجار يتناولهم ويدخل فيه العبد الساكن عند، لإطلاقه ولا يدخل عندهما لأن الوصية له وصية لمولاء وهو غير العبد الساكن عند، لإطلاقه ولا يدخل عندهما لأن الوصية له وصية لمولاء وهو غير ساك. (7).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة هيئك، لأن الحكم المتعلق بالجوار ومن الشفعة مختص بالملاصقة، فكذلك حكم الوصية يحمل عليه (8).

في الكبرى: أوصى بثلث ماله لأهل مسجد كذا، ولأهل مسجد كذا، أو لجيرانه، فإن كانوا يخصون قسم على الفقير والغني منهم حد الإحصاء في قوم لا يخصون، قال

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [ممكن] من جميع النسخ.

⁽³⁾ أخرجه صاحب المستدرك، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 898، باب التأمين. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج1، ص373.

^{(4) [}به] من (أ).

^{(5) [}لا يبرأ] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: المارردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص272.

⁽⁷⁾ المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص529 - 530.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل390.

أبو يوسف رحمه الله: إن كانوا لا يحصون إلا بحساب أو كتاب فهم لا يحصون، وقال بعضهم: إذا كان لا يحصيهم الحصين حتى تولد فيهم أو يموت منهم فهم لا يحصون، وقبل وقال محمد رحمه الله: إذا كانوا أكثر من مائة فهم لا يحصون، وقبل أربعون، وقبل ثمانون، وقال بشر رحمه الله: لا يوقت في الإحصاء إلا جاهل، وقال بعضهم: الأمر موكول إلى القاضي، وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله وبه يفتى (1).

ها، قوله: وَمَنْ أَوْصَى لِأَصْهَارِهِ فَالْوَصِيّةُ لِكُلِّ ذِي رَجِمٍ مَحْرَمٍ [مِن المَزأَتِهِ] (٢/٤)، لما روي (أنه عليه الصلاة والسلام لما تزوج صفية أعتق كل مَن ملك من ذي رحم محرم منها إكرامًا لها) (4)، وكانوا يسمّون أصهار النبي ﷺ، وهذا التفسير اختيار محمد وأبي عبيدة (5) رحمهما الله، وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابنه وزوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لأن الكل أصهار، ولو مات الموصي والمرأة في نكاحه، أو في عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية، وإن كانت في عدة من طلاق بائن لا يستحقها لأن بقاء الصهرية ببقاء النكاح وهو شرط وقت الموت (6).

قوله: وَمَنْ أَوْصَى لِأَخْتَانَه فالوصية لَـزَوْج كُـلِّ ذَات رَجِم مَحْرَم مِنْهُ اللهِ وَلَـ اللهُ وَلَـ ال

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص166 ونظام الذين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج8، ص505.

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [منه] من جميع النسخ.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽⁴⁾ أخرجه ابن حبان في صحيحه، عن عائشة رضي الله عنها، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناد، صحيح على شرط مسلم، رقم الحديث: 4054، باب ذكر الإباحة للإمام أن يزرج بالمكانية إذا جل أداء ما كوتبت عليه. ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج9، ص361.

 ⁽⁵⁾ هو: أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر العنسي أخو سلمة بن محمد وقيل هما واحد من الطبقة الرابعة. العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج12، ص178.

⁽⁶⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص530.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

يتناول الأزواج المحارم ويستري فيه الحر والعبد والأقرب والأبعد لأن اللفظ يتناول الكل (1).

[الوصية للأقرباء]

م⁽²⁾، وقال أبو حنيفة خيشة : ومن أوصى لأقربائه يشترط فيه خمسة شرائط؛ كونه ذا رحم محرم كونه ذا رحم محرم منه، وأن لا يكون وارثًا واثنين فصاعدا أو لا يدخل فيه قرابة الولادة والأقرب فالأقرب، وانفقوا على اشتراط القرابة، وأن لا يكون وارثا واثنين (3) فصاعدا، [أ/ 619] وأن يعتبر الاثنان ولا يدخل الوالد والولد، واختلفوا في شرطين: أحدهما في المحرمية (4) بالرحم والأقرب فالأقرب، كذا (5) ذكره في المبسوط (6)، وذكر في الزيادات أن عندهما يستوي الأقرب والأبعد والواحد والجمع والمسلم والكافر وإلى هذا أشار في الأسرار،

[قوله: ولو أَوْضَى بِذَلِكَ وَلَهُ عَمَّانِ وَخَالَانِ⁽⁷⁾]⁽⁸⁾، هذا تفريع للأصل المذكور، فعنده لما كان الاعتبار للأقرب فالوصية تكون⁽⁹⁾ لعمته⁽¹⁰⁾، وعندهما بينهما أرباعا لأنهما لا يعتبران الأقرب، ولو ترك الموصي ولذا يحوي ميراثه وترك عمين وخالين فالوصية عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه للعمين، وإنما شرط قيام الولد كيلا يكون

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص530.

^{(2) [}الميم] ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}واثنين] ساقط من (أ).

^{(4) [}المجوسية] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ كالا ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ السرخسي؛ المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص155.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت من ب [قوله ولو أوصى لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام].

^{(9) [}تكون] ساقطة من (ب).

^{(10) [}لعميه] من (ج)، وساقطة من (ب).

العمان وارثين⁽¹⁾.

قوله: الْوَصِيْةُ لِكُلِّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى أَتْصَى أَبِ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ (2)، قيل أراد به أول أب أسلم، ويظهر التفاوت فيما إذا كان أسلم، ويظهر التفاوت فيما إذا كان الموصى علويًا، وقد أوصى لأقربائه، فعلى القول الأول (4) أقصى الأب هو علي خيئت فلا يدخل في الوصية أولاد عقيل وجعفر، وعلى القول الثاني يدخل لأن الأب الأقصى أبو طالب لأنه أدرك الإسلام وأن لم يسلم (5).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة خلاف، أما اعتبار الأقرب فالأقرب فلأن الاستحقاق تعلق بعد الموت باسم القرابة فوجب ترتيب الحكم على الأقرب فالأقرب كما في الميراث، وأما اختصاصه بذي الرحم المحرم فلأنه قصد صلة القرابة فيختص بذي الرحم المحرم كما في النفقة، وأما تناول من عدا الوائد والولد فلان القرابة من يتقرب إلى الإنسان بغيره وهما أصل القرابة ويتقرب⁽⁶⁾ كل واحد منهما بنفسه فلا يتناولهما الاسم في العادة، وأما اعتبار المثنى فلان اقل الجمع في باب الميراث والوصية هو المثنى⁽⁷⁾.

في الكبرى: الوصية للقرابة إذا كانوا لا⁽⁸⁾ يحصون (⁹⁾، اختلف المشايخ، قال البلخي (¹⁰⁾ رحمه الله تعالى: باطل، وقال محمد بن سلمة: جائز وبه يفتى، لأنها قربه لكونها صلة الرحم (11).

⁽¹⁾ النسقى، المناقع، مصدر سابق، ل201.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

^{(3) [}به] ساقطة من (أ، ب).

^{(4) [}الأول] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ التعفى: المثانع، مصدر سابق: ل201.

^{(6) [}وهي تقرب] من (ب).

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقها، مصدر سابق، ل391.

^{(8) [}لا] ساقطة من (ج).

⁽٩) [بخصرن] من (١).

^{(10) [}الثَّلجي] من (ب). وهو الفقيه أبو جعفر البلخي، وقد مرت ترجمته.

⁽¹¹⁾ ينظر: نظام الدين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص116.

هـ، قوله: وَمَنْ أَوْضَى [لِأَقَارِبِهِ] (أَ) فَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ مِنْ كُلِّ ذِي رَجِمٍ مَنْهُ وَلَا يَذْخُلُ فِيهِمُ الْوَالِدَانِ (2) وَالْوَلَدُ وَتَكُونُ لِلِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا (3)، وهذا عند أبي حنيفة خَفْث، وقال صاحباه: الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام، وهو أول أب أسلم أو أول أب أدرك الإسلام، وإن لم يسلم على حسب ما اختلف فيه المشايخ رحمهم الله، وفائدة الخلاف تظهر في أولاد أبي طالب، فإنه أدرك الإسلام و[...] (4) لم يسلم، لهما أن القريب مشتق من القرابة فيكون اسمًا لمن قامت به فينتظم بحقيقته مواضع الخلاف، وله أن الوصية أخت الميراث.

وفي الميراث يعتبر الأقرب فالأقرب والمراد بالجمع المذكور فيه اثنان فكذا في الوصية، [والمقصد من هذه الوصية]⁽⁵⁾ تلافي ما فرط⁽⁶⁾ في إقامة واجب الصلة وهو يختص بذي الرحم المحرم منه، فلا يدخل فيه قرابة الولادة فإنهم لا يسمون أقرباء، ومن سمى ولده قريبًا كان منه عقوقًا، وهذا لأن القريب في عرف اللسان من يتقرب إلى غيره بوسيلة⁽⁷⁾ غيره وتقرب الوالد والولد⁽⁸⁾ بنفسه لا بغيره، ولا معتبر بظاهر اللفظ بعد انعقاد الإجماع على تركه، فعنده رحمه الله يقيد بما ذكرناه، وعندهما بأنصى أب في الإسلام، وعند الشافعي رحمه الله بالأب الأدنى⁽⁹⁾.

[ه، قوله](10): فَإِذَا أَوْضَى لِأَقَارِبِهِ وَلَهُ عَمَّانِ وَخَالَانِ فَالْوَصِيَّةُ لِعَمَّيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَمَا لَي الْإِرْث، وعندهما بينهم أرباعًا إذ هما لا

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لقرابة] من جميع النسخ.

^{(2) [}الوالدان] ساقط من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243 – 244.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أن] من جميع التسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}شرط] من (ب)،

⁽٦) [بنيته] من (ب)؛ [بنسبة] من (ج).

^{(8) [}رائولد] ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص530.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ، ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

يعتبران الأقرب.

قوله: ولو ترك عَمُّ زَخَالَانِ فَلِلْعَمِّ النِّصْفُ وَلِلْخَالَيْنِ النِّصْفُ 'أ، لأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو الاثنان في الوصية كما في الميراث، بخلاف ما إذا أوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية، لأن اللفظ للفرد فيحرز الواحد كلها إذ هو الاقرب، ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث لما بيناه، ولو ترك عمًا [وعمة وخالاً] (2) وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي أقرى، والعمة وإن لم تكن وارثه فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب رفيقًا أو كافرًا، وكذا إذا (3) أوصى لذوي قرابته أو لاقربائه أو لأنسابه في جميع ما ذكرنا لأن كل ذلك لفظ جمع، ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لأنها مقيده بهذا الوصف (4).

[هلاك جزء من الوصية]

في الزاد، قوله: وَمَنْ أَوْضَى لِرَجُلٍ بِثُلُثِ دَرَاهِمِهِ أَز بِثُلُثِ فَنَمِهِ فَهَلَكَ ثُلُفًا [ذَلِك] (6) وَبَقِيَ ثُلُئُهُ وَهُوَ يَخُرُجُ مِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ جَمِيعُ مَا بَقِي أَلَهُ وَهُو يَخُرُجُ مِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ جَمِيعُ مَا بَقِي أَلَاهُ وَهُلَ وَفَلَ وَفَلَ وَعَنَد رَحْمِهِ الله: له ثلث ما بقي، والصحيح قولنا، لأن أوان تنفيذ الوصية ما بعد الموت وعند ذلك محل الوصية هو الباقي فيستحق جميع ما بقي، وفهمه أن الموصي [...] (8) جعل حاجته في هذا العين مقدما على حق ورثته بقدر ما سماه ثلموصى له وكان حق الورثة فيه كالتبع (9) والهلاك يصرف إلى التبع لا إلى الأصل، وعلى هذا إذا أوصى بثلث إبله،

 ^{(1) (}وإن كان له عم وخالان فللعم النصف وللخالين النصف). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽²⁾ ما بين المعترفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}إذا] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ المرغبتاني: الهداية؛ مصدر سابق، ج4، ص530 - 531.

^{(5) [}وثلث] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين وردت [لما] من (أ).

^{(9) [}كالبيم] من (ب).

أو طعامه، أو شيء مما يكال أو يوزن من صنف واحد، وكذا إذا أوصى بثلث ثلاثة أثواب من جنس واحد (1).

م، قوله: ولو أؤضى بِثُلُثِ دَرَاهِمِهِ أو بِثُلُثِ غَنَمِهِ⁽²⁾، أعلم بأن الموصى له⁽⁵⁾ إذا أوصى بثلث شيء معين فإن كان مما يصح قسمته كالدراهم وما أشبه ذلك فهلك البعض وبقي البعض وحصة الموصى له يخرج من ثلث ماله فذلك للموصى له⁽⁴⁾ ولا يعتبر هلاك ما هلك منه لأن الأصل أن القسمة فيما يقسم يجري مجرى الإفراز (قلا يعتبر ولهذا يجري فيه الجبر (أ) على القسمة، وإذا كان كذلك أمكن جمع حق أحدهما في الواحد، والوصية مقدمة فجمعناها بخلاف ما إذا أوصى بثلاثة أشياء لا يقسم بعضها في بعض كالأجناس المختلفة، لأن القسمة فيها مبادلة الإفراز (أ) فلا يمكن جمع نصيب احدهم في الواحد يدل [أ/ 620] عليه أن حق الموصى له لما كان مقدما في التنفيذ على حق الوارث إذا كانت الوصية معينة كان كحق الغريم في [...] (8) التركة فكان حقه كالأصل وحق الوارث كالتبع (9)، وما لا يجري فيه القسمة تعذر [...] (10) ضمرف الهلاك إلى نصيب الورثة، وجعل الباقي حقا للموصى له (11) لأن ذلك نوع مسرف الهلاك إلى نصيب الورثة، وجعل الباقي حقا للموصى له (11) لأن ذلك نوع قسمة، وإذا تعذر تحقيق القسمة من هذا الوجه بقي الكل مشتركا، هذا هو الفرق بين الدراهم والثياب.

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل391.

 ^{(2) (}ومن أرصى لرجل بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهز يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

^{(3) [}ك] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [4]} سانطة من (ب، ج).

^{(5) [}الإنرار] من (ب).

^{(6) [}الحر] من (أ).

^{(7) [}الإقرار] من (ب).

^{(8) [}حق] من (ب).

^{(9) [}كالبيع] من (ب).

^{(10) [}نيه] من (ب).

^{(11) [}له] ساقطة من (ب).

. قوله: ولو أَرْضَى بِثُلُثِ ثِيَابِهِ (أَ) إلى آخره، قالوا هذا إذا كانت الثياب من أجناس مختلفة، ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم.

[الوصية فيمن له عين ودين]

قرله: ولو أرضى لِرَجُلٍ بِأَلْفِ دِرْهُم وَلَهُ مَالٌ عَيْنٌ وَدَيْنٌ (2)، إلى آخره، مثلا إذا كان للموصى الفا درهم عين، وألفا درهم دين؛ فإنه يعطي للموصى له ثلث العين وهو ستمائة درهم وستة وستون وثلثا درهم، وبقي إلى تمام وصيته ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث، وكلما خرج شيء من الدين يأخذ ثلث ذلك إلى أن يتم الألف؛ فعلى هذا الصورة إذا قبض من الدين ألفا يحصل تمام وصيته، وهذا لأن الموصى له شريك الوارث، وفي تخصيصه بالعين بخس في حق الورثة لأن للعين فضلا على الدين [لأن المورث ليس بمال في الحال وإنما يصير مالاً في المآل](1)، وإنما يعتدل النظر بما ذكرنا(4).

[الوصية للحمل]

والْوَصِيَّةُ لِلْحَمْلِ: نحو⁽⁵⁾ ما إذا أوصى لرجل بما في بطن جاريته، ولم يكن ذلك الولد من المولى إذا علم انه كان موجردًا في البطن وقت الوصية ويعرف ذلك بأن تلد لأقل من سنة أشهر من وقت موت الموصى.

^{(1) (}رإن أوصى بئلت ثيابه فهلك ثلثاها وبقي ثلثها رهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لـم يستحق إلا ثلث ما بقي من الثياب}. القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق ص244.

^{(2) (}ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عين ودين فإن خرجت الألف من ثلث العين دفعت إلى الموصى له وإن لم تخرج دفع إليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الألف). القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل 201؛ وينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص298 - 299.

^{(3) [}نحو] ساقطة من (أ).

وذكر الطحاوي رحمه الله انه يعتبر المدة من وقت الرصية، ولو ولدت لستة أشهر بعد الموت أو لأكثر فإن الرصية باطلة؛ ثم جواز الوصية للحمل، لأنه عقد استحقاق الوصية من وجه، لأنه يجعله خليفة في بعض ماله، والجنين يصلح في الإرث، فكذا في الوصية إذ هي أخت الميراث غير أن الوصية ترتد بالرد لما فيه من معنى التمليك بخلاف الهبة فإنه لا يجوز للجنين لأنه تمليك محض ولا ولاية لأحد عليه لتملكه شيئًا(1).

في الطحاوي: قال: والوصية بالحمل وللحمل جائزة، إذا ولدت مما يعلم أنه كان محمولاً في البطن في وقت الوصية.

أما الوصية بالحمل جائزة، نحو ما إذا أوصى لرجل بما في بطن جاريته ولم يكن ذلك الولد من المولى أو وصى بما في بطن دابته فإن الوصية جائزة إذا علم أنه كان موجودًا في البطن، ومعرفة ذلك أنها إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت موت الموصى.

وذكر الطحاوي رحمه الله انه يعتبر المدة من وقت الوصية، ولو ولدت لسنة أشهر بعد الموت أو لأكثر فإن الوصية باطله لجواز أن الولد حدث بعد الوصية، إلا إذا كانت الجارية في العدة يعتبر حيئذ ثبوت النسب إلى سنتين، فكذلك في حق الوصية يعتبر إلى سنتين، ولو لم يكن في العدة حيئذ يعتبر لأقل من سنة أشهر في الجارية وفي الدابة سواء.

ولو أوصى بالجارية لرجل وبما في بطنها لآخر فإنها تجوز إلا إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر بعد موت الموصي، أو لستة أشهر فحينئذ لا تجوز الوصية في الولد وكلاهما للموصى له بالجارية⁽²⁾.

وأما الوصية للحمل، نحو ما إذا أوصى بثلث ماله لما في بطن فلانة فإنه يجوز إذا

⁽¹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل1201 وينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص299.

 ⁽²⁾ ينظر: الجصاص: شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص169؛ والزييدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج1، ص256.

ولدت لأقل من سنة أشهر من وقت⁽¹⁾ موت الموصي، وذكر الطحاوي انه يعتبر المدة وقت الخصومة.

وكذلك إذا أوصى بثلث ماله لما في بطن دابة فلان لينفق عليه فإنه تجوز الوصية إذا قبل صاحبه، ويعتبر فيه المدة على ما ذكرنا، ولو اقر لما في بطن فلانة فذلك على ثلاثة أوجه:

في وجه يجرز في قرلهم جميعًا، وفي رجه اختلفوا فيه.

أما الوجه الذي يجوز في قولهم جميعًا، إذا أقر بالمال وبين السبب كما إذا قال لما في بطن فلانة على ألف درهم لأني استهلكت ماله أو سرقت أو غصبت فهذا كله سبب صحيح لجواز أقراره.

وأما الوجه الذي لا يجوز في قولهم جميعًا، نحو ما إذا قال لما في بطن فلانة عليً ألف درهم لأني استقرضت منه فإنه لا يجوز لأنه أحال في كلامه.

وأما الوجه الذي اختلفوا فيه، إذا قال لما في بطن فلانة عليُ ألف درهم مطلقا فهذا الإقرار [باطل في قول أبي يوسف رحمه الله لأن الإقرار [²⁾ المطلق يحمل على المداينة وذلك محال من الولد الذي يولد بعد، وعند محمد رحمه الله هذا الإقرار صحيح (3).

[الوصية بجارية]

م (أ)، قوله (5): ولو أَوْضَى لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ فَوَلَدَتْ (6)، وفي الجامع الصغير عين صورة

 ⁽أ) [رقت] سانطة من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج17، ص196.

^{(4) [}الميم] ساقط من (ب).

^{(5) [}قوله] ساقط عن (ب).

^{(6) (}ومن أرصى لرجل بجارية فولدت ولذا بعد موت الموصي قبل أن يقبل الموصى له ولدا ثم قبل وهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له وإن لم يخرجا من الثلث ضرب بالثلث وأخذ ما يخمه منهما جميعا في قول أبي يوسف ومحمد). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص 244.

وهو أن رجلا له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلاثمائة درهم ولا مال له غيره فأوصى لرجل للجارية فولدت بعد موت الموصي ولذا يساوي ثلاثمائة درهم قبل القسمة فللموصى له الجارية وثلث ولدها عند أبي حنيفة بيض وقال أبر يوسف ومحمد رحمهما الله للموصى له ثلثا ولدها وذكر في الهداية والأسرار والمختلف (أ) الاختلاف كما ذكر في الجامع الصغير وفي نسخ النافع ذكر الاختلاف (أ) على عكس هذا.

قوله: فَوَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي العنى قبل القسمة حتى لو ولدت بعد القسمة فهو للمرصى له لأنه نماء خالص ملكه لتقرر ملكه فيه (⁶⁾ بعد القسمة بخلاف ما قبل (⁴⁾ القسمة لأن الملك لم يتقرر له لأن التركة ميقاة قبل القسمة على ملك الميت حتى يقضى به ديونه (⁶⁾.

[الوصية بالمنفعة]

قوله: وإذا مَاتَ الْمُوضى لَهُ عَادَ إِلَى الْوَرَثَةِ (٥)، يعني إلى ورثة الموصي، وهذا لأن الإرث لا يجري في المنافع، لأن العقد في حكم المضاف إلى حال حدوثها، فإذا مات قبل الحدوث لم يثبت له الحق فالحدوث من بعد فلا يورث (٦).

[أوصى ولا يملك مالاً]

قوله: ومن أَوْضَى بِثُلُثِ مَالِهِ وَلَا مَالَ لَهُ (8)، إلى آخره، الوصية استخلاف وتمليك

أمختلف] من (أ).

^{(2) [}الاختلاف] ساقط من (ب).

^{(3) [}فيه] ساقطة من (ب).

^{(4) [}بعد] من (ب).

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل201.

 ^{(6) (}وإذا مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽⁷⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص353، والبابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج2، ص300. مصدر سابق، ج2، ص300.

 ^{(8) (}ومن أرصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق له ثلث ما يملكه عند الموت.
 القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

. مضاف إلى وقت الموت فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله، لأن المضاف إلى الشرط كالمرسل عند الشرط فصار كأنه قال عند الموت لفلان (1) ثلث مالي يستحق ثلث ما يملكه في تلك الحالة فلا معتبر بما قبله (2)، والله تعالى أعلم.

^{(1) [}لفلان] ساقط من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العتاية شرح الهداية، مصدر سابق، ج10، ص1449 والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص301.

كتاب الفرائض

نقل الفرائض بدلا يلها من النافع ما هو⁽¹⁾ عين رواية القدوري ولم يعلم بعلامة والفوائد من سائر كتب الفرائض المسماة [أ/ 621] باسمها.

ب⁽²⁾، (فَرضُ) القَوس حَزُّهَا⁽³⁾ لِلوترِ، وجمعة: فِرَاضٌ، وَفُرضَةُ النهر مَشْرَعَتُهُ، وهي الثُّلمَةُ (⁶⁾ التي ينحدر منها [إلى]⁽⁵⁾ الماء ومرفأ⁽⁶⁾ السفن أيضًا.

(وَفَرَضَ) الله الصلاة وافترضها: أوجبها، ومنه: هذه القرابةُ يفترض وصلها، مبنيا للمفعول.

(وَالفَرِيضَةُ) اسم ما يفرض على الكلف، (وَفَرَائِضُ الإبِلِ) ما يفرض فيها كبنت المخاض في خمس وعشرين، وبنت اللّبون في سبّ وثلاثين، وقد سمى بها كل مقدر، فقيل لأنصباء المواريث: (فرائض) لأنها مقدرة لأصحابها، ثم قيل للعلم بمسائل الميراث⁽⁷⁾: (عِلمُ الفَرَائِض) ولِلعالم به: (فَرْضِيُّ وفَارِضٌ⁽⁸⁾) [...]⁽⁹⁾.

ولقوله عليه السلام: (أفرضكم زيد)(10). أي: أعلمكم بهذا النوع، وفي الحديث:

المورث: وهو الميت حقيقة أو حكمًا مثل المفقود الذي حكم بموته.

الوارث: وهو الذي يتمي إلى الميت بسبب من أسباب الميراث.

الموروث: ويسمى تركة وميراثًا: وهو المال أو الحق المنقول من المورث إلى الوارث.

^{(1) [}ما هر] ساقط من (ب).

^{(2) [}الباء] ساقط من (ب).

⁽أ) [جرها] من (أ).

^{(4) [}المشتملة] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعفونتن ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}مسرفًا] من (أ).

⁽⁷⁾ الميراث يقتضي رجود ثلاثة أشياء:

^{(8) [}فارض] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين وردت [وفراض] من جميع النسخ وهي رّائدة.

⁽¹⁰⁾ أخرجه العسقلاني، عن الشعبي، وقال: الحديث إسناده صحيح، بدون رقم، باب ميراث الجد مع الأب والأخبرة. العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج12، ص19. وأخرجه أبيضًا

(تعلموا القرائض وعلموها الناس فإنها نصف العلم)⁽¹⁾. تأنيث الضمير كما في ألسِنةِ العوام هو الظاهر، والتذكير كما في الفردوس على اعتبار حكم المضاف، وإنما سمّاه نصف العلم إما توسعا في الكلام واستكثارا للبعض كما في: [شَطرٍ]⁽²⁾ عمرها، أو⁽³⁾ اعتبارا لحالتي⁽⁴⁾ الحياة والممات⁽⁵⁾.

م (6)، والفرائض جمع قريضة، وهي السهم المقدر بالنصف والثلث، ولهذا سمي أصحاب السهام المقدرة أصحاب [الفرائض] (7×8).

[أسباب الفرائض]

ثم الأسباب التي يتوارث بها^{رق} شيئان: نسب وسبب، والسبب نوعان: زوجية وولاء⁽¹⁰⁾.

العسقلاني: عن أنس، وقال: معلول بالإرسال، وقم الحديث: 1065، باب كتاب القرائض. العسقلاني: الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص297.

(1) أخرجه الحاكم في مستدركه، عن الأعرج، قال الذهبي في التلخيص: حفص بن عمر واه بمرة، رقم الحديث: 7948، باب تعليم الفرائض. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص369.

(2) ما بين المعقرفتين وردت [مثل] من جميع النسخ.

(3) [أو] ساقط من (ج).

(4) [لحادي] من (أ).

(5) المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص387.

(6) [الميم] ساقط من (ب).

(7) ما بين المعقوفتين وردت [الفروض] من جميع النسخ.

(8) النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل-201.

·(9) إبها] ساقطة من (ب).

(10) أما النسب على ثلاثة أنواع:

الأول: المتسبون إليه وهم الأولاد.

والثاني: المنتسب هو إليهم وهم الآباء والأمهات.

والثالث:السبب وهم الأخوات والأعمام والعمات وغير ذلك.

[أول ما يبدأ من التركة]

في فرائض الحسامي⁽¹⁾: أن أول ما يبدأ به من تركه الميت تكفينه، وتجهيزه، ودفته، وما يحتاج إليه في ذلك، ثم قضاء ديونه، ثم تنفيذ وصاياء من ثلث ما يبقى بعد الكفن والدين، ثم قسمت الباقي بين ورثته على فرائض الله تعالى.

وأصحاب الفرائض من لهم سهام مقدرة إما بالكتاب، أو بالسنة، أو بإجماع الأمة من العصابات من جهة النسب وهم أصناف ثلاثة: عصبة بنفسه، وعصبة بغيره، وعصبة مع غيره؛

فأما العصبة بنفسه: فكل ذكر يلازمه الذكور في نسبه إلى أن ينتهي إلى الميت كالابن وابن الابن.

والعصبة بغيره: كل أنثى تصير عصبة بذكر يوازيها في الدرجة كالبنت مع الابن والأخت مع الأخ.

والعصبة مع غيره: كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالأخوات مع البنات، أو مع بنات الابن؛ ثم مولى العتاقة (2) ثم يرد على ذوي السهام بقدر سهامهم؛ ثم ذوي الأرحام؛ ثم مولى المولاة؛ ثم المقر له بالنسب من جهة الغير بحيث لا يثبت النسب من ذلك الغير إذا مات المقر على إقراره؛ ثم الموصى له بجميع المال؛ ثم بيت المال (3).

والسبب ضربان: زوجية وولاء، والولاء نوعان: ولاء عتاقةٍ، وولاء الموالاة، وفي التوعين من الولاء يرث الأعلى من الأسفل، ولا يرث الأسفل من الأعلى.

ينظر: أبن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص557.

⁽¹⁾ الحسامي: وهو الإمام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد وقد سبقت ترجعته. ولم أعثر على كتاب الفرائض له.

 ⁽²⁾ الغتَافَةُ: تقول منه عتن العبد بعتق بالكسر عِنْمًا وعَنَافًا أيضًا وأَغْتَفُهُ مولاد وفلان مولى غنافَةٍ.
 الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص467.

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص138؛ والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص92 - 93.

في التهذيب: اعلم أن الرجل إذا مات يبدأ من تركته بتكفينه وتجهيزه بالمثل، والمثل ما يلبسه عند الخروج، وقبل في الأعياد، وقبل في الجمعات⁽¹⁾، والجمعات اصح⁽²⁾،

في السفية: سأل عمن مات وورثته صغار وكبار؟ فطلب السلطان منهم شيئًا فدفع الكبير بعض التركة فقال يصح في حصته ولا يصح في حصته للصغير ويضمن له أن كان دفع بنفسه وإن أخذه السلطان لا يدفعه فهر غير ضامن وذكر أن الإمام أبا بكر خواهرزادة رحمه الله تعالى كذا فعل حين توفي سالار موسى (أن فإن أن)، وقد كان أوصى له بأربعة آلاف درهم وأوصى للملك بثلاثين ألف درهم فلم يرض بذلك فقال طمعي فيها مائة ألف درهم فتركت النصف لأجلكم خمسين ألفا فأجاب الإمام أن الموصي أوصى لك هذا القدر وما أطلقني الشرع بالزيادة فإني إن أعطيتك يلزمني ضمان الوصيين (أن للورثة ولا أدل على التركة أيضا فإن استوليت على تركته فمالي أمكان الدفع، فأخذ ذلك المال (أن) بغير دفعه، قال ولو طلب من الوارث الكبير مالاً كثير من التركة فقانعه (حمه الله، ذكره السيد الإمام رحمه، وقال السيد الإمام أن الجبايات (أن التي يوسف وحمه الله، ذكره السيد الإمام رحمه، وقال السيد الإمام أن الجبايات أن الني المختاء بأن من اشترى دارًا بغير جباية وظهر أن عليها الجباية أو أن أضطرنا إلى الإفتاء بأن من اشترى دارًا بغير جباية وظهر أن عليها الجباية أو أن رحمهم الله في الخراج، قال ولو طلب الوصي بالجباية لدار الصغار بعيث لو امتنع رحمهم الله في الخراج، قال ولو طلب الوصي بالجباية لدار الصغار بحيث لو امتنع لو امتنع لو امتنع لورد ولو طلب الوصي بالجباية لدار الصغار بحيث لو امتنع لو امتنع لو امتنا له المعار بحيث لو امتنع لو امتنا له المناه في الخراج، قال ولو طلب الوصي بالجباية لدار الصغار بحيث لو امتنا

⁽أ) [الجمعات] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص558.

^{(3) [}موى] من (أ).

^{(4) [}نان] من (h): [ناف] من (ج).

^{(5) [}الرصية] من (ج).

^{(6) [}المال] ساقط من (ج).

^{(7) [}قصالحه] من (ب).

^{(8) [}الجيات] من (أ).

^{(9) [}القرانين] من (ب).

ازداد المونة فدفع من التركة لا يضمن بهذا وكان كالمصادرة المروية عن أبي يوسف رحمه الله.

وذكر في عيون المسائل أن الوارث [إذا كفن المورث](1) من مال نفسه فله أن يرجع على الورثة⁽²⁾ في التركة والأجنبي إذا كفنه لم يكن له أن يرجع في التركة [...]⁽³⁾ وعلى هذا الاكار والأجنبي في دفع الخراج.

وسأل عمن مات وله مال في يد أجنبي وطلب منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت ديون والمدعى عليه يعلم بذلك وأنهم ورثته فصالح الورثة عما عليه وفي يده على مال ثم دفعه من مال نفسه إليهم هل يغرم لغرماء الميت فقال نعم ولا يبرأ لهذا الصلح لأن المستغرق يمنع ثبوت الملك للوارث فما يصح صلحهم، وسأل عمن مات وله في يد أجنبي مال وله ورثة ولا تركه في أيديهم وعلى الميت ديون على من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم البينة قال على ذي اليد بحضرة الورثة.

في الطحاوي: قال الشيخ رحمه الله: إذا مات الرجل فإنه يبدأ من تركته الأقوى فالأقوى يبدأ بالكفن والحنوط، وكل ما يحتاج إلى تجهيز الميت؛ ثم الدين الذي يثبت في حال الصحة؛ ثم بدين المرض، ودين المرض ما ثبت بالإقرار، أما ما ثبت بالمعاينة، أو بإقامة البينة، فهو ودين الصحة سواء.

ثم بالوصية؛ ثم بالميراث المبراث إنما يستحق بإحدى خصال ثلاث:

بالنسب وهو القرابة، والسبب وهو الزوجية، والولاء، وهو على ضربين:

ولاء عتاقة وولاء موالاة، وفي كل واحد يرث الأعلى من الأسفل، ولا يرث الأسفل من الأسفل، ولا يرث الأسفل الأسفل من الأعلى إلا إذا اشترط فقال: إذا مت فمالي ميراث لك حيئذ يرث الأسفل من الأعلى؛ ثم ولاء العتاقة مؤخر عن العصبة ومقدم على ذوي الأرحام، ومولى الموالاة مؤخر عن ذوي الأرحام، ويحرم الميراث بأحد معان ثلاثة: بالقتل، والرق، واختلاف الدينير (4):

⁽¹⁾ ما بين المعقوقين ساقط من (أ).

^{(2) [}الورثة] ساقطة من (أ، ج).

^{(3) [}كذا] من (ب).

⁽⁴⁾ ينظر: نظام الدين، الفتاوى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص447 وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص557 - 558.

. فأما بالقتل: فإنه لا⁽¹⁾ يرث القاتل من المقتول لا من الدية ولا من سواها، [أ/ 622] والأصل فيه أن كل قتل يتعلق به وجوب القصاص، أو الكفارة [فإنه يمنع الميراث، وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة لا يمنع الميراث] (2).

أما الذي يتعلق به وجوب القصاص وهو أن يقتل عمدًا بالحديد، أو بما يعمل عمل الذي يتعلق به وجوب القصاص وهو أن يقتل عمدًا بالمباشرة خطأ، أو بطأ عمل الحديد، وأما القتل الذي يجب به الكفارة وهو أن يقتله بالمباشرة خطأ، أو انقلب في النوم على مورثه فقتله، أو سقط عليه من السطح فقتله، أو سقط من يده حجر على المورث؛ فهذا كله قتل بالمباشرة فيجب فيه الكفارة ويوجب حرمان الميراث إن كان مورثا، والوصية أن كان أجنبيًا.

وأما الفتل الذي لا المعنون فإنه لا يمنع الميراث، لأنه لا يجب به القصاص، ولا تجب به قتل مورثه، أو المجنون فإنه لا يمنع الميراث، لأنه لا يجب به القصاص، ولا تجب به الكفارة، وكذلك إذا قتل مورثه بالسبب كما إذا شرع جناحا على قارعة الطريق فوقع فسقط على مورثه، أو حفر بيرًا على قارعة الطريق فوقع مورثه ومات فإنه لا يمنع الميراث، وكذلك لو ساق دابة، أو قادها فأوطأ مورثه فمات لا يمنع، وكذلك لو مال حائطه فاشهد عليه، أو لم يشهد حتى سقط على مورثه فمات، وكذلك لو وجد قتيلاً في داره فإنه تجب القسامة والدية ولا يمنع الإرث، وكذلك العدل لو قتل الباغي وهو مورثه لم يمنع الإرث لما انه لم يوجب القصاص ولا كفارة في هذا كله.

رإذا قتل الباغي العدل وهو مورثه، وهو على وجهين: إن قال: قتلت وأنا على الباطل والآن أيضًا على الباطل فإنه لا يرث بالإجماع، وما إذا قال: قتلت وأنا على الحق والآن أيضًا على الحق فإنه على قول أبي حنيفة ومحمد رحمها الله يرث لأن هذا لا يوجب القصاص [ولا الكفارة فأشبه القتل بالرجم والقصاص](5) والردة ونحو ذلك،

^{(1) [}٤] سائطة من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) (}عمل ساقطة من (ب).

^{(4) [}٧] ساقطة عن (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يرث لأن قتله بغير حق، الابن إذا قتل أباه خطأ، أو عمدًا فإنه لا يرث، لأنه يجب القصاص في العمد⁽¹⁾ والكفارة في الخطأ، والأب إذا قتل ابنه خطأ فإنه لا يرث ولا يشكل لأن الكفارة تجب ولو قتله عمدا فإنه لا يجب القصاص ولا الكفارة ومع ذلك يمنع الميراث فيشكل على الأصل الذي ذكرنا، إلا انه نقول وجب القصاص هاهنا إلا انه يسقط للشبهة وهي الأبوة⁽²⁾.

وأما الرق: [فكل من كان في رقبته شيء من الرق] (أن باق أنحو المكاتب وأم الولد والمدبر فإنه لا يرث ولا يورث عنه، إلا المكاتب فإنه إذا مات عن رفاء فإنه يؤدي كتابته ويحكم بحريته قبل موته بلا فضل أن وما فضل أن يكون مبراتًا بين ورثته على فرائض الله تعالى، وأما المستسعي فإنه ينظر إن كان يسعى لفكاك الرقبة فهو في حكم المكاتب في قول أبي حنيفة علينه ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله حكم حر عليه دين، وكل رقبة لا يسعى لفكاك الرقبة ولكن لحق في الرقبة فإنه يرث ويورث عنه بالإجماع كالعبد المرهون إذا أعتقه الراهن وهو معسر فإن الرهن يسعى في قيمته؛ ثم يرجع بذلك على الراهن وهو في تلك الحالة يرث ويورث منه (7).

وأما اختلاف المدين: وهو أن (لا يبرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر)(8)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتوارث أهل الملتين)(9)، ولا يرث الحربي

^{(1) [}القصاص] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص121.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)!.

^{(4) [}باق] ساقط من (ج).

رة) [نصل] من (أ).

^{(6) [}نصل] من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص303 - 304.

⁽⁸⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أسامة بن زيد، بلفظ (لا يرث المسلم الكانر ولا الكافر المسلم)، رقم الحديث: 6383، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له. البخاري، صحيح البخاري، مصدر مابق، ج6، ص2484.

⁽⁹⁾ أخرجه أبو دارد في سنت، عن عبد الله بن عمرو، قال الشيخ الألباني: حسن صحيح، رقم الحديث: 2911، باب هل يرث المسلم الكافر. أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر معابق، ج3، ص125 أبو داود، منن أبي دارد (تحقيق: الالباني)، مصدر مابق، ج3، ص85.

من الذمي، ولا الذمي من الحربي، ويرث أهل الذمة بعضهم من بعض، وكذلك أهل الحرب كلهم ملة واحدة، إلا إذا كانت مللهم مختلفة لا يرث بعضهم من بعض، والمرتد لا يرث من احد لا من المسلم ولا من الذمي ولا من مرتد مثله، ولو قتل المرتد أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه بدار الحرب فإن ماله يرثه ورثته المسلمون عندنا، وعند الشافعي رحمه الله تعالى يكون فيتًا كمال (أ) الحربي سواء كان اكتسبه في حال الردة أو في حال الإسلام (2). وعند أبي يوسف ومحمد رحمها الله كسب الإسلام وكسب الردة يتوارث ورثته المسلمون، وأبو حنيفة فرق بينهما فقال: كسب الردة في، وكسب الإسلام مورث (3).

[المورثون من الذكور والإناث ومن يتضرع منهم]

قوله: الْمُجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الْدَكُورِ عَشْرَةٌ: الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلُوا وَالْأَبُ وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِ وَإِنْ عَلَا وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ وَالزَّرْجُ وَمَوْلَى [النَّغَمَةِ]⁽⁴⁾، وَمِنَ الْإِنَاكِ سَبْعٌ: الْإِبْنَةُ وَابْنَةُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَتَ وَالْأُمُّ وَالْجَدُّةُ وَالْأَخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ⁽⁵⁾.

في الزاد: واعلم بأن أهل الميرات على ضربين: مجمع على توريثه، ومختلف [في]⁽⁶⁾ توريثه، والمختلف فيه [على ضربين: مختلف في كونه]⁽⁷⁾ وارثا، ومختلف في قدر ميراثه (⁸⁾.

^{(1) [}كمال] ساقطة من (ج).

⁽²⁾ ينظر: الشافعي، الأم: مصدر سابق، ج6: ص180؛ والأنصاري: أسنى المطالب في شرح روض الطالب، مصدر سابق، ج3، ص16.

⁽³⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص116 وقاضيخان، نتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص522.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النمخ.

⁽⁵⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [على] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل393.

م، قولمه: والأُخِ وَالْعَـمُ (1)، يتنــاولان الأصــناف الثلائــة، إلا أن العــم لأم مــن ذري الأرحام، والمراد (2) من ابن الأخِ وَابَن الْعَبَم من هـو لأب وأم، أو لأب لأن ابن الأخ لأم وابن العـم لأم مـن جملـة ذوي الأرحـام، وفي تـوريثهم خــلاف الشافعي رحمه الله (3)، وابن العـم لأم من جملـة ذوي الأرحـام، لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد قاسد (4).

في الحسامي: المراد من المولى: مولى (ق) العتاقة، ومن مولاة النعمة مولاة العتاقة، والأخت؛ يتناول الأصناف الثلاثة (⁶⁾.

 ^{(1) (}والأخ وابن الأخ والعم وابن العم، والزوج ومولى النعمة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

^{(2) [}المرأة] من (ب).

⁽³⁾ خلاف الشافعي جاء في الآتي: أربعة من الذكور يعصبون أخواتهم وهم الابن، وابن الابن، والأخ للأب والأم، والأخ للأب، وأربعة يسقطون أخواتهم: ابن الأخ، والعم، وابن العم، وابن المولى. وأربعة ذكور يرثون نساء لا يرثهم بفرض ولا تعصيب: ابن الأخ يرث عمته ولا ترثه، والعم يرث ابنة أخيه ولا ترثه، وابن العم يرث بنت عمه ولا ترثه، والمولى يرث عتيقه ولا يرثه، وامرأتان ترثان ذكرين ولا يرثها، والرجل يرث من النساء ومن الرجال تسعة؛ لأن الزوج لا يرثه رجل والمرأة ترث عتيقها ولا يرثها، والرجل يرث من النساء ومن الرجال تسعة؛ لأن الزوج لا يرثه رجل والمرأة ترث من الرجال عشرة ومن النساء ستًّا؛ لأن الزوجة لا ترثها امرأة. قال الشافعي: (لا ترث العمة والخالة وبنت الأخ وبنت العم والجدة أم الأب الأم والخال وابن الأخ للأم والعم أخر الأب للأم والجد أبو الأم وولد البنت وولد الأخت ومن هو أبعد منهم). قال الماوردي: وإنما بدأ الشافعي بذوي الأرحام، لأنهم عند، لا يرثون مع وجود بيت المال. ينظر:الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص73 - 73؛ والمزني، إسماعيل بن يحيى ابن إسماعيل أبو إبراهيم المزني (ت264هم) (يقع في الجزء 8 من كتاب الأم)، ج8، ص258، دار المعرفة.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل202.

⁽ق) [مولى] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ قال ابن مازه: (اعلم بأن الولاء نوعان: ولاء نعمة وولاء موالاة، فولاء النعمة ولاء العتاقة، وإنه يسمى ولاء النعمة وإنما سمي هذا الاسم اقتداء بكتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَعُولُ لِللَّهِ عَالَى الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَعُولُ لِللَّهِ عَلَى أَنَّهُ مَا يُعِ الإسلام، وقوله: أنعمت لللَّهِ عَلَيْه أي بالإسلام، وقوله: أنعمت عليه بالعتق، نزلت الآية في زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ وتكلموا في سبب هذا الولاء،

بعض المشايخ رحمهم الله قالوا: سببه الإعتاق واستدلوا بقوله عليه السلام: «إنما الولاء لمن أعتى»: أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 444، باب ذكر البيع والشراء على منبر المسجد. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابن، ج1، ص174. وأكثرهم على أن سببه العتق على الملك وهو الضحيح، ألا ترى أن من ورث قريبه حتى عتق على الملك فتقول: كل من حصل له العتق من جهة إنسان يثبت ولاء العنق منه سواء شرط الولاء، أو لم يشترط، أو برئ عنه، وسواء كان الإعتاق، أو بالقرابة، أو بالكتابة عنه، وسواء كان العتق بالإعتاق، أو بالقرابة، أو بالكتابة عند الأداء، أو بالتدبير، أو بالاستيلاد بعد الموت، وسواء كان العتق حاصلاً ابتداء بجهة واجب ككفارة اليمين وما أشبهها لأن ظاهر قوله عليه السلام: «الولاء لمن أعتق» يتناول مطلق الإعتاق، وسواء كان المعتق رجلًا أو امرأة، لأن ظاهر قوله عليه السلام: عام، لأنه ذكر بكلمة «من» ويتعلق هذا الولاء أحكام من جملتها الإرث فتقول:

مولى العناق من جملة الورثة عرف ذلك بالآثار والمعنى يقل عليه، ووجه ذلك أن المعتق بالإعتاق يحيي المعتق حكفا، لأن الرقيق هائك حكمًا ألا ترى أنه ليس يأصل الأحكام كثيرة تعلقت بالإحياء نحو القضاء والشهادة ورجوب الجمعة وأشباهها، وألا ترى أن الإمام في الكافر المقهور بالخيار إن شاء قتله وإن شاء استرقه، ولما كان الرقيق هالكًا حكمًا كان الإعتاق إحياء له حكمًا، فكان المعنق بمنزلة الأم له حكمًا فترث منه كما يرث الأب الحقيقي، ولأجل هذا المعنى صوينا في ولاء العناقة بين الرجل والمرأة لأن معنى الإحياء يعم الكل، وإنه مؤخر عن سائر العصبات، مقدم على ذوي الأرحام، والولاء لا يورث فيكون لأقرب الناس عصبة من المعتق، حتى لو مات مولى العناقة وترك ابنة وابنًا ثم مات المعنق فالميراث لابن المولى ولا يكون للابنة شيء.

والأصل فبه قوله عليه السلام: (الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع ولا يوهب ولا يورث)، أخرجه الدارمي في سته، رقم الحديث: 3159، باب بيع الولاء.

الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق: ج2، ص490.

وعن هذا قال أصحابنا رحمهم الله: إذا مات مولى العناقة وترك ابنين ثم مات أحد الابنين وترك ابنا ثم مات المحنق فميراثه لابن المعنق لا لابن ابن المعنق، وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: إذا مات مولى العناقة وترك ابنًا وأبا ثم مات المعنق ميراثه لابن مولى العناقة، لأنه أقرب العصات إلى المعنق.

والحاصل أن الولاء نفسه لا يورث بل هو للمعنق على حاله، ألا ترى أن المعنق هو الذي ينسب بالولاء إلى المعنق درن أولاده، فيكون استحقاق الإرث بالولاء لمن هو منسوب إليه حقيقة، ثم يخلقه فيه أقرب عصبة كما يخلقه في ماله). في العتابي (أ): ستة منهم لهم حال واحد سهم لا غير زوج وزوجة وأم وجده وأخ وأخت لأم وستة لهم حالات سهم وتعصب أب وجد بنت وبنت ابن أخت لأب وأم وأخت لأب ولم وأخت لأب وللبواقي منهم حال واحد تعصيب لا غير (2).

ب، سَفَلَ سُفولاً خِلاف علا من باب طلب، ومنه: بِنتُ بِنتِ بِنتٍ وإن سفلت، وضم الفاء خطا، لأنه من السفالة الخساسة (5).

[الممنوعون من الإرث]

قوله (^{۱۹)}: وَلَا يَرِثُ أَرْبَعَةٌ: الْمَمْلُوكُ ^(ق)؛ لأنه لا ملك له، وَالْقَاتِلُ؛ لما روي عن عبيدة السلماني ⁽⁶⁾ قال: ما ورث

ينظر: ابن مازه: المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج4، ص389 ~ 390؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج8، ص81.

- (1) [العثماني] من (ب، ج). وهي تعنى بمسائل الجد منسوبة لأمير المؤمنين عثمان بن عفان. والعتابي: وهي للإمام أحمد بن محمد بن عمر أبو نصر العتابي البخاري وقبل أبو القاسم الإمام العلامة الزاهد المنعوت زين الدين أحد من سار، من تصانفه الكبار شرح الزيادات المشهورة وواد عنه جماعة منهم حافظ الدين وشمس الأئمة الكردري وغيرهما، وله جوامع الفقه أربعة مجلدات، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير، مات يوم الأحد وقت الظهر سنة مجلدات، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع السغير، أبو زيد الدبوسي، وقال الذهبي في المؤتلف العنابي نسبة إلى دار عناب محله ببخارى، القرشي، الجواهر المشية، مصدر سابن، المؤتلف العنابي نسبة إلى دار عناب محله ببخارى، القرشي، الجواهر المشية، مصدر سابن، ج1، ص114.
- (2) (إن السهام في الفرائض منة نصف وربع وثمن على التضعيف والتنصيف ثلثان وثلث وسدس كذلك، وأصحاب هذه السهام الستة اثنا عشر نفرًا......)؛ ثم تكملة قول صاحب العتابي. ينظر: ابن الشحتة، لسان الحكام، مصدر مابق ج1، ص424.
 - (3) المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص1251.
 - (4) [قوله] ساقطة من (ب).
- (5) (ولا يرث أربعة: المملوك والقائل من المقتول والمرتد وأهل الملتين). القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.
- (6) هو: عبيدة بن عمرو ويقال ابن قيس بن عمرو السلماني الصحابي، قال ابن الكلبي: اسلم قبل وفاة النبي على بستين ولم يلقه، وكذا قال: العجلي، وقال: تابعي ثقة، وقال الواقدي: هاجر من

قَاتِلَ بعد صَاحَبِ البَقرة (1)، وَالْمُرْتَدُّا لأنه (2) لا ملة له، وَأَهْلُ الْمِلْتَيْنِ: لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتوارث أهل الملتين شيء)(3).

م (أ)، صاحب البقرة وهو ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿ وَإِذْ قَنَلْتُمُ نَفْسًا قَادَارُهُمُ مَ فِيهَ ﴾ (البقرة: 72) الآية، وقصة (أ): ما روي انه كان في بني إسرائيل رجل موسر اسمه [عاميل] (أ) ولم يعرف قاتله، وكان بين السبطين من بني إسرائيل عداوة [أ/ 623] فتنازعوا في قتله فأمر الله تعالى أن يذبحوا بقرة ويضربوا بلسانها على قبر [عاميل] (أ) فلما ضربوا أحياه الله تعالى وأوداجه تشخب (أ) دما، وقال قتلني فلان وفلان ابني عمي ثم سقط مينا فأخذا وقتلا، ولم يورث قاتل بعد ذلك (أ)، قوله: لأنه لا ملة له الوارثة مختصة بمن له ملة ودين الإسلام (10)، لأن من سواهم كالبهائم وأهل الملتين أي ملة مختصة بمن له ملة ودين الإسلام (10)، لأن من سواهم كالبهائم وأهل الملتين أي ملة

اليمن زمن عمر ونزل الكوفة وروى عن ابن مسعود وعلي روى عنه محمد ابن سيرين وأبو إسحاق السبيعي وإبراهيم النخعي وغيرهم وكان ابن سيرين أروى الناس عنه، وقد ذكر علي ابن المديني والعلام أن أصح الأسانيد ابن ميرين عن عبيدة عن علي، وقال ابن نمير كان شريح إذا اشكل عليه شيء كتب إلى عبيدة مات سنة 72هـ، العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، مصدر سابق، ج5، ص118.

⁽¹⁾ ينظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (1387هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري)، ج23، ص445، وزارة عمرم الأوقاف والشؤرن الإسلامية: المغرب.

^{(2) [}لأنه] ساقطة من (ج).

⁽³⁾ سېل تخرچه.

^{(4) [}الميم] ساتط من (ب).

⁽⁵⁾ أرنصة] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين رردت (هابيل) من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعفوفتين وردت [هابيل] من جميع النسخ.

^{(8) [}نستخب] من (أ)؛ [تشنخب] من (ج)، تشخب: من باب دخل وصنع أي تسيل. النسفي، طلبة الطلبة، مصدر سابن، ج أ، ص87.

⁽⁹⁾ ينظر: البغوي: معالم التنزيل، مصدر سابق، ج1، ص108.

^{(10) [}الإسلام] ساقط من (ب، ج).

الإسلام وملة الكفر⁽¹⁾.

ي⁽²⁾، ويحرم الميراث بأحد معان أربعة: بالكفر [...]⁽³⁾، والقتل، والرق، واختلاف الدارين؛ حقيقة كالذمي من الحربي، [والحربي من الذمي]⁽⁴⁾، وحكمًا كالحربين في حصنين يستحل كل واحد منهما دم الآخر، وكالمستأمن والحربي، والكفر ملة واحدة، ويرث الصبي والمجنون من أبيه إذا قتله، والبالغ العاقل إذا وقع مورثه في بئر حفرها، أو سقط على حجر وضعه في الطريق فمات من ذلك، وإن قتل مورثه في قصاص أو رجم، أو قتله مكرمًا، لا يحرم من إرثه (6).

[الضروض في القرآن والمستحقون]

قوله: وَالْفُرُوضُ الْمَحْدُودَةُ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى سِئَةٌ النِّصْفُ وَالرَّبِعُ وَالثَّمْنُ وَالثَّلُثَانِ وَالثَّلُثُ وَالشَّدُسُ⁶⁰، في السراجية⁽⁷⁾: على التضعيف والتنصيف⁸⁾.

[فرض النصف]

قول ه: فَالنِّه ضَفُ فَـرْضُ خَهْـسَةِ البِنْتُ (٥)، لقول ه تعـالى: ﴿ وَإِن كَانَتُ وَلَحِـدَةُ فَلَهَا النِصْفُ ﴾ (النساء: 11)، وَبِنْتُ الإنْنِ عند عدم بنت الصَّلْبِ، لأنها بنت الميت؛ إلا أن

⁽¹⁾ النسقي، المتاقع، مصدر سابق، ل202.

^{(2) [}الياء] ساقط من (ب).

^{(3) [}الردة] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁵⁾ الرومي، اليتابيع، مصدر سابق، ل166.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 245.

 ⁽⁷⁾ السجاوندي، محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور سراج الدين أبو طاهر توفي في حدود
 سنة 600هـ، وقيل: 700هـ (1376هـ)، السراجية في المواريث، ط1، مكتبة كتب خانه إمداديه،
 ديوبند (يو - بي) الهند، وهي جزء واحد.

⁽⁸⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص2.

^{(9) (}فالنصف فرض خمسة البنت، وبنت الاين إذا لم تكن بنت الصلب، والأخت لأب وأم، وأخت لأب إذا لم تكن بنت الصلب، والأخت لأب وأم، والزوج إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

هذه الإضافة أحق ببنت الصلب فلا تظهر ببنة بنت الابن عند وجودها لأنها دون ذلك، وَالْأُخْتُ لأَب وَالْأُخْتُ لأَب وَالْأُخْتُ لأَب عند عدمها أَن وَالْأُخْتُ لأَب عند عدمها أَن الله الله الله والذَّر والله والذَّر والذَّر والله والذَّر والله والذَّر والله والذَّر والله والذَّر والله والله والله والله والله والله والذَّر والله والذَّر والله و

م، قوله تعالى: ﴿وَإِنكَانَتَ وَحِــدَةً ﴾ (النساء: 11)، أي وإن كانت المولودة منفردة، قوله: لأنها بنت الميت فدخلت نحت قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُرُ اللَّهُ إِنَّ أَوْلَادِكُمُ اللَّهُ كُلِ اللَّهُ اللَّهُ كُلِ مُثْلُ حَظِّ ٱلْأَنْدَيِّ ﴾ (النساء: 11).

[فرض الريع]

قولسه: وَالرُّبْ عُ فَسَرْضُ لِلسَرُّوْجِ مَسْعَ الْوَلْسَدِ أَوْ وَلْسَدِ الْاِبْسِنِ أَنَّ القولسه تعسالى: ﴿ وَلِلرَّوْجَاتِ إِذَا لَهُ يَكُنْ لِلْمَتِبِ وَلَدٌ ﴿ وَلَلْمَاءَ: 12)، وَلِلزَّوْجَاتِ إِذَا لَهُ يَكُنْ لِلْمَتِبِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنِ، لقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ كَ الرَّبُحُ مِمَّا تَرَكَتُمُ إِن لَمْ يَكُنْ لَكُمُ وَلَدُ ﴾ (النساء: 12)، وَالثَّمْنُ لِلزَّوْجَاتِ مَعَ الْوَلْدِ، لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدُ فَلَهُ أَلَانُهُ ﴾ والنساء: 12)، وَالثَّمْنُ لِلزَّوْجَاتِ مَعَ الْوَلْدِ، لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدُ فَلَهُ أَلَانُهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّه

في الطحاوي: لا يزاد للزوج على النصف بحال لأنه لا يزد⁽⁵⁾ عليه ولا ينقص من

⁽¹⁾ ومعنى عدمها: أي إذا لم تكن أخت لأب وأم. الزبيدي: الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2: ص304.

^{(2) (}فالنصف فرض خمسة الابنة وابنة الابن إذا لم تكن ابنة الصلب والأخت للأب وللأم والأخت للأب إذا لم تكن أخت لأب وأم، ولا أخوها، والزوج إذا لم يكن للميت ولمد ولا ولمد ابن، وما قضل من هذا يصرف إلى العصبة). ينظر: الزيمدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص 304.

^{(3) (}والربع فرض الزوج مع الولد أو ولد الابن والزوجات إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن، والثمن فرض الزوجات مع الولد وولد الابن). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁴⁾ السفى، المنافع، مصدر سابق، ل202.

^{(5) [}لا يرد] من (ج).

الربع إلا في حالة العول، [وكذلك لا يزاد للمرأة على الربع بحال لأنه لا يزد⁽¹⁾ عليها ولا ينقص من الثمن إلا في حالة العول]⁽²⁾، والمرأة الواحدة والثنتان والثلاث والأربع سواء في الربع والثمن، لأن ميراث النساء لا يكثر بكثرة النساء ولا يتقلل بقلتهن بخلاف المهر⁽³⁾.

قوله: وَالثُّلُفَانِ لِكُلِّ الْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِمْنْ فَرْضُهُ النِّصْفُ إِلَّا الرُّوْجَ ﴿ النَّاءَ وَالبَت وبنت الابن عند عدمها لقوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءَ فَوْقَ اَلْمُتَيِّنِ فَلَهُنَّ تُلْثَا مَاتَرُكَ ﴾ (النساء: 11)، وللاختين فصاعدًا لأب عند عدم الأخوات لأب وأم، لقوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَتَا اَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثَّلُانِ مِّاتَرَكَ ﴾ (النساء: 176) الآية.

^{(1) [}لا يرد] من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(3) (}الزوج فهو صاحب فرض وله حالان: النصف عند عدم الولد وولد الابن ذكرا كان، أو أشى، والربع عند وجود، ثبت ذلك بفوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ يَصْفُ مَا تَكُوكُ أَزْوَجُكُمْ ﴾ [النساء، والربع عند وجود، ثبت ذلك بفوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ يَصْفُ مَا تَكُوكُ أَزْوَجُكُمْ ﴾ [النساء، من الآية: 12]، ولا يزداد الزوج على النصف بذلك بحال، ولا ينقص عن الربع إلا عند العول، وأما الزوجة فهي صاحبة فرض ولها حالان الربع عند عدم الولد وولد الابن ذكرا كان أو أنشى والثمن عند وجود، ثبت ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ كَ الرَّبُعُ مِمّا تَرَكُمُ كَ النساء، من الآية: 12]، ونصيب الزوجات بينهن بالسوية النتين، أو ثلاثا، أو أربعا لا يزاد لهن على الربع بحال، ولا ينقص عن الثمن إلا عند العول). ينظر: السرخسي، المبسوط؛ مصدر سابق، ج29، ص148.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

^{(5) [}خلصن] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽٦) [نصارحا] من (أ)؛ [نصا] من (ب).

ذكر ما فوق^(أ) ائتتين⁽²⁾.

[فرض الثلث]

قوله: وَالنُّلُثُ لِللَّمْ إِذَا لَـمْ يَكُنْ لِلْمَيْتِ وَلَـدٌ وَلَا وَلَـدُ ابْنِ وَلَا الْنَـانِ مِن الْإِخْـوَةِ وَالْأَخَـــوَاتِ فَـــضَاعِدًا (ق)، قـــال الله تعـــالى: ﴿ وَوَرِنَهُۥَ اَبُوَاهُ فَلِأَيْدِهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ وَإِخْوَةٌ فَلِأَيْدِهِ السُّدُسُ ﴾(النساء: 11)، واسم الإخوة في الإرث ينبئ عن الاثنين فصاعدا (٩٠).

قوله: وَيَفْرِضُ [لَهَا] (أَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ ثُلُثَ مَا بَقِيَ وَهُمَا (أَ) زَرْجٌ وَأَبَوَانِ [أَوْ زَوْجَةً] (أَ) وَأَبُوانِ (أَوْ رَوْجَةً إِنَّ اللَّمِ اللَّهُ عَلَى مَا اللَّمِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللهِ الدليل ثلث كل مال بالنص (أُ)، ولنا أن ما قال يودي إلى أن يكون للأم أكثر مما للأب؛ الدليل

⁽l) [فرق] من (ج).

⁽²⁾ النسفي؛ المنافع؛ مصدر سابق، أ.202.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁴⁾ ينظر: السغدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد الشُغدي (ت461م) (1984): التنف في الفتارى، (تحقيق: صلاح الدين الناهي)، ط2، ص847، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، عمان الأردن، بيروت لبنان؛ وابن الشحنة: لسان الحكام، مصدر سابق، ص424.

 ⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}اللتين] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [والمرأة] من جميع النسخ.

^{(8) [}وأبوان] ساقط من (أ).

عليه أنها لو تركت زوجها وأبوين (أ) فلو صار للأم ثلث المال وللزوج النصف بقي للأب سدس المال وهو مثل نصف ما للأم (2).

قوله: والثلث أيضا للاثنين (أن فصاعدًا [من ولد] (أن الأم ذكورهم وإتائهم فيه سواء (أن)، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الشُّمُنُ مِمَّا نَرَكُمُ مِنْ بَعْدِ وَصِينَةِ تُوصُوكَ بِهَا أَوْدَيْنُ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِامُرَأَةً وَلَهُ أَخُ أَوْ أَخَتُ فَيكُلُ وَصِينَةِ تُوصُوكَ بِهَا أَوْدَيْنُ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِامُرَأَةً وَلَهُ أَخُ أَوْ أَخَتُ فَيكُلُ وَصِينَة تُوصُوكَ بِها آلتُدُنُ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِامُرَأَةً وَلَهُ مَا أَوْلَا خَتُ فَيكُمْ مَن وَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاتُهُ فِي النَّلُثُ ﴾ (النساء: ويعدِ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْمَرُ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاتُهُ فِي النَّلُثُ ﴾ (النساء: (12) (6).

ب، (الكَلالَةُ) ما خلا الولد والوالد، ويطلق على الموروث [والوارث]⁽⁷⁾، وعلى القرابة من غير جهة الوالد والولد، فمن الأول: ﴿فُلِ اللهُ يُغْتِيكُمْ فِى الْكُلالَةِ ﴾ (النساء: 176)، ومن الثاني ما يروى أن جابرًا خَتْتُ قال: (إني (8) رجل ليس (9) يرثني إلا كلالة)، ومن الثالث: قولهم: ما ورث المجد (10) عن الكلالة. وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَنَةً ﴾ (النساء: 12)، [يحتمل الأوجه] (11) على اختلاف القراءات والتقديرات، وهي من الكَلَالِ الضعف، أو من الإكليل العصابة، ومنه السحاب المُكلل: المستدير، أو ما تكلّه البرق (12).

^{(1) [}ابن] من (أ).

 ⁽²⁾ ينظر: السغدي، النتف في الغشارى، مصدر سابق، ج2، ص847؛ والزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

^{(3) [}الأنتين] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وأب] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}أني] سائطة من (أ).

⁽b) [۷] من (b).

^{(10) [}الجد] من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص446.

[فرض السدس]

⁽أ) [من يورث] ساقط من (أ).

^{(2) [}رجل] ساقط من (ج).

⁽³⁾ النسفي: المناقع، مصدر سابق، ل202.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(5) (}والسدس فرض سبعة لكل راحد من الأبوين مع الولد أو ولد الابن، وللأم مع الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا، وللجدات وللجد مع الولد أو ولد الابن، ولبنات الابن مع البنت، وللأخوات لأب مع الأخت لأب وأم وللواحد من ولد الأم). القدرري، مختصر القدرري، مصدر مابق، ص245.

⁽⁶⁾ أخرجه أبو دارد في سننه: عن المغيرة بن شعبة (حضرت رسول الله في أعطاها السدس. فقال أبو يكر هل معك غيرك...الحديث، قال الشيخ الألياني: ضعيف، رقم الحديث: 2894، باب في الجدة. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج3، ص121، أبو دارد، سنن أبي دارد (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق: ج3، ص81.

^{(7) [}السدس] ساقط من (ب، ج).

مِنْ [وَلَـدِ] (أَ) الأُمِّ، [أ/ 624] لقول تعالى: ﴿وَإِنَّاكَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَاَةً أَوِامْرَأَةً وَلَهُ الْحُ أَوْ أَخَتُ وَلِكُلِ وَحِدٍ مِنْهُ مَا ٱلسُّدُسُ ﴾ (النساء: 12) (2).

م، قول م تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَإِخْوَهُ فَلِأُ مُوالشُدُ سُ ﴾ (النساء: 11) الإخرة يحجبون الأم من الثلث إلى السدس، وإن كانوا لا يرثون مع الأب فيكون لها السدس والباقي للأب والأخوة يتناول الاثنين فصاعدًا حتى يستوي في الحجب اثنان فصاعدًا نصيب الجدات لا يزاد على السدس وإن كثرن لما روي أن أبا بكر جيش أعطى الجدتين السدس وأن

[انواع الحجب]

في السراجية: الحجب على نوعين احجب نقصان: وهو حجب عن سهم إلى سهم، وذلك لخمسة نفر: للزوجين، والأم، وبنت الابن، والأخت لأب. وحجب حرمان: والورثة فيه فريقان: فريق لا يحجبون بحال البتة (أنه وهم ستة: الابن، والأب، والزوج، والبنت، والأم، والزوجة. وفريق يرثون بحال ويحجبون بحال وهذا [مبني] (5) على أصلين؟

أحدهما: هو أن كل من يدلي إلى الميت بشخص لا يرث مع [وجود] (6) ذلك الشخص سوى أولاد الأم فإنهم يرثون معها لانعدام استحقاقها جميع التركة.

والثاني: الأقرب فالأقرب كما في العصبات، والمحروم لا يحجب عندنا؛ وعند ابن مسعود ولله يحجب عندنا؛ وعند ابن مسعود ولله يحجب حجب النقصان كالكافر، والقاتل، والرقيق، والمحجوب يحجب بالاتفاق كالاثنين من الإخوة والأخوات فصاعدًا من أي جهة كانا، [فإنهما] (7) لا يرثان مع الأب، ولكن يحجبان الأم من الثلث إلى السدس (8).

⁽أ) ما بين المعلونتين وردت [أولاد] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

⁽³⁾ النبغي، المنافع، مصدر سابق، ل-203.

^{(4) [}البتة] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بيتني] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين ساقط عن جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ السجارندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص7.

• [مسقطات الجد]

قوله (1): وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ بِالْأُمْ، لأنها أقرب، وَالْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاتُ بِالْأَبِ، لأنه أصل في قرابتهم مع الميت، وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمْ بِأَرْبَعَةِ: الْوَلَدِ، وَوَلَدِ الإَبْنِ، وَالْأَبِ، وَالْجَدِدُ فَي قرابتهم مع الميت، وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمْ بِأَرْبَعَةِ: الْوَلَدِ، وَوَلَدِ الإَبْنِ، وَالْأَبِ، وَالْجَدِدُ فَي قرابتهم مع الميت، وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمْ بِأَرْبَعَةِ: الْوَلَدِ، وَوَلَدِ الإَبْنِ، وَالْأَبِ، وَالْجَدِدُ فَي وَالْجَدِدُ فَي وَالْمَرَاةُ وَلَهُ وَلَا وَالْدُونَ اللَّهِ وَلا وَالْدُونَ .

[البنات مع الابن]

قوله: وَإِذَا اسْتَكُمَلَت الْبَنَاتُ النُّلُفَيْنِ مَسقَطَتْ بَنَاتُ الإَبْنِ (4)، لأنه ليس له ن إلا الثلثان، لقوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآ المُوَّقَ أَتَفَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْثَا مَاتَرَكَ ﴾ (النساء: 11) (5).

م⁽⁶⁾، قوله: ليس لهن إلا الثلثان، أي استحقاق بنات الابن باعتبار البينة، وليس للبنات حظ إلا الثلثان فإذا استوفت البنات الثلثين لم يبق لبنات الابن شيء⁽⁷⁾.

قوله: إلَّا أَنْ يَكُونَ بِإِزَائِهِنَّ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ انِنُ [ابْنِ] (8) فَيَعْصِبُهُنَّ (9)، فيكون للذكر مشل حفظ الأنثيين، كما قبال الله تعبالى: ﴿ يُوصِيكُوا أَلَهُ فِي آوَلَكِ كُمُ اللَّهُ كَمِ مِثْلُ حَظِلَا اللهُ اللهُ عَبَالَى: ﴿ يُوصِيكُوا أَلَهُ فِي آوَلَكِ كُمُ اللَّهُ كُو مِثْلُ حَظِلَا اللهُ اللهُ عَبَالَى: ﴿ يُوصِيكُوا أَلَهُ فِي آوَلَكِ كُمُ اللَّهُ كُو مِثْلُ حَظِلًا اللهُ عَبَالَى: ﴿ يُوصِيكُوا أَلَهُ فِي آوَلَكِ كُمُ اللَّهُ كُونَ اللَّهُ اللّهُ اللّ

وقوله: إلَّا أَنْ يَكُونَ بِإِزَائِهِنَّ [أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ](أُنَّا....

⁽أ) [قوله] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي: الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

^{(&}lt;sup>4</sup>) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁵⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

^{(6) [}الميم] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل203.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، ووردت [رابن ابن] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ، ب).

ابن النهائة البن النهائة والمن الله المنتون والمنه وابن وابن ابن فللبنتين الثلثان والبناقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنئيين، قوله: أَوْ أَسْفُلَ مِنْهُنَّ؛ بأن اجتمع والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنئيين، قوله: أَوْ أَسْفُلَ مِنْهُنَّ؛ بأن اجتمع [مع] (أن ابنتي الصلب بنت الابن وابن ابن [ابن] (أن فالباقي بينهما للذكر مثل حظ الأنئيين، قوله تعالى: ﴿ يُومِيكُو الله فِي أَوْلَادِكُمُ الله فِي أَوْلادكم] (أن في شأن ميراثهم بما هو العدل والمصلحة، وهذا إجمال وتفصليه للذكر مثل حظ الأنثيين (6).

ب، (الخَيَفُ) اختلافُ في العينين، وهو أن تكون [إحداهما] (7) زرقاء والأخرى كحلاء، وفرس أخيفُ، ومنه الأخياف، وهم الإخوة لآباء شتّى، يقال: إخرة أيخاف، وأما بنو الأخياف؛ فإن قاله متقن فعل إضافة البيان⁽⁸⁾.

(وأعيانُ القوم) أشرافهم، إما لأنه لا ينظر إلا إليهم، أو لأنه كأنهم عيونهم المبصرة، ومن ذلك [قولهم]⁽⁹⁾ للإخوة لأب وأم: (بَنو الأعيَانِ). ومنه حديث علي شخت (أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات)⁽¹⁰⁾، فالأعيان ما ذكر، وبنو العَلاتِ: الإخوةُ والأخوات لأب واحد وأمهات شنى، وأما الحديث الآخر: (الأنبياء بنو غلاتٍ)(11).

^{(1) [}ابن] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽⁵⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، رهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽⁶⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل-203.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إحديهما] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص173.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ أخرجه الترمذي في سنته، عن على فيض ، قال شعيب الأرنؤوط: اسناده ضعف، رقم الحديث: 2094 باب ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج1، ص416 أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج1، ص599.

⁽¹¹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 2365، ياب فضائل عيسى عليه السلام. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج4، ص1837.

فمعنا؛ أنهم لأمهاتٍ مختلفة ودينهم واحد (أ).

(والعَلة) الضُّرَّةُ (2)، وقيل: الرُّائِةُ، وكلا التفسيرين صحيح نسبةُ، إلا أن الأول أصح، وحقيقتها المثرَّةُ من [العلل] (3)، وهو الشُّربُ الثاني، كأنَّ من تزوجها بعد ضرّتها نَهِلَ من الأولى وَعَلَّ من الثانيةِ (4).

[سقوط الأخوات لأب]

م (أن) قوله: وَإِذَا الْمُتَكُمَّلُت الْأَخْوَاتُ لِلْأَبِ (أَنْ وَالْأُمُ النَّلُقَيْنِ مَقَطَت الْأَخْوَاتُ لِلْأَبِ الْمُلَمِّ النَّلُقَيْنِ مَقَطَت الْأَخْوَاتُ لِلْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْهُنَ أَخْ [لَهُنْ] (7) فَيَعْصِبُهُنْ (أن) لقوله تعالى: ﴿ وَلِن كَانُواۤ إِنْهُنَ أَخُ وَيَالًا وَلِنسَاءُ فَلِلاَّ كُورِ مِنْكُ مَثْلُ حَظِّا ٱللَّهُنَانِ ﴾ (النساء: 176)، هذا غير وارد في الأخوة والأخوات [لأم] (أن) لأن فسيبهم قول نقصالى: ﴿ وَلَهُ مَنْ أَوْلُهُ أَنْ أَوْلُهُ أَنْ أَوْلُهُ أَنْ أَوْلَهُ اللَّهُ لَكُنْ فَلِي وَحِدِ مِنْهُ مَا ٱلسُّدُ مُنْ فَإِن كَانُواً السَّاء: 12) (أن) .

[باب أقرب العصبات]

قوله: وَأَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ الْبَتُونَ (أُنَّ)، لأنهم أجزاؤه، ثُمَّ بَنُوهُمْ ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُ، لأنه أصل ولا واسطة بينهما، ثُمَّ [بنو](12) الْأَبُ وهم الْإِخْرَةُ، ثُمَّ بَنُو الْجَذِ وَهُم الْأَعْمَامُ ثُمَّ

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص364.

^{(2) [}الضر] من (ب، ج)،

⁽³⁾ ما بين المعقرنتين وردت [العدد] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص364.

^{(3) [}الميم] ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}الاين] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق، ص 245.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الأمية] من جميم النسخ.

⁽¹⁰⁾ النسقي، المناقع، مصدر سابق، ل203.

^{(11) [}البنين] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

بَنُو أَبٍ الْجَذِ⁽¹⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأول رجل ذكر)⁽²⁾، فالأول هو الأقرب فيعتبر الأقرب⁽³⁾.

م (أم) العصبة: كل من يأخذ ما أبقته أصحاب الفرائض وعند الانفراد يحرز جميع المال، ويشترط في العصبة أن يعلي إلى الميت [بالذكور] (أم) لأن الأقرب بالنسب والنسب (أم) إلى الذكور؛ ثم (أم) ثبت بإشارة النص (أم) أن الابن يحرز جميع المال، لأن الله تعالى قال: ﴿ لِللَّذَكِرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيَدِينِ ﴾ (النساء: 11)؛ ثم جعل للبنت الواحدة النصف ثبت أن للذكر ضعف النصف وهر الجميع وثبت هذا أيضًا استدلالاً بآية الإخوة فإنه قال: وهو يرثها إن لم يكن لها ولد أي يرثها جميع المال، وإذا ثبت للأخ جميع المال ثبت للابن دلالة، وإنما كان الابن (أم) أقرب من الأب إلى الميت وإن استويا في الجزئية في انعدام الواسطة، لأن جزئية الابن آخرهما وجودًا فكان قاضيًا على الأول، ولهذا في انعدام الراب من الأب إليه من العم، لأن الأخ ولد أبيه والعم ولد

ولو أردت معرفة القرب يعني الفرع فاعتبر كل فرع أصلا، واتصال الأخ بأخيه بواسطة واحدة، واتصال العم به بواسطتين، عرفنا أنه الأخ أفرب، كذا في المبسوط (10)،

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

 ⁽²⁾ أخرجه الدارمي في سننه، عن ابن عباس، قال الشيخ حسين أمده: إسناده صحيح، وقم الحديث:
 2987، باب العصبة. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص464.

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي: الجرهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص305

^{(4) [}الميم] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين وردت [بالذكر] من جميع النسخ.

^{(6) [}رائسب] ساقط من (ب).

^{(7) [}ثم] ساتطة من (أ).

⁽⁸⁾ إشارة النص: فهي ما ثبت بنظم النص من غير زيادة، وهو غير ظاهر من كل وجه ولا سيق الكلام. لأجله، الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي (1402هـ)، أصول الشاشي، ج1، ص99، دار الكتاب العربي، بروت.

^{(9) [}الأب] من (أ).

⁽¹⁰⁾ السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج29، ص175.

ولا واسطة بين الأب والميت حقيقة وبين الجد والميت حكمًا، لأنه قائم مقام الأب.

قوله: وبَنُو الأب، أي الإخوة والأب اقرب منهم لأنه لا واسطة [أ/ 625] بين الأب وبين الأخ والميت واسطة. قوله: فلأول رجل ذكر، أي فللأقرب، ويروى (ما أبقت الفرائض فلأول عصبة) (أن قوله: وأولى، أي أدنى وأقرب نسبًا، قوله: رجل ذكر لتأكيد كقوله: نفخة واحدة فيؤوس قنوط، وفيه فائدة: وهو أن الصبي كالبالغ في التعصب (2).

قوله: زإذا اسْتَوَى بَنُو أَبِ فِي ذَرَجَةٍ فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ⁽⁶⁾، لأنه ترجح مذلك (4).

في الناصحي⁽⁵⁾: وإذا استوى النان في درجة من العصبات وفي أحدهما قرابة زائدة فهر أولى بالمال إلا أن يكون الآخر أسبق إلى الميت.

مثال القرابة زائدة: أخ لأب وأم وأخ لأب؛ فالأخ من الأب والأم أولى من الأخ لأب لأن فيه قرابة زائدة.

مثال السبق: أخ لأب وابن أخ لأب وأم فالأخ من الأب أولى؛ لأنه أسبق إلى الميت، وإذا اجتمع عدد من العصبات فالمال بينهم على عدد رؤوسهم لأعلى الجهات.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه: بلفظ: (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو الأول رجل ذكرٍ)، وقم الحديث: 6351، باب ميراث الولد مع أبيه وأمه. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص 2476.

⁽²⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل.203.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽⁴⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

⁽⁵⁾ وهو: عبد الله بن الحسين أبو محمد الناصحي قاضي القضاة، رؤمام الإسلام وشيخ الحنفية في عصر، والمقدم على الأكابر من القضاة والأئمة في دهره، ولي القضاء ببخارى له مجلس التدريس والنظر والفترى والتصنيف، وله الطريقة الحسنة في الفقه المرضية عند الفقهاء من أصحابه وكان ورعا مجتهدا، توفي سنة 447هـ: قال الخطيب وكان ثقة دينا صالحا وعقد له مجلس الإملاء، وله مختصر في الوقوف والوصايا ذكر أنه اختصره من كتاب الخصاف وهلال ابن يحيى، القرشي: الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص274 - 275؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1470 - 275؛ وحاجي خليفة،

مثاله: عشر ابن أخ وابن أخ آخر فالمال بينهم على أحد عشر سهما لا على سهمين(!).

[الذين يقاسمون الأخوات]

قوله: وَالِائِنُ وَائِنُ الِائِنِ وَالْإِخْوَةُ يُقَاسِمُونَ أَخْوَاتِهِمْ لِلذُّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْتَنِينِ⁽²⁾.

م، قوله: بالنص؛ أراد به قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُواللّهُ فِي آوَلَكِ حَيْمٌ لِللّهُ كِي مِثْلُ حَظِّ الْأَسْكَيْنِ ﴾ (النساء: 11)، واسم الولد يتناول ولد الصلب وولد الابن؛ [فإن قيل: كيف يُحمل اللفظ على الحقيقة والمجاز أي يشترك ولد الصلب وولد الابن (أ) (أ)؛ قلنا: إذا حملنا اللفظ على أولاد الصلب عند وجودهم وعلى ولد الابن عند عدم ولد الصلب فلا امتناع، كذا في شرح أبي نصر (5) وحمه الله (6).

قوله: وَمَنْ عَذَاهُمْ مِنَ الْعَضبَاتِ يَنْفَرِهُ [بِالْمِيرَاثِ]⁽⁷⁾ ذُكُورُهُمْ دُونَ إِنَائِهِمْ⁽⁸⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (فما أبقت فلأول رجل ذكر (⁹⁾)(¹⁰⁾.

م، ومن عداهم من العصبات إلى آخره؛ وهذا كالعم والعمة المال كله للعم دون العمة، وأما قوله ﷺ: (فلأول رجل ذكر)(11)، فقد خص منه الابن، وابن الابن،

⁽¹⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرانق، مصدر سابق، ج8، ص568.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص246.

^{(3) [}الأب] من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ رهو: للإمام أحمد بن محمد بن نصر البغدادي أبي نصر الحنفي المعروف بالأقطع، توفي سنة 474هـ، لـه شرح مختصر الطحاوي، وشرح مختصر القدوري كلاهما من فروع الحنفية. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، جـ1، ص80.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل203.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بالمال] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ في بعض النسخ وردت [أخواتهم]. القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [ذكر] ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 6351، باب ميراث الولد من أبيه وأمه. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص2476.

⁽¹¹⁾ سبق تخریجه.

والإخوة بالنص فبقي الباقي تحت الأثر، وهذا لأنه جعل جميع ما فضل من الفرائض لأول رجل ذكر لأنه ذكر بكلمة ما وهي توجب العموم فلا يبقى لغيره شيء (1).

في الناصحي: ابن الأخ لا يعصب عمته وأخته، وابن الابن يعصب عمته وأخته (²⁾.

[ليس له عصبة فالعصبة الموالي]

قوله: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ [لِلْمَيِّتِ]⁽⁵⁾ عَضَبَةٌ مِن النَّسَبِ قَالْمَصَبَةُ [هُوَ]⁽⁴⁾ الْمَوْلَى الْمُعْتِقُ؛ ثُمُّ أُقُرَبُ عَصَبَةِ الْمَوْلَى⁽⁵⁾، قَالَ ﷺ: (لرجل يشتري عبدا فأعتقه، فقال: هو أخوك ومولاك فإن شكرك فهو خير له وشر لك، وإن كفرك فهو خير لك وشر له، وإن مات لم يترك وارثًا كنت أنت عصبة)⁽⁶⁾

م، قوله: وإن [مات و] (أ) لم يترك وارثًا، أي وارثًا هو عصبة، لما روي أن ابن حمزة أعتق عبدًا؛ ثم مات العبد وترك ابنة فجعل النبي في نصف ماله لابنته والباقي لابن حمزة، وهو نص في أن مولى العناقة مقدم على الرد، والدليل على أنه مقدم على ذوي الأرحام لاتفاقنا على أن الرد مقدم على ذوي الأرحام، والمقدم على المقدم مقدم، وبهذا تبين أن معنى قوله ولم يترك وارثًا [أي: لم يترك وارثًا] (8) هو عصبة، وقد أشار إلى ذلك [بقوله] (9) كنت أنت عصبة، ولم يقل كنت أنت وارثه (10).

⁽¹⁾ التعقي، المناقع، مصدر سابق، ل203.

⁽²⁾ ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج6، ص783 - 784.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب القدوري.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب القدوري.

⁽⁵⁾ القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق، ص246.

⁽⁶⁾ أخرجه الدارمي في مسته، عن الأشعث عن الحسن، قال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف الضعف الأشعث، رقم الحديث: 3012، باب الولاء. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص 468.

 ⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كناب المنافع.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المناقع.

⁽¹⁰⁾ النسفى، العنافع، مصدر سابق، ل.203.

[نصيب الأخ لأم]

قوله: وَمَنْ تَرَكَ ابْنَي عَمْ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمْ فَلِلْأَخِ مِنْ الْأُمُّ السُّدُسُ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا^(١)، لأن الأخ لأم صاحب فرض بالنص والباقي بينهما سواء في العصوبة⁽²⁾.

في الزاد: وهذا قول على وزيد (أن مِنتِك، وقال ابن مسعود (أن وَنَك المال كله للأخ، والصحيح قولهما، لأن الأخ لأم له فرض لكونه أخًا وقد يشارك ابن العم فوجب أن يتفرد بالغرض، ويشاركه في التعصب كما لو كانا ابني عم أحدهما زوج (أ).

م⁽⁶⁾، قوله: وَمَنْ تَرَكَ ابْنَيْ عَمَّ أَحَدُهُمَا أَخُ لِأُمَّ، [تفسيره أن يكون أخوان لأب وأم أو لأب ولكل واحد منهما امرأة وابن منها ثم إن الأكبر طلق امرأته أو مات عنها فتزوج الأصغر امرأته فولدت له ابنا ثم مات الأصغر والأكبر ثم مات الابن الأكبر]⁽⁷⁾؛ فقد مات عن ابني عم أحدهما أخو، [لأم]⁽⁸⁾ فيأخذ الأخ لأم السدس، والباقي بينهما بالسوية، أصل المسألة من ستة وتصح من اثني عشر فحصل للأخ لأم منها سبعة سهمان بالفرض وخمسة بالعصبية وللأم⁽⁹⁾ خمسة (11).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص171.

 ⁽³⁾ هو: زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان النجاري كاتب الوحي وقدوة الفرضيين عنه ابناه
 رابن المسيب وعروة توفي 45هـ، وقيل 48هـ، الدمشقي، الكاشف، مصدر سابق، ج1، ص415.

⁽⁴⁾ هو: عبد الله بن مسعود، من طبقة السابقين المهاجرين المعروفين بالنسك من المعمرين القارئ الملقين والخلام المعلم والفقيه المفهم صاحب البيواد والسرار، توفي بالمدينة سنة 32هـ. الأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج1، ص124.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل396.

^{(6) [}العيم] ساقطة من (ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ورد من كتاب المنافع إصورته: أخوان تزوج الأكبر منهما امرأة وولد له ابن، فمات الابن الأكبر، فتزوجها الأصغر وولد له منها ابن، ثم مات الأصغر وله ابن من امرأة أخرى، ثم مات ابن الأكبر).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽٩) [والآخر] من (أ).

⁽¹⁰⁾ النسقي، المناقع، مصدر سابق، ل-203.

أنواع العصبات]

في السراجية: العصبات ثلاثة: عصبة بنفسه، وعصبة بغيره، وعصبة مع غيره. أما العصبة بنفسه: فكل ذكر لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى، وهم أربعة أصناف:

جزء الميت، وأصله، وجزء أبيه، وجزء جده الأقرب فالأقرب يرجحون بقرب الدرجة؛ يعني [أولاهم] (1) بالميراث جزء الميت أي البنون، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أصله أي الأب، ثم الجد [أي] (2) أبو الأب وإن علا، ثم جزء أبيه أي الإخوة، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم جزء جده أي الأعمام، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم يرجحون بقوة القرابة أعني به أن ذا القرابتين أولى من ذي قرابة واحدة ذكرًا كان أر أنثى لقوله عليه الصلاة والسلام: (إن الأعيان بنو الأب والأم يتوارثون دون بني العلات) (3)، كالأخ لأب وأم أو الأخت لأب وأم أو الن من ابن الأخ لأب، وكذلك الحكم في أعمام (3) الميت؛ ثم في أعمام جده (6).

وأما العصبة بغيره: فأربع من النسوة وهن: اللاتي فرضهن النصف والثلثان يصرن عصبة بإخرتهن كما ذكرنا في حالاتهن، ومن لا فرض لها من الإناث وأخوها عصبة لا تصير عصبة بأخيها كالعم والعمة، المال كله للعم دون العمة.

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [أولادهم] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقونين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ أخرجه الترمذي في سنته: عن الحارث عن علي، يلفظ (أن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات)، قال شعبب الأرنؤوط: اسناده ضعيف، رقم الحديث: 2094، باب ما جاء في ميراث الإخرة من الأب والأم. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص416؛ أحمد بن حنبل، مسئد أحمد بن حنبل (تحقيق: الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج1، ص599.

⁽⁴⁾ ما بين المعقولتين ساقط من (ب).

^{(5) [}أعمام] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ السجارندي، السراجية في المراريث، مصدر سابق، ص3.

وأما العصبة مع غيره: فكل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالأخت مع البنت لما ذكرنا، وآخر العصبات مولى العتاقة، ثم عصبته على الترتيب الذي ذكرنا لقوله عليه الصلاة والسلام: (الولاء لحمة كلحمة النسب)(1)، ولا شيء للإناث من ورثة المعتق [لقوله ﷺ: (ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن](2)، أو أعتق من أعتقن)(3)، أو كاتب من كاتبن، أو دبرن، أو دبر من دبرن، أو جررن(6) من جررن ولاءً معتقهن، أو معتق معتقهن، ولو ترك أبا المعتق وابنه فعند أبي يوسف رحمه ولاء معدس الولاء للأب [والباقي للابن، وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله الولاء كله للابن ولا شيء للأب)(7)، ولو ترك ابن المعتق وجده(8) فالولاء كله اللابن ولا شيء للأب)

ومن ملك ذا رحم محرم منه عتل عليه، ويكون [ولاؤه](10) له [بقدر الملك](11) كثلاث بنات، للكبرى ثلاثون دينازا، وللصغرى عشرون دينازا، فإذا اشترتا أباهما [أ/ 626] بالخمسين، ثم مات الأب وترك شيئًا فالثلثان بينهن أثلاثًا بالفرض، والباقي بين مشتريتي الأب أخماسًا بالولاء؛ ثلاثة أخماسه للكبرى، وخمساه(12) للصغرى، وتصح

 ⁽أ) أخرجه الدارمي في منته، قال الشيخ حسين أسد: إسناده قوي، وهو عند مالك في العتق، رقم الحديث: 3139، ياب بيع الولاء. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص333.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

 ⁽³⁾ أخرجه الدارمي في سننه، عن طاؤس، قال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح، رقم الحديث:
 (3) أخرجه الدارمي في سننه، عن الولاء، الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص448.

^{(4) [}أر كائين] ساقطة من (ب).

^{(5) [}دبرن] ساقط من (ب).

^{(6) [}حررن] من (ب)، [جرر] من (ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}رحده] من (أ).

^{(9) [}كله] ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الولاء] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(12) [}خمشا] من (أ).

من خمسةٍ وأربعين (أ).

باب في مسائل الفرائض

[قسمة المشركة]

قوله: وَالْمُشْرِكَةُ أَنْ تَتُوكَ⁽²⁾ الْمَرْأَةُ زَوْجًا وَأَمَّا، أو جدة، وَإِخْوَةً مِنْ أُمِّ، وأَخَا مِنْ أَبٍ وَأُمِّ، فَلِلـزَّرْجِ النِّـضَفُ وَلِـلْأُمِ السُّدُشِ ولولـد الْأُمِّ الثُّلُـثُ وَلَا شَـيْء^{َ(3)} لِلْإِخْـرَةِ لِـلْأَبِ وَالْأُمِّ⁽⁴⁾.

في الحسامي: رهذا قول أبي بكر الصديق بين وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه وينه المحسامي: رهذا قول أبي بكر الصديق بين وبه أخذ مالاد الأم مع أولاد الأم في الثلث كأنهم أولاد أم واحدة سواء فيه الذكر والأنثى، وبه أخذ مالك (5) والشافعي (6) رحمها الله، وكان عمر بين يقول (7) أولا كما قال أبو بكر الصديق بين أم رجع إلى قول عثمان بين وكان سبب رجوعه انه سأل عن هذه المسألة فأجاب كما هو مذهبه؛ فقام واحدة من أولاد الأب والأم فقال: يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارًا السنا من أم واحدة [والأب لا يزيدنا إلا قربًا؛ فأطرق عمر وشف رأسه (8) مليا، ثم رفع رأسه نقال: صدقوا هم بنو أم واحدة، فشركهم في الثلث فسميت.

⁽أ) السجارندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص 5 - 6 - 7.

^{(2) [}نترك] ساقطة من (أ).

^{(3) [}والأنثى] من (أ).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽⁵⁾ ينظر: الحطاب الرعيني، شمس الذين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرايلسي المغربي المالكي (2003)، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، (تحقيق: زكريا عميرات)، طبعة خاصة، ج8، ص 591، دار عالم الكتب.

⁽⁶⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، مصدر سابق، ج2، ص30.

^{(7) [}يقول] ساقطة من (ب).

^{(8) [}رأسه ساقطة من (ب).

هذه المسألة مشركة وحمارية لتشريك عمر خينك وحمارية لقول القائل(أ).

في الزاد: وقال الشافعي رحمه الله: الثلث لولد الأم يشركهم فيه ولد الأب والأم فيكرن بينهم بالسوية (م) والصحيح قولنا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (ما أبقت الفرائض فلأول عصبة ذكر) (ق) ولم يبق شيء (4).

في التهذيب: فقيل لعمر فين قد حكمت فيها العام الماضي بخلاف هذا، قال: ذلك على ما قضينا [وهذه على ما قضينا](5)، فاستدل الفقهاء به على أن الحاكم إذا حكم باجتهاده؛ ثم تغير رأيه فحكمه الآخر لا ينقض حكم الأول.

[قسمة المنبرية]

المسائل الملقبة (6) خمسة: احدها هذه، والثانية المنبرية: بنتان وأبوان وزوجة للبنتين الثلثان وللأبوين السدس وللزوجة الثمن أصلها من أربعة وعشرين عالت بثمنها إلى سبعة وعشرين وإنما سميت منبرية لأن عليا خض سأل عنها وهو على المنبر فأجاب على الفور فقال صار ثمنها تسعاداً.

[قسمة الأكدرية]

والثالثة: الأكدرية: في الطحاوي: وهي أن المرأة إذا مانت وتركت زرجها وأمّا وجدًا وأمّا الثلث وجدًا وأختا لأب وأم أو لأب، أصل المسألة من سنة للزوج النصف ثلاثة، وللأم الثلث

⁽¹⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص426؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص560.

⁽²⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، مصدر سابق، ج2، ص30.

⁽³⁾ سبق تخريجه،

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل396.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}الملتقبة] من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج28، ص76؛ والرّبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص312.

. سهمان، وللجد السدس، وذلك سهم، ولم يبق هناك شيء للاخت، ولا وجه بأن تشارك مع الجد في السدس لأنه ينقص نصيب الجد من السدس.

ومذهب زيد بن ثابت على لا ينتقص نصيب الجد من السدس ولا وجه أيضا بأن تترك الأخت ولا يعطى لها شيئا لأنها صاحبة فرض هاهنا، فلا بد من أن نوفر لها حقًا، فزيد بن ثابت على اضطر أن يعول الحساب ويزاد عليه قدر نصيب الأخت، والأخت هاهنا صاحبة فرض ونصيبها نصف المال ثلاثة أسهم فيزاد ثلاثة (أنهم على ستة فيصير كله تسعة أسهم فيضم نصيب الأخت إلى نصيب الجد فيكون بينهما للذكر مثل مثل حظ الأنثيين، ونصيب الأخت هاهنا ثلاثة ونصيب الجد سهم بينهما على ثلاثة لا يستقم فاضرب ثلاثة في تسعة فيكون سبعة وعشرين، فمنها تخرج المسألة كان للزوج ثلاثة مضروب فيكون تسعة وللأم سهمان مضروبان في ثلاثة فيكون ستة ذهب من المال مضروب فيكون تسعة وللأم سهمان مضروبان في ثلاثة فيكون ستة ذهب من المال خمسة عشر وبقي هناك اثنا عشر فيقسم بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين خمسة عشر وبقي هناك اثنا عشر فيقسم بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثين على زيد على أن وقبل إنما سميت أكدرية لأن المرأة التي ماتت وتركت زوجا وأما وجدا وأختا كانت اكدرية فسميت بهارد.

[قسمة العثمانية]

والرابعة العثمانية: في التهذيب: أخت وأم وجد، سئل عنها عثمان على نقال: يقسم (4) بينهم أثلاثا لكل واحد ثلث (5).

في الناصحي: مسألة الخرقاء: وهو أن يترك أمَّا وأخمًّا وجدًّا: فعلى قول أبي بكر

^{(1) [}هناك] ساقطة من (ب).

^{(2) [}ثلاثة] ساقطة من (أ).

 ⁽³⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج4، ص101 - 102؛ والموصلي،
 الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص103.

^{(4) [}يقسم] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29 ص190 وابن الشحنة، ليسان الحكام، مصدر سابق، ص426.

وابن عباس مُتِقِظ للأم الثلث والباقي للجد وتسقط الأخت.

وقال زيد ﴿ الله عليه الثلث والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثبين.

وقال ابن مسعود على: للأخت النصف والباقي بين الجد والأم نصفان فعلى هذه الرواية هذا من مربعاته وفي رواية عنه للأم السدس والباقي للجد.

وقال عثمان خفك المال بينهم أثلاثا.

وقال عمر بين : للأخت النصف وللأم ثلث ما بقي أو السدس كلاهما واحد والباقي للجد⁽¹⁾. وسمى هذه المسألة الخرقاء، وتسمى العثمانية، وتسمى المثلثة، والمربعة، والمخمسة، والمسدسة، والمسبعة، وسميت الخرقاء لأن الأقوال خرقتها، وسميت العثمانية لأنه لا يعرف لعثمان قول في الجد غير هذا، ويسمى المثلثة لأن عثمان في المربعة لأنه روى عن ابن مسعود والمنتقذ المربعة لأنه روى عن ابن مسعود والمتان والمتان أثلاثا، وتسمى المربعة لأنه روى عن ابن مسعود والمتان والمتان أله والمتان المربعة لأنه روى عن ابن مسعود والمتان والمتان أله والمتان المنان المن

[قسمة الحمزية]

والخامسة الحمزية: في التهذيب: وهي ثلاث أخوات متفرقات وثلاث جدات متحاذيات وجد هو أب الأب، تحجب أم أب الأم بأبي الأب، وتحجب الأخت من الأم أيضا اتفاقًا، والأخت من الأب تدخل في المقاسمة وتخرج بغير شيء على الخلاف، وتخرج المسألة من اثني عشر بعد القطع وإنما سميت حمزية لأن حمزة بن حبيب⁽⁵⁾ كان بمتحن بها الفرضين⁽⁴⁾.

^{(1) [}للجلة] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص190، والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص128. وإنما سميت بهذه المسميات لأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين اختلفوا فيها على خمسة من الصحابة وستة وسبعة.

⁽³⁾ هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات أبو عمارة التميمي احد السبعة من القراء، وفي الطبقة الرابعة من الكرفيين، توفي سنة 158ه، من تصانيفه كتاب القرائض وكتاب القراءة، البابائي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص336.

 ⁽⁴⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص128 وابن نجيم، البحر الراثق، مصدر سابق.
 ج8، ص560.

. في الناصحي: مسألة الحمزية: وهو أن يترك جدًا وثلاث أخوات متفرقات، وثلاث جدات متحاذيات، فعلى قول أبي بكر هيئة للجدتين متحاذيتين وهما أم أم الأب وأم أم الأم السدس والباقي للجدائ، وتسقط الأخوات أصلاً، وقال علي هيئة: للجدتين السدس، [وللأخت من الأب والأم النسصف، وللأخت من الأم السدس والباقي للجدائ، وقال زيد هيئة للجدتين السدس] (ق)، وما بقي بين الجد والأخت من الأب والأم والأم والأخت من الأب للذكر مثل حظ الأثبين، ثم ترد الأخت من الأب إما في يدها إلى الأخت من الأب إما أن لتكملة حقها وهو النصف، ومع ذلك لم يكمل، وقال أبن مسعود هيئة للجدات ثلث السدس، وللأخت من الأب والأم النصف قل المناق حمزية لأنه سئل من الأب [أ/ 627] السدس، والباقي للجد، وإنما سميت هذه المسألة حمزية لأنه سئل حمزة الزيات عنها وأفتى فيها بهذه الأقاويل (6).

[باب الرّدّ]

قوله (٢٦)؛ وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرْضِ ذَوِي السِّهَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصْبَةٌ مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ

⁽أ) [للجد] ساقط من (ب).

^{(2) [}للجدة] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}النصف] ساقطة من (ج).

⁽⁶⁾ ولصاحب الاختيار تفصيل لأقوال الصحابة رضوان الله عليهم أيسر للقارئ ألخصه بما يلي:

^{*} قال أبو بكر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما: للجدات السدس والباقي للجد.

وقال علي رضي الله تعالى عنه: للأخت من الأبوين النصف، رمن الأب السئمى، وللجدات السئس، وللجد السدس، وهو قول اين مسعود رضي الله تعالى عنه أيضًا.

[•] وقال زيد رضي الله تعالى عنه: للجدات السدس والباقي بين الجد والأخت لأبوين والأخت لأب، ثم ترد الأخت من الأب ما أخذت من الأبوين.

المرصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص128.

^{(7) [}توله] ساقطة من (ب).

مِهَامِهِمْ إِلَّانًا على (2) الزُّوجَيْنِ (قَارَهُ)، فإنه لا يرد عليهما لأن العصبة يستحقون بالقرب، وهـ وهـ وقارب إلا الـ وجين، في الحسامي، وهـ والنورج والزوجة أيضًا، وقال زيد بن اخذ أصحابنا هِيْتُ وقال عثمان هِيْتُ يرد على الزوج والزوجة أيضًا، وقال زيد بن ثابت في الفاضل في بيت المال، وبه أخذ الأوزاعي ومالك (6) والشافعي (7) رحمهم الله (8).

في الزاد: والصحيح قولنا؛ لأن البنت تنسب إلى الميت [بالولادة] (ق) فجاز أن تستحق جميع الميراث بالقرابة كالابن بخلاف النزوج والزوجة لانعدام سبب الاستحقاق في حقهما وهو القرابة (16).

^{(1) [}الا] ساقطة من (ب).

^{(2) [}على] ساقطة من (ج).

^{(3) [}الرجهين] من (ب).

⁽⁴⁾ القدرري؛ مختصر القدرري، مصدر سابق، ص246.

^{(5) [}علمي] ساقط من (ج).

⁽⁶⁾ قال ابن رشد: (اختلف العلماء في رد ما بقي من مال الورثة على ذوي الفرائض إذا بقيت من المال فضلة لم تستوفها الفرائض ولم يكن هناك من يعصب، فكان زيد لا يقول بالرد ويجعل الفاضل في بيت المال، وبه قال مالك، والشافعي، وقال جل الصحابة بالرد على ذوي الفروض ما عدا الزرج والزوجة، وإن كانوا اختلفوا في كيفية ذلك، وبه قال فقهاء العراق من الكوفيين، والبصريين، وأجمع هؤلاء الفقهاء على أن الرد يكون لهم بقدر سهامهم، فمن كان له نصف أخذ النصف مما بقي، وهكذا في جزء جزء، وعمدتهم أن قرابة الدين والنسب أولى من قرابة الدين نقط: أي أن هؤلاء اجتمع لهم سببان وللمسلمين سبب واحد). ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن وهدين، القاهرة.

⁽⁷⁾ الجمل، حاشية الجمل، مصدر سابق، ج4، ص86.

⁽⁸⁾ ينظر: الزييدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص307.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بالورثة] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل397.

[باب الولاء]

في اللّخيرة: في كتاب الولاء، وإذا مات المعتق ولم يترك إلا بنت المعتق فلا شيء لبنت المعتق. في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله، وميراث المعتق لبيت المال، وبعض مشايخنا رحمهم الله كان يفتون في هذه المسألة بدفع المال إلى ابنة المعتق لا بطريق الإرث بل لأنها أقرب إلى المبت في بيت المال؛ ألا ترى أنها لو كانت ذكرا تستحق المال كيف وأنه ليس في زماننا بيت المال، وإنما كان بيت المال في زمن الصحابة والتابعين وبين أجمعين، ولو صرف ذلك إلى سلطان الوقت والقاضي فالظاهر أنهم لا يصرفون إلى مصارفه، وهكذا كان يفتي القاضي الإمام أبو بكر الزرنجري (1)، والقاضي الإمام صدر الإسلام (2).

وذكر القاضي الإمام عبد الواحد الشهيد⁽³⁾ رحمهم الله في فرائضه؛ أن الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال اليوم وأشار إلى المعنى الذي قلنا بل يدفع إليهما لأنهما أقرب إلى الميت من غيرها من جهة النسب⁽⁴⁾ فكان الصرف إليهما أولى، قال رحمه الله وكذا الابن والابنة من الرضاع إذا لم يكن للميت من غيرها يصرف ماله إليهما⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ هو: بكر بن محمد بن علي بن الفضل بن الحسن الأنصاري شمس الأثمة أبو الفضل الزرنجري الحثني (زرنجر من قرى بخارى)، ولد سنة،427هـ، وتوفي سنة 512هـ، له أمالي في الحديث وغير ذلك. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص234.

⁽²⁾ هر: صدر الإسلام أبو البسر محمد بن محمد بن حسين البزدوي، توفي في نصف صفر سنة 513هـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص62.

⁽³⁾ هو الإمام عبد الواحد الشيباني كان من كبار فقها، ما وراء النهر وكان برجع إليه في أكثر الوقائع والنوازل، ويلقب بالشهيد. اللكتوي، الفوائد البهية، مصدر سابق، ص113، والقرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص334.

^{(4) [}السبب] من (أ، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن ماز،، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج4، ص389؛ والزيلعي، تيبن الحقائق، مصدر سابق، ج5، ص178.

م (1)، الأصل في تخرج مسائل الرد إذا كانت الورثة جميعا (2) ممن برد عليهم أن تطرح السهم الزائد وتقسم الباقي على قدر سهامهم.

مثاله: مات عن أم وبنت للأم سهم من ستة وللبنت ثلاثة فاطرح الزائد واقسم المال على أربعة فإن كان في الورثة من لا يرد عليه أعطه فرضه من أقل حساب يخرج منه فريضه؛ ثم انظر إلى الباقي إن كان يستقيم عليهم اقسم بينهم، وإن كان لا يستقيم عليهم فاطلب حسابا يقسم عليهم؛ وأجعل كأنه ليس⁽⁵⁾ في الورثة سواهم؛ ثم اضربه في المسألة الأولى فما اجتمع منه (4) يخرج المسألة.

مثاله: تركت زوجا وبنتًا وأمُّا⁽⁵⁾ فللزوج الربع، أصل المسألة من أربعة للزوج سهم بقي ثلاثة بين الأم والبنت لا يستقيم على أربعة وهي نصيبها فاضرب مخرج الرد وهو أربعة في أصل الفريضة وهو أربعة [يصير ذلك ستة عشر للزوج [سهم في] (6) أربعة] (7) والباقي اثني عشر على أربعة للأم ثلاثة وللبنت تسعة (8).

[توريث القاتل]

في الزاد: وَلَا يَرِثُ الْفَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ⁽⁹⁾، وقد بينا هذا فيما قبل على طريق الأجمال فنبين الآن على وجه التفصيل: [أما قتل العمد فيحرم به الميراث بالإجماع، وقتل الخطأ كذلك]، وأما الصبي والمجنون فقتلهما لا يحرم الميراث عندنا، خلافا للشافعي رحمه الله لأن الحرمان إنما يثبت على وجه العقوبة (10)، ومن لا يرث من الكفار

^{(1) [}المبم] ساقطة من (ج)،

^{(2) [}جميعا] ساقطة من (ب).

^{(3) [}ليس] ساقطة من (ب).

^{(4) [}منه] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}رابنا] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ التسفي، المنافع، مصدر سابق، ل203.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽¹⁰⁾ النوري، المجموع، مصدر سابق، ج16، ص61.

. والعبيد والقاتلين هل يحجبون أم لا؟ قال علي وزيد الشخة: لا يحجبون وهو قول عامة الفقهاء [...] (أ) [وقال ابن مسعود الشخة: يحجبون] (2) ولا يسقطون، والأصح هو الأول لأنه من لا يؤثر في الإسقاط لا يوثر في الحجب عن بعض الفرض كالأجنبي (3).

[الإرث بإختلاف الدين]

قوله: وَمَالُ الْمُرْتَدِ لِوَرَثِتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رِدِّتِهِ فَيْءُ (أَءُ وَقَالَ أَبُو يُوسَفُ وَمَحمد رحمهما الله: كلاهما إرث، وقال الشافعي رحمه الله كلاهما في الأنه لا يتصور انه يرثه المسلمون (أنّ القوله ﷺ: (لا يرث مسلم من كافر) (أنّ ولهما أن الورثة اقرب من عامة المسلمين، ولأبي حنيفة عَبْثُ انه أمكن توريث المسلمين منه من كسب الإسلام ويعمل هالكًا في آخر جزء من الإسلام ولا كذلك في كسب الردة (7).

في الكبرى: ربه يفتى ليكون توريث المسلم من المسلم (8).

في السراجية: حكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه، فإذا فارق دينه فحكمه حكم المرتد، وإن لم يعلم بردته ولا حياته ولا موته فحكمه حكم (9) المفقود (10).

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [القرضي كالأجنبي] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل397.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽ة) ينظر: المارردي، الحاوي الكبير: مصدر سابق، ج13: ص22.

⁽⁶⁾ سبق تحریجه،

 ⁽⁷⁾ ينظر: الطحاوي، مختصر اختلاف العلماء، مصدر سابق، ج4، ص441 والزيبدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص277.

⁽⁸⁾ ينظر: المرصلي، الاختيار، مصدر سابق: ج4، ص147؛ والزبيدي، الجرهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص277.

^{(9) [}حكم] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ السجارتدي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص25.

[الاشتباه في التوارث]

قوله: وَإِذَا غَرِقَ جَمَاعَةٌ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِمْ حَاثِطٌ وَلَمْ يُعْلَمْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَوُلاً فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (1) لِلْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ (2)، ولا يورث بعض الهلكي من بعض لأنه لم يعلم تاريخ موتهم فكأنهم ماتوا معا⁽³⁾.

م، والدليل عليه أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لم يفرقوا بين أهل الردة وبين نسائهم لما لم يعلموا التاريخ ما بين ردتهم وحكموا بوقوع ذلك [منهم] (4) معًا (5).

في الطحاوي: كالأب والابن إذا ماتا ولا يدري أيهما مات أولاً، فإنه لا يرث أحدهما من صاحبه، ولكن ميراث كل واحد منها لورثته الأحياء، مال⁶⁾ الأب لورثة الأب غير الابن، وجعل كان لم يكن ابن، ومال الابن لورثة الابن دون الأب، وجعل كان لم يكن ابن، ومال الابن لورثة الابن دون الأب، وجعل كان لم يكن له أب⁷⁾.

[توارث المجوس]

قوله: زإذا الجَتَمَعَ فِي الْمُجُوسِيِ قُرَابَتَانِ، لَوْ تَفَرُقْتَ فِي شَخْصَيْنِ وَرِكَ احدُهُما مع الآخرِ، ورَث بِهِمَا⁽⁸⁾، بالنصوص⁽⁹⁾.

^{(1) [}منهم] ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص247.

⁽³⁾ ينظر: السغدي، النتف في الغتاوى، مصدر سابق، ج2، ص856؛ والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج4، ص118.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل203.

^{(6) [}قال] من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر صابق، ج30، ص27 - 28 - 29.

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁹⁾ صورته:

مجوسي نزوج أمه فولدت له بننا؛ ثم مات عن أم هي زوجته وعن بنت هي اخته لأمه فلا ترث
 الأم بالزوجية ولا ابنته بالأختية، لأن الأخت للأم لا ترث مع الابنة، ولكن للأم السدمل باعتبار الأمومية، وللابنة النصف، والباقي للعصبة.

في الزاد: وهو قول عمر وعلي وعبد الله بن مسعود فيشخه، وعن زيد فيشخه انه ورثهم بأحد قرابتهم، وبه قال (أ) مالك (أ) والشافعي (أ) ميتشد، والصحيح قولنا؛ لأنه اجتمع فيه معنيان لو تفرقا في شخصين ورث كل واحد منهما مع الآخر فيرث بهما كابن عم هو الأخ لأم (أ).

• مجوسي نزوج بنه فولدت له ابتين فمات المجوسي، ثم مانت إحدى الابتين فإنها مانت عن أم هي أخت لأب وعن أخت لأب وأم، فللأم السدس بالأموسة، وللأخت للأب والأم النصف، وللأم السدس بالأختية للأب الني وجدت في الأم لاستحقاق السدس بها صار ذلك كالموجود في شخص آخر كأنها تركت الأختين وهما يحجبان الأم من الثلث إلى السدس.

ينظر: الزيدي، الجوهرة النيرة: مصدر سابق، ج2، ص307.

(1) [أخذ] من (ب).

- (2) إن كان السيان غير جائزين كأنكحة المجوس ورث بأنواهما وسقط الأضعف كالأم تكون أختا وقال أبو حيفة وابن حبل برث بهما. وإذا اجتمع سببا فرض مقدر ورث بأنواهما انفق في المسلمين أو في المجوس كأم أو البنت تكون أخنًا ورث بهما، فأما نحو ابن العم يكون أخنًا لأم فليس من ذلك. والقياس على الأخت للأب والأم فإن أخت الأب لها فرض وأخت الأمومة لها فرض وليس لها (لا النصف. ينظر: ابن جزي، القوائين الفقهة، مصدر سابق، ج1، ص552 وابن الحاجب، جمال الذين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور الكردي المالكي، جامع الأمهات، ج1، ص552، المكتبة الشاملة؛ والقرافي، شهاب الذين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (1994)، الذخيرة، (تحقيق: محمد حجي)، ج13، ص65، دار الغرب، بيروت.
- (3) قال الأنصاري: (لو اجتمع في شخص قرابتان منع الشرع من مباشرة مبب اجتماعهما كنكاح المجوس لاستباحتهم نكاح المحارم والوطء بالشبهة، ورث بأقواهما لأنهما قرابتان يورث بكل منهما منفردتين فيورث بأقواهما مجتمعتين لأيهما كالأخت للأبوين ترث بأقوى القرابتين لا بهماء أي لا ترث النصف بأختية الأب والسدس بأختية الأم. وتعرف القوة بالحجب بأن تحجب إحداهما الأخرى أو لا تحجب أصلا، قالأول: كبنت هي أخت لأم كأن يطأ مجوسي أمه فتلد بنتا ترث بالبنوة لا بالأخوة لأنها حاجبة للإخوة. والثاني: كأم هي أخت كأن يطأ مجوسي بنته فتلد بنتا ترث بالأمومة لا بالأخوة ترث لأنها تحجب غيرها ولا تحجب بغيرها). ينظر: الأنصاري، أمنى المطالب في شرح روض الطالب، مصدر سابق، ج3، ص20.

(4) الإسبيجابي، زاد الفقهام، مصدر سابق، ل397 - 398.

م⁽¹⁾، قرله: وَإِذَا الْجَنْمَعَ فِي الْمُجُوسِيِ قَرَابَتَانِ⁽²⁾، لَوْ تَفَرُقَتَ فِي شَخْصَيْنِ وَرِثَ الْمَسْأَلَةَ الْوقولَةَ: ورَث بهما؛ جواب المسألةً المحدُّمُما مع الآخرِ⁽⁶⁾، إلى هاهنا صورة المسألة؛ [وقوله: ورَث بهما؛ جواب المسألةً الأوتفسير هذا: تزوج مجومي بنته أق فولدت له أف بتناأت ثم مات المجوسي عن بنتين إحداهما بنت بنته وعن ابن عم لأب وأم أو لأب أف فالثلثان للبنتين والباقي للعصبة فلو مانت بعد ذلك بنته التي هي بنت بنته أف فقد تركت [أ/ 628] أما هي أختها أمّا والنصف لكونها أختا والسدس الباقي للعصبة ولو تركت بنتا والمسألة بحالها فللأم السدس وللبنت النصف والباقي للأم باعتبار كونها عصبة مع البنت إذ هي أخت المتوفاة (11) ولا شيء لابن العم (11).

قوله: وَلَا يَرِثُ الْمَجُوسِيُّ بِالْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ الْتِي يَسْتَحِلُّونَهَا فِي دِيتِهِمُ (13)، لأنها اطلة عندنا.

في الطحاري: الأصل في هذا أن المجوسي يرث بالزوجية إن كان النكاح بينهما، وإن لم يكن جائزًا، فإنهما لا يتوارثان بالزوجية، ومعرفة الجائز من الفاسد؛ أن كل(¹⁴⁾ نكاح لو أسلما عليه يتركان على ذلك فذلك نكاح جائز، وكل نكاح لو أسلما لا يتركان

^{(1) [}الميم] ساقط عن (أ).

^{(2) [}قرابة] من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ، ب).

^{(5) [}بنت] من (أ).

^{(6) [4]} ساقطة من (أ).

^{(7) [}ابنة] من (أ).

^{(8) [}أر لأب] ساقط من (أ).

^{(9) [}بنت] من (أ).

^{(10) [}أختها] ساقطة من (ب).

^{(11) [}المستوفاة] من (أ).

⁽¹²⁾ التعفى، المناقع، مصدر سابق، ل-204.

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(14) [}ني] من (ب؛ ج).

على ذلك فذلك نكاح فاسد، ومن كان (1) يدلي بسببين: وأحدهما لا يحجب الآخر فإنه يرث بالسببين جميعًا، وإن كان أحدهما يحجب الآخر فيرث بالحاجب ولا يرث بالمحجوب، فإذا عرفنا هذا فنقول:

لو أن مجوسبًا مات وترك امرأة وهي أمه التي ولدته (2) وهي اخته لأبيه؛ كما إذا تزوج ابنته فولدت أبناء منه فتزوج هذا أمه وهي أخته لأبيه؛ فإن هذا النكاح فاسد لا ترث بالزوجية، وترث ثلث المال لأنها أمه، وترث نصف المال لأنها أخته لأبيه، وترث بالسبين جميعًا إن بالسبين جميعًا، لأن أحدهما لا يحجب الآخر، والباقي يرد عليهما بالسبين جميعًا إن لم يكن له عصبة، ولمو أنه ترك امرأة هي ابنته وهي أخته لأمه؛ كما إذا (3) تزوج المجوسي أمه فولدت بنتًا فهذ، ابنته له وهي أخته أيضًا لأمه؛ ثم مات المجوسي فإن لها نصف المال لأنها ابنته ولا ترث بالأختية (4)؛ لأنها أخته من قبل الأم؛ لأن الأخت. أن قبل الأم لا ترث مع الولد الصلب (5).

[مسألة]

في الكبرى: مسلم ونصراني استأجرا ظنرًا واحدًا⁽⁸⁾ لولديهما فكبرا فلا يعرف ولد النصراني من ولد المسلم فالولدان مسلمان ترجيحا⁽⁹⁾ للإسلام [احتياطًا، ولقوله عليه الصلاة والسلام: (الإسلام) يعلو ولا.....

أكاناً ساتط بن (أ).

^{(2) [}وارثه] من (أ).

⁽أ) إذا ساقطة من (أ).

^{(4) [}بالأجنية] من (أ)

 ⁽ق) [الاختية] من (ب).

^{(6) [}العلبي] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص110؛ والطحاري، مختصر الختلاف العلماء، مصدر سابق، ج4، ص448 والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص307.

^{(8) [}راحداً ساقطة من (ب).

⁽b) [رجيحاً] من (h).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

يعلى عليه (1) (2) الكنهما لا يرثان من أبويهما، لأن المال لا يستحق بالشك، وكذا لو كان للرجل ابن ولمملوكه ابن أيضا فدفعاهما إلى ظئر واحدة فكبرا ولم يعرف ابن المولى من ابن العبد فالولدان (1) حران ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته، لأن الحرية تطرأ على الملك والملك لا يطرأ على الحرية فترجح جانب الحرية.

ولهذا إنما وجب السعي لما ذكرنا لأنا أثبتنا العتق في ولد مملوك له بدون الإعتاق لمكان الضرورة ولا ضرورة إلى العتق مجانًا فيجب البدل دفعًا للضرر من الجانبين بقدر الإمكان، ويقضي عليهما، لأنه لا يعلم من وجب عليه بعينه فيجب عليهما ولا يرثان شيئًا لما ذكرنا قبل هذا، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: هذا إذا لم يصطلحا أما إذا اصطلحا فيما بينهما فلهما أن يأخذا الميراث لأن الحق لهما لا يعدوهما وهكذا الجواب في ولد المسلم مع ولد النصراني وبه يفتى (4).

[باب الكفار]

في الناصحي: باب الكفر؛ الكفار يتوارثون بعضهم بما يتوارثون به (أأ أهل الإسلام من نسب وقرابة، ويجوز لهم انكحة لا يجوز مثلها في الإسلام، ولا توارث بينهم بسبب النكاح؛ إلا بسبين اثنين: قال أبو حنيفة خات النكاح في العدة والنكاح بغير شهود، وقال صاحباه النكاح بغير شهود (6)، والكفر كله ملة واحدة، ويرث (7) بعضهم

⁽أ) [عليه] سائط من (أ، ج).

 ⁽²⁾ أخرجه البيهةي في سننه، عن عائذ بن عمرو، رقم الحديث: 11935، ياب ذكر بعض من صار
 مسلمًا بإسلام أبويه أو أحدهما من أولاد الصحابة ﴿ فَيْنَهُ . البيهةي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر
 سابق، ج6، ص204.

^{(3) [}فالوالدان] من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص573.

^{(5) [}به] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ أي: يترارثون فيه.

⁽٦) أويرث] ساقطة من (أ).

. بعضًا، وإن اختلفت مللهم (⁽¹⁾، إلا الذمي والحربي سواء كان الحربي في دار الحرب أو دخل علينا بأمان.

مجوسي مات وترك خمسة بنين أو أكثر كل واحد منهم على طريق آخر فالمال بينهم بالسوية، وأهل الحرب يرث بعضهم بعضًا إن كانوا من أهل دار واحدة وإن اختلفت مللهم، وإن كانوا من أهل دارين فلا توارث بينهم، وإن اتفقت مللهم، واختلاف الدارين أن يكون لكل دار ملك على حدة ويرى كل واحد منهما قتال صاحبه، ولا يرث المسلم من الكافر، [ولا الكافر]⁽²⁾ من المسلم⁽³⁾.

فصل: مسلم مات وترك أبرين وامرأتين إحداهما مسلمة والأخرى يهودية، فللمرأة التي هي (٢) مسلمة الربع وللأم ثلث ما يبقى والباقي للأب. وإن مات ذمي ولا وارث له فماله لبيت المال، وإذا احتكم إلينا أهل الكفر في قسمة المال قسمنا ذلك بينهم على حكمنا دون حكمهم، وإن قدم الحربي إلينا بأمان فمات بعث ماله إلى وارثه في دار الحرب. (٢٥).

فصل: في ميراث المجوسي ويتفق لهم قرابة لا يجوز مثلها في دار⁽⁶⁾ الإسلام، وإذا حصل ذلك يرث من جهتين، إلا أن إحداهما تحجب الأخرى إذا نزوج بذوات محارمه فإنها قرث بالقرابة دون النكاح مثاله: مجوسي تزوج بابنته فولدت له بنتين؛ فمات الزوج فإنها لا قرئه بالنكاح ولها ولابنتيها (⁷⁾ الثلثان لأنهن بنات الميت، فإن ماتت إحدى البنتين الصغيرتين بعده فللأخت من الأب والأم النصف، وللأخت من الأب وهي أمها السدس تكملة الثلثين، وللأم سدس آخر بالأمومية، وإنما حجبت الأم من الثلث إلى السدس لأنهما أختان؛ إحداهما هي وهي أمها، والثاني ابنتها وإنها حجبت

^{(1) [}ملكهم] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: أبن نجيم، البحر الرائق، مصدو سابق، ج8، ص371 - 572.

^{(4) [}هي] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن نجيم، البحز الرائق، مصدر سابق، ج2، ص574.

^{(6) [}دار] ساقطة من (أ، ج).

^{(7) [}يتها] من (ج).

بنفسها وبنتها⁽¹⁾

مجوسي تزوج أمه (2) فولدت له بنتًا، فتزوج هذه البنت أيضًا فولدت له بنتًا أخرى، فمات الزوج فأمه (5) وبنته التي تزوجها لا ترثان بالنكاح شيئًا، وللأم السدس، ولابنتيه (6) الثلثان، والباقي للعصبية، ولا ترث البنت الكبرى بالأختية شيئا لأنها أخته لأم وأخت لأم تسقط بالولد فإن ماتت الأم بعد ذلك فلبنتها النصف وهي الكبرى ولها ولابنتها السدس تكملة الثلثين لأنهما بنتا ابنها والباقي للعصبة، فإن ماتت البنت الكبرى بعد ذلك فلبنتها النصف المناقي أيضًا لها لأنها [1/ 629] أختها لأب، والأخوات من الأب والأم أو من الأب مع البنات عصبة، فإن لم تمت العليا ولكن ماتت السفلى فللعليا السدس (5) لأنها أمها ولها النصف أيضًا لأنها أختها للأب والباقي للعصبة .

[ميراث ولد الزنا والملاعنة]

قوله: وَعَصَبَهُ وَلَدِ الرِّنَا وَوَلَدِ الْمُلَاعَنَةِ مَولَى أُمهِما (٢٥/٥)، لأن النسب لا يثبت من الأب، [والحق بالأم فهو ولد أم ليس له نسب من قبل الأب] (9)، قال عليه الصلاة والسلام: (الولد للفراش وللعاهر الحجر) (10)، وأبطل نسب ولد الملاعنة من الأب (11).

⁽أ) ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص37.

ر2) [أنثً] من رأ).

^{(3) [}فإنه] من (ب)،

^{(4) [}لابته] من (أ، ج).

^{(5) [}السدس] ماقطة من (أ)، [الثلث] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص36 - 37.

ر7) [أمها] من (أ).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سأبق، ص247.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ، ب).

⁽¹⁰⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 6432، باب للعاهر الحَجَرُ. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص2499.

⁽¹¹⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص308. قال أبو جعفر الطحاوي: (فإن كانت أمه مولاة لقوم ولاء عتاقة كان ما بقي لمواليها، وإن لم يكن كذلك كان ما بقي ودًا على

في الطحاوي: ولد⁽¹⁾ الملاعنة هو الذي قطع نسبه من الأب وألجق بالأم فهو ولد أم ليس له نسب من قبل الأب، فإذا مات ذلك الولد يكون ميراثه للأم وأولاد الأم الابن والابنة في ذلك سواء فيكون أخا وأختا من قبل الأم فللواحد السدس وللاثنين فصاعدا الثلث ذكورًا وإناثًا، وما بقي من ميراث الأم وميراث أولاد الأم يكون لعصبة الأم الأقرب فالأقرب، ولو كانت أمه مولاة لقوم⁽²⁾ فالباقي يكون لموالي أمه، وإن لم يكن له عصبة فالباقي رد على الأم وأولاد الأم لما ذكرنا.

وكذلك هذا الحكم في ولد الزنا لأنه ليس له نسب من جهة الأب فميراثه يكون للأم وأولاد الأم على ما ذكرنا في ولد الملاعنة؛ ثم الملاعن إذا اكذب نفسه وادعى الولد فإنه لا يخلو؛ إما أن يكون الولد حيًا أو مينًا؛ فإن كان الولد حيًا فالقاضي برد النسب إليه ويصير ابنًا له كما لو لم يوجد منه النفي، فإن كانت الأم حية كان لها أن تخاصم في حد القذف ويحد الملاعن وهو أبو الولد، وإن كانت الأم ميتة فليس للولد أن يخاصم الأب في قذف أمه كما لا يخاصم في قذف نفسه، إلا إذا كان للأم ولد آخر من زوج آخر فإنه يخاصم، فإن كان الولد ميتًا فلا يخلو؛ إما أن يكون (أن لذلك ولد آخر، أو لم يبق له ولد [فإن لم يبق له ولد] (أن الم يبق له ولد الأم يبق له ولد إن نظر:

فإن كان ولد الملاعنة ذكرًا فإنه يصح دعوا، سواء كان هذا الولد الذي بقي ذكرًا أو أنثى ويرد نسبه ونسب الميت إليه ويكون له الميراث بالأبوة ويحد لأجل لام، وإن كان

أمه رعلى إخوته لأمه على مقادير فرائضهم)، أي: يكون الميراث لموالي أمها وهو إخوتها وسائر عصبة أمها، وإن كانت معتقة يكون الميراث لمعتقها، ونحو ابن المعتق وأخوه وأبوه. أبو جعفر، مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ص149، وابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا المصري الحنفي (ت-879هـ) (4429هـ)؛ قصحيح مختصر القدوري، (تحقيق: عبد الله نزير أحمد مزي)، ط2، ص612، مؤسسة الريان، بيروت،

⁽أ) [ولد] ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}تقوم] من (ب).

^{(3) [}يكون] سانطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

ولد الملاعنة أنثى سواء كان ولدها ذكرًا أو أنثى فاختلفوا فيه: قال أبو حنيفة هيض: لا تقبل دعواه، وعندهما تقبل؛ ثم ولد الملاعنة بعد ما قطع نسبه جميع أحكام نسبه باقي من الأب سوى الميراث حتى إن شهادة الأب له لا تقبل وشهادته لأبيه لا تقبل ودفع الزكاة لأبيه لا يجوز، وإن كانت بنتًا فتزوجها أو كان ابنًا فزوج ابنته منه لا يجوز وغيرها من أحكام النسب(1).

[توقف الميراث بالحمل]

قوله: وَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ حَمْلاً وَقِفَ مَالُهُ حَتَّى تَضَعَ امْرَأَتُهُ [حملها] (2) فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ وَمَا اللَّهُ عَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّهُ اللللَّا

م، اعلم أن الحمل من جملة الورثة إذا علم وجوده في البطن عند موت المورث وانفصل حيًا وإنما يعلم وجوده في البطن إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ مات المورث، فإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر فلا ميراث له إذا كان النكاح قائمًا بين الزوجين، وإن كانت معتدة فحيشذ إذا جاءت به لأقل من سنتين منذ وقعت الفرقة بموت أو طلاق فهو من جملة الورثة، وإنما شرطنا وجوده في البطن عند موت المورث لأن الوراثة خلافه والمعدوم لا يصلح لذلك⁶.

فإن قيل: الخلافة لا تتحقق إلا باعتبار صفة الحياة وأنتم لا تعتبرون ذلك بل تقولون، وإن كان نطقة في الرحم عند الموت المورث انه من جملة الورثة، قلنا نعم

 ⁽¹⁾ ينظر: أبر جعفر، مختصر الطحاري، مصدر سابق، ص149 - 150 والجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص106 - 107 - 108؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج5، ص41.

⁽²⁾ ما بين المعقولتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(4) [}تصنع] من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص308.

⁽⁶⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل204.

لأن النطقة في الرحم ما لم يسفك فهي معدة للحياة ليكون منها شخص حي فيعطى لها حكم الحياة باعتبار المال كما يعطى للبيض حكم الصيد في حق وجوب الجزاء على المُحرِم إذا كسره، [وإن لم يكن فيه معنى الصيد به]⁽¹⁾، فهكذا قلنا إن إعتاق ما في البطن صحيح، وكذا [الوصية به]⁽²⁾، الوصية له، ثم معنى قوله: وقف ماله، أي: لا يقسم بين الورثة حتى يولد فينظر أنه إن استحق أم لا.

وذكر في شرح أبي نصر إن طلب الورثة حقوقهم دفع إلى كل واحد منهم المتيقن عند أبي حنيفة عنيف قوله: وفيه روايات أخرى روى ابن المبارك عن أبي حنيفة عنيف أنه يوقف [للحمل] (4) ميراث أربعة بنين، وعن محمد رحمه الله أنه يوقف ميراث أبين، وعن أبي يوسف رحمه الله ميراث ابن واحد، وهو الأصح، وعليه الفتوى كذا في المبسوط (5)(6).

في الزاد: والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله انه بوقف نصيب غلام اعتبارًا للعادة الغالبة (⁷⁾.

في السراجية: فصل في الحمل؛ أكثر مدة الحمل سنتان (8) عند أبي حنيفة خفف، وعند الليث بن سعد رحمه الله تعالى ثلاث سنين، وعند الشافعي رحمه الله أربع

⁽أ) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽³⁾ هو: عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم المروزي شيخ خراسان عن سليمان التميمي وعاصم الأحول والربيع بن أنس: وأبوه تركي مولى تاجر وأمه خوارزمية، ولد سنة 18 هم، وتوفي بهيت 181هم، في رمضان، جمع الفقه والدب والشعر وكان فقيه زمانه وعلى خلق عالي رسخي العطاء، الدمشقي، الكاشف في معرفة من له روابة في الكتب الستة، مصدر سابق، ج1، ص59.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽⁵⁾ السرخسي: الميسوط، مصدر سابق، ج30، ص51.

⁽⁶⁾ النسقى، المناتع، مصدر سابق، ل-204.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفنهاء، مصدر سابق، ل398.

^{(8) [}سنتان] ساقطة من (ب).

منين (1)، وعند الزهري رحمه الله سبع سنين، وأقلها سنة أشهر، ويوقف للحمل عند أبي حنيفة خين نصيب أربعة (2) بنين، أو أربع بنات أيها أكثر، ويعطى لبقية الورثة أقل الأنصباء (3)، وعند محمد رحمه الله يوقف نصيب ثلاثة بنين أأو ثلاث بنات أبهما أكثر] (1)، رواه [عنه] (5) الليث بن سعد، وفي رواية أخرى: نصيب ابنين، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رواه عنه هاشم، وروى الخصاف عن أبي يوسف رحمه الله [أنه يوقف] (6) نصيب ابن واحد [أو بنت واحدة] (7) وعليه الفتوى، ويؤخذ الكفيل على قوله (8).

فإن كان الحمل من الميت وجاءت بالولد لتمام أكثر مدة الحمل أو أقل منها ولم تكن أقرب بانقضاء العدة يرث ويورث عنه، وإن جاءت بالولد لأكثر من أكثر من أيرث الحمل لا يرث، وإن كان من غيره وجاءت بالولد لستة أشهر [أو أقل منها يرث] (10)، وإن جاءت بالولد لأكثر من أقل (11) مدة الحمل لا يرث، فإن خرج أقل الولد ثم مات يرث، فإن خرج أكثر، مستقيما فالمعتبر صدره، يعني إذا خرج [الصدر كله يرث، وإن خرج] (12) منكوشا [أ/ 630] فالمعتبر مرته.

⁽¹⁾ الشاقعي، الأم، مصدر سابق، ج5، ص227.

^{(2) [}أربعة] ساقطة من (أ، ب).

^{(3) [}انصبا] من (أ)،

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁸⁾ السجارندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص21.

^{(9) [}أكثر] ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ أقل ساقطة من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

الأصل في تصحيح مسائل الحمل أن تصحح المسألة على تقديرين: على تقدير أن الحمل ذكر، وعلى تقدير أنه أنشى، ثم انظر بين [تصحيحي]⁽¹⁾ المسألتين فإن توافقا فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر، وإن تباينا فاضرب كل واحد منهما في جميع الآخر، المسألة، ثم (2) اضرب من كان له شيء من في جميع الآخر فالحاصل تصحيح المسألة، ثم (2) اضرب من كان له شيء من أنوثته في مسألة ذكورته في مسألة أنوثته أو في وفقها [ومن كان له شيء من أنوثته في مسألة ذكورته أو في وفقها]⁽³⁾ كما في الختنى؛ ثم انظر في الحاصلين من الضرب أيهما أقل يُعطى لذلك الوارث، والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث، فإذا ظهر الحمل فإن كان مستحقاً لجميع الموقوف فيها ونعمت، وإن كان مستحقاً للبعض فيأخذ ذلك والباقي مقسوم بين الورثة، فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفًا من نصيبه (4).

كما إذا ترك بنتا وأبوين وامرأة حاملا فالمسألة من أربعة وعشرين على تقدير أن الحمل ذكر، ومن سبعة وعشرين على تقدير أن الولد أنثى، فإذا ضرب وفق أحدهما في جميع الآخر صار مائتين وسئة عشر، إذ على تقدير ذكورته للمرأة سبعة وعشرون وللأبوين سئة وثلاثون، وعلى تقدير أنوثته للمرأة أربعة وعشرون ولكل واحد من الأبوين اثنان وثلاثون، فتعطى للمرأة أربعة وعشرون وتوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ومن نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم، وتعطى للبنت ثلاثة عشر سهما؛ لأن الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند أبي حنيفة وشئ ، وإذا كان البنون أربعة فنصيبها سهم وأربعة أتساع سهم من أربعة وعشرين مضروب في تسعة فصار ثلاثة عشر سهما وهي لها والباقي موقوف مائة وخمسة عشر سهمًا؛ فإن ولدت بنتًا واحدةً أو أكثر "أن إفجميع الموقوف للبنات، وإن ولدت ابنًا واحدًا أو أكثر] فيعطى للمرأة

⁽أ) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ: وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽²⁾ إنم ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁴⁾ السجاوندي، السراجية في العواريث، مصدر سابق، ص22.

^{(5) [}أر أكثر] سائطة من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم (1)، [فما بقي تضم إليه ثلاثة عشر وقسم بين الأولاد] (3x2).

في الناصحي: باب ميراث الحمل: الحمل يرث إذا علم وجوده عند موت المورث، وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة هينك؛ أنه (4) قال: يوقف له (5) نصيب أربعة من الذكور لأنها أكثر ما تلدها المرأة.

وفي النوادر⁽⁶⁾، وقال ابن المبارك: يعجبني هذا القول لأني رأيت بني إسماعيل أربعة ولدوا في بطن واحد محمد وعلي وعمر، قال يحيى: أظن أن الرابع إسماعيل، وروى ابن هشام عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: يوقف نصيب ابنين، وهكذا قول محمد رحمه الله.

وقال الخصاف: عن أبي يوسف رحمه الله إنه قال: يوقف نصيب ولد واحد لأن هذا أكثر ما تلد المرأة، وإن كان مع الحمل من لا يرث معه لم يدفع إليه نصيبه حتى يظهر، وإن كان مع الحمل من لا يتغير فرضه دفع إليه فرضه، وإن كان من هو يتغير فرضه دفع إليه فرضه، وإن كان من هو يتغير فرضه دفع إليه أقل النصيبين ويوقف الباقي (7).

مثاله: رجل مات وترك أمّا حاملاً؛ فأما عند أبي حنيفة هين يدفع إليها مدس المال وعند صاحبيه ثلث المال، وإن كان مع الحبل جدة دفع إليها فرضها لأن فرضها لا يتغيرا ثم ينظر إلى نفع الحمل إن كان نفعه في جعله ذكرًا يجعل ذكرًا وأن كان نفعه في جعله أنثى يجعل أنثى.

مثاله امرأة ماتت وتركت أمًّا وزوجها وامرأة حاملا من أبيها، فإنك تقف للحمل نصيب ابنتين ولا تقف نصيب ابنين، لأن الحمل لو كان ابنين فالمسألة تصح من ستة

⁽أ) [نصيه] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ السجاوندي، السراجية في المراريث، مصدر سابق، ص23.

^{(4) [}أنه] ساقطة من (أ).

^{(5) [4]} سانطة من (أ، ج).

⁽⁶⁾ وهي توادر هشام.

⁽⁷⁾ ينظر: السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج30، ص52.

. ولا تعول للزوج النصف وللأم السدس، والباقي فهو سهمان للابنين لأنهما أخوان لأب.

ولو كان الحمل بنتين فالمسألة تعول من ستة إلى ثمانية فنصيب البنتين منه الثلثان وهو أربعة أثمان المال لأنهما أختا الميت لأب فكان نصيبهما أكثر من نصيب الاخوين فتفقه.

فإن ولدت بنتين أخذنا جميع المال الموقوف [وهو أربعة أثمان المال](!).

وإن ولدت بتنًا فلها ثلاثة أثمان المال بقي سهم فترد؛ على الأم لأنها تستحق الثلث هاهنا.

وإن ولدت ابنين فلهما الباقي وهما سهمان من ستة أسهم ويوقف المال للحمل سنتين، فإن ولدت بعدما مضى سنتان لم⁽²⁾ يرث الولد شيئًا.

وإن مات رجل وأمه حامل من غير أبيه زوجها حي فكل ولد تأتي به الأم لأكثر من سنة أشهر فذلك الولد لا يرث إلا أن يقر ورثة الميت أنها كانت حاملا يوم مات الميت، وإن جاءت به بستة أشهر أو أقل فإنه يرث على أنه أخ الميت لأم أو أخته يوقف نصيبه (3).

باب الاستهلال

لا يرث المولود ولم يورث عنه ما لم يستهل، وإن تحرك في بطن أمه بعد موت المورث؛ ثم خرج مينًا، ما خلا فصلا واحد نذكره في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

وإن استهل ورث، والاستهلال أن يوجد منه ما يدل على الحياة من صوت، أو بكاء، أو تحريك عضو، أو عِطاس، وإن خرج أكثر الولد واستهل ثم خرج الباقي ميتا فإنه يرث ويورث عنه، وإن خرج أقله واستهل ثم خرج أكثره ميتًا لا يرث ولا يورث عنه.

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}لا] من (ب).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص53.

وإن مات رجل وخلف امرأة حاملاً وابنًا فولدت المرأة ابنًا وبنئا فاستهل أحدهما ومات (1) ولا يدري أيهما استهل، فلو جعل المستهل ابنًا، فقد خلف المورث (2) امرأة وابنين للمرأة الثمن والباقي بينهما، وتصح المسألة من ستة عشر للمرأة سهمان ولكل ابن سبعة أسبهم، فمات المستهل عن سبعة أسبهم ومسألته من ثلاثة لا تستقيم فتضرب ثلاثة في ستة عشر فبلغ ثمانية وأربعين للمرأة الثمن ستة ولكل ابن أحد وعشرون، فمات المستهل عن أحد وعشرون سهمًا (3) وخلف أمًا وأخا للأم الثلث سبعة أسبهم والباقي وهو أربعة عشر للأخ فقد حصل للام ثلاثة عشر وللأخ خمسة وثلاثون.

فإن كانت البنت مستهلة، للمرأة الثمن والباقي بين الابن والبنت للذكر مثل حظ الأنثين، وتصح المسألة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة وللبنت سبعة وللابن أربعة عشر.

وماتت البنت عن سبعة أسهم وخلفت أمًّا وأخًا ومسألتها من ثلاثة، وسبعة على ثلاثة لا يستقيم فنضرب ثلاثة في أربعة وعشرين فتصير اثنين وسبعين للمرأة الثمن (١٠٠٥) تسعة وللابن اثنان وأربعون وللبنت إحدى وعشرون.

فماتت [أ/ 631] البنت عن إحدى وعشرين سهمًا وخلفت أمًّا وأخًا للأم الثلث سبعة وللأخ أربعة عشر فقد حصل للأم سنة عشر وللابن (أن سنة وخمسون، وسنة عشر توافق السنة والخمسين بالثمن فيرد ذلك إلى ذلك الثمن فيكون ثمن السنة عشر سهمين وثمن السنة وخمسين سبعة أسهم فيصير جميع المال تسعة أسهم للام سهمان وللابن سبعة أسهم والتسعة (أن توافق الثمانية والأربعين بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في جميع الآخر فيصير مائة وأربعة وأربعين؛ ثم ضاعف؛ لأن هاهنا حالين: حال استهلال الابن،

^{(1) [}أو مات] من (أ).

^{(2) [}الموروث] ساقط من (أ).

^{(3) [}سهما] ساقطة من (ب).

^{(4) [}الثمن] ساقط من (ب).

⁽³⁾ الأخ هو المطلوب من المسألة. توضيح.

^{(6) [}والتسعة] ساقطة من (ب).

[وحال استهلال البنت] (أ فصار ماثنين وثمانية وثمانين فهذا جميع المال.

وإذا أردت أن تعرف كم نصيب كل واحد منهم فإنك تقول كانت للأم التي هي امرأة في المسألة الأولى من التسعة سهمان والتسعة موافقة للثمانية والأربعين بالثلث، فيضرب هذين السهمين في ستة عشر فيصير اثنين وثلاثين، وكان لهما من الثمانية والأربعين ثلاثة عشر فتضربها [في ثلث التسعة فيصير] (2) تسعة وثلاثين فجميع مالها احد وسبعين (3) وكان للابن من التسعة سبعة (4) فتضربه في ستة عشر فبلغ مائة واثني عشر، وكان له من الثمانية والأربعين خمسة وثلاثون تأخذه مضروبًا في ثلث التسعة (5) فيبلغ مائة وخمسة فجميع ماله مائتين وسبعة عشر يقسم المال الموروث على مائتين وثمانية وثمانين سهمًا إحدى وسبعون للمرأة ومائتان وسبعة عشر للابن، فهذا قول علمائنا رحمهم الله تعالى أجمعين (6).

فصل في الجنين

وهو المستثنى من باب الاستهلال، إذا ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنينًا ميتًا فعلى عاقلة الضارب الغرة يقسم ذلك على ورثة الجنين والغرة (⁷⁷ خمسمائة درهم، وإن لم يستبن بعض خلقه فليس فيه شيء (⁸⁾.

⁽أ) ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}تسعين] من (ب).

^{(4) [}سبعة] ساقطة من (أ).

^{(3) [}النسعة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ بنظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص53 - 54، وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص573 - 574.

^{(7) [}والغرة] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج26، ص87، والكاساني، بدائع المستائع، مصدر سابق، ج7، ص52. قال ابن الشحنة: (الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية، أو عبد أو فرس قيمته خمسمائة درهم ذكرا كان الجنين أو أنثى، وفي جنين المملوك نصف عشر قيمته إن كان ذكرا أو عشر قيمته إن كان أنثى، وهما في المقدار سواء من حيث الشرع لقيام قيمة كل

في النسفية: سأل عن صبي استهل في البطن وانفصل ميتًا، فقال: لا يعتبر هذا الاستهلال لأن بناء الأحكام على الظواهر فلا يثبت في حقه شيء من أحكام الأحاء (1).

[ميراث الجد مع الإخوة]

قوله: وَالْجَدُّ أَوْلَى بِالمِيراث مِن الْإِخْوَةِ عِنْدُ أَبِي حَنِيفَةٌ رضي الله تعالى عنه (2)، لأنه قائم مقام الأب في الولاية في المال والنفس ودعوة ولد الجارية وغيره فكذا في الإرث.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ (5) رحمهما الله: يُقَاسِمُهُمْ إِلَّا أَنْ تُنْقِصَهُ الْمُقَاسَمَةُ [مِن النُّلُثِ] (4)، فلا ينقص لأن الثلث للأب وإنه أب(5).

واحد منهما مقام الذية، وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر بالتفاوت وإنما مسمي غرة لأن غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أي أوله وأول مقادير الدبات خمسمائة درهم فلذلك سمي غرة وهي تجب في سنة واحدة منية، والجنين إذا وجد قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية. مثاله: رجل ضرب بطن امرأة فألقت جنينين أحدهما ميت والآخر حي فمات الحي يعد الانفصال من ذلك المضرب كان على الضارب في الميت منهما غرة وفي الحي دية كاملة). ابن الشحتة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص392.

⁽أ) ينظر: السرخسي: المبسوط، مصدر سابق، ج26: ص87.

 ^{(2) (}والنجد أولى بالمبراث من الإخوة عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يقاسمهم إلا أن تنقصه المقاسمة من الثلث). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(3) [}ومحمد] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ قال الزبيدي: (للجد حالتان على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: إحداهما: إذا لم يكن هناك صاحب فرض فهو مخبر بين المقاسمة وبين ثلث جميع المال، والثانية: إذا كان هناك صاحب فرض فهو مخبر بين ثلاثة أشياء؛ إما المقاسمة، أو ثلث ما يقي، أو سدس جميع المال بيانه: جد وأخ للجد النصف وللأخ النصف، جد وأخوان الثلث والمقاسمة هنا سواء، جد وثلاثة إخوة الثلث هنا خير له من المقاسمة)، الزبيدي، الجوهرة الثيرة، مصدر سابق: ج2، ص 308.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة خيش، لأن تعصيب الجد مستفاد بوِلاد (1) فلا يرث معه الأخ كالأب (2)(3).

م (4)، قوله: في الولاية في المال؛ أي بالتصرف فيه، والنفس أي بالتزويج، والولاية نعم المال والنفس بخلاف الإخوة، وتفسير المقاسمة أن يجعل الجد في القسمة كأحد الإخوة، قوله: لأن الثلث للأب (5).

اعلم بأن هذا مشكل فإنه ليس نصيب الأب الثلث؛ إلا أن يبقى له ذلك في بعض الأحوال، نحو أن تترك زوجًا وأبوين يكون للزوج النصف وللام ثلث ما بقي، والباقي للأب وهو الثلث، أو ترك بنتين وأبا، أو بنتا وبنت الابن، [أو بنتا ابن] (6) وأبًا؛ للبنات الثلثان وللأب السدس بالفرض والباقى له أيضًا وهو السدس بالتعصيب.

والوجه فيه أن تقول في أغلب الصور للأب الثلث أو أزيد منه، وفيما عددناها من الصور للأب الثلث، أو الصور للأب الثلث، وإذا لم يكن للميت ولد أصلا فللأب⁽⁷⁾ أكثر من الثلث، أو الجميع؛ نحو أن يترك زوجًا وأبًا، أو زوجة (8) وأبًا وأمًا (9).

قوله: ولا ينقص من السدس، لقوله: الاستحقاق بطريقين: الفرض والتعصيب. فالفرض: السدس، وبالتعصيب: أخذ سدسًا آخر، فعلم أنه يأخذ تارة به السدس، [وتارة أكثر] (10)، وتارة أقل، فتعارض الزيادة والنقصان، والسدسان (11) هو الثلث، فلذلك قال:

⁽أ) [الولاد] من (أ).

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل398.

⁽³⁾ ينظر: الجصاص: شرح مختصر الطحاري: مصدر سابق، ج4، ص94 - 95.

^{(4) [}الميم] ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ النسقى، المتاقع، مصدر سابق، ل204.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(7) [}فللأقرب] من (ب).

^{(8) [}جدة] من (ب).

^{ُ (&}lt;sup>9</sup>) ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص185 - 186.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(11) [}السنس] من (ب).

لا⁽¹⁾ ينتقص نصيب الجد من الثلث [لأن الثلث]⁽²⁾ للأب وهو قائم مقام الأب، والوجه الثالث أن نقول الكلام فيما إذا ترك جدًا مع الأخوة والأخوات وفي هذه الصورة للأم السدس، والأصل أن يكون للذكر ضعف الأنثى فيكون نصيب الأب الثلث⁽³⁾ في هذه الحالة بالنظر إلى الدليل⁽⁴⁾.

في الفتاوى (6) السراجية: الجديقوم مقام الأب حال عدم الأب عند أبي حنيفة عليم الفتوى (7).

في الناصحي: وأبو الأب كالأب إلا في المسألتين؛ وهو أن يكون في المسألة زوج وأم وجد؛ للزوج النصف، وللأم ثلث جميع المال(⁸⁾، والباقي للجد، وكذلك لو كان مكان الزوج زوجة، ولو كان مكان الجد أبا؛ فللام [...](⁹⁾ ثلث الباقي عن (10) فرض الزوج والزوجة في المسألتين (11).

⁽١) [٢] سانطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}الثلث] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ والدليل هو قوله نعالى: ﴿ يُوصِيكُو اللهُ فِي الْوَلِي حَيْمٌ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِ الْأَنْفَيَيْنَ فَإِن كُنَّ فِيسَاءَ فَوَق الْفَتَيْنِ
فَلَهُنَّ تُلْكُا مَا تَرَكُّ وَإِن كَانَتُ وَحِدَةً فَلَهَا النِّمْ فَ أُولاَيْنِيْهِ لِكُلِّ وَحِدِ فِيَهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرْكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَا تَرَيْهِ لِكُلِّ وَخِدِ فِيهُمَا السُّدُسُ مِنَا بَعْدِ وَمِسَيَّةً وَوَمِي بِهَا أَنْ دَيْنٍ ﴾.
لَمْ يَكُنُ لَهُ وَلَا يَهُ وَيَعْمُ اللهُ فَاللَّهُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَيَا أَيْهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَمِسَيَّةً وُومِي بِهَا أَنْ دَيْنٍ ﴾.
[النساء، من الآية: 11].

⁽⁵⁾ ينظر: الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص230؛ وابن نجيم، البحر الراثق، مصدر سابق، ج8، ص558، وابن نجيم، البحر الراثق، مصدر

^{(6) [}الفتاري] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ الأوشي، الفتاوي السراجية، مصدر سابق، ص578.

^{(8) [}المال] ساقط من (أ).

^{·(9) [}أب] من (أ).

^{(10) [}عن] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج3، ص101؛ وابن الشحنة، لسان الحكام؛ مصدر سابق، صابق، صابق، ص

في العثمانية (1): الجد كالأب إذا لم يكن أب؛ إلا في ثلاث مسائل؛ وفي الرابعة خلاف فيما ذكرنا من المسألتين، والثالثة: هي أن الجدة أم الأب ولا ترث مع الأب ومع الجد ترث، والرابعة الخلافية التي تذكر في باب مقاسمة الجد (2).

في السراجية: باب مقاسمة الجد

قال أبو بكر الصديق ﴿ تَنْهُ وَمَنْ تَابِعُهُ مِنْ الصِّحَابَةُ: بَنُو الْأَعْيَانُ (أَنَّ وَبِنُو العلات (⁴⁾ لا يرثون مع الجد: وهذا هو قول أبي حنيفة ﴿ تَنْكُ وَبِهُ يَفْتَى.

وقال زيد بن ثابت بين على يرثون مع [...] (5) الجد، وهو قولهما، ومالك (6)، والشافعي (7) رحمهما الله، وعند زيد بن ثابت للجد مع بني الأعيان والعلات أفضل الأمرين من المقاسمة، ومن ثلث جميع المال (9x8).

وتفسير المقاسمة: أن يجعل الجد في [القسمة](10) كأحد الإخرة، وبنو العلات [يدخلون في القسمة مع بني الأعيان إضرارًا للجد، فإذا أخذ الجدُ نصيبه فبنو

⁽¹⁾ وهي من مسائل الجد، قتلك منسوبة إلى أمير المؤمنين عثمان على وتسمى الحجاجية أيضًا. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص 331.

⁽²⁾ ينظر: أبن الشحنة، لسأن الحكام، مصدر سابق، ص425.

⁽³⁾ بنر الأعيان: الأخرة لأب وأم.

المطرزي، المغرب؛ مصدر سابق، ص364.

⁽⁴⁾ بنر العلات: الإخوة لأب راحد وأمهات شتى. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص364.

^{(5) [}الأب] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد: مصدر سابن، ج2، ص281.

⁽⁷⁾ ينظر: الأنصاري، أستى المطالب في شرح روض الطالب: مصدر سابق، ج3، ص10.

⁽⁸⁾ قال الموصلي: في قول زيد بن ثابت عبيض: (بعدون معهم على الجد ليظهر نصيبه وتسمى فصل المعادة، فإذا أخذ البجد نصيبه يرد بنو العلات ما رقع لهم إلى بني الأعيان ويخرجون بغير شيء إلا إذا كان من بني الأعيان أخت واحدة فتأخذ النصف بعد نصيب الجد، فإن بقي شيء أخذه بنو العلات). الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص102.

⁽⁹⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص11.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين وردت [المقاسمة] من جميع النسخ.

العلات] أن يخرجون من البين خائبين بغير شيء والباقي لبني الأعيان، إلا إذا كانت من بني الأعيان أخت واحدة [فإنها إذا] (2) أخذت فرضها نصف الكل بعد نصيب الجذ فإن بقي شيء فلبني العلات وإلا فلا شيء لهم، كجد وأخت لأب وأم وأختين لأب فبقي لأختين لأب عشر المال وتصح من عشرين.

ولى كانت في هذه المسألة أخت لأب فلم يبق لها شيء، وإن اختلط بهم (³⁾ ذو سهم فللجد هاهنا أفضل الأمور الثلاثة بعد فرض ذي [سهم] (⁴⁾:

إما المقاسمة كزوج وجد وأخ، وإما ثلث ما يبقى كجد وجدة وأخوين وأخت، وإما سدس جميع المال كجد وجدة وبنت وأخوين.

وإذا كان ثلث الباقي خيرًا للجد وليس للباقي ثلث صحيح فاضرب مخرج الثلث [أ/ 632] في أصل المسألة، فإن تركت جدًا زوجًا وأما وبنتا واختًا لأب وأم أو لأب فالسدس خير للجد وتعول المسألة إلى ثلاثة عشر ولا شيء للاخت.

واعلم أن زيد بن ثابت على لا يجعل الأخت لأب وأم أو [لأب صاحبة] (ق) فرض مع الجد إلا في الأكدرية، وهي زوج وأم وجد وأخت لأب وأم أو لأب، فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف؛ ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت فيقسمان للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن المقاسمة خير للجد، أصلها من منة وتعول إلى نسعة وتصح من سبعة وعشرين، وسميت الأكدرية لأنها [اسم موضع] (6) واقعة امرأة من بني أكدر، ولو كان مكان الأخت أخ أو أختان فلا عول (7) ولا

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}سهم] من (h).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت [السهم] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(7) [}نلا عون] من (أ).

⁽⁸⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص11 - 12.

. [ميراث الجدات]

قول عن زإذا الجَتَمَعَت الْجَـدُاثُ فَالسَّدُسُ لِأَقْرَبِهِنُ (أَلَاثُ)، في الزاد: وهـذا قـول علي المنافعي رحمه الله: إن كانت القربى من علي الله وقال الشافعي رحمه الله: إن كانت القربى من قبل الأم فهي أولى وإن كانت القربى من قبل الأب شاركتها البُعدى من قبل الأم (أ). والصحيح قولنا لأنهما اشتركا في سهم واحد فكانت القربى أولى به من البُعدى كما لو كانت القربى من قبل الأم (أ).

في الحسامي باب الجدات

الجدة الواحدة فصاعدًا في السدس سواء لا يزيد عليه؛ إلا عند الرد ولا ينقص⁽⁵⁾ عنه إلا عند الرد ولا ينقص⁽⁵⁾ عنه إلا عند العول، والجدات ستة ثنتان لك وثنتان لأمك وثنتان لأبيك والكل وارثات إلا واحدة وهي أم أب الأم فأولهن بالميراث أقربهن إلى الميت، وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله وعليه الفتوى⁽⁶⁾.

في (⁷⁾ العثمانية: ونصيب الجدة السدس لأم كانت أو لأب واحدة كانت أو أكثر يشتركن في ذلك بعد أن (⁸⁾ كن مستويات في الدرجة غير فاسدات،

^{(1) [}للأقربين] من (ج).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽³⁾ ذكر المارردي: (أن الجدات يرثن بالولادة كالأب فلما كانت الأم تسقط جميع الجدات وإن كن من قبل الأب لقربها وبعدهن ولا يسقط الأب ومن بعد من جدات الأم مع قربه وبعدهن وجب أن تكون القربى من جدات الأب كالأم ولا تكون القربى من جدات الأب تحجب البعدى من جدات الأب كالام ولا تكون القربى من جدات الأب تحجب البعدى من جدات الأم كالأب). المارردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص111.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي: زاد الفقهان مصدر سابق، ل398.

^{(5) [}يتغص] من (ج)،

⁽⁶⁾ ينظر: أبن تجيم، البحر الرالق، مصدر سابق، ج8، ص562.

^{(7) [}ني] سانطة من (ب).

^{(8) [}أن] ساقطة من (ب).

والفاسدة هي التي في نسبتها (1) ذكر (2) بين انثين كأم أبي الأم وكلهن يسقطن بالأم والفاسدة هي التي في نسبتها (1) والأبويات بالأب خاصة وتصوير أربع جدات مستويات في الصنفين أو تبنى القاعدة الأولى أمية على عدد المسائل؛ ثم ترتب عليها الأبويات.

مثاله: أم أم أم الأم وأم أم أم الأب، وأم أم أب (ق) الأب، وأم [...] (4) أبي أب الأب، وتصوير أربع جدات أبويات لا غير أن تزيد على عدد المسائل أبًا واحدًا؛ ثم ترتب [الأبويات عليها] (5).

مثاله: أم أم أم أم الأب، وأم أم أم أبي الأب، وأم أم أبي أبي الأب، وأم أبي أبي أبي أبي الأب؛ ثم الأمية وإن بعدت تشارك الأبوية وإن قربت عند الشافعي رحمه الله تعالى (6)؛ وعندنا الأبوية القربى من جانبه محجوبة به، وعندنا الأبوية القربى من جانبه محجوبة به، وكذلك عند الأكثرين؛ وعن أبي حنيفة والشخ بخلافه؛ ثم الجدة إذا كانت ذات (7) جهتين والأخرى ذات جهة واحدة قال محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة والشخرى السدس بينهما [أثلاثًا، وقال أبو يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة والسدس بينهما] (8) نصفان وعليه الفتوى.

صورته: امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولدت بينهما ولد، فهذ، المزوجة أم أم الولد وأم أبيه، فهي ذات جهنين وأم أم أبيه ذات جهة واحدة؛ ثم شيء من جدات الأب لا ترث مع الأب قط وترث مع الجد واحدة منهن وهي الأولى في تصويرنا، ومع أبي الجد ترث ثنتان وهي الأولى في تصويرنا والتي تليها، أومع جد

^{(1) [}نسبها] من (أ).

^{(2) [}ذكره] من (أ).

^{(3) [}أب] ساقط من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أم] من (ب: ج).

أين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص112.

^{(7) [}ذات] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

^{(9) [}أب] ساقط من (ب).

, الجد ترث ثلاث وهي الأولى في تصويرنا](أ) والتي تلي⁽²⁾ من تلبها، فقس على هذا، وكلما زادت بعدًا في درجة الأجداد زدت توريثا في عدد الجدات⁽³⁾.

قوله (4): وَيَحْجُبُ الْجَدُ أُمَّهُ (5).

م⁽⁶⁾، قوله: لا يحجب الجد أمه، لأن الأم ترث بالأمومية لا بالأبوة، والجد بالأبوة لا بالأمومية، هذه روايات هذا الكتاب، والوجه الذي ذكره أوضح إلا أن ظاهر الرواية انه يحجب، وقد ذكر في شرح المختصر لأبي نصر⁽⁷⁾.

في الزاد⁽⁸⁾: ويحجب الجد أمه وهو قول زيد وعثمان عين الأنها تدلى بالأب ومن أدلى بعصبة لا يرث مع وجوده كابن الابن مع الابن⁽⁹⁾.

وَيَحْجُبُ الْجَدُّ أُمَّهُ في الطحاري، الأصل أن كل جد وجدة ورث ابنها أو ابنتها فإنه لا ميرات لهما.

قوله: وأُمُّ أَبِي الْأُمِّ أَلَى خِذَةً فَاسِدَةً لَا تُرِثُ سهمًا.

قوله: وَلَا تُرِثُ أُمُ أَبِي الْأُمُ بِسهم (أنه أي ليس لهما سهم مقدر وليست بصحابة فريضة وإنما هي من جملة ذوي الأرحام وهم يرثون عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات وهم كالعصبة في الميراث والمراد من ذي السهم وراء الزوج والزوجة (12).

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}تليها] من (ب، ج).

⁽³⁾ ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص242.

^{(4) [}فوله] سافطة من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(6) [}الميم] ساقط من (ج).

 ⁽⁷⁾ النسفي، المتنافع، مصدر سابق، ل204، وينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص309.

^{(8) [}في الزاد] ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقها،، مصدر سابق، ل398.

^{(10) [}الأم] ساتطة من (أ).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص247.

⁽¹²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة التيرة، مصدر سابق، ج2، ص309.

قوله: وَكُلُّ جَدَّةٍ تَخْجُبُ أَمُهَا (1)، الأنهما ترثان بجهة واحدة وهي الأمومية فالأقرب أولى (2).

[بابذوي الأرحام]

قوله (أن وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيْتِ عَصَبَةً وَلَا [ذُو سَهْم] (أ) وَرِثَهُ ذُوْو أَزَحَامِه (أَ، لَقُولُه تعالى: ﴿وَأَوْلُوا ٱلْأَرْكَامِ بَعَضُهُمْ أَوَلَى بِبَعْضِ﴾ (الأنفال: 75) في كتاب الله، وَهم عَشْرَةً أولاد البنات وأرلاد الأخوات وبنات الأخ وبنت العم والخال والخالة وأبو الأم والعم لأم والعمة وولد الأخ من الأم ومن أدنى بهم (6).

في الزاد: وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء، وقال زيد بن ثابت على هو لبيت المال، وبه (7) قال الشافعي رحمه الله (8). والصحيح قولنا: لأنها قرابة تتعلق بها تحريم المتاكحة فيتعلق بها الإرث كبنات الابن (9).

ب، أدليت الدلو أرسلتها في [البئر]⁽¹⁰⁾، وفلان يُدلي إلى الميت بِذَكرٍ ا أي: يتصل (11).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽²⁾ ينظر: الزيلعي، تبين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص232 - 233.

^{(3) [}توله] ساقط من (ب، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁶⁾ أي أولى بالميراث من بيت مال المسلمين. ينظر: الزيبدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص309.

^{(7) [}ويه] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق: ج8، ص78، والنووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج8، ص6.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل.398.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ألير] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص184.

م، قوله: بنت الأخ؛ أي: لأب وأم، أو لأب لأنه ذكر بعد هذا وولد الأخ من الأم. قوله: فالمعتبر هو القرب، وذلك مثل بنت بنت بنت وبنت بنت المال لبنت البنت وإن تساويا، فالمعتبر قوة القرابة حتى إن من كان لأب وأم أولى ممن كان لأب.

قوله: فَأَوْلَاهُمْ مَنْ أَذَلَى بِوَارِثٍ⁽²⁾، مثل بنت بنت بنت وبنت بنت ابن المال لبنت بنت الله المال لبنت بنت الابن الأنها [أسبق إلى الوارث](3)؛

[التساوي في الدرجة]

قوله: وَإِذَا اسْتَوَى وَلِدُ أَبِ فِي دَرَجَةٍ فَأَوْلَاهُمْ مَنْ أَذْلَى بِوَارِبِ⁽⁵⁾.

م⁽⁶⁾، والمراد من الوارث [في قوله: من أدلى بوارث؛ هو صاحب الفرض والعصبة⁽⁷⁾.

قوله: وأبُو الأمُ أولى مِنْ رَلَدِ الأخِ والأُختِ⁽⁸⁾، لأنهم اللهم اللهم اللهم أولى مِنْ رَلَدِ الأخِ والأُختِ⁽⁸⁾، لأنهم الله وأبو الأم من [أ/ 633] أنهم ولد ولد ابن الميت وهو من الصنف (10) الثالث، وأبو الأم من الأخ الذي لأم، أو بنت الأخ لأب وأم، أو لأب في المحصر، إذا اختلفت الأبدان والآباء والأجداد في ذوي الأرحام فالقسمة عليهم على الأصول عند محمد رحمه الله، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول، وعلى قوله الآخر على اعتبار الأبدان، وقيل هو قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف رحمه الله،

⁽¹⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل204.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص247.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت أولك صاحبة فرض من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل204.

⁽⁵⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(6) [}الميم] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ التسفى، المثافع، مصدر سابق، أ.204.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(10) [}النصف] من (أ).

^{(11) [}النصف] من (أ).

^{(12) [}تول] ساقط من (ب، ج).

وقيل مع قول محمد والأول اصح (1×2) .

في العثماني: فصل في ذوي الأرحام

وهم خمسة أصناف:

أولهم: أولاد البنات وأولاد بنات الابن.

والثاني: الجدود الفسد والجدات الفاسدات.

والثالث: أولاد الأخوات لأب وأم أو لأب وأولاد والإخوة والأخوات لأم وبنات الأخرة كلهم.

والرابع: الأعمام لأم والأخوال والخالات والعمات وبنات الأعمام وأولاد هؤلاء.

والخامس: عمات الآباء والأمهات كلهم وأخوالهم وخالاتهم وأعمام الآباء لأم وأعمام الأباء لأم وأعمام الأباء بأم وأعمام الأمهات كلهم وأولاد هؤلاء وأولادهم بالمبراث أولهم ثم ثانبهم ثم ثالثهم ثم رواية أبي حنيفة خين وعليه الفتوى، وروي عن أبي حنيفة خين أن الجد الفاسد أولى بالمبراث من أولاد البنات وأولاد بنات الابن، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: أولاد [الأخوات و[...](6) بنات الأخوة أولى من الجد الفاسد أبي الأم، وكل واحد أولى من ولده وولده أولى من أبويه عندهما وهم لا يرثون مع ذي سهم ولا عصبة سوى أحد الزوجين أقه.

*في ا*لطحاوي: باب ذوي الأرحام

إذا مات الرجل وترك مالاً وورثة فإنه يعطي أولاً أصحاب الفرائض فرائضهم وما بقي فللعصبة فإن لم يكن له عصبة فالباقي رد عليهم على قدر فرائضهم في قول علمائنا؛ وهو قول على بن أبي طالب ﴿ الله الزوج والزوجة فإنه لا يرد عليهما.

^{(1) [}أصح] ساقطة من (أ).

 ⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص8؛ والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص108.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أولاد] من (أه ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص429.

وقال الشافعي رحمه الله: الباقي لبيت المال ولا يرد على أحد⁽¹⁾، وهو قول زيد بن ثابت، وقال عبد الله بن مسعود: الباقي يرد عليهم إلا على الأربع مع الأربع لا يرد على ابئة الابن مع ابئة الصلب ويكون الباقي رد على الابنة دون ابئة الابن، ولا يرد على الأخت لأب مع الأخت لأب⁽²⁾ وأم، ولا يرد وعلى الأخوة والأخوات من قبل الأم مع الأم، فلا يرد على الجدة (1) مع كل وارث.

وذوو الأرحام لا يرثون مع العصبة بحال ولا يرثون أيضًا مع أصحاب الفرائض إلا مع الزوج⁽⁴⁾ والزوجة، فإنه لا يرد عليهما والباغي لذوي الأرحام هو الجد أبو الأم وأولاد البنات وأولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنو⁽⁵⁾ الأخوة من قبل الأم، فأما بنو⁽⁶⁾ الأخوة [من قبل الأب والأم أو]⁽⁷⁾ من قبل الأب فهم عصبة، والخالات والعمات كلهم وأولادهم كذلك، والأعمام كلهم عصبة إلا العم من جهة الأم، والجدة⁽⁸⁾ الفاسدة من ذوي الأرحام؛ ثم توريث ذوي الأرحام كتوريث العصبة الأقرب فالأقرب إلى الميت؛ إلا أن الكلام في معرفة الأقرب.

قال أبو حنيفة هيئك: أقرب ذري الأرحام إلى الميت الجد أبو الأما ثم أولاد البنات؛ ثم أولاد الأخوات وبنات الأخوة (أعلام) ثم العمات والخالات وأولادهم، هكذا ذكر في ظاهر الرواية، وروي عنه في رواية أخرى أنه قال: أقرب ذوي الأرحام أولاد البنات؛ ثم أولاد الأخوات وبنات الأخوة؛ ثم الجد أبو الأما ثم العمات والخالات؛ ثم أولادهما ثم أولاد البنات.

⁽¹⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص76.

^{(2) [}لأم] من (أ).

ر3) [الجد] من (h).

^{(4) [}الزوج] ساقط من (ب).

^{(5) [}بترن] من (أ).

^{(6) [}مر] من أأ،

⁽⁷⁾ ما بين المعقولتين ساقط من (أ).

^{(8) [}الجد] من (أ).

^{(9) [}الأخت] من (أ).

وعبد أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر الأبدان ويقسم بالأبدان إن كانوا كلهم ذكورًا أو إناثا فالمال بينهم بالسوية، فإن كانوا مختلطين فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ومحمد رحمه الله يعتبر في أولاد البنات أول الخلاف فما كان أول الخلاف يقع بالأبدان فيكون بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كان الخلاف في الأصل فيعطى لهم ميراث الأصل⁽¹⁾.

وبيان ذلك: إذا مات الرجل وترك [ابن ابنته، وبنت ابنة له أخرى] (2)، فالمال بينهما (3) للذكر مثل حظ الأنثين، أما على قول أبي يوسف فلا شك أنه يعتبر الأبدان وأحدهما ذكر والآخر أنثى، وكذلك على قول محمد رحمه الله لأن أول الخلاف يقع بالأبدان.

ولو ترك ابن [...] أنه ابنته ابنته، وابنة ابن ابنته عند أبي يوسف رحمه الله المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ثلثاه لابن بنت بنته أنه وثلثه لبنت ابن بنت، وعلى قول محمد على قلب هذا ثلث المال لابن بنت بنته أنه وثلثاه لبنت ابن بنت، لأنه يعتبر أول الخلافة: وكذلك هذا الخلاف في أولاد الأخوات وبنات الأخوة كما؛ إذا ترك ابن اخت وبنت أخ كلاهما لأب وأم على قول أبي يوسف رحمه الله المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لأن قرابتهما واحدة ودرجتهما واحدة وأحدهما أنه ذكر والأخرى (8)

⁽¹⁾ ينظر: أبو جعفر، مختصر الطحاوي، محدر سابق، ص151 والجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص123 إلى 127.

 ⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت (ابنة ابنة رابن ابنة] من جميع النسخ. والصواب ما أثبته من مختصر الطحاوي.

^{(3) [}بينهم] من (أ).

^{(4) [}ابته] من (ب).

^{(5) [}بته] ساقط من (ب).

^{(6) [}يته] ساقطة من (ب).

^{(7) [}احدما] ساقط من (ب).

^{(8) [}الآخر] من (ب، ج).

أنثى، وعند محمد⁽¹⁾ رحمه الله يعطى لهما ميراث أصلهما ثلثان لابنة الأخ وثلث لابن الأخت⁽²⁾.

ولو ترك ثلاث بنات أخوات متفرقات، أو ثلاث بنات⁽³⁾ أخوة⁽⁴⁾ متفرقات⁽⁵⁾، فالأصل فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يعطى لهم مبراث أصلهم لأولاد الأخوات من الأب والأم النصف، ولأولاد⁽⁶⁾ الأخوات من الأب السدس تكملة للتلثين، ولأولاد الأخوات من الأم السدس ميراث أمهم، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يعتبر في بنات الإخوة وأولاد الأخوات الأقرب فالأقرب.

نفسي هذه المسألة المسأل كلمه لأولاد الأخوات من الأب والأم ولا شيء للباقين، ويقال هو قول أبي حنيفة خضى. ولو ترك ثلاث بنات⁽⁷⁾ أخوة متفرقين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لبنات الأخ من الأم السدس والباقي لبنات الأخ من الأب والأم ولا شيء لبنات الأخ من الأب على اعتبار آبائهم، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنات الأخ من قبل الأب والأم، ويقال هو قول أبي حنيفة ويشيد (8).

في العمات والخالات: يعتبر الأقرب فالأقرب بالإجماع، وأما في أولادهم على قول أبي يوسف يقسم بالأبدان، وعند محمد رحمه الله على ما ذكرنا في أولاد البنات وأولاد الأخوات.

^{(1) [}محمد] ساتط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص106 - 107؛ وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص429.

^{(3) [}يني] من (ب).

^{(4) [}أخرات] من (ب).

^{(3) [}متفرقين] من (ب، ج).

^{(6) [}ولأخرات] من (ب).

⁽⁷⁾ إينات إساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: أبو جعفر، مختصر الطحاري، مصدر سابق، ص152، والجمهاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ص431. الطحاري، مصدر سابق، ص431.

وبيان ذلك: رجل مات وترك ثلاث خالات متفرقات فالمال كله للخالة من قبل الأب والأم في قولهم جميعًا، لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب [أ/ 634].

ولو ترك ثلاثة أخوال متفرقين فالمال كله للخال من قبل الأب والأم، ولو ترك خالاً وخالة كلاهما في درجة واحدة فالمال بينهما(1) للذكر مثل حظ الأنثيين.

ولو مات⁽²⁾ وترك ثلاث عمات متفرقات المال كله⁽³⁾ للعمة من قبل الأب والأم، ولو ترك عمة وخالة للعمة الثلثان من المال وللخالة الثلث لأن العمة تدلي بقرابة الأب والخالة تدلي بقرابة الأم وهذا في قولهم جميعًا، وكذلك [لو ترك]⁽⁴⁾ عمة وخالاً الثلث للخال والثلثان للعمة في قولهم جميعًا.

ولو ترك خالاً وخالة المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، ولو ترك خالة وابن عمة كان المال كله (5) للخالة لأن ابن العمة أبعد بدرجة، وكذلك لو ترك عمة وابن خالة كان المال للعمة، ولو ترك ابنة خال وابن خالة على قول أبي بوسف رحمه الله المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وعند محمد رحمه الله الثلثان لابنة الخال والثلث لابن الخالة برث كل واحد منهما ميراث أصله (6).

الأصل أنه متى اجتمع في الميراث ذور الأرحام إلا أن بعضهم أولاد العصبة، وبعضهم ⁽⁷⁾ أولاد أصحاب الفرائض، وبعضهم أولاد ذوي الأرحام؛ فإنه ينظر: إن كانت درجتهم مختلفة فالأقرب أولى منهم بالميراث، وإن كانت درجتهم بالسوية فأولاد ذوي الأرحام لا يرثون مع أولاد العصبة كأولاد أصحاب الفرائض، [وأولاد العصبة يرثون مع أولاد أصحاب الفرائض] (8).

^{(1) [}كله] من (ب).

^{(2) [}مات] ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}كله] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}كله] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص128؛ وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ج8، ص581. الحكام، مصدر سابق، ج8، ص581.

^{(7) [}ربعضهم] ساقط من (ب: ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

بيانه: رجل مات وترك ابنة عم وابن عمة فالمال كله لابنة العم الأنها من أولاد العصبة والآخر من أولاد ذوي الأرحام، ولو ترك بنت (1) ابنة وابنة ابن ابن فالمال كله لابنة ابنة الابن الأنها ولله (2) من أولاد صاحب الفريضة، وكذلك قس على هذا الاعتبار (3).

والجدة الفاسدة: هي أم أبي الأم لا أ⁴ ترث بالفريضة ولكنها ترث بالمحرمية، والاختلاف الذي ذكرنا في الجد أبي أم! انه أولى بالميراث من أولاد البنات وأولاد الأخوات عند أبي حنيفة هيئت، وكذلك الاختلاف في الجدة الفاسدة، هكذا ذكر الشيخ الفقيه أحمد (5) في أصله، وذكر أبو عبد الله الفرضي (6) أن العمة والخالة أولى من الجدة الفاسدة (7).

في الكبرى: مات عن بنت عم $^{(8)}$ وبنت خال، إن كان العم لأب وأم $[\ldots]^{(9)}$ ا

^{(1) [}بنت] ساقطة من (ب).

^{(2) [}ولد] سانط من (h).

⁽³⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص581.

^{(4) [}٧] ساقطة من (ب).

^{(5) [}أحمد] ساقط من (أ).

وهو: الإمام المحدث الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي.

^{(6) [}الفرائضي] من (أ، ج). هر: أبو عبد الله الحسين بن محمد الوني الفرضي الحاسب؛ كان إمامًا في الفرائض وله فيها تصاليف كبيرة مليحة أجاد فيها، وسمع الحديث من أصحاب أبي علي الصفار وغيرهم، وسمع منه أبو حكيم عبد الله بن إبراهيم الخبري صاحب " التخليص " في الحساب وغيرهم، وهو شيخ الخبري في علم الحساب والفرائض، وانتفع به ويكتبه خلق كثير، وتوفي شهيدًا ببغداد في ذي الحجة سنة 451هـ، والوني - بفتح الوار وتشديد النون - هذه النسبة إلى ون: وهي قرية من أعمال قهستان، ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج2، ص138، والله والله النهائي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص310.

⁽⁷⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص130 والسرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج30، ص24 - 25 - 26.

^{(8) [}عمة] من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [او لأب أو لام] من (ب).

[فالمال لابنة العم، وإن ترك بنت خال وينت ابن العم؛ قال بعضهم:] فألمال لبنت الخال، لكن الصحيح أن بنت ابن العم أولى لأنها ابنته وارث، وجملته انه إن أله أحدهما ولد صاحب فرض، أو ولد عصبة والآخر ولد ذوي الأرحام فالذي هو ولد صاحب الفريضة أو ولد العصبة أولى من الذي هو ولد ذوي الأرحام (6).

في العثماني: فصل في الصنف الثاني: أولاهم أقربهم إلى الميت فإن استووا في القرب فمن يدلى بوارث فهو أولى عند البعض ولا فضل له عند الآخرين وإن استووا في القرب وليس فيهم من يدلي بوارث ينظر:

إن كانوا من جانب واحد لأب أو من الأم وانفقت صفة من يدلون بهم فالقسمة على أبدانهم إن كانوا ذكورًا أو إناثا بالسوية، وإن كانوا مختلطين (٢٠) فللذكر مثل حظ الأنثيين، وإن اختلفت صفة من يدلون بهم يقسم على أدنى (٥٠) بطن [إلى الميت] (٥٠) فقد اختلفت كما في الصنف الأول، وإن كانوا من جانبين فيجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم فما أصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو انفردوا.

مثاله: أبر أم أبي الأب وأبر أبي أم الأب فهما جدان من قبل الأب وأبي أبي أم الأم، وأبي أم أبي الأم فهما جدان من قبل الأم فيقسم المال أولا أثلاثا ثلثاء لقرابة الأب والثلث لقرابة الأب والثلث لقرابة الأب يقسم أثلاثا ثلثاه لجد، من قبل أبيه وهو أبو أبي الأب والثلث لجد، من قبل أمه وهو أبو أبي أم الأب وما أصاب قرابة الأم فكذلك ثلثاه لأب أم أبي الأم والثلث لأبي أبي أم الأم (آبرة).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(2) [}أن] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص22.

^{(4) [}مختلفين] من (ب).

^{(5) [}أرن] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(7) [}الأب] من (ب: ج).

⁽⁸⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص430.

[تقديم الممتق وميراثه]

قوله: وَالْمُعْتَقُ أَحَقُّ بِالْفَاضِلِ مِنْ سَهُم ذَوِي السِّهَامِ إذا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ مِـوَاهُ⁽¹⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (كنت أنت عصبته)⁽²⁾⁽³⁾.

قوله (4): وَمَوْلَى الْمُوَالَاةِ يَرِثُ (5)، عندنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتَ آَيَمَنَكُمُ فَعَاتُوهُمْ نَصِيبُهُمْ ﴾ (النساء: 33)(6).

في الزاد: وقال الشافعي رحمه الله لا يرث⁽⁷⁾. والصحيح قولنا: لأن الله تعالى أوجب الميراث بالمعاقدة وذا لا يكون إلا بالموالاة (8).

قوله: وَإِذَا تَرَكُ [...] (الْمُعْتَقُ أَبَارُ ١٥ مَوْلَاهُ وَالْمِنَ مَوْلَاهُ فَمَالُهُ لِلِابْنِ، وَقَالَ أَبُو يُرسُفَ هُوَ بَيْنَهُمَا لِلْأَبِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلاِبْنِ.

في الزاد: والصحيح قولنا: لأن الأب مع الابن(11) من ذري السهام فلا يرث بالولاء

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 247.

⁽²⁾ أخرجه الدارمي في سنته: عن الأشعث عن الحسن، قال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف الضعف الأشعث، رقم الحديث: 3012، باب الولاء. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص 468.

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص311.

^{(4) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 247.

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص311.

⁽⁷⁾ وجه قول الشافعي رحمه الله: إن الآية توارث المسلمون بالحلف في صدر الإسلام، حيث نزولها كان قبل قبل آية المواريث، وتأوله بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَتَدَتَ أَيْمَنَكُمُ فَاتُوهُمْ تَصِيبُهُمْ ﴾ [النساء، من الآية: 33]، ثم نسخ التوارث بالحلف بقوله تعالى: ﴿وَأَوْلُوا الْأَرْمَارِينَهُمُ أَوْلَى بِيعُونِ﴾ [الانفال، من الآية: 75]. ينظر: المارردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص120.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل399.

^{(9) [}أب] من (ب).

^{(10) [}أب] ساقط من (أ).

^{(11) [}الأب] من (ب).

 $\mathcal{S}^{(1)}$ کا $\mathcal{S}^{(1)}$

قوله: فَإِنْ تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ وَأَخَا مَوْلَاهُ فَالْمَالُ لِلْجَدِّ عِنْدَ أَبِي حَبْيِفَةً ﴿ فَي قُولُ أَبِي يُوسُفُ وَمُحَمَّد رحمهما الله هُو بَيْنَهُمَا (2)، كما في تركة الميت (3).

قوله: وَلَا يُبَاع الْوَلَاءُ وَلَا يُرهَبُ اللهِ لَانه ليس [...] أَنَّ بِمال أَ⁰.

في الزاد: ومن الناس من جوز هبته، والصحيح ما قلنا لقوله عليه الصلاة والسلام: (الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب) (⁷⁷⁾، ولأنه سبب يورث به (⁸⁾ فلا يصح هبته كالنسب والنكاح (⁹⁾.

في الطحاوي (100): باب الميراث بالموالاة: قال الشيخ الإمام وشن : الأصل في هذا إن كمل من كمان من أهمل المولاء جماز لأن (110) يعقد عقد الموالاة ومن لا فملا، والمذي هو من أصله (120) [أن لا يكون الرجل من العرب] (130) وأن لا يكون له ولاء [...] (140) مع من شاء، وله أن يعقد عقد الولاء (150) مع الذي اسلم على بديه أو يعقد مع غيره.

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل399.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل399.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفين رردت [له] من (أ).

⁽⁶⁾ وأصله: قوله ﷺ: (الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب)، وقد سبق تخريجه.

⁽⁷⁾ مېق ئخرىجە.

^{(8) [}يه] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقها، مصدر سابق، ل399.

^{(10) [}في الطحاري] سانط من (ب).

^{(11) [}له أن] من (ب، ج).

^{(12) [}أهله] من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عناقه وله أن يعقد عقد الولاء] من (ب، ج).

^{(15) [}المولاة] من (ج).

وعقد الولاء: فإذا كنت حيًا فجنايتي عليك وعلى [...] أنا عاقلتك، وإن مت ولم يكن لي وارث لا من جهة الفريضة ولا من جهة العصبة ولا من ذوي الأرحام فالميراث لك، ويجوز أن يفسخ الولاء [مع المولى ويعقل] مع غيره ما لم يعقد (3) عنه، فإذا عقد أنا عنه وتحمل عاقلته ديته فقد تأكد ذلك الولاء [أ/ 635] فبعد ذلك ليس له أن يفسخ منه والفسخ على ضربين: فسخ من طريق القول؛ وفسخ من طريق الفعل.

والفسخ من طريق القول [أن يقول] (أن يقول الله عسخت الولاء معك وإنما يصح ذلك بحضرته.

وأما الفسخ من طريق الفعل أن يعقد⁶⁾ الولاء بحضرة الأول أو بغير حضرة الأول⁷⁾ فيفسخ الأول حكمًا.

وكذلك المولى الأعلى إذا أراد أن يفسخ له ذلك وإنما يصح بحضرة المولى الأسفل.

وكذلك اللقبط إذا كبر فله أن يوالي مع من شاء ما لم يحتمل عنه بيت المال، [وإذا عقل عنه بيت المال، [وإذا عقل عنه بيت المال] (6) مع آخر ولا عقل عنه بيت المال] (8) فقد تأكد ولاءه فبعد ذلك لا يجوز له أن يعقد (9) مع آخر ولا يفسخان ذلك إلا في موضع واحد خاصة:

وهو أن أبا الذي أسر في (10) دار الحرب وصار عبدًا لمسلم؛ ثم إن مولاه أعتقه فقد جر ولاء ابنه إلى مولى أبيه، وهذا الفصل لا يرد في اللقيط لأنه لا يعرف له

^{(1) [}عليك] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ).

^{(3) [}يعقل] من (ب، ج).

^{(4) [}عقل] من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إلا] من (ب).

^{(6) [}بعقل] من (ب: ج).

^{(7) [}الأول] سائط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}يعقل] من (ب، ج).

^{(10) [}س] من (أ، ج).

أب⁽¹⁾ وإنما يجر⁽²⁾ الولاء، ولأن ولاء العتاقة آكد من ولاء الموالاة، ألا نرى أن ولاء الموالاة يحتمل الفسخ [(³(⁴⁾).

ولو أن رجلا خرج من دار الحرب فأسلم وعقد عقد الولاء مع رجل فإن ذلك العقد يكون عنه وعن أولاده الصغار فلا يكون عن أولاده الكبار ولهم أن يعقدوا، والمرأة إذا أسلمت ووالت مع إنسان يكون ولاء لها وولاء أولادها(5) الصغار كما في الرجل عند أبي حنيقة عليك ، وعندهما لا يكون(6).

في العثماني: وأما مولى الموالاة فمجهول النسب؛ إذا قال لآخر: أنت مولاي ترثني إذا مت وتعقل عني إذا جنيت؛ وقال الآخر: قبلت، صح عندنا، ويصير القابل⁽⁷⁾ مولى له يرثه إذا مات، ويعقل⁽⁸⁾ عنه إذا جنى، وإذا شرطا من الجانبن فعلى ما شرطا، والله أعلم⁽⁹⁾.

⁽l) [أب] ساقط من (أ).

^{(2) [}يجد] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ وصورته حيث قال ابن مازه: (إذا دخل حربي دار الإسلام بأمان وأسلم ووالى رجلًا؛ ثم أسر ابن هذا الحربي الذي أسلم وأعتق فإنه يجر ولاء الولد إلى نفسه حتى كان ولاء الولد لمعتق الأب، وفي الموضعين جميعًا يثبت للولد ولاء نفسه. والوجه في ذلك أنه متى ثبت للولد ولاء نفسه لا يمكن أن يجعل تابعًا لغيره في الولاء إلا بعد فسخ ما ثبت للولد من الولاء وفسخ ما ثبت للولد من ولاء الموالاة ليصير تابعًا للأب في ولاء العتاقة مقيد لأن ولاء العتاقة قرق ولاء الموالاة. ألا ترى أن ولاء الموالاة يحتمل الفسخ وولاء العتاقة لا يحتمل الفسخ، فقلنا كذلك تحصيلًا لزيادة الفائدة، أما فسخ ما ثبت من ولاء الموالاة للولد ليصير تبعًا للأب في ولاء الموالاة لا يفيد، لأنه المؤلد إلا ما كان ثابتًا له وما لا يفيد لا يشتغل به). ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج4ش، ص190.

^{(5) [}للأولاد] من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص118 - 119؛ وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص179، والزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج5، ص179، والزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج5، ص30، والعيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج11، ص30.

^{(7) [}القائل] من (أ).

^{(8) [}يعقد] من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص432.

باب حساب الفرائض

في الناصحي: الأصل⁽¹⁾ في حساب الفرائض أن يجعل الأجزاء المكسورة أعدادًا صحيحة لا كسر فيها ويخرج الحساب من أقلها، ومتى لم⁽²⁾ بخرج الحساب من أقلها لم يخرج من أكثرها، وإن خرج من ثلاثة لا يخرجه من مئة؛ واعلم أن مخرج النصف اثنان، وما عداه من الأجزاء مخرجة عدد الذي يسمى به كالثلث من ثلاثة، والربع من أربعة، والخمس من خمسة إلى عشرة، وكل عدد يخرج منه جزء⁽³⁾ فأضعاف ذلك الجزء يخرج منه [كالخمسة تخرج منه]⁽⁴⁾ خمس وخمساه، وثلاثة أخماسه وأربعة أخماسه 6

[أصول المسائل]

م⁽⁶⁾، قوله: إذا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ نِصْفٌ [رَنِصْفٌ]⁽⁷⁾ أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ⁽⁸⁾، نحو ما إذا ماتت وتركت زوجًا وأخًا لأب وأم.

[وإن كَانَ [نُلُتٌ] (﴿ وَمَا يَقِيٰ؛ نحو الأم والأخ لأب وأم.

^{(1) [}الأصل] ساقط من (أ).

^{(2) [}لم] سائطة من (أ).

ر³) [جزژه] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج3، ص97.

^{(6) [}الميم] سانطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرقين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ قوله: (إذا كان في المسألة نصف ونصف أو نصف وما بقي فأصلها من النين، وإن كان ثلث وما بقي أو ثلثان وما بقي فأصلها من ثلائة، وإن كان ربع وما بقي أو ربع ونصف فأصلها من أربعة، وإن كان ثمن وما بقي أو ثمن ونصف فأصلها من ثمانية، وإذا كان نصف وثلث أو سدس فأصلها من ستة وتعول إلى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص848.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [ثلثاء] من كتاب المنافع شرح النافع.

وإن كان تُلْتَانِ؛ نحو البنتين مع الأخ لأب وأم] (أ).

وَإِذَا كَانُ مِعِ الرُّبُعُ نِصْفُ؛ نحو البنت مع الزوج.

[والنُّعْنُ مع النِّصْف] (2) كالمرأة والبنت، [...] (3).

والشُّدُسُ مع النصف؛ كالأم مع البنت واعتبر الباقى.

مثال: العول إلى سبعة؛ امرأة ماتت وتركت زوجًا وأختين لأب وأم.

مثال: العول إلى ثمانية؛ زد على ذلك أمَّا.

مثال: العول إلى تسعة؛ زد على ذلك أخًا لأم.

مثال: العول إلى عشرة؛ زد على ذلك أخًا آخر لأم(4).

وَإِذَا كَانَ مَعَ الرُّبِعِ ثُلُثُ أَوْ سُدُسٌ فَأَصْلُهَا مِن الْنَيْ عَشَرَ (15) كما إذا ترك امرأة وأخا لأم، وكذلك الربع مع الثلث؛ نحو المرأة مع الأم وهي تعول إلى ثلاثة عشر؛ كما إذا ترك امرأة وأختين لأب وأم وأمًا، وإلى خَمْسَةُ عَشَرَا زد على ذلك أخًا لأم، وإلى سَبْعَةَ عَشَرَا زد على ذلك أخًا آخر لأم، وإذا كَانَ مَعَ الثّمُنِ ثُلُثَانِ سُدُس؛ نحو المرأة والابن والأم؛ فأضلها مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ الأنه مخرج الشمن إذا ضرب في مخرج الثلث، أو في وفقه من مخرج السدس يكون أربعة وعشرين، [وَتَعُولُ إلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ]

المنبرية: سئل عنها علي هنت في خطبته؛ فقال: على الفور صار ثمنها تسعًا. قوله: أو في وفقه من مخرج السدس مخرجه سنة فالسنة مع⁽⁷⁾ الثمانية (⁸⁾ موافقة..............

ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [والسدس مع النصف؛ كالمرأة والبنت] من (ب)، وساقطة من (أ، ج).

⁽⁴⁾ التسفي، المناقع، مصدر سابق، ل204.

 ⁽ق) (وإن كان مع الربع ثلث أو سدس فأصلها من اثني عشر، وتعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر
وسبعة عشر، وإذا كان مع الثمن ثلثان أو سدس فأصلها من أربعة وعشرين وتعول إلى سبعة
وعشرين). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ مع ساقطة من (أ).

^{(8) [}الثانية] من (أ).

بالنصف؛ فإذا ضربت نصف الستة في ثمانية يصير أربعة وعشرين(أ،

في الزاد: ولا خلاف في هذه الجملة إلا في العول فإنه يروي عن ابن عباس وينف انه قال: لا تعول الفرائض (2) ويدخل النقص على من يصير عصبة في حال، والصحيح هو الأول، لأن الله تعالى جعل النصف للزوج، وللأخمت من الأب والأم النصف، وللأخوة من الأم الثلث من غير فصل بين حالة الاجتماع والانفراد، والعمل بالنص واجب ما أمكن وقد أمكن عند الاجتماع بالمضاربة فيضرب كل واحد بجميع حقه في التركة، وهذا أولى من إسقاط حق الباقين أصلية.

في السراجية: العول أن يزاد على المخرج من أجزائه إذا ضاق عن فرض⁽⁴⁾، والرد ضدّ^{رة)} العول⁽⁶⁾.

[إخراج جزء السهم]

قوله: وَإِذَا انْقَسَمْت الْمُسْأَلَةُ (٢) عَلَى الْوَرَثَةِ فَقَدْ صَحَّتْ (8)، في الناصحي: إذا كان الررثة عصبة وكانوا ذكورًا فالمال بينهم بالسوية لا بحتاج إلى ضرب ولا عمل، وإن كانوا ذكورًا وإناثًا فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كانوا عصبة وصاحب فرض فإنك تقسم الفريضة؛ ثم تنظر إن استقام عليهم سهامهم استغنيت عن الضرب والعمل.

⁽¹⁾ السفى: المثانع، مصدر سابق، ل204.

⁽²⁾ أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: عن الثوري، رقم: 19035، باب كتاب الفرائض. الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، ج10، ص259.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد النقهاء، مصدر سابق، ل400.

⁽⁴⁾ السجارندي: السراجية في المواريث، مصدر سأبق، ص8.

^{(5) [}عند] من (أ).

⁽⁶⁾ قوله: والرد ضد العول؛ أي: (ما فضل عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق له يرد على ذوي الفروض بقدر حقوقهم إلا على الزوجين وهو قول عامة الصحابة بخفه، وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله). السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص10.

^{(7) [}المسالة] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق: ص248.

مثاله: بنتان وعم أصلها من ثلاثة للبنتين الثلثان اثنان والباقي وهو سهم واحد للعم، وإذا انكسر على عددهم سهامهم [فإنك تنظر إن كان بين سهامهم](أ) وعدد رؤوسهم موافقة فاضرب وفق عدد (أوسهم في الأصل فما بلغ فمنه يصح.

مثاله: أربع بنات وعصبة أصلها من ثلاثة للبنات الثلثان سهمان لا ينقسم عليهن ويوافق بالنصف فاضرب وفق عددهن في الأصل (يصير ستة أصلها من ستة)⁽³⁾ وتصحيحًا من ستة. وإن لم يكن بين سهامهم وعددهم موافقة فاضرب جميع عددهم في الأصل فما بلغ فمنه تصح.

مثاله: خمس بنات وأخ أصلها من ثلاثة للبنات الثلثان سهمان لا يستقيم ولا يوافق فاضرب عددهن في الأصل يصير خمسة عشر منها يصح، وإن كان الكسر على جنسين أو ثلاثة فإنك تقسم (4) الفريضة أولاً؛ ثم تنظر إن كان بين سهامهن وعددهن موافقة فخذ الوفق وأقمه مقام الكل؛ ثم اطلب في الوفق الأحوال الثلاث وتعمل فيه كما نبين إن شاء الله.

مثاله: زوجة وعشر أخوات لأب وأم، وست أخوات لأم أصلها من اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر للزوجة الربع ثلاثة [أ/ 636] ولأولاد الأب والأم الثلثان ثمانية لا يستقيم ويوافق بالنصف فيرجع عددهن إلى النصف وهو خمسة ولأولاد الأم الثلث أربعة لا يستقيم عليهن ويوافق بالنصف فيرجع عددهن إلى [النصف وهو]⁽⁵⁾ ثلاثة فاضرب ثلاثة في خمسة يصير خمسة عشر؛ ثم أضربها في أصل المسألة (أ) مع العول فما بلغ فمنه يصح (7).

⁽b) ما بين المعقرفين ساقط من (أ).

⁽²⁾ أعدد] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [ما من ثلاثٍ] من (أ).

^{(4) [}نقيم] من (أ، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}المسألة] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص120 والبرتي، محمد عاشق إلهي البرني (7) ينظر: المسلم الضروري لمسائل القدوري، ج2، ص263، مكتبة الشيخ، كراتشيؤ ونظام الدين، الفتاري الهندية، مصدر سابق، ج6، ص467 - 469.

وإذا اجتمع عددان (1) فيلا يخلو من أربعة أوجه: إما أن يكونيا متماثلين، أو متداخلين، أو متوافقين، أو متباينين.

أما المتماثلان: أن يكون أحدهما مثل صاحبه في العدد كالخمسة مع الخمسة وأشباه ذلك.

وأما المتداخلان: أن يكون عددين أحدهما صغير والآخر كبير، وإذا ألقيت الصغير من الكبير مرة بعد أخرى فلا يبقى من الكبير شيء ويدخل الصغير في الكبير كالخمسة والعشرة وأشباد⁽²⁾ ذلك.

وأما المترافقان: أن يوافق أحدهما صاحبه في جزء كالتسعة والستة وأشباه ذلك. وأما المترافقان: أن لا⁽⁵⁾ يكرن فيهما معنى من هذه المعاني الثلاثة، ولكل واحد من هؤلاء حكم. وأما المتماثلان: فإنه يكتفي بأحدهما فيضرب في الأصل فما بلغ فمنه تصح وأما المتداخلان: فإنه يكتفي بكبيرهما يضرب في الأصل فما بلغ فمنه تصح القسمة. وأما المترافقان: فإنه بضرب وفق أحدهما في العدد الثاني؛ ثم في الأصل فما بلغ فمنه تصح القسمة.

وأما المتباينان: فإنه يضرب جميع احد العددين في جميع العدد الثاني؛ ثم في الأصل فما بلغ فمنه تصح القسمة (⁴⁾.

ومن الأجزاء المقيدة، أن لا يكون لها نصف ولا ثلث ولا ربع فحكمه حكم الجزء المطلق؛ كجزء من احد عشر جزءًا، أو جزء [من ثلاثة، أو خمسة عشر جزءًا، أو جزء] (ق) من سبعة عشر جزءًا، وإذا اجتمع العددان يتفقان في أجزاء كثيرة فإنك تراعي

^{(1) [}عددمن] من (أ).

^{(2) [}اشياء،] من (أ).

⁽b) [Y] سائطة من (h).

⁽⁴⁾ ينظر: الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص245 - 246، رابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج6، مصدر سابق، ج6، ص466 - 466.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وفقها في اقل الأجزاء، وإذا اجتمع ثلاثة أعداد أو أكثر فإنك تضم العددين وتجعلها عددًا واحدًا بالضرب؛ ثم تضم الثانية إليها مع اعتبار الأحوال الثلاثة.

مثاله: خمس بنات وثلاث جدات وأربع أخرات.

وإذا اجتمع ثلاثة أعداد واحدها يوافق العددين في جزءين مختلفين؛ فإنك تلقي ذلك العدد وتجعله كان لم يكن؛ ثم تضرب أحدهما في الثاني؛ ثم في الأصل فما بلغ فمنه تصح.

مثاله: تسع بنات وست أخوات وأربع جدات، والستة توافق الأربعة بالنصف وتوافق التسعة؛ ثم في أن الأصل فما بلغ فمئه تصح القسمة (3x2).

باب القسمة

وإذا حصلت الفريضة وأردت أن تعرف نصيب كل واحد من الوارث؛ فإنك تضرب سهام كل وارث من أصلها في محل الضرب.

مثاله: خمس بنات وأختان وثلاث جدات أصلها من ستة للبنات الثلثان أربعة لا يستقيم ولا يوافق، وللجدات السدس وهو سهم واحد لا يستقيم، والباقي للأختين وهو سهم واحد لا يستقيم، والباقي للأختين وهو سهم واحد لا يستقم، وليس عددهن معنى من هذه المعاني الثلاثة، فإنك تجعل هذه الأعداد الثلاثة عددًا واحدًا تضرب بعضها في بعض يصير ثلاثين هذا محل الضرب؛ ثم اضرب نصيب كل فريق من الورثة من أصلها في محل الضرب وافسم على عدد وؤوسهن، فإنك تطلع عليه إن شاء الله تعالى (6).

^{(1) [}في] سافطة من (ب).

^{(2) [}القسمة] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الزيلعي، تيين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص245 - 246، وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص587.

⁽⁴⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص124 - 125؛ والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص251 - 252.

. في العثماني: في الأصل في معرفة الوفق بين الجانبين (1) المختلفين، وهو أن تقسم الأكثر على الأقل أي تطرح من الأكثر بمقدار الأقل من الجانبين [...] (2) حتى يتفقا في درجة واحدة، فإن اتفقا في واحد فلا وفق (3) وإن اتفقا في الأكثر فمرافقة ففي الاثنين بالنصف، والثلاثة بالثلث، والأربعة بالربع، هكذا إلى العشرة، أوفي العشرة وبالعشرة] (4)، وفي أحد عشر إجزء من أحد عشر أحد عشر ابجزء من اثني عشر بجزء من اثني عشر، وهكذا إلى أن يتهى الحساب فتنسبها إلى آخر جزء ما اتفقا فيه (6).

قوله: فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمْ مِسهَامُ فَرِيقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَاضْرِبُ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ فِي الْآخَرِ ثُمُّ مَا الْجَتَمَعَ فِي الْقَرِيقِ الثَّالِثِ ثُمَّ مَا الْجَتَمَعَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ (8).

م (6) هو مثل الزوجين وثلاث جدات وخمسة إخوة (10) للزوجين الربع، وللجدات السدس، والباقي للإخوة، أصل المسألة من اثني عشر للزوجين ثلاثة أسهم لا ينقسم عليهما ولا توافق، وللإخوة سبعة عليهما ولا توافق، وللإخوة سبعة أسهم لا ينقسم على ثلاثة ولا توافق، وللإخوة سبعة أسهم لا ينقسم عليهم ولا توافق (11) في عدد الزوجات وهو اثنان في عدد الجدات يكون ستة ثم يضرب ذلك في عدد الإخوة يكون ثلاثين ثم يضرب ذلك في أصل المسألة يكون ثلاثمائة وستين ومنه تصح المسألة (12).

^{(1) [}الحماين] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين وردت [أبدًا] من جميع النسخ.

^{(3) [}رتف] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعفرقين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص427.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

^{(9) [}الميم] ساقط من (ب: ج).

^{(10) [}أخوة] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت أوكذا على الجدات والأخرة] من جميع النسخ.

⁽¹²⁾ الشفى، المناقع، مصدر سابق، ل205.

قوله: قَوْلُهُ قَإِنْ تَسَاوَت الْأَغْدَادُ أَجْزَأَ أَحَدُهُمَا عَن الْآخِرِ كَامْرَأَتَيْنِ وَأَخُويْنِ فَاضْرِبُ الْمُسْأَلَةِ (1) أصل المسألة من أربعة للمرأتين سهم لا ينقسم عليهما، [وللأخوين ثلاثة لا ينقسم عليهما] (2) وعدد الزوجات يساوي أعداد الإخوة؛ فيضرب أحدهما في أصل المسألة يكون ثمانية ومنها تصح المسالة (3) للزوجين سهمان وللأخوين ستة (4).

قوله: وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ جُزْءًا مِنَ الْآخِرِ أَجْزَأَ⁽⁵⁾ الْأَكْثَرُ عَن الْأَقَلِ كَأَرْبَعِ بَسْوَةٍ⁽⁶⁾ وَأَخُويْنِ إِذَا ضَرَبْت الْأَرْبَعَةَ أَجْزَأَكُ عَن الْأَخَوَيْنِ⁽⁷⁾، لأن الاثنين نصف صحيح للأربع، أصل المسألة من أربعة للزوجات سهم وللأخوين ثلاثة لا يستقيم، والاثنان جزء من الأربعة فاضرب الأربع في أصل المسألة يصير ستة عشر للنسوة أربعة وللآخرين اثنا عشر (8).

قوله: فإنْ وَافَقَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ الْآخَرِ في (9) النصف، أو الثلث ضَرَبْت (10) وَفُقَ أَحَدِهِمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ، ثُمُّ مَا اجْتَمَعَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ كَأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَأُخْتِ وَسِتَّةٍ أَعْمَامٍ فَالْسِتَّةُ تُوافِقُ الْأَرْبَعَةَ بِالْأَنْصَافِ فَاضْرِبْ نِصْفَ أَحَدِهِمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ، ثم أَعْمَامٍ فَالْسِتَّةُ تُوافِقُ الْأَرْبَعَةِ بِالْآنْصَافِ فَاضْرِبْ نِصْفَ أَحَدِهِمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ، ثم أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ يَكُونُ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ وَمِنْهَا تَصِحُ (11).

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}المسألة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل205.

^{(5) [}أغني] من (ب، ج).

^{(6) [}أخوة] من (ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

⁽⁸⁾ النسفى؛ المناقع، مصدر سابق، ل205.

^{(9) [}ني] ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}أضرب] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

توله: فإذا صَحْت الْمَسْأَلَةُ فَاضْرِبْ بِهَامْ (أ) كُلِّ وَارِبْ فِي التُّرِكَةِ ثُمُ [أ/ 637] اقْسِمْ مَا الْجَنْعَعَ عَلَى مَا صَحْتُ مِنْهُ الْفُرِيضَةُ يُخْرِجُ [من ذلك] (2) حَقَّ ذَلِكَ الْوَارِبْ (3) مثاله: أربع نسوة، وأخت من أب، وستة أعمام، والتركة ستون دينارًا، فالمسألة تصح من ثمانية وأربعين؛ للنسوة اثنا عشر سهما، وللأخت أربعة وعشرون، وللأعمام اثنا عشر فإن أودت معرفة نصيب النسوة من التركة ضربت سهامهن (3) وهو اثنا عشر سهما في التركة وهو ستون (5) يكون سبعمائة وعشرين، وقسمت ذلك على الفريضة وهي ثمانية وأربعون يخرج خمسة عشر (6) [[وهي نصيبهن من الدنانير، [وإن أودت معرفة نصيب الأحمام الفريضة وهي ثمانية وأربعون يخرج ثلاثون وهو وأربعين؛ ثم تقسم ذلك على سهام الفريضة وهي ثمانية وأربعون يخرج ثلاثون وهو وأربعين، من الدنانير] (8)، وعلى هذا يخرج نصيب الأعمام (9).

[المناسخة]

قوله: وإذا لَمْ تُقْسَمُ التَّرِكَةُ حَتَى مَاتَ أَحَدُ⁽¹⁰⁾ الْوَرَثَةِ فَإِنْ كَانَ مَا يُصِيبُهُ مِنَ الْمَيِّتِ الْأَوْلِ يَنْقَسِمُ عَلَى عَدْدِ وَرَثَتِهِ (¹¹⁾، يعني على عدد سهام ورثته، وليس المراد عدد رؤوسهم ⁽¹²⁾،

^{(1) [}سهام] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: 249.

^{(4) [}سهمًا منهن] من (أ).

⁽⁵⁾ أوستوناً ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}رعشرون] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ التسفى، المناقع، مصدر سابق، ل-205.

^{(10) [}أحد] ساقط من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

⁽¹²⁾ ينظر: الزبيدي: الجوهرة النيرة، مصدر سابن، ج2، ص314.

قوله: فقد ضحّت المشألتانِ مما ضحّت الأولى منه (1) مثال ذلك: زوجة وأخت من أب وخمسة أعمام، للزوجة الربع وللأخت النصف والباقي للأعمام، أصل المسألة من أربعة: للزوجة سهم، وللأخت سهمان، وللأعمام سهم لا ينقسم على عددهم، فيضرب عددهم وهو خمسة في أصل المسألة وهو أربعة يكون عشرين ومنه تصح المسألة، للزوجة خمسة أسهم، وللأخت عشرة، ولكل عم سهم، ولم تقسم التركة حتى مأتت الزوجة وتركت خمسة إخوة كانت مسألتها من خمسة وقد مات عن خمسة أسهم وذلك ينقسم على ورثتها فقد صحت المسألتان من عشرين (2).

ومن كان [له شيء]⁽⁷⁾ من المسألة الثانية مضروب له فيما مات عنه مينه كان لأخت الميت الأول من المسألة الأولى ستة أسهم مضروبة لها في المسألة الثانية وهي خمسة

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

 ⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة الثبرة، مصدر سابق، ج2، ص314؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص57.

^{(3) [}لم] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 249.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}المسألة] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

. يكون ثلاثين وهي نصيبها الله الأعمام الميت الأول في المسألة الأولى ثلاثة أسهم مضروبة في المسألة الأولى ثلاثة أسهم مضروبة في المسألة الثانية يكون خمسة عشر وهو نصيبهم، ولكل واحد من أخوة الميت الثاني من المسألة الثانية سهم مضروب له فيما مات عند ميته وهو ثلاثة يكون ذلك ثلاثة وهو نصيبه (2).

قوله: وإن كَانَتْ بينهما مُوَافِقة فَاضْرِبْ وَفَق الْمَسْأَلَةِ الثَّائِيَةِ فِي الْأُولَى فَمَا الْجَتَمَعَ ضَخْتُ مِنْهُ الْمَسْأَلَةِ النَّائِيَةِ فِي الْأُولَى يَأْخُلُهُ مَضْرُوبًا أَنَّ فِيما صحت منه الْمَسْأَلَةِ النَّائِيَةِ مَضْرُوبُ [فِي وَفْقِ] أَنَّ صحت منه الْمَسْأَلَةِ النَّائِيةِ مَضْرُوبُ [فِي وَفْقِ] أَنَّ مَرِكَةِ الْمَنْقِبِ النَّائِينِ أَنَّ مِثَاله: زوجة وأخت لأب وخمسة أعمام، أصل المسألة من أربعة وتصح من عشرين؛ لم تقسم التركة حتى مانت الأخت وتركت زوجًا وأخًا وبنتًا وأمَّا، فمسألتها من اثني عشر، وقد مانت عن عشرة أسهم أنَّ وذلك لا تنقسم على مسألتها لكن يوافقها بالإنصاف فتضرب نصف المسألة الثانية وهي سنة في جميع المسألة الأولى وهو عشرون فيكون مائة وعشرين منه تصح المسألتان.

إن (7) كان لزوجة الميت الأول من المسألة الأولى خمسة (8) أسهم مضروبة لها في وفق (9) الثانية وهي ستة تكون ثلاثين وهو نصيبها، وللأعمام كذلك لكل واحد ستة، ولأخت الميت الأول عشرة مضروبة في ستة يكون ستين، ولزوج الميتة (60) الثانية من المسألة الثانية ثلاثة أسهم مضروبة له في وفق ما مات عنه ميته وهي خمسة يكون

⁽أ) [نصيبها] سانط من (أ).

 ⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص314؛ والنسفي، المناقع، مصدر سابق،
 لـ205، والسرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج30، ص57.

^{(3) [}مضررب] ماقط من (ب).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري؛ مصدر سابق، ص249.

^{(6) [}أسهم] ساقطة من (ب).

^{(7) [}أن] ساقطة من (أه ج).

^{(8) [}تة] من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [رقف] من (أ).

^{(10) [}الميت] من (أ).

خمسة عشر وهو نصيبه، ولبنت الميت الثاني من المسألة الثانية سئة أسهم مضروبة لها⁽¹⁾ في خمسة يكون ثلاثين وهو نصيبها، ولأخ الميت الثاني من المسألة الثانية سهم مضروب له⁽²⁾ في خمسة يكون خمسة وهو نصيبه، وللأم سهمان مضروبان في خمسة يكون عشرة⁽³⁾.

قوله: فهو مَضْرُوب في تَرِكَةِ الْمَيِّتِ الثَّانِي، يعني في السهام التي كانت هي نصيبه أو وفق نصيبه.

قوله: وَإِذَا صَحّت مَسْأَلَةَ الْمُنَاسَخَةِ وَأَرَدْت مَعْرِفَةَ مَا يَصِيبِ كُلُ وَاحِدِ مِنْ الْجَبَاتِ] (4) الدِّرْهَمِ قَسَمْت مَا صَحّت (5) مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَمَائِيةٍ وَأَرْبَعِينَ فَمَا خَرَجَ أَخَدُت [لَهُ] (6) الدِرْهَمِ قَسَمْت مَا صَحّت (7) حَبُة (8) وَالله الموفق (9) من سِهَامِ كُلِ [وَارِثِ] (7) حَبُة (8) وَالله الموفق (9) من الذي على وزن المثقال هي هذه عدد الحبات فإن الدينار الواحد والدرهم الواحد (11) الذي على وزن المثقال يكون ثمانية وأربعون التي يكون ثمانية وأربعين حبة، فإذا قسمنا تصحيح المسألة وهي هاهنا ثمانية وأربعون التي هي عدد الحبات تصير كل حبة سهمًا، وإذا صار كل حبة سهمًا يصيب كل سهم حبة لا محالة، فمن له سهم واحد أو اثنان أو ثلاثة يأخذ من كل دينار أو درهم حبة أو حبتين أو ثلاث حبات.

ولو كان التصحيح من ستة وتسعين فإذا قسمنا ذلك على ثمانية وأربعين يخرج

^{(1) [}لها] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}لهم] من (ب).

⁽³⁾ ينظر: النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل-205.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [حساب] من جميع النسخ.

^{(5) [}ما صحت] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين وردت [واحد] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(10) [}فالثانية] ساقطة من (أ).

^{(11) [}الواحد] ساقط من (أ، ج).

منه (١) سهمان، فيأخذ الوارث بكل سهمين حبة، ولو كان التصحيح من مائة واربعة (٢) وأربعين يصيب كل حبة ثلاثة أسهم فيكون في مقابلة كل ثلاثة أسهم حبة (٦).

قوله: وَإِذَا صَحّٰت مَسْأَلَةُ الْمُنَاسَخَةِ وَأَرَدْت مَغْرِفَةُ مَا يَصِيبٍ كُلِّ وَاحِدٍ إلى آخره، مثاله: المسألة المتقدمة نصح من مائة وعشرين فإذا قسمنا ذلك على ثمانية وأربعين خرج من القسم اثنان ونصف وهو حبة، فإذا أردت معرفة نصيب زوجة الميت الأول وهو ثلاثون أخذت لكل اثنين ونصف حبة يكون لها اثنثي عشرة حبة وقدره من الدراهم دانق (أ) ونصف، وللأعمام أيضا مثل ذلك، ولزوج الميت الثاني خمسة عشر وقدره ست حبات وهو ثمن الدراهم (أ)، وكذلك للأخ (أ) لعم الميت الثاني ولابنته ثلاثون سهمًا وقدرها دانق ونصف، وعلى هذا يخرج جميع ما أتاك من المسائل والله الموفق (أ).

في العثماني: [1/ 638] فصل في إفراز الأنصباء بالطريق المبرهن

إذا بلغ الفريضة مبلغ التصحيح فبعد ذلك نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء مضروبًا فيما ضربناه في أصل المسألة، ونصيب كل واحد ممن لم ينكسر عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضروبًا فيما ضربناه في أصل الفريضة، فأما من انكسر

^{(1) [}منه] ساقط من (أ).

^{(2) [}راربعة] سائطة من (h).

⁽³⁾ ينظر: الزيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص315.

⁽⁴⁾ الذائق: بفتح النون وكسرها سدس الدرهم، وهو ثماني حبات، والحبة هي حبة الشعير المتوسطة. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ط8؛ والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص315.

⁽ة) [النرهم] من (ج).

⁽⁶⁾ أالعم من (ب، ج).

⁽⁷⁾ الزيدي، الجرهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص315.

عليهم فإذا أردنا إفراز نصيب واحد منهم(1) يحتاج إلى أربع مقدمات(2):

الأولى: أن توافق (أن رؤوس طائفة، أو رفقها، وتأخذ سهامهم.

والثانية: أن تطلب الوقق بين حاصل رؤوس الطائفة وبين حاصل رؤوس كل طائفة وراءها ممن انكسر عليهم؛ فنأخذ الوفق من كل موافق والكل من كل مباين.

والثالثة: أن تطلب الونق بين ما أخذنا من حاصل رؤوس الطوائف؛ سوى الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض بعد طلب الوفق.

والرابعة: أن ينظر إلى ما اجتمع من حاصل رؤوس الطوائف بعد ضرب بعضها في بعض فتضربه فيما أخذنا من سهامهم من الطائفة الموقوفة؛ فما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوف، هذا إذا كان الكسر من جوانب، فإن كان من جانبين لا يحتاج إلى المقدمة الثانية، وإن كان من جانب واحد يحتاج إلى المقدمة الأولى فقط (4٪ة).

فصل في الصلح: ومن صولح على شيء يأخذه بميراثه فأسقط سهامه في الفريضة؛ ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقين.

مثاله: زرج رأخ لأب وأم وأم والتركة ثلاثون دينارًا وثوب صولح الزوج على الثوب فالفريضة من سنة أسقط منها سهام الزوج فيبقى ثلاثة أسهم للأم سهمان، وللأخ سهم فاضرب⁽⁶⁾ سهما⁽⁷⁾ الأم في ثلاثين يكون سنين اقسمها على الثلاثة يخرج لها عشرون دينارا، وللأخ سهم مضروب في ثلاثين مقسوم على ثلاثة يخرج له عشرة دنانه (8).

⁽أ) [منهم] ساقط من (ج).

^{(2) [}متقدمات] من (أ).

^{(3) [}نوفن] من (ب)، [نوقف] من (ج).

^{(4) [}فقط] ساقطة من (ب، ج).

 ⁽⁵⁾ ينظر: السجارندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص55؛ والزيلعي، تبيين الحقالق،
 مصدر سابق، ج6، ص245 - 246؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص587.

^{(6) [}فاضرب] ساتط من (أ).

⁽⁷⁾ إسهم عن (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: السجارندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص60.

في السراجية فصل في التخارج

ومن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح، ثم [اقسم ما باقي من] (أ) التركة على سهام الباقين: كزوج وأم وعم، فصالح الزوج [عن نصيبه] (2) على ما في ذمته [للزوجة] (أ) من المهر وخرج من البين، فيقسم باقي التركة بين الأم والعم أثلاثا بقدر سهامهما: سهمان (أ) أمن الباقي (أ) للأم وسهم واحد للعم، أو زوجة وأربعة بنين فصالح أحد البنين على شيء وخرج من البين فيقسم باقي التركة على خمسة وعشرين سهمًا للمرأة أربعة أسهم ولكل ابن سبعة (6).

في الطحاوي: باب ما يجوز للرجل وللمرأة دعواه إياه فيحجب من سواه من عصبة، أو من (⁷⁾ ذوي أرحامه؛ دعوة الرجل إنما تجوز في أربعة مواضع:

احدها: أن يدعي على شخص مجهول ويقول: هذا ابني، ومثله يولد لمثله، ولم يكن لذلك الولد نسب معروف وصدقه الابن صار ابنه ثابت النسب، ولو كذبه لا يصدق المدعى إلا بالبيئة، ولو لم يكن له بيئة لا يحلف الابن عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، لأنه (8) لا يحلف في الأشياء الستة: في النكاح، والرجعة، والفيء في الإيلاء، والولاء، والنسب، والرق، وعندهما يستحلف (9)؛ إن حلف برئ، وإن نكل يقضى عليه، ولو كان مثله لا يولد لمثله لا يصح دعواه صدقه الابن أو لم يصدقه أقام البيئة أو لم

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [اتسمها] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}سهمان] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

 ⁽⁶⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص70.

^{(7) [}من] ساقطة من (ج).

^{(8) [}لأنه] سانطة من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص157.

والثاني: أن يدعي شخص مجهول على رجل أنه أبوه؛ ومثله يولد لمثله، وليس للمدعي نسب معروف إن صدقه الأب صار كأمر ظاهر، وإن كذبه يحتاج إلى إقامة البيئة، ولو لم يكن له بينة فلا يمين عليه على الاختلاف الذي ذكرناه، وإن كان لا بولد لمثله لا تصح⁽¹⁾ دعواه.

والثالث: أن يدعي على مجهول النسب، أو معلوم بعد إن لم يعرف أنه حر الأصل أن هذا معتقي، إن صدق صار كأمر ظاهر سواء كان المدعى عليه أكبر منه أو أصغر منه ⁽²⁾ ويكون مولى له، وإن كذبه فعلى المدعي البينة وفي اليمين اختلاف، وبمثله لو ادعى على ⁽³⁾ مجهول النسب انك عقدت ⁽⁴⁾ معي عقد الولاء وأنا مولاك فإن صدقه صار كأمر ظاهر، ولو كذبه بطلت خصومة المدعي، وليس ⁽⁵⁾ له أن يقيم البينة بخلاف ولاء العتاقة لأن هاهنا لما ⁽⁶⁾ كذبه المدعى عليه نقد انفسخ ذلك العقد بينهما لأن عقد الولاء ينفسخ بالرد وذلك لا يبطل ⁽⁷⁾.

والرابع: أن يدعي النكاح على امرأة ليس لها زوج معروف، ولم يكن بينهما محرمية، إن صدقته المرأة كأمر ظاهر، وإن كذبته فعلى المدعي البينة، وفي اليمين اختلاف هذا كله الدعوى الصحيح (8).

وأما الدعوى الفاسدة: وهو أن يدعي رجل أنه أخره، أو ابن ابنه، أو عمه، وادعى شيئًا فيه حمل النسب على الغير، فإنه لا يصدق سواء صدقه المدعى عليه أو لم

^{(1) [}لا يصلح] من (أ).

^{(2) [}ت،] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}على] ساقطة من (ب).

^{(4) [}اعتقدت] من (ب).

⁽أيس] ساقطة من (أ).

^{(6) [}لما] ساقطة من (أ).

 ⁽⁷⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص135 - 136؛ والزيدي،
 الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج1، ص257؛ وأبن نجيم، البحر الراثق، مصدر سابق، ج4،
 ص243.

⁽⁸⁾ يتظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص448 - 449.

. يصدقه؛ إلا إذا مات أبر، وخلف تركة فادعى مجهول النسب أنه أخوه فإنه يصدق في حق الميراث ولا يصدق في حق النسب، وكذلك لو ادعى أنه أخ فلان فدعواه باطل، ولو أقام البينة فإنه لا تقبل بينته لأن في ذلك [حمل النسب على الغير وقضاء على الغائب وذلك]⁽¹⁾ لا يجوز؛ إلا إذا ادعى المال نحو ما إذا ادعى الميراث على أخيه فقال: أنا أخوك وما قبضته فنصفه لي وأقام البينة فإنه يقبل والقاضي يقضي بالبينة لنسب لأنه لا يتوصل إلى القضاء بالميراث إلا بعد القضاء بالنسب، والذي يدعي عليه ينصب خصمًا وينفذ قضاءه على جميع الورثة وهذا كله دعوى الرجل⁽²⁾.

وأما دعوى المرأة: فإنها تصح في ثلاثة مواضع: الأبوة، والولاء، والزوجية، ولا تصح في دعوى البنوة، كما إذا ادعت على شخص مجهول أنه ابنها فإنه لا يصح لأن في ذلك حمل النسب على الغير؛ أما إذا كان الزوج حاضرًا فصدقها إن هذا ابني فإنه يصح دعواها ويثبت النسب منهما إذا صدقها الابن، وإن كان الابن يعبر عن نفسه وأنكر دعوى المرأة [فعلى المرأة](أ) البينة، وفي اليمين على الاختلاف، ولو ادعت على آخر أن هذا أخي أو أختي أو عمي فإنها لا تصدق على ما ذكرنا في الرجل(أ).

ولو أن رجلا وجد لقيطًا؛ فادعى أنه ابته فإنه يصح دعواه ويكون ابنه [أ/ 639] لأنه ادعى ما في نفسه لنفسه ولا منازع له، وإذا كبر الغلام وأنكر أنه ابنه لا يلتفت إليه، وإن كان الولد يعبر عن نفسه يحتاج إلى تصديقه أو إلى البينة، ولو ادعى أن اللقيط عبد؛ لا يصدق لأن اللقيط حر الأصل، ولو كان في يد، عبد صغير لا يعبر عن نفسه فادعى أنه ابنه وليس له نسب معروف فإنه يصدق، ولو كان العبد يعبر عن نفسه فقال الذي في يده هذا ابني ومثله [بولد لمثله] (5) وليس له نسب معروف والعبد مقر بأنه عبده فإنه يشت النسب من المولى لأن العبد لما أقر أنه عبده فقد أقر أنه في يد مولاه، وليس هو

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص447 - 448.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص449 - 450؛ والزبيدي: الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج1، ص258.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

في يد نفسه، فإذا ادعى المولى فقد ادعى [...](ا) ما في يد نفسه لنفسه ولا منازع له فيعتق العبد.

ولو كان له نسب معروف والمسألة بحالها⁽²⁾ لا يثبت النسب ولكنه يعتق في قول أبي حنيفة خفّت وعندهما لا يعتق، ولو أن⁽³⁾ المولى أقر أنه ابن العبد ومثله يولد لمثله وليس للمولى نسب معروف فهاهنا يحتاج إلى تصديق العبد أن⁽⁴⁾ صدقة يثبت النسب ويعتق العبد، وإن لم يصدقه لا يثبت النسب، بخلاف ما إذا ادعى أن العبد ابنه لأنه هناك لا يحتاج إلى تصديق العبد، والفرق بينهما أنه لما ادعى أن العبد ابنه فقد ادعى⁽⁵⁾ ما في يد نفسه لنفسه ولا منازع له لأنه يدعى النسب لنفسه فصدق، وأما في دعوى الأبوة فحمل النسب على الغير فما لم يصدقه لا تقبل.

وفرق آخر بينهما، أنه لما قال هذا ابني استند هذا إلى وقت العلوق، [ووقت العلوق، [ووقت العلوق، [ووقت العلوق]⁽⁶⁾ الابن⁽⁷⁾ لا يكون⁽⁸⁾ من أهل التصديق فإذا لم يصدقه لم⁽⁹⁾ يثبت النسب، ويعتق العبد في قولهم جميعًا لأن مثله يولد لمثله أو لم يصدقه العبد لا يثبت النسب ويعتق عند أبي حنيفة شخص وعندهما لا يعتق (11).

^{(1) [}المرلى] من (أ).

^{(2) [}بجهالها] من (أ).

^{(3) [}كان] من (ب، ج).

⁽أن] سائطة من (أ).

^{(5) [}ادعى] ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(7) [}الأب] من (6.

^{(8) [}لا يكون] ساقط من (أ).

^{(9) [}لم] ساقطة من (أ).

^{(10) [}لمثله] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج1، ص257؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج7، ص66.

في الكبرى: أخوان بينهما جارية فجاءت ببنت فادعياها أن جميعا فهي بينهما فإن مات أبوهما وهو جد البنت فلها الثلثان في قول زفر رحمه الله لأنها ابنة ابن من وجهين فصارت بمنزلة البنتين، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها النصف اعتبارًا للحقيقة وبه يفتى، ضم المرأة إلى منزله وأسكنها معه فولدت بنتًا وأقر أنها ابنته ثم مات؛ هل للمرأة مهر وميراث؟ ففي المسألة حكم وفترى؛ أما الحكم يجب لها القضاء بالميراث والمهر (2) بإقراره، أما الفتوى إن كانت المرأة تعرف انه لم يكن بينهما نكاح لا يسعها من اخذ الميراث أ

في الطحاوي: باب إقرار بعض الورثة [لوارث مجهول] الأصل في هذا الباب المقر يعامل في حق الفير، ولا على إلزام المقر يعامل في حق نفسه بما أقر، ولا يصدق على إبطال حق الغير، ولا على إلزام الغير حقًّا، والأصل أن الإقرار إذا حصل بشرط فإنه يراعى فيه شرطه؛ فإذا عرفنا هذا فنقول:

رجل مات وترك ابنين فإنه المال بينهما نصفان، فلو قال أحدهما: لامرأة هذه امرأة أبي فإن صدقة الابن الآخر صار كأمر ظاهر للمرأة الثمن والباقي بينهما وهي سبعة أسهم على سهمين لا يستقيم فاضرب سهمين في ثمانية فصار سنة عشر فللمرأة الثمن سهمان والباقي [...] (5) أربعة عشر بينهما لكل واحد سبعة، ولو كذبه الابن الآخر فإنه يحتاج إلى قسمتين (6): قسمة ظاهرة؛ وقسمة باطنه (7).

فالقسمة الظاهرة: أن المال يقسم بينهما نصفان فما جعل للابن المقر وهي سبعة أسهم يجعل على تسعة أسهم سهمان للمرأة وسبعة أسهم للابن لأن من زعم(8) الابن

^{(1) [}فادعاها] من (ج).

^{(2) [}رالمير] ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الطحاري، مختصر اختلاف الفقهاء، مصدر سابق، ج4، ص450 – 451؛ والولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص411.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}ني] من (ب).

^{(6) [}قسمين] من (ب: ج).

⁽⁷⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230.

^{(8) [}زخم] من (أ).

المقر أن المال بينهما (1) وبين المرأة على ستة عشر سهما للمرأة الثمن وأربعة عشر بيننا لكل ابن سبعة؛ إلا أن الابن المنكر ظالم (2) حيث أخذ نصف المال تاما فيكون الباقي بيني وبينك على مقادير سهامها فلما صار هذا النصف على تسعة أسهم صار الكل على ثمانية عشر تسعة للابن وسهمان للمرأة وسبعة للمقر.

ولو أن هذا الابن أقر بامرأة أخرى أن هذه امرأة أبي أيضًا ولها الميرات كميرات المرأة الأولى، فإن كان أقر لهما جميعًا فذلك التسعان لهما ولا كلام فيه لأن ميراث النساء لا يتكثر بكثرة النساء ولا يتقلل (ق) بقلتهن، ولو أقر بالأولى ثم بالأخرى فإن صدقته المرأة الأولى [فكذلك الجواب، وإن كذبته فللأخ المنكر تصف المال على ما ذكرنا وتسعان للمرأة الأولى] (كم ينظر:

إن كان دفع إليها بالقضاء صار كالهلاك، وجعل كان لم يكن له مال سوى الباقي وهو سبعة أسهم فيكون تلك السبعة (ق) بين الابن والمرأة الأخرى على ثمانية سهم (6) ثمن (7) من ذلك للمرأة وسبعة للابن، ولو دفع إليها بغير قضاء فإن السبعة التي عنده يعطى من ذلك سهم للمرأة الأخرى وهو تسع نصف (8) جميع المال، لأنه لما دفع للمرأة الأولى بغير قضاء فصار كأنه أتلفه وصار بمنزلة القائم عنده (9)، ولو كان المال عنده قائما فإنه يعطى للمرأة الأخرى (10) التسع وهو سهم لأنه (11) أقر بثمن المال

إيننا] من (أ).

^{(2) [}ظلم] من (ب، ج).

⁽³⁾ أولا يتقدراً من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعفرفين ساقط من (ب).

^{(5) [}السية] من (ب)،

^{(6) [}أسهم] ساقطة من (أ).

^{(7) [}ثمن] ساقط من (ب).

^{(8) [}نصف] سائط من (أ).

^{(9) [}عند،] ساقط من (أ).

^{(10) [}الأولى] من (أ).

^{(11) [}لأنه] ساقطة من (أ).

. للمرأتين (1) جميعًا (2).

والإقرار إذا حصل بشرط فإنه يراعي فيه [...]⁽⁵⁾ شرطه، والثمن إنما هو تسعان [تسع للأولى]⁽⁴⁾ وتسع للأخرى؛ إلا أن الأولى ظلمت حيث أخذت زيادة سهم وذلك الظلم حصل على الأخ المقر لأنه هو الذي دفع بغير قضاء فيدفع سبع الباقي للمرأة الأخرى وهي تسع نصف المال والباقي للابن وهي ستة⁽⁵⁾ أسهم⁽⁶⁾.

ولو لم يقر بامرأة (⁷⁾ ولكنه أقر بابن آخر سواهما أن هذا أخانا وكذبه الآخر فإن إقراره في حق نفسه صحيح ولا يصح في حق الآخر، ولا يقسم المال بينهما نصفان فما أصاب المقر يقسم بين المقروبين (⁸⁾ المقر له نصفان لكل واحد منهما ربع المال، ولو أقر بعد ذلك بأخ آخر وكذبه (⁹⁾ الأخ (¹⁰⁾ المعروف ينظر:

إن صدقه المقر له (11) الأول فإن نصف المال بينهم أثلاثًا، وإن كذبه المقر له الأول (12) ينظر: إن دفع إليه نصف المال بالقضاء صار كالهلاك والباقي يكون بينه وبين المقر له الثاني نصفين، ولو كان دفع إليه بغير قضاء صار كالإتلاف ويكون [أ/ 640] في الحكم كان ذلك الربع قائمًا وهو أقر بالابنين فيحصل لكل واحد منهما سدس

^{(1) [}للمرأة] من (ج).

⁽²⁾ الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص138.

^{(3) [}مرسله] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽ق) [تسعة] من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج4، ص139 - 140 والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، 231 - 231.

^{(7) [}بامرة] من (أ.

^{(8) [}المقرريين] ساقطة من (ب، ج).

^{(9) [}وكذا] من (ج).

^{(10) [}الآخر] من (أ).

^{(11) [}له] ساقط من (أ).

^{(12) [}الأول] ساقط من (ب، ج).

المال لأن نصف المال إذا⁽¹⁾ قسم⁽²⁾ بين الثلث يحصل لكل واحد سدس المال كذلك هاهنا يعطي هذا المقر من⁽³⁾ الذي بقي في يديه وهو ربع [...](⁴⁾ المال سدس جميع المال للمقر له الثاني⁽⁵⁾.

ولو أقر أحد الابنين بابنته أن هذه أختنا وكذبه الأخ⁽⁶⁾ وصدقته الابنة ⁽⁷⁾، فإن المال يقسم بين الابنين نصفين فما يحصل للابن المقر فذلك بينه وبين الابنة للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن أقر بابنة أخرى بعد ذلك وكذبه الأخ أيضًا (8) ينظر:

إن صدقته الابنة الأولى فنصف بين الابن وبين الابنتين للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن كذبته الابنة (أ) الأولى؛ ينظر: إن دفعها (10) إليها نصيبها وهو ثلث النصف وذلك سدس الكل بالقضاء صار كالهلاك والباقي بين الابن والابنة الأخرى للذكر مثل حظ الأنثين (11).

وإن دفع إلى الأولى بغير قضاء قاض صار كالإتلاف وصار كأنه قائم في يده وقد أقر بابنتين فيكون لهما ربع جميع المال لكل واحد ثمن، وكذلك هاهنا يعطى للابنة الأخرى نصف ربع جميع المال مما في يده (12).

^{(1) [}إذا] ساقطة من (ب).

^{(2) [}قسم] ساقط من (أ).

^{(3) [}من] ساقط من (ب).

^{(4) [}ربع] من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص81 والكاماني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230

⁽ð) [الآخر] من (أ).

ر7) [البنته] من (h).

^{(8) [}أيضا] ساقطة من (ب، ج).

^{(9) [}الابنة] ساقطة من (أ).

^{(10) [}دفع] من (ب).

^{(11) [}الأنثين] ساقطة من (أ).

⁽¹²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص231.

ولو أن رجلا مات وترك ابنا فأقر هذا الابن لرجل آخر أن هذا ابن أبي وأنه أخوه وصدقه المقر له في ذلك [ولكنه أنكر أن يكون المقر ابنه وأخاه القياس أن يكون القول قول المقر له في ذلك] (أ) ويكون المال كله له، ويحتاج المقر إلى إثبات نسبه بالبيئة من الميت لأنهما تصادقا على إثبات نسب (أ) المقر له واختلفا في نسب المقر، وفي (أ) الاستحسان أن المال بينهما نصفان لأن المقر له إنما استفاد الميراث من جهة المقر، فلو أنا (أ) أبطلنا إقراره أيضًا فيؤدي ذلك إلى إبطال حق المقر له، وكذلك هذا في الابنة وكل من يدعى ويقر للآخر بالنسب (أ).

ويمثله: لو أن رجلا مات وترك امرأة فأقرت المرأة بأخ للزوج وصدقها الأخ في ذلك ولكنه أنكر أن تكون هذه المقرة امرأة للميت، فإن القول هاهنا قول المقر له في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله وهو القياس، وتحتاج الزوجة إلى إثبات الزوجية بالبينة على قول أبي يوسف رحمه الله وهو الاستحسان القول قول الزوجة والمال بينهما على قدر مواريثهما.

وكذلك هذا الاختلاف في امرأة ماتت وتركت زُوجًا فأقر الزوج لرجل أن هذا أخو الميتة وصدقه الأخ ولكنه أنكر أن يكون المقر زُوجًا لها، أبو بوسف رحمه الله قاس هذه المسألة على المسألة الأولى، وأبو حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله فرقوا بينهما فقالوا: إن الزوجية تنقطع بالموت فلا تقبل قوله إلا بالبينة ولا كذلك النسب لأنه لا ينقطع بالموت والمقر له استفاد الميراث من جهة المقر، فلو أبطلنا إقراره يؤدي ذلك إلى إبطال حق المقر له أنه.

ولو أقر^{رًا} أحد⁽⁸⁾ الابنين بابنين وصدقه أخوه في أحدهما وكذبه في الآخر والمقر

⁽أ) ما بين المعفوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}نسب] ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}إلا أن] من (أ).

^{(4) [}انا] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230.

⁽⁶⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230.

^{(7) [}اقر] ساقطة من (ب).

^{(8) [}جد] من (أ).

لهما يتكاذبان كل واحد منهما يكذب صاحبه ويصدقان المقر لهما⁽¹⁾ في إقراره، فإن على قول أبي يوسف رحمه الله وهو قول أبي حنيفة خلائ يجيء المتفق عليه بإقراره إلى المقر لهما فيأخذ ربع ما في يديه ويضم ذلك إلى ما في يد الآخر الذي أقر به خاصة فيقسم بينهما نصفان، ويجيء المختلف في إقراره إلى الذي أقر به فيقسم ما في يديه بينهما نصفان.

وأما في قول محمد رحمه الله يجيء المتفق عليه بإقراره إلى الذي أقر لهما فيأخذ خمس ما في يده ويضمه إلى ما في يد الآخر [الذي اقر به خاصة] (2) فيقسم (3) بينهما نصفان، ويجيء المختلف في إقراره إلى الذي أقر به فيقسم ما بقي في يديه بينهما نصفان.

وإنما قال أبو بوسف رحمه الله: إنه يأخذ ربع ما في يديه لأنه من حجة المقر لهما أن يقول للمتفق عليه بإقراره إنما أقررت لك ربع المال فلك أن تأخذ ربع المال حيث وجدت وفي يدي نصف المال فالربع لك.

وإنما قال محمد رحمه الله: [أن يأخذ خمس ما في يده] (أ) ذلك (5) لأن من (6) حجة المقر لهما أن يقول للمتفق عليه بإقراره لو كذبني الأصغر [...] (7) فيك كما كذبني في (8) الآخر لكان ما في يدي بينك وبين الآخر وبيني أثلاثًا؛ إلا أنه لما صدقني أخي فيك فقد تحمل نصف نصيبك عني وهو نصف سهم وبقي سهمان ونصف نصيبي ونصيبي ونصب (9) الآخر ونصف سهم من (10) سهمين ونصف يكون خمسة، فلذلك قال يأخذ خمس ما في

^{(1) [}له] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}نيكون] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من (ب، ج).

^{(5) [}ذلك] ساقط من (أ).

^{(6) [}من] ساقطة من (ب).

^{(7) [}أخي] من (أ).

^{(8) [}ني] ساقط من (ب).

^{(9) [}ونصيب] ساقط من (ب).

^{(10) [}من] ساقط من (أ).

. يده هذا كله إذا كان المقر لهما يتكاذبان، وأما إذا تصادفا فإن المكذب به يجيء إلى الأصغر الذي أقر له خاصة فيأخذ ثلث ما في يده ثم يضمنه (1) إلى ما في يدي الآخر [فيقسم بينهما] (2) أثلاثًا (3)

وإذا مات الرجل وترك ابنًا فأقر هذا بابن آخر، هذا على ثلاثة أوجه: إما أن يترك ابنًا واحدًا، أو ابنين، أو ترك ورثة.

فإن ترك ابنًا واحدًا فأقر بابن آخر فإنه يصدق في حق نفسه على ما ذكرنا ولا يثبت نسبه من الميت في ظاهر الرواية وروي عن أبي يوسف رحمه الله في غبر رواية الأصول أنه يثبت وجعل إقرار هذا الوارث إذا لم يكن وارث غيره كإقرار ورثته جملة.

ولو ترك ابنين فأقر أحدهما بابن آخر فإنه يشاركه في الميراث ولكنه لا يثبت النسب (4) بألاتفاق.

ولو ترك بنين⁽⁵⁾ فأقر ابنان منهم أو رجل وامرأتان فإنه يثبت نسب المجهول من الميت في حق الذين أقروا وفي حق الذين لم يقروا بالاتفاق سواء أقروا بلفظ الشهادة أو بلفظ الإقرار لأن هذا يشبه [الإقرار من وجه ويشبه الشهادة من وجه فمن حيث إنه يشبه الإقرار لم يشترط لفظ يشبه أ⁽⁶⁾ الشهادة كان العدل⁽⁷⁾ من شرطه ومن حيث إنه يشبه الإقرار لم يشترط لفظ الشهادة (8).

في اللخيرة: ولو ترك ابنا وامرأة فأقرت المرأة بابن وصدقها في ذلك الابن المعروف فإن المقر له يقاسم المعروف ما في يده نصفين؛ لأن ميراث البنين في يده والذي في يد المرأة ميراث النساء ولا حظ للبنين [في ذلك، وإن أقرت بابنين] (9)

^{(1) [}يضمه] من (ب: ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الكاسائي، بدالم الصنائم، مصدر سابق، ج7، ص230.

^{(4) (}النسب] ساقط من (أ).

^{(5) [}أبنين] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفين ساقط من (أ).

^{(7) [}العلد] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص231.

⁽⁹⁾ ما بين المعتمر فتين ساقط من (أ).

قصدقها المعروف في أحدهما فإن⁽¹⁾ المتفق عليه لا يدخل في نصيب المرأة لما بينا والابن الآخر يقاسم المرأة ما في يدها على عشرة لأن القسمة بزعمها من أربعة وعشرين لها ثلاثة ولكل [أ/ 641] ابن سبعة⁽²⁾.

في التهذيب: ولو أقر أحد الابنين بزوجة أبيه وكذبه الآخر لها تسع ما في يده وعند ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ثمن ما في يده والله أعلم (د).

في الناصحي باب الإقرار

يجوز إقرار الرجل في أربعة نفر ويرثون مع ورثته المعروفين وهم الأب والولد والزوجة ومولى العتاقة إذا صدفوه في حال حياته وكانوا كبيرا⁽⁴⁾، ويجوز إقرار المرأة في ثلاثة نفر ويرثون مع ورثتها المعروفين وهم الأب والزوج والمعتق إذا صدقوا.

مثاله: إذا كان للرجل ابن معروف فأقر في صحته، أو في مرضه بابن آخر وأنكر الابن المعروف صح إقراره والمال بينهما نصفان، ولو أقر بابنة وأنكرها الابن المعروف صح إقراره والمال بينهما أثلاثا، وكذلك لو أقر بالأب وأنكره الابن المعروف فله السدس والباقي للابن، وكذلك لو أقر بزوجة وأنكرها الابن المعروف فلها الثمن، وكذلك لو أقر بالمعتق وأنكرته البنت المعروفة للبنت النصف والباقي للمعتق، وكذلك إقرار المرأة في هؤلاء الثلاث، وإن أقر رجل وامرأة بواحدة من القرابة سوى من سميناهم (5) لم يرثوا (6) مع الورثة المعروفين.

^{(1) [}فإن] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص80.

⁽³⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230 - 231.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [كبرا] من (ج).

^{(5) [}سمينا] من (أ).

^{(6) [}يرث] من (أ).

مثاله: رجل أقر بابن ابن أو بنت ابن، أو بولد بنت، أو جد من أي جهة (أ) كان، أو بأخ، أو بابن أخ، أو خالة، أو غير ذلك فمات وله الوارث المعروف فإن المقر له لا يرث شيئًا ولا يحجب به زوج ولا زوجة ولا ذو رحم محرم، وإن لم يكن للمقر وارث معروف دفع المال إلى المقر له؛ إلا أن النسب (2) لا يثبت، وإن أقرت المرأة بابن وصدقها الابن المعروف لم يثبت النسب، وإن أقرت بزوج وأب [...](أ) وابن وصدقوها بذلك للزوج النصف والباقي للأب يرث الأب والزوج ويسقط الابن، وإن ماتت وليس لها وارث إلا هذا الابن المقر له دفع إليه المال من غير أن يثبت نسبه منها لما تقدم (4).

فصل: وإذا أقر بعض (أن الورثة بوارث وأنكره الآخرون فالنسب لا يثبت، ويقاسم المقر (أن المقر له ما في يده على حسب ما أقر له.

مثاله: رجل مات وترك ابنا وأقر هذا الابن بأخ من أبيه وأمه فالنسب لا يثبت، ولكن يقاسم المقر له ما في يد، على حسب ما أقر له؛ فبقال (7): مسألة الإنكار من سهمين، ومسألة الإقرار من ثلاثة، ونصيب المقر والمقر له [من مسألة الإقرار سهمان] (8)، ومن مسألة الإنكار سهم واحد، وسهم واحد بينهما؛ لا يستقيم (10) فاضرب سهامها من مسألة الإقرار في مسألة الإنكار فيصير أربعة فيقسم بين الابنين (11)؛

^{(1) [}رجه] بن (أ).

^{(2) [}النساء] من (أ).

^{(3) [}رأب] من (ب).

⁽⁴⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص69 - 71؛ والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر مابق، ج7، ص229.

^{(5) [}بعض] سائطة من (أ).

^{(6) [}المقر] ساقط من (أ).

^{(7) [}فيقاتل] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}راحد] ساقط من (أ).

^{(10) [}يتقم] من (أ).

^{(11) [}الابتين] من (ب)، [البنين] من (أ).

[ثم أصاب المقر وهو سهمان يقسم بينه وبين المقر له] (1) فأصاب كل واحد منهما ربع المال (2).

وإن ترك ابنا وأقر بأخت ولم يدفع إليها شيئًا حتى أقر بأخ آخر فإنه بدفع إلى أخته ثلث المال في قولهم جميعا، ويدفع إلى أخيه نصف ما في يده في قول علمائنا الثلاثة يسلم إلى الأول [ما أقر له؛ ثم يقاسم الثاني ما بقي في يده على مقدار حقهما، واعتبر على هذه ما كان في هذا الجنس، ولو سلم إلى الأول] (3) جميع ما أقر له بغير قضاء قاض ضمن (4) للثاني حصة من الأصل.

مثاله: رجل مات وترك ابنا فأقر بأخ وسلم إليه نصف المال بغير قضاء قاض؛ ثم أقر بأخ آخر فإنه يدفع إليه ثلثا ما في يده وهو ثلث جميع المال، وإن كان أعطى للأول نصيبه بقضاء قاض يقاسم الثاني ما بقي على قدر دعواه نصفين (5).

في ألسراجي: فصل في قسمة التركات بين الورثة والغرباء

إذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع⁽⁶⁾ التركة؛ [ثم اقسم المبلغ على التصحيح]⁽⁷⁾.

مثاله: [...] (8) بنتان وأبوان والتركة سبعة دنانير، وإذا كان بين (9) التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة؛ ثم اقسم المبلغ على

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص231.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}ضمن] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص75؛ والكاماني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص231.

^{(6) [}كل] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعفوفتين وردت أزوج وابن] من (أ)، والمثبت من أصل الكتاب.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [بين] ساقط من (أ).

وفق؛ [أي: كل واحد على حدة](1) التصحيح فالخارج نصيب ذلك الرارث في الوجهين، هذا لمعرفة نصيب⁽²⁾ كل فرد.

وأما معرفة نصيب كل فريق [منهم]⁽³⁾ فاضرب ما كان لكل فريق من أصل المسألة في وفق التركة؛ ثم اقسم المبلغ على رفق [تصحيح]⁽⁴⁾ المسألة إن كانت بين التركة وتصحيح المسألة موافقة، وإن كان بينهما مباينة فاضرب في كل التركة؛ ثم اقسم الحاصل على جميع [تصحيح]⁽⁵⁾ المسألة فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين،

وأما في 6 قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل رارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح، وإن كان في التركة كسؤر فابسط التركة والمسألة كلتيهما؛ أي: اجعلهما من جنس الكسر ثم قدم فيه ما رسمناه (7).

في الناصحي فصل في قسمة[®] التركات

عن الإيجاز تصنيف أبي الحسن محمد بن عبد الله (9) رحمهما الله الأصل في قسمة التركات؛ إذا كانت دراهم، أو دنانير، أو كان (10) في معناهما مما يكال (11) أو يوزن، والجميع في القسم أن تصحح (12) المسألة أولاً؛ ثم تضرب سهام كل وارث [في

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب: ج).

^{(2) [}نصيب] ساقط من (أ، ب)،

⁽³⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}في] سائط من (أ).

⁽⁷⁾ السجاوندي: السراجية في المواريث: مصدر سابق، ص65 - إلى 69.

^{(8) [}قسمة] ساقطة من (h ب).

 ⁽⁹⁾ وهو: يقصد الإمام أبر الحسن الكرخي والإمام أبر جعفر محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر
 الهندواني البلخي الملفب بالحنفي الصغير، والله أعلم.

^{(10) [}ما] من (ب).

⁽¹¹⁾ إيقال] من (أ).

^{(12) [}تصح] من (ج).

عدد (1) التركة فما بلغ فاقسمه على سهام المسألة فما خرج بالقسم فاضربه في سهام كل وارث] (2) فما يلغ فهو نصيبه، وإن كانت التركة توافق (3) المسألة فخذ وفقها جميعًا ثم اضرب سهام كل وارث في وفق التركة (4) فما بلغ فاقسمه على وفق المسألة فما خرج بالقسم [فاضربه في سهام كل وارث فما يلغ] (5) فهو نصيبه.

[رإن شئت قسمت وفق التركة على وفق المسألة فما خرج بالقسم فاضربه في سهام كل وارث فما بلغ فهو نصيبه] (6).

إذا سئلت عن وارث أخذ شيئًا بالفرض كم كان عدد التركة؟ فالطريق فيه أن تضرب المأخوذ في سهام المسألة؛ ثم اقسمه على سهام الأخذ فما خرج بالقسم فذلك جملة التركة، وإن شئت قسمت المأخوذ على سهام الزوج فما خرج بالقسم فاضربه في سهام المسألة فما بلغ فهي عدد التركة (7).

^{(1) [}عدد] ساقط من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}أقر] من (أ).

^{(4) [}التركة] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق: ج5، ص124؛ ونظام الدين، الفتاري الهندية، مصدر سابق، ج6، ص473.

^{(8) [}بأخذ] من (أ).

^{(9) [}الجزء] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

, الثرب]]^(أ).

وإن شئت أخذت وفق اثني عشر ووفق الستين؛ ثم اعمل فيه ما ذكرنا، وإن شئت فانظر بكم سهم [أ/ 642] استحقت المرأة الثوب وتبقى (2) منها (3) سهام الورثة من المسألة فإذا أخذت المرأة الثوب بثلاثة أسهم بقي اثنا عشر وهو (4) قيمة أربعة أثواب [قيمة كل ثوب] (5) خمسة عشر [فكذلك الثوب الذي أخذته المرأة قيمته خمسة عشر] (6)، فإن أخذت بحصتها الثوب [وردت عشرة] (7) فزد عشرة على الستين يكون سبعين؛ ثم اضرب سهام المرأة في السبعين يكون مائتين وعشرة فاقسمها على اثني عشر فخرج بالقسمة سبعة عشر ونصف فذلك ميراثها، وزد عليها عشرة يكون سبعة وعشرين ونصفا، وذلك قيمته الثوب، وإن شئت قسمت السبعين على اثني عشر فما خرج بالقسم ضربته في سهام المرأة فما اجتمع كان ميرائها وزد عليه عشرة يكون قيمة الثوب،

والوجه الآخر: لما استحقت المرأة بثلاثة أسهم ثوبًا إلا عشرة فباقي الورثة يستحقون باثني عشر سهمًا أربعة أثواب الأربعين وقد أخذوا به ستين دينارًا والعشرة التي أعطيت المرأة وذلك سبعون دينارا فهو يعدل أربعة أثواب إلا أربعين فيكمل الأثواب بالأربعين التاقصة، وزد مثلها على سبعين يكون مائة وعشرة يعدل أربعة أثواب فقيمة ثوب واحد سبعة وعشرون ونصف.

وإذا أخذت ميراثها ثوبًا وعشرة دراهم فانقص العشرة بقي خمسون فاضرب سهام المرأة في الخمسين يكون مائة وخمسين وقسمت على اثني عشر فخرج في القسم اثنا عشر ونصف فهو قيمة الثوب.

⁽أ) ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(2) [}رتبقي] ساقطة من (أ).

^{(3) [}منها] سائطة من (h ج).

⁽٩) [والستين] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وإن شئت قسمت الخمسين على ائني عشر فما خرج فاضربه في سهام المرأة فما اجتمع فهو ميراثها وانقص منه عشرة يكون الباقي قيمة الثوب، وإن شئت طلبت الموافقة بين الخمسين وبين ائني عشر وأخذت وفقها وعملت (1) في الضرب والقسمة ما ذكرنا.

ووجه آخر: لما استحقت المرأة بثلاثة أسهم ثوبًا وعشرة فباقي الورثة يستحقون اثني (2) عشر سهما أربعة أثواب وأربعين دينارا وقد أخذوا بها خمسين دينارًا وذلك يعدل أربعة أثواب وأربعين دينارًا فأسقط الأربعين الذي مع الأثواب ومن الخمسين مثلها بقي عشرة دنائير يعدل أربعة أثواب فقيمة الثوب ربع العشرة وهو ديناران ونصف.

زوج وأم وثلاث أخوات (قلم متفرقات والتركة ثلاثون دينارًا وثوبًا وخاتمًا أخذت الأم بميراثها الخاتم وأخذ الزوج الثوب، المسألة من تسعة أسقط [منها سهام الزوج والأم بقي خمسة] (1) وهو الجزء المقسوم عليه ثم اضرب سهام الزوج وهو ثلاثة في الثلاثين يكون تسعين فاقسمه على الخمسة يخرج بالقسم ثماثية عشر وهو قيمة الثوب واضرب سهام الأم في الثلاثين واقسمها على الخمسة يخرج ستة وهي قيمة الخاتم.

وإن شئت قسمت الثلاثين على الخمسة فما خرج فاضربه [في سهام الزوج يكون ثمانية عشر وهو قيمة الشوب واضربه] (ق) في سهام الأم يكون ستة وهو قيمة الخاتم، وإن شئت أخذت وفق الثلاثين وهو ستة وقسمته على وفق الخمسة وهو واحد لأنهما يتفقان بالأخماس فاضربه في سهام كل واحد فما بلغ فهو قيمة ما أخذت.

والوجه الآخر: أن ينقص سهام الزوج من المسألة بقي ستة وقد أخذت الأم بسهم خاتمًا بستة أسهم يستحق به خواتيم فقد اخذ الزوج بسهامه ثوبًا فجميع الورثة يستحقون بسهامهم ستة خواتيم وثوبًا وذلك يعدل تركة الميت وهي ثلاثون دينارًا وثوبًا

^{(1) [}رعلمت] من (أ).

^{(2) [}الني] ساقطة من (أ).

^{(3) [}اخوة] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وخاتمًا، فانقص من التركة ثوبًا وخاتمًا، وانقص بما يعادل⁽¹⁾ لها مثل ذلك بقي ثلاثون وهي يعدل خمسة خواتيم والخاتم الواحد يعدل خمس الثلاثين وذلك ستة وهو قيمة الخاتم.

وإذا أردت أن تعرف قيمة الثوب فانقص سهام الأم من المسألة [...] بقي ثمانية، فقد أخذ الزوج بثلاثة أسهم منها ثوبًا فثمانية أسهم يكون ثوبًا وثلثا ثوب لكل ثوب ثلاثة أسهم، فقد أخذت الأم بسهامها (أ) خاتمًا، فجميع (أ) الورثة يستحقون بسهامهم خاتمًا وثوبين وثلثا ثوب، وذلك يعدل [...] أن التركة [وانقص من التركة] (أ) ثوبًا وخاتمًا، وانقص مما يعدل لها مثل ذلك بقي ثلاثون يعدل ثوبًا وثلثا ثوب، والثوب إذًا يعدل ثمانية عشر.

فصل: زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات، والتركة ثوبان بينهما ديناران وثلاثون دينارًا؛ أخذت الأم بحقها الثوب⁽⁷⁾ الأعلى، فالوجه أن تزيد ما بين الثوبين على الثلاثين يكون اثنين وثلاثين دينارًا وثوبين متساويين القيمة، وقد أخذت الأم بسهمها الثوب الأعلى وقيمته ثوبًا ودينارين فانقص ذلك من التركة بقي ثلاثون دينارًا وثربًا، وانقص سهمًا من المسألة بقي ثمانية: [وانقص من التركة أيضًا ثوبًا ودينارين بسهم آخر [...]⁽⁸⁾ بقي ثمانية]⁽⁹⁾ وعشرون دينارًا وبقي من سهام المسألة سبعة فاقسم الثمانية والعشرين على السبعة يخرج بالقسم أربعة فاضربه في سهم الأم يكون أربعة [...]⁽¹⁰⁾ وهو قيمة

⁽l) [بعدل] من (أ)،

^{(2) [}بما] من (ب).

^{(3) [}بسهم] من (أ)، [بسهمها] من (ب).

⁽أ) [فجميع] ساقطة من (أ).

^{(5) [}من] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽أ) [التركة] من (أ).

^{(8) [}ما] من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(10) [}رقيمة] من (أ).

الثوب الأعلى، لأن كل سهم من المسائل (1) يستحق بها أربعة دنانير وقيمة الأدنى ديناران.

وإن شئت فقل لما استحقت الأم بسهمها ثوبًا ودينارين فجميع الررثة إذا يستحقون [...] (من بسهامهم تسعة أثواب وثمانية عشر (قلائل وذلك يعدل النين وثلاثين دينارًا وثوبين، فقابل بذلك كما بينت لك فإن (من أخذت الأم الثوب الأدنى وزدت أخمسة دنانير [فانقص من التركة الثوب الذي أخذت الأم وزد عليها خمسة دنانير] (من بقي سبعة وثلاثون دينارًا وثوبًا فانقص منها ثوبًا إلا خمسة دنانير بسهم آخر بقي اثنان وأربعون دينارًا أو ثوبًا فانقص منها شهم المسألة سبعة فاقسم الاثنين والأربعين على السبعة فخرج بالقسم سئة فاضرب في سهام الأم يكون سئة فهذا ميراثها فزد عليه خمسة يكون أحد عشر وهو قيمة الثوب الأدنى وقيمة الثوب الأعلى ثلاثة (عشرة).

ووجه آخر لما استحقت [أ/ 643] الأم بسهم واحد ثوبًا إلا خمسة دنانير فجميع الورثة يستحقون بسهامهم تسعة أثواب إلا خمسة وأربعين دينارًا وذلك يعدل التركة وهو اثنان وثلاثون دينارًا وثوبان متساويان فأجبر الأثواب بالخمسة والأربعين وزد مثلها على اثنين وثلاثين وانقص منها الثوبين من (٥) الاثنين والثلاثين، وانقص مثلها من تسعة أثواب يعدل سبعة وسبعين دينارًا قيمة كل ثوب إذا احد عشر وقيمة الأعلى ثلاثة

^{(1) [}الميت] من (ب).

^{(2) [}بقي] من (ب، ج).

^{(3) [}عشرون] من (أ).

^{(4) [}فإن] ساقطة من (ب).

^{(5) [}وردت] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(7) [}أو ثوبا] ساقطة من (ب، ج).

^{(8) [}ثلاثة] ساقطة من (ب).

^{(9) [}من] ساقطة من (ب، ج).

. عشر، فإن كانت التركة ثلاثين دينارًا وثلاثة أثواب بين كل ثوبين دينارًا (1)، وإن (2) أخذت الأم بميراثها الثوب الأدنى فاعمل على ما شرحت لك من التسوية بين قيمة (3) الأثواب فيصير معك ستة وثلاثين دينارًا وثلاثة أثواب متساوية وتمم العمل على ما بينا يخرج قيمة ثوب الأدنى ستة والأوسط ثمانية والأعلى عشرة والله أعلم.

فصل: ابنان والتركة ثوبان أبينهما ديناران أبينهما ديناران أبينهما بحقه أبينهما ديناران أبينهما ديناران أبينهما ديناران أبينهما ديناران أبينهما بحقه أرباع الأعلى فاردد الثوبين إلى قيمة واحدة يكون ثوبين ودينارين لكل ابن ثوب ودينار وقد أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الأعلى وقدره ثلاثة أرباع ثوب ودينار ونصف فهو يعدل ثوبًا فانقص ثلاثة أرباع بمثله من الثوب الذي مع الدينار وانقص الدينار الذي مع الثوب بمثله من الدينار ونصف فيبقى نصف دينار يعدل ربع الثوب والثوب الأدنى إذا يعدل دينارين والأعلى قيمة أربعة دنانير.

وإن شئت أضف ثلاثة أرباع الثوب والدينار ونصف يكون ثربًا ونصف [...] (9) وثلاثة دنائير يعدل ثربين ودينارين فقابل به فإن اخذ أحدهما بحقه ثلاثة أرباع الأدنى وثلثه الأعلى نسو (10) بين قيمتها يكون ثوبين ودينارين لكل واحد ثوب ودينار فقد أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الأدنى وثلث الأعلى فثلثه ثلث ثوب (11) وثلثا دينار فجميع ما أخذ

^{(1) [}ديناران] من (ب، ج).

^{(2) [}ران] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}قسمة] من (ب).

^{(4) [}ثرباً] من (أ).

رة) [ديئاراً] من (أ).

^{(6) [}ان] من (أ).

^{(7) [}بحقه] ساقط من (ب).

^{(8) [}ثربان] من (أ).

^{(9) [}ثرب] من (ب).

^{(10) [}فتو] من رأي.

^{(11) [}ثرب] مانط من (أ).

ثوب ونصف⁽⁾ سدس ثوب وثلثا دينار وهو يعدل ثوبًا [ودينارًا فقابل به يخرج قيمة الأدنى أربعة وقيمة الأعلى ستة.

وإن ترك ثوبًا]⁽²⁾ وخاتمًا فأخذ أحدهما ثلاثة أرباع الثوب [وثلث الخاتم فمعلوم أن كل ابن يستحق نصف الثوب ونصف الخاتم فلما أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الثوب]⁽³⁾ فقد أخذ زيادة ربع الثوب مما كان يستحقه وأخذ ثلث الخاتم وهو يستحق نصفه فترك سدس الخاتم بإزاء ربع الثوب الذي معه فصار قيمة ربع الثوب كقيمة سدس الخاتم والثوب الكامل يعدل ثلثي الخاتم، فأجعل قيمة الخاتم أي عدد شئت واجعل قيمة الثوب مثل ثلثيه.

وإن جعلت قيمة الخاتم ستة نقيمة الثوب أربعة لأنه ثلثان والتركة عشرة، فإن جعلت قيمة الخاتم تسعة فقيمة الثوب ستة والتركة خمسة عشر، فإن قيل أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الثوب ونصف الخاتم [عشر، فإن قيل]⁽⁴⁾ هذا محال لأنه يستجق نصف الثوب ونصف الخاتم فإذا أخذ نصف الخاتم فليس له أن يأخذ أكثر من نصف الثوب إذا لم يكن له دين على الميت.

فإن ترك خمسة بنين والتركة ثلاث أثواب بين كل ثوبين ثلاثة دنانير أخذ احدهم بحقه سدس الأدنى وثلث الأوسط وتسع الأعلى اجعل قيمة الأثواب متساوية يكون ثلاثة أثواب وتسعة دنانير، فلما أخذ سدس الأدنى كان ذلك سدس ثوب وأخذ ثلث الأوسط وهو ثلث ثوب ودينار لأن الأوسط قدره ثوب وثلاثة دنانير، وأخذ تسع (أأ الأعلى وهو تسع ثوب وثلثاً دينار فجميع ما أخذ خمسة اتساع ثوب ونصف تسع ثوب ودينار، واضرب ذلك في عدد البنين يكون (أأ ثلاثة أثواب

⁽l) [نصف] ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(5) [}تسعة] من (أ).

^{(6) [}رثك] من (ج).

ر7) [رثائين] من (أ).

^{(8) [}ثلاثون] من (h).

[[ونصف تسع ثوب [ودينار واحد وثلثي دينار، واضرب ذلك في عدد البنين] (أ) وثمانية دنانير وثلث وذلك يعدل ثلاثة أثواب]] (2) وتسعة دنانير، فقابل بذلك فخرج قيمة الأدنى الني عشر والأوسط خمسة عشرة والأعلى (3) ثمانية عشر فجميع التركة خمسة وأربعون دينار.

وإن شئت أخذت خمس ثلاثة أثواب والتسعة دنانير وذلك ثلاثة أخماس ثوب ودينار وأربعة أخماس ثوب ونصف ودينار وأربعة أخماس ثوب ونصف تسع ثوب أو ثلثا دينار (أ) والله أعلم.

فصل آخر: ثلاثة بنين والتركة ثوب وعبد وخاتم أخذ احدهم بحقه سدس الثوب وربع الخاتم ونصف العبد، اجعل قيمة الثوب اثني عشر [رقيمة الخاتم اثنا عشر]⁽⁸⁾ فقيمتها أربعة وعشرون، وقد أخذ سدس الثوب وهو سهمان وربع الخاتم وهو ثلاثة والذي كان نصيبه ثمانية أسهم لأن له ثلث كل واحد وإنما أخذ منها⁽⁹⁾ خمسة أسهم [بقي له ثلاثة أسهم] من أربعة وعشرين وذلك الثمن منها وكان له ثلث العبد فلما أخذ نصفه كان معه زيادة سدس العبد بإزاء ما بقي له من الخاتم والثوب وذلك ثلائة أسهم وهو الثمن من قيمتها.

فإذا كانت قيمة ثمن الخانم والثوب مثل قيمة سدس العبد والعبد الكامل يعدل ثلاثة أرباع الخاتم والثواب، [فاجعل قيمة العبد مثل ثلاثة أرباع قيمة الخاتم والثوب](10) وذلك ثمانية عشر سهمًا وجميع التركة اثنان وأربعون سهمًا الكل ابن

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}والأرفع] من (ب، ج).

^{(4) [}ثوب] ساقط من (أ).

^{(5) [}وأربعة أخماس ديتار] من (ب).

^{(6) [}توب] ساقط من (أ).

^{(7) [}دينار] سائط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعفونتين ساقط من (أ، ب).

^{(9) [}منهما] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(11) [}سهما] ساقط من (أ).

: !

أربعة عشر سهمًا وقد أخذ^{را)} احدهم سدس الثوب وذلك [مبهمان وربع الخاتم وذلك ثلاثة أسهم ونصف العبد وذلك](2) تسعة أسهم، فجميع ما أخذ أربعة عشر سهمًا وهو نصيبه ولو جعلت قيمة كل واحد منهما أكثر من اثني عشر أو اقل جاز بعد أن تجعل قيمة العبد مثل ثلاثة أرباع قيمتهما فاجعل في مثل هذه المسائل قيمة نوعين من الثلاثة الأنواع متساويين.

فصل: فإن قيل: امرأة وابن أخذت المرأة بإرثها ودينها على الميت ثلث المال كم جميع التركة؟ فالمسألة من ثمانية انقص سهم المرأة منها بقي سبعة أسهم فهي⁽³⁾ حصة الابن وهو ثلثا⁽⁴⁾ التركة فزد عليها مثل⁽⁵⁾ نصفها ليكمل المال فيصير عشرة ونصفا⁽⁶⁾، فهذا جميع التركة أخذت المرأة ثلث ذلك وهو ثلائة ونصف منها درهم بميراثها ودرهمان ونصف بدينها.

فإن أخذت بميراثها ودينها ربع المال فانقص سهم المرأة من المسألة بقي سبعة أسهم وهو ثلاثة أرباع التركة فزد عليها مثل ثلثها ليكمل المال فيصبر تسعة دراهم وثلث [أ/ 644] وهو جميع التركة أخذت المرأة ربعها وهو درهمان ودانقان درهم بميراثها ودرهم ودانقان بدينها.

فإن أخذت خمس المال فزد [على السبعة مثل ربعها، فإن أخذت السدس فزد](7) عليها مثل خمسها، وإن أخذت السبع فزد عليها الله مثل سدسها، فما اجتمع فهو التركة درهم بميراثها، وما بقي بدينها.

⁽l) [أخذ] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ).

^{(3) [}ني] من (أ)،

^{(4) [}ثلث] من (أ).

ر5) [مثال] من (f).

^{(6) [}رئصفها] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(8) [}عليهما] من (أ).

فإن أخذت ثلث المال ودرهمًا فانقص سهم المرأة من المسألة بقي سبعة الله الا المال إلا درهمًا، لأن المرأة أخذت من المال ثلثه ودرهمًا فيبقى من المال ثلثاه إلا درهم، فزد على السبعة درهمًا يكون ثمانية فهذا ثلثا المال، فزد على السبعة درهمًا يكون ثمانية فهذا ثلثا المال، فزد على السبعة درهمًا وخدت المرأة ثلثها ودرهما وهو خمسة دراهم درهم بالميراث وأربعة بالدين.

فإن أخذت ثلث المال⁽⁵⁾ إلا درهمًا فانقص سهمان من المسألة بقي سبعة وهو ثلثًا المال ودرهم فانقص منه واحدا بقي سنة وهو ثلثًا المال فالمال إذًا تسعة.

قإن أخذت ثلث المال إلا عشرة دراهم فاجعل المسألة من عدد يكون سهام المرأة منها (4) وزيادة عشرة دراهم اقل من ثلث المسألة حتى يصح الاستثناء، وليس يمكن في هذه المسألة أن يكون أقل من ستة وخمسين للمرأة منها ثلث المال الثمن (5) سبعة بقي تسعة وأربعون فهذا هو ثلثا المال [وعشرة دراهم فانقص منه عشرة يبقى تسعة وثلاثون وهو ثلثا المال] (6) فالمال إذًا ثمانية وخمسون ونصف أخذت المرأة ثلثها إلا عشرة دراهم وذلك تسعة دراهم ونصف سبعة بميراثها ودرهما (7) ونصف بدينها،

فصل: فإن أخذت بميراثها ودينها ثلث المال ومثل ثلث الدين، فالمسألة من ثمانية أسهم، فاجعل الدين شيئًا وزده عليه يكون ثمانية أسهم وشيئًا فهذا تركة الميت ثم انقص منه الدين وسهم المرأة بقي سبعة أسهم فهذا حصة الابن وهو ثلث المال إلا ثلث الدين، لأن المرأة لما أخذت ثلث المال ومثل ثلث الدين بقي ثلثا المال إلا مثل (8)

⁽l) [سيعة] ساقطة من (h).

^{(2) [}فزد] سافط من (أ).

^{(3) [}المال] ساقط من (أ).

⁽أ) [منها] ساقطة من (أ).

^{(5) [}اللمن] ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

^{(7) [}ودرهمان] من (ب، ج).

^{(8) [}مثل] ساقطة من (ب).

ثلث (أ) الدين، فزد على السبعة ثلث (2) الدين يكون سبعة أسهم وثلث شيء فهذا ثلثا (3) المال، فزد عليها مثل نصفهما لتكمل المال فيكون عشرة أسهم ونصف نصف شيء وهو جميع المال، فهذا إذًا يعدل ثمانية دراهم وشيئًا لأنا كنا جعلنا جميع التركة ثمانية دراهم وشيئًا لأنا كنا جعلنا جميع التركة ثمانية دراهم وشيئًا، فانقص الثمانية بمثلها من العشرة ونصف، فانقص نصف الشيء الذي أمع عشرة دراهم ونصف بمثلها من الشيء الذي أ(4) مع الثمانية بقي نصف شيء يعدل درهمين ونصفًا (6).

فالشيء الكامل يعدل خمسة دراهم وهو دين الميت (6) والمسألة من ثمانية، فزد عليها الدين يكون ثلاثة (7) عشر (8) وهو مال الميت، فأخذت المرأة منها ستة دراهم خمسة بدينها ودرهما بإرثها فصار معها ثلث المال ومثل ثلث الدين.

[فإن أخذت ثلث المال إلا ثلث الدين] (9) قالمسألة من ثمانية واجعل الدين شيئًا وزد عليه يكون ثمانية دراهم وشيئًا فهذا تركه الميت، ثم انقص منها الدين وسهم المرأة بقي سبعة دراهم وهو ثلثا المال ومثل ثلثي الدين، لأن المرأة لما أخذت من المال ثلثه إلا مثل ثلث الدين بقي ثلثا المال وثلثا الدين، فانقص منه ثلث الدين بقي سبعة دراهم إلا ثلث شيء وهو ثلثا المال (10) فالمال إذا عشرة دراهم ونصف إلا نصف شيء وهو يعدل ثمانية دراهم وشيئًا (11) فقابل بذلك يخرج الشيء درهم وثلثا درهم وهو الدين، فزده على الثمانية تكون تسعة دراهم وثلثين وهو جميع التركة أخذت

^{(1) [}ثلث] ساقط من (أ).

^{(2) [}ثلث] ساقط من (أ).

^{(3) [}ثلث] من (h).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}رنصف] من (أ).

^{(6) [}الميت] ساقط من (أ).

^{(7) [}ثلثه] من (ب).

^{(8) [}عشرة] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(10) [}المال] ساقط من (ب).

^{(11) [}وشيئا] ساقط من (أ).

. المرأة درهمًا وثلثي درهم بدينها ودرهمًا بميراثها فحصل معها ثلث المال إلا مثل ثلث الدين.

مسألة: زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات أخذت الأم بإرثها ودينها ربع المال ومثل ثلث دينها، وأخذت الأخت من الأم بإرثها ودينها [ثلث المال ومثل ربع دينها] (1)، فالمسألة من تسعة فاجعل دين الأم دينارًا، أو دين الأخت شيئًا ودرهمًا على أنصباء الورثة يكون تسعة أنصباء ودينارًا وشيئًا، فهذا تركة الميت.

وقد أخذت الأم بميرائها وبدينها دينارًا وذلك ربع التركة وثلثا⁽²⁾ دينها، فانقص منها ثلث الدين بقي نصيبها⁽³⁾ ثلثا دينار وذلك ربع التركة، قاضربه في أربعة أنصباء ودينار وثلثين يعدل تسعة أنصباء ودينارًا وشيئًا، فانقص الدينار من الأنصباء التسعة بمثلها من الدينار أو ثلثين، وانقص الأنصباء الأربعة بمثلها من التسعة بقي خمسة أنصباء وشيء يعدل دينار] وثلثي دينار، فالدينار منها يعدل ثلاثة أنصباء وثلاثة أخماس شيء فهذا قيمة الدينار، فأسقط أسهم الدينار من المسألة ثم أف عده إلى التركة وهي تسعة أنصباء وشيء ودينار، وقد خرج لنا قيمة الدينار وثلاثة أنصباء وثلاثة أخماس شيء، فاجعل مكان الدينار قيمته فتصير التركة اثني عشر نصيبًا وشيئًا وثلاثة أخماس شيء،

ثم ارجع إلى الأخت من الأم فأعطها بدينها الشيء ويميراثها نصيبًا فيكون معها نصيب وشيء وهو ثلث التركة ومثل ربع دينها، فانقص منها ربع دينها بقي نصيب وثلاثة أرباع شيء فذلك ثلث التركة، فاضربه في ثلاثة (8) يكون ثلاثة أنصباء وشيئين وربع شيء فهذا يعدل اثني عشر نصيبا وشيئًا وثلاثة أخماس شيء، وانقص الأنصباء

ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

^{(2) [}ثلث] من (أ).

^{(3) [}نصيب] من (أ: ج).

^{(4) [}الدينار] ساقط من (أ).

 ⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(6) [}لي] من (ج).

^{(7) [}ثلث] ساتط من (ب).

^{(8) [}ثلاثة] ساقطة من (أ).

الثلاثة (لشيء مع الشيئين وربعها بمثلها من اثني عشر نصيبًا، فانقص شيئًا والثلاثة أخماس الشيء بمثلها من الشيئين وربع بقي (أ) تسعة أنصباء يعدل ثلاثة عشر جزءًا من عشرين [جزءًا من شيء فابسط الأنصباء أجزاء عشرين](2) يكون مائة وثمانية جزءًا، فأجعل ذلك أجزاء الشيء واجعل النصيب ما كان معك(6) من أجزاء الشيء [وذلك ثلاثة عشر](4).

وقد نبين لنا أن الدينار قيمته ثلاثة أنصباء، وثلاثة أخماس شيء، [وثلاثة أنصباء تسعة وثلاثون جزءًا، وثلاثة أخماس شيء]⁽⁵⁾ مائة وثمانية، فجميع قيمة الدينار مائة وسبعة وأربعون سهمًا، وقد [أ/ 645] كانت التركة تسعة أنصباء ودينازًا وشيئًا، فاجعل كل⁽⁶⁾ نصيب ثلاثة عشر جزءًا يكون مائة وسبعة عشر وزد عليها الدينار وهر مائة وسبعة وأربعون، وزد عليها الشيء وهو مائة وثمانون جزءًا فيجتمع أربعمائة وأربعة وأربعون سهمًا، وذلك تركة الميت للأم من ذلك نصيب ميراثها، وذلك ثلاثة عشر ودينار بدينها، وذلك مائة وسبعة وأربعون، فجميع ما أخذت مائة وستين وهو ربع المال، ومثل ثلث دينها.

وأخذت الأخت من الأم نصيبًا وهو ثلاثة عشر وشيئًا بدينها، وذلك مائة وثمانون فجميع ما أخذت مائة وثلاثة (ألله وتسعين وهو ثلث المال، ومثل ربع دينها بقي من المال إحدى وتسعين سهمًا وهو (8) مبعة أنصباء للزوج ثلاثة أنصباء وذلك تسعة وثلاثون. وكذلك (9) الأخت (10) من الأب والأم وللأخت من الأب نصيب رذلك ثلاثة عشر

^{(1) [}ني] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽أ) العك المعلق من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}كل] ساقط من (أ).

ر⁷) [ثلثا] من (أ).

^{(8) [}هو] ساقط من (ب، ج).

^{(9) [}رذاك] من (ب).

^{(10) [}للأخت] من (ب).

سهمًا وهذه المقابلات بعملها من نظر في أوائل حساب الجبر والمقابلة ومن لم يعرف ذلك فليقتصر على الطريقة الأولى كتاب النوادر من تأليف الشيخ الإمام أبي نصر سعد ابن أبي القاسم القطان الغزنوي⁽¹⁾ رحمه الله والله أعلم.

باب المسائل في المواريث

مسألة: حكى أن امرأة جاءت إلى أبي حنيفة وللنه وقالت: إن أخي مات وترك ستمائة دينار فقسموا تركته وأعطوني منها دينارًا واحدًا؛ قال أبو حنيفة وللنه: ومن قسم؟ قالت: تلميذك داود الطائي (2) رحمه الله، فقال أبو حنيفة وللنه: ذلك حقك؛ أليس ترك أخوك ابتين وأمًا وزوجته وائني عشر أخًا وأختًا؟ فقالت: بلى؛ قال (3)؛ للبنتين الثلثان أربعمائة دينار، وللأم السدس مائة دينار، وللمرأة الثمن وهو خمسة وسبعون دينارًا، وبقي خمسة وعشرون دينارًا بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لكل أخ ديناران وللأخت دينارٌ واحدً (4).

مسألة: ولو سأل^{رة،} عن رجل مات وترك ثلاث بنات فررثت إحداهن ثلثي المال والأخرى ثلث المال والثالثة لم ترث شيئًا؟

 ⁽¹⁾ الغزنوي أبو نصر سعد بن عبد الله بن أبي القاسم الغزنوي الحنفي، له كتاب الغرائب والغوامض،
 ولم أعثر على سنة رفاته رحمه الله تعالى. ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1،
 ص247؛ والباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص385.

⁽²⁾ هو: دارد بن نُصير، أبو سليمان الطائي، الكوفي الإمام، العالم، العامل، العابد، الزاهد، أحد أصحاب الإمام أو حنيفة، وعين أعيان أثمة الأنام، وكان دارد ممن شغل نفسه بالعلم، ودرس الفقه وغيره من العلوم، ثم اختار بعد ذلك العزلة والانفراد والخلوة، ولزم العبادة، واجتهد فيها إلى آخر عمره، وقدم بغداد في أيام المهدي، ثم عاد إلى الكوفة، وبها كانت وفاته، مات مئة الحقيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر مابق، ج8، ص347.

^{(3) [}قال] ساتط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص129 وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص376.

^{(5) [}سألت] من (ب، ج).

الجواب: هذا رجل مملوك لإنسان ولهذا العبد ثلاث بنات فاشترته إحداهن فعتق عليها واكتسب مالاً، ثم مات وترك ثلاث بنات إحداهن مملوكة واثنتان (أ) حرتان إحداهن مملوكة واثنتان فهو ثلث إحداهن (2) قد اشترته فلهما ثلثا المال لكل واحدة منهما ثلث، والباقي فهو ثلث المال (أ) للمعتقة بالتعصب فصار لها ثلثا المال، وللأخرى ثلث المال، ولا شيء للمملوكة وكذلك إذا كانت كافرة أو قاتلة أباها (5).

مسألة: لو سألت عن امرأة جاءت إلى قوم يقسمون الميراث؛ فقالت: لا تعجلوا بقسمة الميراث⁽⁶⁾ فإني حبلى فإن ولدت غلامًا فلا يرث هو ولا أنا، وإن ولدت جارية ورثت أنا وهي، الجواب: هذا الميت كان تزوج بأمة إنسان وحملت منه؛ فقال لها مولاها إن كان في بطنك جارية فأنت حرة؛ ثم مات الزوج فإن ولدت جارية تبين انه مات عن امرأة وهي حرة [والابنة حرة] (7) ورثتا جميعا، وإن ولدت غلامًا فهي وما في بطنها مملوكان لا يرث واحد منهما (8).

مسألة: ولو سأل عن رجل مات وترك دنانير وورثة، فإن كان الوارث ابنا^{ر9} كان له ألفا دينار، ولو كان مكان الابن ابن عم كان له عشرة آلاف دينار؟

الجواب: هذا إذا كان المال ثلاثين ألف دينار فإن كان له ابن وثمانية وعشرون بنتًا كان للابن ألفا دينار، ولو كان مكان الابن ابنً (10) عم كان للبنات الثلثان والباقي لابن

 ⁽ابنتان) من (ب، ج).

^{(2) [}احديهما] من (أ).

^{(3) [}المال] ساقط من (أ، ج).

^{(4) [}أباء] من (h ب).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص575؛ ونظام الدين، الفناوي الهندية، مصدر سابق، ج6، ص474.

^{(6) [}الميراث] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص65؛ والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص130.

^{(&}lt;sup>6</sup>) [ابنها] من (أ).

^{(10) [}ابن] ساقط من (أ).

. العم وهو عشرة آلاف⁽¹⁾.

مسألة: ولو سئلت عن امرأة ورثت عن زرجها نصف المال سواء، كيف يكون هذا؟

الجراب: هذا²⁾ إنما يكون إذا مات الرجل وترك ابنًا وابنة وعبدًا فأعتقاءا ثم تزوج المعتق⁽³⁾ الابنة ومات؛ فللمرأة الربع بالزوجية، والباقي بين الابن والبنت أثلاثًا لحق الولاء ثلثه للمرأة وثلثاء للابن وذلك كله يجمع وقد أصابها نصف المال سواء.

مسألة: ولو سئلت عن امرأة جاءت إلى قوم يقسمون الميراث فقالت: لا تعجلوا فإن [...] (أ) الد ذكرًا فلا ميراث له وإن ألِد أنثى فلها نصف التركة؟

الجواب: هذه امرأة مانت وتركت زرجًا وأمًا وأختين لأم، والتي جاءت امرأة أبيها فإن كان في بطنها ولد ذكر فهو أخ الميت لأبيه! فيكون [للزوج النصف وللأم السدس وللأختين السدسان ولم يبق للأخ شيء، وإن كانت أنثى كانت أخت الميت لأبيه فيكون] (5) لها النصف فيقول الفريضة إلى تسعة (6).

مسألة: ولو سئلت عن امرأة ماتت وتركت ابني عم فورث أحدهما ربع⁽⁷⁾ المال والآخر ثلاثة أرباعه؟

الجراب: هذا إذا كان أحد ابني عمها زوجها فيكون للزوج النصف والباقي بيتهما بالتعصب فيجعل (8) للزوج ربع آخر فيكون له ثلاثة أرباع المال وللآخر ربعه (9).

⁽أ) ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص576.

^{(2) [}عذا] سانط من (أ).

^{(3) [}العبد] من (ب).

^{(4) [}كان] من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص64؛ ونظام الدين، الفتاوى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص475.

^{(7) [}ثلث] من (ب).

^{(8) [}نبحصل] من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص179.

مسألة: ولو سئلت عن رجل مات وترك اخوين لأب احدهما لأم، واختين لأم أحدهما لأب كيف يقسم المال بينهم؟

الجراب: هذا رجل مات وترك أخًا وأختًا لأب، وأم، وأخًا لأب، وأخا الم، وأختا لأم، فيقسم الممال بينهم للأخت من الأم السدس والباقي بين الأخ والأخت للأب والأم ولا شيء للأخ من الأب⁽¹⁾.

مسألة: ولو سئل عن رجل جاء إلى قوم يقسمون الميراث فقال لا تعجلوا بقسمة الميراث فإن لي امرأة غائبة، فإن كانت حية ورثت أنا²⁾ ولم ترث هي، وإن كانت ميتة لم ترث هي ولا أنا كيف يكون هذا؟

الجواب: هذه امرأة ماتت وتركت زوجًا، وأمَّا، وأختًا ⁽³⁾، وجدًا، [وأختًا لأم] (4)، وأختًا لأم] وأخًا لأب وهو زوج الأخت من الأم فصار للزوج النصف فإن كانت الأخت حية فصار للأم السدس وما بقي كان بين الجد والأخ نصفين، فإن (5) كانت مينة فصار للأم الثلث (6) وما بقي سدس المال فهو للجد وسقط الأخ من الأب (7).

مسألة: فإن قال: لا تعجلوا فإن كانت [...] (8) [امرأتي حية ورثت] (9) هي ولا أرث أنا، وإن كانت ميتة ورثت أنا؛

⁽أ) ينظر: ابن نجيم: البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص576.

^{(2) [}انا] ساقطة من (ب).

^{(3) [}راختا] ساقطة من (أ، ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}فإن] سافطة من (ج).

^{(6) [}السدس] من (ب).

⁽⁷⁾ قال السرخسي: (إن كانت امرأتي حية ورثت ولم ترث، وإن كانت ميتة لم أرث أنا ولا هي قهذ، امرأة مانت وتركت جدها أبا أبيها وزوجها وأمها وأخا لها لأمها، وهو متزوج أختها لأمها فصار للزوج النصف فإن كانت الأخت من الأم حية كان للأم السدس والثلث الباقي بين الجد والأخ نصفين بالمقاسمة فيرث في هذه الحالة، وإن كانت الأخت من الأم ميتة كان للزرج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وسقط الأخ فلا يرث في هذه الحالة شيئا؛ لأنه لا ينقص الجد عن السدس). ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر صابق، ج30، ص63.

^{(8) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

⁽⁹⁾ ورد ملصق على هذه العبارة من (أ).

الجواب: هذه امرأة ماتت⁽¹⁾ وتركت [أثمًا، واختين لأب]⁽²⁾ وأم، واختًا لأم، وأخًا لأب وهو زوج الأخت من الأم؛ صار⁽³⁾ للأختين الثلثان، [أ/ 646] وللأم السدس، وإن كانت الأخت من الأم حية كان لها السدس [...]⁽⁴⁾ الباقي،⁽⁵⁾، وإن كانت [مبتة صار]⁽⁶⁾ السدس للأخ من الأب وهو الذي جاء إليهم⁽⁷⁾.

مسألة: ولو أن امرأة جاءت وقالت: لا تعجلوا [فإني حبلى ا فإن] (8 ولدت غلامًا حبًا وجارية ميتة ورثت (9 أنا والغلام، ولو كانت الجارية حية والغلام [ميت لم يرث] (10) واحد منا؛ فكيف يكون؟

الجواب (11): هذا زوج ابنة أبيه (12) من ابن ابن له آخرا ثم مات ابن الابن وامرأته [حبلي منه] (13) ثم مات الرجل وترك بنتين لصلبه (14) سوى ابنة الابن التي جاءت إليهما فإن (15) ولدت غلامًا (16) حيًا (17) وجارية ميتة كان......

^{(1) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

⁽²⁾ ورد ملصق على هذه العبارة من (أ).

رنى [مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

^{(4) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

^{(5) (}رلا يغي لزرجها شيء لأنه زرجها رلانه عصبة فإنه أخ لأب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

ر7) ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص130، ونظام الدين، الفتاوى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص130، ونظام الدين، الفتاوى الهندية، مصدر

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(9) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(11) [}الجواب] ساقط من (أ).

^{(12) [}أبيه] ساقط من (أ)،

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواه اللوحة من الرسط من (أ).

^{(14) [}صليه] من (ب).

^{(15) [}نإن] ساقطة من (أ).

^{(16) [}مسألة] من (أ)، والأولى سقطها.

⁽¹⁷⁾ ما بين المعقوقتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

لابنتي (1) الميت الثلثان وما بقي بين (2) بنت الابن وبين (3) الغلام للذكر مثل [حظ الأنثيين] (4) ، فإن كان (5) الغلام ميتا والجارية حية لم يرث واحد منهما فصار الباقي للعصبة، وكذلك لو قالت: [إن ولدت جارية] (6) لم يرث واحد منا فهي المسألة الأولى (7).

مسألة: فإن قالت: لا تعجلوا فإن ولدت غلامًا وجارية، [أو جاريتين] (8) لم يرثوا، وإن ولدت ثلاث جوار، أو غلامًا وجارية ورثوا.

الجواب: إن التي جاءت إليهم [هي امرأة أب] (9) الميت وهي منه حبلي وقد ترك الميت أمّا، وأختًا لأب وأم، وجدًا؛ فإن ولدت (10) غلامًا، [أو جارية، أو جاريتين] (11) لم يرث واحد منهم؛ لأن الأخت من الأب والأم تقاسمهم؛ [ثم تأخذ] (12) جميع ما في أيديهم، فإن [ولدت ثلاث جوار] (13)، أو غلامًا وجاريتين ورثوا ما بقي [في أيديهم بعد] (14) ما تستكمل الأخت من الأب والأم نصفها، [وكذلك لو قالت: إن] (15) ولدت

^{(1) [}لابنة] من (ج).

^{(2) [}لبنت] من (ب).

^{(3) [}وبني] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة النطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(5) [}كان] ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين غير ظاهرة النطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص65.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(10) [}مسألة] من (أ)، والأولى سقطها.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(12) [}مسالة] من (أ)، والأولى سقطها.

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(14) [}مسألة] من (أ)، والأولى سقطها.

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

غلامًا [...](1) لم يرث، وإن ولدت جارية لم(2) ترث، وإن ولدتهما جميعًا ورثا، وهي [المسألة الأولى](4)(3).

مسألة: وإن سئلت عن رجل جاء إلى مريض فسأله عمن يرثه؛ فقال: يرثني ابنتاك [...] (5)، وجدتاك [وامرأناك، وعمتاك] (6)، وخالتاك، وأختاك (7) بلا ولاء، فنظرنا فكان الأمر كذلك.

الجواب: اعلم أن ابنتي الرجل هما أختا المريض، وذلك [جارية بين⁽⁸⁾ هذا]⁽⁹⁾ الرجل وبين أبي⁽¹⁰⁾ المريض [...]⁽¹¹⁾ فجاءت بابنتين فادعيا هما ثبت⁽¹²⁾ نسهما منهما جميعًا فهما [ابنتا الرجل وأختا]⁽¹³⁾ المريض [...]⁽¹⁴⁾ لأبيه وأختا الرجل لأمه له⁽¹⁵⁾، وهما أختا المريض، لأن أب⁽¹⁶⁾ المريض كان تزوج [بأم الرجل الذي جاء إليه]⁽¹⁷⁾ فجاءت بابنتين فهما أختا المريض لأب وأختا الرجل لأمه⁽¹⁸⁾ وجدتا الرجل أم أمه،

^{(1) [}سألة] من (أ).

^{(2) [}لم] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: نظام الدين، الفتاري الهندية، مصدر سابق، ج6، ص476.

^{(5) [}مسألة] من (h).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين غير ظاهرة النطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(7) [}راختاك] ساقطة من (أ).

^{(8) [}من] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(10) [}أب] سائط من (h).

^{(11) [}مسالة] من (h).

^{(12) [}ثبت] ساقط من (ب).

⁽¹³⁾ ما بين المعقرقتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(14) [}مسألة] من (h).

^{(15) [4]} سائطة من (ب، ج).

^{(16) [}أب] ساقط من (ب).

⁽¹⁷⁾ ما بين المعفرفتين غبر ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(18) [}مسألة] من (أ).

[وأم أبيه وهما امرأتا] (1) المريض لأنه (2) قد تزوجها فجاءت [كل واحدة] (5) منهما بنات بابنتين، وابنتي أم أم الرجل خالتاه، [وابنتي أم أبيه عمتاه] (4)، وهن جميعًا بنات المريض، وامرأتا الرجل إحداهما أم المريض والأخرى أخته لأبيه، [وذلك رجل مات وترك] (5) أمّا وأربع بنات وخمس أخوات لأب وامرأتين فتصح المسألة من مائتين وأربعين سهمًا (6).

[مسألة: ولو سئلت] (7) عن رجل مات وترك عمّا وخالاً؛ يرثه الخال دون العم؛ كيف ذلك؟ الجواب: هما أخوان لأب تزوج [أحدهما جدة أخيه] (8) أم أمه فولدت له ابنا (9) فإن هذا المولود يكون (10) ابن أخ الآخر وخاله، لأنه أخ أمه وهو أحق بالمال [من العم] (11)(12).

ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(2) [}لأم] من (ج).

^{(3) [}مسألة] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة النطواء اللوحة من الوصط من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁶⁾ صورته: (دخل صحيح على مريض فقال: أوص لي فقال: كيف وإنما يرثني أنت وأخواك وأبواك وعماك، فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه، وأخواد أخوا المريض لأمه، وأبواه عما العريض، وأمه وعماه عما المريض، فالحاصل ثلاثة إخوة لأم وأم وثلاثة أعمام، ولو قال: يرثني أبواك وعماك، فالصحيح ابن أخي المريض لأمه وابن أخته لأمه وله أخوان آخران لأمه، ولو قال: برثني جدناك وأختاك وزوجتاك وبتناك، فجدنا الصحيح زوجتا المريض وأختاه من قبل الأب أخنا المريض من قبل الأب، وزوجتا المصيح إحداهما أم المريض والأخرى اخته من الأب وبننا الصحيح أختا المريض من الأم ولدتهما له أم المريض، فالحاصل زوجتان وثلاث أخوات لأب وأختان لأم وأم). ينظر: نظام المدين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص476 والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص132.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(9) [}ابنان] من (أ).

^{(10) [}يكون] ساقط من (أ، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أل.

⁽¹²⁾ ينظر: الموصلي: الأختيار، مصدر سابق، ج5، ص130.

مسألة: ولو سئلت عن اخوين ورثا عن ميت؛ فورث أحدهما ثلثي المال، وورث الآخر ثلثه، كيف ذلك(1)؟

الجواب: هذه امرأة لها ابنا عم؛ أحدهما أخوها لأمها، والآخر زوجها، فصار لزوجها من ميراثها النصف، ولأخيها لأمها السدس، وبقي ثلث المال فهو بينهما نصفان فجميع ما حصل للزوج من ميراثها الثلثان وللآخر الثلث،2.

مسألة: لو سئل عن رجل وابنته ورثا مالاً بالسوية كيف ذلك؟

الجراب: هذه امرأة تزوجها ابن عم لها فولدت له ابنةً؛ ثم ماتت المرأة فصار لابنتها من ميراثها النصف، والنصف⁽³⁾ الباقي لزوجها وهو ابن عمها⁽⁴⁾.

مسألة: سئل عن رجل رأمه ورثا مالاً بالسوية؟

الجواب: هذا رجل زوج ابنته من ابن أخبه قولدت له ابنا ثم مات الرجل فصار لابنته النصف وما بقي⁵⁾ فلابن ابنته لأنه ابن أبن أخيه⁶⁾.

مسألة ولو سئلت عن امرأة وجدتها أم الأم ورثتا مالاً بالسوية؟

الجواب: هذا رجل زوج ابنة أخته لأبيه وأمه من ابن ابنه فولدت لهما ابنتًا ومات الزوج ثم مات⁽⁷⁾ الجد وترك بنت ابن ابنه وأخته وهي جدتها أم أمه فصار لابنته ابن ابنه النصف وما بقى فللأخت⁽⁸⁾.

^{(1) [}ذلك] سائط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: نظام الدين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص475.

^{(3) [}رالنصف] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج30، ص62؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص576.

^{(5) [}يقي] سائط من (أ).

⁽⁶⁾ صورته: (رجل له بنت فزوج بنه ابن أخيه فولدت له ابنا قمات ابن الأخ، ومات الرجل بعد ذلك وترك بنا وابن ابن أخ فللبنت النصف وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن أبن الأخ نصف المال وللأم نصف المال، والابن هو عصبة). ينظر: نظام الدين، الفتاري الهندية، مصدر سابق، ج6، ص67، والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص62.

^{(7) [}مات] ساقط من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ينظر: إبن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص577.

مسألة: ولو سئل عن رجل مات فورث منه سبعة عشر امرأة متساويات لا يفضل إحداهن على الأخرى كيف ذلك؟

الجواب: هذا رجل ترك ثماني أخوات لأب وأم، وأربع أخوات لأم، وجدتين، وثلاث نسوة؛ فيقسم ماله على سبعة عشر سهمًا ثمانية أسهم منها للأخوات من الأب والأم، وألاثة أسهم للنسوة، وسهمان للجدتين (1).

المسألة: وسئل عن رجل مات وترك ابني عم أحدهما أخوه (2) الأمه، وترك اخوين أحدهما ابن عمه كيف يقسم المال بينهم؟

الجواب: هذا رجل ترك ثلاث إخوة لأم ائنان منهم ابنا عمه، وترك ثلاث بني عم ائنان منهم أخران لأمه، والله الموفق بالإتمام⁶⁰.

[خاتمة النساخ]

تمت هذه النسخة الميمونة المباركة فتاوى مضمرات في علم الفقه من شهر ذي القعدة في يوم [اربع وقت يكباس في التاريخ بيست جهارم] (4) شهر ذي القعدة لسنة 1130، [وشروع كوده بودم در كردش شاه بهادر باد شاه وتمام شد درباه شاهي فرخ سير منة 1130هجري] (5).

(كاتب فقير حقير أضعف عباد الله محمد ولد شيخ كمال الله). [أ/ 647] [درصلوة مسعودي آورده ميت كه در مسجد بر بوريا مصلي افكندن كراميت بود] لقوله عليه

⁽¹⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص575.

^{(2) [}أخوء] ساقط من (أ).

⁽³⁾ صورته: (ولو ترك ثلاثة بني عم أحدهم أخ لأم وثلاثة إخوة لأم أحدهم ابن عم وصورته فيما ذكرنا فعلى قول على وزيد - عبين - للإخوة للأم الثلث بينهم بالسوية والباقي بين بني الأعمام أثلاثا بالسرية فتكون القسمة من تسعة وعلى قول ابن مسعود - هيئ - الثلث للأخوين للأم اللذين لبسا بابن عم بينهما نصفان والباقي كله لابن العم الذي هو أخ لأم ولا شيء للآخرين). ينظر: السرخسى، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص178.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي في الرابع والعشرين).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي وكنت قد شرعت فيه في زمن الملك بهادر وتمت في زمن الملك فرخ مير سنة 1130 هجري).

. الصلاة والسلام الصلاة علي يليه الأرض أفضل وهم [ازني نست كه مشايخ ما وراء لنهر بر بوريا مسجد مصلى افكندن كدا معيت داشت اند وكفته اندكه اين طريقه ومبتدعانست ونشا يد كردن ترغيب الصلاة] (1) [648] [انتهى كتاب جامع المضمرات والمشكلات بحمد الله تعالى وكان الفراغ من كتابته نهار السبت ثالث عشر من ربيع الأول من شهور سنة خمس وستين ومائة وألف على يد الحقير حسين اين الحاج عمر ابن جوبان الحلي الحنفي غفر له سنة 1165] (2) [والمسير للاختام وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب نهار الاثنين الثامن من شهر ذي القعدة الحرام سنة أربع وتسعين ومائة وألف والحمد الله وحده] (3).

⁽¹⁾ خاتمة النسخة (أ).

⁽²⁾ خائمة النسخة (ب).

⁽³⁾ خاتمة النسخة (ج).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

بعد تفضل الله علي في إنمام تحقيق هذا القسم من مخطوطة جامع المضمرات والمشكلات في شرح مختصر القدوري في الفقه الحنفي تبين لي ما يلي:

- كثرة المصادر التي اعتمدها المؤلف في النقل والتي قاربت أربعة وأربعين مصدرًا في هذا القسم.
- النقولات الكثيرة التي استند عليها المؤلف في تأليف هذا الجامع، وكثرة النصوص التي ينقلها بالنص من الكتب التي اعتمدها.
- كثرة الأخطاء في النقل من المصادر والتي ثبتت لي بعد الرجوع للمصادر الأصلية التي رجع إليها المؤلف.
 - 4. لم يكن له رأي خاص به في الكتاب فقد اعتمد على سابقه في هذا المجال.
 - 5. استخدامه للألفاظ الفارسية في بعض المسائل.
- 6.كثيرًا ما يذكر الآيات من خلال معرض كلامه بدون أقواس أو علامة تدل على الآية.
- ذكر في بعض الأحيان أحاديث للرسول عَنْ وتبين أنها قول لأحد الصحابة رضوان الله عليهم.
 - 8. كثيرًا ما يذكر الحديث الشريف بالمعنى،
- أكثر المذاهب التي يقارن بها مع مذهبه الحنفي هو المذهب الشافعي، ثم القليل مع المذهب المالكي.
- 10. اعتمد المؤلف تقسيمات الإمام القدوري في ترتيب كتب الفقه والمسائل لأنه شرح مختصر الإمام القدوري.

هذا وأسأل الله "عز وجل" أن أكون وفقت فيما قمت به من خدمة لهذا السفر العظيم، فما كان فيها من صراب فمن فضل الله تعالى الذي جعل العلم دليلاً للوصول إليه، وما كان فيها من هفوات فمن نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني توخيت الصواب، فهذا جهد المقل ونتاج المبتدئ.

وأسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع وأن ينفع به المسلمين، وأن يلهمنا رشدنا ويغفر لنا ذنوبنا إنه قريب مجيب.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر

- أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مستد الإمام أحمد بن حنبل،
 مؤسسة قرطبة، مصر.
- الأوشي، سراج الدين أبو محمد علي بن عثمان بن محمد التيمي (2011)، (لفتاوى السراجية (تحقيق: محمد عثمان البستوي)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 3. الإسبيجابي، أبو المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف المرغيناني الحنفي، زاد الفقهاء شرح مختصر القدوري في الفروع، مخطوط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 241484، عدد لوحاتها: 404، نامخها: أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، سنة 635هـ.
- 4. الأدنروي، أحمد بن محمد (1997)، طبقات المفسرين، (تحقيق: سليمان بن صالح الخزي)، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- 5. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني (1990)، وتاريخ اصبهان، (تحقيق: سيد كسروي حسن)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 6. ابن أمير الحاج، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ويقال له ابن المؤقت أبو
 عبد الله (1996)، التقرير والتحبير في علم الأصول، دار الفكر، بيروت.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (1405هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط4، دار الكتاب العربى، بيروت.
- 8. الإسفرايني، طاهر بن محمد أبو المظفر (1403هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، ط1، عالم الكتب، لبنان.
- 9. الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني (1994)، المدونة الكبرى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،
- 10. الأندريتي، عالم بن العلاء الدهلوي الهندي (ت786هـ) (1426هـ)، الفتاوى التاتارخانية، (تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، (تحقيق: مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، دار الدعوة، القاهرة.
- الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (1987)، جمهرة اللغة، (تحقيق: رمزي منير بعلبكي)، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.
- 13. الأصبهاني، أحمد بن علي بن منجويه أبو بكر (1407هـ)، رجال صحيح مسلم،(تحقيق: عبد الله الليئي)، ط1، دار المعرفة، بيروت.
- 14. الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (1993)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 15. الأزدي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد (1998)، والطبقات الصوفية، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 16. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي.
 - 17. الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف الرياض.
- 18. الأصبهاني، أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، (تحقيق: على مهنا وسمير جابر)، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.
- اللامشي، أبو الثناء محمود بن زيد الماتريدي (1995)، أصول اللامشي، (تحقيق: عبد المجيد تركي)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 - 20. أمير باد شاه، محمد أمين (ت972هـ)، تيسير التحرير، دار الفكر، بيروت.
- 21. الأشعري، على بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (تحقيق: هلموت ريتر)، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 22. الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنيكي المصري الشافعي، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتب الإسلامي.
- 23. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001)، تهذيب اللغة، (تحفيق: محمد عوض مرعب)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- . 24. أبر البركات النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، المنافع شرح الفقه النافع، ويسمى بالمستصفى أيضًا، مخطوط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 255874، عدد لوحاتها: 206، ناسخها: عبد الله بن إبراهيم ابن إسماعيل بن محمد، سنة النسخ: 726هـ
- 25. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، ايضاح المكنون، (تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي)، دار إحياء التراث العربي، يروت.
- 26. البابائي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (1951)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 27. البابرني، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرني، العناية شرح الهداية، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 28. البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي (1975)، الثقات، (تحقيق: السيد شرف الدين أحمد)، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 29. البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (1997)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، (تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 30. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد أبو منصور (1977)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- 31. البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي (1407هـ): قواعد الفقه، ط1، الصدف ببلشرز، كراتشي.
- 32. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (1987)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق: مصطفى ديب البغا)، ط3، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت.
- 33. البيهةي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر (1994)، سنن البيهقي الكبرى، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

- 34. البغا، اشترك في تأليف هذه السلسلة: مصطفى النِحِنْ، مصطفى البُغا، على الشربجي (1413هـ)، الغقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ط4؛ دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- 35. البزدوي، علي بن محمد البزدري، أصول البزدوي كنز الوصول إلى معرفة الأصول، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
- 36. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (1403هـ)، فتوح البلدان، (تحقيق: رضوان محمد رضوان)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 37. النبري، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التِلمساني (1983)، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، (تحقيق: محمد التونجي)، ط1، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض.
- 38. البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، دار الفكر، بيروت.
- 39. البراك، عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم (2008)، شرح العقيدة الطحاوية، ط2، دار التدمرية.
- 40. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد (1986)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، (تحقيق: أبو لبابة حسين)، ط1، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض.
- 41. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، دار المعرفة، سروت.
- 42. أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَو جِردي الخراساني المتوفى 458هـ (2003)، شعب الإيمان، (تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد)، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.
- 43. البجيرمي، سليمان بن عمر بن محمد، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

- 44. البرني، محمد عاشق إلهي البرني (1413هـ)، التسهيل الضروري لمسائل القدوري، مكتبة الشيخ، كراتشي.
- 45، أبن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، توحيد الألوهية كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي)، ط2، مكتبة أبن تيمية، السعودية.
- 46. التميمي، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان النجدي (1396هـ)، مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية، (تحقيق: محمود شكري الآلوسي)، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- 47. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر و آخرين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 48. التميمي، فخر الذين محمد بن عمر الرازي (2000)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط1، دار الكتب العلمية، يروت.
- 49. تقي الدين بن تيمية، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام (1997)، درء تعارض العقل والنقل، (تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 50. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (1965)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط1، دار المعارف، القاهرة.
- 51. الثعالبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (2002)، الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، (تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور)، ط1، دار إحياء التراث العربي، ببروت.
- 52. الجصاص، للإمام أبي بكر الرازي (1431هـ)، شرح مختصر الطحاوي، (تحقيق: زينب محمد حسن فلاته)، ط2، دار البشائر، بيروت، دراسة سائد بكداش، دار السراج المدينه المنورة.
- 53. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، موقع الجامعة على الإنترنت.

- 54. الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، دار الفكر، بيروت.
- 55. ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي الغرناطي المالكي، القوانين الفقهية، المكتبة الشاملة.
- 56. أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (1370هـ)، مختصر الطحاوي، (1370هـ) مختصر الطحاوي، (تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني)، ط1، لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد، الهند.
- 57. أبو جرادة، كمال الدين عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب، (تحقيق: سهيل زكار)، دار الفكر، ببروت.
- 58. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (1992)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 59. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (1986)، لسان الميزان، (تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند)، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.
- 60. الحسام الشهيد، عمر بن عبد العزيز (1414هـ)، شرح ادب القاضي، (تحقيق: الشيخ أبو الوفاء الأفغاني والشيخ أبو بكر محمد الهاشمي)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 61. الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (1411هـ)، معجم الأدباء أو إرشاد الأربب إلى معرفة الأديب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 62. الحكمي، حافظ بن أحمد حكمي (1410هـ)، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، (تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر)، ط1، دار ابن القيم، الدمام.
 - 63. ابن حيان، محمد بن خلف بن حيان، أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت.
- 64. الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري (1411هـ): المستدرك على الصحيحين، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- . 65. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (1414هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 66. الحموي، ياقوت بن عبد الله الحموي أبر عبد الله، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.
- 67. الحميري، لمحمد بن عبد المنعم الجميري (1980)، الروض المعطار في خبر الأقطار، (تحقيق: إحسان عباس)، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج.
- 68. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري أبو محمد، المحلى، (تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- 69. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري أبو محمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 70. الحطاب الزعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المالكي (2003)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، (تحقيق: زكريا عميرات)، طبعة خاصة، دار عالم الكنب.
- 71. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور الكردي المالكي، جامع الأمهات، المكتبة الشاملة.
- 72. أبو الحسن البيهقي، ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، الشهير بابن فندمه (المتوفى: 565هـ)، تتمة صوان الحكمة، المكتبة الشاملة.
- 73. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 74. الخراشي، محمد بن عبد الله المالكي أبو عبد الله، الخرشي على مختصر سيدي خليل، دار الفكر للطباعة، بيروت.
- 75. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنياء أبناء الزمان، (تحقيق: احسان عباس)، دار الثقافة، لبنان.

- 76. الخزاعي، على بن محمود بن سعود أبو الحسن (1405هـ)، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف، (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 77. الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، مفاتيح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 78. الخاصي: الإمام نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمي، الفتاوي الصغرى، مخطوط، جامعة الملك سعود، عدد لوحاتها: 246، تحت رقم: 1883.
- 79. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (1984)، مقدمة ابن خلدون، ط5، دار القلم، بيروت.
- 80. الدمشقي، حمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي (1413هـ)، الكاشف في معرفة من لـه روايـة فـي الكتـب الـستة، (تحقيـق: محمـد عوامـة)، ط1، دار القبلـة للثقافـة الإسلامية، مؤسسة علوم، جدة.
- 81. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد (1407هـ)،سنن الدارمي، (تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي)، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 82. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، (تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد)، دار الفكر، لبنان.
- 83. الديمياطي، أبو بكر ابن السيد محمد شطا الشافعي، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- 84. الدمشقي، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصيني الشانعي (1994)، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، (تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان)، ط1، دار الخير، دمشق.
- 85. الدارقطني، على بن عمر أبو الحسن البغدادي (1966م)، سنن الدارقطني، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني)، دار المعرفة، بيروت.

- .86. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1413هـ)، سير أعلام النبلاء (تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي)، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 87. المذهبي، شمس المدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، (ت748هـ)، (1998)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 88. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (1987)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري)، ط1، دار الكتب العربي، سوت.
- 89. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1995)، مختار الصحاح، (تحقيق: محمود خاطر)، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- 90. الرازي، حسام الدين علي بن مكي الرازي، (ت598هـ) (1428هـ)، خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل، (تحقيق: أبي الفضل أحمد بن علي الدمياطي)، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
- 91. الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تفسير القرآن، (تحقيق: أسعد محمد الطيب)، المكتبة العصرية، صيدا.
- 92. الرملي، محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي، غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، دار المعرفة، بيروت.
- 93. ابن رشد الحقيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد المالكي القرطبي (ت595هـ) (2004م)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة.
- 94. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن فخر الدين (1313هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدتائق، دار الكتب الإسلامي، القاهرة.
- 95. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (2002م)، الأعلام للزركلي، ط15، دار العلم للملايين.
- 96. الزَّبِيدِي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي اليمشي، (ت800هـ) (1322هـ)، الجوهرة النيرة، ط1، المطبعة الخيرية.

- 97. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (2000م)، البحر المحيط في أصول الفقه، (تحقيق: محمد محمد تامر)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 98. زاده، عبد اللطيف بن محمد رياض (1983م)، أسماء الكتب، (تحقيق: محمد التونجي)، ط3، دار الفكر، دمشق.
- 99. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، (تحقيق: مجموعة من المحققين)، دار الهداية.
- 100. الزيلعي، عبد الله بن يرسف أبو محمد الحنفي (1357هـ)، نصب الرابة لأحاديث الهداية، (تحقيق: محمد يوسف البنوري)، دار الحديث، مصر.
- 101. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (تحقيق: عبد الرزاق المهدي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 102. الزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، (تحقيق: على محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، ط2، دار المعرفة، لبنان.
- 103. زين الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت-666هـ) (1417هـ)، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- 104. الزرعي، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (1986)، زاد المعاد في هدي خير العباد، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط)، ط14، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الكويت.
- 105. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- 106. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1371هـ)، تاريخ الخلفاء، (تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد)، ط1، مطبعة السعادة، مصر.
- 107. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله (1408هـ)، طبقات ابن سعد، الطبقات الكبرى، (تحقيق: زياد محمد منصور)، ط2، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

- . 108. السخاوي، الإمام شمس الدين السخاوي (1414هـ)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 109. السرخسي، محمد بن أحمد (1997)، شرح السير الكبير إملاء محمد بن الحسن الشيباني، (تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 110. السلمي، عياض بن نامي السلمي (2005)، أصول الفقه الذي لا يسع الفقية جهله، ط1، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 111. السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، (تحقيق: محمود مطرجي)، دار الفكر، بيروت.
- 112. السبكي، أبو الحسن تقي الدين على بن عبد الكافي الشافعي، فتارى السبكي، دار المعرفة، لبنان.
- 113. السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سغد (1962)، الأنساب، (المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني)، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- 114. السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (1985)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، (تحقيق: محمد عثمان الخشت)، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 115. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (1418هـ)، تفسير السمعاني تفسير القرآن، (تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم)، ط1، دار الوطن، الرياض.
- 116. السغدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد الشُغْدي (ت461هـ) (1984)، التنف في الفتاوى، (تحقيق: صلاح الدين الناهي)، ط2، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، عمان الأردن، بيروت، لبنان.
- 117. السجاوندي، محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور سراج الدين أبو طاهر توني في حدود سنة 600هـ وقيل: 700هـ (1376هـ)، السراجية في المواريث، ط1، مكتبة كتب خانه إمداديه، ديوبند (يو بي) الهند، وهي جزء واحد.

- 118. السخاري، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التامع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 119. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (1993)، المبسوط، دار المعرفة، بيروت.
- 120. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق (1970)، طبقات الفقهاء، (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، دار الرائد العربي، بيروت.
- 121. الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله (1393)، الأم، ط2، دار المعرفة، بيروت.
- 122. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق، المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الفكر، بيروت.
- 123. ابن الشحنة، أحمد بن محمد بن محمد أبو الوليد الثقفي الحلبي (1393هـ)، لسان الحكام في معرفة الأحكام، ط2، البابي الحلبي، القاهرة.
- 124، الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبر علي (1402هـ)، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 125. الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد، (ت189هـ) (1975م)، السير الصغير، (تحقيق: مجيد خدوري)، ط1، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
- 126. الشربيني، محمد الخطيب الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت.
- 127. الشيباني، ثلامام محمد بن الحسن الشيباني (1432هـ)، الجامع الصغير، (تحقيق: محمد بوينوكالن)، ط1، دار ابن حزم، بيروت.
- 128. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (1995م)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- 129. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (1404هـ)، الملل والنحل، (تحقيق: محمد سيد كيلاني)، دار المعرفة، بيروت.

- .130. شمس الذين الذهبي، شمس الذين محمد بن أحمد الذهبي (1995)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (تحقيق: على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 131. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (1973)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت.
- 132. الشاشي: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي (1402هـ)، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 133. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (1409هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
- 134. الصنعاني، أبر بكر عبد الرزاق بن همام (1403هـ)، مصنف عبد الرزاق، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 135. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000)، الواني بالوفيات، (تخقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)،دار إحياء التراث.
- 136. صدر الشريعة، الإمام الفقيه عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي، شرح الوقاية ومعه منتهى النقاية على شرح الوقاية (تحقيق: د. صلاح أبو الحاج)، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- 137. الطحاري، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1417هـ)، مختصر اختلاف العلماء، (تحقيق: عبد الله نذير أحمد)، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- 138. الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الطبري، ج2، ص109، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 139. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (1405هـ)، جامع البيان عن تأريل آي القرآن، دار الفكر، بيروت.

- 140. الطجاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1414هـ)، تخريج العقيدة الطحاوية، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 141. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (1404هـ)، المعجم الكبير، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)، ط2، مكتبة الزهراء، الموصل.
- 142. طاهر البخاري، للإمام بن أحمد بن عبد الرشيد المتوفى 542هـ، خلاصة الفتاوي، مخطوط، جامعة الملك سعود، عدد لوحاتها: 379، تحت رقم: 1515.
- 143. الطهطاوي، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي، التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 144. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (1984)، تهذيب التهذيب، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 145. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (1986)، تقريب التهذيب، (تحقيق: محمد عوامة)، ط1، دار الرشيد، سوريا.
- 146. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (تحقيق: محب الدين الخطيب)، دار المعرفة، بيروت.
- 147. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (1992)، الإصابة في تمييز الصحابة، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، ط1، دار الجيل، بيروت.
- 148. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، الدراية في تخريج احاديث الهداية، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني)، دار المعرفة، ببروت.
- 149. العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (1405هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، (تحقيق: أحمد القلاشج)، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 150. علاء الدين السمرقندي، علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندي (1984)، تحقة الفقهاء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 151. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين، (ت855هـ) (1420هـ)، البتاية شرح الهداية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 152. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (1992م)، رد المحتار على الدر المختار، ط2، دار الفكر، بيروت.
- 153. ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد الأذرعي الصالحي الدمشقي (1391هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 154. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 155. العدوي، على الصعيدي المالكي (1412هـ)، حاشية العدري على شرح كفاية الطالب الرباني، (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر، بيروت.
- 156. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (1387هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- 157. العمادي، أبو السعود محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 158. العثيمين، محمد بن صالح بن محمد المتوفى 1421هـ، الأصول من علم الأصول، طبعة عام 1426هـ، دار ابن الجوزى، السعودية.
- 159. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (1406هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط)، ط1، دار ابن كثير، دمشق.
- 160. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي المتوفى 463هم، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (تحقيق: مصطفى ابن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري)، عام النشر: 1387هـ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

- 161. الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري، (ت1010هـ)، الطبقات السنية في تراجم الحنفية.
- 162. الغمراوي، العلامة محمد الزهري الغمراوي الشافعي، السراج الوهاج على متن المنهاج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- 163. الغرناطي، محمد بن أحمد بن محمد الكلبي (1983)؛ التسهيل لعلوم التنزيل، ط4، دار الكتاب العربي، لبنان.
- 164. الغرناطي، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري أبو عبد الله المحواق المالكي (1416هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط1، دار الكتب العلمية، يروت.
- 165. الفيروز آبادي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق (1403)، التنبيه في الفقه الشافعي، (تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر)، ط1، عالم الكنب، بيروت.
- 166. أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد (1399هـ)، صفة الصفرة، (تحقيق: محمود فاخوري ومحمد رواس قلعه جي)، ط2، دار المعرفة، بيروت.
- 167. أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (1358هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط1، دار صادر، بيروت.
- 168. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، (تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال.
- 169. أبو فرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد (1405هـ)، تلبيس إبليس، (تحقيق: السيد الجميلي)، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - 170. الفيروز آبادي،محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 171. قارس بن زكريا، أبو الحسين أحمد (1979)، معجم مقاييس اللغة، (المحقق: عبد السلام محمد هارون)، ط2، دار الفكر، بيروت.
- 172. الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، (تحقيق: على حسن عبد الحميد الأثري)، الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة.

- · 173. القدوري، أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر (2006)، مختصر القدوري (تحقيق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 174. القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانه، كراتشي.
- 175. قاضيخان، فخر الدين الأوزجندي الفرغاني (2009)، فتاوى قاضيخان، (تحقيق: سالم مصطفى البدري)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 176. أبر القاسم السمرتندي: ناصر الدين محمد بن يوسف الحسني (ت556هـ) (2000)، الفقه النافع، (تحقيق: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العبود)، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 177. ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني الجمالي (1992)، تاج التراجم، (المحقق: محمد خير رمضان يوسف)؛ ط1، دار القلم، دمشق.
- 178. القليوبي، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة (1998)، حاشيتان قليوبي: على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، دار الفكر، لبنان.
- 179. القرشي، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، البداية والثهاية، مكتبة المعارف، يبروت.
- 180. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت.
- 181. أبو القاسم السمرقتدي، محمد بن يوسف الحسيني، (ت556هـ) (1420هـ)، ط1، الملتقط في الفتاوى الحنفية، (تحقيق: محمود نصار والسيد يوسف أحمد)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 182. القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (1408هـ)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، (تحقيق: محمد حجي)، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- 183. ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا المصري الحنفي، (ت879هـ) (1429هـ)، تصحيح مختصر القدوري، (تحقيق: عبد الله نزير أحمد مزي)، ط2، مؤسسة الريان، بيروت.
- 184. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (1994م)، الذخيرة، (تحقيق: محمد حجي)، دار الغرب، بيروت.
- 185. القلعجي وقنيبي،محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي (1988م)، معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس، بيروت.
- 186. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد (1982م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 187. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (1401هـ)، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، دار الفكر، بيروت.
- 188. كحالة، عمر بن رضاً بن محمد راغب، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 189. كحالة، عمر رضا كحالة (1968م)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط2، دار العلم للملايين، بيروت.
- 190. اللكنوي، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، القوائد البهية، (تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعماني)، دار المعرفة، بيروت.
- 191. أبو الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (1419هـ)، عيون المسائل، (1419هـ)، عيون المسائل، (تحقيق: سيد محمد مهني)، ط1، دار الكتب العلمية بيروت.
- 192. اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي أبو الحسنات (1406م)، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- 193. أبو الليث السمرقندي، نصر بن محمد أبي الليث السمرقندي، (ت373هـ)، خزانة الفقه، (الناسخ مصطفى بن إمام المتوفى سنة 1065هـ)، مكتبة جامعة الملك ابن عبد العزيز قسم المخطوطات المملكة العربية السعودية، رقم المخطوط: 6891.

- . 194. أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (2003)، بستان العارفين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 195. اللكنوي، عبد الحي اللكنوي (1986)، حاشية الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- 196. المطرزي، للإمام اللغوي ناصر بن عبد السيد أبي الفتح (2011)، المُغرِب في ترتيب المعرِب (تحقيق: جلال الاسيوطي)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 197. المرغيناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل (2004)، الهداية شرح بداية المبتدي (تحقيق: الشيخ طلال بوسف)، ط1، دار احياء التراث العربي، سوت.
- 198. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ط1، دار صادر، بروت.
- 199. ملا خسرو، محمد بن فرامرز بن علي، دور الحكام شرح غرر الأحكام، دار إحياء الكتب العربية.
- 200. ابن مازد، محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر (2003)، المحيط البرهائي، (تحقيق: الشيخ أحمد عز عناية)، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- 201. الماوردي، على بن محمد بن حبيب البصري الشافعي (1419هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، (تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 202. المقدسي، محمد بن أحمد المقدسي (1980)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (تحقيق: غازي طليمات)، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق.
- 203. الموصلي، أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود البلدحي (1937)، الاختيار لتعليل المختار، (تحقيق: محمود أبو دقيقة)، مطبعة الحلبي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 204. ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت.

- 205. ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (205هـ)، البدر المثير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، (تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال)، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيم، الرياض.
- 206. المغراوي، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، ط1، ج8، ص421، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، النبلاء للكتاب، مراكش،
- 207. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 208. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت450هـ)، الإقناع في الفقه الشافعي، المكتبة الشاملة.
- 209. أبو محمد البغدادي، أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي، مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، (تحقيق: محمد أحمد سراح، وعلي جمعة محمد)، دار الكتب الإسلامي، القاهرة.
- 210. الملا على القاري، على بن سلطان محمد القاري (2001)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (تحقيق: جمال عيتاني)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 211. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (1980)، تهذيب الكمال، (تحقيق: بشار عواد معروف)، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 212. المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المزني، (ت264هـ) (1410هـ)، مختصر المزني (ملحقا بالأم للشافعي) (يقع في الجزء 8 من كتاب الأم)، دار المعرفة.
- 213. أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، (ت999هـ) (1999م)، قواطع الأدلة في الأصول، (تحقيق: محمد حسن إسماعيل)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 214. النسفي، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد (1995)، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، دار النفائس، عمان.

- . 215. ابن النديم، لمحمد بن إسحاق أبو الفرج النديم (1978)، الفهرست، ط1، دار المعرفة، بيروت.
- 216. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا الشافعي (1997)، المجموع، دار الفكر، بيروت.
- 217. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا الحوراني الشافعي (1405هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 218. النووي، محيي الدين بن شرف النووي (1996)، تهذيب الأسماء واللغات، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 219. النروي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، منهاج الطالبين وعمدة المفتين، دار المعرفة، بيروت.
- 220. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (1406هـ)، سنن النسائي المجتبى من السنن، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- 221. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، ج5، ص96، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 222. النكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (2000)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الغنون، (تحقيق: وتعريب عباراته الفارسية حسن هاني فحص)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 223. نظام الدين، الشيخ نظام الدين البلخي وجماعة من علماء الهند (1991)، الفتاوي الهندية، دار الفكر، بيروت.
- 224. النووي، محيي الدين بن شرف النووي (1996)، تهذيب الأسماء واللغات، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 225. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (1406هـ)، سنن النسائي المجتبى من السنن، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- 226. النووي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، منهاج الطالبين وعمدة المقتين، دار المعرفة، بيروت.
- 227. أبن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، ج5، ص96، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 228. النكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (2000)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، (تحقيق: وتعريب عباراته الفارسية حسن هاني فحص)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 229. نظام الدين، الشيخ نظام الدين البلخي وجماعة من علماء الهند (1991)، الفتاوي الهندية، دار الفكر، بيروت.
- 230. الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان قوري (ت975هـ) (المحقق: بكري حياني، صفوة السقا)، ط5، مؤسسة الرسالة.
- 231. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود السيواسي الاسكندري كمال الدين، فتح القدير، ط2، دار الفكر، بيروت.
- 232. الولوالجي، أبو الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة ابن عبد الرزاق، (ت-540هـ) (1424هـ)، الفتاوى الولوالجية، (تحقيق: الشيخ مقداد بن موسى فريوي)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 233. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (1984م)، مسئد أبي يعلى، (تحقيق: حسين سليم أسد)، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق.

فهرس المحتويات

4	الإفداءا
5	شكرٌ وتقديرشكرٌ وتقدير
7	الملخصا
9	مقامة
15	خطة الدراسة
17	المقسم الأول/ القسم الدراسي
19	الفصل الأول/ التعريف بالإمام القُذُورِي
19	المبحث الأول: في حياة (الإمام القُذُورِي ت428هـ)
19	المطلب الأول: اسمه - لقبه - كنيته
19	أولا: اسمه ونسبه
19	قائياً: لَقِيه
20	ثالثا: كنيته
20	المطلب الثاني: ولادته ووفاته
21	المطلب الثالث: شيوخه
21	المطلب الرابع: تلامذته
22,	المبحث الثاني: شروح العلماء لكتاب مختصر القدوري
	الفصل الثاني/ حياة الشيخ يوسف بن عمر الصرفي الكادرري
28	وكتأبه جامع المضمرات والمشكلات
28	المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف
28	المطلب الأرل: اسمه، لقبه ونسبه، تأريخ ولادته ووفاته
	اسمه رئسه
	بقاء
30	المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

أ- مؤلفاته أ- مؤلفاته الله الله الله الله الله الله الله ا
ب- مشايخهب
ج- تلاميذه
المبحث الثاني: كتاب جامع المضمرات وفيه خمسة مطالب
المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلف
المطلب الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع
المطلب الثالث: الاصطلاحات الفقهية في جامع المضمرات وكتب
الأحناف
المطلب الرابع: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب)
المطلب الخامس: المصادر التي اعتمدها المؤلف خلال شرحه
لمختصر القدوري
الفصل الثالث/ ملاحظات خطية حول المخطوطات
المبحث الأول: ميزات النسخ
المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاث
نماذج من صور المخطوط
القسم الثاني/ النص المحقق
كتاب الدعرىكتاب الدعرى
المدعي والمدعى عليه
قبول الدعوى
استحلاف المدعى عليه
رد اليمين على المدعي
بينة صاحب اليد
القضاء بالنكول
ادعاء العين في يد ثالث
دعوى الكارينكا جرام أق

الدعوى في شراء العبد من ثالث	
اختلاف الدعوى4	
إقامة الخارجين البينة	
اقامة الخارج وصاحب اليد البينة	
أسباب الملك التي تتكرر بالنتاج ولا تتكرر	•
الكفالة بإحضار المدعى عليه	
خروج الخصومة بين المدعي والمدعى عليه	
صورة بقاء الخصومة وسقوطها105	
اليمين الخاص بالله تعالى	
قسمة الداربين المدعيين	
التنازع ني الحيوان	
اختلاف المتبايعين في الثمن	
اختلاف المتبابعين في الأجل والشرط	
الحلف في اختلاف الثمن	
اختلاف الزوجين في قدر المهر	
الاختلاف في الإجارة	
أختلاف الزوجين في متاع البيت	
دعوى البائع والمشتري في ولد الجارية	
135	كتاب الشها
الشهادة في الحدود والحقوق العامة	
عدالة الشاهد	
أنواع تحمل الشهادة	
الشهادة بالخط	
الذين لا تقبل شهادتهم	
فيمن تقبل منهم الشهادة	

مفات العدالة	
مطابقة الشهادة للدعوى	
سماع القاضي من الشهود والحكم به	
الشهادة على الغيب	
الشهادة بالشهرة والتسامع	
الشهادة على الشهادة	
صفة الإشهاد	
شهادة الفرع	
تاب الرجوع عن الشهادة	ک
رجوع الشاهد	
رجوع شهرد القصاص	
رجوع شهود البيع	
رجوع شهود الأصل	
رجوع شهود الإحصان	
رجوع شهود اليمين	
تاب أدب القاضي	ک:
أهلية القضاء	
الدخول في القضاء	
كيفية القضاء	
مسؤولية القاضي	
صفات القاضي	
حبس الغريم	
ناب القاضي إلى القاضي	کۃ
شهادة القاضي إلى القاضي في الحدود	
حكم الحاكم لدى القاضي	

القضاء على الغائب	
حُكمُ الْحَكْمِ	
التحكيم في الحدود	
، القِسمَةِ	كتاب
أجر القسمة	
شرط القسمة في العقار	
تنصيب القاسم	
قسمة العروض 264	
قسمة الدور 269	
طريقة القسمة	
الاشتراك في حق مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر 273	
الاختلاف في القسمة	
نسخ القسمة	
الإكراه 279	كتاب
ثبوت الإكراد	
الإكراه على فعل محرم	
اعتبار قبض الثمن في الإكراه	
ضمان اليع	
الإكراه على أكل الميئة	
الإكراء على الكفر	
الإكراه على القتل	
الإكراء على الطلاق	
201	
الإكراه على الزنا 291	

292	كتاب السير
292	حكم الجهاد
296	حكم قتال الكفار
297	من لا يجب عليهم الجهاد
298	الدعوة إلى الإسلام
298	الدعوة إلى أداء الجزية وقبولها
299	من لا يجوز قتالهم
302	الاستعداد للقتال وطريقته
304	إخراج المصاحف والنساء في الحرب
306	نتال المرأة
306	ما لا ينبغي في القتال
308	الصلح مع الأعناء
310	ما يستعمل في دار الحرب
313	أثر إسلام الكَافر
315	إضعاف العدو ماديًا
319	أثر الفتح عنوةُ
324	مكان تقسيم الغنائم
327	حق المدد في الغنيمة
329	أحوال المرأة في القتال
330	أحوال الغزاة وأمان الكافر
332	حكم تملك أموال الحرب
335	تملك الإنسان بالغلبة
336	قسمة الغنائم بدار الحرب
337	حق الميت في الغنيمة بدار الحرب
330	11-28 A. S. J. N. 12:

الانتفاع بالغنيمة بدار الحرب
قسمة الغنيمة
الاعتبار في الغنيمة بالابتداء
من لهم الرضخ 346
تقسيم الخمس 348
استحقاق ذري القربي 350
العبرة في التخميس
التاجر بدار الحرب
الحربي المستأمن
أموال الأعداء بغير قتال
الحيز في إحياء أرض الموات
الخراج الذي وضعه عمر خطئ
الحالات التي لا خراج عليها
لا يجمع بين الخراج والعشر
تقذير الْجزية
أمل الجزية
العفر عن الجزية
سقوط الجزية
وقت إداء الجزية
إحداث البِيعة والكنيسة في دار الإسلام
تمييز اللمي
معيار نقض العهد
معاملة المرتد
آثار الردة
جباية الخراج من غير المسلمين

كتاب البغاة
معاملة البغاة
نتال البغاة وآثاره
أموال البغاة
جباية البغاة
باب ما يصير الرجل به مسلما
أنواع الكفار 410
شهادة أهل الكتاب بالإسلام
في الاعتقاد
في الإيمان وتوبة اليأس417
فصل ما يصير المسلم به كافرًا رما لا يصير
القول في الاستثناء، والشك في الإيمان
ني عمل القلب، وألفاظ مستنكرة
ني المتفرقات
الألفاظ التي يصير المسلم بها كافر
في المتفرقات446
باب مسائل ألفاظ الكفر
في القرآن والصلاة والصوم والقبلة
فيما يقال لغيره يا كافر وأمثاله
في وضع قلنسوة المجوسي على رأسه
إذا قال للسلطان أو لغيره من الجبابرة
في المتفرقات
نصل في الإيمان
شرائط الإيمان
أنواع الإيمان

469	إيمان المقلد
ليد470 ليد	القول في الاستدلال والنق
قائهقائه	
478	كتاب الحظر والإباحة
479	استعمال الحرير
485	استعمال الذهب والفضة
488	استعمال الحناء
س والبلور والعقيق	استعمال الزجاج والرصام
492	تحلية المصاحف
493	أحكام قراءة القرآن
494	تحلية المساجد
المغصوبة 494	بناء المساجد في الأراضي
ن المساجد 495	حكم دخول غير المسلمين
496	في إخصاء البهاثم
ىاسق 497	في قول العبد والصبي واله
500	في تلبية المناسبات
501	في الاستماع للملاهي
502	النظر إلى الأجنبية
504	ما يباح من النظر
ل والمرأة	فيما يخص النظر من الرجا
510	ما ينظر من المحارم
512	النظر إلى الإماء
515	نظر المملوك إلى سيدته
517	الاحتكار
520	يبع السلاح أيام الفتنة

. في المتفرقات	
ب الوصايا	كتاء
إجازة الورثة الوصية 524	
حالات الوصية	
أنواع الوصية	
الوصية بالإشارة	
مشروعية الوصية	
أحكام الوصية	
قبول الوصية	
ردُ الرصية	
تمليك المرصى به	
الوصية للفاسق أو الكافر أو العبد	
الوصية إلى العاجز	
تصرف أحد الوصيين	
إجازة الورثة الوصية	
فيما لم تجز الوصية	
ما يعتبر من الثلث	
حابي ثم أعتق	
الوصية بسهم من ماله	
الإيصاء بأكثر من رصية	
الوصية بالحج	
الرجوع عن الوصية	
تحديد الوصية في العموم	
الوصية للأقرباء	
هلاك جزء من الوصية	

579	الوصية فيمن له عين ودين
579	الوصية للحملالوصية
581	الوصية بجارية
582	الوصية بالمنفعة
582	أرصى ولا يملك مالاً
584	كتاب الفرائض
585	أسباب الفرائض
586	أول ما يبدأ من التركة
يتفرع منهم 591	المورثون من الذكور والإناث ومن
594	الممنوعون من الإرث
596	الفروض في القرآن والمستحقون
596	فرض النصف
597	فرض الربع
599	فرض الثلث
601	فرض السدس
602	أنواع الحجب
603	مسقطات الجد
603	البنات مع الابن
605	سقوط الأخوات لأب
605	باب أقرب العصبات
608	الذين يقاسمون الأخوات
609	ليس له عصبة فالعصبة الموالي
610	نصيب الأخ لأم
611	أنواع العصباتأنواع العصبات
613	باب في مسائل الفرائض

. قسمة المشركة
قسمة العثيرية
قسمة الأكدرية
قسمة العثمانية
قسمة الحمزية
باب الزذ 617
باب الولاء
توريث القاتل
الإرث باختلاف الدين
الاشتباء في التوارث
توارث المجوس
باب الكفار
ميراث ولد الزنا والملاعنة
توقف الميراث بالحمل
باب الاستهلال
فصل في الجنين
ميراث الجد مع الإخوة
باب مقاسمة الجد
ميراث الجدات
باب الجدات
باب ذري الأرحام
التساوي في الدرجة
تقديم المعتق وميراثه
باب حساب الفرائض 659
أصول المسائل

661	إخراج جزء السهم
664	باب القسمة
	المناسخة
671	فصل في إفراز الأنصباء بالطريق المبرهن
672	فصل في الصلح
673	فصل في التخارج
من عصبة 673	باب ما يجوز للرجل وللمرأة دعواه إياه فيحجب من سواه
677	باب إقرار بعض الورثة لوارث مجهول
684	باب الإقرار
686	فصل في قسمة التركات بين الورئة والغرباء
687	فصل في قسمة التركات
701	باب المسائل في المواريث
710	خاتمة النساخ
713	الخاتمةا
715	فهرس المصادرفهرس المصادر
	فهرس المحتوياتفهرس المحتويات

